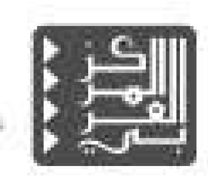
مجموعة مؤلفين

العرب والولايات المتحدة الأميركية

المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة





المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

العرب والولايات المتحدة الاميركية
المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة

إبراهيم فريحات
أسامة أبو ارشيد
أنتوني كوردسمان
أنور الجمعاوي
إياد القزاز
حسن الحاج علي أحمد
دانييل سيروير
ديفيد أوتاوي
رغيد الصلح
ريتشارد مورفي
عبد الوهاب الأفندي
غسان العزي
قادير أوستون
مازن إسماعيل الرمضاني
محمد المنشاوي
مروان قبلان
منصور المرزوقي البقمي
ميشيل دان
تحرير
مروان قبلان

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

العرب والولايات المتحدة الأميركية: المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة/ [المشاركون] إبراهيم فريحات ... [وآخ.]؛ تحرير مروان قبلان.

جداول؛ 24 سم.

ISBN 978 - 614 - 445 - 178 - 6

1. الولايات المتحدة الأمريكية – العلاقات الخارجية – الشرق الأوسط. 2. الشرق الأوسط – العلاقات الخارجية – الولايات المتحدة الأمريكية. 3. النزاع العربي الإسرائيلي. 4. الولايات المتحدة الأمريكية – العلاقات الخارجية – البلدان العربية. 5. البلدان العربية – العلاقات الخارجية – الولايات المتحدة الأمريكية. أ. فريحات، إبراهيم. ب. قبلان، مروان. ج. مؤتمر العرب والولايات المتحدة الأميركية: المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة (2014: قطر، الدوحة).

327.730174927

العنوان بالإنكليزية

:The Arabs and the USA
Interests, Fears and Concerns in a Changing Environment

by Multiple Authors

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطـــر
هاتف: 40356888 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961

البريد الإلكتروني:

beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني:

www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الأول/ ديسمبر 2017

المحتويات

القسم الثالث
المقاربات الأميركية تجاه الثورات العربية

موقف الإدارة الأميركية من حكم الإسلاميين في تونس ...... أنور الجمعاوي

قائمة الجداول والأشكال والخرائط

الجداول

الأشكال

"الشكل (11 – 7)
مقارنة بين الطائرات القتالية «الحديثة»"

الخريطة

المساهمون

إبراهيم فريحات

حصل في عام 2006 على شهادة الدكتوراه من جامعة جورج ميسن في ولاية فرجينيا في تحليل النزاعات الدولية وتسويتها. زميل السياسات الخارجية في معهد بروكنغز، وأستاذ النزاعات الدولية في جامعة جورجتاون – قطر. عمل سابقًا مستشارًا أكاديميًا في سفارة الإمارات العربية المتحدة في واشنطن، وقام بتدريس تسوية النزاعات الدولية في عدد من الجامعات الأميركية.

أسامة أبو ارشيد

حصل على درجة الماجستير من جامعة نورث إيسترن إلينوي يونيفرستي في شيكاغو – الولايات المتحدة الأميركية، وعلى درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والفلسفة من جامعة لَفْبَرة – بريطانيا. باحث غير مقيم في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. شارك في تأليف كتابين باللغة العربية عن حركة حماس والمعاهدة الأردنية – الإسرائيلية.

أنتوني كوردسمان

نال شهادة الدكتوراه من جامعة لندن. يشغل كرسي أرلي بورك في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. عمل مديرًا لتقارير الاستخبارات لمكتب وزير الدفاع. كما أنه كان مساعدًا مدنيًا لنائب وزير الدفاع الأميركي. له عدد من الدراسات المنشورة في مجالات سياسات الطاقة والأمن القومي وشؤون الشرق الأوسط.

أنور الجمعاوي

باحث في مركز البحوث والدراسات في حوار الحضارات والأديان المقارنة في مدينة سوسة - تونس. حصل على الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية لتشجيع البحث العلمي (فئة الشباب) من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة لعام 2011 - 2012. معني بالبحث في مجالات الأنثروبولوجيا الثقافية والإسلاميات والمصطلحية والترجمة وحركات الإسلام السياسي والدراسات الحضارية.

إياد القزاز

أستاذ في علم الاجتماع في جامعة ولاية كاليفورنيا - ساكرامينتو. مؤلّف ثلاثة كتب وأكثر من 50 مقالًا علميًا عن العالم العربي والإسلام والشرق الأوسط. شغل منصب محرّر زميل لمجلة **علم الاجتماع للساحل الغربي الأميركي** (Pacific Sociological Review) العلمية والمحكّمة. تابع دراسته في جامعة بغداد وجامعة كاليفورنيا في بيركلي.

حسن الحاج علي أحمد

حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة نورث تكساس في الولايات المتحدة. عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في جامعة الخرطوم. عمل أستاذًا زائرًا بكلية الدراسات العليا لدراسة المناطق في جامعة هانكوك - كوريا الجنوبية (2001 - 2005).

دانييل سيروير

نال شهادة الدكتوراه من جامعة برنستون. باحث أوّل في إدارة الخلافات، وزميل أوّل في مركز العلاقات عبر المحيط الأطلسي في معهد جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة. باحث في معهد الشرق الأوسط. عمل نائب رئيس لمراكز السلام المبدع ونائب رئيس لعمليات السلام والاستقرار في معهد السلام للولايات المتحدة.

ديفيد أوتاوي

نال شهادة الدكتوراه من جامعة كولومبيا (في مدينة نيويورك). باحث أوّل في مركز وودرو ولسون. عمل 35 عامًا مراسلًا لصحيفة **واشنطن بوست**، حيث غطّى أخبار الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب أوروبا، قبل أن ينتقل لتغطية شؤون الأمن الوطني صحافيًا من واشنطن. تقاعد في عام 2006. ترشّح مرّتين لجائزة بولتزر للإعلاميين.

رغيد الصلح (توفي في شباط/ فبراير 2017)

نال شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية سانت أنتوني في جامعة أوكسفورد - إنكلترا. كاتب وخبير مستقلّ في القضايا العربية والإقليمية والديمقراطية. عمل مستشارًا في مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية في الجامعة الأميركية - بيروت. كان مسؤولًا ومستشارًا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). له عدد من المؤلفات والمنشورات.

ريتشارد مورفي

عمل في السلك الدبلوماسي الأميركي طوال حياته المهنية؛ كان سفيرًا للولايات المتحدة في موريتانيا وسورية والفلبين والمملكة العربية السعودية. شغل منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا بين عامي 1983 و1989. بعد تقاعده انضم إلى مؤسسة «حسيب صباغ» لدراسات الشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية.

عبد الوهاب الأفندي

حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ريدينغ في بريطانيا. أستاذ مشارك في العلوم السياسية بمركز دراسات الديمقراطية في جامعة وستمنستر في لندن.

يشرف على برنامج «الديمقراطية والإسلام» في هذا المركز. زميل باحث في برنامج المتغيرات الدولية لمراكز البحوث البريطانية، وزميل الجمعية الملكية لرعاية الآداب.

غسان العزي

حائز دكتوراه دولة في العلوم السياسية من جامعة رين الفرنسية. أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية وباحث في الشؤون الدولية. له دراسات ومؤلفات باللغتين العربية والفرنسية. أستاذ زائر في جامعات ومراكز بحوث فرنسية.

قادير أوستون

نال درجة الدكتوراه في الدراسات الشرق الأوسطية والجنوب الآسيوية والأفريقية من جامعة كولومبيا (في مدينة نيويورك). مدير البحوث في مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في واشنطن العاصمة. محرّر مساعد لمجلة علمية ينشرها المركز مهتمّة بالسياسات.

مازن إسماعيل الرمضاني

حصل على الماجستير والدكتوراه في العلوم السياسية في تخصص السياسة الدولية

من جامعة فرايبورغ في ألمانيا. أستاذ دراسات المستقبل والصراع الدولي والتفكير الاستراتيجي. عضو المجمع العلمي العراقي، ومؤسس كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين – بغداد، وأوّل عميد لها. متخصص في السياسة الدولية ودراسات المستقبل.

محمد المنشاوي

باحث دائم في معهد الشرق الأوسط، وكبير مراسلي صحيفة **الشروق** المصرية اليومية في واشنطن العاصمة، حيث يكتب عمودًا أسبوعيًا. يعمل ضمن مبادرة الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي أنان، بشأن تحالف الحضارات (UNADOC).

مروان قبلان

حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة مانشستر. باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. شغل سابقًا منصب مدير مركز الشام للدراسات والبحوث، وعميد كلية العلاقات الدولية في جامعة القلمون في سورية. له عدد من البحوث منشورة في قضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

منصور المرزوقي البقمي

طالب دكتوراه في جامعة العلوم السياسية في ليون – فرنسا. شارك في تأليف كتابين:

الخليج في سياق استراتيجي متغير؛ والظاهرة السلفية: التعددية التنظيمية والسياسات. حصل على درجتي البكالوريوس في الأدب الإنكليزي والعلوم السياسية من جامعة أوريغون ستيت في الولايات المتحدة الأميركية، وعلى درجة الماجستير في السياسات المقارنة من كلية العلوم السياسية – باريس في فرنسا.

ميشيل دان

نالت شهادة الدكتوراه من جامعة جورج تاون. تشغل منصب كبير الزملاء في برنامج الشرق الأوسط في معهد كارنيغي للسلام الدولي. كانت المديرة المؤسسة لمركز رفيق الحريري للشرق الأوسط في المجلس الأطلسي، وأستاذة زائرة في جامعة جورجتاون. عملت ضمن طاقمي البيت الأبيض الأميركي ووزارة الخارجية الأميركية بصفتها خبيرة في شؤون الشرق الأوسط.

مقدمة

يقدّم المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في هذا الكتاب مختاراتٍ محكّمة من البحوث التي قُدّمت إلى مؤتمر «العرب والولايات المتحدة الأميركية: المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة»، الذي عُقد في الدوحة في الفترة بين 14 و16 حزيران/ يونيو 2014. ودأب المركز العربي منذ تأسيسه على دراسة أهم القضايا البحثية في العلاقات الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، فأصدر عددًا من الكتب التي تناولت العلاقات العربية مع القوى الدولية والإقليمية. واختار في هذا الكتاب دراسة العلاقات العربية - الأميركية انطلاقًا من الإرباك في توصيفها؛ إذ تبدو هذه العلاقات مركّبة وشديدة التعقيد، فمع أنها كانت تتّصف بالعداء الشديد على مستوى الرأي العام العربي بسبب الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية خصوصًا، فإن الولايات المتحدة الأميركية ظلت تحظى بأكبر عدد من الحلفاء في المنطقة العربية؛ فحتى الحكومات والتنظيمات التي تزعم - في العلن - أنها تناصب واشنطن العداء، لا تُخفي رغبتها في تحسين العلاقات معها، بل إنها تُباهي خصومها بذلك أحيانًا إن نجحت في تحقيق تقارب معها.

يسعى هذا الكتاب إلى تفكيك هذه العلاقة المركّبة، وإلى تعرُّف أوجهها المختلفة، مع الأخذ في الحسبان التحوّلات التي طرأت عليها منذ أن بدأ احتكاك الولايات المتحدة

الأميركية بالعرب قبل نحو قرنين. وإذا كان تاريخ العلاقات العربية – الأميركية يمتدّ إلى مطلع القرن التاسع عشر، فإن الاهتمام الأميركي بالشرق العربي في هذه الفترة اقتصر على المجالات الثقافية – الدينية والتجارية. أما في فترة ما بين الحربين العالميتين، فتزايد اهتمام الأميركيين بالمنطقة نتيجة اكتشاف النفط.

بعد الحرب العالمية الثانية طرأ تغير جذري على مكانة الولايات المتحدة الأميركية ونفوذها في المنطقة، ولا سيما بعد تراجع الدورين البريطاني والفرنسي. ومنذ ذلك الوقت، تنوَّعت العلاقات العربية – الأميركية وشملت جوانب التفاعل والتأثير كلها؛ اقتصاديًا وثقافيًا وفكريًا وسياسيًا، بحُكم أن الولايات المتحدة دولة عظمى لها حضور متنوع في كل مكان من العالم من جهة، وأن المنطقة العربية تحظى بأهمية جيوسياسية كبيرة، فضلًا عن احتوائها على أكثر من نصف احتياطيات العالم من النفط، من جهة أخرى.

منذ ذلك الحين، تفاوتت هذه العلاقة بين علاقة دافئة بلغت ذروتها في أثناء معارضة واشنطن العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، وإجبار إسرائيل على الانسحاب من سيناء في شباط/ فبراير 1957، إضافة إلى العداء السافر الذي تمثّل إمّا من خلال دعم واشنطن السياسات الإسرائيلية ضد العرب، أو حتى من خلال غزوها أراضيَ عربية واحتلالها على نحو ما حصل في العراق في عام 2003. وعلى الرغم من الصعوبة البالغة التي تواجهنا، في هذه المراحل، في أثناء الحديث عن موقف عربي واحد تجاه

الولايات المتحدة الأميركية، وكذلك العكس، فإنه يمكن رصد موقف شعبي يراوح بين العداء وعدم الودّ حيال الولايات المتحدة الأميركية، ولا سيما منذ حرب عام 1967.

احتلت المنطقة العربية طوال فترة الحرب الباردة مكانًا مركزيًا في الاستراتيجيا الأميركية لأسباب مرتبطة بمصالح الولايات المتحدة المركزية فيها إبّان الصراع مع الاتحاد السوفياتي. وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لم تتضاءل أهمية المنطقة على الرغم من اختلاف طبيعة تهديدات المصالح الأميركية فيها، لكن الجديد تمثّل في أن الولايات المتحدة أصبحت جزءًا من المنطقة؛ ما زاد ذلك من تأثيرها المباشر في تحديد مصيرها نتيجة احتلالها دولة عربية مركزية، هي العراق. وفي المقابل، تأثّرت الولايات المتحدة الأميركية، بسبب هذا الانخراط، تأثّرًا شديدًا؛ إذ شَكَّل غزو العراق في عام 2003، إضافة إلى الحرب في أفغانستان والحرب على الإرهاب بوجه عام، أحد أهمّ أسباب انحدار القوة الأميركية بعد أن بلغت ذروتها بانهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991.

في الأعوام القليلة الماضية بدأت حالة انكفاء أميركي في المنطقة العربية، نتجت أساسًا من تمدُّد زائد للقوّة الأميركية في العالم الإسلامي، ترتَّبت عليه أعباء اقتصادية وسياسية، بلغت ذروتها في الأزمة المالية التي واجهت الولايات المتحدة في أواخر عهد الرئيس جورج بوش الابن، ومهَّدت الطريق لعودة الديمقراطيين إلى البيت الأبيض، واعتماد مقاربة جديدة في العلاقة بالعالم والمنطقة العربية.

في الوقت الذي تنتهج فيه إدارة باراك أوباما[(1)] سياسات مختلفة عن الإدارة السابقة، أكان من جهة تقليل التزاماتها في المنطقة، أم من جهة نقل التركيز إلى الشرق الأقصى، يجري الحديث عن تغير عميق بشأن رؤية الولايات المتحدة الأميركية للمنطقة، وإدارة مختلفة لعلاقاتها بالقوى الموجودة فيها. وازدادت هذه النقاشات تراكمًا عقب التقارب الأميركي - الإيراني الذي استهلّه وصول الرئيس حسن روحاني إلى السلطة في طهران، والتوصل إلى الاتفاق المرحلي المتعلّق بالبرنامج النووي الإيراني.

يتكوّن **القسم الأول** من الكتاب بعنوان «الاستراتيجيا الأميركية في الشرق الأوسط» من سبع مقاربات بحثية تُحاول أن تطرح الأسئلة الكبرى على المستوى العميق في الاستراتيجيات الأميركية تجاه المشرق العربي. ففي **الفصل الأول** «جذور الواقعية والمثالية: تدخل الولايات المتحدة الأميركية في شؤون الشرق الأوسط بين عامي 1918 و1939»، ركّز ريتشارد مورفي على الجانب التاريخي في الاستراتيجيا الأميركية في الهلال الخصيب؛ إذ يشير إلى ندرة اتّهام الولايات المتحدة بالنفاق في الفترة الممتدّة بين معاهدة فرساي واندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الشعوب في المنطقة في معظمها تدرك أن مصالح الولايات المتحدة فيها محدودة، وأنها متمسكة بمبادئ وودرو ويلسون الأربعة عشر التي تكفل لها حق تقرير مصيرها. وفي الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، نادرًا ما تدخّلت الولايات المتحدة في شؤون النصف الشرقي من الكرة الأرضية. لكن اعتبارات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي،

فرضت على الولايات المتحدة تغيير استراتيجيتها في المنطقة العربية، فزادت صعوبة التوفيق بين المصالح والقيم الأميركية، ما أوجَد أبعادًا سلبية في العلاقات العربية – الأميركية على مستوى الرأي العام.

في مقاربة تاريخية أخرى، تُحاول استكشاف حقيقة السياسة الأميركية من عملية السلام بين العرب وإسرائيل، يرى مروان قبلان، في **الفصل الثاني** بعنوان «المقاربة الأميركية تجاه تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي»، أن الولايات المتحدة ظلّت تتعامل مع الصراع العربي – الإسرائيلي منذ بدايته بمنطق إدارة الأزمة وليس حلّها، وباعتباره وسيلة لخدمة أهدافها الاستراتيجية العليا في المنطقة. وفي أثناء الحرب الباردة، ظلّت الولايات المتحدة تنظر إلى عملية السلام في الشرق الأوسط من زاوية قدرتها على التأثير في مصالحها الاستراتيجية الأخرى، وهي منع التغلغل السوفياتي في المنطقة، وحماية إسرائيل وضمان استمرار تفوقها العسكري والتقاني على الدول العربية، وتأمين إمدادات نفط كافية ورخيصة لضمان حسن أداء الاقتصاد الأميركي. بعد انتهاء الحرب الباردة وتغير طبيعة التهديدات للمصالح الأميركية، استمرت واشنطن في اعتماد سياسة «إدارة الأزمة» في ما يتعلق بعملية السلام، فكانت تظهر المبادرات ويتكثّف الحضور الأميركي كلما زاد الاضطراب السياسي والعسكري في المنطقة، أو تعرّضت مصالح واشنطن للخطر، أو احتاجت إلى الحصول على دعم عربي لإحدى سياساتها في المنطقة كما حصل بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001، وفي أثناء

الاستعداد لغزو العراق، وعندما همّت بالخروج منه.

يرى قبلان أن من المرجح أن يبقى موضوع تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي غائبًا عن دائرة الاهتمام الأميركي في الفترة المقبلة بسبب عدم تأثيره في مصالح أميركا الاستراتيجية الكبرى في المنطقة. ومن المُرجّح أيضًا أن يستمرّ السلوك الأميركي في التعاطي مع العملية السلمية باعتبارها شأنًا ثانويًا، بعد التركيز الواضح في المنطقة على الصراع السني - الشيعي الذي تدور حوله اليوم معظم السياسات، وتقوم التحالفات وتصرف الموارد؛ ما يعني أن الصراع العربي - الإسرائيلي سيستمر إلى أن تتغير الأوضاع التي أملت تجميد الجهد المبذول لحَلِّه.

في **الفصل الثالث** الذي يحمل عنوان «التسوية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين وآفاقها في ظلّ إدارة أوباما: الواقع والآفاق» يعرض أسامة أبو ارشيد مساعي إدارة أوباما في التسوية لإدارة القضية الفلسطينية ومحاولة حَلِّها. ويشير إلى القلق الإسرائيلي من الخلفية الحقوقية والسياسية والمدنية للرئيس أوباما، وذلك على الرغم من أن أعوام خدمته القصيرة في مجلس الشيوخ امتازت بانحيازٍ كامل لإسرائيل. حاول أوباما المرشّح بالسبل الممكنة أن يُطمئن اللوبي الصهيوني وحلفاءه في واشنطن بالتزامه المطلق نحو إسرائيل، غير أن موقفه تجاه ملفّ الصراع العربي - الإسرائيلي بقي دائمًا ضبابيًا وغير واضح، ما ضاعف قلق اللوبي الصهيوني منه. ومن دون شكّ، فإن أوباما مارس في العام ونصف العام الأول من عمر إدارته الأولى ضغوطًا غير مسبوقة على إسرائيل؛

وذلك من خلال مطالبته حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بضرورة وقف الاستيطان. ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب؛ منها خلفية أوباما الفكرية والتاريخية والسياسية، ورغبته في تحقيق إنجاز لم يسبقه إليه أحد من الرؤساء الأميركيين، والاقتناع السائد في دوائر صنع القرار السياسية والاستخبارية والعسكرية في واشنطن أن استمرار الصراع العربي - الإسرائيلي من دون تسوية مقبولة من الطرفين أمرٌ يؤثّر سلبًا في المصالح الحيوية والأمن القومي الأميركيين. ومع ذلك، فإن العناد الإسرائيلي وما يتصف به موقف حلفاء إسرائيل في واشنطن من قوة وصلابة يجعلان من الصعب على إدارة أوباما أن تحقّق رغبتها في إنجاز تسوية قبل أن ترحل مثل سابقاتها من الإدارات الأميركية.

يتناول الباحث مازن الرمضاني، في **الفصل الرابع** بعنوان «مستقبل السياسة الخارجية الأميركية حيال العراق: ثلاثة مشاهد»، في إشكالية أخرى في العلاقات العربية - الأميركية، وهي مستقبل العلاقات العراقية - الأميركية بعد الاحتلال الأميركي في عام 2003؛ إذ حظي موضوع مستقبل السياسة الخارجية الأميركية حيال العراق، وكذلك العلاقة بين الطرفين، باهتمام كبير. بيد أن عدم التماهي مع كيفية إعداد دراسة مستقبلية أدّى بعدد من الدراسات إلى أن تكون - عمليًا - دراسات في الماضي أو الحاضر، مع إشارات مختصرة للمستقبل. ومن هذه الإشكالية ذاتها برزت فرضية البحث الأساسية، وهي أن إدراك الولايات المتحدة للعراق في الماضي والحاضر حدّد

أنماط تعاملها معه، ومن المرجّح أنه سيحددها في المستقبل في الأمد المتوسط أيضًا. وللبرهنة على صحة الافتراض، يطرح البحث ثلاثة أسئلة في ثلاثة موضوعات: تناول **الأول** هذه الأنماط في زمان «ماضي الحاضر» قبل عام 2003. أمّا **الثاني**، فتطرق إليها في زمان «حاضر المستقبل» للفترة بين عامي 2003 و2011. أمّا **الثالث**، فاستشرف المشاهد البديلة للمستقبل في الأمد المتوسط؛ أي للفترة بين عامي 2012 و2022. إن تناول موضوع البحث على هذا النحو، مردّه إلى رؤية مفادها أن مشاهد المستقبل لا تتبلور بمعزل عن اتجاهات حقائق الماضي ومعطيات تطور الحاضر. وكانت أعوام «ماضي الحاضر» قد اتّسمت بغلبة الصراع على التعاون في العلاقة الأميركية - العراقية، لكنها تحوّلت إلى غلبة التعاون على الصراع في زمن «حاضر المستقبل» الذي بدأ مع الاحتلال الأميركي للعراق. وأُسس الموضوع الأخير من البحث (مستقبل الحاضر بين عامي 2012 و2022) على فكرة التعدّد والتنوّع الكامنة في أصل الأشياء، ومن ثم فإن المستقبل لا يقبل الانغلاق على صورة واحدة وحتمية ونقيضها، وإنما يتميز بالانفتاح على مشاهد محتملة بديلة وممكنة. لذا جرى تناول ثلاثة مشاهد أساسية. وللبرهنة على صحّة افتراضات كل من هذه المشاهد، جرى توظيف ثلاثة مستويات من التحليل: عراقية وأميركية وإقليمية. أكّد الأول، وهو مشهد الاستمرارية، ديمومة أهمية مكانة العراق في السياسة الخارجية الأميركية. أما الثاني، وهو مشهد التغيير، فأفاد تراجع هذه الأهمية. وجمع المشهد الثالث بين مضموني المشهدين السابقين، ورأى أن السياسة الأميركية ستقترن بحالة قوامها التكيف المتوازن بين المعطيات التي تُفضي إليه.

في الفصل الخامس، يحاول إبراهيم فريحات، في بحثه «هل تعيد الولايات المتحدة تعريف سياستها في الشرق الأوسط؟»، قياس درجة التغيير في السياسة الأميركية من خلال ثلاثة مؤشرات، اعتبرها محورية في صناعة السياسة الخارجية الأميركية وهي: **أولًا**، الاستقلال الأميركي النسبي عن نفط العرب، وتستنتج الدراسة أن الولايات المتحدة حقّقت تقدّمًا كبيرًا في مجال اكتشافات النفط الصخري، خصوصًا في الأعوام الستة الماضية، وإذا استمرّت هذه الاكتشافات بالمعدل نفسه، فمن الممكن أن تصل إلى درجة الاكتفاء في مجال الطاقة في العقدين المقبلين. وعلى الرغم من هذا التقدّم، فإن الولايات المتحدة ستبقي على الدرجة نفسها من الاهتمام بالمنطقة وبنفط العرب، كون النفط سلعة استراتيجية تؤثر من خلالها في أسواق الطاقة العالمية التي يعتمد خصومها عليها، مثل الصين وروسيا. **ثانيًا**: الاهتمام الأميركي المتزايد في منطقة آسيا – المحيط الهادئ، ويستنتج البحث أن إعادة تعريف سياسة أميركا الخارجية ومبادرة «محورية آسيا – المحيط الهادئ» لم تتطور إلى مرحلة تعتبر فيها خيارًا استراتيجيًا أميركيًا، بل مازال هذا الخيار يعيش حتى هذه اللحظة حالة من الغموض وعدم الاستقرار، وهو مرتبط برؤى السياسيين الأميركيين أكثر من كونه خيارًا استراتيجيًا. **ثالثًا**: الرأي العام الأميركي وميله إلى معارضة أي تدخّل أميركي في التغيرات السياسية في العالم العربي. وبناء عليه، يستنتج البحث أن النفوذ الأميركي في الوطن العربي أُصيب بما يمكن تسميته بـ «الانحسار العمودي»، وليس «الانحسار الأفقي»؛ بمعنى أن حلفاء

الأمس بالنسبة إلى الولايات المتحدة هم حلفاء اليوم وربما غدًا أيضًا. لكن قوّة تأثير الولايات المتحدة في الحلفاء أنفسهم تراجعت. وعلى الرغم من ذلك، فإن سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة ستستمر بالأدوات القديمة نفسها (تغليب المصلحة على القيم)، وأنها لم تتعلم أي درس من الربيع العربي.

يركّز رغيد الصلح في **الفصل السادس** بعنوان «الولايات المتحدة والتكامل الإقليمي في المنطقة العربية» على المواقف والسياسات الأميركية من العمل العربي المشترك، فيبحث في تفصيلات السياسات الأميركية تُجاه مُنعطفاتٍ تاريخية عربية مهمّة بعد الحرب العالمية الثانية كي يجد بسهولة علامات المعارضة الأميركية لمشروعات التكامل العربي، ودورها السلبي في هذا الصعيد. لكن الباحث يترك الباب مفتوحًا لإمكان نهوض نظام إقليمي عربي متوازن في المستقبل مستندًا إلى متغيرات اقتصادية وسياسية في بنية النظام الدولي.

يتناول قادير أوستون في **الفصل السابع** بعنوان «الدور التركي في استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط»، في إطار الحديث عن مسألة الأدوار الإقليمية للسياسات الأميركية في المنطقة. ويأخذ الدور التركي أنموذجًا لها في ظلّ حكم إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما. ويوضّح الباحث أن المنطقة تشهد غياب هيكلٍ أمني إقليمي جديدٍ، ولذلك فإن الشرق الأوسط يعاني عدم الاستقرار، وسيبقى كذلك حتى يتأقلم مع الوقائع الإقليمية الجديدة. وتحتاج الولايات المتحدة إلى شركاء مستقرين

وأقوياء، ونظرًا إلى طبيعة التحالف الاستراتيجي الطويل الأمد بين تركيا والولايات المتحدة، تبدو تركيا المرشّح الطبيعي لتصبح الحليف الإقليمي الذي يمكن أن تعتمد عليه واشنطن في ظلّ التهديدات الأمنية الناجمة عن المتغيرات الإقليمية والدولية. لكن قضايا الأمن الإقليمي تفرض على الولايات المتحدة الأميركية التنسيق مع عدد من الفاعلين الإقليميين لضمان مصالحها في المنطقة، ما يمكن أن يزيد الخلاف وتضارب المصالح بين الولايات المتحدة وتركيا.

يضمُّ **القسم الثاني** من الكتاب، بعنوان «**العلاقات الثنائية العربية - الأميركية**»، سبعة فصول عن العلاقات الأميركية مع بعض الدول العربية، والصور النمطية المتبادلة بين العرب والأميركيين، فيتناول **الفصل الثامن** الذي يحمل عنوان «الولايات المتحدة الأميركية: البحث عن سياسة خليجية جديدة» متغيرات السياسة الأميركية تجاه الخليج العربي. ويعود فيه الباحث ديفيد أوتاوي (D. Ottaway) إلى التاريخ للإجابة عن تساؤل هل ثمّة توجهات أميركية جديدة في الخليج العربي؟ إن السمة الأبرز والأكثر تكرارًا في السياسة الخارجية الأميركية هي التناوب بين فترات من الالتزام والانتشار العسكريين، والانحسار أيضًا. فبعد حربين طويلتين في العراق وأفغانستان، تمرّ الولايات المتحدة في الفترة الحالية بمرحلة من الانكفاء عن التدخل العسكري المباشر. ويمكن ملاحظة ما يُسمّيه بعض الباحثين الأميركيين «عقيدة أوباما» ومقارنتها بعقيدة نيكسون التي اعتمدها الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون. ويقارب هذا

الفصل بين السياسة الأميركية تجاه الخليج العربي في فترتي إدارتي نيكسون وأوباما؛ إذ خضعت منطقة الخليج العربي في كلتا الفترتين لإعادة تقويم التحالفات فيها. ففي الوقت الذي تلتزم إدارة أوباما ما تسميه «التحوّل نحو آسيا»، فإنها تتعامل مع ذلك في ظلّ تخفيضات هائلة في الموازنة العامة التي طاولت حتى الميزانية العسكرية للقوات المسلحة، إضافة إلى تجنب أوباما التورّط عسكريًا في أي مكان آخر في العالم، وتحديدًا في الشرق الأوسط. ويظهر ذلك في سياسته المتحفّظة تجاه سورية. كذلك فعلت إدارة نيكسون في أثناء انسحاب الولايات المتحدة من حرب فيتنام في بداية السبعينيات من القرن الماضي؛ إذ تعهّد نيكسون حينذاك بإعادة الجنود الأميركيين إلى بلادهم، واضطرّ إلى خفض النفقات العسكرية العامة، ونقل عبء القتال إلى حكومة جنوب فيتنام.

يُعدُّ نقل عبء الدفاع عن كاهل الولايات المتحدة إلى دول الخليج نفسها من أهمّ أركان سياسة أوباما تجاه دول الخليج. لكن هناك اختلافًا واضحًا بين العقيدتين في ما يتعلق بدول الخليج؛ إذ سعى نيكسون إلى الاعتماد على «الدعامتين التوأمين»، أي إيران والمملكة العربية السعودية، وبشكل أكبر على إيران، أمّا أوباما فيسعى إلى الاعتماد بشكل أساس على حلفاء الولايات المتحدة العرب بدلًا من «ميل» نيكسون إلى إيران. فدول مجلس التعاون أقوى كثيرًا اليوم اقتصاديًا وسياسيًا، والأهم من ذلك عسكريًا، مما كانت عليه في أيام مبدأ نيكسون في أوائل سبعينيات القرن العشرين.

يستكمل الباحث منصور المرزوقي البقمي في **الفصل التاسع** «تأثير التحول في

العلاقات السعودية - الأميركية في الدور السعودي الإقليمي» النقاش بشأن أثر المتغيرات الإقليمية في العلاقات الأميركية - الخليجية بشكل عام والسعودية بشكل خاص. إن الأطروحة الرئيسة في هذا الفصل هي أن ثمّة تحوّلًا في العلاقات بين البلدين (له سياق وأسباب ونتائج)، ما يؤدي إلى إعادة تعريف الدور السعودي في المنطقة. كما يقدّم البحث مقترحًا مبدئيًا لمأسسة السياسة الخارجية السعودية وتصورًا أوليًا لاستراتيجية القيادة، لكونهما مقدّمة لإعادة تعريف الدور السعودي في المنطقة. ويخلص هذا الفصل إلى أن الخلافات السعودية - الأميركية لن تنهي التحالف القائم بينهما، بل ستعمل على أخذ العلاقات إلى مستوى آخر يتأقلم مع السياق الجديد. ويُمثّل الانتقال إلى هذا المستوى نهاية معطيات صفقة الأمن مقابل النفط المعقودة في عام 1945 وبداية ترتيبات جديدة. ويتّصف هذا المستوى الجديد بصفتين؛ إذ ستتولى السعودية خطّ الدفاع الأول عن أمنها، لا الولايات المتحدة، كما كان الأمر منذ عام 1945، كما سيتحول التعاون بين البلدين من التعاون بعيد الأمد المبني على إملاءات المصالح المشتركة، إلى تعاون قصير الأمد المبني على عمليات آنية لتبادل المنافع. ويمثل الدور السعودي في الربيع العربي مؤشرًا قويًا على هذا المستوى الجديد.

يناقش دانييل سيروير في **الفصل العاشر** «رمال متحركة: أسواق النفط والغاز المتغيرة والشرق الأوسط المتغير» أهمية الطاقة في السياسة الأميركية تجاه الخليج العربي. ويحاول هذا الفصل الربط بين المتغيرات في مجال الطاقة والمتغيرات السياسية والأمنية في

الخليج العربي. ويستشرف انعكاسات ارتفاع أسعار النفط أو هبوطها على التوازنات العسكرية في الخليج العربي والعكس أيضًا؛ إذ تتغير أسواق الطاقة العالمية بشكل سريع، ويشهد إنتاج النفط والغاز في الغرب ارتفاعًا كبيرًا، فيما يتزايد الطلب في الشرق، ولا سيما في الصين والهند، في حين يبقى مضيق هرمز ممرًا للتواصل العالمي، كما أن النفط الذي يُنقل عبره يتزايد نقله باتجاه الشرق عوضًا عن الغرب. ويفرض ذلك قواعد جديدة للصراع في الشرق الأوسط، إذ ستفرض شروط التنافس في السوق العالمية رابحين في مقابل خاسرين؛ وستواجه الدول التي يكون فيها إنتاج النفط مكلفًا تحديات متفاقمة، فضلًا عن الدول التي تبدو أنها لا يُمكن الاعتماد عليها كمصدر للنفط. أمّا إيران ودول الخليج، فعليها أن تُقلّل من المخاطر الناجمة عن التوترات الأمنية في المشرق العربي.

يستشرف **الفصل الحادي عشر** «سبل تحسين الشراكة الأميركية - الخليجية: التخطيط للمستقبل» العلاقات الخليجية - الأميركية في الأمد المنظور، ويحاول أن يطرح حلولًا للارتقاء بهذه العلاقات. ويجدُ الباحث أنتوني كوردسمان في هذا الفصل أن الولايات المتحدة لم تُخفّض مستوى وجودها في الخليج، بل عزّزته في العام الماضي. وهي لا تتحوّل عن الشرق الأوسط نحو آسيا، أو تتحوّل باتّجاه نوع من التقارب مع إيران بعيدًا عن حلفائها في الخليج؛ إذ ستبقى مُلتزمة بشدّة موقف الدفاع عن حلفائها جنوب الخليج وبناء قوّتهم، وهي مَساعٍ ربما تصل تكلفتها إلى سبعين مليار دولار في

شكل أسلحة أميركية. كما تستورد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – وتحديدًا المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة – معدّات عسكرية متطوّرة بصورة كبيرة، وتُنفق مجتمعة مبالغ أكبر في تعزيز القوات المسلحة واستيراد الأسلحة، لكنها قامت بجهد قليل لتحويل مجلس التعاون الخليجي إلى قوّة عصرية متكاملة ومتوافقة. إن المنافسة الوطنية البسيطة، والفشل في التدريب والاستمرارية والعمل العسكري المشترك، وعدم إعطاء الأولوية نفسها للعمل العسكري الحقيقي، والاهتمام بشراء أسلحة حديثة «مبهرجة»، ذلك كله يقسم الدول ويضعفها، ويؤدّي إلى تبديد جزءٍ كبير من نفقاتها العسكرية. ويَخْلصُ الباحث إلى أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يحتاج إلى الإصلاح وإلى مزيد من الوحدة والتوافق، وإلى مؤسسات تقرّب الدول الأعضاء بعضها من بعض من دون أن تُضحّي بسيادتها، وهذا ما أظهر حلف شمال الأطلسي «الناتو» وغيره من المنظّمات كيفية القيام بذلك. ويوجد الكثير من الخطوات التي في إمكان دول مجلس التعاون اعتمادها للمضي قدمًا.

يسعى **الفصل الثاني عشر** «أميركا والسودان: أنموذج في العلاقات العربية – الأميركية أم استثناء؟» لتتبّع تحوّلات السياسة الخارجية الأميركية تجاه السودان في العقود الأربعة المنصرمة، والدروس المستفادة من تفهّم هذه التطوّرات في سبيل فهم التحدّيات التي تواجهها العلاقات العربية – الأميركية. ويتساءل فيه الباحث عبد الوهاب الأفندي إن كان السودان حالة خاصة في العلاقات العربية – الأميركية،

كونه يُعدُّ في أميركا بلدًا «أفريقيًا»، كما أنه يجري التعامل معه في الوقت نفسه على أنه «حالة إنسانية» تستدعي التدخّل لتحقيق السلام وتقديم المعونات والإغاثة، ودولة راعية للإرهاب، ومهدّدة لحلفاء أميركا في المنطقة، أم أنه أنموذج للتعامل الأميركي غير المتوازن مع العرب، والتحامل عليهم.

مثّل السودان حالة خاصة من حيث تحوّله إلى قضية سياسة داخلية أميركية، في وقت أصبح فيه أيضًا محور اهتمام خاص من منطق «السياسة العليا». فألحقت وزارة الخارجية الأميركية السودان بالدائرة الأفريقية فيها، ولا تصنفه مع دول «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» التي تضمّ الدول العربية. ومع هذا يُعدُّ السودان مع فلسطين والعراق، أحد ثلاثة أقطار عربية خرجت علاقاتها مع الولايات المتحدة من كواليس الدبلوماسية إلى فضاء السياسة الداخلية وتعقيداتها. من هذا المنطلق يمكن أن يُقال إن التعامل الأميركي مع السودان ظلّ حالة فريدة، عُدّ فيها أحد أفقر بلدان العالم وأضعفها على أنه خصم كبير، إلى درجة شن «حرب باردة» عليه (أصبحت ساخنة أحيانًا كما حدث حين قُصف مصنع سوداني للأدوية في عام 1998)، وكرّست موارد ضخمة للتعامل معه، وعينت له مبعوثًا رئاسيا خاصًا (إضافة إلى السفارة). وهو أيضًا أحد البلدان القلائل التي تداخلت بشأنها السياسة الخارجية بالداخلية، والأمن القومي بقضايا حقوق الإنسان والسلام. لكن هذه لم تكن نهاية القصة، لأن الولايات المتحدة بدأت كذلك علاقات تعاون سرّية مع السودان في مجال «مكافحة الإرهاب» منذ عام 2000، وفي

مجال السلام منذ عام 1991. وأشرفت الولايات المتحدة مع آخرين على صوْغ اتفاقيْ نيفاشا للسلام في الجنوب وأبوجا للسلام في دارفور، وضغطت من أجل إبرامهما. وأدّى هذا التضارب إلى توتّرات في داخل أروقة الدبلوماسية والسياسة الأميركية، وإلى تدافع بين المؤسسات وصراعات بين اللوبيات، أثّرت في مجمل آليات صوْغ السياسة الخارجية. ويخلصُ الفصل إلى أن التعامل الأميركي مع السودان مثّل حالة خاصة في الدبلوماسية الأميركية، كشفت عن دقائق آليات صُنع القرار وديناميّاته في المؤسسات الأميركية، وألقت الضوء على كيفية تأثير الدوائر المختلفة في صُنع القرار في السياسة الخارجية.

يستكمل **الفصل الثالث عشر** «العلاقات السودانية - الأميركية في عهد حكومة الإنقاذ: التحوّل من سياسة خارجية إلى شأن داخلي» النقاش بشأن السياسات الأميركية تجاه السودان؛ إذ يُحلّل الباحث حسن الحاج علي أحمد العوامل الرئيسة التي تؤثّر في تشكيل هذه العلاقات بالتركيز على فترة الرئيس أوباما. ويعتقدُ الباحث أن الشأن السوداني بالنسبة إلى مُتّخذ القرار الأميركي ما عاد قضية سياسة خارجية موجهة إلى دولة صغيرة، بل أصبح من موضوعات السياسة الداخلية. وركّز هذا الفصل على ثلاثة عوامل تشكِّل الأساس الذي يتحكّم في العلاقة بين البلدين، وحلّل رؤية الطرفين لهذه العوامل:

أما العامل **الأول** فهو دور الإسلام، حيث إن إدراكات الطرفين لهذا الدور متباينة.

فالحكومة السودانية ترى أن العلاقة السيئة بالولايات المتحدة الأميركية سببها التوجه الإسلامي للبلاد، غير أن المسؤولين الأميركيين يرون أن الولايات المتحدة ليس لديها عداء مع الإسلام، ويفرّقون بين التيار الرئيس في الإسلام والجماعات المتطرفة. ونجدُ في هذا الصدد أن هناك تغييرًا طرأ على أولويات السياسة الخارجية السودانية المرتبطة بأبعاد دينية بعد عام 1997. أما العامل **الثاني** فهو السلوك السياسي، ومُفاده أن الحكومة السودانية ترى أن سلوك الهيمنة الأميركي سبب في تدهور العلاقة، وأن هناك تماديًا في نقْض وعود التزمتها الإدارات الأميركية تجاه السودان. غير أن الإدارات الأميركية تعتقد أن سلوك الحكومة السودانية هو أسُّ أزمة العلاقة بين البلدين. وقد غلب تصنيف السودان دولة مارقة على تعامل الولايات المتحدة معه. ويُضفي المفهوم صفات اللامبالاة والتعنت على الدولة المتهمة بذلك؛ ما يضفي مشروعية على التدخل في شؤون «الدولة المارقة». ومن خلال سياسات العقوبات المفروضة على السودان، تتّضح غلبة مفهوم الدولة المارقة على مفهوم الدولة المضطربة التي تحتاج إلى مساعدة لمعالجة الاختلالات التي تعانيها. أما العامل **الثالث** فهو الموقف من جنوب السودان الذي عملت الإدارات الأميركية المتعاقبة على فصله. وبدأت السياسة الأميركية تجاه جنوب السودان تتبلور مع صدور تقرير مجموعة العمل المعنية بوضع سياسة تجاه السودان في عام 2001. وأوصى التقرير بإقامة دولة واحدة بنظامين في السودان، وهو الأمر الذي اعتمده اتفاق السلام الشامل في عام 2005. ويُلاحظ ميل الإدارات الأميركية إلى استخدام الممثل الخاص آلية للتعامل مع السودان، لما يحمله المنصب من

مرونة وإظهار للاهتمام.

تعكس حالة العلاقات بين البلدين أن دور الأفراد والجماعات المعنيين بالسياسة الخارجية هو الأكثر تأثيرًا، مقارنة بالعوامل الهيكلية التي قامت بدور أقلّ منه. وقد مكّن التشبيك الذي قام به ناشطون سياسيون متجاوزون الحدود الوطنية من الربط بين بعض قضايا السياسة الداخلية السودانية وتلك التي تتفاعل في البيئة الداخلية الأميركية. وأدّى الربط بين قضايا البيئتين الداخليتين إلى جعْل تطور العلاقة بين البلدين مرتبطًا بالتفاعلات الداخلية بين الفاعلين المعنيين بالتأثير في السياسة الأميركية تجاه السودان.

يتناول **الفصل الرابع عشر** موضوع «صورة العرب والإسلام بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 في كتب علم الاجتماع التمهيدية في الولايات المتحدة الأميركية بين عامي 2005 و2014»؛ إذ يحاول إياد القزاز دراسة تأثير هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر والتغيرات التي تبعتها في مضامين كتب «علم الاجتماع» (Introductory Sociology) المتعلقة بالعرب والإسلام والأميركيين من أصل عربي والأميركيين المسلمين، وتقويم تأثير ذلك أيضًا في مجتمعاتهم. فالكتب الجامعية تؤدي دورًا كبيرًا في العملية التعليمية في الولايات المتحدة في المجالات كافة؛ فهي صناعة ضخمة تقدر بمليارات الدولارات (يبلغ إجمالي قيمة صناعة كتب التعليم 14 مليار دولار سنويًا، ويتضمّن هذا الرقم الكتب من مرحلة الروضة إلى الصف الثاني عشر والمرحلة

الجامعية). وتؤدي الكتب التمهيدية دورًا أكبر من دور الكتب التعليمية الأخرى المعدّة لمقرّرات أضيق وأكثر تحديدًا؛ فالكتب التمهيدية بطبيعتها مُعدّة لتصل إلى جمهور أوسع من جمهور الكتب التخصّصية. ويحضر المقرّرات التمهيدية الطلاب المستجدّون أساسًا من التخصصات المختلفة، كما يميل مدرّسوها إلى الاعتماد كثيرًا على الكتب التعليمية في تدريس المادة أكثر من التخصّصية مُحدّدة التركيز، وليس كتاب مقدمة في علم الاجتماع استثناء من هذه القاعدة. إن الكتاب المذكور هو مقرّر مطلوب لتخرّج الطلاب في معظم الجامعات الأميركية، ويعتبر جزءًا من الشرط التعليمي العام للحصول على شهادة البكالوريوس. ويقدّر عدد الطلاب الذين يدرسون مقررًا تمهيديًا في علم الاجتماع بحدود مليون طالب سنويًا في الولايات المتحدة الأميركية. وأجبرت العولمة المتزايدة والتنوّع المتنامي للمجتمع الأميركي في العقود الأربعة الأخيرة مؤلفي هذا النوع من الكتب بطرائق شتى على زيادة تغطيتهم البلدان الأجنبية إضافة إلى الجماعات الإثنية المختلفة. ويستخدم هؤلاء المؤلفون البلدان الأجنبية والجماعات الإثنية المختلفة أمثلة توضيحية عند مناقشة نظريات علم الاجتماع ومفاهيمه وموضوعاته الأساسية.

تختار هذه الدراسة ستة عشر كتابًا تعليميًا، تمثل نحو 40 في المئة من الكتب التعليمية الأساسية المتوافرة في السوق، وصدرت جميعها بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وتُستخدم في التدريس على نطاق واسع في أنحاء الولايات المتحدة. واعتمدت

هذه الدراسة منهج تحليل المضمون، وهو منهج يستخدم لتسليط الضوء على القواسم المشتركة المضمّنة في هذه النصوص لبيان مدى اتزانها وحياديتها ودقّتها وموضوعيتها. كما حُدّد لأغراض هذه الدراسة عدد من الموضوعات الأساسية و/ أو الفرعية: ابن خلدون/ إدوارد سعيد، الإسلام، الجالية الأميركية المسلمة، الجالية الأميركية من أصل عربي، المرأة العربية والمسلمة، ختان النساء، العراق، سجن أبو غريب، المملكة العربية السعودية، الربيع العربي ووسائل التواصل الاجتماعي، الجزيرة والصور السوسيولوجية البصرية.

يضمُّ **القسم الثالث** من الكتاب «المقاربات الأميركية تجاه الثورات العربية» أربعة فصول. يقارن غسان العزي في **الفصل الخامس عشر** «السياسات الأميركية تجاه التحوّل الديمقراطي الأوروبي (1989) والعربي (2011)»، السياسات الأميركية تجاه مراحل التحول الديمقراطي في ثورات الوطن العربي وأوروبا الشرقية. ووجد الباحث أن الولايات المتحدة الأميركية ساهمت بفاعلية في التحوّل الديمقراطي في دول أوروبا الشرقية غداة انهيار الاتحاد السوفياتي، واستمرّت في رعايته ودعمه بغية ترسيخه وجعله مستديمًا لا رجعة فيه. فانضمّت هذه الدول إلى المنظومة الغربية من خلال الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وكسبت واشنطن حلفاءَ جددًا تعتمد عليهم في الساحة الدولية. لقد التقت المصالح الأميركية في هذه الحالة مع قيم الديمقراطية التي يفاخر فيها الأميركيون ويروّجون لها ويستخدمونها في وجه خصومهم. أما في

الحالة العربية، فتحالفت الولايات المتحدة في أثناء الحرب الباردة مع أنظمة مستبدّة، وتعاملت مع العالم العربي من منظور المصالح والاستراتيجيا القائمة على تأمين النفط وممراته الآمنة، ودعم إسرائيل ومكافحة التمدّد الشيوعي. ولم تستخدم شعار الديمقراطية في سياساتها العربية. أما مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحه المحافظون الجدد القائم على نشر الديمقراطية في عام 2004، فلم يكن إلا ذريعة لغزوهم العراق. وعندما حصلت الثورات الشعبية العربية، فوجئت إدارة أوباما بها في وقت لم تكن الديمقراطية في جدول أعمالها؛ وهي التي وعدت بالقطيعة الكاملة مع سياسات إدارة بوش. ويستنتج الباحث أن الولايات المتحدة تعاملت مع الثورات الشعبية العربية ببراغماتية مفرطة، وبطريقة مختلفة من حالة إلى أخرى، وتكيفت مع التغيرات؛ ففي مصر مثلًا، تكيفت مع حكم الإخوان المسلمين، ثمّ مع نتائج ما حدث ضدّهم، أي إنها لم تتعامل مع الموضوع على أساس أنه تحوّل ديمقراطي ينبغي دعمه ورعايته بغية تعزيزه لاحقًا، كما سبق وفعلت مع التحوّل في أوروبا الشرقية السابقة. وهناك أسباب كثيرة لذلك؛ منها المصلحة الإسرائيلية، والأوضاع الدولية والداخلية الأميركية المختلفة بين حقبتَي الرئيسين رونالد ريغان وباراك أوباما. ولا يتجاهل الباحث الأسباب المحلية المتعلقة بالمجتمعات العربية التي تتصارع فيها النماذج (الإسلامية والعلمانية والقومية وغيرها)، في حين أن المجتمعات الأوروبية الشرقية كانت تتطلّع إلى الأنموذج الغربي، ووجدت من يساعدها على انتهاجه.

أما في **الفصل السادس عشر** «واشنطن والقاهرة: من ثورة يناير إلى انتخاب السيسي: واقع المصالح وأوهام التغيير»، فيتناول الباحث محمد المنشاوي، الموقف الأميركي من الثورة المصرية وحتى انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013. ويعرض هذا الفصل ما شهدته مصر منذ ثورة 25 يناير 2011 من وجهة نظر واشنطن، وردّة الفعل الأميركية المرتبكة تجاه تسارع تطورات الحوادث. كما يعرض تفصيلًا لما يوصف بأنه مفاجأة لواشنطن في ما يتعلق بما جرى في مصر؛ ما أدى إلى ارتباك غير مسبوق في كيفية الردّ الأميركي على تطورات الوضع المصري. كما يتناول انقسام الرؤى في واشنطن بشأن تصنيف ما حدث بمصر بوصفه انقلابًا عسكريًا أو ثورة شعبية في 3 تموز/ يوليو 2013. ويستنتج الباحث أن سياسات الولايات المتحدة الأميركية أصبحت مجرد ردّات فعل وتغيب عنها المبادرة في ظل الوضع السياسي المضطرب في مصر؛ ما يوضح ضعف التأثير الأميركي في الداخل المصري. لكن واشنطن لا تتخيل عدم وجود علاقات خاصة مع مصر وجيشها. لذا لم تتأثر مبيعات السلاح الأميركية لمصر بإطاحة نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، ولم تتأثر بوقوع مصر تحت حكم عسكري مباشر لمدة تزيد على عام ونصف العام، كما لم تتأثر مبيعات السلاح الأميركي بوصول نظام حكم إسلامي إلى السلطة، ما يعني أن الولايات المتحدة الأميركية ستستمر في وضع مصالحها الأمنية في مقدم أولوياتها في التنسيق مع مصر، بغض النظر عن حاكمها.

أما في **الفصل السابع عشر** «رد الولايات المتحدة على الثورات في مصر وتونس»،

فتقارن الباحثة ميشيل دان الموقف الأميركي من الثورتين المصرية والتونسية، وتراجع المراحل الأساسية في السياسات الأميركية تجاه مصر وتونس منذ إطاحة زين العابدين بن علي وحسني مبارك، ولا سيما في مسألة معالجة التحديات مثل الإجراءات القضائية ضدّ المنظمات غير الحكومية في مصر، وانتخاب محمد مرسي، والانقلاب العسكري في مصر، والهجوم على السفارة الأميركية في تونس. ويحاول البحث أن يُحلّل أيًّا من القرارات الأميركية الأكثر فاعلية والأقل فاعلية، ويُناقش العوامل المهمة التي ستحدّد علاقات الولايات المتحدة مع كل من الدولتين في المستقبل. فقبل الانتفاضات العربية في عام 2011، كانت الولايات المتحدة الأميركية تتمتع بعلاقات قديمة ومتشعبة مع حكومة مصر، وعلاقة أقل عمقًا مع حكومة تونس التي كانت تعدّ أقرب إلى أوروبا بشكل عام. في هاتين الحالتين، كان التعاون والتدريب العسكري أساسًا في علاقات الولايات المتحدة بهاتين الدولتين. ومنذ إطاحة بن علي ومبارك، اضطرّت الولايات المتحدة إلى إعادة النظر بالدور الذي يتعين عليها أن تؤديه في البلدين من أجل رعاية الاستقرار والديمقراطية، فضلًا عن محاربة الإرهاب. وفي المرحلة الانتقالية في الثورة التونسية، لا يمكن القول إن الولايات المتحدة أدّت دورًا محوريًا في عملية التحول في تونس، لكن تصرّفاتها كانت مساعِدة للتحول الديمقراطي بشكل معتدلٍ. وعلى النقيض من ذلك، ظهرت الولايات المتحدة، في حالة مصر، في وضع العاجز بسبب إرث عدد من الأعوام من الانخراط الواسع، وغير قادرة على إيجاد مسارات جديدة للمضي قدمًا؛ إذ ظلّت مصر معتمدة إلى حدّ كبير على المعدّات الأميركية، كما كانت

الولايات المتحدة متردّدة في التخلّي عن تحليق الطائرات المصرية ذات الصناعة الأميركية، في ظلّ تصاعد التوتر المصري الأميركي حيال تصاعد الإرهاب في المنطقة. فازداد التضخم العسكري في العلاقات المصرية - الأميركية على نحو تدريجي، وترك كلًا من الحكومتين تشعر أنها مجرّدة من خيارات التكيف.

أُنجزت دراسات عدة عن حركة النهضة في تونس، أكان من جهة سيرتها الذاتية أم من جهة خلفياتها الأيديولوجية وبرامجها الانتخابية، لكن الوعي بحدود علاقتها بالقوى الإقليمية والدولية الفاعلة في المنطقة لا يزال محدودًا؛ الأمر الذي حاول الباحث أنور الجمعاوي دراسته في علاقتها مع الولايات المتحدة الأميركية، ومواقفها منها قبل الثورة وبعدها في **الفصل الثامن عشر** «موقف الإدارة الأميركية من حكم الإسلاميين في تونس». وهذا عمل أكاديمي يدرج في إطار ما يصطلح عليه بـ «التاريخ الراهن لجماعات الإسلام السياسي»، معتمدًا على مبدأ تضافر المناهج، وعلى الانطلاق من الوصف إلى التحليل، وصولًا إلى الاستنتاج. ووجد الباحث أن الولايات المتحدة مدتّ جسور الحوار مع حركة النهضة والفاعلين السياسيين في تونس (بداية من عام 2006) لوقوفها على العمق الشعبي للإسلاميين من ناحية، وخشيتها من أن يتحوّل الإقبال المتزايد على التدين إلى محضن لإنتاج التطرّف، وتنامي ظاهرة كراهية الولايات المتحدة. وتعاملت الإدارة الأميركية بواقعية سياسية مع تولّي الإسلاميين زمام السلطة في تونس مع الثورة التونسية، ودفعت نحو تأييد الإدارة التشاركية لتجربة

الحكم بينها وبين أحزاب علمانية، غير أنها ظلّت مهتمّة بمسائل دور الحكومات التونسية في «مكافحة الإرهاب». ويخلصُ البحث من خلال عرض تطور العلاقات الأميركية مع حركة النهضة إلى خلاصة مفادها أن الولايات المتحدة اعتمدت مقاربة تفاعلية تفهمية استيعابية في مستوى تعاملها مع واقع وصول الإسلاميين إلى الحكم في تونس، بمعنى أنها ليست ضدّ الإسلام والإسلاميين، بل هي ضدّ الإسلام السياسي الراديكالي، وهي على استعداد للتواصل مع الإسلاميين المعتدلين ما داموا ملتزمين مبادئ الديمقراطية.

القسم الأول
الاستراتيجيا الأميركية في الشرق الأوسط

الفصل الأول
جذور الواقعية والمثالية
تدخُّل الولايات المتحدة الأميركية في شؤون الشرق الأوسط بين عامي 1918 و1939
...... ريتشارد مورفي

أولًا: بعد فرساي

كانت حكومة الولايات المتحدة عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى قليلة التدخل في شؤون العالم العربي كما يتضح من قلة عدد دبلوماسييها المكلّفين بدراسة تطور المنطقة. ففي عام 1909، كانت المناطق التي تشرف عليها «شعبة شؤون الشرق الأدنى» في وزارة الخارجية الأميركية كبيرة، وشملت ألمانيا والنمسا - المجر وإيطاليا وروسيا واليونان وتركيا (أي الإمبراطورية العثمانية) وبلاد فارس ومصر ودول البلقان. وبحلول عام 1921، كانت البلقان المنطقة الأوروبية الوحيدة الباقية تحت إشراف الشعبة التي واصلت متابعة التطورات أيضًا في كل من تركيا والأراضي العربية التي تحررت من العثمانيين وبلاد فارس ومصر ومناطق أفريقية، منها إثيوبيا والمستعمرات الألمانية والإيطالية[2].

دعمت واشنطن التجارة الحرة ودفعت بريطانيا العظمى كي تتيح لشركات النفط الأميركية دخول العالم العربي بعد أن كانت بريطانيا تعتزم حصر هذا الامتياز بالشركات البريطانية فحسب. فضلًا عن ذلك، لم ترَ حكومة الولايات المتحدة أي مصالح سياسية أو اقتصادية كبرى لها في المنطقة. وفي الفترة بين الحربين العالميتين، واصلت عزل أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي متبعةً مبدأ مونرو (The Monroe Doctrine) الذي يعود إلى قرن من الزمن بعد أن وسعت تعريفه في ذلك الوقت لتبرر الهيمنة الأميركية على جميع أنحاء النصف الغربي من الكرة الأرضية[(3)]. ولم يكن هناك أي صنو تجاري أميركي في الشرق الأوسط لشركة الفواكه المتحدة التي كانت ثرواتها في منطقة البحر الكاريبي وأميركا اللاتينية مهمة جدًا لواشنطن، حتى إنها كانت مستعدة لإرسال قوة عسكرية دعمًا للشركة إن لزم الأمر.

ثانيًا: العلاقات الثقافية الأميركية

بدءًا من أوائل القرن التاسع عشر، نشر عدد من الرحالة الأميركيين بوحي من الكتاب المقدس قصصًا عن رحلات حجٍ قاموا بها إلى الأرض المقدسة. وعلى الرغم من أن معظمهم أشار إلى أن فلسطين تواصل إلهام المؤمنين، كما أنهم أشاروا إلى طابعها الغريب، فإنهم اتفقوا مع مارك توين الذي كتب: «فلسطين مكان مقفر وبغيض ... ما عادت فلسطين جزءًا من عالمنا المألوف بل هي أرض كئيبة ومحطَّمة القلب وميؤوس

منها»[4]. في الوقت نفسه، نظر سكان الشرق الأوسط إلى أميركا بوصفها مكانًا لتحسين ثرواتهم، وعنت الهجرة إليها بالنسبة إلى بعضهم في بلاد الشام ملجأً يقيهم الضغوط السياسية للإمبراطورية العثمانية وفرصة لبداية جديدة.

تملك البعثات التبشيرية والمبادرات التعليمية الأميركية تاريخًا طويلًا في العالم العربي. وقبل الحرب العالمية الأولى، لم يكن هناك إلا مؤسسة أميركية واحدة للتعليم العالي في المنطقة، هي الجامعة الأميركية في بيروت التي أُنشئت في عام 1866، وكانت تعرف آنذاك باسم الكلية السورية البروتستانتية. وقد ذكر المؤرخ اللبناني جورج أنطونيوس في كتابه **يقظة العرب** الذي وضعه في عام 1939 أن فضل الجامعة الأميركية على يقظة العرب في مرحلتها الأولى كان أكبر كثيرًا من فضل أي مؤسسة أخرى «من خلال نشرها المعرفة وإعطائها دفعًا للأدب والعلوم ومن خلال إنجازات خريجيها»[5].

في عام 1919، أُسّست الجامعة الأمريكية في القاهرة. وفي فترة ما بين الحربين، كانت كلتا الجامعتين الأميركيتين في بيروت والقاهرة تحصل على دعم مالي من مصادر أميركية خاصة غير دخلها من الرسوم الدراسية، ولم تقدم واشنطن أي مساعدة مالية مباشرة إليهما إلا بعد الحرب العالمية الثانية[6]. كانت الجامعتان تُدرِّسان باللغة الإنكليزية، حيث ذاع صيت التعليم الذي تقدمانه بأنه عالي الجودة وعلماني، وكانتا، ولا تزالان حتى اليوم، تمثلان إنجازًا رائعًا لتوسيع ما يوصَف بالقوة الناعمة الأميركية.

رئست الكلية السورية البروتستانتية بين عامي 1903 و1920 شخصية استثنائية

هي هاورد بليس (H. Bliss) . الذي شارك في مؤتمر فرساي للسلام عام 1919، حيث اعتُرف به في المؤتمر بأنه الأميركي الأكثر احترامًا وتأثيرًا في الشرق الأوسط. وبعد أن أزعجته تقارير اطلع عليها في فرساي، دافعت فيها بريطانيا وفرنسا عن نيتهما في السيطرة على الأراضي العثمانية السابقة وعزم الصهيونيين إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، حث هاورد على تأليف لجنة لتقصّي رغبات سكان الأرض المقدسة بشأن مستقبلهم السياسي.

أفادت هذه اللجنة التي أُطلق عليها لجنة كينغ - كرين (نسبة إلى الشخصين اللذين رئساها هنري كينغ وتشارلز كرين) أن من أجرت مقابلات معهم لا يريدون أي سلطات انتدابية عليهم، وأوردت ملاحظة مُبَهرَجة أنه إذا كان لا بد من سلطة انتدابية عليهم فإنهم يفضلون الولايات المتحدة.

مثَّل تقرير اللجنة فعليًا رد القومية العربية على وعد بلفور الذي قطعه وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور في عام 1917 الذي نصّ على: «إنّ حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليًا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر».

في أي حال، لم يكن لهذا التقرير أي أثر يذكر عندما عُرض في باريس؛ إذ كانت

أهداف البريطانيين والفرنسيين في الانتداب على الأراضي العربية التي كانت سابقًا خاضعة للإمبراطورية العثمانية هي السائدة. كما أن وزارة الخارجية الأميركية نفسها أحجمت عن نشر التقرير نحو ثلاثة أعوام[7].

ثالثًا: دبلوماسية ولسون المرتجلة

كان الرئيس ولسون قد تحدث علانيةً عن وجود تطابق في وجهات النظر بين الولايات المتحدة وحلفائها الرئيسين في الحرب. لكن في ما يتعلق بالشرق الأوسط، كانت لندن وباريس قد عبّرتا بوضوح عن نيتهما بخصوص مناطق كثيرة من شرق العالم العربي في فترة ما بعد الحرب. ورسم ممثلوهما هذه الخطط في عام 1916 في اتفاقية سايكس - بيكو التي نشرتها باغتباط السلطاتُ البلشفية الجديدة في روسيا في عام 1918 بهدف إحراج لندن وباريس.

كانت آراء ولسون بشأن الشرق الأوسط متباينة، بل ومتناقضة؛ فقبل أن تضع الحرب أوزارها ويذهب ولسون إلى مؤتمر فرساي، طرح هذا الأخير في خُطبة رئيسة ألقاها أمام الكونغرس في كانون الثاني/ يناير 1918 سياساته لتوجيه صناع السياسة الخارجية الأميركية في فترة ما بعد الحرب[8].

تحدث ولسون في أولى المبادئ الأربعة عشر المعروفة التي تضمنتها خُطبته عن أهمية بناء السلم على أساس «مواثيق سلام عامة حيث تكون المعاهدات الدولية علنية وغير

سرية». كما أظهر نقاط الاختلاف بين وجهات النظر الأميركية ووجهات نظر الإمبرياليين الذين أشار إليهم أنهم ألمانيا وحلفاؤها[9].

عرض المبدأ الثاني عشر وجهات نظر الولايات المتحدة بشأن مستقبل الشرق الأوسط، ونصّ على «ضمان سيادة الأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية الحالية وإعطاء الشعوب الأخرى الخاضعة لحكم تركي حق تقرير المصير وفرصة للتنمية المستقلة من دون أي تدخل على الإطلاق، وإبقاء مضيق الدردنيل مفتوحًا على الدوام كممرّ حرّ لسفن سائر الدول وتجارتها بضمان دولي». على الرغم من بقاء مضيق الدردنيل مفتوحًا، رفضت بريطانيا وفرنسا رؤية ولسون الخاصة بالتنمية المستقلة لأراضٍ كثيرة كانت في السابق خاضعة للإمبراطورية العثمانية، فضلًا عن بلاد ما بين النهرين (العراق حاليًا) وسورية وفلسطين[10].

لكن أفعال ولسون لم تدعم تصريحاته العلنية؛ فقَبْل سفره إلى باريس، أكد لبلفور أنه يؤيد وعده. وكان بلفور قد حصل في زيارة قام بها إلى واشنطن في عام 1917 على تأكيدات من قاضي المحكمة العليا لويس برانديز (L. Brandeis) أن ولسون سيدعم بشكل مطلق إقامة محمية بريطانية في فلسطين. وما قام به ولسون بشكل ارتجالي تقريبًا ستكون له عواقب لعقود مقبلة.

رابعًا: السياسة النفطية لواشنطن

واصلت واشنطن بين الحربين العالميتين الاعتراف ببريطانيا العظمى وفرنسا بوصفهما سلطتي الانتداب في العراق وبلاد الشام، وبدور بريطانيا المهيمن في مصر. مع ذلك، سرعان ما ظهرت خلافات بشأن مساعي شركات النفط البريطانية والفرنسية لإقصاء منافساتها الأميركية من الشرق الأوسط، فيما عملت الإدارات الأميركية باستمرار على تنفيذ مبدأ ولسون الثالث الذي دعا إلى إلغاء القيود على التجارة.

كانت الحرب العالمية الأولى قد نبهت بريطانيا وفرنسا وألمانيا إلى أهمية إمدادات النفط في نجاح أي حرب كبرى. فبحلول عام 1914، كان اعتمادها على إنتاج النفط الأميركي آخذًا بالازدياد. وكانت شركات النفط الأميركية تنتج كميات تفيض عن الحاجات المحلية فتصدّر ربع إنتاجها[(11)]. ساهمت الحكومة الأميركية بفاعلية في الحرب من خلال تشجيعها تحسين تكامل العرض عبر عقد مؤتمر النفط المشترك بين الحلفاء، الذي كان من أبرز المشاركين فيه شركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي (Standard Oil Co)، وشركة رويال داتش شِل (Royal Dutch Shell) البريطانية – الهولندية.

كان الأميركيون غير راضين عن اتفاقية سان ريمو التي وقعتها بريطانيا وفرنسا في عام 1920، لأنها جعلت استثمار نفط بلاد ما بين النهرين وبيعه مقصورَين على الشركات البريطانية والفرنسية. فضغط وزير التجارة الأميركي هربرت هوفر على الحكومة البريطانية لفسح المجال أمام المنافسة الأميركية، تاركًا المفاوضات التفصيلية للشركات الأميركية. وفي نهاية الأمر، جرى قبول اتحادٍ من شركات أميركية في شركة

النفط التركية[12].

تدخلت الحكومة الأميركية كي تعزز مصالحها النفطية في الشرق الأوسط في عام عندما ساعدت شركةَ ستاندرد أويل أوف ساوذرن كاليفورنيا شركة سوكال (SOCAL) في الحصول على امتياز في البحرين، وهو أول امتياز نفطي أميركي حصري في العالم العربي. على الرغم من سحب السلطات البريطانية اعتراضها على مشاركة الولايات المتحدة، راقبت لندن عن كثب عمليات سوكال كي تؤكد على سياستها في ضمان أولوية شركات النفط البريطانية[13]. وفي الكويت في عام 1933، قررت الحكومة البريطانية مجدّدًا، بَعد النظر في احتجاجات شركة Gulf Oil، قبول مشاركة الأميركيين، درءًا لخطر نشوب حرب نفطية.

أما في السعودية، فصرّحت الشركة المنافسة البريطانية المحتملة، وهي شركة نفط العراق، بدعم من بريطانيا وبلاد فارس، أنها لا ترغب في إنفاق أموالها للقيام بأعمال تجارية في السعودية، ما منح سوكال فرصة ذهبية كي تحصل على امتياز أولي من الحكومة السعودية في عام 1933. وتحققت تلك البداية الأولى للاستثمار النفطي الأميركي في السعودية، التي سيكون لها نتائج عميقة جراء تدخّل الولايات المتحدة لاحقًا في شبه الجزيرة العربية، من دون تدخّل من الحكومة الأميركية.

عمومًا، لم تبالِ واشنطن بالتطورات الجارية في السعودية في الثلاثينيات، ولم تكوِّن أي علاقة دبلوماسية معها حتى عام 1939، ولم يصبح هناك وفد أميركي مقيم فيها إلا

في عام 1942. وفي عام 1941، اقترحت شركتا النفط الأميركيتان سوكال وتكساكو (Texaco) العاملتان بشكل مشترك في السعودية تحت اسم «كازوك» (CASOC) على الرئيس روزفلت تقديم واشنطن بعض المساعدة إلى الحكومة السعودية التي كانت تعاني ضائقة مالية في ظل تفسير فضفاض لبرنامج الإعارة والتأجير، بيد أن روزفلت رفض الفكرة قائلًا لموظفيه: «قولوا للبريطانيين إنني آمل بأن يتمكنوا من الاهتمام بملك السعودية. فهي منطقة بعيدة منّا بعض الشيء»[(14)]. لكن بعد عامين فقط، دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية. ووسط زيادة المخاوف بشأن الحاجة إلى إمدادات متزايدة ومضمونة من النفط من أجل الجيش الأميركي، غيّر روزفلت رأيه بسرعة.

في عام 1943، اقترح وزير الداخلية الأميركي هارولد آيكس (H. L. Ickes)، بمباركة من روزفلت، شراء نسبة من ممتلكات شركة كازوك في السعودية على غرار نسبة الـ 51 في المئة التي تملكها الحكومة البريطانية في شركة النفط الأنكلو - إيرانية. وحذّر آيكس علنًا، في ما أصبح موضوعًا متكررًا في السياسة الأميركية، من أنّ النفط بدأ ينضب في الولايات المتحدة، وأنها ستصبح بذلك مستورِدًا خالصًا، وهو تحولٌ في المواقف مع تداعيات أمنية خطرة بالنسبة إلى أميركا. لكن فكرة انخراط الحكومة الأميركية في قطاع النفط روّعت الشركات المعنية مباشرة، فضلًا عن كبار المنتجين الأميركيين الآخرين، فاضطر آيكس إلى سحب اقتراحه في نهاية ذلك العام.

في عام 1944، اقترحت كبرى الشركات الأميركية المنتجة للنفط في السعودية والكويت أن تدعم واشنطن إنشاء خط أنابيب ينقل النفط السعودي والكويتي إلى البحر الأبيض المتوسط، لكن الاقتراح انهار جرّاء معارضة شركات النفط المستقلة والانعزاليين الأميركيين، وقد كان لكل منهم أسبابه الخاصة، مع إجماع بصيغ مختلفة على فكرة أن لا شأن للحكومة بإدارة شركات نفطية. وفيما كانت هيئة الأركان العامة قد اعتبرت مشروع أنبوب النفط أساسًا «ضرورةً عسكرية فورية»، فإن التأييد لموقفها تلاشى مع اقتراب نهاية الحرب في أوروبا[15].

في نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت شركات النفط الأميركية تتأهب لتوسيع عملياتها بسرعة في جميع أرجاء العالم، ولا سيما في السعودية وغيرها من بلدان الشرق الأوسط. وانتهى إنجاز «خط الأنابيب عبر البلاد العربية» (Tapline) في عام 1950.

خامسًا: صراعات أيديولوجية

في ثلاثينيات القرن العشرين، ركّزت المناقشات السياسية السائدة في الولايات المتحدة على الكساد العظيم وعلى برامج الرئيس روزفلت لإنعاش الاقتصاد الأميركي. وكثيرًا ما تحدث الأميركيون بفخر عن «الطريقة الأميركية»، معبّرين عن عدم ثقتهم بالأيديولوجيات الأجنبية، على الرغم من أن دعم الحزب الاشتراكي للحركة العمالية جعله يحظى باحترام العمال والمثقفين الليبراليين.

تابع الخبراء صعود الفاشية والشيوعية في العالم، لكن قبول الرأي العام الأميركي لهما كان محدودًا؛ إذ كانت هناك عقلية أو تيار مستمر يشكك في الأجانب والمهاجرين الذين يحاولون جر الولايات المتحدة إلى التدخل في شؤون الشعوب الأخرى. وأدى الخطر المزعوم المُحْدق بطريقة العيش الأميركية الذي شكّله الفوضويون إلى بلبلة مشابهة في العشرينيات. وأُطلقت صفة «البلشفي» عشوائيًا كتعبير يُدين الحركات المماثلة كلها. وكانت الصهيونية بالنسبة إلى معظم الأميركيين مجرد قضية خارجية أخرى بعيدة.

سادسًا: الجالية اليهودية الأميركية والصهيونية

تطرق بيتر غروس في كتابه Israel in the Mind of America **(إسرائيل في عقل أميركا)** الذي ألّفه في عام 1938 إلى موقف الجالية اليهودية الأميركية والجمهور الأميركي عمومًا، كما القيادة السياسية، من دور الحركة الصهيونية في إقامة إسرائيل. منذ أيامها الأولى، عمدت الحركة الصهيونية إلى حشد الطاقات، المؤيدة والمعارضة، لبعض أكثر الشخصيات اليهودية الأميركية دينامية. مع ذلك، كانت الصهيونية في المقام الأول قضية وجود في الولايات المتحدة في العقود الأولى من القرن العشرين. ففي بداية الحرب العالمية الأولى، كان عدد الصهيونيين في الولايات المتحدة لا يتجاوز 20 ألفًا من مجموع 2.5 مليون يهودي أميركي[(16)].

اعتبر قادة الجالية اليهودية الألمانية في أميركا الصهيونيةَ خطرًا على تحقيق هدفهم في استيعاب اليهود الأميركيين في المجتمع عمومًا. ويصف غروس بوضوح ما يمكن اعتباره صراعَ طبقاتٍ بين يهود حي «ويست سايد» الراقي في نيويورك ويهود الحي الشرقي الوضيع الذين كانوا فقراء هاجروا حديثًا إلى أميركا؛ إذ اعتبرتهم الجالية اليهودية الغنية «كريهين على نحو غامض». ففي الأعوام الأخيرة من القرن التاسع عشر، دفع تدفق اليهود الروس يهودًا بارزين من أغنياء نيويورك إلى مطالبة الرئيس بمعارضة إرغام روسيا جماعات من شعبها على طلب اللجوء إلى بلد آخر. وبعد بضعة أعوام، أيد قادة من الجالية اليهودية الذين لم يكونوا صهيونيين على الإطلاق حلًا لاقى صدى لدى الصهيونيين، وهو نقل اليهود الرومانيين إلى فلسطين. وذهبوا إلى أن من الفوائد الأخرى لذلك «حمايتنا هنا من طبقة مهاجرين لا نريدها»[17].

لم تواجه الصهيونية معارضة من يهود المجتمع الراقي في أميركا فحسب؛ بل هاجم يهود اشتراكيون الصهيونيين أيضًا، معتبرينهم قوميين برجوازيين. كما أن منظمة «أغودات إسرائيل» الشديدة التعصب والتي تَمَثَّل هدفها في تعزيز المؤسسات الدينية المستقلة عن الصهيونية، حذّرت من أن هذه الأخيرة «أشرس عدو ظهر في صفوف الشعب اليهودي»[18].

في الوقت نفسه، قال كثيرٌ من القادة المسيحيين الأميركيين إن حق اليهود وقدرهم أن يعيشوا في فلسطين، وأيدوا طلب الصهيونيين بوطن قومي لهم. لكن وليام

بلاكستون، وهو متحدث مسيحي بارز، عارض دعوة ثيودور هرتسل إلى قيام دولة يهودية، لأن الأخير لم يؤكد أن الاستقرار في فلسطين كان علامة على قصد الله (بدا هرتسل غير مكترث بمكان إنشاء الدولة اليهودية: في فلسطين أو الأرجنتين أو أي مكان آخر)[19].

في فترة ما بين الحربين العالميتين، كانت الاستثمارات والوجود الأميركي غير الحكومي في فلسطين أكبر منه في أي بلد شرق أوسطي آخر، باستثناء استثمارات شركات النفط في السعودية. وبحسب غروس، استبعد خبراء وزارة الخارجية آنذاك هذه الإحصاءات لأنها مزيفة، «فهي أتت من يهودٍ كل ما يريدونه هو تعزيز تطلعاتهم القومية الضيقة والمحدودة»[20].

في العشرينيات والثلاثينيات، زاد عدد اليهود الأوروبيين الساعين إلى بدء حياة جديدة في الولايات المتحدة. لكنهم وجدوا مقاومة، لا من بعض الأميركيين اليهود الذين كانوا قد رحلوا إلى الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى فحسب، بل أيضًا من أميركيين آخرين كانوا انعزاليين، ومن آخرين سعوا إلى إبطاء الهجرة عمومًا، خوفًا من الضائقة الاقتصادية العامة في أميركا. لم تكترث بيروقراطية واشنطن، بمن في ذلك بعض خبراء وزارة الخارجية المتأثرين بمعاداة السامية، للضغوط المتزايدة على يهود أوروبا، وأقنعوا الرئيس روزفلت بعدم منح اليهود الهاربين من بطش هتلر أي وضع خاص[21].

لكن ذلك كله تغير فجأة مع انتشار أنباء عن المحرقة، حيث حصل مطلب الصهيونية بموطن لليهود بسرعة على دعم من اليهود الأميركيين، حتى ممن لم يرغبوا في الانضمام إلى صفوف الصهيونيين، ومن المجتمع الأميركي عمومًا. بحلول انتخابات التجديد النصفي لعام 1944، وجدت الدعوة إلى إنشاء كومنولث يهودي طريقها إلى حملات كلا الحزبين السياسيين (الجمهوري الديمقراطي) ثم بحلول عام 1945، اجتمع الطموح السياسي للصهيونية مع المعلومات عن محنة اليهود الباقين في قيد الحياة في أوروبا لتأليف لوبي عظيم الأثر[(22)].

في اجتماعٍ عُقد في عام 1945، أعلن الملك السعودي عبد العزيز للرئيس روزفلت رفضه الشديد فكرة هجرة اليهود إلى فلسطين وأي تفريط بحقوق ساكني تلك الأرض. وكان روزفلت قد آمن في إمكان إقامة دولة يهودية في فلسطين، بيد أن إعلان ابن سعود أقنعه بأن ذلك سيستغرق فترة أطول مما تخيل. وعد روزفلت الملك أنه لن يصدر أي قرار بشأن مصير فلسطين من دون إجراء مشاورات كاملة مع العرب واليهود، وأنه «لن يقدَّم أي مساعدة إلى اليهود في وجه العرب أو يقوم بأي خطوة معادية للشعب العربي»، لكن روزفلت توفي بعد ثلاثة شهور فقط[(23)].

في عام 1947، أصر الرئيس هاري ترومان على أن تصبح الولايات المتحدة أول دولة تدعم تقسيم فلسطين. لكن بعض أكبر مستشاريه، منهم وزير خارجيته جورج مارشال، عارض موقفه، حيث كان موقف ترومان متأثرًا بلا شك بآرائه حيال السياسة

الداخلية، لكن أيضًا بالقدر نفسه برغبته في قيادة أولئك الذين وُعدوا بإيجاد مستقبل أكثر أمنًا ليهود أوروبا.

عندما حان موعد التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 بشأن تقسيم فلسطين، بقيت الإدارة الأميركية منقسمة، وبحدّة، حيال الصهيونية؛ اذ واجه من أيدوا القرار، وفقًا لحيثياته أو لشعورهم بالذنب لعدم فعل أي شيء لوقف المحرقة، حججًا معارِضة أفادت أن دعم أميركا للتقسيم يهدد أمن إمدادات النفط الأميركية، ويؤلب العرب عليها.

في عام 1917، كان النُقّاد يهزأون من الحركة الصهيونية ويصفونها بأنها مستوحاة من البلشفية. ويقول غروس أن بعد ثلاثين عامًا، أطلق المسؤولون الأميركيون حكمًا مماثلًا غير موضوعي عندما حلّلوا إيجابيات الدولة اليهودية المقترحة وسلبياتها، لكن ظهور توقعات بزيادة حدة المنافسة الأميركية - السوفياتية في الشرق الأوسط أدى دورًا في النقاش الداخلي في واشنطن حيال فلسطين. وبقيت حملة الضغط لمصلحة التصويت على قرار تقسيم فلسطين مهتاجة ومشوشة حتى اللحظة الأخيرة، عندما أنهى إقراره ثلاثين عامًا من الانتداب البريطاني ليُنفِّذ المجتمع الدولي وعد بلفور بوطن يهودي في فلسطين. في العام التالي، حدثت توترات مماثلة في أثناء النقاش بشأن الاعتراف باستقلال إسرائيل. وفي نهاية الأمر، كانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف بذلك فعليًا.

سابعًا: تفاؤل ما بعد الحرب

خرجت واشنطن من الحرب العالمية الثانية واثقة من قدرتها على الاضطلاع بدور قيادي في حل المشكلات العالمية. وكانت مستعدة لقيادة عملية تخطيط إعادة إعمار أوروبا وتمويلها، مدفوعةً بانتصارها في الحرب ونجاحها في جعل النازيين واليابانيين يستسلمون من دون قيد أو شرط. وأصبح احتواء الاتحاد السوفياتي الهاجس الأكبر للسياسة الخارجية الأميركية طوال العقود الأربعة التالية. وتحقيقًا لهذه الغاية، أسست واشنطن منظمة حلف شمال الأطلسي «الناتو»، ودعمت بحماسة حلفَ بغداد برعاية بريطانية؛ وهو تحالف بين باكستان والعراق وتركيا وإيران.

إضافة إلى ذلك، أطلقت الولايات المتحدة بتفاؤل ما اعتبرته عصرًا جديدًا من العلاقات مع الشرق الأوسط. وأوضح ريتشارد نيكسون، حين كان نائبًا للرئيس الأميركي، في أثناء أزمة السويس في عام 1956، قائلًا: «أول مرة في التاريخ، أظهرنا استقلالًا عن سياسات إنكلترا وفرنسا حيال آسيا وأفريقيا، وهي التي بدت لنا أنها تعكس النهج الاستعماري»[24]. مع ذلك، لم يشاطر معظم دول الشرق الأوسط أميركا الرأي أنها واجهت تهديدًا استراتيجيًا من الاتحاد السوفياتي، واستمرت في اعتبار واشنطن مساعدًا مفيدًا للإمبريالية الأوروبية[25].

بعد احتضان واشنطن والمنظمات اليهودية الأميركية الدولة الإسرائيلية الجديدة

بحماسة، عمدت إلى تمويل تطورها بسخاء، وكان الرأي العام الأميركي مؤيدًا لذلك؛ إذ اقتنع بأوجه الشبه بين تاريخ أميركا والتحديات التي تواجهها إسرائيل في إنشاء دولتها وبالتزام الدولة الجديدة الديمقراطية وسيادة القانون. لكن الدول العربية عارضت، وبشدّة، ما اعتبرته مثالًا آخر على الإمبريالية الغربية العاملة في الشرق الأوسط، وأصبح دعم القضية الفلسطينية بندًا رئيسًا من بنود سياسات الدول العربية.

بعد حرب عام 1967، وفشل المساعي القصيرة التي بذلها مبعوث الأمم المتحدة غونار يارينغ لدفع عملية السلام العربية – الإسرائيلية، قررت واشنطن الإمساك بزمام المبادرة؛ إذ كانت تثق بقدرتها على إقناع الدول العربية بقبول إسرائيل كدولة شرعية في الشرق الأوسط. ولتحقيق تلك الغاية، عارضت بثبات مبادرات السلام المنفصلة التي تقدم بها القادة الأوروبيون والأمم المتحدة. رحّب الإسرائيليون بهذا النهج الأميركي لأنه يقدم لإسرائيل أفضل حماية لمصالحها، فيما طفقت بلدان المواجهة العربية تنتقد عملية السلام، معتبرة إياها مجرد عملية من دون سلام.

بعد حربي عامي 1967 و1973، ساعدت أميركا في إعادة بناء الجيش الإسرائيلي الذي اعتبرته السبيل الوحيد لتحطيم جمود المفاوضات بين الأطراف التي «ستضطر عندها لمواجهة الواقع الجيوسياسي الجوهري للشرق الأوسط، وهو أن إسرائيل أقوى (أو يمكن جعلها أقوى) من أن تُهزم حتى من جميع جيرانها مجتمعين»[26]. في الواقع، اعتبرت واشنطن تقوية إسرائيل السبيل لصيد عصفورين بحجر واحد: مواجهة

الضغوط السوفياتية في المنطقة وإحراز تقدّم في بناء السلام.

كانت واشنطن مقتنعة أيضًا بقدرتها على تسوية النزاعات في العالم العربي بين الأنظمة المحافظة، كالسعودية التي كانت تدعم نظراءها المماثلين لها في الأردن، والقوى الأحدث والأكثر راديكالية، مثل مصر الناصرية التي نصّبت نفسها قائدة للحركات الثورية في المنطقة. في عام 1963، أرسل الرئيس جون كينيدي مبعوثًا خاصًا، هو إلسوورث بانكر، كي يخمد لهيب العداء المتفاقم بين السعودية ومصر الناجم عن إرسال الأخيرة قوات إلى اليمن دعمًا للحكومة الثورية اليمنية. لكن مهمة بانكر فشلت بامتياز، حيث لم يرغب عبد الناصر في الإصغاء، وكان السعوديون غاضبين، واعتبروا أن الأميركيين لم يفوا بوعد قطعه روزفلت في عام 1945 يقضي بدعمهم[(27)].

في فترة ما بعد الحرب، قادت مخاوف متكررة من قرب نضوب النفط في الحقول الأميركية واشنطن إلى الترحيب بجهد الشركات الأميركية لتطوير موارد الطاقة في الشرق الأوسط. فانضمت، في السعودية في عام 1948، شركتا ستاندرد أوف نيوجرسي وسوكوني فاكيوم (SOCONY Vacuum) إلى سوكال وتكساكو في الشركة العربية الأميركية «أرامكو» (ARAMCO). بنى هذا التحالف علاقات وثيقة مع القيادة السعودية، واضطلع بدور ريادي في تطوير المنطقة الشرقية في المملكة. أتت هذه السياسة أُكلها عندما بدأت ليبيا في عام 1970 موجة تأميم شركات النفط الأجنبية، وهي موجة انتشرت في العالم العربي. وأخذ السعوديون يهندسون استحواذهم على

أرامكو بالتدريج وبسخاء ملحوظ.

اتسعت الفجوات بين القيم الأميركية وسياسات أميركا الشرق الأوسطية بعد الحرب العالمية الثانية، ما جعلها هدفًا شائعًا لانتقادات النُقاد الذين اتهموها بالنفاق، الأمر الذي فاجأ كثيرًا من الأميركيين الذين آمنوا جازمين بحكمة بلادهم وإحسانها كما تجلى في التعبير العام: «الاستثنائية الأميركية». فعندما عبّر الرئيس ولسون عن رؤيته لعالم ما بعد الحرب العالمية الأولى في خُطبته أمام الكونغرس، التي تضمنت مبادئه الأربعة عشر، ثمّ اجتمع إلى رؤساء آخرين في فرساي، كان يسعى إلى تطبيق القيم الأميركية المحلية على العالم بأسره، وعرض ولعَ الأميركيين المعروف بالحديث عن النظام العالمي الجديد. واجهت أفكاره الإحباط في الشرق الأوسط جرّاء المطامح القومية للعالم القديم، ثم لاحقًا جراء النزعة الانعزالية الأميركية القوية في حقبة ما بين الحربين العالميتين.

استخدم روزفلت وترومان خطابًا مماثلًا لخطاب ولسون في التعبير عن رؤيتيهما لعالم أفضل عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، لكن النزعة التوسعية السوفياتية قيّدت سياسة ترومان الخارجية في الشرق الأوسط، بيد أن رؤيته بأهمية وجود قيادة أميركية في المنطقة بقيت منذ ذلك الحين مبدأً توجيهيًا ثابتًا لصناع السياسة الأميركية.

المراجع

Bool

Antonius, George. The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement. Londo
.Simon Publications, 1939

.Grose, Peter. Israel in the Mind of America. New York: Knopf, 19

Kissinger, Henry. Diplomacy. Reprint ed. New York: Touchstone - Simon & Schuster, In
.1995

Yergin, Daniel. The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power. New York: Simon
.Schuster, 1991

الفصل الثاني
المقاربة الأميركية تجاه تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ...... مروان قبلان

تطلعت الدول العربية إلى الولايات المتحدة بوصفها البوابة الوحيدة لإبرام تسوية سلمية لصراع الشرق الأوسط في العقود التي تحوّلت فيها واشنطن إلى حليف رئيسٍ لإسرائيل على الساحة الدولية بعد عام 1964. واستند الموقف العربي إلى فكرة أن أميركا تملك من وسائل الضغط الدبلوماسية والمالية وغيرها ما يمكّنها، في حال توافرت لديها الرغبة، من إجبار إسرائيل على الدخول في تسوية تسفر عن انسحابها من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وفقًا لقراري مجلس الأمن 242 و338. من جهة أخرى، ساهم اعتماد أميركا الكبير على إمدادات النفط العربية في تعزيز فكرة أن مقدار المصالح الأميركية مع العرب سيشكّل دائمًا حافزًا يدفعها إلى اعتماد سياسة متوازنة بين دعمها إسرائيل من جهة ومراعاة مصالح الدول التي تمدّها بهذه السلعة الاستراتيجية الحساسة من جهة أخرى. هناك أسئلة كثيرة لم تلقَ إجابات كافية في هذه الفترة التي علّق فيها العرب آمالًا كبيرة على واشنطن للدفع باتجاه تسوية لإنهاء أحد أهم بؤر التوتر والاستنزاف في المنطقة العربية، مثل: هل كانت أميركا مهتمة فعلًا بتحقيق سلام في المنطقة؟ وهل يرقى تحقيق السلام إلى مستوى المصالح الاستراتيجية الأميركية الأخرى

في الشرق الأوسط؟ وهل هناك ما يكفي من حوافز أو ضغوط تدفع واشنطن إلى استخدام نفوذها الكبير للدفع باتجاه إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي، خصوصًا أنها نجحت طوال الفترة الماضية في التوفيق بين تقديم أشكال الدعم لإسرائيل من دون أن يؤثر ذلك - باستثناء فترات عابرة - في حصولها على إمدادات نفط عربية بكميات وافية وأسعار معتدلة؟ إن نجاح واشنطن في الجمع بين ما يبدو أنهما هدفان استراتيجيان متناقضان جعلها تميل باستمرار إلى عدم بذل جهدٍ كافٍ لحل الصراع، نظرًا إلى ما يتطلبه ذلك من التزامات سياسية واقتصادية وعسكرية طويلة الأمد لم تشأ حتى الآن أي إدارة أميركية النهوض بأعبائها.

تعالج هذه الدراسة المقاربة الأميركية لعملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي من زاوية المصالح الأميركية في المنطقة منذ بداية تبلورها بعد الحرب العالمية الثانية، وتصل إلى نتيجة مفادها أن تحقيق السلام في الشرق الأوسط لا يشكّل هدفًا قائمًا في ذاته بالنسبة إلى الولايات المتحدة، إنما ارتبطت محاولات الوصول إليه بتحقيق أهداف استراتيجية عليا أكثر أهمية بالنسبة إلى واشنطن، التي غلب على مقاربتها أسلوب إدارة الصراع وليس تسويته.

أولاً: البدايات

اقتصر الاهتمام الأميركي في الشرق العربي في القرن التاسع عشر على المجالات

الثقافية - الدينية والتجارية. فاحتلت الأماكن المقدسة مكانة مرموقة في وجدان المهاجرين البروتستانت، كما كان للولايات المتحدة علاقات تجارية واسعة مع الدولة العثمانية. وللمفارقة، فإن أول مواجهة عسكرية خاضتها الولايات المتحدة بعد حصولها على اعتراف الاستقلال عن بريطانيا في عام 1783 كانت مع ليبيا، حيث فرض والي ليبيا العثماني ضرائب على دخول السفن الأميركية إلى شرق المتوسط. لكن السفن الأميركية امتنعت عن دفع الضريبة، فما كان من ليبيا إلا أن أنذرت بإغراق السفن الأميركية المتمردة. فجاء الرد من الرئيس الأميركي توماس جيفرسون بإعلان الحرب على ليبيا في عام 1801. واستمرت الحرب الأميركية - الليبية حتى عام 1805، ثم دخلت الولايات المتحدة للأسباب نفسها في حرب مماثلة مع الجزائر في عامي 1815 و1816، وانتهت الحربان بتسويات بشأن شروط العبور ودخول المياه الإقليمية[(28)].

زاد اهتمام الأميركيين بالشرق العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فعجّت سورية ولبنان بالبعثات التبشيرية الأميركية التي كان لها أثر كبير في إحياء الفكر القومي العربي وتعزيز النزعة الانفصالية عند العرب[(29)]. وتجلّت ذروة هذا النشاط في تأسيس الكلية السورية البروتستانتية التي تحولت في عام 1869 إلى الجامعة الأميركية في بيروت، وفيها تخرج أساطين الفكر القومي العربي الذين ثاروا في ما بعد على الدولة العثمانية[(30)]. في فترة ما بين الحربين زاد اهتمام الأميركيين بالمنطقة، وكان العامل الاقتصادي هو العامل الرئيس؛ فتوافدت شركات النفط الأميركية بعد اكتشاف مخزون

نفطي هائل في سواحل الخليج العربي وإيران[31]. وعلى الرغم من زيادة التنافس مع بريطانيا، بقيت الولايات المتحدة تعترف لهذه الأخيرة بنفوذ تقليدي في المنطقة، ولم تنازعها السيطرة عليها خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، خصوصًا في ظل طغيان النزعة الانعزالية التي تملكت الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ثم استفحلت بعد انهيار أسواق الأسهم والسندات في بورصة وول ستريت في تشرين الأول/ أكتوبر 1929، ما حدا بالحكومة الأميركية إلى فرض رسوم حمائية عالية لحماية منتوجاتها وسلعها المصنعة محليًا[32]. ولم تتغير الصورة كثيرًا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على الرغم من أن حصة الولايات المتحدة من نفط المنطقة زادت كثيرًا، ولا سيما بعد قرار الملك عبد العزيز آل سعود منح امتياز التنقيب عن النفط للأميركيين الذين قبلوا مبدأ المناصفة في الأرباح، وأُسّست بموجب هذا الاتفاق شركة النفط العربية الأميركية «أرامكو»[33].

منذ إعلان قيام إسرائيل في عام 1948 وحتى الآن، راوحت مواقف الإدارات الأميركية المتعاقبة من عملية السلام في الشرق الأوسط بين عدم المبالاة والحماسة الفاترة. ويتطلب فهم حقيقة السلوك الأميركي من عملية السلام تحديد الأهداف العليا للسياسة الأميركية وفهمها في المنطقة العربية، كما أنه يحتاج إلى الإضاءة على بعض جوانب عملية صنع القرار في الإدارة الأميركية. ويستلزم هذا أن تكون البداية في تأكيد جملة المبادئ العامة التي تحكم السياسة الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل

عام، ومقاربتها عملية السلام بشكل خاص.

ثانيًا: المبادئ العامة الحاكمة للسياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط

تحكم السياسةَ الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط مجموعةُ ضوابط ومبادئ عامة، لكن هذه السياسة تعمل في الوقت نفسه ضمن أطر مرنة قادرة على التواؤم مع أي متغيرات طارئة أو متوقعة. ويمكن اختصار هذه الضوابط ببضع نقاط رئيسة، أخذًا في الاعتبار التغيرات التي طرأت على المفاهيم السياسية والاستراتيجية الأميركية في العقد الذي تلا حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001:

- عدم وجود سياسة أميركية خاصة بمنطقة الشرق الأوسط وحدها؛ فالولايات المتحدة - بحكم كونها قوة عظمى - لديها سياسة عالمية يجري بعد رسمها وضع السياسات الإقليمية الخاصة بمناطق العالم المختلفة بما يخدم السياسة العامة. بكلمة أخرى، تُعدّ السياسة الأميركية في الشرق الأوسط تابعًا متغيرًا يتأثر بشكل مباشر بتغيّر السياسة العامة[34]. ففي أثناء الحرب الباردة مثلًا، كانت واشنطن ملتزمة أمن الأنظمة العربية الحليفة لها واستقرارها، لكن الأمر ما عاد بالأهمية نفسها بعد سقوط الاتحاد

السوفياتي، أو بعد تناقص اعتماد الولايات المتحدة على نفط المنطقة العربية، وتحوّلها إلى الاكتفاء ذاتيًا من مصادر الطاقة بعد ثورة الغاز والنفط الصخريين.

- مع أن الولايات المتحدة قوة عظمى، ومن ثمّ، يُعدّ العالم فضاء لمصالحها، فإنها تميل إلى التركيز على مناطق أكثر من أخرى؛ وذلك بحسب طبيعة المصالح التي تمتلكها فيها من جهة، والتحديات والأخطار التي تواجهها من جهة أخرى. ونظرًا إلى أن كلًا من المصالح والمخاطر متغيرة، فإن الاهتمام الأميركي بمنطقة معينة يتغير وفقًا لتغيّرها؛ فمركز الاهتمام في السياسة الأميركية انزاح من المسرح الأوروبي إلى المنطقة العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، خصوصًا بعد هجمات أيلول/ سبتمبر 2001، ثم باتجاه شرق آسيا بعد مجيء إدارة الرئيس باراك أوباما، وميلها إلى التركيز على الصين بدلًا من العالم الإسلامي. جاء هذا التحوّل نتيجة تغيّر طبيعة التحديات التي كانت تواجهها الولايات المتحدة. ففي حين كانت الشيوعية، ممثلة بالاتحاد السوفياتي وحلفائه، مصدر الخطر الرئيس الذي يواجه أميركا في حقبة الحرب الباردة، وكانت أوروبا مسرحَه الرئيس، رأت إدارة الرئيس جورج بوش الابن في الإرهاب أهم مصادر الخطر التي تواجه المصالح الأميركية، ما جعلها تنقل تركيزها إلى المنطقة العربية والعالم الإسلامي عمومًا. من جهة ثانية، فرض التغيّر الذي طرأ على طبيعة «الخصم»، نتيجة تحوله من دول وكيانات سياسية محددة بالمكان والزمان ويمكن التعامل معه بوسائل تقليدية (سياسية واقتصادية وعسكرية) إلى منظمات وأفراد لا عنوان محدد لها للرد عليها،

تحولات جذرية في فهم أميركا لطبيعة التحديات الجديدة وسبل التعامل معها. وعاد الأمر ليتغير من جديد مع انتقال الاهتمام إلى الشرق الأقصى، حيث باتت واشنطن تنظر إلى الصين بوصفها التحدي الاستراتيجي الرئيس للمصالح الأميركية على مستوى العالم، وذلك بالتزامن مع تناقص الاعتماد الأميركي على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط، ما تطلب إعادة تموضع جديدة للتعامل مع هذا المتغيرات.

- بعد هجمات أيلول/ سبتمبر 2001، طرأ تغيّر على تشخيص الولايات المتحدة لأوضاع المنطقة ومشكلاتها؛ إذ اعتبرت واشنطن أن «التطرف الإسلامي» نابع من حالات الفقر والإحباط والقهر والتهميش والجمود السياسي الذي يعتري المجتمعات العربية، الذي تتحمل أنظمتها المسؤولية الرئيسة عنه. إن مقاومة الأنظمة والنخب السياسية العربية لمطالب الإصلاح دفع بقوى التغيير (التي تحمل طابعًا إسلاميًا بمعظمها) إلى استهداف أميركا باعتبارها الراعي الرئيس لمعظم أنظمة الاستبداد العربية. واستنادًا إلى هذا التفكير، أخذت إدارة الرئيس بوش الابن، ولا سيما في ولايتها الأولى، تعدّ الأنظمة العربية الحليفة عبئًا عليها بعد أن كانت تخدم مصالحها، ومن ثمّ، فإن السياسة الأميركية التي أبدت في نصف قرن تمسكًا واضحًا بالنظام الإقليمي العربي واستقراره، بدأت ترى أن تغييره مصلحة أميركية، لكن هذا الأمر لم يستمر طويلًا بعد فشل التجربة في العراق وأفغانستان. مع مجيء إدارة أوباما، كانت واشنطن قد قررت العودة إلى استخدام مقاربتها القديمة بتفضيل الاستقرار والتعامل

مع الأنظمة القائمة على التغير والديمقراطية، إلى أن فجأتها ثورات الربيع العربي.

– غالبًا ما تستخدم الولايات المتحدة خطابًا شعبويًا للتمويه على أهدافها الاستراتيجية الكبرى في المنطقة العربية، حيث استخدمت – على سبيل المثال – مفهوم «الحرب على الإرهاب» بعد هجمات أيلول/ سبتمبر 2001 لاختصار ما كان يطلق عليه المحافظون الجدد «الحرب العالمية الرابعة»، على اعتبار أن الحرب الباردة كانت الثالثة في الترتيب الزمني، ما أضفى غموضًا بشأن حقيقة الأهداف الاستراتيجية الأميركية حينذاك. فـ «الحرب على الإرهاب» كانت عبارة فضفاضة جدًا تشير إلى استراتيجيا جرى تطويرها بشكل متعمد في فترة التسعينيات من القرن العشرين من لدن مراكز البحث الأكاديمية المعروفة كمعاقل للمحافظين الجدد؛ مثل مشروع القرن الأميركي الجديد (The Project for a New American Century). في حقيقة الأمر، كانت هذه الاستراتيجيا بمنزلة «خريطة طريق» لإعادة بناء المؤسسة العسكرية الأميركية وتطويرها لخوض جيل مختلف من الحروب على مسارح العالم الإسلامي ولإعادة تشكيل العالم العربي اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا. في عهد الرئيس أوباما، استُخدم أيضًا تعبير «الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية» في محاولة لإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، والحفاظ على المصالح الأميركية من دون تدّخل مباشر، بل من خلال عملية استنزاف للخصوم، ومنع ظهور قوة إقليمية مهيمنة من بينهم.

– ثمة جزء كبير من النخب الأميركية الحاكمة يعتقد بوجود قانون خُلقي – اقتصادي – سياسي عالمي ومعايير خُلقية مشتركة تتمثل في قيم الحرية والديمقراطية والمبادرة الاقتصادية الحرة، وأن أميركا تمثل هذه القيم، وهي ستواجه كل من يقاومها حول العالم، مع أن الإدارات الأميركية المتعاقبة تتفاوت في تركيزها على ذلك. وترى الولايات المتحدة أن العالم يصبح أكثر أمنًا إذا تمثّلها وأصبح شبيهًا بها. تبحث هذه النظرية في تغيير (مع مرور الوقت) الجذور الفكرية والاجتماعية وإزالتها لكل ما هو مخالف للقيم الأميركية. إنها باختصار مهمة حضارية؛ مهمة تغيير على مستوى العالم كما يراها جزء من النخب السياسة الحاكمة في واشنطن.

– من الأخطار الكبرى التي أخذت تركز عليها الإدارات الأميركية في العقدين الأخيرين منع انتشار أسلحة الدمار الشامل خوفًا من وقوعها في أيدي منظمات معادية. أدت طبيعة هذا الخطر إلى إحداث تحوّل جذري في سبل المواجهة العسكرية التي اعتمدتها واشنطن منذ بدء انخراطها في شؤون العالم. فطوال فترة الحرب الباردة، اعتمدت الولايات المتحدة سياسة الردع لمنع الاتحاد السوفياتي، الذي مثل التهديد الاستراتيجي الرئيس لأمنها، من توجيه الضربة النووية الأولى. ونجحت هذه السياسة نظرًا إلى وجود طرفين عقلانيين في معادلة توازن الرعب، يؤمن كلٌّ منهما أن الطرف الآخر قادر على امتصاص الضربة الأولى والرد عليها بالقوة نفسها. بعد هجمات أيلول/ سبتمبر 2001، سقطت هذه النظرية باعتبار أن الطرف الآخر – الذي يمثل

تهديدًا وإن لم يكن على مستوى استراتيجي - لا يملك عنوانًا للرد، كما أنه طرف غير «عقلاني» لا يأبه لحسابات الربح والخسارة أو الحياة والموت. استلزم هذا التطور تغيير استراتيجيات المواجهة؛ فأميركا ما عادت تنتظر الضربة الأولى للردّ عليها، بل طوّرت سياسات أمنية جديدة لإجهاض أي ضربة قبل وقوعها. فطورت مفاهيم واعتمدتها، مثل الضربات الاعتراضية والضربات الاستباقية التي تقوم بضرب العدو قبل توجيه ضربته، والضربات الوقائية التي تقوم على تحديد نيات العدو وإجهاضها قبل ترجمتها إلى أفعال[35]. استمرت هذه السياسة وتعمّقت في عهد إدارة الرئيس أوباما، وإن كان قد استعيض عن التدخل العسكري البري المباشر باستخدام الطائرات من دون طيار كأداة ووسيلة لمواصلة تنفيذ هذه السياسات الهادفة إلى مواجهة أي تهديد تشكّله تنظيمات مسلحة وضربها قبل أن يتبلور التهديد ويتحول إلى ضربة فعلية للمصالح الأميركية.

- تخضع السياسة العامة للولايات المتحدة، ومن ثم السياسة الشرق الأوسطية، إلى المراجعة مع تغيّر الإدارات في البيت الأبيض، خصوصًا إذا انتقلت السلطة من حزبٍ إلى آخر. فمع وصول كل إدارة إلى السلطة، يتغير طاقم صناع القرار على المستويات العليا والمتوسطة، وفي معظم الأحيان، إن لم يكن في جميعها، تأتي الإدارة الجديدة بمنظومة فكرية وفلسفية مختلفة عن سابقتها. لكن مهما اختلفت الإدارات في رؤيتها وفلسفتها، يبقى العامل الأول هو الأساس (توجيه السياسة في الشرق الأوسط بما يخدم

السياسة العامة)[36].

– تتأثر السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بالعوامل الخارجية بمقدار تأثرها بالعوامل الداخلية، وهناك مبالغة كبيرة في قدرة جماعات الضغط (اللوبي الإسرائيلي خصوصًا) في التأثير في السياسة الأميركية في المنطقة. فما لا شك فيه أن اللوبي الإسرائيلي صاحب نفوذ واسع في أميركا وقادر على تعويق تنفيذ سياسة معينة أو إرباكها أو تسهيلها، لكن لا يمكنه تغيير هذه السياسة بالمطلق. وما عدا ذلك، فهو عبارة عن مبالغات يسعى الجميع إلى ترويجها خدمة لمصالح معينة[37].

– على الرغم من التغير الجذري الذي طاول طبيعة التحديات التي واجهتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط على امتداد العقود السبعة الماضية، لم يطرأ تغيّر على المصالح الأميركية في المنطقة بالدرجة والحدة نفسها؛ إذ ظل أمن مصادر الطاقة وحماية إسرائيل هي المصالح المركزية الأميركية في المنطقة، وزاد عليها في الأعوام الأخيرة منع التهديدات «الإرهابية» من التأثير في أمن الولايات المتحدة ومصالحها. وكان ما بقي عبارة عن سياسات مسخّرة لخدمة هذه المصالح. يعني هذا أن تحقيق السلام في الشرق الأوسط كان دائمًا وسيلة لخدمة المصالح الأميركية في المنطقة وحمايتها، وتشتد الحاجة إليها أو تقل بمقدار تأثيرها في هذه المصالح. ففي السبعين عامًا المنصرمة، جرى التركيز على المنطقة خدمة لغايات رئيسة ارتبط كل منها بمرحلة تاريخية معينة: المرحلة الأولى احتواء الاتحاد السوفياتي (بين عامي 1946 و1973)؛ المرحلة الثانية تأمين إمدادات

النفط ومنع أي قوة إقليمية أو دولية من الهيمنة عليها (بين عامي 1973 و1991)؛ المرحلة الثالثة تأكيد الهيمنة الأميركية المطلقة على المنطقة (بين عامي 1991 و2001)؛ المرحلة الرابعة محاربة التطرف «الإسلامي» (بين عامي 2001 و2009)؛ المرحلة الخامسة بدأت بوصول أوباما إلى السلطة في عام 2009، وكان عنوانها الرئيس الانكفاء ووقف الاستنزاف واستعادة التوازن للقوة الأميركية.

هذه هي المبادئ العامة التي حكمت، ولا تزال تحكم، السياسة الأميركية في المنطقة العربية، وهذه هي المراحل والمصالح التي ينبغي الوقوف عليها لفهم السياسة الخارجية الأميركية وقراءة السلوك الأميركي تجاه عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط.

ثالثًا: مراحل السياسة الأميركية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط

1 - المرحلة الأولى: احتواء التمدد السوفياتي بين عامي 1946 و1973

منذ أن برزت الولايات المتحدة قوة عظمى في الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومنذ أن ورثت الدول الاستعمارية الأوروبية كقوة مهيمنة في الشرق الأوسط، تركزت سياستها في المنطقة على ثلاثة محاور رئيسة؛ يسميها الأكاديمي

الأميركي المعروف مايكل هدسون الثالوث المقدس[(38)]: منع الاتحاد السوفياتي من التغلغل في المنطقة؛ ضمان أمن إسرائيل وسلامتها؛ ضمان تدفق النفط من منطقة الخليج بأسعار ملائمة للاقتصاد الأميركي، وللاقتصاد الغربي عمومًا.

لا تعد أي أهداف أو مبادرات أخرى إلا وسائل لخدمة هذه المصالح وتحقيقها، مع الأخذ في الحسبان، كما ذكرنا سابقًا، تغيّر طبيعة التحدي وماهيته بعد انهيار الشيوعية (استبدال الخطر «الأحمر» الشيوعي بالخطر «الأخضر» الإسلامي). وعلى الرغم من أن بعضهم قد يختلف بشأن ترتيب هذه الأولويات، فإن الثابت أن الولايات المتحدة دخلت في مواجهة مع السوفيات في الحرب الباردة خشية أن يمتد النفوذ السوفياتي إلى مناطق الخليج الغنية بالنفط أو أن تعمل موسكو وحلفاؤها الإقليميون (العرب) على تهديد إسرائيل التي اختارت دخول المعسكر الغربي في عالم شديد الاستقطاب، علمًا أنه لم يسبق الولايات المتحدة في الاعتراف بإسرائيل إلا الاتحاد السوفياتي[(39)].

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تركّزت السياسة الأميركية على منع الاتحاد السوفياتي من التغلغل جنوبًا نحو المياه الدافئة وغربًا تجاه أوروبا، وذلك باعتماد نظرية الاحتواء التي وضعها مدير إدارة التخطيط في وزارة الخارجية الأميركية والسفير السابق في موسكو جورج كينان (G. Kennan). تحولت نظرية الاحتواء هذه إلى إطار سياسة عملي عندما اعتمدتها إدارة الرئيس هاري ترومان وجعلت منها استراتيجيا متكاملة لمرحلة ما بعد الحرب، جرى تعزيزها لاحقًا بمبدأ ترومان و«النقطة الرابعة».

ففي آذار/ مارس 1947، قدّم ترومان مشروعه إلى الكونغرس وأبدى استعداد بلاده لتقديم الدعم إلى الدول المعّرضة للخطر الشيوعي[40]. واكتسب هذا المشروع اهتمامًا متزايدًا بعد نجاح الاتحاد السوفياتي في اختراق معظم أوروبا الشرقية وبسَط نفوذه عليها. ولمنع اختراقٍ مماثلٍ لمنطقة الشرق الأوسط التي تزايدت أهميتها بعد الاكتشافات النفطية، تركز الاهتمام الأميركي عليها. وأملًا بتنفيذ عملية الاحتواء، عملت واشنطن على بناء ما أخذ يُعرف بحزام الأمن الشمالي؛ إذ انصبّ الاهتمام في هذه المرحلة على تركيا وإيران وباكستان[41]. وكانت الولايات المتحدة قد نجحت في العام الذي سبق في إجبار موسكو على سحب قواتها من إيران التي كانت قد غزتها في عام 1941 بالتنسيق مع بريطانيا لتأمين حقول النفط وإطاحة الشاه رضا بهلوي المتعاطف مع ألمانيا. كما نجحت واشنطن في إقناع موسكو بالتخلي عن مطالبها بالسيادة المشتركة على المضائق التركية، وأحبطت محاولة الشيوعيين في اليونان وإيطاليا للسيطرة على السلطة[42]. في هذه الأثناء، لم تكن المنطقة العربية قد دخلت دوامة الصراع بين القوتين العظميين بعد، لكن إنشاء دولة إسرائيل غيّر الأمور كليًا.

منذ عام 1947، أخذت القضية الفلسطينية تستحوذ على اهتمام الأميركيين عندما بدأ اليهود يضغطون للحصول على دعم واشنطن لإعلان دولتهم على أرض فلسطين. وأدى ذلك إلى حدوث أول انقسام تجاه السياسة الشرق الأوسطية بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية. كان الرئيس ترومان متعاطفًا بقوة مع إسرائيل وشديد الحساسية تجاه

الصوت اليهودي في عام انتخابي حاسم، في حين كانت الخارجية حريصة على المصالح الأميركية في المنطقة، ولا سيما علاقاتها العربية والامتيازات النفطية. وبلغ الأمر أن هدد وزير الخارجية جورج مارشال بالاستقالة في حال قرر الرئيس المضي قدمًا في نيته الاعتراف بالدولة اليهودية[43]، لكن ترومان تجاهل تهديدات وزيره وأعلن اعترافه بدولة إسرائيل بعد مضي عشر دقائق على إنشائها متذرعًا بالقول: «ليس لدي كثير من الأصوات الانتخابية العربية، لكن هناك أصواتًا يهودية كثيرة أريد كسبها»[44]. مل صوّت لترومان 80 في المئة من يهود أميركا في انتخابات عام 1948[45]. مع ذلك، لم تكن الولايات المتحدة قد أصبحت بعدُ الراعي الرئيس للدولة اليهودية، كما أن مقدار مساعداتها إلى إسرائيل ظل محدودًا. وفي معظم فترة رئاسة ترومان، لم تجد عملية السلام مكانًا لها على أجندته، خصوصًا أن مخاوفه من إمكان هزيمة إسرائيل أمام الجيوش العربية تلاشت بعد أن نجحت العصابات اليهودية في السيطرة على نحو 78 في المئة من أرض فلسطين التاريخية، أي بما يزيد على 30 في المئة مما خصصه لها قرار التقسيم لعام 194. في الأعوام الأربعة التالية، لم تتقدم إدارة ترومان بأي مبادرة لحلّ المشكلة؛ إذ بدت المنطقة مستقرة، ولا سيما بعد أن وقّعت دول الطوق العربية اتفاقات الهدنة مع إسرائيل في رودس في عام 1949[47].

عاد الجمهوريون إلى السلطة في عام 1953، بعد غياب دام نحو عشرين عامًا، ولم يكن الرئيس الجديد دوايت أيزنهاور مدينًا للصوت اليهودي بشيء؛ إذ دأب اليهود على

التصويت للديمقراطيين منذ عام 1920. ومنذ وصوله إلى السلطة، كان أيزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالاس يتملكهما هاجس التغلغل الشيوعي، في العالم حتى إن السياسة الأميركية تمحورت في معظم فترة الخمسينيات حول عزل الاتحاد السوفياتي[(48)]. ففي عهد أيزنهاور، قُدّر للمنطقة العربية أن تكون مسرح الصراع الرئيس بين القوتين العظميين، وانتقل التركيز بذلك من منطقة الحزام الشمالي (تركيا وإيران) إلى قلب المنطقة العربية. ومن أسباب ذلك اشتداد المقاومة المصرية للوجود البريطاني في قناة السويس، واتجاه لندن نحو خفض وجودها العسكري في المنطقة ضمن ترتيبات أمنية معينة.

خشيت الولايات المتحدة حدوث فراغ قوة يمكن أن تسعى موسكو إلى ملئه، فسعت إلى إقناع الدول العربية بالانضمام إليها في تحالفات أمنية إقليمية بدأت بمشروع قيادة الشرق الأوسط وانتهت بحلف بغداد. تركز الجهد الأميركي في هذه الفترة على إقناع مصر بالانضمام إلى حلف بغداد، لكن القاهرة كانت مهتمة أكثر بإجلاء الإنكليز عن قناة السويس وتحييد الخطر الإسرائيلي بعد الهجوم الكبير على قطاع غزة في عام ٦؛ لذلك رفضت الانضمام إلى تحالف أمني غربي يضم العرب وإسرائيل في خندق واحد في مواجهة موسكو[(49)]. وعندما تبين لواشنطن استحالة جمع الطرفين، بدأت تنظر إلى الصراع العربي – الإسرائيلي على أنه عقبة في طريق تحقيق مشروعها الأمني؛ فقرر أيزنهاور إرسال مبعوث رئاسي إلى المنطقة لمعرفة مدى إمكان البدء بمفاوضات بين

الطرفين، لكن النجاح لم يحالفه[50]. ولما كان أيزنهاور ينظر إلى العرب على أنهم العنصر الأهم في المنطقة من جهة الرقعة الجغرافية والثروات التي يحوزونها، فضلًا عن مخاوفه من إمكان أن يتحولوا إلى التحالف مع موسكو، راح ينظر إلى السياسات الإسرائيلية على أنها عقبة أمام تحقيق المصالح الأميركية، وظلّ يرفض تزويد إسرائيل بالسلاح، كما قرر تعليق برنامج المساعدات الأميركي إلى إسرائيل الذي كانت قيمته في ذلك الوقت لا تتجاوز 30 مليون دولار سنويًا[51]. وفي عام 1956 وقف أيزنهاور ضد العدوان ثي على مصر، وأرغم إسرائيل على الانسحاب من سيناء في مطلع عام 1957[52]. ومع ذلك، ظلت علاقات واشنطن بجمال عبد الناصر تتدهور بسبب استمرار رفض الأخير الانضمام إلى حلف بغداد وسعيه إلى الحصول على السلاح السوفياتي مع استمرار إسرائيل في الحصول على السلاح من دول أوروبا الغربية، خصوصًا فرنسا[53]. كان آخر مسمار في نعش العلاقات بين عبد الناصر وأيزنهاور هو موافقة الأول على قيام موسكو بتمويل مشروع السد العالي بعد أن سحبت واشنطن عرضها لبنائه. وظل أيزنهاور حتى نهاية عهده الذي استمر ثمانية أعوام ينظر إلى المنطقة من زاوية صراعه مع الاتحاد السوفياتي، ما زاد في تعقيد علاقاته بالعرب.

عاد الديمقراطيون إلى البيت الأبيض في عام 1961، ومنذ البداية اتضح اختلاف الرؤية بين جون كينيدي وسلفه. ومع أن الاتحاد السوفياتي ظَلّ محور اهتمام الرئيس الجديد، فإنه كان أكثر ميلًا إلى الفصل بين علاقاته العربية وصراعه مع موسكو؛

فتحسنت العلاقات مع مصر، وقدمت واشنطن مساعدات اقتصادية مهمة إليها، لكنها وافقت في الوقت نفسه على بيع إسرائيل أسلحة متطورة، كما أبدت اهتمامًا أقل بإطلاق مبادرة سلمية جديدة لانحسار المواجهة الدولية في المنطقة وانتقالها إلى مناطق أخرى، مثل منطقة الكاريبي (كوبا)، وجنوب شرق آسيا (فيتنام)، في حين كانت الجبهة العربية - الإسرائيلية تشهد فترات هدوء نسبي[(54)].

لكن شهر العسل المصري - الأميركي لم يلبث أن مضى نتيجة اندلاع حرب اليمن[(55)]. ومع اغتيال كينيدي، تسلم نائبه ليندون جونسون - وكان أكثر تعاطفًا مع إسرائيل - مقاليد الحكم في البيت الأبيض، وفي عهده بلغت العلاقات مع تل أبيب أوجها. فانصرف جهد الرئيس الجديد إلى فيتنام، ولم يهتم بطرح أي مبادرة لحل الصراع، كما أنه لم يكن يصغي إلا إلى طلبات إسرائيل المتزايدة للحصول على أسلحة متقدمة[(56)]. ومع بدء العد التنازلي لحرب عام 1967 قررت إسرائيل التشاور مع واشنطن، حتى لا تقع في خطأ عام 1956، فأرسلت وزير خارجيتها أبا إيبان للاجتماع إلى جونسون طلبًا للمشورة، فأشار عليه الأخير «أن إسرائيل لن تكون وحدها إلا إذا قررت أن تكون وحدها»[(57)].

عاد الجمهوريون في عام 1969 إلى البيت الأبيض، وعادت النظرة إلى المنطقة من خلال منظور الحرب الباردة. لكن الإدارة الجمهورية كانت منقسمة هذه المرة، وبرز الانقسام على أشده بين مجلس الأمن القومي برئاسة هنري كيسنجر ووزارة الخارجية

ممثلة بالوزير وليام روجرز. رأى كيسنجر أنه ينبغي لإسرائيل أن تتحول بعد نصرها الكبير في حرب عام 1967 إلى حجر زاوية في السياسة الأميركية في شرق المتوسط، وأنه بالتعاون معها يمكن احتواء الاتحاد السوفياتي وإضعاف حلفائه وضبط المنطقة. وبناء عليه، لم يرَ كيسنجر حاجة إلى إطلاق مبادرة سلمية جديدة، بل رأى مصلحة في إبقاء الوضع على حاله. في المقابل، رأى روجرز أن أفضل طريقة لاحتواء الاتحاد السوفياتي تكمن في كسب العرب إلى جانب الولايات المتحدة، وذلك من خلال اعتماد مواقف أكثر توازنًا يمكن أن تؤدي إلى حل الصراع في المنطقة وفق قرار مجلس الأمن رقم 242، فظهرت مبادرته المعروفة. لكن الرئيس ريتشارد نيكسون قرر الانحياز إلى وجهة نظر كيسنجر، رافضًا دعم مبادرة وزير خارجيته. وإمعانًا في تقويض المبادرة، أرسل نيكسون يخبر إسرائيل سرًا بمواقفه[(58)]. وكان من نتيجة ذلك أن جرى تقزيم مبادرة روجرز إلى مجرد مشروع لوقف إطلاق النار في حرب الاستنزاف التي اندلعت بين مصر وإسرائيل في حزيران/ يونيو 1967، التي وافق عليه الطرفان في تموز/ يوليو 1970[(59)].

باختصار، لم يُبدِ الأميركيون في هذه المرحلة التي امتدت أكثر من ربع قرن أي اهتمام بحل القضية الفلسطينية إلا بمقدار ما كان ذلك يخدم جهدهم في عزل موسكو ومنعها من التغلغل في المنطقة العربية.

2 – المرحلة الثانية: تأمين إمدادات النفط بين عامي 1973 و1991

أسفرت انتخابات عام 1972 عن التجديد للجمهوريين، لكن نفوذ وزير الخارجية روجرز استمر في التدهور لمصلحة كيسنجر، إلى أن دُفع إلى الاستقالة، وأصبح كيسنجر وزيرًا للخارجية مع احتفاظه بمنصبه الأول كمستشار للأمن القومي. في العام نفسه، توصلت القوتان العظميان إلى اتفاقٍ للحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية – اتفاقية سالت الأولى (SALT I) – كما تحقّق انفراج واسع في الساحة الدولية عندما زار نيكسون العاصمة الصينية بيجين. انعكس الانفراج على الصعيد الدولي سلبًا على المنطقة، وتمثل ذلك بتناقص الاهتمام الأميركي بإيجاد حلٍ لمشكلتها المركزية. ومع تفرده بتوجيه السياسة الخارجية لبلاده، أخذ كيسنجر يروّج أن المصالح الأميركية الفعلية تتمركز في منطقة الخليج، لا على الساحل الشرقي للمتوسط، وبناء عليه، ركّز على إيران التي حولها بفضل الدعم الكبير إلى شُرطي للدفاع عن المصالح الأميركية في الخليج[(60)]. لكن الشرق الأوسط كان يتجه نحو فترة حرجة جدًا من تاريخه المعاصر؛ إذ قرعت حرب 1973 نواقيس الخطر في واشنطن، وبدا أن ما حاولت أميركا منعه على امتداد خمسة وعشرين عامًا بات وقوعه وشيكًا؛ فاندلاع الحرب وضع ثالوث أميركا المقدس في خطر جسيم؛ إذ:

- كادت إسرائيل أن تتهاوى تحت ضغط الهجوم العربي.

- تعرضت إمدادات النفط للتهديد بسبب الحظر النفطي.

- تزايد نفوذ الاتحاد السوفياتي حين حارب العرب بسلاحه وأثبت هذه المرة كفاءته.

نتيجة ذلك، تحركت الولايات المتحدة على عجلٍ لإنقاذ مصالحها الثلاث، فأنشأت جسرًا جويًا لإنقاذ إسرائيل من هزيمة نكراء. وبعد أن جرى التأكد من أن إسرائيل جاوزت مرحلة الخطر، بدأ كيسنجر دبلوماسيته المكّوكية، لوقف القتال تمهيدًا لرفع حظر النفط فحسب، وهو ما حصل عليه بعد أن بذل وعودًا للعرب بتحريك عملية السلام، لكن هذه الوعود لم ينتج منها أيضًا أكثر من اتفاقاتٍ لفصل القوات على الجبهتين السورية والمصرية[(61)].

في عام 1977، جاء الرئيس جيمي كارتر إلى الحكم، وفي مخيلته هاجس تأمين إمدادات نفط كافية للولايات المتحدة بأسعار رخيصة، وذلك كردّة فعلٍ على صدمة عام 1973 النفطية، فدعا إلى الاقتصاد في استعمال الطاقة، كما أقر مشروعًا لبناء احتياطي استراتيجي يجعل أميركا قادرة على الصمود في وجه حظر نفطي لمدة تسعين يومًا تتمكن في خلالها من كسر الحظر أو احتلال آبار النفط[(62)]. مع سقوط نظام الشاه في إيران والغزو السوفياتي لأفغانستان، قرر كارتر إنشاء قوات للتدخل السريع بمهمة محددة، وهي احتلال آبار الخليج في حال تطبيق حظر جديد للنفط أو وقوع هذه الآبار في قبضة جهات معادية[(63)]. ومن المعروف أن كيسنجر كان أول من طرح الفكرة في

أثناء الحظر النفطي العربي في عام 1973، لكن الأهم من ذلك أن إدارة كارتر بدت شديدة الاقتناع – ولا سيما أن أثر أزمة عام 1973 ما زال ماثلًا في الأذهان في ظل أسعار مرتفعة راوحت في ذلك الوقت بين 32 و34 دولارًا للبرميل – أن ضمان إمدادات نفط آمنة ومستمرة ورخيصة لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن حل القضية الفلسطينية[(64)]. كان ذلك أول اعتراف رسمي يصدر عن واشنطن ويربط بين إمدادات الطاقة وعملية السلام في الشرق الأوسط، وهو أمر دأب كيسنجر على نفيه نحو عقد من الزمن.

من جهة أخرى، شن كارتر في أثناء حملته الانتخابية هجومًا شرسًا على «الانتهازية» واللاخُلقية التي طبعت السياسة الخارجية الأميركية في فترة حكم نيكسون وكيسنجر، وتعهد بجعل الاهتمام بحقوق الإنسان حول العالم من أولويات إدارته[(65)]. جعلت هذه التعهدات مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تحتل مقدمة الاهتمامات، ولا سيما أن كارتر لم يخفِ تعاطفه مع محنة هؤلاء، كما بدا ميالًا إلى فصل مشكلة الشرق الأوسط عن الصراع العالمي مع الاتحاد السوفياتي. بناء عليه، لم تمض بضعة شهور على انتخابه رئيسًا حتى كان يحضّر لمؤتمر دولي للسلام في جنيف[(66)]. وكان مقدرًا لمستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي زبغنيو بريجنسكي، أن يؤدي مع وزير الخارجية سيروس فانس اللعبة نفسها التي مارسها كيسنجر مع روجرز[(67)]. وكان من نتائج انقسام الإدارة على نفسها أن فشل مؤتمر جنيف في عام 1977، واتجه الرئيس المصري أنور السادات إلى عقد

صلح منفرد مع إسرائيل، وجرى تأجيل موضوع الأراضي الفلسطينية المحتلة وحلّ مشكلة اللاجئين إلى أجل غير مسمى. في العامين الأخيرين من عهده، انصرف كارتر إلى الاهتمام بالتطورات الإيرانية والغزو السوفياتي لأفغانستان، متجاهلًا عملية السلام في الشرق الأوسط[68].

في عام 1981، عاد الجمهوريون إلى البيت الأبيض وعادت النظرة إلى المنطقة من خلال منظور الحرب الباردة، كما عاد النفوذ الإسرائيلي إلى سابق عهده مع أن منطقة الخليج وموضوع النفط ظلا يستأثران باهتمام واشنطن. فالرئيس رونالد ريغان بدا منذ مجيئه إلى الحكم، واقعًا تحت تأثير هاجس عزل الاتحاد السوفياتي الذي أطلق عليه اسم «إمبراطورية الشر»[69]. في سبيل ذلك، اعتبر ريغان إسرائيل حليفًا استراتيجيًا، وأغدق عليها كل أنواع المساعدة، حتى إن إسرائيل حصلت في عام واحد (بين عامي 1981 و1982) على أكبر دعم عسكري أميركي تتلقاه على الإطلاق؛ إذ تجاوزت قيمته 4 مليارات دولار؛ نصفها في شكل منح وهبات والنصف الآخر في شكل قروض ميسَّرة[70]. وفي عام 1982، وعلى اعتبار أن «سورية ومنظمة التحرير أدوات لخدمة المخططات السوفياتية»، أيد وزير الخارجية ألكسندر هيغ إسرائيل في غزوها لبنان[71]. وباستثناء مبادرة هزيلة لحل الصراع أطلقها ريغان في بداية عهده ورفضها العرب، لم تبدِ أميركا اهتمامًا بالتسوية السلمية، في حين تركز اهتمامها على حماية إمدادات النفط وعزل موسكو وإرهاقها بسباق تسلح غير مسبوق، والوصول بالعلاقات مع إسرائيل

إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي[(72)].

في عام 1989، وصل جورج بوش الأب إلى البيت الأبيض، واستهلّ ولايته بفتح حوارٍ مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن وافق المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التي عُقدت في الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 على الاعتراف بقرار الأمم المتحدة رقم 242. لكن الحوار لم يلبث أن انقطع بعد أن تذرع الأميركيون بالهجوم الذي قامت به جماعة أبو العباس على شواطئ فلسطين المحتلة في أيار/ مايو 1989[(73)]. وبقيت الأمور على حالها حتى انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء حرب الخليج الثانية في عام 1991.

خلال أزمة الخليج، أعدّ من يسمون «المتأسرلين» في وزارة الخارجية الأميركية تقريرًا عن تصوّرهم لمستقبل الشرق الأوسط ورفعوه إلى الرئيس بوش الأب. لاحظ أصحاب التقرير – وبعضهم خدم لفترات متفاوتة في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى القريب من إسرائيل، مثل دنيس روس وآرون ميلر وريتشارد هاس – تنامي نفوذ التيارات الإسلامية في المنطقة العربية، واعتبروها التحدي الأهم الذي يواجه الهيمنة الأميركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وبما أن المنطقة تتوافر فيها كميات كبيرة من أسلحة الدمار الشامل، جادل هؤلاء بأن وصول الإسلاميين إلى السلطة سيجعل هذه الأسلحة في متناولهم، ولن يترددوا في استخدامها ضد إسرائيل، ولا سيما أن خلافهم مع الأخيرة ليس قضية حدود وأراضٍ، بل يتعداها إلى وجود إسرائيل

نفسها. ولما كان الصراع العربي – الإسرائيلي أحد أهمّ أسلحة الإسلاميين في حشد الدعم الشعبي، رأى «المتأسرلون» ضرورة التركيز على عقد مؤتمر سلام لحل الصراع المزمن بأسرع وقت ممكن، حتى يُستفاد من حالة الضعف والتمزق العربي التي أعقبت غزو الكويت، لفرض السلام بالشروط الإسرائيلية، فعُقد مؤتمر مدريد للسلام[(74)].

3 – المرحلة الثالثة: تأكيد الهيمنة الأميركية المطلقة بين عامي 1991 و2001

مع سقوط الاتحاد السوفياتي، زال أحد أهم التحديات التي واجهت الولايات المتحدة على مستوى العالم، كما زالت إحدى العقبات التي ظلّت تقف في وجه بسط هيمنة أميركية مطلقة (Pax - Americana) على منطقة الشرق الأوسط. ومع قيام العراق بغزو الكويت، توافرت لواشنطن فرصة تحقيق ثاني أركان استراتيجيتها، أي حرمان العرب تمامًا من إمكان استخدام النفط سلاحًا لتحقيق أغراض سياسية من خلال السيطرة المباشرة على منابع النفط في الخليج. في إثر هزيمة العراق وتصدّع النظام الإقليمي العربي، انفتح الطريق أمام تحقيق ثالث أركان الاستراتيجيا الأميركية وآخرها، وهو فرض اعترافٍ عربي كاملٍ بإسرائيل ودمج جميع دول المنطقة في نظامٍ إقليمي شرق أوسطي يكون بديلًا من النظام العربي الذي بدا بعد حرب الخليج «يوتوبيا» غير قابلة للتحقيق، فعُقد مؤتمر مدريد في ظل هذه الأوضاع. لكن الرئيس

بوش الأب لم يبقَ في الرئاسة ليجني ثمار ما زرع.

عندما جاء بيل كلينتون إلى الرئاسة، بعد فوزه في انتخابات عام 1992، استمر بمحاولات إيجاد حلٍ لمسألة الصراع العربي - الإسرائيلي، لكنه حاول إدخال تعديلات على ترتيبات الإدارة السابقة بضغط من عضو مجلس الأمن القومي مورتون هالبرين (M. Halperin) ومسؤول حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية في وزارة الخارجية جون شاتوك (J. Shattuck). لكن مارتن إنديك (M. Indyk) مستشار الرئيس لشؤون الشرق الأوسط، ودنيس روس منسِّق عملية السلام، عارضًا الفكرة وذهبا إلى أن من الأفضل استمرار التركيز على عملية السلام بدلًا من الانشغال بنشر الديمقراطية التي يمكن أن تأتي بأنظمة إسلامية معادية. وحذّر إنديك وروس من أن العرب غير قادرين على استيعاب مفهوم الديمقراطية في الوقت الحاضر، وأن من الخير لأميركا دعم تحالف الأنظمة العربية مع إسرائيل في الحرب ضد الإسلاميين والتوجّه إلى فرض تسوية على الفلسطينيين بمساعدة العرب[75].

صرف كلينتون جزءًا من أعوام رئاسته الثمانية في سبيل تحقيق الهدف الذي لم يستطع سلَفَه بوش الأب تحقيقه. وفي سبيل ذلك، رأى كلينتون ضرورة مشاغلة الإسلاميين الذين برزوا الآن عقبة في وجه المشروع الأميركي، ففتح حوارًا مع بعضهم، مثل جماعة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية في مصر، فيما تعامل مع آخرين بشدة، مثل حزب الله في لبنان وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

وبدا أول وهلة أن الخطة الأميركية في طريقها إلى النجاح على الرغم من بعض الصعوبات؛ إذ تمكّن كلينتون من إبرام اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية واتفاق وادي عربة مع الأردن، لكنه فشل في تحقيق ذلك مع سورية ولبنان، كما فشل في التوصل إلى اتفاق الوضع النهائي مع الفلسطينيين. وللمفارقة، لم يكن الإسلاميون السبب في تعثّر المشروع كما توقع الأميركيون، بل كانت إسرائيل التي لم تتوافر لديها النية لإنهاء الصراع، فانتهت فترة كلينتون بخيبة أمل للكثيرين.

4 – المرحلة الرابعة: محاربة التطرف «الإسلامي» بين عامي 2001 و2009

في عام 2001 جاء جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض، وأحاط نفسه بمجموعة من المساعدين والمستشارين الذين ينتمون إلى أقصى اليمين في الطيف السياسي الأميركي. وكان معظمهم قد خدم في إدارة ريغان من قبل، وكانوا على صلة ببرنامج حرب النجوم واستراتيجية سباق التسلح التي ساهمت في تفكك الاتحاد السوفياتي وانهياره. لذلك، اعتبر هؤلاء أنفسهم أصحاب فضلٍ في إنهاء الحرب الباردة والتخلّص من الشيوعية، واتهموا خصومهم الديمقراطيين بإضاعة بريق هذا النصر وإضعاف هيبة الولايات المتحدة في العالم. ولم يكن غريبًا أنهم عادوا إلى السلطة على أمل استعادة ما فرّط فيه الديمقراطيون[(76)]. وبطبيعتهم المحافظة والانعزالية واعتمادهم القوة

(Gunboat Diplomacy)، لم يظهر أن لعملية السلام في الشرق الأوسط مكانًا على أجندة هذه الإدارة اليمينية.

على العكس من ذلك، أظهر المحافظون الجدد، وجلّهم من اليهود المؤيدين لحزب الليكود الإسرائيلي، تعصبًا واضحًا لمصلحة إسرائيل من منطلقٍ ديني وسياسي - أيديولوجي مرتبطٍ برؤيتهم لها كدولة يهودية قوية وقادرة على إخضاع الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها ومصالح الولايات المتحدة. ففي عام 1996، أعدّ فريق منهم دراسة بعنوان «بداية مختلفة: نحو استراتيجيا جديدة لضمان أمن المملكة» (A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm)، وهي عبارة عن رسالة جرى توجيهها إلى رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت بنيامين نتنياهو، دعت إلى إعادة احتلال أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية التي كانت إسرائيل قد أعادت الانتشار فيها بعد اتفاق أوسلو، وعزل سورية وطرد الفلسطينيين إلى الأردن[(77)]. وفي خُطبة مفتوحة إلى الرئيس بوش في 21 أيلول/ سبتمبر 2001 - أي بعد عشرة أيام على هجمات 11 أيلول/ سبتمبر - دعا هؤلاء إلى توسيع رقعة الحرب على الإرهاب إلى ما هو أبعد من أفغانستان، وإسقاط نظام الرئيس العراقي صدام حسين وقطع العلاقات مع السلطة الفلسطينية والاستعداد للتحرّك ضد سورية وإيران وحزب الله في لبنان[(78)]. في رسالة أخرى وجهها هؤلاء إلى بوش في 3 نيسان/ أبريل 2002، شكر أنصار اليمين المتطرف الرئيس الأميركي على دعمه إسرائيل خلال محاولة رئيس الوزراء السابق أرئيل

شارون القضاء على الانتفاضة الثانية وتدمير مخيم جنين، وذهبوا إلى أن الولايات المتحدة وإسرائيل تواجهان عدوًا مشتركًا هو «الإرهاب العربي والإسلامي». كما طالبت الرسالة بعدم التفاوض مع ياسر عرفات لأن ذلك يشبه التفاوض مع أسامة بن لادن والملا عمر، وحثّت على دعم إسرائيل دعمًا كاملًا[79].

في محاولة لتقليد سياسة إدارة والده خلال حرب «تحرير الكويت» عبر استرضاء العرب بمؤتمر دولي لحل الصراع العربي - الإسرائيلي في مقابل الحصول على دعم سياسي وعسكري ضد العراق، أطلق الرئيس بوش الابن في مؤتمر صحافي في حزيران/ يونيو 2002 ما أصبح يعرف لاحقًا بـ «رؤية بوش» للسلام في الشرق الأوسط التي أرفقها بـ «خريطة طريق» تنتهي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة بحلول ان/ يونيو 2005[80]. لكن بوش الابن قدم أيضًا ضمانات إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها أريئيل شارون، أيد فيها قراره الانسحاب من طرف واحد من قطاع غزة، وأعرب عن استعداده الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية خالصة، ما وضع عراقيل إضافية أمام استئناف عملية التسوية[81]. وبعد سقوط بغداد وإعلان بوش «انتهاء المهمة»، تلاشى الحديث عن عملية السلام، واستغرق بوش معظم ولايته الأولى بمحاولة تأمين حدٍ أدنى من الاستقرار في العراق لتأكيد نجاح الأنموذج الديمقراطي الذي وعد به.

بعد فوز الرئيس بوش بولاية رئاسية ثانية، ظهر تطوّر لافت في الموقف الأميركي

من عملية السلام؛ إذ جرى ربطها أول مرة بقضية نشر الديمقراطية في المنطقة العربية. واستند أصحاب هذه الرأي إلى مقولة أن السلام يأتي نتيجة الديمقراطية ولا يكون سببًا لها (مبدأ السلام الديمقراطي)، ما يعني أن قضية السلام ستكون مؤجلة إلى ما بعد إحلال الديمقراطية في العالم العربي، لكن الفكرة ما لبثت أن تلاشت تحت ضغط الإخفاق في العراق[82].

5 - المرحلة الخامسة: التمهيد للانكفاء

أدى تدهور الوضع الأمني في العراق بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء في شباط/ فبراير 2006، إلى انزلاق العراق نحو شفا حرب أهلية شاملة، وغدت واشنطن عاجزة عن احتواء الموقف، حيث أصبحت تبحث عن مخرج لها من العراق بشرط تأمين استقرار نسبي. في هذا السياق، جاءت موافقة الكونغرس الأميركي في 15 آذار/ مارس 2006 على تشكيل لجنة من الحزبين لإلقاء نظرة تقويمية شاملة على الوضع في العراق، ووضع الخيارات الواقعية المتوافرة للولايات المتحدة لإيجاد مخرج مشرّف. رأس اللجنة كلٌ من جيمس بيكر، وزير الخارجية الأسبق (وهو جمهوري)، ولي هاملتون، النائب عن الحزب الديمقراطي سابقًا. وأوصت اللجنة، من بين عدد من الأمور، بإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط وفتح باب الحوار مع سورية وإيران[83]. عارضت إدارة بوش توصيات اللجنة في بداية الأمر، لكنها لم تجد في

نهاية الأمر بُدًا من التعامل مع بعض توصياتها، فجرت الدعوة إلى مؤتمر سلام في أنابوليس، في الولايات المتحدة.

لم يخرج اجتماع أنابوليس بنتائج مهمة حول إمكان إحلال السلام في الشرق الأوسط؛ إذ قُدمت وعود كبيرة وقُطعت تعهدات بعقد لقاءات متابعة في موسكو وباريس من دون أن يؤدي ذلك إلى إجراءات عملية. فالفكرة – التي بدأت مؤتمرًا، ثم تضاءلت إلى اجتماع، وانتهت في لقاء – جاءت أصلًا نتيجة حالة ارتباك سياسي وغياب الرؤية.

على الرغم من النتائج الهزيلة التي خرج بها اجتماع أنابوليس، فإنه عمّق حدة الانقسام داخل إدارة الرئيس بوش بين الفريقين اللذين كانا يسعيان إلى الإمساك بزمام السياسة الخارجية الأميركية. فكانت تتزعم الفريق الأول وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس، يساندها وزير الدفاع السابق روبرت غيتس. ويرى هذا الفريق أن هناك محدودية في النتائج التي أسفر عنها منطق القوة، حيث حذّر من مخاطر الاستنزاف العسكري والسياسي الذي لحق بواشنطن نتيجة تطبيق عقيدة الأمن القومي الجديدة التي نتجت من هجمات أيلول/ سبتمبر 2001 وعواقبها في العراق وأفغانستان. ودفع هذا الفريق باتجاه تغليب منطق القوة الناعمة لإخراج الولايات المتحدة من مأزق القوة الخشنة، وهو الذي خرج بفكرة أنابوليس واستمر يدافع عنها حتى النهاية. وبالنسبة إلى هؤلاء، فإن الغرض الأساسي من عقد المؤتمر كان العمل على تأمين دعم عربي لإيجاد

سبلٍ لإخراج واشنطن من الورطة العراقية ومواجهة إيران[84]. أما الفريق الثاني، فتزعمه نائب الرئيس ديك تشيني، وسانده من تبقّى من رموز المحافظين الجدد في مراكز صنع القرار، وفي مقدمهم إليوت أبرامز، مسؤول الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي. ورأى هذا الفريق وجوب الاستمرار بالسياسة الراهنة، محذرًا من مخاطر الانعطاف قبل الوصول إلى خط النهاية.

أدى هذا الانقسام إلى شللٍ في إدارة الرئيس بوش في ما يتعلق بتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، ومن ثمّ كان لا بد من انتظار مجيء إدارة جديدة، تُؤمن أكثر بفضائل العمل الدبلوماسي، حتى يجري التركيز بشكل أكبر على إعادة إطلاق العملية التفاوضية.

مع عودة الديمقراطيين إلى السلطة في عام 2009، بدا الرئيس باراك أوباما مهتمًا بإحياء عملية السلام أكثر من سلفه؛ إذ عدّها مدخلًا لتحسين العلاقة مع العالم الإسلامي الذي غرقت واشنطن في حروب عدة فيه، ومن ثم اعتبرها شرطًا أساسيًا لوقف الاستنزاف الأميركي وللانكفاء من أجل استعادة التوازن. وسارع أوباما بعد توليه السلطة إلى تعيين السيناتور الديمقراطي السابق جورج ميتشيل مبعوثًا خاصًا له إلى الشرق الأوسط. وكان ميتشل قد رأس لجنة تحقيق في أسباب الانتفاضة الفلسطينية الثانية وخلفياتها، وقدّم في عام 2001 تقريرًا إلى الرئيس السابق جورج بوش الابن يطالب فيه إسرائيل بتجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية[85].

إضافة إلى ذلك، قام أوباما بزيارة القاهرة في حزيران/ يونيو 2009، ووجّه منها خُطبة إلى العالم الإسلامي طالب فيها إسرائيل بوقف الاستيطان بأشكاله كلها في الضفة الغربية، بما في ذلك ما تسميه إسرائيل «النمو الطبيعي». وتحدّث أوباما عن ضرورة وضع حدٍ لمعاناة الفلسطينيين على مدى أكثر من 60 عامًا، وأكد «أن السبيل الوحيد للتوصل إلى تحقيق طموحات الطرفين لن يكون إلا من خلال دولتين يستطيع فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون العيش بسلام». وفي خطوة بدت حينها متقدمة، أعلن أوباما أن تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو مصلحة استراتيجية للولايات المتحدة[(86)]. كما اعتبر مساعدو أوباما أن السياسات الإسرائيلية «بدأت تشكل خطرًا على المصالح الأميركية»، وتُعدّ تهديدًا لحياة القوات الأميركية «التي تقاتل في العراق وأفغانستان وباكستان»[(87)]. وعبّر الجنرال ديفيد بترايوس، قائد «القيادة المركزية الوسطى» في ذلك الوقت، في شهادة له أمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي، عن رأيه أن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يمثل تحديًا لقدرات الولايات المتحدة في ترسيخ مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، وأن هذا الصراع يُذكي مشاعر العداء للولايات المتحدة جراء الانطباع السائد في المنطقة أن الولايات المتحدة تناصر إسرائيل[(88)].

كانت إدارة أوباما قد بدأت بالفعل تدرك أن المصلحة تقتضي في هذه المرحلة التخفيف من مقدار العداء لسياساتها في المنطقة، وأنها تحتاج إلى حالة من الهدوء

والاستقرار في الساحة الشرق الأوسطية لتنفيذ أجندتها، وفي مقدمها الانسحاب من العراق ووقف استنزاف القدرات الأميركية، في الوقت الذي هزّت فيه تداعيات الأزمة المالية العالمية أركان الاقتصاد الأميركي. كانت إدارة أوباما تفكّر أيضًا بمعالجة الأزمة النووية الإيرانية وإيجاد آليات للتعاطي مع الأزمات المتفجرة في المحيط الباكستاني - الأفغاني، وإنشاء ميزان قوى إقليمي جديد في الشرق الأوسط بعد تحطيم الميزان القديم من خلال غزو العراق. ولبلوغ هذه الأهداف، سعت إدارة أوباما إلى بناء دينامية إقليمية جديدة لا تعتبر إسرائيل - أول مرة منذ عام 1967 - حجر الزاوية الوحيد فيها، بل دولًا أخرى مثل تركيا وإيران وبعض الأطراف العربية[89]. من أجل هذا، دفع أوباما باتجاه إطلاق عملية التسوية وممارسة ضغوط على إسرائيل لتقديم التنازلات المطلوبة. لكن أوباما الذي نجح في الخروج من العراق، أخفق في تحقيق نتائج تذكر على صعيد تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وذلك بعد أن أخفق في انتزاع موافقة إسرائيلية على تجميد الاستيطان، ولو لفترة زمنية محدودة. لذلك، قرر أوباما أن يتحول عن الاهتمام المكثف بالسلام العربي - الإسرائيلي إلى إبراز اسمه كصانع سلام مع إيران. وبناء عليه، كرّس أوباما معظم وقته في مجال السياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط في أثناء ولايته الثانية لإبرام اتفاق نووي مع إيران، متجاهلًا تمامًا عملية السلام، وتاركًا وزير خارجيته جون كيري يجرب حظه وحيدًا من دون دعم حقيقي على هذا الصعيد.

خاتمة

ظلت الولايات المتحدة طوال الحرب الباردة تنظر إلى عملية السلام في الشرق الأوسط من زاوية قدرتها على التأثير في مصالحها الاستراتيجية الأخرى، وهي منع التغلغل السوفياتي في المنطقة العربية، وحماية إسرائيل وضمان استمرار تفوقها العسكري والتكنولوجي على الدول العربية، وتأمين إمدادات نفط كافية ورخيصة لضمان حسن أداء الاقتصاد الأميركي. وبعد انتهاء الحرب الباردة وتغيّر طبيعة التهديدات ضد المصالح الأميركية، استمرت واشنطن في اعتماد سياسة «إدارة الأزمة» في ما يتعلق بعملية السلام، فكانت المبادرات تظهر والحضور الأميركي يتكثف كلما زاد الاضطراب السياسي والعسكري في المنطقة وتعرّضت مصالح واشنطن للخطر، واحتاجت إلى الحصول على دعم عربي لإحدى سياساتها في المنطقة كما حصل بعد هجمات أيلول/ سبتمبر 2001، وفي أثناء الاستعداد لغزو العراق، وعندما همّت بالخروج منه.

لا شك في أن بعض الرؤساء الأميركيين كان أكثر جدية وإخلاصًا في السعي إلى تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي خدمة لمصالح الولايات المتحدة، مثل الرئيس جيمي كارتر، أو الرئيس أوباما الذي بدا مقتنعًا بأن تحقيق السلام العادل في المنطقة يشكّل مصلحة جوهرية للولايات المتحدة، لكن الأوضاع الإقليمية والدولية لم تساعد الأول في بلوغ ذلك، في حين لم يبذل الثاني الجهد الكافي لبلوغه واستسلم للضغوط

الإسرائيلية وضغوط أنصار إسرائيل في الولايات المتحدة. وبدلًا من استمرار التركيز على عملية السلام، تحوّل اهتمام أوباما إلى قضايا شرق أوسطية أخرى عدّها أكثر إلحاحًا، مثل تسوية الملف النووي الإيراني ومحاربة تنظيم الدولة الإسلامية.

من المرجح أن يبقى موضوع تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي غائبًا عن دائرة الاهتمام الأميركي في الفترة المقبلة بسبب عدم تأثيره في مصالح أميركا الاستراتيجية الكبرى في المنطقة. ومن المرجح أيضًا أن يستمر السلوك الأميركي في التعاطي مع العملية السلمية باعتبارها شأنًا ثانويًا، بعد التركيز الواضح في المنطقة على الصراع السني - الشيعي، الذي تدور حوله اليوم معظم السياسات، وتقوم التحالفات وتصرف الموارد، ما يعني أن الصراع العربي - الإسرائيلي سيستمر إلى أن تتغير الأوضاع التي أملت تجميد الجهد المبذول لحله.

المراجع

1 - العربية

كتاب

إيدي، وليم. **القمة الأمريكية السعودية الأولى: القمة السرية بين الملك عبد العزيز بن سعود والرئيس روزفلت (البحيرات المرة 1945 -)**. تقديم وتحرير ودراسة ممدوح

الشيخ. ترجمة حسن الجزار. عمان: مكتبة بيروت؛ القاهرة: شركة دلتا، 2008.

– 2 الأجنبية

Books

Acharya, Amitav. U.S. Military Strategy in the Gulf: Origins and Evolution under the Carter and .Reagan Administrations. London; New York: Routledge, 1989

Acheson, Dean. Present at the Creation: My Years in the State Department. New York: W. W. .Norton, 1969

Alteras, Issac. Eisenhower and Israel: U.S. - Israeli Relations, 1953 - 1960. Florida: University .Press of Florida, 1993

Andrianopoulos, Gerry Argyris. Kissinger and Brzezinski: The NSC and the Struggle for Cont .of US National Security Policy. New York: Palgrave Macmillan, 1991

Antonius, George. The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement. Beirut: .Librairie du Liban, 1969

Aronson, Geoffrey. From Sideshow to Center Stage: U.S. Policy toward Egypt 1946 - 1956. .Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers, Inc., 1986

Bill, James A. The Eagle and the Lion: The Tragedy of American - Iranian Relations. Ne .Haven; London: Yale University Press, 1988

Bryson, Thomas A. American Diplomatic Relations with the Middle East, 1784 - 1975: A .Survey. Metuchen, N.J.: Scarecrow Press, 1977

Brzezinski, Zbigniew. Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser, 1977 - .1981. New York: Farrar, Straus and Giroux, 1983

.Carter, Jimmy. Keeping Faith: Memoirs of a President. London: Collins, 1982

Daniel, Robert L. American Philanthropy in the Near East, 1820 - 1960. Athens: Ohio Univers .Press, 1970

Eisenhower, Dwight D. Waging Peace: 1956 - 1961, The White House Years. London: .Heinemann, 1966

Green, Stephen. Living by the Sword: America and Israel in the Middle East, 1968 - 87. London; .Boston: Faber and Faber, 1988

Hiro, Dilip. Sharing the Promised Land: A Tale of Israelis and Palestinians. New York: Oli .Branch Press, 1999

Judis, John B. Genesis: Truman, American Jews, and the Origins of the Arab/Israeli Conflict. .New York: Farrar, Straus and Giroux, 2014

Lacouture, Jean. Nasser: A Biography. Daniel Hofstadter (trans.). London: Secker & Warbu .1973

Miller, Aaron David. Search for Security: Saudi Arabian Oil and American Foreign Policy, 19

.- 1949. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1980

Quandt, William B. Peace Process: American Diplomacy and the Arab - Israeli Conflict sin 1967. Washington, DC; Berkeley: Brookings Institution; The University of California Press, .1993

Robin, Ron. The Making of the Cold War Enemy: Culture and Politics in the Military - .Intellectual Complex. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001

Rubenberg, Cheryl A. Israel and the American National Interest: A Critical Examinatic .Urbana; Chicago: University of Illinois Press, 1986

Saunders, Bonnie F. The United States and Arab Nationalism: The Syrian Case, 1953 - 196 .London: Praeger, 1996

Spiegel, Steven L. The Other Arab - Israeli Conflict: Making America's Middle East Polic from Truman to Reagan. Middle Eastern Studies; Monograph 1. Chicago; London: University .of Chicago Press, 1985

Tibi, Bassam. Arab Nationalism: Between Islam and the Nation - State. 3rd ed. London: .McMillan Press Ltd., 1997

Tillman, Seth P. The United States in the Middle East: Interests and Obstacles. Bloomingto .Indiana University Press, 1982

Periodicals

Alterman, Jon B. «American Aid to Egypt in the 1950s: From Hope to Hostility.» Middle East .(Journal. vol. 52. no. 1 (Winter 1998

Encarnación, Omar G. «Bush and the Theory of the Democratic Peace.» Global Dialogue. vol. 8. .(nos. 3 - 4 (Summer / Autumn 2006

Gerges, Fawaz A. «The Kennedy Administration and the Egyptian - Saudi Conflict in Yeme .(Co - Opting Arab Nationalism.» Middle East Journal. vol. 49. no. 2 (Spring 1995

Hadar, Leon T. «High Noon in Washington: The Shootout over the Loan Guarantees.» Journal of .(Palestine Studies. vol. 21. no. 2 (Winter 1992

Hudson, Michael C. «To Play the Hegemon: Fifty Years of US Policy towards the Middle East.» .(Middle East Journal. vol. 50. no. 3 (Summer 1996

Yeşilbursa, Behçet K. «The American Concept of the 'Northern Tier' Defence Project and t Signing of the Turco - Pakistani Agreement, 1953 - 54.» Middle Eastern Studies. vol. 37. no. 3 .((July 2001

Conferen

Ralph, Jason «The Principle and Power of Human Rights: Lessons from the Car Administration.» Paper Presented at the British International Studies Association 27th Annual .(Conference. London School of Economics and Political Science (16 - 18 December 2002

Reports and Studies

Blecher, Robert and Mouin Rabbani. «In Annapolis, Conflict by Other Means.» Middle East .Research and Information Project [MERIP]. 26 November 2007

Holbrooke, Richard. «President Truman's Decision to Recognize Israel.» Jerusalem Center f

.Public Affairs, 1 May 2008

The Institute for Advanced Strategic and Political Studies, Study Group on a New Isra Strategy toward 2000. A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm. Washington, .DC: 1996

Isseroff, Ami. «President Harry S. Truman and US Support for Israeli Statehood.» Mid East .[.Web, [n. d

.Letter from President Bush to Prime Minister Sharon.» 14 April, 2004»

.Letter to President Bush on Israel, Arafat and the War on Terrorism.» 3 April 2002»

.The Mitchell Report.» July - August 2001»

.President Bush Calls for New Palestinian Leadership.» 24 June 2004»

Project for the New American Century [PNAC]. «Letter of PNAC to President George W. .Bush.» 20 September 2001

Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and Resources for a New Century.» A Report» .of the Project for the New American Century. September 2000

.United States Institute of Peace. «The Iraq Study Group Report.» 6 December 2006

United States of America, Department of State, Office of the Historian. «Barbary Wars, 1801 - .«1805 and 1815 - 1816

Letter from President Johnson to Prime Minister Eshkol.» Document no. 139.» ._______ .Washington. 3 June 1967

.«The Reagan Administration and Lebanon, 1981 - 1984» ._______

.«U.S. - Soviet Relations, 1981 - 1991» ._______

الفصل الثالث
التسوية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين
في ظل إدارة أوباما: الواقع والآفاق ......
أسامة أبو ارشيد

تشارف ولاية الرئيس الأميركي باراك أوباما الثانية على نهايتها، من غير أن يتحقق وعد أطلقه عندما كان مرشحًا، وجدّده عندما تولى رئاسة الجمهورية، ألا وهو اجتراح سلام فلسطيني - إسرائيلي يفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة متصلة الأجزاء وقابلة للحياة، تعيش جنبًا إلى جنب مع دولة إسرائيلية «يهودية» آمنة ومستقرة[90]، وهو الإنجاز الذي أعيا من قبله كثيرًا من الرؤساء الأميركيين من دون أن ينجحوا في تحقيقه.

إن أهم مميزات ملف السلام الفلسطيني - الإسرائيلي، في هذه المرحلة من عمر الإدارة الثانية لأوباما، هو انهيار الجولة الأخيرة من محادثات التسوية بين الطرفين، التي أطلقها وزير خارجيته جون كيري، في أواخر تموز/ يوليو 2013، آملًا أن تنتهي بعد تسعة شهور، أي في نيسان/ أبريل 2014، باتفاق نهائي بين الطرفين، لكنه بعد ذلك خفض سقف التوقعات أمام حقائق الواقع المرّ، وحاول إنقاذ مسار التفاوض بوضع «اتفاق إطار» للمفاوضات النهائية، لكن جهده باء بالفشل، ما أدّى إلى الانهيار الكامل

للمفاوضات بحلول أواخر آذار/ مارس 2014.

أولًا: ثقل ذاتي لإسرائيل على أميركا

يكتسي الحديث عن عملية السلام في الشرق الأوسط تحت إدارتي أوباما أهميته، أولًا من راهنيته، وثانيًا من حقيقة وجب الإقرار بها، هي أن أوباما خلال ولايته الأولى، وولايته الثانية إلى الآن، مارس على إسرائيل ضغوطًا غير مسبوقة أميركيًا، خصوصًا في ما يتعلق بتجميد الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، فحاول دفعها إلى توقيع اتفاق سلام نهائي مع الفلسطينيين. غير أن أوباما تعلّم درسًا مهمًا في رئاسته، يتلخص في أن «صخرة عناد إسرائيل أقوى من قرون الوعل الأميركي»؛ إذ أثبتت إسرائيل اليوم - كما فعلت من قبل إبّان إدارات رؤساء أميركيين آخرين - أنها تمتلك ثقلًا معنويًا وسياسيًا وخُلقيًا وتاريخيًا ذاتيًا في الولايات المتحدة يمكّنها حتى من تحدي الرؤساء الأميركيين. مردّ هذا الثقل قوة اللوبي المرتبط بها في واشنطن والمنافح عنها، وتحالفاته العميقة والواسعة في الساحات السياسية والدينية والإعلامية الأميركية. يضاف إلى ذلك طبيعة النظام السياسي الأميركي الذي يسمح لجماعات الضغط المختلفة بالتأثير في مواقف المسؤولين المنتخبين من القضايا التي تهم هذه الجماعات. ويمثل اللوبي الإسرائيلي في أميركا جماعة من أقوى جماعات الضغط، كما أنه إلى الآن يتحرك شبه منفرد في ما يخصّ قضايا الشرق الأوسط من دون تحد حقيقي من أي لوبي آخر، وتحديدًا من اللوبي

العربي.

عندما نتحدث عن «الثقل الذاتي» لإسرائيل، إنما نتحدث عن مشروع إسرائيلي فوق حكومي وفوق حزبي يُنظر إليه أميركيًا على أنه قصة نجاح باهرة في محيط تتلاطم أمواجه وتسعى إلى إغراق تلك السفينة شبه المعدمة في ظلمات سمائه وهيجان مائه. هذا «الثقل الذاتي»، بما يمثله من وطأة تاريخية وسياسية ومعنوية وخُلقية، يفترض أن التخلي عن «واحة الديمقراطية» (إسرائيل) في صحراء قاحلة من الدكتاتوريات تدنيًا وسقوطًا خُلقيًا ما بعده سقوط. وهذا ما يبطئ جهد أوباما بالدرجة الأولى - كما فعل مع من سبقه من رؤساء - ويجعله ضعيفًا أمام التصلب الإسرائيلي؛ إذ إن الالتفاف حول إسرائيل، ظالمة أكانت أم مظلومة، يعدّ موقفًا استراتيجيًا ثابتًا وفوق الحزبية في الولايات المتحدة.

جاء أوباما إلى الرئاسة مصممًا ومؤكدًا «أنه قادر على تغيير السلوك الإسرائيلي على الأرض»، لتقوية الصدقية الأميركية[(91)] بحسب قوله، لكنه ابتلع لسانه بعد أن اصطدم بآلة إسرائيل في واشنطن وحلفائها، ليقول في ما بعد أنه اكتشف أن تحقيق السلام «صعب فعلًا»[(92)]، في رد على سؤال أحد زعماء الجالية اليهودية الأميركية الذين التقى بهم في البيت الأبيض، في حزيران/ يونيو 2012، عن أهم الدروس التي تعلّمها من محاولته دفع الفلسطينيين والإسرائيليين إلى تحقيق السلام.

ثانيًا: ثلاثة متناقضات

تتنازع أوباما ثلاثة متناقضات في هذا السياق، وتسعى هذه الورقة إلى طرحها باعتبارها من أهم المحددات؛ فاختلاف مواقفه وتضاربها في ما يتعلق بهذا الملف في مسيرته السياسية يعودان من ناحية إلى تفاعل هذه المتناقضات في شخصيته، ومن ناحية أخرى إلى زيادة أهمية أحد هذه المتناقضات على حساب الأخرى في مرحلة ما، ما يتطلب منه مواءمة في الموقف السياسي والمبدئي.

- من جهة، أوباما مؤمن أن تحقيق سلام إسرائيلي - فلسطيني، وفقًا للمواصفات الأميركية طبعًا، يقع ضمن دائرة المصالح الأميركية الحيوية - كما سنوضح لاحقًا - فضلًا عن أن تكوينه في هذا الملف فيه بُعد خُلقي وفكري.

- من جهة ثانية، أوباما السياسي - البراغماتي مهتم بنجاحه سياسيًا، لذلك نجد لديه قابلية للتواؤم مع حقائق الواقع السياسي في الولايات المتحدة، بل وأبعد من ذلك، أظهر أوباما أكثر من مرة قابلية ذاتية «للترويض» سياسيًا، في سبيل تحقيق أهدافه.

- من جهة ثالثة، يبحث أوباما عن سجل شخصي ومجد سياسي كغيره من الرؤساء الأميركيين السابقين، ويسعى إلى دخول التاريخ بصفته أول رئيس ينجح في تحقيق المستحيل في الشرق الأوسط.

نعرض في ما يلي باختصار بعض ملامح الخلفية الفكرية والسياسية التي شكّلت

رؤية أوباما للصراع في الشرق الأوسط، خصوصًا خلال المرحلة التي كان فيها عضوًا في مجلس شيوخ ولاية إلينوي بين عامي 1997 و2004، وقبل أن ينجح في كسب مقعد في مجلس الشيوخ الأميركي في أواخر عام 2004. لنرصد في ما بعد انطلاق عمليات المواءمة لمواقفه بحسب مقتضيات الواقع، بغية ضمان استمرار مستقبله السياسي، لنصل أخيرًا إلى مرحلة ترشحه للرئاسة. سنسعى أيضًا - في عجالة - إلى توضيح تفاعلات المتناقضات الثلاثة التي أشرنا إليها أعلاه في صوغ مواقف أوباما السياسية في هذا السياق، وذلك من خلال الإشارة إلى بعض الأمثلة. لا شك في أن محاولة فك طلاسم شخصية أوباما والمتناقضات التي تشقّها ستعيننا لاحقًا على تلمّس مستقبل عملية التسوية في الشرق الأوسط خلال ما تبقى له من وقت في البيت الأبيض.

ثالثًا: أوباما قبل الرئاسة بين الخلفية الخُلقية و«الترويض» السياسي

يشير عدد من التقارير الإعلامية إلى أن أوباما بدأ حياته السياسية متعاطفًا نوعًا ما مع الفلسطينيين، وأنه كان ينادي بسياسة أميركية أكثر توازنًا تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. كما أنه يشير إلى أنه كان أقرب إلى أطروحات تيار السلام داخل المعسكر الإسرائيلي[93]، وسبق أن ربطته علاقات بناشطين فلسطينيين أميركيين مثل المفكر

الفلسطيني – الأميركي الراحل إدوارد سعيد والأكاديمي رشيد الخالدي والناشط علي أبو نعمة[94]، وهي العلاقات التي وظِّفت ضده بقسوة في الأسابيع الأخيرة التي سبقت الانتخابات الرئاسية مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر[95] 2008.

رابعًا: مواقف مبكرة متوازنة

تشير التقارير نفسها إلى أن أوباما قام في حملته الانتخابية غير الناجحة للكونغرس الاتحادي في عام 2000 بانتقاد إدارة الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون لأنها دعمت إسرائيل بشكل غير مشروط، وطالبها باعتماد مواقف أكثر حيادية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني[96]. ونُقل عنه انتقاده جدار الفصل الذي بنته إسرائيل في الضفة الغربية في عام[97] 2004. كما أنه صرح في أثناء حملته الانتخابية الرئاسية التمهيدية في الحزب الديمقراطي، في آذار/ مارس 2007 لصحيفة **ديموانذ ريجيستر** (The Des Moines Register) في ولاية أيوا، أنه «ما من أحد عانى أكثر من الشعب الفلسطيني»[98]. ووُجّهت إلى أوباما بسبب هذا التصريح عاصفة من الانتقادات من منافسته الرئيسة في الانتخابات التمهيدية، السيناتور هيلاري كلينتون، ومن المنظمات اليهودية الأميركية كذلك. لكن سرعان ما أصدرت حملة أوباما توضيحًا تقول فيه أنه قصد بقوله: «ما من أحد عانى أكثر من الشعب الفلسطيني بسبب فشل قياداتهم في الاعتراف بإسرائيل، وفي نبذ العنف، وفي أن يكونوا جديين في المفاوضات حول السلام والأمن في

المنطقة»[99]، وكان هذا التوضيح بمنزلة محاولة لاحتواء الأزمة.

خامسًا: المواءمة البراغماتية

نعود هنا إلى موضوع المتناقضات التي تتنازع شخصية أوباما في خصوص هذا الملف وتَفاضُلِ عناصره بحسب المرحلة. أبدى أوباما أحيانا نوعًا من التعاطف مع الفلسطينيين قبل أن يصبح عضوًا في مجلس الشيوخ الأميركي، لكنه اضطر إلى المواءمة السياسية كسياسي براغماتي، وسعى إلى الانسجام مع الخط السياسي العام في الولايات المتحدة الذي يعتبر أن الدعم المطلق لإسرائيل أحد أهم عناصره. واعتمد أوباما هذا الخطاب بعد أن أصبح عضوًا في مجلس الشيوخ الأميركي في عام 2005، وبرز ذلك بمزيد من الوضوح مع إعلانه نيته الترشح للرئاسة الأميركية في عام 2007.

مع دخول أوباما مجلس الشيوخ الأميركي في عام 2005 ممثلًا عن ولاية إلينوي، وبدء تداول اسمه بوصفه مرشحًا محتملًا للرئاسة الأميركية عن الحزب الديمقراطي، كان لا بد له من استعمال خطاب أكثر توافقًا مع الخط السياسي العام والتقليدي في الولايات المتحدة، وأحد مفردات هذا الخطاب هي إسرائيل. إن الدعم المطلق لإسرائيل أمر فوق كل الخلافات ولا يتعلق بحسابات حزبية، وهو ما أشار إليه أوباما نفسه في خُطبة له في الرابع من حزيران/ يونيو 2008 أمام لجنة الشؤون العامة الأميركية – الإسرائيلية «إيباك» في مؤتمرها السنوي الذي عُقد في واشنطن[100].

بدا واضحًا منذ تجربة مجلس الشيوخ الأميركي التحول الحاصل في خطاب أوباما ومواقفه، وسِجل تصويته في المشروعات التي تتعلق بإسرائيل شاهد على هذا التحول، ـها مثلًا في حربها ضد حزب الله في صيف عام 2006[101]. لكن سجلّه القصير في دعم إسرائيل، الذي اقتصر على العامين اللذين أمضاهما في مجلس الشيوخ، قبل أن يعلن ترشحه للانتخابات الرئاسية عن الحزب الديمقراطي، لم يكن كافيًا لمنحه المنظمات اليهودية الأميركية ثقتها. وفي إثر فوزه المفاجئ في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي في ولاية أيوا في كانون الثاني/ يناير 2008، وتصاعد حظوظه في أن يكون مرشح الحزب للرئاسة، سُلّطت عليه حملة شرسة تدّعي أنه مسلم متخفٍّ، كما وقع التشكيك في مساندته إسرائيل[102]. وزاد من الضغوط عليه ظهور تسجيلات لمرشده الديني جيريمايا رايت (J. Wright) ينتقد فيها إسرائيل واحتلالها الأراضي الفلسطينية[103].

سادسًا: تملق اللوبي الصهيوني

اتجه أوباما نحو استعمال لغة منحازة إلى إسرائيل بشكل سافر في مواجهة هذه الحملة الشعواء، وبلغ هذا الانحياز أوجه في الخُطبة التي ألقاها أمام مؤتمر «إيباك» في حزيران/ يونيو 2008.

بالغ أوباما في خُطبته تلك، حيث تغنى بإسرائيل والحلم الذي تمثّله، معلنًا: «تحالفنا

قائم على مصالح وقيم مشتركة. أولئك الذين يهددون إسرائيل يهددوننا [...] وسأعمل على ضمان أن تكون إسرائيل قادرة على حماية نفسها من أي تهديد، من غزة إلى طهران». كما أنه سعى إلى تخريج معارضته لحرب العراق على أنها من باب الخوف على مصالح إسرائيل، ذلك أن حرب العراق تزيد من قوة إيران التي تمثّل الخطر الحقيقي على إسرائيل، بحسب منطقه. وبلغ الأمر به في الخُطبة ذاتها إعلان تأييده أن تكون «القدس الموحدة» عاصمة لإسرائيل، وهو ما يُخالف مواقف الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ حرب عام 1967 إلى اليوم[104].

صحيح أن حملته عادت وتراجعت عن ذلك التصريح، مُدّعية أنه فُهم على غير مقصده، وأن الأمر متروك للمفاوضات النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين[105]، إلا أن مثل ذلك التصريح أظهر إلى أي مدى يمكنه أن يذهب في سياق المواءمة السياسية، وفي سبيل استرضاء الناخب اليهودي الأميركي وداعميه. حاول أوباما في خُطبته أن يوحي أن التزامه إسرائيل وأمنها موقف شخصي، حيث قارن بين تجربته في البحث عن هويته بوصفه ابن أفريقي من كينيا لم يعش في كنف أبيه، وربته أمّ بيضاء من ولاية كانساس، وعاش مع زوج أمّ في إندونيسيا، ثم استقر في ولاية هاواي الأميركية، وبين تجربة اليهود الباحثين عن تجسيد هويتهم في «أرض إسرائيل» بعد أعوام من العذاب والبطش والآمال[106].

بالعودة مرة أخرى إلى مسألة المتناقضات الثلاثة التي تتنازع أوباما ومواقفه، نجد أنه

جعل من مسألة الوصول إلى «سلام دائم» هدفًا رئيسًا لإدارته. لكن تحقيق مثل هذا السلام يتطلب تنازلات إسرائيلية، الأمر الذي كان أوباما يدركه تمامًا، مثلما يدرك أن هذه التنازلات وقيام ضغط أميركي سيُغضبان إسرائيل، ما يعني إغضاب حلفائها في واشنطن. كيف يوفق أوباما إذًا بين متناقضين هما التزامه تحقيق «سلام دائم» والانحياز إلى إسرائيل؟

حاول أوباما، باعتباره مرشحًا للرئاسة في خطبته التي أشرنا إليها سابقًا، أن يقدم قضية السلام الدائم على أنها مصلحة إسرائيلية عليا، إذ قال: «الأطياف السياسية في إسرائيل تدرك أن الأمن الحقيقي يأتي من خلال سلام دائم. لذلك ينبغي، بما أننا أصدقاء لإسرائيل، أن نعمل ما في جهدنا لمساعدتها وجيرانها على تحقيق هذا الهدف»[(107)]. لكن أوباما حدّد في الخُطبة نفسها شروطًا على الفلسطينيين والعرب تنفيذها أولًا لتحقيق هذا الهدف. وتتمثل هذه الشروط في محاربة الفلسطينيين للإرهاب، وتطبيع العرب علاقاتهم مع إسرائيل. في مقابل ذلك، ستقوم إسرائيل باتخاذ «خطوات ملائمة» ومتوافقة مع أمنها لتسهيل حركة الفلسطينيين، وتحسين الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية والامتناع عن بناء مستوطنات جديدة فيها[(108)].

صحيح أن أوباما أشار في الخُطبة نفسها إلى «حاجة» الفلسطينيين إلى دولة متّصلة ومتماسكة تسمح لهم بالازدهار، إلا أنه اعتبر أن أي اتفاق مع الفلسطينيين يجب أن يؤكد «يهودية» دولة إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها ويمكن الدفاع عنها[(109)].

كي يثبت أوباما نيته الانخراط المباشر في إيجاد حل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، أكّد أنه لن يؤخّر جهد الدفع بعجلة المفاوضات إلى الأعوام الأخيرة لإدارته، على العكس ممّا قامت به إدارة بوش. كما أكّد أنه سينطلق مباشرة في مساعيه لتحقيق السلام، وأنه سيعمل على تحقيق حل الدولتين، دولة «يهودية» لإسرائيل، وأخرى فلسطينية تعيش بجانبها في أمن وسلام[110].

بعد أن أمّن أوباما موقع المرشح عن الحزب الديمقراطي للرئاسة الأميركية، سارع إلى محاولة تبديد الشكوك التي أثيرت حوله في أثناء الحملة الانتخابية التمهيدية، منها أنه شخص لا يمكن الوثوق به صديقًا لإسرائيل، وهي الاتهامات التي رددها في ما بعد خصمه الجمهوري جون ماكين[111]. استغلت حملتا كلينتون وماكين جملة التصريحات والمواقف السابقة لدخول أوباما إلى مجلس الشيوخ الأميركي في عام 2005 لمهاجمته، وهي تصريحات يمكن أن يستشف منها تعاطفه مع قضايا الشعب الفلسطيني.

أكّد بند السياسات الخارجية في البرنامج الانتخابي لأوباما – بايدن (نسبة إلى نائبه جو بايدن)، أن إسرائيل ستكون حجر الزاوية في سياستهما نحو الشرق الأوسط، وأشارا إلى التزامهما أمنها بصورة مطلقة، فضلًا عن استمرار دعمها ومساعدتها على تطوير منظومة دفاع خاصة بها ضد الصواريخ، وتأييدهما استمرار تدفق الدعم الاقتصادي والعسكري الأميركي عليها[112]، وذلك بنيّة تعزيز صورتهما كحليف قوي لإسرائيل.

بقي التشكيك في حقيقة مواقف أوباما من إسرائيل قائمًا، واستخدمه بقوة خصومه السياسيون، على الرغم من مركزية دعم إسرائيل في برنامجه الانتخابي، وعلى الرغم مما طفحت به خُطبته أمام «إيباك» من مديح وإطراء لإسرائيل. مع ذلك اضطر أوباما إلى زيارة إسرائيل في صيف عام 2008 نتيجة تصعيد حملة منافسه الجمهوري ماكين من استهدافها له في هذه الجزئية، فحاول التأكيد أكثر أنه لن يكون أقل التصاقًا بإسرائيل ممن سبقه من الرؤساء الأميركيين. صرّح أوباما في زيارة له إلى القدس، تحديدًا في السابع والعشرين من تموز/ يوليو، بحضور وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك، أنه «لو كان أحد يطلق قذائف على منزلي حيث تنام بناتي في الليل، فإني سأفعل كل ما بوسعي للتصدي له، وأتوقع من إسرائيل أن تفعل الأمر نفسه»، وذلك في إشارة إلى قطاع غزة[113].

سابعًا: استمرار تنازع المتناقضات

تسجّل المتناقضات حضورها بقوة في الشخصيات التي ضمّها أوباما إلى قائمة فريق مستشاريه للسياسة الخارجية في أثناء فترة ترشحه للرئاسة، حيث نجد في قائمة مستشاريه المكلفين بالشرق الأوسط أسماء تحمل مواقف ورؤى مختلفة بشأن الصراع العربي – الإسرائيلي؛ إذ وُجد ضمن فريق المستشارين من يحملون رؤى معتدلة تطالب بسياسات أميركية أكثر توازنًا، ولم يتحرّج هؤلاء من انتقاد إسرائيل في بعض الأحيان،

ومن بينهم مستشار الأمن القومي السابق للرئيس جيمي كارتر بريجنسكي وروبرت مالي، المساعد السابق للرئيس الأسبق بيل كلينتون في ملف الصراع العربي – الإسرائيلي، وسمانثا باور، الأستاذة في جامعة هارفرد وسفيرة الولايات المتحدة الحالية في الأمم المتحدة، وسوزان رايس التي خدمت في مجلس الأمن القومي الأميركي في إدارة بيل كلينتون، وترأس حاليًا فريق أوباما للأمن القومي. لكن في المقابل، كان هناك أيضًا وجود قوي لمؤيدي إسرائيل، مثل دنيس روس، المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط تحت إدارة بيل كلينتون، الذي شغل في مرحلة لاحقة منصب مستشار أوباما لـ «المنطقة الوسطى» التي تشمل الشرق الأوسط، ودنيس مكدونوغ الذي شغل مستشار الشؤون الخارجية للزعيم السابق للأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ، وتوم داشل الذي يشغل حاليًا منصب رئيس طاقم موظفي البيت الأبيض، ودانييل شابيرو أحد العاملين في مجلس الأمن القومي تحت إدارة كلينتون وسفير الولايات المتحدة في إسرائيل حاليًا. وبسبب الضغوط، كانت حملة أوباما تجادل بأن الأسماء الثلاثة الأخيرة تمثل المستشارين الحقيقيين لأوباما في كل ما يتعلق بالشرق الأوسط.

ثامنًا: بعد الرئاسة
التسوية السياسية في الشرق الأوسط من

ضمن الأولويات

سعى أوباما في إثر وصوله إلى الرئاسة، إلى تحقيق وعوده بشأن الانخراط مباشرة في مفاوضات التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. أطلق الرجل الذي دخل البيت الأبيض بناءً على شعار فضفاض عنوانه «التغيير»، كثيرًا من الوعود المتعلقة بإصلاح الاقتصاد الأميركي الذي كان يئن حينذاك جراء سبعة أعوام من الحروب الطويلة والمكلفة تحت إدارة سلفه جورج بوش. أنهكت هذه الحروب الاقتصاد الأميركي، كما استنزفت معنويات الأميركيين. ومثّل العالمان العربي والإسلامي مجالًا لهذه الحروب (الحرب على الإرهاب وأفغانستان والعراق). وهكذا، فإن تحقيق أوباما وعوده بإنهاء أعوام الحروب الطويلة وإعادة إطلاق الاقتصاد الأميركي وإخراجه من حالة الركود العميق التي سقط في براثنها في آخر عام 2007، يتطلب بدايةً إعادة تأسيس العلاقة مع العالمين العربي والإسلامي بسبب تسمّمها في عهد بوش. تعهد أوباما، بصفته مرشحًا، ومن ثمَّ رئيسًا منتخبًا، بتحسين العلاقات الأميركية مع العالمين العربي والإسلامي. كما أعلن فريقه الانتقالي – في أواخر عام 2008 ومطلع عام 2009 – أن أوباما سيلقي خُطبة في العالم الإسلامي من إحدى عواصمه، في مسعى لتحسين صورة الولايات المتحدة هناك. وبالطبع، فإن مسعى تغيير ديناميات العلاقات الأميركية – العربية لن ينجح إن لم يتضمن حلًّا للملف الفلسطيني.

1 - أولوية مبكرة

أجرى أوباما في صبيحة اليوم الأول لتنصيبه رسميًا رئيسًا للولايات المتحدة (الأربعاء 21 كانون الثاني/ يناير 2009) جملة اتصالات مع عدد من قادة دول الشرق الأوسط، وأكّد لهم التزام إدارته الجدي الانخراط مباشرة في عملية سلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، وجاء ذلك تصديقًا لوعده الذي أطلقه في حملته الانتخابية المتمثل في التزامه عدم تأجيل الجهد الأميركي في هذا السياق إلى آخر فترته الرئاسية، على العكس ممّا قامت به إدارة بوش. وشملت اتصالات أوباما رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود أولمرت، والرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، والعاهل الأردني عبد الله بن الحسين، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

أعلن أوباما في اليوم الثاني من رئاسته (الخميس 22 كانون الثاني/ يناير2009) تعيين السيناتور الديمقراطي السابق جورج ميتشيل مبعوثًا خاصًا إلى الشرق الأوسط لمتابعة هذا الملف الشائك، في خطوة فُهمت حينذاك أنها محاولة للابتعاد عن الشخصيات المحسوبة على اللوبي الصهيوني، كدنيس روس ومارتين إنديك. والمعروف عن ميتشيل - من أصول إيرلندية ولبنانية - أنه شخصية تمتاز بالواقعية والبراغماتية والعمل الجاد والبعد عن الأحكام الأيديولوجية. ويسجل له في هذا السياق نجاحه في إيصال بريطانيا وحكومة إيرلندا الشمالية إلى اتفاق في نيسان/ أبريل 1998، وهو الاتفاق الذي وضع حدًّا لعقود طويلة من الصراع بين الطرفين. كما عينه الرئيس

الأسبق بيل كلينتون بعد تفجّر انتفاضة الأقصى في آخر عام 2000 على رأس لجنة تحقيق في أسباب الانتفاضة وخلفياتها، كما طلب منه تقديم مقترحات للخروج من دائرة «العنف». قدّم ميتشيل تقريره في عام 2001 إلى الرئيس الجديد في ذلك الحين، أي جورج بوش، وطالب فيه السلطة الفلسطينية بوقف التحريض على ما سماه العنف ووضع حد له، في حين طالب إسرائيل بتجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية[(114)].

أثار تعيين ميتشيل مبعوثًا خاصًا القلق في بعض أوساط قادة اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من إقرار هذا اللوبي أن ميتشيل كان أحد أكبر مؤيدي إسرائيل طوال 15 عامًا أمضاها عضوًا في مجلس الشيوخ عن ولاية مين، فإن ثمة من رأى في براغماتية الرجل وواقعيته تحديًا حقيقيًا لإسرائيل في الولايات المتحدة. صرّح مثلًا أبراهام فوكسمان، رئيس منظمة «مكافحة التشويه» الصهيونية الأميركية، للصحيفة اليهودية الأميركية **ذي جويش ويك** (The Jewish Week) في 21 كانون الثاني/ يناير 2009 قائلًا إن ميتشيل «يتعامل كوسيط نزيه بطريقة نزقة». وأضاف: «لكن الحقيقة هي أن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط لم تكن يومًا متوازنة، لقد كانت دائمًا مؤيدة لإسرائيل عندما كانت تشعر بأن إسرائيل بحاجة إلى العون»[(115)].

2 – ثلاثة سياقات لقراءة خلفيات التحرك المبكر

إن تعهدات أوباما بالتحرك السريع والمباشر لكسر الجمود على مسار العملية

السلمية بعد انتخابه، ثمَّ مباشرته التحرك فعليًا بُعيد انتخابه، أمور يمكن قراءتها ضمن سياقات ثلاثة متكاملة لا تعارض بينها حتى وإن تقدم أحيانًا أحدها على الآخر، ويمكن إيجازها في الآتي:

- السياق **الأول** ذاتي مبدئي، وقد أشرنا إليه آنفًا، ويتمثل في خلفية أوباما التاريخية والفكرية والسياسية والخُلقية في ما يتعلق بهذا الملف.

- السياق **الثاني** ذاتي أيضًا، لكنه براغماتي، ويشير إلى أن أوباما يبحث عن مجد من خلال ملف أظهر رؤساءَ سابقين من قبله أنهم عاجزون؛ إذ إن ثلاثة رؤساء، بدءًا من جورج بوش الأب مرورًا ببيل كلينتون وانتهاءً بجورج بوش الابن، سعوا بطريقة أو بأخرى إلى تحقيق اتفاق فلسطيني - إسرائيلي، ينشئ من ناحية دولة فلسطينية - بغض النظر عن شكلها وتعريفها ومضمونها - ويدمج من ناحية أخرى إسرائيل في فضاء المنطقة لتعيش بأمن وسلام، وأضاف جورج بوش الابن إلى ذلك شرط الصفة اليهودية. لكن الحظ لم يكن حليف أي منهم ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى السياسات والمواقف الإسرائيلية المجهضة للجهد الأميركي؛ إذ غابت الإرادة السياسية للإدارات الأميركية المتعاقبة في الضغط على إسرائيل، إلا إذا استثنينا ضغوط إدارة بوش الأب على حكومة يتسحاق شامير لحضور مؤتمر مدريد في أواخر عام 1991، واستعملت الإدارة الأميركية في سبيل ذلك ورقة تجميد المساعدات.

- يتمثل السياق **الثالث** - وهو سياق موضوعي - اقتناع توصلت إليه دوائر صنع

القرار السياسية والاستخبارية والعسكرية في واشنطن، وهو يقر بأن استمرار الصراع العربي – الإسرائيلي من دون تسوية مقبولة من الطرفين يؤثّر سلبًا في المصالح الحيوية للولايات المتحدة كما في أمنها القومي.

تفاجأ جو بايدن في زيارة له إلى إسرائيل في آذار/ مارس 2010 بإعلان السلطات الإسرائيلية عطاءً لبناء ألف وستمئة وحدة سكنية في القدس الشرقية، الأمر الذي رأت فيه الولايات المتحدة إهانة لنائب الرئيس الذي كان يهدف في زيارته إلى دفع عجلة المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية. ونقلت الصحافتان الأميركية والإسرائيلية حينها أن بايدن وجّه توبيخًا إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو خلف الأبواب المغلقة. وبحسب هذه التقارير، فإن بايدن خاطب نتنياهو قائلًا: «إن هذه (السياسات الإسرائيلية) بدأت تمثّل خطرًا علينا»، وأضاف «ما تفعلونه هنا يهدد أمن قواتنا التي تقاتل في العراق وأفغانستان وباكستان. إن هذا يمثّل تهديدًا لنا ويمثّل تهديدًا للسلام في المنطقة». وأشار بايدن، بحسب التقارير نفسها، إلى الرابط الذي يراه كثيرون في العالم الإسلامي بين الأفعال الإسرائيلية والسياسة الأميركية، ونبّه إلى التداعيات التي يمكن أن يحدثها قرار توسيع الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية على الأمن الشخصي للقوات الأميركية التي تقاتل «الإرهاب الإسلامي»[116].

صدرت من واشنطن رسالة تحمل الموقف نفسه في أيام قليلة بعد تصريحات بايدن، لكنها جاءت هذه المرة من المؤسسة العسكرية الأميركية بوساطة قائد «القيادة المركزية

الوسطى» في ذلك الوقت، وهو الجنرال بترايوس الذي تقع منطقتا الشرق الأوسط ووسط آسيا ضمن نطاق صلاحياته.

قال بترايوس في شهادة له أمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي أن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يمثّل تحديًا لقدرات الولايات المتحدة على ترسيخ مصالحها في منطقة الشرق الأوسط. وأضاف أن هذا الصراع يذكي مشاعر العداء للولايات المتحدة جراء الانطباع السائد في المنطقة ومؤداه أن الولايات المتحدة تُحابي إسرائيل[(117)].

لم يذهب وزير الدفاع الأميركي الأسبق روبرت غيتس - الذي خدم تحت إدارتي بوش الابن وأوباما - بعيدًا عن هذه المعاني عندما قال: «انعدام السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، الحليف الأميركي، يمثّل تهديدًا لمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط... عدم إحراز تقدم نحو السلام في الشرق الأوسط أمر يستغله خصوم الولايات المتحدة في المنطقة، ما يُعتبر مصدر تحد سياسي لواشنطن»[(118)].

كما يؤكد بروس رييدل، الضابط السابق في وكالة الاستخبارات الأميركية، الموقف نفسه في قوله: «تعزيز السلام شيء جيد في ذاته، لكنه اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى؛ ذلك أن مصالح أمننا القومي على المحك... إن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يمثّل تهديدًا للأمن القومي الأميركي. في الواقع، يفقد اليوم الأميركيون أرواحًا بسبب استمرار هذا الصراع. إن اتفاق السلام هو مفتاح لتحقيق معظم أهدافنا في الشرق

الأوسط الكبير»[(119)].

تؤكد إذًا هذه التصريحات الصادرة عن الدوائر السياسية والعسكرية والاستخبارية الأميركية أهمية إيجاد حل للصراع العربي - الإسرائيلي، وذلك خدمة للمصالح الأميركية في المنطقة، كما تحصين الأمن القومي الأميركي من أي تداعيات مستقبلية سلبية قد تنجم عن غياب هذا الحل. وكما يوضح معتمد هذا الموقف، فإن الانطباع السائد في المنطقة العربية والإسلامية هو أن الولايات المتحدة وإسرائيل صنوان لا ينفصلان، وبالتالي فإن الولايات المتحدة هي، بحسب هذه الرؤية، مسؤولة أيضًا عن السياسات الإسرائيلية المستفزة في المنطقة.

3 – ضغوط أميركية غير مسبوقة وعناد إسرائيلي أكبر

بناء على هذه المعطيات، مارست إدارة الرئيس أوباما في العام ونصف العام الأولين من عهدها – في الولاية الرئاسية الأولى – ضغوطًا غير مسبوقة على إسرائيل، إلا أن هذه الضغوط حققت نتائج قليلة. وفي المحصّلة اضطر أوباما إلى التراجع مرة بعد مرة أمام تصلب نتنياهو الذي كان مدعومًا من حلفاء إسرائيل في واشنطن، وفي مقدمهم الكونغرس الأميركي. ولعل من سوء حظ أوباما أن رئاسته ترافقت مع وصول نتنياهو، على جناح تحالف يميني متشدد، إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية في شباط/

فبراير 2009، ما عقّد مساعي إدارة أوباما إلى استئناف المفاوضات، كما أفضى إلى أزمة في العلاقة بين أوباما ونتنياهو. وتصعّد الأمر إلى حدّ تدخل فيه نتنياهو بشكل غير مباشر في الانتخابات الرئاسية الأميركية في أواخر عام 2012 بدعمه المرشح الجمهوري ميت رومني ضد أوباما. واتّهم رومني أوباما أن سياساته في ولايته الأولى كانت تهدف إلى «رمي إسرائيل تحت الحافلة»[120]. ومن المفارقات أن ردّ حملة أوباما على هذه الاتهامات تمثّل بسرد حقيقة جلية، هي أن إدارته رفعت مستوى المساعدات العسكرية لإسرائيل إلى مستوى غير مسبوق في تاريخ العلاقة بين البلدين[121].

على الرغم من أهمية السياقات الثلاثة وثقلها كما أشرنا آنفًا، فإن هذه العوامل تحطمت على صخرة العناد الإسرائيلي، إذ تجد إسرائيل دائمًا الدعم من حلفائها، خصوصًا من الكونغرس الأميركي الذي يمثّل الحضن الدافئ لها، ما مكّنها من تحدي الإدارات الأميركية المتعاقبة (جمهورية أكانت أم ديمقراطية)، حتى وإن أضرّ ذلك بالمصالح الأميركية نفسها.

بدأ أوباما الضغط على حكومة نتنياهو بمطالبتها بـ «وقف الاستيطان» من خلال تصريحاته ولقاءات عدة مع نتنياهو وصفت بالمتوترة، وكذلك عبر مسؤولي الإدارة الأميركية، وفي مقدمهم وزيرة الخارجية حينذاك هيلاري كلينتون، وخُطبة أوباما الموجهَّة إلى العالم الإسلامي من القاهرة في أول حزيران/ يونيو 2009، مثّلت واحدة من حلقات الضغط.

حاول أوباما أن يوظّف في ضغوطه جملة معطيات رأى أنها تخدم موقفه، وهي:

– صوّت 78 في المئة من اليهود الأميركيين لمصلحته في الانتخابات الرئاسية في عام 2008[122]، كما أنهم أيدوا موقفه المطالب بتجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية (بما يشمل ما تسميه إسرائيل نموًا طبيعيًا) لفسح المجال أمام تحقيق «سلام» في الأمد البعيد، تكون إسرائيل المستفيد الأول منه حتمًا.

– مقدار الشعبية التي حظي بها أوباما في الولايات المتحدة في بداية ولايته الأولى كرئيس شلّ قدرة إسرائيل على تحريك الكونغرس ضده حينذاك.

– لم تكن المنظمات الصهيونية المؤثرة نفسها مقتنعة بأهمية الاستيطان في تلك المرحلة، فضلًا عن أنها لم تكن مقتنعة حينذاك بنتنياهو رئيسًا للوزراء في إسرائيل.

ذهب نتنياهو، الذي أدرك هذه المعطيات، في اتجاه لوم بعض اليهود الأميركيين العاملين في إدارة أوباما، محمِّلًا إياهم مسؤولية الضغوط التي يمارسها الرئيس الأميركي على حكومته. وذكر نتنياهو اسمين بارزين: رام إيمانويل، كبير موظفي البيت الأبيض في ذلك الوقت، ومستشاره البارز دافيد إكزلرود. ووصل الأمر بنتنياهو إلى وصفهما بـ «اليهوديين الكارهين للذات»[123].

بالعودة إلى خُطبة القاهرة، طالب أوباما إسرائيل بوقف أشكال الاستيطان كلها في الضفة الغربية، بما في ذلك ما تسميه إسرائيل بـ «النمو الطبيعي»، كما طالب بوقف الإهانات اليومية التي يتعرض لها الفلسطينيون من قوات الاحتلال. بل ذهب أبعد من

ذلك ليشير بوضوح إلى أن حصار إسرائيل لقطاع غزة وخنقه ليسا في مصلحتها. صحيح أن أوباما طالب الفلسطينيين بوقف أشكال «العنف» كلها ضد إسرائيل ووقف «التحريض»، كما طالب العرب بالتطبيع مع إسرائيل، إلا أن مجرد لوم إسرائيل لم يكن أمرًا مستساغًا لدى كثير من الفاعلين داخل الطيف السياسي الأميركي.

أمّا حديث أوباما عن معاناة الفلسطينيين و«آلام النزوح» لمدّة تزيد على الستين عامًا، فكان بمنزلة لقمة كبيرة لم تستطع المنظمات الصهيونية كما قادة الحزب الجمهوري بلعها، على الرغم من تركيزه على المعاناة اليهودية التي يراها أكبر وأكثر مشروعية. ذهب أوباما في خُطبته أبعد مما ذهب إليه أي رئيس أميركي سابق حين ذكر كلمة فلسطين، ما ضاعف سخط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، وذلك في قوله إن «السبيل الوحيد للتوصل إلى تحقيق طموحات الطرفين يكون من خلال دولتين يستطيع فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون أن يعيشوا في سلام وأمن. إن هذا السبيل يخدم مصلحة إسرائيل ومصلحة فلسطين ومصلحة أميركا ومصلحة العالم»[(124)].

استمر أوباما في تصعيد الضغط على نتنياهو إلى حدٍّ دفعه أن يبلغ قادة المنظمات اليهودية الأميركية - القلقين وقتها من حدة نبرته تجاه إسرائيل - في اجتماع عقده معهم في تموز/ يوليو 2009 في البيت الأبيض، أنه سيضغط على إسرائيل لتحقيق «سلام» في المنطقة، وأنه لن يقبل باستمرار التماهي بين المواقف الأميركية والإسرائيلية بالوتيرة نفسها التي كانت عليه في الأعوام الثمانية لإدارة سلفه بوش، وأنه سيتّبع سياسة أكثر

توازنًا[125].

لكن ثمانية شهور من الضغوط الأميركية «غير المسبوقة» على إسرائيل في عام 2009 كي تدفعها إلى قبول «تجميد» الاستيطان في أفق استئناف المفاوضات، لم تفلح في ثني الحكومة الإسرائيلية اليمينية عن الاستمرار في بناء المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية وشرق القدس. في المقابل كان التراجع والنكوص وتغيير المواقف حصرًا على الجانب الأميركي. تراجع خطاب أوباما بعد فشل المطالبة بـ «وقف الاستيطان» إلى المطالبة بـ «تجميد الاستيطان» بدءًا من أول آب/ أغسطس 2009، ثمّ إلى «تجميد موقت»، لينتهي مسلسل التراجع إلى القول بضرورة «كبح» إسرائيل لنشاطها الاستيطاني في الأراضي المحتلة، وهو الموقف الذي جاء في تصريحات أوباما على هامش اجتماعات الأمم المتحدة في نيويورك في أيلول/ سبتمبر [126] 2009.

في أوائل عام 2010، وافق نتنياهو على طلب أميركي يقضي بـ «تجميد جزئي» للتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية لمدة عشرة شهور، على أمل إعادة الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات. والتأمت المفاوضات فعليًا بعد جهد أميركي كبير في مطلع أيلول/ سبتمبر 2010، لكنها ما لبثت أن انهارت في الشهر نفسه بعد أسابيع قليلة من انطلاقتها، لأن نتنياهو رفض تمديد «التجميد الجزئي» بعد انتهاء مدته[127].

اللافت في هذا السياق أن أوباما الذي أصرّ سابقًا أمام قادة المنظمات اليهودية الأميركية – وهو ما أشرنا إليه سالفًا – على ضرورة افتراق سياسات الولايات المتحدة

وسياسات إسرائيل، عاد ليؤكد أمام القادة أنفسهم في لقاء في البيت الأبيض في أيار/ مايو 2010 أن «الولايات المتحدة ليست وسيطًا نزيهًا في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وينبغي لها ألا تكون كذلك»[(128)]. ما تغير بين تموز/ يوليو 2009 وأيار/ مايو 2010، هو أن انتخابات التجديد النصفي للكونغرس كانت على الأبواب، لذلك ضغط الديمقراطيون على الرئيس ليخفّف من حدّة ضغوطه على نتنياهو.

بعد المحاولات التي قام بها أوباما لم يكن هناك جهد أميركي يذكر في ما يخصّ هذا الملف، حيث دخل أوباما في مزاج الاستعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية في أواخر عام 2012 بما يعنيه ذلك من تجنب إثارة استياء اللوبي الصهيوني المؤثر في الولايات المتحدة. ونتيجة ذلك اضطر ميتشيل، مبعوث أوباما للسلام في المنطقة، إلى تقديم استقالته في الثالث عشر من أيار/ مايو 2011، إذ ما عاد لديه ما يقدّمه على هذا الصعيد.

عرقلت قواعد اللعبة السياسية في واشنطن وقابليتها للاختراق من جماعات الضغط جهد أوباما، ولا شك في أن اللوبي الصهيوني يُعد من أهمّ محترفي هذه اللعبة. ناور نتنياهو حينذاك في محاولة لكسب الوقت، وميّع ضغوط أوباما إلى حين اقتراب الانتخابات النصفية وتراجع شعبية الرئيس الأميركي. من اللافت أن الأعضاء اليهود في مجلسي الشيوخ والنواب الذين حاولوا الضغط على نتنياهو في عام 2009 لقبول طلبات أوباما، عادوا هم أنفسهم ومعهم الأعضاء الديمقراطيون الآخرون للضغط

على هذا الأخير في عام 2010، كي يوقف ضغوطه على إسرائيل لما قد يسببه ذلك من مشكلات في انتخابات التجديد النصفي في آخر عام 2010[(129)].

في ذروة انتفاضات ما عرف بـ «الربيع العربي» وصل الأمر بنتنياهو أن ذهب إلى واشنطن ليلقي خُطبة تحدٍ في الكونغرس الأميركي تحت قيادة الجمهوريين الجدد في مجلس النواب، في الرابع والعشرين من أيار/ مايو 2011، طارحًا رفضه في وجه مطالب أوباما[(130)]. المفارقة هنا أن أوباما الذي تلقى صفعة من أعضاء الكونغرس الجمهوريين – بل وحتى من أعضاء حزبه الديمقراطي – لمصلحة زعيم دولة أجنبية، لم يجد حلًا غير إلقاء خُطبة في الكونغرس قبل وصول نتنياهو بأيام، وتحديدًا في التاسع عشر من الشهر نفسه، ليقول فيها أن الوضع الراهن للاحتلال الإسرائيلي غير قابل للاستمرار، لا في منطقة الشرق الأوسط، ولا دوليًا[(131)]. بدا الأمر حينذاك كأن طرفين في المعادلة السياسية الأميركية منخرطان في مناظرة لكسب الرأي العام الأميركي، لكن الحقيقة هي أن أحدهما زعيم دولة أجنبية. ومع ذلك وجد احتضانًا وحماسة ودعمًا من الكونغرس الأميركي أكثر من الرئيس نفسه، ما يعيدنا مرة أخرى إلى ديناميات الحياة السياسية الأميركية القابلة للاختراق والتوظيف.

تاسعًا: الفترة الرئاسية الثانية واستئناف الجهد وإخفاق جديد

نجح أوباما في انتخابات التجديد في أواخر عام 2012، وكان معظم التوقعات تشير إلى أنه لن يغامر مجددًا بالدخول في صدام جديد مع اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وحلفائه الكثيرين في واشنطن، خصوصًا بعد ما تعرض له من محاولات تشويه وعرقلة.

على الرغم من إبداء حملة أوباما الرئاسية الثانية استياءها مما رأت فيه محاولات تدخّل نتنياهو في الانتخابات الأميركية لمصلحة رومني، فإن أوباما لم يسعَ إلى محاولة التأثير في مسار الانتخابات الإسرائيلية التي أُجريت في شباط/ فبراير 2013، والتي حملت نتنياهو مرّة أخرى إلى رئاسة الوزراء على جناح تحالف يميني صهيوني متشدد.

خالف أوباما جُلَّ التوقعات القائلة إنه سيسعى إلى الابتعاد عن ملف الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي والتركيز أكثر على سياسة الانعطاف نحو «آسيا - المحيط الهادئ» التي بدأها في فترة رئاسته الأولى وجسدتها وزيرة خارجيته هيلاري كلينتون، في محاولة لاحتواء النفوذ الصيني المطّرد في ذلك الفضاء الجيوستراتيجي؛ إذ إنه زار إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في آذار/ مارس 2013، كما أوكل إلى وزير خارجيته الجديد جون كيري مهمة إعادة بعث مفاوضات السلام بين الطرفين.

يبدو واضحًا أن تكوين أوباما السياسي والتاريخي والفكري، وحتى الخُلقي، كما بحثه عن مجد ضائع، فضلًا عن مقتضيات المصالح الأميركية الحيوية، كلها معطيات دفعته إلى المحاولة من جديد.

1 - انهيار جهد كيري

لم يدّخر كيري جهدًا منذ تكليفه بمهمة وزير خارجية، لإقناع الطرفين بالعودة إلى طاولة المفاوضات، وتكلّل جهده بالنجاح في تموز/ يوليو 2013، حيث بدأت مفاوضات الشهور التسعة كما حددها، وكان من المفترض أن تنتهي في آخر نيسان/ أبريل 2014. تكفي الإشارة هنا إلى أن كيري زار المنطقة أكثر من 12 مرة بين شباط/ فبراير 2013 وحتى انهيار المفاوضات في أواخر آذار/ مارس 2014، ما يعد مؤشرًا على أهمية هذا الملف.

عكست لغة كيري مع بداية إطلاق المفاوضات - بعد توقف استمر نحو ثلاثة أعوام - جرعة زائدة من الثقة، سرعان ما بدأت بالتبخر أمام مقدار العقبات التي اعترضت مفاوضات الحل النهائي، وتعود هذه العقبات بالدرجة الأولى إلى تعنّت إسرائيل في التقدم على صعيد الملفات الرئيسة للسلام، على الرغم من استنادها إلى القرارات الدولية. تحول الحديث الأميركي بعد الارتطام بجدار الواقع، من «اتفاق نهائي» في فترة التسعة شهور إلى الحديث عن «اتفاق إطار» للمفاوضات النهائية يقترحه الجانب الأميركي في آخر المدة المحددة (نهاية نيسان/ أبريل 2014)، لينتهي الحديث في الأخير إلى مجرد ترحيب بالمساعي الحثيثة لدى الطرفين. حاولت أميركا الضغط على الإسرائيليين والفلسطينيين للبقاء على طاولة المفاوضات وتمديد أجلها، قبل انهيارها كليًا. لكن الجهد الأميركي تعثر، ولم يشكل هذا مفاجأة بالنسبة إلى كثير من المراقبين، إذ

رأوا أن كيري أخطأ عندما أفرط في الثقة[132] في قدرته على دفع الجانبين إلى الوصول إلى حلّ نهائي لهذا الصراع الطويل والممتد.

حاول كيري تجاهل دروس الإخفاق الأميركية المرّة على مدى الأعوام العشرين الأخيرة في هذا الملف، لكن هذه الدروس فرضت نفسها على إيقاع المفاوضات الحالية بانتهائها إلى التعثر الراهن. لم يكن السبب الحقيقي لتفجر المفاوضات تراجع إسرائيل عن اتفاق سابق مع الجانب الفلسطيني - برعاية أميركية - يقتضي الإفراج عن 26 أسيرًا فلسطينيًا ضمن دفعة رابعة - منهم 14 أسيرًا من فلسطينيي عام 1948 - في التاسع والعشرين من آذار/ مارس 2014، على الرغم من أن أحد الشروط التي وافق على أساسها الفلسطينيون على العودة إلى طاولة المفاوضات الحالية كانت إفراج إسرائيل عن 104 أسرى من أصحاب الأحكام المديدة والمعتقلين الفلسطينيين قبل توقيع اتفاق أوسلو في عام 1993. وسبق لإسرائيل أن تعهدت بالإفراج عنهم على أربع دفعات (أفرجت عن 78 أسيرًا إلى لحظة انهيار المفاوضات)، وذلك في مقابل ألا تتوجه السلطة الفلسطينية في هذه الفترة إلى طلب عضوية عدد من الاتفاقات والمعاهدات والهيئات الأممية المستحقة لفلسطين، على الرغم من الاعتراف بها «دولة غير عضو» في الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. لذلك، فوفق الاتفاق الذي كانت ترعاه الولايات المتحدة لم يكن مقبولًا أصلًا أن تساوم إسرائيل الفلسطينيين على تمديد أمد المفاوضات الحالية إلى ما بعد مهلة آخر نيسان/ أبريل

2014 في مقابل الإفراج عن هؤلاء الأسرى.

لا يمكن كذلك إرجاع سبب تعثّر تلك المفاوضات إلى قيام الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتوقيع طلبات عضوية إلى 15 اتفاقية ومعاهدة ووكالة دولية من مجموع 63 يحق لفلسطين الانضمام إليها في مطلع نيسان/ أبريل 2014. ودفعت هذه الخطوة المفاجئة، بالنسبة إلى الأميركيين، كيري إلى إلغاء زيارته المقررة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان من المفترض أن يلتقي في أثنائها (2/ 4/ 2014) محمود عباس لإقناعه بضرورة مواصلة المفاوضات.

يتمثّل السبب الحقيقي وراء تعثّر تلك المفاوضات في أن إسرائيل أرادت استمرارها من أجل التفاوض فحسب، من دون أي أفق، حيث استمرت في تعنتها حيال القضايا المركزية للصراع، مثل مصير اللاجئين والأمن وشكل الدولة الفلسطينية المرتقبة وطبيعة السيادة ووضعية القدس الشرقية والمستوطنات، فضلًا عن رفضها أن تكون المفاوضات على أساس حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967. ترافق ذلك كله مع إصرار إسرائيلي على اعتراف فلسطيني صريح ومباشر بإسرائيل «دولة يهودية»، وذلك قبل الحديث عن أي ملف من الملفات الرئيسة الأخرى التي تمثّل جوهر المفاوضات، الأمر الذي رفضه الفلسطينيون على أساس أنه يضرّ بحقوق العرب الفلسطينيين الموجودين داخل الخط الأخضر، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، ويلغي كذلك الرواية الفلسطينية[133]. أصرّ الفلسطينيون في المقابل على ضرورة توقف إسرائيل عن بناء

مستوطنات جديدة أو توسيع أخرى قائمة، لما يعنيه ذلك من تدمير إمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافيًا وعاصمتها القدس الشرقية.

يقرّ المسؤولون الأميركيون أنفسهم أن ذلك كان السبب وراء إخفاق المفاوضات، حيث حمّل كيري ضمنيًا الإسرائيليين المسؤولية عن تعثّر المفاوضات الأخيرة، وذلك في شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي في السابع من نيسان/ أبريل، التي قال فيها: «ما يبعث على الأسف أن السجناء (الفلسطينيين) لم يفرج عنهم يوم السبت (29 آذار/ مارس) الذي كان من المفترض إطلاقهم فيه». كما أضاف أن إعلان إسرائيل مناقصات لبناء 700 وحدة سكنية في القدس جاء بعد ذلك[134]. وأقرّ كيري في التصريحات نفسها أن التنازع في هذه اللحظة قائم بشأن الإجراءات، لا على جوهر اتفاق الوضع النهائي، ما اعتبره من المفارقات المريرة[135]. يمكن فهم هذه التصريحات في إطار الضغوط التي مارستها إدارة أوباما على الإسرائيليين، لكنها في المحصلة تؤكد ما جاء في الرواية الفلسطينية من أن إسرائيل تريد التفاوض من أجل التفاوض، لا من أجل التقدم في الملفات الرئيسة للصراع.

لم ينتهِ لوم كيري المستاء عند ذلك الحد، بل إنه حذّر من أن إسرائيل يمكن أن تتحول إلى دولة فصل عنصري إذا لم توقّع اتفاق سلام مع الفلسطينيين. وصدر هذا الموقف عنه في تعليق - لم يكن للنشر لكنه سُرّب - في لقاء مغلق في واشنطن في أواخر نيسان/ أبريل 2014، ما أثار حفيظة اللوبي الصهيوني واضطره إلى الاعتذار[136]. ثم

ما لبث أن تبعه مبعوث الإدارة الأميركية إلى منطقة الشرق الأوسط إنديك، إذ لام بوضوح إسرائيل في خطبته أمام معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى الصهيوني في الثامن من أيار/ مايو 2014، حيث قال إن إسرائيل تتحمل الجزء الأكبر لانهيار المفاوضات، ما أثار غضب إسرائيل وحلفائها أيضًا[(137)].

تضمّن استياء كيري بعدًا شخصيًا، حين تعرّض لحملة تشويه من إسرائيل وحلفائها، وصلت إلى حد اتهامه أنه يسعى إلى نيل جائزة نوبل للسلام على حسابها[(138)]. أمّا موضوعيًا، فإن إخفاق هذه المفاوضات التي استثمر فيها كيري كثيرًا من وقته وضعه في عين عاصفة سياسية في الإدارة الأميركية، حيث نشرت صحيفة **واشنطن بوست** تقريرًا في عددها الصادر في 3 نيسان/ أبريل 2014، نقلت فيه عن مسؤولين رفيعي المستوى - لم تذكر أسماءهم - في إدارة أوباما أنهم يرون أن جهد كيري ربما وصل إلى مرحلته النهائية، كما نقلت إشارتهم أن هناك مسؤولين أميركيين آخرين يرون أن كيري استثمر أكثر من اللازم في هذا الملف على حساب ملفات أخرى ضاغطة على السياسية الخارجية الأميركية، كالأزمة الأوكرانية - الروسية والتمدد الصيني في «آسيا - الهادئ» على حساب حلفاء أميركا القلقين كاليابان، والمشاكسات الكورية الشمالية والمفاوضات النووية مع إيران[(139)]. وبحسب هؤلاء المسؤولين، ينبغي لكيري تحمل مسؤولية أي فشل في ملف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، على اعتبار أنه من أصرّ على التركيز على هذا الملف. في المقابل يرفض مسؤولون آخرون

تحميل كيري المسؤولية كاملة لأنه قام بهذا الدور بمباركة ودعم كاملين من أوباما[140].

لم تُقنع محاولات الرشوة الأميركية كلها الحكومة الإسرائيلية بضرورة إبداء «حسن النية» في هذه المفاوضات لإبقائها مستمرة على الأقل إلى ما بعد التاسع والعشرين من نيسان/ أبريل 2014.

في هذا السياق، قطع كيري اجتماعاته مع الاتحاد الأوروبي في بروكسل لبحث الأزمة الأوكرانية في 31 آذار/ مارس، وسافر إلى القدس للقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، محاولًا إنقاذ المفاوضات من الانهيار. وحاول كيري في ذلك الاجتماع إقناع نتنياهو بالإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين، وعرض عليه، بحسب تقارير شبه مؤكدة، أن تفرج الولايات المتحدة عن الجاسوس الإسرائيلي جوناثان د المعتقل منذ عام [141]1987 في مقابل الإفراج عن الـ 26 أسيرًا فلسطينيًا، إضافة إلى مئات آخرين ممن لم «تتلطخ أيديهم بالدماء». ولم يستطع نتنياهو على ما يبدو إقناع حكومته اليمينية بالصفقة، وحافظ بالتالي على موقفه وموقف حكومته القائل إن الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى مرتبط بإعلان الطرف الفلسطيني قبوله تمديد المفاوضات إلى ما بعد مهلة آخر الشهر، الأمر الذي رفضه الجانب الفلسطيني، معتبرًا أن الإفراج عن هؤلاء الأسرى كان أحد شروط دخول مفاوضات التسعة شهور، وليس من شروط تمديدها.

2 - لماذا أخفقت الضغوط الجديدة؟

جاء إخفاق جولة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية الأخيرة، وبالتالي إخفاق إدارة أوباما في السيطرة على الجموح الإسرائيلي، بعد حملة جديدة من الضغوط الكبيرة التي مارستها الولايات المتحدة على حكومة نتنياهو. غير أن إسرائيل أعادت ترسيخ الحقيقة التي مفادها أن صخرة عنادها أقوى من القرون الأميركية.

على الرغم من أن أوباما اجترح فعلًا مسارًا جديدًا غير مسبوق من الضغوط على إسرائيل، ظلّت هذه الأخيرة تجدد طريقها إلى التهرب من وطأة تلك الضغوط، ذلك أنها تتقن لعبة المحاور في واشنطن، كما أنها تدرك طبيعة ديناميات العمل السياسي فيها؛ فحلفاؤها جاهزون للدفاع عنها دائمًا، وقدرة أي إدارة على الضغط عليها محدودة نتيجة تفاعلات الحياة السياسية الأميركية.

وجدنا إلى الآن أن تفاعلات السياقات الثلاثة المتمثلة في الخلفية التاريخية والفكرية والسياسية لأوباما والبحث عن مجد شخصي، كما التقدير الأميركي أن غياب التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية فيه تهديد مباشر للمصالح الحيوية الأميركية، حاضرة في تحركات إدارة أوباما في تفصيلات الملف كلها، لكنها لا تكفي وحدها، فما دامت انقسامات واشنطن الحزبية ومناكفاتها السياسية مستمرة لا يمكن الضغط على إسرائيل وتهميش اللوبي الموالي لها في واشنطن.

للتدليل على ذلك سنعرض هنا نوعية الضغوط غير المسبوقة التي مارستها إدارة أوباما على حكومة نتنياهو في جولة المفاوضات الأخيرة التي أخفقت (مفاوضات تموز/ يوليو 2013 وآذار/ مارس 2014).

عبّرت إدارة أوباما عن استيائها من العراقيل التي كانت حكومة نتنياهو تضعها في طريق المساعي الأميركية الهادفة إلى إنجاح جولة المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية الأخيرة، وذلك في سلسلة تصريحات ناقدة ضمنيًا، بل ومحذّرة للحكومة الإسرائيلية من مضي الوقت لتحقيق حل الدولتين. كما حذرت إسرائيل من مواجهة مزيد من العزلة والمقاطعة الدوليتين، ما أثار غضب المسؤولين الإسرائيليين ودفعهم إلى التهجم على أوباما وكيري بشكل شخصي[(142)].

كان كيري قد دشن حملة الضغوط من خلال تصريحاته أمام «مؤتمر ميونيخ للأمن» في مطلع شباط/ فبراير 2014، التي حذّر فيها إسرائيل من أن تعطّل المفاوضات الأخيرة في أفق التوصل إلى حل على أساس دولتين مع الفلسطينيين يمكن أن يعني إضعاف محمود عباس وحركة فتح وتقوية الفصائل المسلحة الأخرى، كما حذّر كيري ضمنيًا حينذاك من أن انهيار المفاوضات الحالية ربما يترتب عليه انتهاء «المبادرة العربية»، ما سيهدد الطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية، بل يمكن أن يؤسس لدولة ثنائية القومية. مضى كيري أبعد من ذلك بتحذيره من أن إخفاق المفاوضات الأخيرة سيعزز مواقف ناقدي إسرائيل الداعين إلى نزع الشرعية عنها ومقاطعتها، حيث أكّد أن

الواقع الراهن في السياق الفلسطيني – الإسرائيلي غير قابل للاستمرار[(143)].

لم تكن تحذيرات كيري أمرًا جديدًا، بل هي امتداد لتحذيرات ضمنية سابقة أطلقها حتى قبل نجاحه في إقناع الطرفين بالعودة إلى المفاوضات الجارية حاليًا؛ إذ سبق أن حذّر في تصريحات له أمام الجمعية الأميركية – اليهودية في حزيران/ يونيو 2013 من أن الوقت يكاد يمضي أمام حل الدولتين، وأن الخيارات تكاد تنفد إن لم تنجح المحاولات الراهنة للتوصل إلى اتفاق تقوم بموجبه دولة فلسطينية منزوعة السلاح ضمن حدود واضحة إلى جانب إسرائيل قوية وآمنة. وقال في ذلك الوقت صراحة أن إغلاق الباب أمام حل الدولتين يؤدي إلى ظهور خطر انهيار السلطة الفلسطينية واقتصادها، وتفسخ أجهزتها الأمنية، وتنامي نفوذ التيارات المسلحة في الضفة الغربية، وقيام انتفاضة ثالثة. كما أشار إلى أن هذا يفتح الباب أمام مطالب حل الدولة الواحدة، ما يضع إسرائيل أمام خيار إما أن تكون دولة ديمقراطية وإما أن تكون دولة يهودية، ولن يكون في مقدورها حينئذ أن تكون كلاهما، خصوصًا إذا ما حدث عصيان مدني فلسطيني واسع، وتشكلت حركة حقوق مدنية في الضفة الغربية، وتصاعد الجهد الدولي لنزع الشرعية عن إسرائيل. كما حذّر من اختيار الفلسطينيين التوجه إلى الأمم المتحدة لتقديم طلب عضوية في وكالات أممية يحق لهم الانضمام إليها بعد الاعتراف بهم دولة غير عضو في الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، أو اللجوء إلى تقديم شكوى ضد إسرائيل أمام محكمة الجنايات الدولية، مشددًا على أن ذلك كله سيحدّ من

قدرة الولايات المتحدة على الدفاع عن إسرائيل، كما أنه سيمثّل تهديدًا للمصالح الأميركية كما الإسرائيلية في المنطقة[(144)].

أعاد أوباما إنتاج الانتقادات الضمنية والتحذيرات المبطنة نفسها في مقابلة مع وكالة «بلومبيرغ فيو» (Bloomberg View) في الثاني من آذار/ مارس 2014، أي قبل يوم واحد من استقباله نتنياهو في البيت الأبيض. حذّر أوباما في هذه المقابلة نتنياهو من مضي وقت تحقيق حل الدولتين، مشددًا على أن مرور كل عام يُبعد أكثر إمكانيةَ تحقيق اتفاق سلام مقبول من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وذلك **أولًا**، بسبب زيادة وتيرة بناء المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية، التي تضاعفت بصورة غير مسبوقة في العامين الماضيين. و**ثانيًا**، بسبب التغييرات الديموغرافية، إذ إن أعداد العرب تتضاعف في فلسطين وإسرائيل. و**ثالثًا**، لأن عباس يتقدم في السن، وهو بحسب أوباما القائد الأكثر اعتدالًا في الساحة الفلسطينية، حيث أثبت أنه معارض للعنف ومتمسك بالمسار السياسي – الدبلوماسي، ولا يمكن التنبؤ بالخط الذي سيعتمده خليفته حين غيابه عن الساحة[(145)].

كرر أوباما في لقائه نتانياهو تحذير إسرائيل من العزلة الدولية بسبب سياساتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مشددًا على أنه إذا لم يتحقق السلام وإذا ما استمر الاستيطان، وقرر الفلسطينيون أنه لا يمكنهم الحصول على دولة فلسطينية متصلة جغرافيًا، فإن قدرة الولايات المتحدة في الدفاع عن إسرائيل في المحافل الدولية وفي

مجلس الأمن ستكون محدودة. أما قدرتها على احتواء التداعيات الدولية ستضعف، خصوصًا في ظل تراجع الدعم الأوروبي لمواقف إسرائيل بسبب سياساتها وبسبب غياب أي أفق للحل[146].

إضافة إلى ذلك، دعا أوباما نتنياهو إلى «اغتنام الفرصة» في ضوء الأوضاع التي تمرّ بها منطقة الشرق الأوسط اليوم، ووجود «شريك في الطرف الآخر» مستعدّ ليفاوض بجدية، وأثبت أنه راغب وقادر على الحفاظ على الهدوء في الضفة الغربية، ومستعدّ للتعاون مع إسرائيل في ما يتعلق بهواجسها الأمنية. كما أكد أن الانزياحات التي تشهدها المنطقة على مستوى التحالفات، تجعل من إسرائيل حليفًا ضمنيًا لبعض الدول العربية ضد إيران، وأن المعوق الوحيد أمام تطوير التعاون وقيام تحالف بين إسرائيل وهذه الدول العربية يعود إلى التعثر في مسيرة السلام[147].

خلص أوباما إلى أن تردد نتنياهو في «اغتنام الفرصة» سيكون «خطأ كبيرًا» يضعف إمكان تعزيز وضع إسرائيل بصفتها دولة يهودية تعيش في سلام مع جيرانها ضمن حدود دائمة وآمنة، لكنه أكّد أن تغاضي إسرائيل عن طبيعة التحديات التي تواجهها اليوم لن يؤدي إلى زوالها. كما أن أوباما شجع نتنياهو على «اغتنام الفرصة» باعتباره يتمتع بصدقية في أوساط اليمين الإسرائيلي، وأوضح أنه لم يسبق أن عُرض عليه أي بديل مقنع عن خيار المفاوضات وحلّ الدولتين، حيث لا يرى حلاً آخر يضمن قيام إسرائيل يهودية وديمقراطية في آن. ولخّص أوباما ذلك كله بمخاطبة نتنياهو متسائلا:

«إذا لم يكن اليوم فمتى؟ وإذا لم تكن أنت فمن؟ ومن هو بديلك؟»[(148)].

3 - عناد إسرائيلي مستمر

لم تنجح تلك الضغوط الأميركية في زحزحة رئيس الوزراء الإسرائيلي عن مواقفه المتصلبة؛ إذ أعاد نتنياهو في المؤتمر الصحافي الذي جمعه إلى أوباما في البيت الأبيض في الثالث من آذار/ أيار 2014 تأكيد مواقفه السابقة نفسها، حيث نادى بضرورة اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل «دولة يهودية»، فضلًا عن ضرورة قبولهم إجراءات إسرائيل الأمنية التي تحتم وجودًا عسكريًا إسرائيليًا في مناطق يُفترض أن تكون جزءًا من الدولة الفلسطينية المستقبلية[(149)]. كما أعاد نتنياهو تأكيد المواقف نفسها في اليوم التالي (4 آذار/ مارس) في خطبته أمام «إيباك».

اللافت هو اختيار نتنياهو - في مؤتمره الصحافي مع أوباما كما في خطابه أمام «إيباك» - التركيز على نقاط خلافه مع الإدارة الأميركية في ملف المفاوضات النووية مع إيران، وتحديدًا في ما يتعلق باحتفاظ إيران بالقدرة على تخصيب اليورانيوم، مؤكدًا أن إسرائيل ستدافع عن نفسها بعيدًا عن الحسابات الأميركية والدولية في حال قدّرت أن أمنها يتطلب ذلك، الأمر الذي لا تريده إدارة أوباما التي طالبت بإعطاء فرصة لمفاوضاتها مع إيران في إطار مجموعة (5 زائد1). لمز نتنياهو في خطبته أمام «إيباك» التصريحات التي تتحدث عن عزلة إسرائيل دوليًا ومحاولات فرض مقاطعتها اقتصاديًا، ورأى أن

جهدًا كهذا «غير خُلقي وغير عادل ولن ينجح»[150]. وبالنظر إلى إخفاق محاولات «إيباك» – إلى الآن – في الضغط على الكونغرس كي يوقف مساعي إدارة أوباما في التفاوض مع إيران، اختار أوباما ألا يخاطب مؤتمرها لذلك العام كعلامة على عدم رضاه، ما يعتبر دليلًا آخر يعزز الحديث عن التوتر بين الحكومتين الأميركية والإسرائيلية[151]. على الرغم من ذلك، أوفد أوباما وزير خارجيته لمخاطبة مؤتمر «إيباك» السنوي، حيث أعاد كيري تأكيد الأواصر الوثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل والتزام إدارتهم الصلب تجاه أمنها، كما سعى إلى الدفاع عن نفسه بتأكيد أنه لا يسعى إلى مجدٍ شخصي، ولا إلى نيل جائزة نوبل – كما اتهمه بعض المسؤولين الإسرائيليين – من خلال الضغط على إسرائيل للتوصل إلى سلام مع الفلسطينيين[152].

لم تتوقف لعبة عضّ الأصابع بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو عند ذلك الحد، بل إن كيري وجَّه في شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي في 1 آذار/ مارس – أي قبل أيام من اجتماع أوباما إلى عباس في البيت الأبيض – انتقادًا إلى إصرار الحكومة الإسرائيلية على ضرورة اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل «دولة يهودية»، معتبرًا هذا الموقف «خطأ» باعتبار أن القانون الدولي أكد أن إسرائيل «دولة يهودية» منذ عام 1947، وقوبل هذا التصريح بانتقاد مسؤولين إسرائيليين[153].

لم تعنِ تصريحات كيري – طبعًا – تراجع الولايات المتحدة عن تأييدها إسرائيل في

مطلبها باعتراف الفلسطينيين بها «دولة يهودية»، كما أكّد مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية[(154)]، لكن نقد كيري هنا انصبّ على جعل هذا الاعتراف ذريعة إسرائيلية لعرقلة المفاوضات في هذه المرحلة الحرجة.

لا شيء إذًا يزحزح إسرائيل عن تصلبها، وهي لم تتراجع أصلًا وقد اقتربت انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأميركي التي أُجريت في أواخر عام 2015، إذ يبدو واضحًا توجس الديمقراطيين من خسارة أغلبيتهم في مجلس الشيوخ بسبب تراجع شعبية أوباما جراء سياساته الداخلية والخارجية، بالتالي لم يرغب الديمقراطيون في هذه المرحلة فتح باب آخر للقلق عنوانه إسرائيل. بهذا تكون إدارة أوباما مقيدة، في حين أنها تحوّلت إلى «بطة عرجاء» بعد انتخابات التجديد النصفي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، حيث بدأت بالبروز إرهاصات الانتخابات الرئاسية لعام 2016. ولا شك في أن المرشحين المحتملين للرئاسة سيتسابقون كما جرت العادة، لاسترضاء إسرائيل واللوبي الصهيوني الأميركي وباقي حلفائها المؤثرين في الولايات المتحدة.

تستوعب إسرائيل جيدًا لعبة الباب الدوار في الحياة السياسية الأميركية وتوظفها بمهارة، حيث تسعى دائمًا إلى ربح مزيد من الوقت إلى أن تدخل إدارة أوباما طور سباتها القريب، ما يعني في الأرجح ترحيل ملف التسوية إلى الإدارة المقبلة، وهكذا دواليك.

خلاصة وآفاق المستقبل

عرضنا سابقًا بشكل مفصل واقع التسوية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين في ظل إدارة أوباما. وبناء عليه نخلص إلى نتيجة شديدة الوضوح تفيد بأن إمكانات الضغط على إسرائيل أميركيًا ضئيلة جدًا. ولا يُردّ ذلك بالضرورة إلى انعدام القدرة على إحداث مثل هذا الضغط، بقدر ما يُردّ إلى غياب إرادة أميركية وعجزها الذاتي عن إيجاد توافق على طبيعة الحل المقبول وضرورته.

بصفته رئيسًا، حاول أوباما مثلًا القيام بمثل هذا الضغط، لكنه لم يصطدم بعناد إسرائيلي فحسب، بل أيضًا بديناميات الحياة السياسية في واشنطن، التي تُمكِّن اللوبي الصهيوني وحلفاءَه من اللعب على تناقضات الحياة السياسية الأميركية، حتى عندما يتعلق الأمر بتهديد المصالح الأميركية كما سبق وأوضحنا. وعلى الرغم من اجتراح إدارة أوباما منهجًا عمليًا جديدًا في علاقتها بإسرائيل، فإنها لم تستطع أن تتجاوز العقبات الداخلية والخارجية، كما لم تستطع ترسيخ هذا المنهج لتحدث نتائج على أرض الواقع. فإذا لم يوجد توافق سياسي أميركي على طبيعة الحل الذي يجب على إسرائيل قبوله، لن يكون هناك تقدم جوهري في سياق التسوية السياسية في المنطقة. وفي حال توافر هذا التوافق الأميركي ستكبر حظوظه، إذا رافقه توافق إسرائيلي بشأن طبيعة الحل وحدوده.

إن الحديث عن توافق أميركي بشأن تصور لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي يقودنا إلى نقطة أخرى شديدة الأهمية، وهي أن هذا التوافق لا يعني أبدًا أن الولايات المتحدة ستكون منصفة أو نزيهة في وساطتها بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فحتى أوباما الذي أعلن يومًا أن هذا هو هدفه، اضطر إلى التراجع عن ذلك أمام ضغط الواقع السياسي في الولايات المتحدة. يبدو واضحا أن الولايات المتحدة منحازة إلى إسرائيل، وستبقى كذلك بغض النظر عمّن يصل إلى رئاستها، فمثل هذا الانحياز يتجاوز الأفراد مهما كانت المناصب التي يشغلونها.

أمّا في ما يتعلق بآفاق التسوية تحت إدارة أوباما الثانية، وما إذا كان ثمة ما يدعو إلى التفاؤل بالنسبة إلى الفلسطينيين، فمن الواضح أن الجواب يحمل قدرًا لا بأس به من التشاؤم. تشير استطلاعات الرأي الأميركية إلى أن الديمقراطيين ربما سيخسرون سيطرتهم على مجلس الشيوخ، كما خسروا سيطرتهم على مجلس النواب في عام 2010. وفي حال حصل هذا، فإن أوباما سيكون ضعيفًا سياسيًا، وستتجه أنظار الديمقراطيين والجمهوريين إلى من سيتنافس على خلافته في عام 2016.

يعيد ما سبق الكرة إلى الملعب الفلسطيني من جديد؛ فإذا كانت إدارة أوباما مستهلكة في المعادلات السياسية الداخلية، وإذا كانت الولايات المتحدة تعاني الاستنزاف في سياستها الخارجية أيضًا، وإذا ما استمرت إسرائيل في تعنتها وتعطيلها أي اتفاق سلام ذي معنى، وإذا كان الوضع العربي بمجمله مرتبكًا وسيئًا، فما هي

الخيارات البديلة للفلسطينيين؟

تعيد هذه الأسئلة طرح قضايا غالبًا ما أثيرت، وهي تتعلق بضرورة صوغ مشروع وطني فلسطيني يجري التوافق فيه على الحدود الدنيا المقبولة راهنًا، فضلًا عن ضرورة ترسيخ المصالحة الوطنية الفلسطينية وتعميقها، من باب أن المصلحة الوطنية تتطلَّب ذلك، لا من باب محاولة الضغط على الحكومة الإسرائيلية. فمن دون عمق فلسطيني شعبي - وهو أضعف الإيمان الآن - ستبقى سياسات الارتجال التي ينتهجها المفاوض الفلسطيني بلا ضابط، وسيبقى صانع القرار الفلسطيني عرضة للابتزاز والتطويع كما هو حاصل الآن. وحين يتوافر العمق الشعبي والوطني لصانع القرار الفلسطيني، يمكن حينذاك النظر في خيارات الشعب الفلسطيني في مواجهة إخفاق المفاوضات إلى حد اللحظة واستخدام إسرائيل لها كذريعة لالتهام ما تبقى من الحق والأرض الفلسطينيين. فتوافر المرجعية الشعبية والوطنية للقرار الفلسطيني يتيح المجال أمام اختبار خيارات أخرى يستبعدها صانع القرار الفلسطيني اليوم، كانتفاضة ثالثة أو حتى دراسة حل السلطة الفلسطينية بصورة جدية.

الفصل الرابع
مستقبل السياسة الخارجية الأميركية حيال العراق: ثلاثة مشاهد ...... مازن إسماعيل الرمضاني

يكتسب موضوع هذا البحث أهميته انطلاقًا من عدد من المداخل، منها: **أولًا**، أن الاهتمام الأميركي بالعراق لم يكن اهتمامًا عابرًا أو ناجمًا من مجرّد أوضاع موقتة، إنما كان اهتمامًا جيوسياسيًا واستراتيجيًا امتد عبر الزمن، وحظي بمكانة متقدمة في الإدراك الاستراتيجي الأميركي، ولا سيما بعد عام 1968. فبين عامي 1968 و2003، أدرك العراق أن الولايات المتحدة الأميركية تُمثّل العقبة الأساسية أمام تحقيق أهداف مشروعه القومي. أما خلال فترة الاحتلال العسكري للعراق بين عامي 2003 و2012، فكان دور الولايات المتحدة في تحديد ملامح حاضره مؤثرًا. وثانيًا: أن تفاعل السياستين الخارجيتين الأميركية والعراقية، ومن ثم العلاقة بين الدولتين، أفضى إلى مخرجات لم تحدد طبيعة هذه العلاقة عبر الزمن فحسب، وإنما أدّت كذلك إلى إحداث خلل جوهري في توازنات القوى في عموم الشرق الأوسط. فجراء استخدام القوة العسكرية ضد العراق في عامي 1991 و2003، أضحت إيران وإسرائيل هما الأكثر استفادة من مخرجات هذا الاستخدام. أما العرب، والعراقيون تحديدًا، فكانوا الطرف

الخاسر؛ فقبل عام 2003، حظي موضوع السياسة الخارجية الأميركية حيال العراق، ومن ثم العلاقة الأميركية - العراقية، باهتمام بحثي تذبذب صعودًا وهبوطًا جراء طبيعتها السائدة في ذلك وقت: صراع أم تعاون. والأمر نفسه ينسحب على ما بعد احتلال العراق، حيث امتدّ هذا الاهتمام ليشمل مستقبل هذه العلاقة. بيد أن التركيز على الماضي و/ أو الحاضر مع حديث مختصر عن المستقبل، جعل هذا الاهتمام عمليًا لا يعدو أن يكون مستقبليًا من حيث العنوان لا غير.

إشكالية البحث

أدّى غزو العراق في عام 2003 واحتلاله إلى تحوّل في السياسة الخارجية الأميركية حياله، ومن ثم تحوّل في طبيعة العلاقة الثنائية، من واحدة كانت تتميز بغلبة الصراع على التعاون إلى أخرى أضحت تتأسس على غلبة التعاون على الصراع. على أن الخاصية الراهنة للعلاقة الثنائية الأميركية - العراقية، وإن كانت تُعدّ محصّلة لتأثير عوامل الالتقاء بين الدولتين، بيد أنها لا تلغي مع ذلك عوامل الاختلاف الكامنة فيها؛ فنوعية إدراك إحدى الدولتين للأخرى ليست بمعزل عن تأثير معطيات متغيرة لا تنبع من معطيات واقعهما فحسب، إنما تمتدّ لتشمل أيضًا تأثير معطيات نابعة من البيئة الإقليمية لعلاقتهما المتبادلة. إن جدلية التماهي أو التضاد أو كليهما، بين المدركات الأميركية للعراق، والعراقية للولايات المتحدة، والأفعال الناجمة تفضيان إلى اقتران مستقبل

العلاقة بين الدولتين بمشهد مستقبلي محدد، بيد أنهما قد تفضيان أيضًا إلى مشهد مركّب. من هنا تتحدّد إشكالية هذا البحث في استشراف المستقبلات البديلة لهذه العلاقة، ولا سيما أن محصّلة هذا الاستشراف مثيرة للجدل.

فرضية البحث

تنبع فرضية البحث من إشكاليته المذكورة أعلاه؛ إذ ينطلق من فرضية مركزية مفادها أن نوعية إدراك صناع القرار الأميركي للعراق حدد أنماط التعامل وإياه في الماضي والحاضر، وأن هذا الإدراك سيحدد في الأرجح، هذه الأنماط في المستقبل المتوسط أيضًا. وينطبق الأمر نفسه على إدراك صنّاع القرار العراقي للولايات المتحدة الأميركية. ومردّ هذه الفرضية رؤية مفادها أن بين نوعية الإدراك والفعل الناجم عنه تقوم علاقة طردية موجبة؛ فوفق نوعية هذا الإدراك تتحدد نوعية الفعل اللاحق عليه.

أسئلة البحث

للبرهنة على صحة فرضية البحث، سيُعمد إلى الإجابة عن ثلاثة أسئلة في ثلاثة مباحث؛ أما **الأول** فيتناول: كيف كانت أنماط السياسة الخارجية الأميركية حيال العراق في زمن ماضي الحاضر (أي قبل عام 2003) ولماذا؛ ويبحث **الثاني** في: كيف أضحت هذه الأنماط في زمن حاضر المستقبل (بعد عام 2003) ولماذا؛ أما **الثالث**،

فيحاول استشراف: كيف يحتمل أن تكون هذه الأنماط في زمن مستقبل الحاضر الذي نرى أنه يبدأ منذ الانسحاب العسكري الأميركي من العراق في نهاية عام 2011 ويمتدّ إلى عام 2022.

منهجية البحث

ينطلق هذا البحث من فكرة مفادها أن المستقبل لا يقبل الانغلاق على صورة (بمعنى مشهد) محدّدة مسبقًا، إنما يتميز بانفتاحه على صور (بمعنى مشاهد) بديلة ومتنوعة. ولترجمة هذا النمط من التفكير في المستقبل إلى واقع ملموس، يجري عادة توظيف مقاربات منهجية، كمية أو نوعية، متعددة لتحقيق غاية محددة تكمن في استشراف المستقبلات البديلة لموضوع الاهتمام.

تأسيسًا على خلفية فلسفية قوامها أن الزمان الذي سيأتي (أي المستقبل) لا يكون في معزل عن الحقائق التي يفيد بها الزمان الذي مضى (أي الماضي)، ولا عن معطيات تطور الزمان الذي يمضي (الحاضر) كذلك، سيعمد البحث إلى تناول ماضي السياسة الخارجية الأميركية حيال العراق وحاضرها كذلك، تمهيدًا لاستشراف مشاهد مستقبلها حتى عام 2022.

لضمان هذا الاستشراف، ستنطلق هذه المشاهد، كل على حدة، من افتراض محدّد يتماهى وعنوانه. وللبرهنة على افتراضات هذه المشاهد، ومن ثم الإجابة عن أسئلة هذا

البحث بالتتابع، سيصار إلى توظيف مقاربة كيفية تعمد إلى توظيف معطيات ثلاثة مستويات متفاعلة من التحليل: عراقية وأميركية وإقليمية، وتحديد آثارها الإيجابية والسلبية على مستقبلات السياسة الخارجية الأميركية حيال العراق، ومن ثم مستقبلات العلاقة العراقية – الأميركية.

أولًا: ماضي الحاضر السياسة الخارجية الأميركية حيال العراق حتى عام 2003

تعود الجذور التاريخية للسياسة الأميركية في العراق، ومن ثم العلاقة العراقية – الأميركية، إلى القرن التاسع عشر. واقتصرت هذه العلاقة، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945 عمومًا، على نشاط تبشيري ثقافي تعليمي بدأ في مدينة الموصل في عام 1889، وامتدّ لاحقًا إلى مدينة البصرة في عام 1891. وجرى توظيف هذا النشاط لدعم مصالح تجارية ونفطية محدودة[(155)]. وكان مما أدّى إلى ذلك مخرجات اعتماد الولايات المتحدة سياسة العزلة السياسية الخارجية النسبية، فضلًا عن خضوع منطقة الخليج العربي آنذاك للنفوذ البريطاني وأثر ذلك في الإدراك الأميركي لهذه المنطقة.

أفضت مخرجات نهاية الحرب العالمية الثانية، ومنها اتجاه النفوذ البريطاني إلى التأكّل

التدريجي، بالولايات المتحدة إلى التحول من سياسة العزلة إلى سياسة الانغماس المكثّف في التفاعلات السياسية الدولية، خصوصًا بعد اندلاع الحرب الباردة في عام 1947. بيد أن هذا التحول لم يؤدِّ بالإدارات الأميركية إلى الارتقاء بالعلاقة مع العراق على الرغم من تكرار دعوة وزارة الخارجية الأميركية إلى تطوير العلاقة معه، إدراكًا منها لأهميته بالنسبة إلى المصالح الأميركية[(156)].

مردّ ذلك إلى أن صناع القرار الأميركي لم يدركوا العراق كدولة مؤثرة في التفاعلات الإقليمية آنذاك[(157)]. ونفترض أن هذا الإدراك كان محصّلة تأثير ثلاثة متغيرات متفاعلة، وهي: **أولًا**، ضآلة قدرة العراق على الفعل الإقليمي في ذلك الوقت. **ثانيًا**، نوعية العلاقة الخاصة آنذاك بين المملكة المتحدة والعراق. و**ثالثًا**، تركيز الاهتمام الأميركي على دول عربية أخرى، خصوصًا المملكة العربية السعودية ومصر، وأيضًا على دول غير عربية ولا سيما إيران وتركيا وباكستان.

إن اشتداد حدّة الحرب الباردة في خمسينيات القرن الفارط أفضى إلى بدء تحول الإدراك الأميركي إلى العراق، وهذا من جرّاء تأثير أهمية موقعه الجيوستراتيجي والذي نجم عنه أمران مهمان: أولهما، عقد اتفاقية للأمن المتبادل بين الولايات المتحدة والعراق عام 1954، وهي انطوت على تزويد العراق بالسلاح الأميركي. وثانيهما، ربطه بسياسة الأحلاف الأميركية عبر تأسيس حلف بغداد عام 1955، وكذلك بمشروع أيزنهاور عام 1957، وهو المشروع الذي تطلّع عمليًا إلى إحلال النفوذ الأميركي بديلًا

من النفوذ البريطاني في الخليج العربي.

بيد أن هذا الإدراك للعراق، وإن أخذ بالتحول سلبًا بعد التغير السياسي فيه في عام 195، واتجاه العلاقة العراقية – السوفياتية بذلك إلى التطور، فإن ضعف النظم السياسية المتعاقبة على إدارة العراق بين عامي 1958 و1968 جعل العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية تستمر عادية بين دولتين تربط بينهما مصالح مشتركة، لكنها محدودة المضامين والأطر، وما ساعد في ذلك هو أن الولايات المتحدة لم ترَ في العراق معوقًا أمام تحقيق أهدافها في عموم الشرق الأوسط إلا بعد عام 1968.

إن ما أدى إلى ذلك مخرجات العلاقة بين الفاعلية الداخلية للعراق وفاعليته السياسية الخارجية؛ فنمو قدرات العراق المالية بعد تأميم النفط في عام 1972 وتوظيفها لأغراض دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يؤديا إلى أن يبدأ العراق بالانتقال من دولة متأخرة إلى أخرى تسير في طريق النمو وتزداد استقرارًا فحسب، إنما أديا أيضًا إلى أن تعتمد سياسة خارجية تميزت بنشاطها وشمولية أطر حركتها، فضلًا عن سعيها إلى تحقيق أهداف تنبع من مشروع نهضوي قومي عربي.

انطلاقًا من نزوع أوروبي بداية، وأميركي – أوروبي لاحقًا، عمد إلى إبقاء العرب خارج صناعة التاريخ، أدركت الولايات المتحدة أن عراق ما بعد عام 1968 صار دولة تعتمد سياسات ذات أهداف تتقاطع وعموم أهدافها في منطقة الشرق الأوسط. من هنا، بدأت الأخذ بسياسة احتوائه من خلال آليات تأثرت مضامينها بنوعية العلاقة

الثنائية السائدة في وقته. فانتقلت هذه السياسة من احتواء جمع بين القوتين الناعمة والخشنة في أحيان، إلى احتواء اتخذ من القوة الخشنة أساسًا له في أحيان أخرى، كما تجسّد في غزو العراق واحتلاله عسكريًا لاحقًا.

دفعت ثلاثة متغيرات عراقية مهمة إلى هذه السياسة: **الأول**، تأميم النفط العراقي في عام 1972؛ إذ أفضى ذلك إلى خشية أميركية من أن يتحول العراق أنموذجًا تحذو حذوه دول أخرى منتجة للنفط، ما يمكن أن يؤدي إلى تأكّل السيطرة الأميركية - الأوروبية على هذا المورد الطبيعي المهم، خصوصًا أن الاستهلاك العالمي للنفط كان قد زاد بين عامي 1948 و1972 بوتائر سريعة؛ ففي الولايات المتحدة مثلًا تصاعد هذا الاستهلاك إلى ثلاثة أضعاف: من 5.8 ملايين إلى 16.4 مليون برميل في اليوم[(158)]. وتفاعل ما تقدم مع توظيف العراق ودول عربية نفطية أخرى النفط أداةً سياسية خارجية ضد دول كانت قد دعمت إسرائيل في حرب عام 1973، ومنها الولايات المتحدة الأميركية، وأدى ذلك إلى مخرجات مثل تصحيح أسعار النفط على نحو دعّم القدرات المالية للدول المنتجة للنفط، حيث توافر العرب أول مرة على تأثير فاعل في التفاعلات السياسية الدولية لمصلحتهم[(159)]. ونرى أن اقتران السياسة الخارجية الأميركية حيال الخليج العربي بمبدأ كارتر، لم يكن في معزلٍ عن هذا التأثير؛ إذ أفاد هذا المبدأ أن أي محاولة من قوّة معادية لتهديد تدفق النفط في الخليج العربي ستُجابه بالوسائل المتاحة، ومنها القوة العسكرية. ونظرًا إلى دور العراق في دعم سياسة توظيف

النفط العربي للمصلحة القومية، تبلور إدراك أميركي مفاده أن العراق صار يشكّل التحدي المباشر للمصالح الأميركية في الخليج العربي[160]. ولهذا عمدت الولايات المتحدة إلى اتباع سياسة الزعزعة الداخلية واستنزاف القدرات العراقية من خلال دعم تمرد الأكراد في شمال العراق، وتشجيع إيران الشاه على مواصلة سياسة الصراع معه، بحكم علاقة التعاون الأميركي – الإيراني آنذاك؛ متفاعلة مع علاقة الصراع العراقي – الإيراني.

أما المتغير **الثاني**، فيقترن بتوطيد العراق علاقاته مع الاتحاد السوفياتي من خلال عقد اتفاقية الصداقة والتعاون في عام 1972، التي أفضت إلى أن يصبح الاتحاد السوفياتي بمنزلة المصدر الأساس للتسلح العراقي، وذلك بنسب تراوح بين 70 و80 في المئة من حاجات العراق العسكرية[161]. إن تطور العلاقة العراقية – السوفياتية أفضى إلى رؤيتها أميركيًا على أنها تُعادل الاستجابة العراقية لنزوع الاتحاد السوفياتي إلى بناء مواقع نفوذ له في الخليج العربي[162].

أما المتغير **الثالث**، فيكمن في مخرجات قيادة العراق الممانعة العربية لمعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية في عام 1978؛ ومنها مثلًا تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية ونقل مقرها الدائم من القاهرة إلى تونس، فضلًا عن فرض عقوبات عليها.

إن اتباع الولايات المتحدة سياسة الحياد المعلن حيال الحرب العراقية – الإيرانية التي اندلعت في عام 1980، وإن سهّلت في عام 1984 إعادة العلاقات الدبلوماسية بين

الدولتين التي كانت مقطوعة منذ عام 1967، وتركها لهذه الحرب مستمرة[(163)]، ومن ثم عدم التدخل من خلال الأمم المتحدة لفضّها إلا بعد أن بدأت إيران تهدد المصالح الأميركية في الخليج العربي، كان ينطوي على نزوع نحو استنزاف قدرة العراق على الفعل؛ لزعزعة استقراره الداخلي تمهيدًا لتغيير نظامه السياسي بحيث يتماهى النظام الجديد مع المصالح الأميركية، ويكون أكثر استعدادًا للتعايش السلمي مع إسرائيل، وأضعف ارتباطًا بالاتحاد السوفياتي[(164)].

إن خروج العراق من الحرب مع إيران كقوة عسكرية مؤثرة ومنتصرة، وإن بإشكاليات اقتصادية ثقيلة، أدّى إلى تعزيز الخشية من دوره المستقبلي عربيًا وإقليميًا، وأن يتكرّس، بالتالي، عدم الاستعداد النفسي والسياسي الأميركي وغيره أيضًا، لقبول نتائج هذه الحرب لمصلحة العراق عسكريًا وسياسيًا.

كان تدهور العلاقة بين العراق ودولة الكويت، خصوصًا بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، جرّاء إغراق الكويت السوق النفطية بفائض من الإنتاج وهبوط أسعار النفط، متفاعلًا مع رفضها الاستجابة لطلب العراق إلغاء ديونها عليه[(165)]، من الأسباب التي أدت بالعراق إلى الوقوع في الخطأ الاستراتيجي المتمثل في احتلاله الكويت عسكريًا في 2 آب/ أغسطس 1990. ولم يعطّل هذا الفعل استفادة العراق من مخرجات انتصاره على إيران فحسب، إنما كان أيضًا سببًا مباشرًا لاستخدام القوة العسكرية لإخراجه من الكويت بتفويض من مجلس الأمن بموجب قراره رقم 660 في

1؛ آب/ أغسطس 1990. وتولّت الولايات المتحدة ترجمة هذا القرار إلى واقع ملموس في 17 كانون الثاني/ يناير 1991 من خلال قيادتها تحالفًا عسكريًا ضد العراق.

أفضت مخرجات هذه الحرب إلى إخراج القدرة العسكرية العراقية من معادلات التوازن الإقليمي في الخليج العربي والشرق الأوسط، فضلًا عن فرض حصار شامل عليه امتد أكثر من عقد من الزمان (1991 – 2003)، وأدّى ذلك إلى تراجع العراق قدرة وتنمية وحضارة.

لم يؤدِّ انتهاء الحرب الباردة (1947 – 1991) إلى إلغاء عقبة دولية مهمة (الاتحاد السوفياتي) كانت قد حدّت في كثير من الأحيان من الحركة السياسية الخارجية الأميركية، فحسب، بل أدى أيضًا إلى تربّع الولايات المتحدة على قمة الهرم السياسي الدولي من دون منازع. إضافة إلى ذلك، كان الاتحاد السوفياتي بمنزلة العدو الذي وُظّف في أثناء الحرب الباردة لتحقيق غايات داخلية وخارجية[(166)] كما أدّى انتهاء الحرب الباردة إلى تبلور الحاجة إلى عدو يؤدي الدور السوفياتي السابق. وجراء هذه الحاجة جاءت نظرية صراع الحضارات لصامويل هنتنغتون؛ التي أكدت أن صراعات ما بعد الحرب الباردة ستكون حضارية المضمون[(167)]، ولا سيما بين الغرب والحضارتين الإسلامية والصينية الكونفوشيوسية، كما أفضى إدراك الولايات المتحدة إخفاق سياستها الخارجية حيال العراق إلى أخذها بتخطيط استراتيجي تقوم هي وحلفاء لها بتنفيذه مباشرة بالتوجه نحو الحرب مع العراق.

وجد هذا التخطيط في حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 دعمًا مهمًا له؛ فهذه الحوادث التي تزامنت مع تعاظم تأثير اليمين الأميركي المحافظ في عملية صوغ السياسة الخارجية الأميركية وكذلك مع نزوع نحو تغليب استخدام القوة العسكرية على سواها، أدّت إلى تحول مهم في الاستراتيجيا الأميركية العليا، حيث تحوّلت من الردع والاحتواء إلى الحرب الوقائية[(168)]. وبهذه الأخيرة أُريد توكيد القدرة الأميركية على الحركة الفاعلة، خصوصًا حيال تلك الدول التي سُميت أميركيًا بالمارقة، أو دول محور الشر[(169)]: العراق وإيران وكوريا الشمالية. لذا، ثمة رأي يقول إن الإدارة الأميركية عمدت إلى توظيف حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر لتبرير حروبها اللاحقة تحت غطاء محاربة الإرهاب.

مثلما كانت الحرب على أفغانستان عام 2001 تطبيقًا للحرب الوقائية، كذلك كانت حرب غزو العراق واحتلاله في عام 2003؛ إذ جرى تسويق هذه الحرب وتبريرها بذرائع لم تُؤكّد معطيات ما بعد عام 2003 أنها كانت كاذبة فحسب، إنما أكد ذلك أيضًا اعتراف بعض صناع قرار غزو العراق واحتلاله بذلك؛ فهذا مثلًا كولن باول، وزير الخارجية الأميركية آنذاك، يتراجع ويعتذر عن تقديمه ما سمّاه «الحقائق المؤكدة» أمام مجلس الأمن في 5 شباط/ فبراير 2003، ويؤكد أنه تعرض لعملية تضليل، وأن قرار غزو العراق كان قد اتُخذ بعد حوادث أيلول/ سبتمبر[(170)].

غني عن القول إنه أُريد بغزو العراق واحتلاله أن تتحقق أهداف أميركية محددة

[171]، نرى أن أبرزها يكمن في الآتي: **أولًا**، تغيير النظام السياسي في العراق وإحلال نظام آخر ينساق وراء المصالح الأميركية في عموم الشرق الأوسط. **ثانيًا**، إلغاء الدور العربي المؤثر للعراق لفترة طويلة مقبلة. **ثالثًا**، إعادة تشكيل عموم منطقة الشرق الأوسط على نحو جديد يتماهى والمصالح الأميركية. **رابعًا**، ضمان أمن إسرائيل. **خامسًا**، إدامة التربع الأميركي على قمة الهرم السياسي الدولي.

تفيد تجربة التفاعلات الأميركية – العراقية حتى عام 2003 أنها أُسست على تناقض واضح بين المشروعات والمصالح الأميركية والعراقية، وأدّى ذلك إلى تميز العلاقة الثنائية، وباستثناء فترات قصيرة من الزمان، بغلبة خاصّية الصراع الممتد على التعاون.

ثانيًا: حاضر المستقبل السياسة الخارجية الأميركية حيال العراق (2003 – 2012)

يكاد الرأي يتّفق على أن غزو العراق واحتلاله يشكّلان سابقة دولية خطرة؛ فإضافة إلى أنه حصل خارج أطر الشرعية الدولية[172]، كان أيضًا عملًا عدوانيًا بامتياز ينطبق عليه نص المادة الأولى من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1974 والخاص بتعريف العدوان، حيث تنص على أن «[...] استعمال

القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي[...]».

يُعدّ هذا الاحتلال نقطة تحول جوهرية على صعيد العلاقة الأميركية – العراقية؛ فهو لم يؤدِّ إلى تحوّل العراق من دولة كانت بعد عام 1968 فاعلة داخليًا وخارجيًا عمومًا، إلى أخرى أضحت، منذ الاحتلال في عام 2003، فاشلة وفاسدة وخارج عملية صنع التاريخ العراقي والعربي فحسب، بل أدّى أيضًا إلى تحوّلها من دولة مناهضة لأهداف السياسة الخارجية الأميركية في عموم منطقة الشرق الأوسط إلى أخرى منساقة وراء هذه الأهداف.

لعلّ أبرز المُدخلات التي أدّت إلى تقنين هذا الانسياق هو التأثير المباشر لقوات الاحتلال في عملية صنع القرار العراقي واتخاذه، قبل «نقل» السلطة والسيادة إلى العراق في 30 حزيران/ يونيو 2004 وبعده، فضلًا عن تأثير ارتباط العراق باتفاق استراتيجي – أمني مع الولايات المتحدة سُمّي اصطلاحًا باتفاق الإطار الاستراتيجي في 4 آب/ أغسطس 2008، التي تتماهى مضامينها مع مضامين تلك الاتفاقات التي سبق للولايات المتحدة الأميركية عقدها مع دول مثل ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية، أفضت بهذه الدول إلى حالة تجسدت، فترة ليست قصيرة، في انسياقها وراء الأهداف الأميركية.

على العكس من الاتجاه الذي تفيد به التفاعلات العراقية – الأميركية قبل عام

200، التي تميزت بغلبة خاصية الصراع الممتد على التعاون، أفضت هذه التفاعلات بعد الاحتلال إلى اقترانها، لكن باتجاه آخر معاكس، حيث تغلب خاصية التعاون المنساق على الصراع. إن استمرار الوجود العسكري الأميركي في العراق جعل انتقال السلطة والسيادة من قوات الاحتلال إلى العراقيين في تموز/ يوليو 2004 انتقالًا شكليًا.

إن اقتران العلاقة الأميركية - العراقية بخاصية التعاون أدّى إلى تجاوزها بُعدها الثنائي لترتبط بجوهر المقاربة الأميركية للخليج العربي والشرق الأوسط، وهي مقاربة تسعى إلى تأسيس بيئة جيوستراتيجية تؤمّن للولايات المتحدة مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، إقليميًا وعالميًا. ومردُّ ذلك إلى أن احتلال العراق أفضى إلى انتقال الدور، وبالتالي التأثير، الأميركي في صناعة حاضر العراق إلى مستوى فريد جعله يتماهى وإدراك الولايات المتحدة لأهمية موقعه الجيوستراتيجي وإمكاناته الاقتصادية.

تفيد تجربة التعامل الأميركي مع العراق بعد عام 2003، حتى الانسحاب العسكري منه في عام 2011، أنها أُسست على ثلاث ركائز أساسية: السياسية والاقتصادية والعسكرية. أما الركيزة السياسية فتكمن في إعادة بناء نظام سياسي في العراق يتماهى والصورة الأميركية التي أُريد له أن يكون عليها، ومنها أن يصبح لاحقًا أداةً لإحداث تغيير شامل في عموم الشرق الأوسط، وفق نظرية الدومينو [(173)] (Dominos' Theory). وكان الرئيس الأميركي جورج بوش الابن قد عبّر عن ذلك بقوله: «إن تأسيس عراق حر في قلب الشرق الأوسط سيكون علامة فاصلة في الثورة

الديمقراطية العالمية»[174].

أما الركيزة الاقتصادية، فمؤداها إدراك الولايات المتحدة أن احتلالها العراق سيعود عليها بفوائد مهمة لا تكمن في السيطرة ضمنًا على النفط العراقي وتوظيفه سياسيًا فحسب، إنما أيضًا في استثمار حاجة العراق إلى إعادة البناء لتنشيط اقتصادها. أما الركيزة العسكرية، فالعراق أُريد له، جَرّاء موقعه الجيوستراتيجي، أن يكون بمنزلة المركز الأساس للوجود العسكري الأميركي في عموم منطقة المربع الاستراتيجي الذي يشمل الخليج العربي وشمال غرب آسيا وآسيا الوسطى، فضلًا عن الشرق الأوسط، ولا سيما أن العراق يقع في قلب هذا المربع[175].

تميزت السياسات الأميركية في العراق بغياب الرؤية المسبقة لكيفية إدارته بعد احتلاله، الأمر الذي يدعمه مثلًا اعتراف السفيرة بربارا بودين[176]: «لم تكن هناك خطة لإدارة العراق»[177]. أفضى غياب هذه الرؤية إلى اتخاذ قرارات خاطئة يعترف بها بعض صناعها؛ إذ تقول وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك كونداليزا رايس، مثلًا: «إن الولايات المتحدة الأميركية ارتكبت آلاف الأخطاء التكتيكية في العراق»[178]. ويقول بول بريمر، الحاكم المدني الأميركي في العراق: «إن إدارة الولايات المتحدة الأميركية للشأن العراقي كانت في حالة فوضى، وإن أخطاء كثيرة قد ارتُكبت»[179].

انطوت هذه القرارات الخاطئة على مُخرجات سيكون لها تأثير بالغ السلبية في نوعية تطوّر العراق بعد عام 2003؛ فهي لم تُؤدِّ، بالمحصلة، إلى هدم ركائز دولة ذات تاريخ

حضاري (1921 – 2003) وتأسيس نظام سياسي قوامه أسس غير ديمقراطية وحضارية تتنافى ومستلزمات بناء دولة معاصرة وإدارتها في القرن الحادي والعشرين فحسب، بل أدت أيضًا إلى لجوء قوات الاحتلال إلى محاولة إحكام السيطرة على العراق، خصوصًا بعد تفاقم المقاومة العراقية لها، من خلال اعتماد تلك الاستراتيجيا التي اعتاد المُحتلّ عبر الزمان استخدامها، ألا وهي استراتيجيا «فرّق تسد». ومن أجل ذلك عَمدت الولايات المتحدة إلى توظيف آليات المحاصصة المذهبية والإثنية، والأخذ بسياسة الاجتثاث، وزرع اختلالات هيكلية وتكريسها في النسيج الاجتماعي العراقي، فضلًا عن إثارة الفتن والصراعات الطائفية والعِرقية.

تفاعلت هذه الآليات مع مُخرجات حلّ المؤسستين العسكرية والأمنية العراقية، ومع عدم القدرة على استبدالهما بمؤسسات مهنية ومُؤهّلة لضمان أمن العراق الداخلي والخارجي، وعلى نحو أدّى داخليًا إلى بناء بيئة داعمة للتردي الأمني واستمراره. من هنا، برزت الميليشيات الطائفية وانتشرت عصابات الجريمة المنظمة وغير المنظمة.

إن نجاح احتلال العراق من خلال استخدام القوة المسلحة شجّع قوات الاحتلال على اعتماد رؤية مماثلة لغرض التعامل مع المقاومين لهم. وتجسّدت هذه الرؤية في اللجوء إلى أعلى مستويات العنف من أجل زرع الخوف والرعب في العقول والقلوب تمهيدًا لتأمين السيطرة والإخضاع. ومن هنا جاء توظيف استراتيجيات[180] الصدمة والترويع، التي كانت فضائح سجن أبو غريب مثالًا واضحًا عليها، فضلًا عن الفوضى

الخلاقة، التي تقول رايس عنها: «إن الوضع الحالي (في منطقة الشرق الأوسط) ليس مستقرًا، وإن الفوضى التي تُفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي فوضى خلّاقة، رُبّما تُنتج في النهاية وضعًا أفضل مما تعيشه المنطقة حاليًا»[181].

يبدو أن صُناع هذه الاستراتيجيات تناسوا أن العنف لا بد أن يُفضي إلى عنف مُضادّ يتناسب والأول من حيث الشدّة والانتشار، ويختلف معه من حيث الهدف[182]. وقد توزع العنف والعنف المضاد في العراق آنذاك إلى عنف سياسي وآخر غير سياسي، واتخذ الأخير من الأول غطاءً لاستمراره مستفيدًا من مُخرجاته. من هنا كان العنف السياسي، ولا يزال، هو جوهر الإشكالية الأمنية المستمرة في العراق منذ الأيام الأولى للاحتلال[183].

تباينت الرؤى بشأن الدور الأميركي في هذه الإشكالية[184]؛ فبينما أفاد بعضهم أن قوات الاحتلال كانت وراء عدم الاستقرار الأمني انطلاقًا من رؤية مفادها أن مخرجاته ستبرّر البقاء العسكري الأميركي في العراق، أكّد غيرهم أن القوات الأميركية كانت بمنزلة صمام حفظ الأمن في العراق. ونحن نتّفق مع رؤية المجموعة الدولية للأزمات عندما أكّدت: «أن الولايات المتحدة هي التي كانت تمدُّ العنف (في العراق) بالوقود وتحتويه في الوقت نفسه»[185].

إن تعذُّرَ إيجاد مخرج لعدم قدرة قوات الاحتلال على ضمان الأمن في العراق أفضى في وقته إلى الأخذ بعدّة أفكار واستراتيجيات، منها مثلًا فكرة تقسيم العراق؛ ففي 27

أيلول/ سبتمبر 2007 تقدّم بايدن، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي آنذاك، بخطة قضت بتقسيم العراق عرقيًا ومذهبيًا إلى ثلاث دويلات، كردية في الشمال وسنية في الوسط وشيعية في الجنوب[186]، على غرار تقسيم الدولة اليوغسلافية.

بيد أن غياب الأوضاع الذاتية لتنفيذ هذه الخطة مع تعاظم الخسائر البشرية الأميركية (4500 قتيل وأكثر من 60.000 جريح و100.000 جندي مريض نفسيًا)[187]، وتفاقم تكلفتها المادية (نحو 800 مليار دولار)[188]، فضلًا عن مناهضة أميركية داخلية متصاعدة للوجود العسكري في العراق، أفضى إلى التفكير في مخارج بديلة تؤمّن الانسحاب العسكري الأميركي من العراق بشكل لا يؤثّر في السمعة الدولية للولايات المتحدة وفي مكانتها. وكان الانسحاب المسؤول[189]، كما سمّاه الرئيس الأميركي باراك أوباما، هو المخرج الأمثل.

من أجل ذلك كان لا بد من التفاهم مع الحكومة العراقية. وأدى ذلك إلى الاتفاق في عام 2008 على «إعلان المبادئ لعلاقة التعاون والصداقة الطويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة الأميركية»، والمُسمى اصطلاحًا باتفاق الإطار الاستراتيجي، وهي التي جرى بموجبها الانسحاب العسكري الأميركي من العراق عن طريق البر باتجاه الأراضي الكويتية في نهاية عام 2011.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق لم يُعرض على الكونغرس الأميركي، الأمر الذي

يُكرّر الحالة نفسها التي رافقت عقد اتفاق الأمن المتبادل بين العراق والولايات المتحدة عام 1954، الذي لم يُنشر مضمونه إلا بعد عام 1958[(190)]. كما أنه لم يُعرض أيضًا على مجلس النواب العراقي، وهذا ربّما يعود إلى اقترانه ببنود سرية لم يُرَد للرأي العام العراقي الاطلاع عليها.

انطلاقًا من أن المستقبل ليس في معزل عن حقائق الماضي ومعطيات الحاضر، فإن مُخرجات السياسات الأميركية منذ الاحتلال في 9 نيسان/ أبريل 2003 حتى الانسحاب العسكري منه في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2011 لا بُدّ من أن تنطوي على تداعيات[(191)] مؤثّرة في مشاهد السياسة الخارجية الأميركية حيال العراق، ومن ثم في العلاقة الثنائية.

ثالثًا: مستقبل الحاضر مشاهد السياسة الخارجية الأميركية حيال العراق

ربما لا يمكن استشراف مستقبل السياسة الخارجية لإحدى الدول حيال سواها، ومن ثم العلاقة الثنائية، بمعزل عن التوجّهات العامة لهذه السياسة. وتُستخدم هذه التوجّهات عادة منارة لتوجيه أنماط الحركة والتفاعلات الدولية على نحو محدّد، ومثالها

العزلة السياسية الخارجية النسبية، والانغماس المكثّف في التفاعلات الإقليمية و/ أو الدولية، وسواهما[192].

تنجم هذه التوجهات عادة عن استمرار تأثير عدد من المتغيرات الهيكلية، داخلية وخارجية، تختلف مضامينها بالضرورة من دولة إلى أخرى جراء اختلاف معطيات الزمان والمكان ودور الإنسان[193]، بيد أن استمرار الأخذ بتوجّه عام لم يحُل دون أن تلتقي السياسة الخارجية مع سواها من السياسات الأخرى في قاسم مشترك هو خضوعها جميعًا إلى أحد قوانين الحياة، هو قانون الحراك؛ بمعنى التغيير.

مثلما لا يصح علميًا، تبعًا لهذا القانون، الافتراض أن السياسة الخارجية لا تتغير، فإنه لا يصحّ أيضًا الافتراض أن التغيير يُلغي الاستمرارية؛ فالتغيير الذي أفضت إليه التحولات التاريخية الكبرى عبر الزمان لم يحُل دون ديمومة تأثير متغيراتٍ محدّدةٍ سابقة عليها، إذ استمرّ استخدام القوة العسكرية مثلًا لأغراض مختلفة. إن رؤية السياسة الخارجية كأنها تتوزع بين الاستمرارية والتغيير فحسب، وأنها تُفيد بآلية ذهنية قوامها ثنائية الشيء ونقيضه، [أمر لا يستقيم]، إذ إن مثل هذه الآلية تلغي فكرة التعدد والتنوع الكامنة في أصل الأشياء. وكما أن الحياة مفتوحة على ألوان شتى، فإن المستقبل مفتوح على الصور الممكنة المختلفة و/ أو المحتملة و/ أو المرغوب فيها.

لهذا سننطلق في تناول مشاهد موضوع هذا البحث من آلية ذهنية تجمع بين ثلاثة مشاهد هي: الاستمرارية، والتغيير، والاستمرارية والتغيير معًا، علمًا أن كل واحد منها

يفيد بمضمون محدد.

قبل تناول هذه المشاهد بالتتابع، تجدر الإشارة إلى أن الافتراضات التي أُسّست عليها هذه المشاهد سيُصار إلى البرهنة على كل منها انطلاقًا من معطيات (بمعنى مقوّمات) تتوزّع على ثلاثة مستويات. يقترن **الأول** بمعطيات عراقية نرى أنها ستكون مؤثرة في السياسة الأميركية حيال العراق. بينما يفيد **الثاني** بأثر معطيات الواقع الداخلي والخارجي الأميركي في هذه السياسة. وأما **الثالث** فيعكس أثر طبيعة علاقات قوى إقليمية فاعلة مع الولايات المتحدة في هذه السياسة أيضًا. وسيُصار إلى التركيز على المملكة العربية السعودية وإيران وتركيا وإسرائيل فحسب.

في ضوء ما تقدّم، نرى أن مستقبل موضوع هذا البحث سيقترن بالضرورة في عام 2022 بمشهد من ثلاثة ينفتح عليها:

- **مشهد الاستمرارية**: ديمومة أهمية مكانة العراق في السياسة الخارجية الأميركية.

- **مشهد التغيير**: تراجع مكانة العراق في السياسة الخارجية الأميركية.

- **مشهد الاستمرارية والتغيير**: التكيف المتوازن في السياسة الخارجية الأميركية حيال العراق.

1 – مشهد الاستمرارية

ينطلق هذا المشهد من فكرة أن المستقبل يُعدّ امتدادًا اتجاهيًا، كمًا ونوعًا، لحقائق

ماضي الحاضر، ويؤسَّس من ثَم على افتراضٍ قوامه استمرار اتجاه تأثير تلك المعطيات التي أفضت إلى أن يتمتّع العراق بمكانة متقدمة في الإدراك الأميركي، ومن ثَم بمكانة متقدمة في السياسة الخارجية الأميركية، وذلك إلى حدود عام 2022.

مع ذلك لا يفيد هذا الافتراض أن التفاعلات الأميركية - العراقية ستبقى حتى عام 2022 ساكنة و/ أو عصية على إمكان اقترانها باختلاف المصالح، ومن ثَم المواقف والسياسات. ولنتذكّر أن المصالح الدولية، حتى في ظلّ علاقات التبعية، لا تتماثل بشكل مطلق. لذا لا يلغي هذا المشهد احتمال أن يتبع كل من طرفي هذه التفاعلات أنماطًا من السلوك حيال قضايا إقليمية و/ أو عالمية لا تتماهى في رؤية الطرف الآخر لها، ما يمكن أن يؤدي إلى توتّر هذه التفاعلات.

مع ذلك يفترض هذا المشهد أن الحرص المتبادل على ديمومة بقاء العلاقة الثنائية وطيدة هو الذي سيدفع إلى السعي إلى فضّ الخلافات المحتملة، تجنبًا لما يفضي إلى تدهورها. من هنا، يفترض هذا المشهد أن دينامية هذه العلاقة ستبقى محكومة بالمنطق العام الذي أُسّست عليه.

أ - المعطيات العراقية

تقترن هذه المعطيات بتلك التي استمرت مؤثرة في نوعية الإدراك الأميركي للعراق، والتي لم يُؤدِّ الانسحاب العسكري منه إلى تراجع تأثيرها. ويتمثّل أبرزها في المصالح الاقتصادية والموقع الجيوستراتيجي، فضلًا عن الحاجة العسكرية العراقية.

(1) المصالح الاقتصادية

يُعدّ النفط العراقي جوهر هذه المصالح، وهو مدعوم بحاجات العراق إلى الاستثمار والاستيراد. أما النفط، فتعود جذور تاريخ المشاركة الأميركية في استخراجه وتسويقه إلى عام 1928؛ ففي ذلك العام أُسّست شركة نفط العراق ووُزّعت حصصها بين الشركات الأميركية والأوروبية (الإنكليزية والفرنسية والهولندية) على نحو متساوٍ بنسبة تُعادل 23.75 في المئة لكلٍ منها[194]. إن هذه المصالح التي كان العهد الملكي حريصًا على تأمينها، بدأت تتعرّض بعد عام 1958 لنوع من التحجيم، وانتهى الأمر إلى تأميمها مع سواها في عام 1972. لذا كان النفط العراقي حتى عام 2003 خارج التوظيف الأميركي له. وباحتلال العراق في عام 2003 عادت الحال إلى ما كانت عليه قبل عام 1972. فكما أن الشركات النفطية الأميركية الكبرى كانت تستخرج نحو ثلاثة أرباع النفط العراقي وتسوّقها[195] قبل التأميم، أضحت هي والشركات البريطانية، بعد احتلال العراق، من أهم الشركات النفطية العاملة فيه.

يعود اهتمام هذه الشركات بالنفط العراقي إلى مقدار احتياطياته المؤكدة؛ فالعراق أضحى في عام 2010 يتوافر على ثاني أكبر احتياطي مؤكد بعد المملكة العربية السعودية، وبما يساوي 143.1 مليار برميل[196]، فضلًا عن أن الشركات النفطية الأميركية صارت تعمل في العراق وفق عقود مشاركة (بنسبة 51/ 49) وبفترات زمنية تراوح بين 25 و40 عامًا، ما أدى إلى القول: «إن النفط العراقي صار في جانب

مهم منه رهينة لدى هذه الشركات»[197].

لذا، من أجل أن تؤمن هذه الشركات استثماراتها وديمومة مصالحها، يفترض هذا المشهد أنها ستكون حريصة على أن تكون علاقة الولايات المتحدة بالعراق إيجابية. ولهذا الغرض لا يستبعد مشهد الاستمرارية أن تعمد هذه الشركات إلى ممارسة التأثير في عملية صنع القرار الأميركي حيال العراق للحيلولة دون تراجع العلاقة معه، أو اقترانها بخاصية التوتر، خشيةً إجراءات عراقية قد تُهدّد مصالحها.

من حجم الاحتياطي النفطي العراقي المؤكَّد تنبع كذلك فكرة استمرار أهمية دوره، لا لضمان تدفقه إلى الولايات المتحدة فحسب، إنما أيضًا لترتيب أوضاع دولية داعمة للهدف النهائي للمشروع الكوني الأميركي؛ فنجاح هذا المشروع يتطلب، في جانب منه، توظيف مجموع نفط دول الخليج العربي، ومنه نفط العراق. فانطلاقًا من أن حاجة القوى الاقتصادية الكبرى[198]، كالصين والهند مثلًا، إلى النفط تتصاعد باستمرار، يصبح استخدام هذه الحاجة من خلال أدوات الترغيب أو الترهيب للتأثير في أنماط سلوكهم للمصلحة الأميركية ممكنًا. ولنتذكر أن استراتيجيا الأمن القومي الأميركي في القرن الحادي والعشرين أفادت أن الولايات المتحدة الأميركية إذا أرادت الاحتفاظ بمكانتها العالمية، فعليها السيطرة على إمدادات الطاقة في العالم[199]. ومن هنا تؤكد آراء أن غزو العراق واحتلاله كانا أصلًا بسبب النفط[200]، فربّما أراد هذا الاحتلال التمهيد لتشكيل البيئة الملائمة لإنشاء الإقليم النفطي الموحد، الناجم عن دمج المناطق الغنية في

دول الخليج العربي، ومنها العراق وإيران، بعد تقسيمهما، في منطقة واحدة تخضع لإرادة تتماشى والمصالح الأميركية[201].

في هذا المشهد تنبع أهمية النفط أيضًا من حاجة العراق إلى تطوير صناعته النفطية التي تكمن في[202]: **أولًا**، إعادة تأهيل البنية التحتية لهذه الصناعة وتطويرها. **ثانيًا**، تشجيع الاستثمار الأميركي في قطاع النفط سبيلًا للارتقاء بمعدل الإنتاج النفطي من الآبار المكتشفة حتى الآن والبالغة 73 حقلًا[203].

فضلًا عمّا تقدّم، تنبع أهمية العراق الاقتصادية أيضًا من حاجته إلى الاستثمار الخارجي في موارده الأخرى، خصوصًا أنه يتوافر على مخزونٍ كبيرٍ من الموارد الأولية الثمينة، في جنوبه وشماله وغربه، كالزئبق الأحمر واليورانيوم والفوسفات ... إلخ، ما يجعله سوقًا مغرية للشركات الأميركية لأغراض الاستثمار.

إضافة إلى ذلك، أدى استمرار بقاء البنى التحتية للاقتصاد العراقي مُدمرة وخارجة عن الإنتاج مع تصاعد الدخل العراقي من النفط بالتدريج (حيث بلغ في عام 2013 نحو 150 مليار دولار) إلى أن يتحوّل الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 إلى اقتصاد استهلاكي يسعى إلى إشباع حاجاته من خلال الاستيراد من دول مجاورة وسواها. ومن هنا أضحى سوقًا تتنافس عليها شركات كثير من الدول. إن بقاء العلاقة الأميركية – العراقية وطيدة يتيح للشركات الأميركية فرصة مثلى في هذه السوق، خصوصًا أن حجمها استمرّ عاليًا.

(2) موقع العراق الجيوستراتيجي

تقوم بين المتغير الجغرافي والمتغير العسكري - الأمني علاقة طردية موجبة؛ وذلك لمتغيرين مهمين[204]: **أوّلهما** هو أن الحقيقة الجغرافية لإحدى الدول تُرتّب عليها الأخذ بأنماط سلوكية تكاد تكون ثابتة على صعيد استراتيجيتها العسكرية وحركة تجارتها الدولية وعلاقاتها الإقليمية. و**ثانيهما** هو أن هذه الحقيقة تنطوي على تحديد نوعية معطياتها الاقتصادية والسكانية، ومن ثَم على تأثير في جانب من قدرتها على الفعل.

ينطبق الأمر نفسه على العراق؛ فأهمية موقعه الجغرافي مُمتدّة[205]؛ وتنطوي هذه الأهمية على بُعدين مختلفين: **الأول** سلبي، ومفاده غبن الجغرافيا[206]؛ فجغرافيا العراق جعلته يحاذي، إضافة إلى عدد من الدول العربية، دولتين غير عربيتين بحدود يبلغ طولها 1842 كلم[207]، وهما تركيا شمالًا وإيران شرقًا. وبينما تتحكّم الأولى في منابع نهر الفرات وأحد منافذه البرية، تتحكم الثانية في إطلالته البحرية المحدودة على الخليج العربي التي لا تتجاوز 17 كلم[208]. ولأنهما تختلفان عن العراق في مفردات قدراتهما على الفعل، انطوت سياستهما حيال العراق على تأثير سلبي[209] كاد أن يكون مستمرًا في أنماط حركته السياسية الخارجية، خصوصًا عندما يكون ضعيفًا.

أما البعد **الثاني**، فهو إيجابي، ويفيد بنزوع دول لها مصالح مهمة في الخليج العربي إلى توظيف موقع العراق الجغرافي دعمًا لهذه المصالح. فهذا الموقع ينطوي على أهمية متعددة المضامين، إذ يُمثّل حلقة وصل بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويتحكّم في طرق

المواصلات الاستراتيجية بين الشرق والغرب وبين آسيا وأفريقيا، فضلًا عن أنه يُمثّل نقطة التقاء استراتيجي بين مناطق الخليج العربي وشمال غرب آسيا ووسط آسيا والشرق الأوسط[210]، فضلًا عن أنه يقع ضمن المنطقة التي سبق لبريجنسكي أن أطلق عليها اسم «قوس الأزمة»، لاستمرار اقتران واقعها بعدم الاستقرار السياسي.

كانت الولايات المتحدة الأميركية في مقدم الدول التي استمرّت في التطلّع إلى توظيف أهمية العراق الجيوستراتيجية، وذلك تأمينًا لمصالحها؛ حيث عمدت، جراء إدراكها أبعاد هذه الأهمية، في زمان الحرب الباردة، إلى ربط العراق إما بترتيباتها العسكرية ضد الاتحاد السوفياتي قبل عام 1958، أو بسعيها إلى الحد من علاقته مع الاتحاد السوفياتي بعد عام 1968. أما بعد انتهاء هذه الحرب، فإنها تطلّعت إلى جعل حرب عام 1991 مع العراق مدخلًا يتّخذ من أهميته دعامةً مضافةً لتسويق فكرة النظام الدولي الجديد.

أُريد باحتلال العراق تأمين البقاء العسكري الأميركي فيه لأطول مدة ممكنة، وعلى نحو يتوافق والأمر نفسه مع تلك الدول التي سبق احتلالها أميركيًا، كألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية، استكمالًا لانتشار القوات العسكرية الأميركية في شمال الخليج العربي، الأمر الذي تحقق أول مرة في أعوام الاحتلال[211]. صحيح أن الانسحاب العسكري من العراق حال دون استمرار الوجود المادي في هذه المنطقة، بيد أنه لم يُلغِ أهمية العراق الجيوستراتيجية في الإدراك الأميركي.

(3) الحاجة العسكرية العراقية

ترك الانسحاب العسكري الأميركي من العراق دولة ضعيفة عسكريًا مقارنة بدول الجوار كافة، الأمر الذي يؤكده الفريق بابكر زيباري، رئيس أركان الجيش العراقي، في قوله: «لن يكون في مقدور العراق حماية حدوده وأجوائه إلى غاية عام 2020»[212]، وهذا في معرض نصيحته إلى رئيس الوزراء العراقي بعدم الموافقة على سحب القوات العسكرية الأميركية من العراق قبل ذلك العام.

لذا، من أجل الارتقاء بالقدرة العسكرية العراقية، عُدّ التزوّد بالسلاح الأميركي مهمًا، خصوصًا بعد ذهاب المؤسسة العسكرية العراقية إلى التماهي مع العقيدة العسكرية الأميركية، وبعد أن قامت قوات الاحتلال بتدمير أسلحة العراق الصالحة للاستخدام، الأمر الذي لم يُؤدِّ إلى أن يصبح الجيش العراقي «الجديد» قوة عاجزة عن ضبط الحدود العراقية فحسب، إنما إلى إخضاع الأمن الوطني العراقي إلى جدلية الحماية الأميركية كذلك. وجراء ذلك ضعفت الدولة العراقية إلى درجة أن أضعف دول الجوار العراقي قادرة على تهديدها[213]. بيد أن هذه الحاجة العراقية تتقابل، في الوقت نفسه، مع نزوع الولايات المتحدة الأميركية إلى دعم تجارة تصديرها السلاح إلى دولة راغبة فيه وقادرة على دفع ثمنه[214]، هي دولة العراق. ومن هنا يصبح السلاح الأميركي، هو الآخر، مدخلًا مؤثرًا في تحديد طبيعة العلاقة الأميركية - العراقية وداعمًا لها.

يدعم أيضًا اتفاق الإطار الاستراتيجي (نافذ المفعول منذ عام 2009) هذه العلاقة؛

فمضامينه جعلت من العراق حليفًا رئيسًا للولايات المتحدة الأميركية خارج نطاق حلف الأطلسي[(215)]. كما أن اقتراب العراق من المصالح الاستراتيجية الأميركية يجعله في وضع يتساوى مع حال تلك الدولة التي ترتبط بقوة عظمى من خلال علاقة غير متكافئة، الأمر الذي يدفعه إلى الأخذ بأنماط من السلوك حيالها تُشكّل مجازًا أضلاع مثلثٍ منغلقٍ: مفاد الضلع **الأول** تلك الفوائد التي يحصل عليها العراق، لكنها لا تساعده على الفكاك من هذه العلاقة جراء التكلفة الباهظة الناجمة عن هذا الفكاك. وقوام الضلع **الثاني** الحرص على إدامة علاقة التعاون مع الولايات المتحدة والارتقاء بها. أما الضلع **الثالث**، فهو يشير إلى تجنب العراق استعداء هذه الدولة العظمى وتحديها، إدراكًا منه عدم قدرته على تحمل تكاليف مثل هذا السلوك ونتائجه.

مثلما سيعمد العراق إلى توطيد علاقته مع الولايات المتحدة، ستعمد هي إلى تكرار استعدادها دعمه على صُعدٍ مختلفة، فبعد لقائهما في عام 2011، قال رئيس الوزراء العراقي: «إن العلاقات الثنائية لن تنتهي بانسحاب القوات الأميركية»، فيما أكّد الرئيس الأميركي أن «بلاده ستكون قريبةً ومساندةً للعراق بعد الانسحاب العسكري»[(216)].

ب – معطيات الواقع الأميركي داخليًا وخارجيًا

أدى انتهاء الحرب الباردة ومخرجات الحرب على العراق في عام 1991 إلى البدء بتسويق الولايات المتحدة الأميركية، اجتماعيًا وقيميًا، كدولة عظمى وحيدة ولزمان

مقبل طويل. لنتذكر هنا مثلًا مقولات نهاية التاريخ لفوكوياما، وصراع الحضارات لهنتنغتون، واللحظة الأخيرة لإيمانويل وولرشتاين، وسواهم. إن هذه المقولات، على الرغم من المآخذ عليها، تجد سندًا لها في مُخرجات معطيات داخلية وخارجية تُتيح للولايات المتحدة الاستمرار في أداء دور دولي مؤثر كقوة عظمى.

داخليًا، لنتذكّر نوعية القدرات العسكرية والاقتصادية والمعرفية الأميركية، التي جعلت الولايات المتحدة تتوافر على ركائز الفعل الهادف والمؤثر عالميًا. أما خارجيًا، فالواقع الدولي لا يزال يتسم بغياب تلك القوّة الدولية القادرة والراغبة في أداء دور دولي يتماثل والدور السوفياتي في حقبة الحرب الباردة، فضلًا عن حرص قوى دولية صاعدة، كالصين والهند وألمانيا مثلًا، إلى الارتقاء بتعاونها مع الولايات المتحدة إلى آفاق أرحب، ومن ثَم تجنب الصراع معها. ويفيد تاريخ السياسة الخارجية الأميركية أن ديمومة هذه الزعامة كانت هدفًا سعى إلى تأمينه رؤساء الإدارات الأميركية منذ وودرو ولسون إلى أوباما، بغض النظر عن الانتماء الحزبي والأدوات التي جرى اعتمادها لتحقيقه. لنتذكر، مثلًا، أن الرئيس أوباما عَمَدَ إلى تفضيل استخدام القوّة الذكية (وهي آلية يجري التناغم فيها بين القوة الخشنة والقوة الناعمة)، بينما ذهب الرئيس بوش الابن إلى تحبيذ استخدام القوة الخشنة (القوة العسكرية)، علمًا أن كلاهما سعى إلى تحقيق الهدف نفسه: ديمومة التربُّع الأميركي على قمة الهرم الدولي.

إن المَكانة الدولية التّي تحظى بها الولايات المتحدة حاليًا لا تعني أنها، كسِواها من

القوى العظمى عبر التاريخ، لن تتردّد في تكريس هذه المكانة من خلال تعطيل تراجع تأثير دورها الدولي، من خلال الحد من آثار اختلالاتها الهيكلية الداخلية في فاعلية حركتها الخارجية من ناحية، وتوظيف الفُرص الخارجية الداعمة لهذا الدور من ناحية أخرى.

بالقدر الذي يتعلق بمشهد الاستمرارية، تنطوي دلالات الأهمية الاقتصادية والجيوستراتيجية للعراق على فرصة مهمة داعمة لاستمرار تربُّع الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي. لذا يفترض هذا المشهد أن الحاجة الأميركية للعراق ستدفع إلى الارتقاء بعلاقتها معه إلى مستوى يتساوى وعلاقاتها مع تلك الدول التي سبق لها احتلالها. لذا لا يرى هذا المشهد أن إخفاق الأداء الحكومي العراقي سيكون معوقًا أمام تطور هذه العلاقة، حيث إن السعي إلى تأمين المصالح الأميركية المنشودة في العراق لا يتعطّل من جرّاء أمور عراقية داخلية.

ج – المعطيات الإقليمية

(1) المملكة العربية السعودية

تقوم بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، وعلى صُعد شتّى، علاقة وطيدة وممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لذا لا يفترض هذا المشهد أن هذه العلاقة ستذهب إلى التراجع جراء متغيرات مُستجدّة، كالتقارب الأميركي – الإيراني، وربما لا يسمح بمثل هذا التراجع عمقُ هذه العلاقة التاريخي وتشعّبُها ومن ثَم أهميتها بالنسبة

إلى طرفيها.

يفترض هذا المشهد أن المملكة العربية السعودية ستَعمدُ إلى توظيف علاقتها مع الولايات المتحدة لدعم استمرار علاقة عراقية - أميركية وطيدة. فمثل هذه العلاقة تساعد في ضبط تطوّر العلاقة العراقية - الإيرانية، ومن ثَم الحدّ من تحوّل العراق إلى دولة تؤدي، بالوكالة، أدوارًا تنساق مُخرجاتها مع أهداف المشروع الإيراني في الوطن العربي، خصوصًا أن صُناع القرار السعودي أدركوا أن أخطاء السياسة الأميركية في العراق جعلت من إيران بمنزلة اللاعب الإقليمي الأكثر تأثيرًا فيه. من هنا نبع اتهامهم رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي بأنه من بيادق إيران في العراق[(217)].

تبعًا لذلك، يُعدُّ الحدّ من النفوذ الإيراني في العراق من أولويات السياسة الخارجية السعودية الإقليمية. ومردّ ذلك إلى أمرين: **أوّلهما** هو أن هذا النفوذ المتزايد في العراق ينطوي على تهديد الهوية العربية له، خصوصًا أن عملية «تفريسه» لم تهدأ منذ عام 200، ولا سيما في الجنوب والوسط. أما الأمر **الثاني**، فيتمثّل في أن وجود دولة طائفية في العراق، على الحدود الشمالية للمملكة العربية السعودية، يُشكّل تهديدًا أمنيًا لها، خصوصًا إذا تذكّرنا أن هناك تداخلًا مذهبيًا وعشائريًا بين البلدين، ما يُسهّل تأثّر بعض مكوّنات المجتمع السعودي بالحالة الطائفية السائدة في العراق، ما يمكن أن يفضي إلى تعريض الوحدة الوطنية للخطر.

إضافة إلى ما تقدّم، يفترض هذا المشهد أن المملكة العربية السعودية ستعمد إلى

توظيف علاقتها بالولايات المتحدة لضبط[218] اتجاهات التسلّح العراقي، على نحو لا يؤدّي إلى بروز العراق قوة عسكرية قادرة على التهديد، خصوصًا في ضوء حكومات عراقية هي أقرب إلى إيران منها إلى العرب.

إن استمرار علاقة أميركية – عراقية وطيدة، خصوصًا في حالة وجود حكومات عراقية لا تُغلّب الانتماء الطائفي على الانتماء إلى الوطن، سيساعد المملكة العربية السعودية على توظيف علاقاتها مع الولايات المتحدة لدفع العراق إلى الارتقاء بعلاقاته بدول الخليج العربي وتوطيدها. ففي هذا الارتقاء تكمن مصلحة حيوية وثابتة لدول الخليج العربي كلها، ومنها العراق، خصوصًا أن هذه المصلحة مدعومة بمعطياتٍ مهمة كوحدة الثقافة والهوية والانتماء والدين، فضلًا عن معطيات الجغرافيا والتاريخ.

إذا افترضنا أن مشهد الاستمرارية سيؤدّي إلى علاقات عراقية – خليجية إيجابية، فإن الدولة التي ستقود عملية تطوير العلاقات المتبادلة إلى آفاق أرحب ستكون هي المملكة العربية السعودية، وسيجري هذا وفقَ مقاربة كان المستشار الألماني بسمارك رائدها، وقوامها أن تطوير علاقة متبادلة بالتدريج بين دولة، أو مجموعة من الدول، ودولة أخرى، وعلى نحو يجعلها لاحقًا تستَوي والضرورة القصوى، سيجعل الفَكاكَ منها ينطوي على خسارة غير مقبولة لأطرافها. لذا نتّفق مع ذلك الرأي الذي يؤكّد أن هذه المقاربة يمكن تحقيقها مع العراق من خلال بناء شبكة مصالح واسعة، يفضي انسحاب أو إبعاد أي طرف منها إلى تحمله خسائر باهظة. هكذا يمكن أن يتحقق الأمن

من خلال ازدهار فرص التنمية والتكامل الإقليمي[219].

(2) إيران

يفيد ماضي العلاقة الأميركية - الإيرانية، ولا سيما بعد عام 1979، بخاصّية غلبة الصراع على التعاون؛ فالولايات المتحدة أدركت إيران كمصدر تهديد مباشر ليس للأمن الوطني لدول الخليج العربي ولأمن تدفّق النفط والتجارة عبر مضيق هرمز فحسب، وإنما لأمن إسرائيل والنظام الإقليمي للشرق الأوسط كله أيضًا.

صحيح أن التقارب الأميركي - الإيراني الأخير ربما يُفضي إلى تطوّر إيجابي في العلاقة الثنائية، بيد أن هذا التطوّر لن يؤدّي، في الأرجح، إلى مثل تلك العلاقة التي كانت قائمة في أعوام ما قبل عام 1979. لذا، من غير المُحتمل أن تعود إيران إلى أداء دور «شرطي الخليج» مرة أخرى، إلا إذا حصل ما لا يستطيع العقل التفكير فيه الآن.

على الرغم من أن إيران أضحت، بعد عام 2003، تتمتّع بنفوذ مؤثر في عملية صُنع السياسة العراقية الداخلية، فإن هذا المشهد يفترض أن نوعية تأثيرها في السياسة العراقية الخارجية ستتحدّد وفق نوعية العلاقة الأميركية - الإيرانية على المدى الزماني المتوسط؛ إذ ربما تكون هذه العلاقة من النمط التصارعي أو من النمط التعاوني.

لذا، عندما تقترن هذه العلاقة بخاصية الصراع واستمراره، فإنها ستدفع بإيران إلى توظيف نفوذها في العراق من أجل ضبط علاقته مع الولايات المتحدة وعلى نحو لا يجعل منه داعمًا للسياسة الأميركية حيالها، ويضمن ذلك منع أن تكون الأراضي العراقية

منطلقًا لأفعال أميركية مُحدّدة تنطوي على تهديد لأمن إيران.

لكن عندما تقترن العلاقة الأميركية – الإيرانية بخاصية التعاون، فإن إيران لن تتردّد في توظيف العراق لدعم هذا التعاون، وبما يؤدّي إلى ترسيخه وتطويره، بما في ذلك رفد عموم الموقف التفاوضي الإيراني حيال الولايات المتحدة بعنصر مُضاف من خلال أداة المقايضة مثلًا. وكما أن تجربة التعاون الأميركي – الإيراني في العراق تفيدُ أن مخرجات هذا التعاون كانت حاسمة في تأليف الحكومات العراقية بعد عام 2005، يُحتمل كذلك أن تُجابه عملية تأليف هذه الحكومات خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2012 و2022 بصعوبات، خصوصًا إذا لم يجرِ التوافق بين أميركا وإيران على رئيس الوزراء العراقي.

(3) تركيا

تقوم بين الولايات المتحدة الأميركية وتركيا علاقات وطيدة، على صُعد شتّى، أفضى إليها التقاء المصالح والسياسات عمومًا[220]. ويفترض مشهد الاستمرارية أن طبيعة هذه العلاقات ستدفع تركيا إلى دعم بقاء العلاقات الأميركية – العراقية وطيدة، لأن مثل هذه العلاقة ستتيح لتركيا توظيف الولايات المتحدة سبيلًا لدعم استمرار العلاقة التركية – العراقية وطيدة ومتطوّرة، فضلًا عن ضمان الاستعانة بالولايات المتحدة «وسيطًا مقبولًا» لتسوية الأزمات التي ربما تندلع بين الدولتين[221]. كذلك تتيح مثل هذه العلاقات الوطيدة بين تركيا والعراق للأولى بناء علاقات متوازنة ووطيدة مع المكوّنات الاجتماعية العراقية كافة، ومن ثَم توظيفها لبلورة صورة إقليمية عن ذاتها

مؤداها أنها أضحت بمنزلة الدولة الإقليمية الوحيدة التي تتوفر على مثل هذه العلاقات. من هنا نستطيع أن نفهم أبعاد قول أحمد داود أوغلو، وزير خارجية تركيا سابقًا: «نحن نسعى إلى الإسهام في تشكيل مستقبل العراق مع كافة الإخوة العراقيين»[(222)].

(4) إسرائيل

على الرغم من أن إسرائيل ليست من دول الجوار العراقي، فإنها، بوصفها طرفًا إقليميًا مؤثرًا تربطُه علاقة خاصة بالولايات المتحدة الأميركية، تبقى معنية بالشأن العراقي حاضرًا ومستقبلًا، ومن ثَم فإن لها مصلحةً في استمرار العلاقة العراقية – الأميركية وطيدة؛ فمثل هذه العلاقة تُتيح لإسرائيل استخدامها لضمان مجموعة من المصالح المهمة، منها: **أولًا**، ألا يعود العراق مرّة أخرى لتشكيل تهديد جاد لأمنها. لنتذكّر أن الإدراك الإسرائيلي للعراق مستمرّ من قبل عام 2003، حيث يرى أنه التحدي الأمني الإقليمي الأساس، وذلك لأسباب لها علاقة بالعراق كتاريخ وقدرة وإنسان. **ثانيًا**، الحدُّ من عودة العراق إلى التسلّح المكثّف، وبناء قدرةٍ عسكريةٍ مؤثرة. لذا لا يستبعد هذا المشهد قيام جماعة الضغط الإسرائيلي في الولايات المتحدة بتعطيل صفقات التسليح الأميركي للعراق، خصوصًا عندما تُدرك إسرائيل أن هذه الصفقات تتجاوز الخطوط الحمراء. **ثالثًا**، ستساعد هذه العلاقة على الوجود الإسرائيلي في العراق وتطويره وتحويله من طبيعته الراهنة وغير المعلنة إلى أخرى معلنة لاحقًا. وقد سبق

لفهمي هويدي أن لفت إلى الدور الإسرائيلي في العراق، وهو دور لا يريد أحد الإقرار بوجوده[223]. **رابعًا**، إن علاقةً أميركية – عراقية وطيدةً ستكون مدخلًا مهمًا من أجل ترتيب تلك الأوضاع التي تُفضي مُخرجاتها إلى أن يبدأ عرب العراق بالتحول بالتدريج من العداء لإسرائيل إلى قبول حقائق الواقع، وأن يكون هذا المدخل مضافًا وداعمًا لبناء بيئة عربية تكون لاحقًا على استعداد للاعتراف بإسرائيل وتبادل العلاقة معها. وغني عن القول إن هذا الاعتراف ومخرجاته يُعدُّ من أهم أولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية حيال العرب.

– 2 مشهد التغيير: تراجع مكانة العراق في السياسة الخارجية الأميركية

يفترض هذا المشهد أن مخرجات التداعيات السلبية لأعوام الاحتلال على صُعد داخلية شتّى في العراق، مع وجود سياسات عراقية لا تلتقي مع المصالح الأميركية، أفضت إلى تراجع أهمية مكانة العراق كحليف في الإدراك الأميركي، وأدّت من ثم إلى علاقة ثنائية تستوي وهذه المخرجات. لذا يُعدُّ هذا المشهد بمنزلة النقيض للمشهد الأول، جراء اقترانه بسياسات وآليات وتفاعلات، ومن ثم بمعطيات، تؤدي إلى التغيير.

إن هذا الافتراض، الذي يَأخذ بفكرة أن المستقبل يُعدُّ محصّلة لكيفية تطوّر معطيات

الحاضر، لا يلغي احتمالية أن تُفضي مجموعة متغيرات مُستجدّة في الزمان الممتدّ حتى عام 2022 إلى: إما تدهور العلاقة الثنائية أو تحسّنها. ومنها مثلًا وصول قيادة سياسية عراقية إلى قمة الهرم السياسي، تضع حماية المصالح الوطنية العراقية العليا في قمة أولوياتها الاستراتيجية، حيث تتعامل مع الولايات المتحدة وفق متطلّبات هذه المصالح. وعلى الرغم من هذا الاحتمال، فإن مشهد التغيير يفترض أن دينامية العلاقة الأميركية – العراقية ستبقى متأثّرة بمنطقها العام.

أ – المعطيات العراقية

تقترن هذه المعطيات بأنواع متعددة من الإخفاقات على الصُعد السياسية والاقتصادية والأمنية.

(1) الإخفاق السياسي

جرت الإشارة إلى أن عدم الإدراك الأميركي الدقيق لمعطيات الواقع العراقي أدّى إلى إخفاق صوغ التعامل معها، وأسّس الركائز لعملية سياسية داخلية عاجزة عن إدارة دولة عصرية[(224)].

يفترض هذا المشهد أن استمرار انطلاق الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2012 من هذه الركائز في تعاملها السياسي الداخلي، أفضى إلى أن يكون العراق أنموذجًا في الإخفاق شبه الشامل. فمثلما كان العراق قبل عام 2012 استمرّ، بعد هذا العام، «دولة

سلطة» وليس «دولة هدف»، ودولة مكوّنات طائفية وعرقية تُمارس الإقصاء والتهميش، وليس دولة مواطنة ومؤسساتٍ فاعلةٍ ومستقلةٍ، فضلًا عن استمرارها دولة فاسدة تأخذ بسياسة إدارة الأزمة سبيلًا للتغطية عن العجز. وفي هذا الصدد قال غراهام فولر: «إن العراق لن يقوى على البقاء حتّى عام 2000»[(225)]. وعلى الرغم من أن استمرار بقاء العراق موحدًا يُفيد بعدم دقّة هذا الاستشراف، فإن مخرجات الإخفاق في العراق وتَفاقُم التباين المذهبي والعرقي ربما يفضيان إلى تكرار تجربة يوغسلافيا فيه، ومن ثَم تحقيق خطّة بايدن في تقسيمه ثلاث دويلات متصارعة.

انطلاقًا من إدراك صُناع القرار الأميركي أبعاد تجذّر مقوّمات الإخفاق الداخلي في العراق، كما التهديد الذي تُشكّله هذه المقوّمات على المصالح الأميركية، يفترض هذا المشهد أنهم عمدوا إلى دفع صُناع القرار العراقي إلى إجراء إصلاحات هيكلية داخلية، وذلك من خلال مقايضة إجرائها باستمرار الدعم الأميركي للعراق في أشكاله المتنوعة.

أفضى الانسحاب العسكري الأميركي واقعيًا إلى افتقار الولايات المتحدة إلى أداة تأثير مباشرة في عملية صُنع القرار العراقي، الأمر الذي لم يجعل إطار الانسياق العراقي وراء المطالب الأميركية أضيق اتساعًا فحسب، إنما أدّى أيضًا إلى أن يؤسَّس، بالتدريج، اقتناع أميركي بأن صُناع القرار العراقيين لا يعمدون إلى اتّخاذ تلك الإجراءات التي تُسهّل الارتقاء بالفاعلية الداخلية للعراق. يُفسّر هذا، منذ عام 2012 وما بعده، ضآلة

الدافعية الأميركية للتدخّل في جوانب مهمة من الشأن العراقي الداخلي، قصد الحدِّ من إخفاقاته.

(2) الإخفاق الاقتصادي

في حقبة ما قبل عام 2012 لم تَعمد الولايات المتّحدة إلى بناء أو إعادة بناء تلك المستلزمات الضرورية من أجل تأمين النهوض الاقتصادي العراقي تحقيقًا لدولة التحديث والرفاهية، حيث إن تأمين النهوض الاقتصادي للعراق لم يكن هدفًا أميركيًا أصلًا؛ فالتجربة الاقتصادية التي تحقّقت في ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية لم يُرد لها أن تتكرّر في العراق. ولا يلغي ذلك أن عمليات إعادة الإعمار أنيطت بالشركات الأميركية الكبرى، مثل شركة هاليبرتون وشركة بكتيل. إن هذه العمليات لم يُرد لها تغيير الواقع الاقتصادي – التنموي للعراق، وإنما إنعاش الاقتصاد الأميركي. كذلك لم يكن هذا النهوض هدفًا للحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2005.

لذا يفترض هذا المشهد أن الاقتصاد العراقي سيبقى بعد عام 2012 مشلولًا ومنهكًا على الرغم من ارتفاع دخل العراق من مبيعات النفط. وما يدعم هذا الافتراض هو تنوّع الاختلالات الهيكلية الاقتصادية التي استمرّ العراق يعانيها، من أبرزها: توقّف عملية التنمية، واستشراء ظاهرة الفساد المالي والإداري والسياسي، وتفاقم ظاهرة البطالة وتدهور القطاعين الصناعي والزراعي وتخلّف القطاعات الإنتاجية، فضلًا عن مشكلة التضخّم.

إن ما أدّى إلى هذه الاختلالات هو عدم الأخذ بفلسفة اقتصادية واضحة للعراق ولا استراتيجيا تترجمها إلى واقع ملموس، ما عوّق بناء العراق تنمويًا على النحو الذي كان عليه قبل الحرب العراقية – الإيرانية في الأقل. ولغياب الفلسفة والاستراتيجيا الاقتصاديتين، تحوّل العراق إلى دولة مستوردة لكل شيءٍ تقريبًا، حتّى على صعيد الأمن الغذائي الذي كان العراق قبل عام 2003 يتوافر على شبه اكتفاء ذاتي منه. وجراء ذلك صار العراق من أكثر دول العالم استيرادًا للغذاء[226].

يفيد رأي أن ارتباط العراق بعلاقة اقتصادية بالولايات المتحدة الأميركية تتماشى مضامينها مع تلك العلاقة المحكومة أصلًا من لدُنها لا يسمح بتراجع العلاقة الاقتصادية الثنائية[227]. ولا يفترض هذا المشهد عكس ذلك، فصانع القرار العراقي لا يستطيع مواصلة العمل بسياسة تفضي إلى الارتقاء بالواقع التنموي للعراق إلا إذا أراد الانتحار سياسيًا، بالمحصلة. لذا فإن اقتران زمان المستقبل المتوسط بجهدٍ عراقي حقيقي يسعى إلى المضي في طريق التنمية، سيجعل من فرضية تراجع العلاقة الاقتصادية العراقية – الأميركية أمرًا محتملًا.

إن مثل هذا الجهد يفرض اشتراطات مهمة، منها: **أولًا**، العمل من أجل أن تكون هذه العلاقة قائمة على أساس التوازن النسبي في المصالح الاقتصادية المشتركة. **ثانيًا**، جدوى الانفتاح الاقتصادي على دول متقدّمة وكذلك على دول سائرة في طريق النمو لتأمين تنوّع في المصادر الكفيلة بإشباع الحاجات التنموية للعراق. **ثالثًا**، توظيف العراق

الحاجة المتزايدة لعدد من الدول المتقدمة، وكذلك السائرة في طريق النمو، إلى النفط العراقي سبيلًا ليس لتوطيد العلاقة معها فحسب، وإنما أيضًا للحد من استمرار تحكّم الولايات المتحدة الأميركية في المعادلة الاقتصادية الأميركية - العراقية وتوظيفها لمصلحتها.

(3) الإخفاق الأمني

جرت الإشارة إلى أن القوات الأميركية عَمدت قبل انسحابها من العراق إلى اعتماد استراتيجية «فرّق تَسُد»، وذلك عبر إحداث اختلالات هيكلية في النسيج الاجتماعي العراقي، فضلًا عن استخدام العنف بدرجاتٍ عالية لإحكام السيطرة الداخلية والحَدّ من المقاومة.

لم تتغير الحالة الأمنية بعد الانسحاب العسكري الأميركي، بل استمرّت الإشكالية الأمنية مُتفاقمة من دون أن تستطيع الإجراءات الحكومية الحَدّ منها. ومَردُّ ذلك إلى أن صانع القرار الأمني في العراق اتّخذ من مضامين أنماط السلوك الأميركي حيال العراقيين عمومًا أنموذجًا لأنماط سلوكه من دون أن يتعلّم الدرس منها، ما بيّن أن المغالاة في استخدام القوّة لأغراض الأمن الداخلي تؤجّج الإشكالية الأمنية ولا تساعد في حَلّها.

يجدُ تصاعد العنف السياسي في العراق دعمًا له جراء عدم اتخاذ إجراءات حكومية جادّة لحلّ أزمات جوهرية أسّسها الاحتلال، ومنها أزمات الاندماج الوطني

والاجتثاث والمحاصصة الإثنية - القومية. إن غياب أفعال جادّة من أجل تحقيق مصالحة وطنية حقيقية تتماثل وتلك التي مرّت بها دولة جنوب أفريقيا، أفضى إلى أن تكرّس الاقتناع لدى شرائح اجتماعية واسعة أن إبقاء هذه الأزمات من دون حلّ إنما يُراد به تأمين احتكار أحزاب إسلاموية للسلطة السياسية، وذلك من خلال إدامة إنتاج دعم شرائح اجتماعية أخرى لها. ومن هنا، رأى أحد أبرز دعاة الحرب على العراق، وهو كينيث بولاك، أن: «عدم توافر القيادة العراقية على القدرة والإرادة لحَلّ المشكلات التي تؤجّج الانقسام السياسي في العراق يدعم استمرارية المشكلات فيه»[228].

ب - معطيات الواقعين الأميركيين الداخلي والخارجي

حرّر انهيار الاتحاد السوفياتي الولايات المتحدة الأميركية من قيد كان عمومًا كابحًا لأنماط حركتها السياسية الخارجية، وأتاح لها التربع على قمة الهرم السياسي الدولي من دون منازع. بيد أن استمرار هذا التربع لا يعني أن الاستراتيجيا الأميركية للأمن القومي الأميركي في القرن الحادي والعشرين ستكون قادرة على جعل هذا القرن أميركيًا، فهناك معطيات داخلية وخارجية تحدُّ من تحقيق هذا الهدف.

أما المعطيات الداخلية، فهي تقترن بمجمل تلك الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الجسد القومي الأميركي. وكان بول كيندي قد قال في هذا الصدد: «إن آثارها تُفضي إلى أن تكون الولايات المتحدة الأميركية أمةً في طور التأكّل»[229]، أو كما أكّد بريجنسكي

أنها: أمة «لا تملك قدرة الاستمرار في فرض رؤيتها وقيمها على العالم»[230].

تتعدد هذه الاختلالات. وتكفي، كمثال، الإشارة إلى الاختلالات الاقتصادية والعسكرية منها؛ منها أن على الرغم من استمرار الاقتصاد الأميركي في تقدمه على سواه عالميًا، فإنه استمر يعاني ثالوثًا خطر المدى في آثاره وأركانه، كما أكد رمزي زكي: عجز ضخم في الميزان التجاري، وعجز مستمر في الميزانية العامة، فضلًا عن الانخفاض الحادّ في المدّخرات[231]. وزادت الأزمة الاقتصادية العالمية من انكماش الاقتصاد الأميركي، الأمر الذي لا يجعله قادرًا على استمرار تحمل أعباء سياسة خارجية تتميز بانغماس مكثّف في التفاعلات السياسية الدولية. ولدور الاقتصاد في تأمين هبوط أو ارتقاء الدول، حيث تبقى الفاعلية الخارجية لأي دولة انعكاسًا، سلبيًا أو إيجابيًا، لمدى فاعليتها الاقتصادية.

يُعدُّ صحيحًا أن الولايات المتحدة الأميركية استمرّت في احتكار قدرة عسكرية تقليدية وغير تقليدية غير مسبوقة. بيد أن هذه القدرة ما عادت بمنزلة الأداة المُثلى لديمومة التأثير والنفوذ العالميين، خصوصًا بعد أن أكّد غزو العراق واحتلاله أن استخدام القوة العسكرية قد يستطيع تغيير نظام حكم غير مرغوب فيه لكن بتكاليف مادية ومعنوية باهظة لا تُبرر اللجوء إلى هذا الاستخدام.

نظرًا إلى التكلفة الباهظة لأداة الحرب، فضلًا عن رفض الرأي العام الأميركي لها، صار استخدام القوة الناعمة (الاقتصادية وسواها) لأغراض الترغيب والترهيب في

السياسة الدولية يحظى بموقع مهم. ونرى أن إدراك الرئيس الأميركي أوباما لجدواها هو الذي يُفسّر جعلها في صلب آلية استراتيجيته الدولية، وهي: القوة الذكية.

أما المعطيات الخارجية، فهي تُفيد أن العالم أضحى منذ نهاية الحرب الباردة، يمرّ بعملية تحوّل تاريخية فريدة في سرعتها، وشاملة وعميقة في تأثير أبعادها وتحدياتها، فضلًا عن انفتاح نهاياتها على مشاهد عدة بديلة ممكنة أو محتملة، وهي عملية تَغير العالم، كما سماها أنور عبد الملك[232]. هذه العملية أفضت إلى مخرجاتٍ مهمةٍ، لعلّ أبرزها: نمو الرفض الدولي، ضمنًا أو صراحة، للهيكلية الأحادية للنظام السياسي الدولي؛ فعلى خلاف الأعوام الأخيرة من القرن المنصرم، عندما كان الإطار الدولي الذي يحتضن هذا الرفض محدودًا، أدّى نموّ قدرات عدد من الدول، ولا سيما تلك التي أضحت سائرة في طريق الارتقاء بقدراتها إلى مستوى الدول الكبرى أو العظمى، إلى المطالبة بعالم لا تتحكّم في محصّلة تفاعلاته دولة واحدة، حتى وإن كانت الولايات المتحدة الأميركية.

إن ما ساعد على ذلك اقتران علاقات الولايات المتحدة بدول حليفة أو صديقة بخاصية التنافس أو الصراع، ضمنًا أو صراحة، وعلى صُعدٍ عدّة، منها الصعيد الاقتصادي، ولنتذكر مثلًا الصراع الأميركي - الأوروبي على موارد عالم الجنوب وأسواقه.

إن ارتقاء عدد من الدول بقدارتها على الفعل الدولي المؤثر يُشير إلى تراجع التوزيع العمودي للقوة على صعيد النظام السياسي الدولي، وذلك لمصلحة توزيعه أفقيًا،

وبهيكلية تتميز بتعدد الأقطاب، الأمر الذي سيجعل الولايات المتحدة مجرّد قوّة من بين القوى الدولية المؤثرة، ما سيُتيح للعراق حرية مناورة دولية أكبر وأوسع.

في ضوء ما تَقدّم، يكتسب مشهد تراجع العلاقة الأميركية – العراقية دعمًا مُضافًا على صعيدين هما الصعيد النفطي والصعيد السياسي. أما النفطي، فيرتبط بازدهار إنتاج النفط الصخري (الزيتي) في الولايات المتحدة إلى نحو 13.2 مليون برميل يوميًا في عام ، مع انخفاض الاستهلاك الأميركي للنفط إلى نحو 18.7 مليون برميل في عام 2013، الأمر الذي لم يؤدِّ إلى بروز فجوةٍ بين الإنتاج والاستهلاك تساوي نحو5.5 ملايين برميل يوميًا، مع احتمال اتساعها مع الزمن[(233)] فحسب، وإنما أيضًا إلى تأكُّل الحاجة الأميركية للنفط المستورد، ولا سيما من دول الخليج العربي، ومنها العراق.

يفترض مشهد التغيير أن تأكُّل هذه الحاجة، ومع أنه لن يُلغي استمرار تدفّق النفط العربي إلى الولايات المتحدة، فهو قد ينطوي على دعمٍ ما يُفيد أن العلاقات الأميركية مع دول الخليج العربي، ومنها العراق، لن تبقى ضمن قمة الأولويات الاستراتيجية الأميركية العليا كما كانت. فهذه العلاقات شابها تحوّل هيكلي قد لا ينتهي بمجيء إدارة أميركية جديدة.

يدعم بدء انتقال الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية إلى منطقة شرق آسيا هذا التحول، وذلك إدراكًا منها للدور العالمي الذي يُحتمل، بأرجحية عالية، أن تؤدّيه مجموعة دول في هذه المنطقة في زمان المستقبل المتوسط، ولا سيما الصين واليابان

والهند. ولنتذكّر أن الأولى تُمّثّل أحد أطراف المثلّث العالمي للقوة العسكرية، والأمر نفسه ينسحب على المثلّث العالمي للقوّة الاقتصادية، وأن الثانية تُشكّل أحد أضلاع المثلث الأخير. أما الهند، فمع أنها خارج إطار مثلثات القوّة العسكرية والاقتصادية العالمية، فإن تسارع معدّل نموّها سيجعلها لاحقًا قوّة دولية كبرى معرفيًا، إضافة إلى كونها أصلًا قوّة نووية.

مع أن التوجه الأميركي نحو منطقة شرق آسيا، لن يُفضي إلى إلغاء مكانة عموم الخليج العربي في الإدراك الاستراتيجي الأميركي، كما يؤكد أنتوني كوردسمان[(234)]، فإن ازدهار إنتاج النفط الصخري الأميركي مع التوجه نحو احتواء صعود عدد من الدول، ربما لا يجعل عموم منطقة الخليج العربي تحظى بالاهتمام نفسه الذي كانت عليه في عقود طويلة منصرمة. لذا فإن ما جرت تسميته باستقالة الولايات المتحدة من الشرق الأوسط[(235)] يتطلب التفكير في البدائل التي تؤمّن للدول العربية في الخليج العربي أمنها، منفردة ومجتمعة، من التهديدات الممكنة والمحتملة.

ج – المعطيات الإقليمية

(1) المملكة العربية السعودية

يُعدُّ العراق منذ احتلاله في عام 2003 إحدى الدول المهمة التي استمرت مَحطّ تنافسٍ استراتيجي بين مشروعين إقليميين متناقضين من حيث الهدف: **الأول** هو المشروع السعودي الذي يرمي إلى احتواء المشروع القومي الإيراني حيال الخليج العربي.

والثاني هو المشروع الإيراني الذي يسعى إلى أن تكون إيران هي القوة الإقليمية المهيمنة في الخليج العربي.

يفترض هذا المشهد أن المملكة العربية السعودية أدركت أن مخرجات الانسحاب العسكري الأميركي من العراق، فضلًا عن اتفاق مجموعة (5+1) بشأن البرنامج النووي الإيراني، أفضت إلى رفد الخلل القائم في توازن القوى بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران بعنصر مضاف، وأنها عمدت من ثمة إلى اعتماد أنماط من السلوك كالاتي: **أولًا**، التحرك نحو الولايات المتحدة وسواها لتوظيف آليات القوّة الناعمة للحد، في الأقل، من التماهي العراقي الرسمي مع إيران، واستجابة دول الخليج العربي لوساطة أميركية لتحسين علاقة العراق بدول الخليج العربي عمومًا، وبالمملكة العربية السعودية خصوصًا. **ثانيًا**، تطوير القدرة العسكرية الذاتية لدول الخليج العربي وعلى النحو الذي يجعل من مجلس التعاون منظمة قادرة على ردع إيران والسعي نحو الحصول على قدرة نووية في حال إعلان إيران حيازتها القنبلة النووية. **ثالثًا**، تطوير علاقة التعاون مع كل من باكستان وتركيا وتوظيف مخرجاتها لأغراض موازنة إيران. **رابعًا**، بناء علاقات استراتيجية مع تلك القوى الدولية التي تسير نحو أن تصبح قوى عظمى، ولا سيما الصين وروسيا الاتحادية والهند، وذلك دعمًا للقدرة الخليجية على الفعل حيال إيران.

(2) إيران

ينطوي تراجع العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق على فرصة تكاد أهميتها تتساوى، وتلك التي أفضى إليها احتلاله. فإيران ستكون في ضوء ذلك القوة الأكثر تأثيرًا في صناعة سياستَي العراق الداخلية والخارجية، هذا بعد أن كانت الولايات المتحدة الأميركية تشاركها في ذلك.

لذا ستعمد إيران إلى توظيف مخرجات هذا المشهد لتكريس نفوذها في العراق تعظيمًا لتأثيرها وتجذيرًا لمكاسبها، مستفيدة من علاقاتها الوطيدة مع معظم النخب السياسية الحاكمة في العراق، وجلّهم من القوى الحليفة لها، وكذلك من أثر مؤسساتها المنتشرة في العراق بعناوين عدة. وفضلًا عن ذلك، سيسهل هذا المشهد على إيران ضبط تطور علاقة العراق مع الدول العربية، ولا سيما دول الخليج العربي ومصر، وِفقَ طبيعة علاقات هذه الدول مع إيران. كل هذا من أجل تأمين ديمومة انسياق السياسة الخارجية العراقية وراء السياسة الخارجية الإيرانية، وذلك دعمًا لها وتكريسًا لنفوذ إيران الإقليمي، ومن ذلك أن يكون العراق جزءًا من تحالف استراتيجي تقوده إيران. إن نجاح إيران في توظيف هذا المشهد لمصلحتها، وإن كان سيجعل علاقة العراق معها تعدُّ علاقة تبعية بامتياز، فإنه سيشجّع إيران على دفع صُناع القرار في العراق إلى الأخذ بسياسات تنطوي على إيقاع الضرر في المصالح الأميركية، خصوصًا في حال استمرار اقتران العلاقة الأميركية – الإيرانية بالصراع.

(3) تركيا

مثلما هي الحال مع تداعيات مشهد الاستمرارية على تركيا، ينطوي هذا المشهد على ما يُحفّزها على توظيف علاقاتها مع العراق، وهي العلاقات التي ستكون قد توطدت في زمان المستقبل المتوسط، وكذلك مع دول الجوار العراقي ذات المصلحة المشتركة في استقرار العراق، من أجل الحدّ من تحوّله إلى دولة غارقة في الفوضى والصراع الطائفي.

لا يكمن مردّ ذلك في أن تحول العراق إلى مثل هذه الحالة سيُفضي إلى تهديد المصالح التركية في العراق (ولا سيما التركمان وعدم ضم مدينة كركوك إلى إقليم كردستان)، التي تعتبرها خطوطًا حمراء، وكذلك المصالح الاقتصادية فحسب، إنما أيضًا لأن تداعيات هذه الحالة قد تكون بمنزلة المدخل لتقسيم العراق دويلات متصارعة، منها إعلان إقليم كردستان العراق دولة مستقلّة. إن مثل هذا الإعلان ينطوي على تهديد للأمن القومي التركي؛ فوجود دولة كردية مستقلة على الحدود التركية من شأنه تأليب مشاعر أكراد تركيا بما يمكن أن يدفعهم إلى القيام بأفعال لا تقتصر على مجرد المطالبة بحق تقرير المصير، إنما أيضًا القيام بأفعال تُهدّد الوحدة الكيانية لتركيا.

ينطوي هذا المشهد على ما يفيد أن تركيا ستعمَد إلى العمل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مع دول عربية وسواها، من أجل الحيلولة دون انتقال السياسة العراقية من حالة التماهي مع الاستراتيجيا الإيرانية حيال المشرق العربي، خصوصًا إلى حالة التبعية إليها، ولا سيما أن الحالة الاخيرة ستُفضي إلى تعظيم الدور الإقليمي الإيراني على حساب الدور الإقليمي التركي، الأمر الذي تُؤكّد تجربة التاريخ أن تركيا عمدت إلى

الوقوف ضده.

(4) إسرائيل

يفترض هذا المشهد أن إسرائيل ستعمَد إلى التماهي، ضمنًا، مع رؤى دول الجوار الجغرافي للعراق بشأن مخرجات واقعه، وذلك على عدد من المستويات:

- ستُدرك إسرائيل أن إيران ستكون بمنزلة الطرف الرابح جراء تراجع العلاقة الأميركية - العراقية، ولا سيما أن هذا التراجع المترافق مع واقع التردّي الداخلي العراقي وتنوع مصادر التأثير الإيراني في العراق لا يُشجّع الولايات المتحدة الأميركية على التدخّل للحدِّ من الانسياق العراقي وراء المشروع القومي الإيراني، الأمر الذي يدعم السياسة الإيرانية حيال إسرائيل بعنصرٍ مهم.

- إن تحول العراق إلى دولة غارقة في الفوضى ينطوي على احتمال انتقال مخرجاتها إلى دول الجوار الجغرافي، خصوصًا أن الواقع الداخلي لهذه الدول لا يخلو، هو الآخر، من تلك المسببات التي تجعل من حالة عدم الاستقرار المجتمعي لصيقًا بها. إن هذا الاحتمال ينطوي على بُعدين مهمين: **أولهما**، إبقاء العراق ضعيفًا، وهو ما يصبُّ في خدمة المشروع الإقليمي الإسرائيلي، ولا سيما أنه يُلغي، لفترةٍ طويلةٍ مقبلة، مشهد العراق العربي المؤثر. أما البُعد **الثاني**، فهو أن هذا الاحتمال ينطوي على زعزعة استقرار دول عربية من خلال إشغالها داخليًا ومن ثم إضعافها، ما يصبُّ في خدمة المشروع الإقليمي الإسرائيلي، لكنه في الوقت ذاته ينطوي على تهديد لاستقرار الأردن الذي

ترى إسرائيل، بحسب ليلى نقولا الرحباني، أنه يُشكّل «الحزام الفاصل بين إسرائيل والهلال الشيعي الذي سوف يتبلور بعد الانسحاب الأميركي من العراق».

3 - مشهد الاستمرارية والتغيير: التكيف المتوازن في السياسة الخارجية الأميركية حيال العراق

أُسِّسَ هذا المشهد على افتراض مفاده أن استمرار تأثير تلك المعطيات التي تدفع إلى علاقة أميركية - عراقية وطيدةٍ متفاعلة مع تلك التي تؤدي إلى تراجعها، سيُفضي بالسياسة الخارجية الأميركية حيال العراق إلى الاقتران بأنماط من السلوك تجعل من التكيف المتوازن جوهرها، وبعلاقة ثنائية تجمع، بالتالي، بين خصائص الارتقاء والتراجع في آنٍ.

يعبر هذا المشهد عن حالة مستقبلية يفضي إليها تأثير مجموعة تلك المعطيات التي أُسّست عليها افتراضات كل من مشهد الاستمرارية وكذلك مشهد التغيير. ونظرًا إلى الطبيعة المركبّة لهذا المشهد، فإنه يُعدُّ محصلةً لتأثير مجموعتين من المعطيات. **الأولى**، هي تلك التي تُعبّر عن مضمون مشهد الاستمرارية، التي تُفيد أن تأثير معطيات عراقية وأميركية وإقليمية ستدفع بالولايات المتحدة إلى رؤية العراق بعد انسحابها منه كدولة تؤدي، أو تستطيع أن تؤدي، وظيفة مهمة وداعمة لاستراتيجيتها الشرق الأوسطية. كما

ستدفع بالعراق إلى أن يرى في الولايات المتحدة الأميركية دولة حليفة راغبة وقادرة على تقديم المساعدة لاحتواء مجمل التحدّيات التي استمر يعاني آثارها بعد عام 2012.

من جراء هذا الإدراك للأهمية المتبادلة، وبالتالي نوعية العلاقة الناجمة عنه، من المستبعد أن تَدفع المعطيات السلبية المحيطة بالعلاقة الأميركية – العراقية إلى تدهورها، وبما يؤدّي إلى أن تعود إلى الاقتران بخاصية الصراع التي كانت عليه في جلّ الأحيان قبل عام 2003. أما **الثانية**، فهي تلك التي تُعبّر عن مضمون مشهد التغيير، فهي تؤكّد أن بروز معطياتٍ غير داعمة لاستمرارية علاقة متبادلة وطيدة، سيُفضي إلى تراجعها. فتغير المعطيات العراقية والأميركية والإقليمية المحيطة بالعلاقة الأميركية – العراقية يؤدي بالضرورة إلى تغير المصالح ومن ثم السياسات.

لا تؤكد تجربة السياسة الدولية أن العلاقات بين الدول استمرّت تُؤسَّس إما على الصراع المطلق، وإما على التعاون المطلق، إلا نادرًا ولزمان مُحدّد. فكما أن الخصوم (أو الأعداء) كانوا يتعاونون في أحيان، كان الحلفاء (أو الأصدقاء) يختلفون في أحيانٍ أخرى. فالتنافس والصراع والتعاون هي جوهر العلاقات بين الدول.

في ضوء الشروط التي تؤدي إلى هذا المشهد المُركّب في زمان المستقبل المتوسط (بين عامي 2012 و2022)، نرى أن محصلته تجمع بين محصلة كلٍ من المشهدين: الاستمرارية والتغيير. وعلى خلاف تلك الآراء التي تؤكد أن مشهد استمرارية العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق وطيدة هو الذي سيجعل مستقبلها يقترن به[236]، نرى

أن مشهد التكيف المتوازن هو الأكثر احتمالًا من سواه، ومن المُرجّح، في عام 2022، أن يكون هذا المشهد المُركّب لصيقًا به.

خاتمة

انطوت نوعية إدراك الولايات المتحدة الأميركية للعراق عبر الزمان على تأثير حاسم في سياستها حِياله، وبالتالي في طبيعة العلاقة الأميركية – العراقية المتبادلة.

إن مضمون هذا الإدراك تباين، قبل عام 2003، تبعًا لمتغيرات الزمان وتأثيرها في هذه العلاقة؛ ففي العهد الملكي (1921 – 1958) جرت رؤية العراق، عمومًا، دولة غير مؤثرة في التفاعلات الإقليمية، مقارنة بسواها، مرورًا بمناهضةٍ أميركية للعراق، خصوصًا بعد عام 1968، وامتدّت هذه الفترة في جلّها أكثر من ثلاثة عقود (1968 – 200). أما بعد عام 2003، فحدّدت مخرجات الغزو والاحتلال هذا الإدراك والعلاقة الثنائية الناجمة عنه.

إن انتقال الإدراك الأميركي من مضمون إلى آخر نجم عن تحول المصالح الأميركية – العراقية بعد عام 1968 من التناقض، وبالتالي الصراع الممتدّ، إلى التماثل النسبي في هذه المصالح بعد عام 2003، ومن ثم التعاون المُنساق.

من هنا، انطوت العلاقة الأميركية – العراقية على أبعاد تجاوزت بُعدها الثنائي إلى مقاربات إما إقليمية بالنسبة إلى العراق وإما إقليمية – عالمية بالنسبة إلى الولايات

المتحدة الأميركية. وبالقدر الذي يتعلق بالأخيرة، كانت حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 200 بمنزلة الفرصة الملائمة للبدء بتطبيق استراتيجيا جديدة دعا إليها المحافظون الجدد، وتماهى فيها الرئيس الأميركي جورج بوش الابن، وقوامها استخدام القوّة الصلبة من خلال ممارسات وقائية، أُريدَ من خلالها أن تُحقّق الولايات المتحدة الغاية النهائية لمشروعها الكوني: استمرار التربع على قمة الهرم الدولي.

لأن تطبيق هذه الاستراتيجيا كان بحاجة إلى ساحة عمليات مُعَدَّة واقعيًا، لم يكن من بين ما سمي آنذاك بدول محور الشر غير العراق. فكان هو الأضعف، خصوصًا بعد أن وقع تدمير جُلّ قدراته العسكرية في حرب عام 1991، وبعد حصار شبه شامل أفضت مخرجاته في أكثر من عقد من الزمان إلى جعل استجابته للتحدي الأميركي دون مستواه.

إن غزو العراق واحتلاله في عام 2003، وبذرائع كاذبة اعترف بعدم صدقيتها صُناع القرار الأميركي آنذاك (كولن باول مثلًا)، كان الهدف منهما أن يكون منطلقًا لتحقيق مجموعة أهدافٍ تتجاوز العراق إلى دول أخرى في الشرق الأوسط، انطلاقًا من مضمون نظرية الدومينو، وتحقيقًا لمصالح أميركية منشودة تكمن في مشروع الشرق الأوسط الكبير.

بيد أن المخرجات السلبية للسياسات الأميركية، ومنها التعديلات التي طرأت عليها لاحقًا، وانطلقت منها الإدارة الأميركية في تعاملها مع العراق المحتل، جعلت ما سمي العراق الجديد أنموذجًا غير قابل للتصدير، ومن ثم غير قابل للتوظيف خدمة

للمصالح الأميركية المنشودة.

أكّد البحث في المبحث الأول: ماضي الحاضر، أن العلاقة الأميركية – العراقية حتى عام 2003 تميزت بغلبة خاصية الصراع على خاصية التعاون. وأكد في المبحث الثاني: حاضر المستقبل، أن هذه العلاقة اقترنت بين عامي 2003 و2012 بغلبة خاصية التعاون المنساق على خاصية الصراع، وذهب المبحث الثالث: مستقبل الحاضر، إلى استشراف مشاهد السياسة الخارجية الأميركية حيال العراق.

انطلاقًا من رؤية لا تتخذ من فكرة الشيء ونقيضه أساسًا لها، إنما من فكرة التعدد والتنوع الكامنة في أصل الأشياء، أُسِّسَ هذا الاستشراف على ما يُفيد أن مستقبل السياسة الخارجية الأميركية حيال العراق، ومن ثم العلاقة الأميركية – العراقية، لا يقبل الانغلاق على صورة واحدةٍ وحتميةٍ، إنما ينفتح، بالضرورة، على مشاهد محتملة وممكنة.

من هنا، أكدنا ثلاثة مشاهد أساسية: الاستمرارية، والتغيير، والاستمرارية والتغيير، وانطلق كل منها من فرضية محددة؛ فبينما افترض الأول استمرار أهمية العراق في السياسة الخارجية الأميركية، افترض الثاني تراجع هذه الأهمية. أما المشهد الثالث، فافترض أن هذه السياسة ستقترن بأنماط من السلوك تجعل من التكيف المتوازن جوهرها، وبعلاقة ثنائية تجمع بين سمات الارتقاء والتراجع في آن. وللبرهنة على صحة كل من هذه المشاهد، استخدمنا معطيات ثلاثة مستويات من التحليل: عراقيًا وأميركيًا

وإقليميًا. وانتهى البحث إلى أن السياسة الخارجية الأميركية حيال العراق، والعلاقة الثنائية، ستقترن في عام 2022 بمشهدٍ يجمع بين معطيات الاستمرارية والتغيير.

المراجع

1 – العربية

كتب

براودي، جوزيف. **العراق الجديد.** ترجمة نمير عباس مظفر. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.

الجنابي، باسم كريم سويدان. **مجلس الأمن والحرب على العراق 2003: دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب.** عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.

حمادي، عثمان. **حقيقة الفشل الأمريكي في العراق: ردًا على ما ورد في كتاب بول بريمر (عام قضيته في العراق).** بغداد: دار الكتاب العربي، 2010.

داود أوغلو، أحمد. **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.** ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل. مراجعة نافع بشير وبرهان كوروغلو. بيروت: الدار العربية للعلوم؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

الرمضاني، مازن إسماعيل. **في السياسة الخارجية للعراق 1968 – 1990.** بغداد: دار

الشؤون الثقافية العامة، 1994.

ستيغلتز، جوزيف، وليندا بيلمز. **حرب الثلاثة تريليونات دولار: الكلفة الحقيقية لحرب العراق**. بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.

عبد الفتاح، فكرت نامق وعبد الجبار كريم الزويني. **السياسة الخارجية الأميركية حيال الخليج العربي بعد عام 2003**. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012.

عبد الملك، أنور. **تغيير العالم**. سلسلة عالم المعرفة 95. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985.

غيثان، مصطفى. **السياسة الأميركية الخارجية حيال العراق: ماضي المستقبل ومستقبل الحاضر**. بغداد: دار الكتب العلمية، 2014.

فولر، جراهام إي. **العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟**. دراسات عالمية 14. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998.

القيسي، محمد وائل. **مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج: دراسة مستقبلية**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

كيندي، بول. **نشوء وسقوط القوى العظمى**. ترجمة البديري مالك. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994.

مار، فيبي ووليم لويس (محرران). **امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**. ترجمة عبد الله جمعة الحاج. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996.

هنتنغتون، صامويل. **صدام الحضارات**. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1995.

هيكل، محمد حسنين. **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، 1992.

دوريات

الأوقاتي، بسمة خليل نامق. «الثبات والتغيير في الاستراتيجية الأمريكية في انتخابات الرئاسة الأمريكية 2008 وتداعياتها على العراق والمنطقة». **دراسات دولية**. العدد 38 (2008).

باركر، ند. «العراق بعد الانسحاب: الدولة الفاشلة المقبلة». **المستقبل العربي**. العدد 398 (نيسان/ أبريل 2012).

حداد، حامد عبيد. «التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأمريكي».

دراسات دولية. العدد 52 (2012).

الحصاد. العدد 30 (آذار/ مارس 2014).

الربيعي، كوثر عباس. «العراق في المنظور الأمني الأمريكي». **دراسات دولية**. العدد 36 (2008).

الرمضاني، مازن إسماعيل. «العرب والاتحاد السوفيتي». **المجلة العربية للعلوم السياسية**. العدد 1 (1986).

______. «العلاقة العراقية – الأميركية ومشاهد المستقبل». **مجلة أم المعارك**. العدد 25 (2001).

______. «الموارد الأولية والصراع الدولي». **المنار**. العدد 7 (تموز/ يوليو 1985).

______. «الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية». **شؤون سياسية**، العدد 2 (1994).

______. «الولايات المتحدة وحرب الخليج: المتغيرات»، **آفاق عربية**، العدد 1 (كانون الثاني/ يناير 1992).

زكي، رمزي. «هل انتهت قيادة أميركا للمنظومة الرأسمالية العالمية؟». **المستقبل العربي**. العدد 138 (آب/ أغسطس 1990).

سليم، نبيل محمد. «الاستراتيجية الأميركية في العراق ومعضلة الأمن». **دراسات**

دولية. العدد 36 (2008).

______. «العلاقات العراقية - الأمريكية: على خلفية انتهاء أمد اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق». **دراسات دولية**. العدد 47 (2011).

عبد الله، عبد الخالق. «النظام الإقليمي الخليجي». **السياسة الدولية**. العدد 114 (تشرين الأول/ أكتوبر 1993).

عرفة، خديجة. «الصين وأمن الطاقة: رؤية مستقبلية». **السياسة الدولية**. العدد 164 (نيسان/ أبريل 2006).

عزمي، خالد. «التقارب العراقي - الأميركي». **مجلة الفكر الإستراتيجي** (نيسان/ أبريل 1990).

عواد، عامر هاشم. «دور العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط». **دراسات دولية**. العدد 33 (2007).

______. «مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في العراق بين الاستمرارية والتغير». **دراسات دولية**. العدد 36 (2008).

فائق، تلا عاصم. «أثر المتغير الأميركي في العلاقات العراقية - التركية». **دراسات دولية**. العدد 54 (2012).

قواس، محمد. «واشنطن وزمن الاستقالة من الشرق الأوسط». **الحصاد**. العدد 23

(آب/ أغسطس 2013).

كوردسمان، أنتوني. «نحو استراتيجية أميركية فعالة في العراق». **المستقبل العربي**. العدد 313 (آذار/ مارس 2005).

محمود، أحمد إبراهيم. «العراق في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط». **السياسة الدولية**. العدد 154 (تشرين الأول/ أكتوبر 2003).

مسعد، نيفين عبد المنعم. «السياسة الخارجية الأميركية تجاه الدول العربية بعد أحداث 11 أيلول 2001». **المستقبل العربي**. العدد 292 (حزيران/ يونيو 2005).

المعموري، عبد علي كاظم ومحمد حسن رشم. «مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية – الأمريكية (مشاهد مختلفة)». **قضايا سياسية**. العدد 18 (2009).

النصراوي، صالح. «العراق في الاستراتيجية الأميركية من أي مشروع في الدولة الجديدة». **السياسة الدولية**. العدد 162 (تشرين الأول/ أكتوبر 2005).

وهيب، حسين حافظ. «مستقبل العلاقات العراقية – الأمريكية في ظل الاستراتيجية الأمريكية الراهنة». **دراسات دولية**. العدد 36 (2008).

ياسين، عمار حميد. «مستقبل العلاقة مابين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة مابعد انسحاب القوات الأمريكية عام 2011». **دراسات دولية**. العدد 53 (2012).

2 – الأجنبية

Bool

Axelgard, Frederick W. A New Iraq?: The Gulf War and Implications for U.S. Polic .Washington Papers 133. New York: Praeger, 1988

Korany, Bahgat et al., The Foreign Policies of Arab States. Boulder Westview Press; Cai .American University in Cairo Press, 1984

Bremmer, Ian. The J Curve: A New Way to Understand Why Nations Rise and Fall. New Yo .Simon & Schuster, 2006

Brzezinski, Zbigniew. Out of Control: Global Turmoil on the Eve of the Twenty - First Centu .New York: Scribner; Maxwell Macmillan International, 1993

Holsti, K. J. International Politics: A Framework for Analysis. 7th ed. Englewood Cliffs, N .Prentice Hall, 1995

Laipson, Ellen. The Future of US - Iraq Relations. Washington, DC: The Henry L. Stims Center, 2010. <**https://www.stimson.org/sites/default/files/file-attachments/Future_of_Iraq-US_Relations-English_1.pdf**>.

.Nye, Joseph S. (Jr.). The Future of Power. New York: Public Affairs, 20

Paul, T. V. and John A. Hall. International Order and the Future of World Politics. Cambrid .Cambridge University Press, 1999

.Spanier, John W. Games Nations Play. 6th ed. Washington, DC: CQ Press, 19

Spencer, Claire, Jane Kinninmont and Omar Sirri (eds.). Iraq Ten Years On. London: Chatha House, 2013. **.org/sites/files/chathamhouse/public/Research/Middle%20East/0513pr_iraqtenyearson.pdf**

الفصل الخامس
هل تعيد الولايات المتحدة تعريف سياستها في الشرق الأوسط؟ .... إبراهيم فريحات

زخر العقد الماضي بالحوادث التي أثّرت إلى درجة كبيرة في العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والعالم العربي – وربما حدّدت مستقبلها – بدءًا من حوادث أيلول/ سبتمبر 2001، مرورًا بغزو أميركا العراق وأفغانستان، وانتهاء بحوادث الربيع العربي التي مثّلت امتحانًا آخر لسياسة أميركا الخارجية في المنطقة، حيث فرضت عليها الاختيار بين دعم «المصالح» و«القيم». وعانت السياسة الأميركية هذا الصراع في المنطقة على مدار العقود الماضية. دفعت جملة الحوادث بالنقاش، على نحو جدّي أكثر من أي وقت مضى، إلى التساؤل عن مستقبل هذه العلاقة، وبصورة محددة عن انحسار النفوذ الأميركي في العالم العربي، حيث بدأ أفول شمس هذه الهيمنة. هل جاء الانحسار إذًا لأن الولايات المتحدة فقدت الاهتمام بالمنطقة وأعادت تركيز سياستها الخارجية في مناطق أخرى من العالم، أم أنها لم تجد خيارًا أمامها إلا الانسحاب، ولو جزئيًا، من تفصيلات السياسات العربية، بعد أن أنهكتها حربا العراق وأفغانستان، وتغيرت صورتها التي عرفها بها العرب سابقًا؟

لم يُحسم بعدُ السؤال عن شكل السياسة الخارجية الأميركية في المنطقة العربية (أهو تمدّد أم انحسار وإعادة تعريف؟)، وهو لا يزال محتدمًا في كثير من المحافل السياسية والأكاديمية، لا في الشرق الأوسط فحسب، بل في الولايات المتحدة نفسها أيضًا؛ إذ لا يزال منظّرو التمدد السياسي الأميركي، أمثال روبرت كيغان وماكس بوت وبول مارشال، يطالبون بتدخّل أميركي مباشر أكثر تأثيرًا في قضايا المنطقة، ويرون أن واجب الولايات المتحدة تكريس سياسة خارجية تتلاءم مع وضعها الدولي بصفتها قوة عظمى في نظام أحادي القطبية؛ كما أنهم يرفضون فكرة تراجع النفوذ الأميركي في العالم عمومًا والشرق الأوسط خصوصًا. في المقابل، يرى آخرون، مثل مارك لينتش وغريغوري غوس وديفيد ميلر، ومستشارة الأمن القومي سوزان رايس، ضرورة إعادة تعريف السياسة الخارجية الأميركية والتقليل من التدخّل المباشر في الشرق الأوسط، فانتهاء الحرب الباردة قلّل من أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى الولايات المتحدة، أما في ما يتعلّق بأمن إسرائيل - أحد المبادئ التي قادت دائمًا السياسة الخارجية في المنطقة - فيقول ميلر إنها أصبحت على درجة من القوة تمكّنها من الاعتماد على نفسها، فضلًا عن أن هذا الاتجاه لا يطرح الانسحاب الكلي من المنطقة، إنما تنظيم هذا التدخّل وتحديده إلى درجات أقلّ كثيرًا مما هو عليه راهنًا.

سواء أكان التراجع المفترض طوعيًا أم قسريًا، فإن هذه الدراسة تحاول تحديد مدى ذهاب الولايات المتحدة فعلًا في إعادة تعريف سياستها الخارجية في المنطقة العربية

راهنًا؛ وذلك من خلال فحص ثلاثة محددات رئيسة يُعتقد أنها دفعت بها إلى القيام بمثل تلك المراجعات السياسية. وتتمثل هذه العوامل في:

- الاستقلال النسبي والمتزايد للولايات المتحدة في مجال الطاقة (Energy Independence)، ولا سيما زيادة اكتشافات النفط الصخري، ما يمكن أن يُفقد نفط العرب أهميته الاستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

- الاهتمام الأميركي المتزايد بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، الأمر الذي عُبّر عنه في استراتيجية «محورية شرق آسيا» (Pivot to East Asia)) التي أطلقها في عام 2012 الرئيس أوباما ووزيرة خارجيته آنذاك هيلاري كلينتون.

- تزايد رفض الرأي العام الأميركي انغماس بلاده في قضايا الشرق الأوسط والتدخل العسكري في شؤونه، خصوصًا بعد التجارب التي عاشها الشعب الأميركي في حربي العراق وأفغانستان.

سنحاول كذلك في هذه الدراسة رسم بعض السمات الجديدة للسياسة الخارجية الأميركية في المنطقة، وما قد يتبعها من توصيات للعرب باعتماد استراتيجيات جديدة تتواءم مع التغير (أو عدمه) الذي طرأ على هذه السياسة.

أولًا: الاستقلال في مجال الطاقة

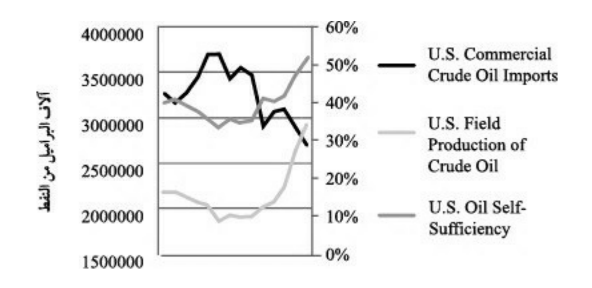
إن الوعي الرسمي الأميركي بضرورة الاستقلال في مجال الطاقة والاستغناء عن «النفط الأجنبي»، ليس وليدَ اللحظة؛ إذ يمكن القول إن كل رئيس أميركي تقريبًا، منذ عهد ريتشارد نيكسون، طرح هذه الفكرة؛ نيكسون نفسه طرح ما سُمي «مشروع الاستقلال» حين دعا إلى ضرورة التخلص من الاعتماد على النفط المستورد، على الرغم من أن «اعتماد أميركا على النفط الخارجي يعتبر أقلّ من اعتماد غيرها من الأمم»[237]. وسبق للمسؤول الكبير في وزارة الطاقة الأميركية بيل وايت، في عهد الرئيس الأميركي بيل كلينتون، أن اعترف أن أكبر مشكلة تجارية تعانيها الولايات المتحدة هي أنها تورّد نفطًا أكثر مما تنتج[238]. كما أكدت المجموعة الوطنية لتنمية سياسات الطاقة بقيادة ديك تشيني في عهد الرئيس جورج بوش الابن، ضرورة إعطاء الأمن في مجال الطاقة الأولوية الوطنية في السياسة، كما التجارة الخارجية الأميركية[239].

تقوم اليوم نظرية الاستقلال في مجال الطاقة على فرضية مفادها أن الاكتشافات الأميركية المتزايدة في هذا المجال، وتحديدًا مجال النفط الصخري، ستؤدي إلى تخفيف الاعتماد على النفط الوارد من الشرق الأوسط، ما يمكن أن يسبب فقدان العالم العربي أهميته الاستراتيجية بالنسبة إلى السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فيجعل الاهتمام الأميركي بالمنطقة ككل يتراجع. كما يستدلّ أصحاب هذه النظرية على صحة موقفهم من خلال القول إن قدرة الولايات المتحدة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال النفط ارتفعت من 35 في المئة في عام 2008 إلى 52 في المئة في عام 2013[240]، وبذلك تكون

الولايات المتحدة قد وصلت إلى درجة تستطيع فيها أن تنتج من النفط أكثر مما تستورد (انظر الشكل (5 – 1)). وإذا استمرّ إنتاجها من الطاقة في الارتفاع على الوتيرة نفسها التي حكمته في الأعوام الستة الماضية، أي من 35 في المئة إلى 52 في المئة، فهذا يعني أن الولايات المتحدة ستصل إلى الاستقلال التام في الطاقة والاستغناء عن نفط الشرق الأوسط بالكامل في العقدين المقبلين. وبناء عليه، يكون أحد أضلاع مثلّث السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط (النفط) قد تلاشى وبقي الضلعان الآخران فقط (أمن إسرائيل ودعم الأنظمة الفردية).

ترى هذه النظرية في تعامل الولايات المتحدة تاريخيًا مع أمن الطاقة مؤشرًا خاصًا، أي باعتباره مسألة أمن قومي بالدرجة الأولى، كما تدفع في اتجاه مضي الولايات المتحدة مستقبلًا في هذا الخيار بكل الإمكانات المتاحة لتصل فعلًا إلى الاستقلال التام؛ فالاستقلال خيار استراتيجي لا رجعة فيه، ما سيقلّل من الاعتماد على نفط العالم العربي. ليس هذا فحسب، فالاضطرابات السياسية التي يمكن أن تشهدها المنطقة العربية مستقبلًا والأثر الذي قد تحدثه على صادرات النفط، ستساعد الولايات المتحدة بالدرجة الأولى؛ إذ سيتضرر خصوم الولايات المتحدة، ولا سيما آسيا، الأمر الذي من شأنه تعزيز موقع الولايات المتحدة في ملفات دولية مختلفة.

الشكل (5 – 1)
الاكتفاء الذاتي من النفط



تشوب هذا التحليل عيوب كثيرة تجعلنا نشكك في فرضية ارتباط السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بالاكتفاء الذاتي من الطاقة. وتتجلى هذه العيوب في المواطن الآتية:

- يمثل إجمالي واردات الولايات المتحدة من نفط الشرق الأوسط نحو 15 في المئة من إجمالي استهلاكها النفطي، في حين أن وارداتها من الغاز الطبيعي تمثل بين 3 و5 في المئة فقط[241]. وتعدّ هذه النسب صغيرة جدًا إذا قورنت بنسب دولة مثل الصين، حيث تمثل نسبة اعتماد هذه الأخيرة على نفط الشرق الأوسط 35 في المئة[242] من إجمالي استهلاكها. ويمكن أن نلاحظ أيضًا (انظر الشكل (5 – 1)) التقدّم الذي أحدثته الولايات المتحدة في سدّ متطلباتها بين عامي 2007 و2013 والمقدّر بـ 17 في المئة من مجموع حاجاتها النفطية؛ أي ما يعادل مجموع ما تستورده من نفط الشرق الأوسط (15 في المئة من إجمالي الاستهلاك). ولو صحّت إذًا نظرية ارتباط الاكتفاء الذاتي من النفط الصخري بتراجع الاهتمام بالعالم العربي، لتلاشى هذا الاهتمام من قبل وانسحبت الولايات المتحدة من المنطقة، في حين أن الأمر ليس كذلك، في الأقل في الوقت الراهن؛ إذ لا تزال الولايات المتحدة منغمسة في عدد من أزمات الشرق الأوسط.

- يشير تقرير هيئة الطاقة الدولية إلى احتمال دخول إنتاج النفط الصخري في أزمة قد تجعله يتراجع في منتصف عشرينيات هذا القرن[(243)]. كما أن إدارة معلومات الطاقة تتنبأ أيضًا بحدوث تراجع في إنتاج النفط الأميركي الخام بعد عام 2019 وتراجع في إنتاج الصخري بعد عام 2021[(244)]، ما يعزّز بطبيعة الحال الفرضية القائلة إن اهتمام سياسة الولايات المتحدة الخارجية بالعالم العربي في العقود المقبلة لن يتراجع.

يضاف إلى ذلك أن تكلفة إنتاج النفط الصخري مرتفعة - إذ يدفع المستثمرون، بحسب هيئة الطاقة الدولية، 1.5 دولار في مقابل كل دولار يحصلون عليه[(245)] - ما يجعل الاعتماد عليه بديلًا من النفط العربي أمرًا لا يحتمل الرهان مستقبلًا؛ إذ إن إمكان استمرار استثمار مماثل في الأمد البعيد يبدو مستحيلًا إن لم تتغير معادلة الربح والخسارة جذريًا. من جهة أخرى، فإن إنتاج بئر من النفط في العراق يساوي ما تنتجه 42 بئرًا في ولاية نورث داكوتا من النفط الصخري الذي يوجب استمرار إنتاجه ألّا يكون سعر برميل النفط في الأسواق العالمية أدنى من 85 دولارًا.

- على النقيض مما تقول به فرضية الاكتفاء الذاتي للطاقة وما يصاحبها من تراجع للسياسة الخارجية في الشرق الأوسط، أظهرت الولايات المتحدة حديثًا اهتمامًا ملموسًا بمصادر الطاقة يتجلّى في تكثيف الانخراط في أسواق النفط العالمية، وذلك من خلال تطوير ما يمكن تسميته «دبلوماسية الطاقة». ولمتابعة هذا الأمر، قامت وزارة الخارجية الأميركية في عهد وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بتأسيس «مكتب مصادر الطاقة»

(Energy Resources Bureau) الذي وصل عدد العاملين فيه إلى 55 موظفًا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، وارتفع في آذار/ مارس 2014 إلى 85 موظفًا[(246)].

بقدر أهمية ما تقدم، فإن اهتمام الولايات المتحدة، بالنفط بوصفه سلعة استراتيجية، وسيطرتها على سوق الطاقة العالمية، هما أهم كثيرًا من مسألة الاكتفاء الذاتي؛ فحتى لو وصلت الولايات المتحدة إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي بالكامل، فإن حركة النفط في السوق العالمية وسعر برميل النفط والمصادر التي تزوّد سوق الطاقة العالمية والدول المستهلكة لهذه السلعة الاستراتيجية، تبقى في مقدم أولويات الأمن القومي الأميركي، إذ تؤثّر هذه المسألة بدرجة كبيرة في موقع الولايات المتحدة ضمن النظام الدولي، بل في شكل النظام الدولي نفسه وإمكان تحوّله من نظام أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب، أو بقائه كما هو. ولعلّ التحوّل الذي تشهده أسواق النفط العالمية بفعل زيادة الاستهلاك في الغرب وفي شرق آسيا، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالكيفية التي ستتأقلم بها الولايات المتحدة لتبقى الفاعل الأهم في المعادلة الدولية. على سبيل المثال، إن الاكتفاء الذاتي للولايات المتحدة سيؤدي إلى خفض طلبها من نفط الشرق الأوسط، ما سيؤدي إلى وفرة في النفط في الأسواق العالمية الجديدة وبسعر رخيص. هذا بطبيعة الحال، سيعزز مكانة الصين في الساحة الدولية؛ فإذا انسحبت الولايات المتحدة من أسواق النفط العربية، ولو بصورة طفيفة بسبب اكتشافاتها الداخلية، فإنها ستوفر دعمًا غير مباشر للصين عبر تأمين متطلباتها النفطية، ما يؤهّلها للقيام بدور دولي أوسع، الأمر

الذي لن تسمح به الولايات المتحدة بسهولة.

إضافة إلى ما ذُكر من أسباب، فإن تصريحات المسؤولين الأميركيين التي لا تني تؤكد بقاء الولايات المتحدة فاعلًا رئيسًا، تدعم صحة هذا التحليل. في هذا الصدد يصرّح كارلوس باسكوال (C. Pascual)، المنسّق الأميركي الخاص لشؤون الطاقة العالمية، لصحيفة **وول ستريت جورنال** (Wall Street Journal): «نحن في حاجة إلى الاستمرار في مراقبة الأسواق العالمية وكيفية عملها، ذلك أن لنا مصلحة أساسية في استقرار هذه الأسواق». أما الرئيس الأميركي، فتعهّد في خُطبته أمام الأمم المتحدة قائلًا: «إن الولايات المتحدة ستضمن استمرار تدفق الطاقة بحرّية من الشرق الأوسط إلى العالم»[247].

ثانيًا: آسيا والمحيط الهادئ

في تشرين الأول/ أكتوبر 2011 شرحت وزيرة الخارجية الأميركية في مقالة لها في مجلة **(السياسة الخارجية)** Foreign Policy ضرورة إعادة تعريف السياسة الخارجية للولايات المتحدة لتُولي شرق آسيا اهتمامًا استراتيجيًا أكبر. وهي الوثيقة التي مثلت مقدمة النقاش بخصوص استراتيجية «محورية شرق آسيا». وفيها توضح كلينتون أن نصف سكان الكرة الأرضية يعيش في آسيا - المحيط الهادئ، وأن تنمية العلاقات والاهتمام بهذه المنطقة يقعان في صلب المصلحة الاقتصادية والاستراتيجية للولايات

المتحدة[(248)](#)؛ ما جعل كثيرًا من المراقبين يفهمون هذا التصريح بوصفه دليلًا على ابتعاد الولايات المتحدة عن الشرق الأوسط والاتجاه أكثر نحو آسيا والمحيط الهادئ لتصبح مركز العهد المقبل في سياسة أميركا الخارجية، ولا سيما بعد حروبها الخاسرة في العراق وأفغانستان؛ بالتالي، حان الوقت للاهتمام بمناطق أخرى من العالم.

لوضع الأمور في نصابها، يجدر بنا التذكير بأن استراتيجية آسيا – المحيط الهادئ ليست بالأمر الجديد؛ إذ تعود جذور الوجود الأميركي الرسمي في آسيا – المحيط الهادئ إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديدًا بعد توقيع ما أُطلق عليه حينئذ «نظام سان فرانسيسكو» (San Francisco System). يتمثّل هذا النظام في مجموعة من المعاهدات الأمنية التي جرى توقيعها في عام 1951 بين الولايات المتحدة واليابان و48 دولة أخرى شُرّع بموجبها للولايات المتحدة الوجود أمنيًا في شرق آسيا، وزاد هذا الوجود قوة بعد التفاهمات التي أجرتها إدارة الرئيس نيكسون في عامي 1971 و1972 مع الحكومة الصينية[(249)](#).

ظهرت إعادة التمحور حول آسيا – المحيط الهادئ بقوة مرة أخرى بعد انتهاء الحرب الباردة – لكن على حساب أوروبا هذه المرة لا الشرق الأوسط – وتحديدًا في عام 1993، وذلك بمساعدة ريتشارد إلينغز وإدوارد أولسن[(250)](#) اللذين جادلا بأن «العلاقات الأميركية – الآسيوية تكتسي لمستقبل الولايات المتحدة رمزية أكثر من علاقاتها مع 'العالم القديم' (المقصود هنا أوروبا)؛ إذ لم تكن هناك حتى أواخر

الأربعينيات حاجة ملحّة إلى رؤية استراتيجية، وحان الوقت لإعطاء آسيا الأولوية التي تستحقّها».

حتى مركز البحوث «مشروع القرن الأميركي الجديد» (عمل بين عامي 1997 و2006) الذي كان له دور محوري في التخطيط للحرب على العراق، نادى هو الآخر باعتبار آسيا – المحيط الهادئ محرّكًا أساسًا للتمدد الأميركي؛ إذ جادل كثير من محلليه بالقول: «آن الأوان لزيادة وجود القوات الأميركية في جنوب شرق آسيا. فالسيطرة على الخطوط البحرية الرئيسة للاتصالات، وضمان الوصول إلى الاقتصادات ذات النموّ السريع، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي وفي الوقت نفسه بناء روابط أوثق مع الديمقراطيات الناشئة، وربما الأكثر أهمية هو دعم النزعات الوليدة للحرية السياسية، هذه كلها من مصالح الأمن الدائم للولايات المتحدة»[(251)].

ثمة كثير من المؤشرات التي يبني عليها أصحاب هذه الرواية استنتاجاتهم بشأن ضرورة إعادة تركيز سياسة أميركا الخارجية نحو آسيا – المحيط الهادئ، ولا سيما أن تصريحات رسمية أميركية صدرت في العلن تؤكد رغبة جامحة عند بعضهم في الخلاص من إرهاق الشرق الأوسط والتوجّه نحو مناطق أخرى ربما تخدم المصلحة الوطنية الأميركية على نحو أفضل؛ على سبيل المثال، أوضحت مستشارة الأمن القومي الأميركي سوزان رايس عندما سُئلت عن الشرق الأوسط أنه «على أهميته، لا يمكن لنا أن نُستهلك على مدار الساعة (24 ساعة طوال أيام الأسبوع) في منطقة واحدة»[(252)].

إن ما يُعتبر أهم من التصريحات هو المؤشرات الاستراتيجية التي تؤكد تزايد الاهتمام العسكري والدبلوماسي بمنطقة آسيا - المحيط الهادئ بشكل يتوافق مع الرؤية القائلة بضرورة إعادة التمحور حول هذه المنطقة، لكن هذه المرة على حساب الشرق الأوسط؛ فعديد الوجود العسكري الأميركي في آسيا - المحيط الهادئ ضمن «قيادة الهادي» (Pacific Command)[(253)] يبلغ 330 ألف موظف عسكري ومدني أميركي في مقابل 94 ألفًا فقط من العسكريين والموظفين المدنيين ضمن «القيادة الوسطى» (Central Command) المسؤولة عن منطقة الشرق الأوسط[(254)]. وهذا الفرق الهائل في الوجود العسكري الأميركي بين المنطقتين (الشرق الأوسط وآسيا - المحيط الهادئ) ربما يعكس إلى حدٍّ ما الاهتمام والأولوية اللذين توليهما أميركا لآسيا - المحيط الهادئ من منظور استراتيجي مرتبط أساسا بالمصلحة الوطنية الأميركية وسياستها الخارجية.

تناولنا في هذه الدراسة مؤشرات أخرى ربما تحيل إلى صحة فكرة أولوية آسيا - المحيط الهادئ على الشرق الأوسط، منها عدد الاتفاقات التي وقعتها الولايات المتحدة مع الطرفين. وبالنظر إلى هذا المؤشر نلاحظ أن الولايات المتحدة وقّعت 76 اتفاقًا[(255)] مع دول منطقة آسيا - المحيط الهادئ، في مقابل 23 اتفاقًا فقط في منطقة الشرق الأوسط، ما يؤكد السعي الأميركي إلى توطيد العلاقات الاستراتيجية مع دول المحيط الهادئ ضمن اتفاقات قانونية محمية بقواعد القانون الدولي. جدير بالذكر أننا عندما دقّقنا في طبيعة الاتفاقات التي وُقّعت مع دول آسيا - المحيط الهادئ، وجدنا أن

أغلبيتها ليست أمنية أو عسكرية، بل ذات طبيعة اقتصادية.

من منظور آخر، يفوق مقدار الصادرات الأميركية إلى آسيا – المحيط الهادئ أربعة أضعاف ما تصدّره إلى الشرق الأوسط؛ إذ بلغت الصادرات إلى آسيا – المحيط الهادئ 328 مليار دولار في مقابل 84 مليار دولار فقط[256] إلى العالم العربي. ليس غريبًا إذًا أن تولي الولايات المتحدة في سياستها الخارجية منطقة آسيا – المحيط الهادئ اهتمامًا أكبر خدمة لصادراتها بأنواعها المختلفة، حيث تمثّل الصادرات أحد أهم المحاور التي يبني عليها الاقتصاد الأميركي برمته، وهي تمسّ المنتج الأميركي مباشرة. تطرح هذه المؤشرات تحديات وتساؤلات حقيقية، فهل يعني ذلك أن الولايات المتحدة ستنسحب فعلًا أم ستعيد صوغ سياستها الخارجية في الشرق الأوسط، لتلقي بثقلها على آسيا في محاولة لتوطيد العلاقات معها؟

على الرغم من وجود وفرة من التصريحات والمؤشرات التي تفيد الاهتمام بمنطقة آسيا – المحيط الهادئ على حساب الشرق الأوسط، فإن الأمر ليس بهذه البساطة؛ إذ لا تجد الولايات المتحدة الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط وإعطاء الأولوية لمنطقة آسيا – المحيط الهادئ خيارًا سهلًا أمامها، ذلك أن الأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة لا يرتبطان بمجموعة من المكاسب الاقتصادية فحسب، بل ترتبط ربما، بالدرجة الأولى، بالأضرار التي قد تلحق الأمن القومي الأميركي إذا ما انسحبت من منطقة ما (الشرق الأوسط في هذه الحالة)، وفي أقل تقدير بالصعوبات التي قد

تواجهها الولايات المتحدة لتحافظ على موقعها كدولة عظمى في نظام دولي تواجه فيه منافسة حقيقية وشرسة مع قوى أخرى صاعدة، مثل الصين وروسيا والهند والبرازيل وغيرها. لقد حكَم التدخّلَ الأميركي في المنطقة في العقود الماضية منطقٌ واحد هو الحفاظ على مصالحها ودرء الأخطار التي يمكن أن تهدّد هذا الوجود. وإذا قارنا بين سياستَي درء الخطر وتعزيز المصالح الاقتصادية لوجدنا أن لهما درجة التأثير نفسها تقريبًا في السياسة الخارجية الأميركية؛ لا بل ربما تفوق الأولى الثانية أهمية في بعض الأحيان.

اخترنا في هذه الدراسة النظر في الوقت الذي يمضيه وزير الخارجية الأميركي في الزيارات الرسمية التي يقوم بها إلى الشرق الأوسط وآسيا – المحيط الهادئ بوصف ذلك من المؤشرات التي تعطينا فكرة عن أولويات السياسة الخارجية الأميركية. ووجدنا أن عدد الزيارات التي قام بها رئيس الدبلوماسية ووزير الخارجية الأميركي جون كيري بين عامي 2013 و2014 إلى الشرق الأوسط بلغ 31 زيارة في مقابل 10 زيارات فقط إلى منطقة آسيا – المحيط الهادئ في عام 2013 (انظر الجدول (5 – 1)). يُبرز هذا المؤشر أولويات وزير الخارجية بدرجة كبيرة، ومكان تركيز عمله، بغضّ النظر عن دافع هذه الزيارات، سواء أكان لتعزيز اتفاقات اقتصادية أم لدرء الأخطار المحدقة أم المحافظة على وجود أميركي استراتيجي بأبعاد أمنية وعسكرية في المنطقة.

حصرنا في هذه الدراسة أيضًا عدد الزيارات الرسمية التي قامت بها وزيرة الخارجية

الأميركية السابقة هيلاري كلينتون بين عامي 2009 و2012 إلى كل من آسيا – المحيط الهادئ والشرق الأوسط. وليس غريبًا أن نجد أن صاحبة استراتيجية «محورية آسيا – الهادئ» أو إعادة موازنة السياسة الخارجية باتّجاه آسيا – المحيط الهادئ، قامت بزيارات أكثر إلى هذه المنطقة (40 زيارة) مقارنة بـ 38 زيارة للشرق الأوسط (انظر الجدول (5 – 2)).

الجدول (5 – 1)
زيارات جون كيري إلى آسيا – المحيط الهادئ والشرق الأوسط (2013 – 2014)

عام	الشرق الأوسط	الدول	آسيا	الدول
2013	13	إسرائيل (8)، مصر (2)، السعودية (3)، الأردن (7)، الإمارات (2)، فلسطين (1)، قطر (2)، الكويت (1)، عمان (1)، تركيا (3)، العراق (1).	10	فيتنام (1)، الفلبين (1)، اليابان (2)، إندونيسيا (1)، بروناي (2)، ماليزيا (1)، كوريا الجنوبية (1)، الصين (1).
2014	7	الأردن (2)، الإمارات (1)، تونس (1)، الكويت (1)، إسرائيل (1)، السعودية (1).	3	كوريا (1)، الصين (1)، إندونيسيا (1).
المجموع	38		13	

الجدول (5 – 2)
زيارات هيلاري كلينتون إلى آسيا – المحيط الهادئ والشرق الأوسط (2009 – 2012)

عام	الشرق الأوسط	الدول	آسيا	الدول
2009	11	إسرائيل (2)، المغرب (1)، مصر (3)، العراق (1)، الكويت (1)، لبنان (1)، فلسطين (1)، تركيا (1).	7	سنغافورة (1)، الفلبين (1)، الصين (2)، اليابان (1)، إندونيسيا (1)، كوريا الجنوبية (1).
2010	7	البحرين (1)، مصر (1)، الأردن (1)، إسرائيل (1)، فلسطين (1)، قطر (1)، السعودية (1).	10	فيتنام (2)، الصين (2)، كمبوديا (1)، ماليزيا (1)، كوريا الجنوبية (2)، اليابان (1).
2011	10	ليبيا (1)، عمان (2)، تركيا (1)، الإمارات (2)، مصر (1)، تونس (1)، اليمن (1)، قطر (1).	8	كوريا الجنوبية (1)، ميانمار (1)، الفلبين (1)، تايلاند (1)، إندونيسيا (2)، هونغ كونغ (1)، الصين (1).
2012	10	إسرائيل (2)، فلسطين (1)، مصر (2)، السعودية (1)، تركيا (1)، تونس (1)، الجزائر (1)، المغرب (1).	15	سنغافورة (1)، تايلاند (1)، ميانمار (1)، كمبوديا (2)، إندونيسيا (1)، الصين (2)، بروناي (1)، اليابان (1)، منغوليا (1)، فيتنام (1)، لاو (1)، بنغلادش (1).
المجموع	38		40	

تشير هذه المقارنة إلى أن سياسة التوازن بين آسيا – المحيط الهادئ والشرق الأوسط (وليس تغليب واحدة على الأخرى) سادت فترة هيلاري كلينتون فحسب، وانتهت بانتهاء ولايتها على رأس وزارة الخارجية؛ حيث يلاحظ أن كيري انتهج سياسة مخالفة بالكامل؛ فقام بـ 13 زيارة فقط لآسيا – المحيط الهادئ في مقابل 40 زيارة قامت بها كلينتون، ما يعني أيضًا أن مسألة الموازنة بين آسيا – المحيط الهادئ والشرق الأوسط مرتبطة بالأشخاص الموجودين في الإدارة الأميركية ورؤاهم – وربما بطبيعة الإدارة نفسها، أي ديمقراطية أو جمهورية – أكثر من ارتباطها بتوجه استراتيجي محكوم برؤية ثابتة لصناع القرار في واشنطن، ما ينفي أيضًا وجود تحوّل استراتيجي في السياسة الخارجية الأميركية باتّجاه آسيا – المحيط الهادئ على حساب الشرق الأوسط كما اعتقد

كثيرٌ من المراقبين عندما أطلقت هيلاري كلينتون رؤيتها بشأن إعادة التوازن إلى آسيا – المحيط الهادئ.

أما على مستوى الرئيس الأميركي نفسه، فسبق أن حدد أوباما في خُطبته في عام 20 أمام الأمم المتحدة أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة، والمتمثلة في ملفين أساسين هما إيران وعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بينما لم ترد آسيا – المحيط الهادئ ضمن قائمة الأولويات، ما يُعد مؤشّرًا صريحًا على استمرار التركيز على الشرق الأوسط بوصفه أولوية مقارنة بـ «آسيا – المحيط الهادئ». إضافة إلى ذلك، فإن تراجع الرئيس الأميركي أوباما عن وعده بالمشاركة في قمة التعاون الاقتصادي لآسيا – المحيط الهادئ في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 بذريعة الموازنة الداخلية، حدث ربما يمثل نقطة النهاية لاستراتيجية هيلاري كلينتون. وما تصريح مساعدة وزير الدفاع كاترينا مكفارلاند عن أن مبادرة التمحور حول آسيا – المحيط الهادئ لا يمكن تحقيقها لأسبابٍ تتعلق بالقيود على الموازنة، إلا دليلًا آخر[257].

بقي أن نشير في مجال المقارنة بين المنطقتين وموقعهما في سياسة أميركا الخارجية، إلى أن العجز التجاري الأميركي في آسيا – المحيط الهادئ أعلى؛ إذ يصل إلى 370 مليار دولار مقارنة بـ33 مليارًا فقط[258] في الشرق الأوسط؛ الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة في الحقيقة تخسر اقتصاديًا في آسيا – المحيط الهادئ أكثر مما تخسره في الشرق الأوسط، ما يثير تساؤلًا حقيقيًا بشأن جدوى الاستثمار سياسيًا في منطقة كهذه.

ثالثًا: الرأي العام

تُلزم بنية النظام الديمقراطي صناع القرار السياسي أن يولوا أهمية خاصة للرأي العام إلى درجة يصبح معها محددًا رئيسًا في رسم السياسة الخارجية؛ إذ يتطلّب خوض حروب أميركية في الشرق الأوسط أولًا وأخيرًا إرسال أبناء الناخبين – أي جنود مشاة البحرية الأميركية – إلى الموت من أجل غاية محددة يحكم عليها لاحقًا عائلات الجنود والرأي العام الأميركي عبر صناديق الاقتراع.

أظهرت السياسة الخارجية الأميركية تاريخيًا تلازمًا واضحًا بين قرارات الحرب والسلم وموقف الرأي العام الأميركي؛ إذ كان هذا الأخير محورًا أساسًا في تشكيل معظم القرارات المصيرية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية وتحديد اتّجاهها؛ فعلى سبيل الذكر، لا الحصر، كان لوقوف الرأي العام الأميركي ضد حرب فيتنام أهمية مركزية في الانسحاب منها في عام 1974. كما أن ضعف التأييد لتدخّل عسكري أميركي في كوسوفو في عام 1999 أثّر في جوهر التدخّل وشكله بحيث حافظ على محدوديته واقتصر على ضربات جوية لم تكن مركزية بالنسبة إلى مجريات الحرب على الأرض إلا بعد انسحاب القوات الصربية من الإقليم، أي بعد ما أصبح احتمال الخسارة البشرية محدودًا للغاية.

بالنظر إلى السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط اليوم، وموقف الرأي

العام الأميركي منها، يتّضح جليًا أن هناك رفضًا واسعًا لأي تدخّل أميركي في التغيرات السياسية التي تشهدها المنطقة، حيث تسود في الرأي العام نزعة التركيز على قضايا الداخل الأميركي كبنية الاقتصاد والضائقة المالية أكثر من أي قضايا أخرى؛ وتشير استطلاعات الرأي إلى أن 63 في المئة من الأميركيين يعارضون التدخّل في مقابل فقط (انظر الجدول (5 – 3)) يرون أن على أميركا التدخّل في هذه التغيرات. إضافة إلى ذلك، بعد إطاحة الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي، رأى 78 في المئة من الأميركيين[259] أن «على الرغم من أهمية مصر، فإن هناك قضايا داخلية أكثر أهمية». ورأى 56 في المئة من الأميركيين[260] في عام 2008 أن على الرئيس الأميركي التركيز على قضايا داخلية، لكن هذه النسبة ارتفعت في عام 2012 إلى 81 في المئة.

الجدول (5 – 3)
توجهات الرأي العام الأميركي
في مسألة التدخل في الشرق الأوسط[261]

Most Want U.S. Less Involved in Middle East Political Change

How involved should U.S. be in Middle East leadership changes?	Total	Rep	Dem	Ind
	%	%	%	%
More involved	23	34	20	19
Less involved	63	53	65	72
Neither/As involved as we are (Vol.)	4	2	7	3
Don't know	10	11	8	6
	100	100	100	100
N	749	198	255	254

PEW RESEARCH CENTER Oct. 4-7, 2012. Q59. Figures may not add to 100% because of rounding.

المصدر:

.Pew Research Center, October 2012

إن الاعتقاد أن تحوّل الرأي العام الأميركي ضد التدخل في الشرق الأوسط يعود إلى المشكلات المالية والصحية التي تعانيها الدولة هو اعتقاد خاطئ، فهذا سبب واحد فقط؛ من أسباب أخرى حقيقية لدى الرأي العام تتعلق بطبيعة التدخل الأميركي نفسه، وهو ما يُطلق عليه «الإجهاد» أو «الإرهاق» من فكرة الحروب (war - fatigue) في الشرق الأوسط؛ فالشعب الأميركي أنهكه خوض حروب لا يرى منها جدوى أو منفعة مادية أو حلًا لأي من المشكلات التي تواجهه في حياته اليومية. ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن حربَا العراق وأفغانستان تركتا جرحًا غائرًا في الوعي العام الأميركي؛ إذ ظهرت للعيان أمثلة على الوسائل التي تستعملها الحكومة الأميركية لخداع الرأي العام الأميركي ودفعه إلى تأييد حروب بُنيت على أكذوبة، كما أنه جرى استنزاف أبنائهم وثرواتهم في هذه الحروب التي لم تحقق منها الولايات المتحدة أي مردود ملموس. بل ينظر الرأي العام إلى هذه الحروب على أنها السبب الرئيس للأزمات المالية التي عاشتها الولايات المتحدة في الأعوام العشرة الماضية. وذهب بعض المحللين أبعد من ذلك بالقول إن حربَي العراق وأفغانستان ولّدتا نزعة انعزالية (Isolationism) عند الشعب الأميركي ونفورًا من السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط تحديدًا؛ إذ يعتقد 52 في المئة من الأميركيين[(262)] أن الولايات المتحدة أخفقت في تحقيق أهدافها في كل من العراق وأفغانستان. عمومًا، يمكننا أن نلاحظ الانحدار الشديد والمدهش في نسبة مؤيدي التدخل في أزمات الشرق الأوسط في الرأي العام الأميركي؛ إذ وصلت نسبة

المؤيدين للحرب في أفغانستان حين اندلاعها إلى 88 في المئة، بينما راوحت نسبة المؤيدين للحرب في العراق بين 47 و60 في المئة، ثم واصلت في الانخفاض إلى 22 في المئة في ليبيا، إلى أن وصلت إلى 9 في المئة فقط[263] بالنسبة إلى سورية.

رابعًا: تلاحم أم انفصام؟

يحيلنا التحليل السابق إلى مجموعة من المؤشرات تُمثّل بمجملها مفتاحًا أساسًا لفهم حركة السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط راهنًا، وفي المستقبل القريب. وتساعد هذه الدلائل على فهم السؤال الذي يشغل بال المحللين، والذي يتمحور حول انحسار أو تمدّد نفوذ السياسة الأميركية في المنطقة.

أهم هذه الدلائل يظهر في تحليل الاستقلال المتزايد للولايات المتحدة في مجال الطاقة. ويقود التحليل إلى نتيجة مفادها أن علاقة الولايات المتحدة الاستراتيجية بالمنطقة مستمرة كسابق عهدها، فإمكان تحقيق الولايات المتحدة اكتفاءها الذاتي من النفط الصخري لن يؤثّر في هذه العلاقة، بل ربما يزيد النفط العربي أهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، حتى لو حقّقت الاكتفاء الذاتي الكامل في مجال الطاقة من خلال الاكتشاف المتزايد للنفط الصخري. على الرغم من الاكتشافات والنجاحات التي حققتها الولايات المتحدة في مجال النفط الصخري، فإن إنجاز اكتشافات جديدة يبقى أمرًا غير مضمون في الأمد البعيد، فالولايات المتحدة ليست متأكدة من وجوده بوفرة

تسمح بسدّ متطلباتها من الطاقة، كما أنها لا تعلم إن كانت قادرة على استخراجه بتكلفة تمكّنها من منافسة أسعار أسواق النفط العالمية. وفي حال تخطّى النفط الصخري مثل هذه التحديات، فإن وجود النفط بأسعار معينة في الأسواق العالمية يبقى رهانًا استراتيجيًا يحدّد إلى درجة كبيرة مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي، حيث يمثّل جزءًا من أدوات الصراع التي تستخدمها الولايات المتحدة مع منافسيها، مثل الصين وروسيا. يجب ألا يغيب عن الأذهان طبعًا كيف طوّعت الولايات المتحدة أسعار النفط في إطار صراعها مع الاتحاد السوفياتي، كما العراق، في نهاية الثمانينيات؛ ففي كلتا الحالتين دفعت الولايات المتحدة بأسعار النفط في الأسواق العالمية إلى أدنى مستوياتها، ما جعل الاتحاد السوفياتي السابق يعجز عن تمويل مشروع حرب النجوم، كما عجز العراق عن سداد ديونه، وأخفق في إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب مع إيران. بذلك استطاعت الولايات المتحدة تحقيق مكاسب استراتيجية ضد خصميها من دون أن تدخل في حروب مباشرة لتحقيقها. وربما تعمل الولايات المتحدة على الاهتمام بالنفط العربي أكثر من أي وقت مضى، فاستغناؤها عن نفط العرب يعني توافره بأسعار مغرية للصين التي يفترض أنها تدفع بالنظام الدولي باتجاه تعدّد الأقطاب؛ لذا لا يعزّز عامل النفط نظرية انحسار النفوذ الأميركي في المنطقة العربية، بل يبدو أن الاتجاهات الحديثة في إنتاج الطاقة كلها واستهلاكها تشير إلى أن السياسة الخارجية الأميركية ستُبقي على المنطقة العربية ضمن أولوياتها، كما أن أي تراجع محتمل في هذه المكانة لن يكون مردّه إلى عامل النفط، بل إلى عوامل أخرى.

إضافة إلى ذلك، يبدو أن الولايات المتحدة لم تصل إلى مرحلة ترى فيها التوازن مع آسيا – المحيط الهادئ على حساب الشرق الأوسط مسألة استراتيجية في المجالين السياسي والأمني، وهذه حقيقة أخرى يبينها التحليل السابق. فعلى الرغم من وجود رؤى ورغبات أميركية تسعى إلى زيادة التعاون مع آسيا – المحيط الهادئ، فإنها لا تصل إلى مرتبة «استراتيجيا» أميركية مُعتَمدة لتحقيق التوازن. وتبقى الرغبة في التحوّل تجاه آسيا – المحيط الهادئ مسألة متحولة وغير ثابتة استراتيجيًا؛ إذ إنها تتغير بتغير الإدارات الأميركية، بل حتّى بتغير الموظفين العاملين في الإدارة نفسها. على سبيل المثال، أولت الإدارة الجمهورية في ولاية جورج بوش الابن منطقة آسيا – المحيط الهادئ نوعًا من الاهتمام، لكنها لم تصل إلى مرحلة من الحماسة كتلك التي وصلت إليها إدارة أوباما، وتحديدًا رئيسة دبلوماسيتها هيلاري كلينتون. إلا أن قدوم وزير الخارجية الجديد جون كيري أطاح استراتيجية «محورية آسيا – المحيط الهادئ» وأعاد التوازن إلى سياسة أميركا الخارجية، حيث أولى الشرق الأوسط الاهتمامَ الأكبر مرة أخرى. هذا التباين في الأداء بين الإدارات الأميركية – وحتى شخوص الإدارة الواحدة – يشير بكل وضوح إلى أن الاتجاه نحو آسيا – المحيط الهادئ على حساب الشرق الأوسط أمر يفتقر إلى المحورية في سياسة أميركا الخارجية ولا يعبّر عن استراتيجيا ثابتة. في أحسن الأحوال يمكننا القول إن هناك تخبّطًا لدى صناع السياسات الخارجية في المدى الذي يمكن أن تصله محورية آسيا – المحيط الهادئ ومدى ارتباطها بالسياسة الأميركية في الشرق الأوسط. وفي

غياب استراتيجيا واضحة لدى الإدارة الأميركية تجاه آسيا – المحيط الهادئ يبقى الشرق الأوسط – في الأقل حتى هذه اللحظة – على الدرجة نفسها من الأهمية بالنسبة إلى سياسة أميركا الخارجية. وستستثمر أميركا في تعزيز العلاقة مع الشرق الأوسط إلى حين بروز آسيا – المحيط الهادئ بديلًا «شرعيًا» واستراتيجيًا يستطيع أن يكون له شأن الشرق الأوسط.

أما نفور الرأي العام الأميركي من أي تدخّل في التغيرات السياسية العربية، فهو حقيقة يظهرها التحليل السابق، وتمسّ جوهر السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط؛ إذ وصلت نسبة تأييد التدخّل إلى أدنى مستوياتها في التاريخ الحديث للعلاقة الأميركية – العربية (9 في المئة للتدخّل في سورية). هذا المؤشر حقيقي وجوهري وله تأثير مهم في شكل التدخّل الأميركي في المنطقة العربية، كما أنه مؤشر ثابت في الأمد المنظور. وبناء عليه، لا يمكن زعيم أميركي، ديمقراطيًا أكان أم جمهوريًا، أن يُغفل هذا الرفض الشعبي الواسع للتدخّل الأميركي في المنطقة. في الوقت نفسه، من الخطأ الاعتقاد أن الرأي العام الأميركي سيرسم السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط بكاملها؛ إذ إن أوجه تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية تتجلّى في أفضل صورها في الصعوبة التي تواجهها الإدارة الأميركية للإقناع بخوض حروب جديدة، شبيهة بالتي خاضتها في العراق وأفغانستان، أي في الإقناع بضرورة إرسال قوات عسكرية لتحارب على الأرض، أو ما يعبّر عنه بـ«boots on the ground». عدا ذلك يمكن التدخّل أن

يحدث بسهولة وبطريقة لا تستثير الرأي العام، إذ لن يُطلب منه أن يتعايش مع إرسال أبنائه إلى الموت في حروب لا تُظهر مردودًا ملموسًا بالنسبة إليه، كما لن يُطلب منه أن يتعايش مع إنفاق أموالًا طائلة في حروب خارجية، في الوقت الذي تتأكّل فيه الطبقة الوسطى في المجتمع الأميركي بسبب انعدام الفرص الوظيفية وارتفاع البطالة وتباطؤ الاقتصاد. في إمكان صانع القرار في واشنطن إذًا المناورة والتدخّل في القضايا الراهنة العربية من دون أن يثير حفيظة الناخب الذي ربما يعاقبه في صناديق الاقتراع. بمعنى آخر، فإن السياسة الخارجية لا يزال أمامها هامش للانخراط في ضربات عسكرية محددة الهدف عن بعد، حيث لا تثير حفيظة الناخب ولا تكلف المواطن الأميركي حياته أو دخله المادي. وكان هذا واضحًا من خلال التدخل العسكري الأميركي في ليبيا الذي لم يحصل إلا على ما نسبته 20 في المئة فقط من التأييد. لكن، على الرغم من هذه النسبة المنخفضة، فإن التدخّل العسكري حدث فعلًا من دون إثارة ردة فعل شعبية واسعة.

خامسًا: سمات السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط في المرحلة المقبلة

يساعدنا التحليل السابق على رصد بعض سمات السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط في المرحلة المقبلة، إذا كانت حقًا في صدد إعادة تعريف

سياستها الخارجية تجاه المنطقة. كما تساعد هذه السمات على تحديد الطريقة المثلى للتعامل مع الموقف الأميركي كما هو من دون مبالغة، أي اعتمادًا على هذا الموقف، من دون القفز إلى الأمام والقول إن العنصر الأميركي أصبح محايدًا في سياسة المنطقة.

- ستحتفظ الولايات المتحدة بقوّة «الردع» في الشرق الأوسط وتختزل وجودها في هذه السياسة، وستتراجع في مجال «البناء» أو تقديم حلول طويلة الأمد، لكنها غير قادرة على توجيه ضربات عسكرية مدمرة ورادعة للخصم، حيث لم تتأثر قوّتها بذلك كثيرًا، بل نفّذت مثل هذه الضربات بنجاح وسهولة من دون إثارة الرأي العام ومن دون إقناع الكونغرس برصد ميزانيات هائلة. لكن قدرة الولايات المتحدة على تقديم حلول والخوض في عملية بناء أنظمة ديمقراطية أو غيرها، تراجعت كثيرًا. ويبدو أن الإخفاق الذي صاحب عملية بناء دولة ديمقراطية حديثة في العراق أسّس لظاهرة «الدومينو» في الإخفاق الأميركي، حيث عجزت الولايات المتحدة عن تقديم حلول للتحديات التي يعيشها الشرق الأوسط، ويظهر ذلك جليًا في ليبيا حيث حققت الضربات العسكرية أهدافها بإسقاط نظام القذافي في وقت قياسي، إلا أن عملية إعادة إعمار ليبيا قادت إلى كوارث. يثير هذا طبعًا تساؤلات كثيرة بشأن جدوى قوة الردع التي لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بها؛ فما جدوى الضربات إن لم تُتبع بفرض حلول معينة. ظهر «الدومينو» في إخفاق الحلول الأميركية بوضوح في اليمن ومصر، وتوّج بإخفاق مساعي كيري لإيجاد تسوية فلسطينية - إسرائيلية. كما لا يغيب عن الذهن

طبعًا الإخفاق الذريع في سورية، أكان بعد تجاوز خطوط أوباما الحمراء أم غيرها. فأي وجه للشبه بين الولايات المتحدة في تسعينيات القرن الماضي والولايات المتحدة في العقد الماضي؛ فهي التي قدّمت في التسعينيات حلًّا لأشرس حروب التاريخ الحديث في البوسنة، حين أجبرت الأطراف المتنازعة على توقيع اتفاق دايتون في قاعدة رايت - بترسون العسكرية قرب ولاية أوهايو الأميركية، وفرضت أيضًا الحلّ العسكري في كوسوفو في عام 1999، وعقدت مؤتمر مدريد في عام 1991، وأعطت الشرعية لاتفاق أوسلو في عام 1993، وأجبرت نتنياهو نفسه على توقيع بروتوكول الخليل في عام 1997 وواي ريفر في عام 1998. أما اليوم، فهي العاجزة عن تقديم حلول في سورية وليبيا واليمن، والمُخفقة في إقناع نتنياهو بإجراء مفاوضات جدية مع الفلسطينيين. والاستراتيجيا الوحيدة التي ازدهرت، فهي الضربات بطائرات من دون طيار (Drones).

- إن انحسار النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط هو انحسار «عمودي» وليس «أفقيًا»، ما يعني أن الولايات المتحدة لم تخسر حلفاء لها في المنطقة منذ انتهاء الحرب الباردة. لكنها خسرت قدرتها على التأثير في هؤلاء الحلفاء؛ فمناطق نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لا تزال تقريبًا كما هي، وتتمثّل أساسًا في المغرب والأردن والخليج والسلطة الفلسطينية، وحتى مصر، التي ربّما خسرتها بعد سقوط نظام مبارك، استعادتها بعد وصول العسكر إلى الحكم، أما اليمن الذي نجحت ثورته نظريًا في الأقلّ

بتغيير صالح لا تزال تدور في الفلك الأميركي. أما سورية وليبيا، فلم تكونا أصلًا منطقتي نفوذ أميركيتين. في الواقع، تصارع كلٌّ من روسيا والصين وإيران للحفاظ على نفوذها هناك. لكن تبقى قدرة الولايات المتحدة على التأثير في حلفائها التقليديين موضوع شكّ كبير؛ فالرئيس الأميركي أوباما ووزير خارجيته كيري لم يستطيعا إلزام حكومة نتنياهو تجميد الاستيطان، ولو جزئيًا، وبقيت الحكومة الإسرائيلية تعمل بصورة علنية على تعطيل أي تسوية، كما ظهر في الجولة الأخيرة من المفاوضات. وحتى السلطة الفلسطينية التي تعتمد في استمراريتها على المعونات المالية الأميركية، لم تستطع الولايات المتحدة منعها من تقديم طلبات الانضمام إلى المنظمات الدولية على الرغم من التهديد المتواصل بوقف المعونات. ونتيجة هذا التحدي في نهاية الأمر كان قبول فلسطين عضوًا في اليونيسكو وتجريد الولايات المتحدة وإسرائيل من عضويتهما بسبب عدم دفع رسوم العضوية. والتذمر الخليجي المتواصل من سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، أكان في سورية أم في التعامل مع الملف النووي الإيراني وغيره، لا يخفى أيضًا. فالولايات المتحدة فقدت جزءًا مهمًا من هيبتها وقدرتها على التأثير في حلفائها وفي خصومها أيضًا؛ بهذا يكون النفوذ الأميركي قد انحسر عموديًا. وإذا لم يتغير هذا الوضع قريبًا، فإن الخسارة الأفقية ستتبع لاحقًا بالضرورة؛ إذ إن لصبر الحلفاء حدودًا، ومن المحتمل أن نرى حلفاء حاليين للولايات المتحدة ينتقلون إلى معسكرات أخرى، خصوصًا إذا ما أخذت مزايا النظام الدولي المتعدد القطبية في التبلور لاحقًا.

– أدمنت الولايات المتحدة في سياستها الخارجية دعم الدكتاتوريات ولم تتعلّم من دروس الربيع العربي؛ فلم تجدّد ولم تغير سياساتها في منطقة الشرق الأوسط. لهذا ستستمرّ الولايات المتحدة في إدارة سياستها بالأدوات والاستراتيجيات والأهداف نفسها التي اعتمدتها على مدار العقود الماضية. بالتالي، فإن الهدف هو «الاستقرار» في المنطقة، والوسيلة هي «دعم الأنظمة القائمة»، حتى لو وصلت إلى الحكم بانقلاب عسكري كما هي الحال في مصر، أو كانت أنظمة ملكية غير مُنتَخبة كما في الأردن والمغرب والخليج. أما دروس الربيع العربي، فتتمثّل في أن تراكم الإحباط يؤدّي في النهاية إلى الانفجار، وأن الشعوب تطالب بديمقراطية حقيقية؛ وهذه عوامل لم نلاحظ أن السياسة الخارجية الأميركية اعتمدتها.

استنتاجات وتوصيات

على الرغم من «الانحسار العمودي» للنفوذ الأميركي في منطقة الشرق الأوسط، يجب ألا نبالغ في تقدير هذا التراجع والقفز إلى استنتاجات تقول بانتهاء الدور الأميركي في المنطقة؛ إذ لا تزال الولايات المتحدة فاعلًا رئيسًا في منطقة الشرق الأوسط، ولا تزال تستثمر استراتيجيًا في المنطقة لأسباب كثيرة، في مقدمها النفط العربي الذي يمثّل عاملًا أساسًا باستقرار أسعار النفط العالمية، ويُنظر إليه باعتباره مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالأمن القومي الأميركي، وبالتحولات التي تصيب نظام القطبية،

أكان بالمحافظة على أحاديته أم الذهاب به نحو التعدّد.

في الوقت نفسه، ينبغي للعرب ألا ينتظروا حلولًا للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمرّ بها المنطقة من الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة التي سادت في التسعينيات ما عادت هي نفسها اليوم؛ إذ فقدت قدرتها على فرض حلولٍ في كثير من المواطن بحكم تراجع نفوذها «العمودي». وعوضًا عن ذلك، يجب على العرب أن يأخذوا زمام المبادرة، وأن يقدموا حلولًا أصيلة تنبع من الأطر الثقافية التي تحكم حركة التحوّل في المنطقة، وتعكس حالة التوازنات السياسية التي تعيشها. وحدها الحلول التي تنبع من الإطار المحلّي لها القدرة على الاستمرار. وللعرب في تونس قدوة، حيث تحكم التوازنات الداخلية هناك عملية التحوّل. وبما أن الولايات المتحدة عاجزة عن تقديم حلول، فإنها لا تستطيع معارضة حلول ناشئة من الداخل. على العكس من ذلك، يمكن الولايات المتحدة أن ترحّب بهذه الحلول نظرًا إلى أنها تعفيها من مسؤولية إيجادها، ذلك أنها لا تزال القوة العظمى الرئيسة في النظام الدولي. فنجاح التحولات الديمقراطية بوساطة حلول داخلية أمر يمكنه أن يتساوق مع السياسة الخارجية الأميركية الساعية إلى الاستقرار في المنطقة. لكن لا يكفي أن يقدم العرب حلولًا للتحوّلات التي تشهدها المنطقة؛ إذ لا بدّ من أن تكفّ الولايات المتحدة عن التدخّل في الشؤون الداخلية العربية، وألا تنصر فريقًا على آخر، كما يجب أن تكفّ عن اللعب على التناقضات؛ إذ يعود التدخّل الأميركي بشكله الحالي – خصوصًا في الدعم غير المحدود

لإسرائيل والدكتاتوريات العربية - بالويلات على كلا الطرفين، الأميركي والعربي.

تظهر اليوم حاجة ملحة إلى الدخول في حالة حوار حقيقي بين العرب والولايات المتحدة بعيدًا عن منطق الهيمنة والاحتواء، ويفترض هذا الحوار قدرًا متوازنًا من المساواة والتكافؤ. كما يحتاج العرب إلى الكفّ عن النظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها مصدر حلول للمنطقة؛ فالحلول موجودة لديهم. أما في ما يتعلّق بحالة الصدام مع الولايات المتحدة، فهي ليست حتمية؛ إذ بإمكان الطرفين التوصّل إلى عدد من صيغ التعايش، حتى لو وُجِد بعض الاختلافات بين رؤية كل منهما. تمثّل القضية الفلسطينية المعضلة الكبرى في علاقة العرب مع أميركا؛ فالدعم الأميركي غير المشروط وغير المحدود لإسرائيل في صراعها مع العرب، قضى على عدد من الصيغ التي يمكن من خلالها التعايش مع السياسة الأميركية في المنطقة. ولا يوجد حلّ لهذه المعضلة إلا تعديل الولايات المتحدة سياستها تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وإذا لم يحصل ذلك فسيبقى هذا الصراع مصدرًا لكل التوترات والإشكاليات التي تواجهها العلاقات العربية - الأميركية.

على العرب أن يستفيدوا من رفض الرأي العام الأميركي التدخّل الأميركي في شؤون المنطقة؛ ذلك أن له فاعلية وتأثيرًا كبيرين في السياسة الخارجية الأميركية. ويمكن العرب أن يبنوا على هذا الموقف لإعادة صوغ العلاقة مع الولايات المتحدة، وهي التي كانت تقوم طوال العقود الماضية تقريبًا على اتّجاه واحد مهيمن ومسيطر

وفارض للتسويات الإقليمية.

أخيرًا، يجب على العرب ألا يخافوا سعي الولايات المتحدة باتّجاه الموازنة مع آسيا – المحيط الهادئ؛ فإعادة التوازن نفسها التي أطلقتها الإدارة الأميركية بصورة مكثفة في عام 2012 تواجه تحديات صعبة، ولا سيما في الموازنة العامة للدولة، وذلك كما تظهره اعترافات عدد من المسؤولين الأميركيين. وحتى لو كُتب لسياسة «محورية آسيا – المحيط الهادئ» أن تنجح، فهذا لا يعني أن التوازن مع آسيا – المحيط الهادئ سيكون بالضرورة على حساب العرب؛ فالمنطقة العربية تكتسب أهميتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة وغيرها من الدول، لأسباب تتعلق بالمنطقة نفسها، لا بسبب نجاح الولايات المتحدة أو إخفاقها في إقامة علاقات مع دول أخرى.

المراجع

Boo

Reliable, Affordable, and Environmentally Sound Energy for America's Future: Report of t .National Energy Policy Development Group. Washington, DC: National Energy Policy, 2001

Periodica

Dower, John W. «The San Francisco System: Past, Present, Future in U.S. - Japan - Chi .(Relations.» The Asia - Pacific Journal (23 February 2014

Ellings, Richard J. and Edward A. Olsen. «A New Pacific Profile.» Foreign Policy. no. .((Winter 1992 - 1993

Reports & Studi

China.» U.S. Energy Administration. 4/2/201 .<<http://www.eia.gov/countries/analysisbriefs/China/china.pdf

Crude Oil Production.» U.S. Energy Information Administration. 18/3/201

.<<**http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_crd_crpdn_adc_mbbl_m.htm**

Donnelly, Thomas, Donald Kagan and Gary Schmitt. «Rebuilding America's Defenses: Strateg Forces and Resources for a New Century.» A Report of the Project for the New American .Century. September 2000

Nixon, Richard. «Address to the Nation about National Energy Policy.» The Americ .<Presidency Project. 25/11/1973. <**http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=4051**

U.S. Net Imports by Country.» U.S. Energy Information Administration. 29/1/2015 .<<**http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_move_neti_a_EP00_IMN_mbblpd_m.htm**

Weekly Imports and Exports (Thousand Barrels per Day).» U.S. Energy Informatio Administration. 18/3/2014. at: <**http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_move_wkly_dc_NUS-** .<**Z00_mbblpd_w.htm**

الفصل السادس
الولايات المتحدة والتكامل الإقليمي في المنطقة العربية ...... رغيد الصلح

أوجدت المؤتمرات التحضيرية للنظامين الدولي والإقليمي العربي في عام 1945 مجالًا لمناقشة مشروعين دوليين، **أحدهما** عبّر عن مصالح القوى الكبرى - الغربية على نحو خاص - **والآخر** عن مصالح القوى المتوسطة والصغيرة وتطلّعاتها، ومنها مجموعة الدول العربية. واعتمد المشروعان فكرة تجميع دول العالم في أقاليم في سياق العمل على تعزيز السلام العالمي. ودعا المشروع الأول إلى وضع تلك الأقاليم في عهدة القوى الكبرى من خلال مجلس الأمن، ومن ثم إلى التركيز في الطابع الأمني للمنظمات الدولية، في حين دعا الثاني إلى استقلال هذه الأقاليم والاهتمام بالطابع الأمني والتنموي للمنظمات الدولية والإقليمية.

تحوَّل هذا التباين بين المشروعين إلى نقاط خلاف تردّدت في مناسبات وفصول كثيرة كان من أهمها المجابهة بين الفريقين بشأن مستقبل المنطقة العربية. وكان البيان الثلاثي الصادر باسم الدول الغربية الكبرى الثلاث، وهي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا، في عام 1950 من أهم الوثائق والإعلانات التي عبّرت عن المشروع الأول. وتردّدت في البيان أصداء الخطوط العامة للتفاهم الودِّي الذي جرى التوصّل

إليه بين فرنسا وبريطانيا في عام 1904، كما اتّفاق سايكس – بيكو ووعد بلفور، وجاءت السياسات اللاحقة التي طبّقتها الدول الثلاث حتى أيامنا هذه منسجمة مع مضمون البيان.

أما المشروع العربي، فعبّرت عنه الدعوة إلى قيام كيان عربي مستقل يضم الدول العربية، وتمثّل في تأسيس جامعة الدول العربية في عام 1945، وفي معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي في عام 1950. وقدّم هذان الحدثان إطارًا سياسيًا ومؤسسيًا وحقوقيًا للسلام العربي؛ أي السلام بين الدول العربية، لكنهما عبّرا في الوقت نفسه عن رفض للتفاهم الودي ولاتفاق سايكس – بيكو ولوعد بلفور. فكان هذا الرفض محورًا رئيسًا من محاور الصراع بين دول البيان الثلاثي من جهة، والدول العربية من جهة أخرى. ووصل هذا الصراع إلى منعطف خطِر في عام 1967، عندما تعرّضت الدول العربية لهزيمة ساحقة على يد إسرائيل. ومنذ ذلك التاريخ، عانى المشروع العربي تراجعات مستمرة وتحديات متفاقمة.

تتمثّل هذه التحديات في أيامنا هذه في الاحتلال الأجنبي، والصراع على الأسواق والموارد الطبيعية، ومضاعفات الهجرة من المنطقة وإليها، والإرهاب بأنواعه الثلاثة: إرهاب الأفراد والجماعات والدول، والقرصنة والجريمة المنظمة. تُضاف إلى ذلك مخاطر البطالة والتردّي الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي. وما يزيد هذه المخاطر تفاقمًا أنها تتزامن مع الفراغ السياسي الذي ضرب المنطقة والاضطرابات والمنازعات

المسلّحة المتنوّعة التي أصابت سائر دولها. وبديهيّ أن هذه التحديات متفاوتة في أهميتها وتأثيرها، لكنها تشترك في صفات واحدة؛ منها آثارها السلبية البعيدة الأمد، وانتشار هذه الآثار خارج الحيز المباشر الذي تشغلُه في المجتمعات، ويشمل ذلك البلد العربي الذي قفزت منه إلى واجهة الحوادث في المنطقة. وقد ألحقت هذه الاضطرابات الأذى المضاعف بالمنطقة؛ إذ أصابت العراق وسورية، وإلى حدّ بعيد مصر. واضطلعت هذه الدول بدور القوى الإقليمية المهمة، من جهة أنها تشعر بالمسؤولية تجاه المنطقة التي تنتمي إليها، بحكم قدراتها ومكانتها المعنوية والمادية.

على الرغم من هذه الصورة القاتمة في المنطقة، فإن التوقعات المتفائلة تُطلّ أحيانًا من ثنايا الحوادث والمتغيرات الدولية والإقليمية التي ربما تُؤثّر إيجابًا في مشروعات الأقلمة العربية. وأشارت الورقة المرجعية[264] التي أُعدت للمؤتمر إلى هذه التوقعات عندما اقترحت بحث إمكان بناء «مقاربة جمعية عربية تسعى لبعث الكينونة العربية العابرة للحدود القطرية»، وتساءلت عن واقعية هذا الخيار. ودمجت الورقة هذا السؤال في تساؤل آخر متعلّق بها في إمكان توافر مقاربة الحماية الأمنية للمنطقة، بديلًا مما كان يُعدّ حماية أميركية لها.

إن مستقبل المشروع العربي مرتهن إلى حدّ بعيد بنمط الفاعلين الإقليميين في المنطقة، أو من يوصفون بالفاعلين الإقليميين «الدراماتيين» بسبب الأهمية الكبرى لتأثيرهم في مستقبل مشروعات الأقلمة. وربما يكون هؤلاء معارضين لهذا المشروع أو مؤيّدين له،

لكن المشترك بينهم أنهم يملكون القدرة على تعطيله أو تنشيطه. ويقتضي إحياء هذا المشروع العربي انحياز من يملك مثل هذه القدرات إلى صفّ العاملين على تحقيقه. لكن هؤلاء أنفسهم ينقسمون فريقين رئيسين: فالفريق **الأول** هو الذي يعي أهمية هذا المشروع، ويتصف بالآتي:

– امتلاك الإرادة السياسية لـ «تفعيل مؤسسات النظام الإقليمي العربي واحترام مواثيقها ومعاهداتها والتزام مقرراتها وتوصياتها»؛ إذ يكون ذلك «المدخل الأول والأساسي لتفعيل هذه المؤسسات وتطويرها، ومن ثم النهوض بالمشروع العربي»، كما جاء في رسالة الخارجية القطرية في عام 2001 إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن إصلاحها[265].

– روح مثابرة، مع التصميم على تحقيق هذا المشروع، وعلى تذليل العقبات التي تعترضه. ويؤكّد جان مونييه أهميّة امتلاك هذه الصفات عند العاملين في تحقيق التكامل الإقليمي، حيث يقول إن أحد أسباب نجاحه في مهمته التاريخية «تجنب هدر طاقتي في ما لا فائدة منه [...] وابتعادي عن أيّ وظيفة لم تكن من ابتكاري»[266]؛ أي لم تكن لتخدم هدف قيام الفدرالية الأوروبية.

– اعتماد المقاربة الشاملة لهذا الهدف؛ فهو يؤمّن سلامة الطرائق والوسائل المُفضية إلى تحقيقه، ويضمن للمشاركين فيه التوصّل إلى غاياتهم من وراء مشاركتهم.

أما الفريق **الثاني**، فهو فاعل إقليمي لا يعي أهمية المشروع ولكنه يُسدي إليه، من

حيث لا يدري، خدمات كبيرة. فالفاعل الإقليمي كما يصفه إرنست هاس، وهو من أبرز مُنظّري الأقلَمة في العالم، ليس «فاعل خير»[267]، بل ربما يكون بعيدًا كل البعد عن الاهتمام بمشروعات التعاون الإقليمي، لكنه ربما يُسدي إلى هذه المشروعات أهم الخدمات من دون أن يقصد ذلك[268].

انسجامًا مع الورقة المرجعية للمؤتمر، سنسعى من خلال هذه الدراسة إلى إلقاء ضوء على مواقف الولايات المتحدة من النظام الإقليمي العربي، وعلى مواقف فاعلين إقليميين من العرب تجاه مشروعات التكامل الإقليمي العربي، ومن ثم على مدى تأثير السياسة الأميركية في هذه المشروعات العربية، بعد أن تحوّلت في الأعوام الأخيرة إلى دولة عظمى وحيدة في العالم، وإلى «فاعل من داخل المنطقة»، في إثر الانتشار الواسع لمؤسساتها الأمنية والعسكرية والسياسية في شتى الأقطار العربية. ونأمل أن تُساهم هذه الدراسة في الإجابة عن السؤال المهم الذي طرحته الورقة المرجعية المتعلّقة باحتمال نهوض مقاربة عربية جديدة لأوضاع المنطقة. وفي ما يلي، سنُعنى بالفاعلين الإقليميين والتكامل الإقليمي في المنطقة العربية.

أولًا: الولايات المتحدة الأميركية

تُركّز أكثر البحوث والدراسات التي تتناول موضوع السياسة الأميركية تجاه الأقلَمة العربية في أهمية عاملَي النفط وإسرائيل في ترسيم هذه السياسة. ولا ريب في صواب هذا

التركيز وأهمية هذين العاملين وتأثيرهما في العلاقات الأميركية - العربية، وفي سياسة الولايات المتحدة تجاه مشروعات التعاون الإقليمي في المنطقة. وإلى جانب هذين العاملين، نجد أن العوامل الاستراتيجية المتعلقة بالأمن القومي الأميركي تؤدّي دورًا متزايد الأهمية في بلورة هذه السياسة. وتنامت أهمية هذه العوامل بعد عدوان 11 أيلول/ سبتمبر (2001) الذي نجم عنه عدد من التداعيات على الصعيد الأميركي[(269)]. ففي وقت كانت فيه المحيطات التي تفصل بين الولايات المتحدة وباقي المناطق والقوى الكبرى في العالم تمنح الأميركيين الشعور بالأمان، وكان الاعتقاد السائد أن بيرل هاربور استثناء في التاريخ الأميركي، بدا عدوان 11 أيلول/ سبتمبر نقضًا للمناعة الاستراتيجية الأميركية. وفي تلك اللحظة المفصلية من التاريخ الأميركي كان من السهل تغليب الاهتمام بقضايا الحرب والسلم على غيرها من القضايا العامة، وتقديم مشروعات التسلح، والاهتمام بمقومات الهيمنة والصراع على مناطق النفوذ في العالم، على السعي إلى تنمية صلات الصداقة والعدالة في النظام الدولي[(270)]. ولئن دأبت الحوادث الدراماتية في بسط آثارها المباشرة على الأطراف المعنية، حتّى إذا مضى عليها الزمن خبا تأثيرها، فإن أثر11 أيلول/ سبتمبر بقي يشحذ الاهتمام بالجانب الاستراتيجي للعلاقات العربية - الأميركية.

ظن بعضهم أن انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الصراع بين الغرب والشرق سيخفّفان وطأة الضغوط الدولية التي هدفت إلى ضم الدول العربية إلى حلف ما من التحالفات

العالمية. لكن المتغيرات الدولية - ومنها الاهتمام الأميركي المتصاعد بالقضايا الاستراتيجية - تتعلّق بالعرب من حليف محتمل، إلى متّهم ينتظر استدعاءه إلى المحاكمة. وفي هذا السياق، نجد أن العوامل الاستراتيجية وقضايا الأمن القومي الأميركي تستحق الاهتمام الخاص، شأنها في ذلك شأن قضيتي النفط والعلاقات الإسرائيلية - الأميركية، وهما موضع اهتمام لا ينقطع بالنسبة إلى مراكز البحوث والدراسات ودُورِ العلم والمؤسسات العامة.

فضلًا عن تغيّر النظرة إلى العرب، شهد العقدان المنصرمان على الصعيد الدولي متغيرات كبرى أثَّرت بصورة مباشرة في المنطقة العربية ومصالح الولايات المتحدة فيها؛ إذ زادت أهمية التكتّلات الإقليمية وبدت منافسة للدول القومية في احتلال موقع الركائز للنظام العالمي، وتحوّل الإرهاب الدولي إلى هاجس كبير يشغل حكومات العالم، حيث احتلّ المرتبة الأولى في التحديات التي تُواجه المجتمع الدولي، واقترنت هذه الحوادث بشن الحرب الأميركية الأولى على العراق، وهو الذي زادت أهميته الإقليمية بعد الحرب العراقية - الإيرانية. وأطلقت هذه الحوادث مناقشات ومبادرات واسعة متعلّقة بمستقبل النظام الدولي.

ساهمت إدارة جورج بوش سابقًا، ولا سيما بعض أركانها من القوميين المتشددين مثل ديك تشيني، ومن المحافظين الجدد مثل بول ولفوويتز، في نصيب واسع من هذه المناقشات. واتّسمت الوثيقة التي أعدَّاها، وأُطلق عليها في ما بعد اسم «قانون

ولفوويتز»، بأهمية خاصة، من جهة تحديد أهداف السياسة الأميركية على الصعيدين العالمي والإقليمي، حيث حدّدت أربعة أهدافٍ أساسية للسياسة الدفاعية الأميركية، وهي متمثّلة في حماية الولايات المتحدة من العدوان، والتعاون مع الآخرين في هذا الشأن، مع تنمية القدرات الذاتية الأميركية، والسعي إلى درء الأخطار قبل أن يتفاقم أمرها. إضافة إلى هذه الأهداف التقليدية الثلاثة، أضافت الوثيقة هدفًا رابعًا يتمثّل في «منع أيّ قوة معادية للولايات المتحدة من بسط سيطرتها على منطقة ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى الولايات المتحدة». ولمزيد من الوضوح، حددت هذه المناطق؛ فهي «أوروبا، وشرق آسيا، والشرق الأوسط/ الخليج العربي وأميركا اللاتينية»[(271)].

نظرًا إلى توقيت الوثيقة، والمكانة التي احتلّها كل من تشيني وولفوويتز في إدارة بوش، وإلى أن الجمهوريين كانوا أكثر اهتمامًا ببلورة السياسة الخارجية الأميركية من منافسيهم الديمقراطيين، وإلى أن الوثيقة ركّزت في المنطقة العربية، فإن تلك الوثيقة توجد مادة مهمة لقراءة الموقف الأميركي تجاه الأقلَمة العربية. ويزيد من أهميّتها أن بعض ما جاء فيها، بوصفه مقترحات جديدة، كان في الحقيقة استرجاعًا لسياسات طُبِّقت في عهود أميركية سابقة. إضافة إلى ذلك، لم تبلور إدارة الرئيس الأميركي أوباما سياسة جديدة تنأى فيها عن سياسة إدارة جورج بوش، تجاه مشروعات الأقلَمة في العالم أو في المنطقة العربية[(272)]، ما جعل مشتركين في ورشة عمل نظّمها مجلس العلاقات الخارجية الأميركي في نهاية عام 2012 يعربون عن اعتقادهم أن مواقف

الإدارة الأميركية الحالية من الأقلَمة تمثّل وجهًا من أوجه الاستمرار في سياسة واشنطن العربية، بدلًا من الانقطاع[273]. وفي حال مقارنة بين مواقف إدارة بوش ومواقف إدارات أميركية سابقة تجاه الأقلَمة، خصوصًا منها الأقلَمة العربية، يمكن التوصّل إلى أن الاستنتاج الذي انتهى إليه المشتركون في ورشة العمل لم يكن بعيدًا عن الصواب.

في عام 1954 تدخلت الولايات المتحدة لإسقاط حكومة جاكوبو أربنز (J. Árbenz) في غواتيمالا بعد أن نفّذت الإصلاح الزراعي وانتزعت امتيازات كثيرة حظيت بها شركة الفواكه المحدودة الأميركية. كما أن هذا التدخل جاء بعد أن استقطبت حكومة أربنز تأييدًا إقليميًا واسعًا في أميركا اللاتينية بسبب هذه الإجراءات[274]. وفي المنطقة العربية كانت توجد نقاط تقاطع بين ما تضمنته الوثيقة وما جاء في عهود أميركية سابقة مثل قانون [الرئيس الأميركي دوايت] أيزنهاور الذي أُعلن في عام 1957، وورد فيه أن الولايات المتحدة ستعمل على ملء الفراغ الذي نشأ في الشرق الأوسط نتيجة انسحاب بريطانيا وفرنسا من المنطقة، وقانون [الرئيس الأميركي جيمي] كارتر الذي أعلن في عام 1980، وبسط حماية أميركية على الخليج ضد أيّ تدخل سوفياتي فيه.

غير أن موقف إدارة بوش والمحافظين الجدد تجاه المنطقة العربية اختلف عن المواقف السابقة من وجوهٍ عدة؛ ذلك أن التحدي الكبير الذي كان يشغل الولايات المتحدة تمثّل بقوة عظمى هي الاتحاد السوفياتي وكتلة الدول الشرقية التابعة له. أما التكتلات الإقليمية، فكانت مسألة فرعية لا تُوليها واشنطن اهتمامًا كبيرًا. وفي المرحلة الجديدة،

تحوّلت التكتلات الإقليمية «التي تسيطر عليها إلى «قوة معادية»، بحسب تصور تشيني، إلى أهم التحديات التي تواجه الأميركيين. يُضاف إلى ذلك أن في حال الأخذ في الحسبان أن الوثيقة صدرت في عقب الحرب الأميركية الأولى على العراق، وتفاقم أعمال الإرهاب ضد أهداف أميركية، والصلة بين منظمات مسلحة لها علاقة بالمنطقة العربية، يمكن الاستنتاج أن المشروعات الإقليمية العربية، ولا سيما في منطقة الخليج، تحتلّ مركز الصدارة في ترتيب المحافظين الجدد بوصفها مصدر خطر على الأمن القومي الأميركي.

فضلًا عن ذلك، تجاوز مضمون وثيقة تشيني – ولفوويتز ما جاء في قانوني أيزنهاور وكارتر المتعلّقين بالتدخل في المنطقة العربية. فأيزنهاور أجاز للإدارة الأميركية «الاستجابة» لطلب حكومة شرق أوسطية بالتدخل لحمايتها من العدوان. أما الوثيقة فقررت أن من واجب واشنطن التدخل في المنطقة العربية، أكان بطلب من دول هذه المنطقة أم بغير ذلك، لحماية المصالح الأميركية. وأجاز كارتر للإدارة الأميركية الدفاع عن الخليج إن تعرّض لخطر الاحتلال من الاتحاد السوفياتي تحديدًا. وفي المقابل تركت وثيقة تشيني – ولفوويتز للإدارة الأميركية نفسها أمر تحديد كل من هوية «القوة المعادية» التي تهدّد بسط سيطرتها على المنطقة، والمعايير التي يُبنى عليها وصف القوة «المعادية للولايات المتحدة»، وطريقة التعامل مع هذه القوة، وصولًا إلى التدخل العسكري للقضاء عليها، كما حصل لاحقًا في حرب العراق.

من دون الاحتكام إلى الشرائع والمؤسسات الدولية، كان من السهل على الإدارة الأميركية أن تتهم أيّ دولة في المجتمع الدولي أنها قوة معادية إن تَزعّمت تكتلًا إقليميًا في منطقة تشتمل على مصالح أميركية مهمة، وحاولت تحسين شروط العلاقة بين دول الإقليم والإدارة الأميركية، وإن عدّت أن المطالب التي تتقدم بها القوة الإقليمية المهيمنة تتضمن المساس بمصالح أميركية جوهرية، وأن الاستجابة لها تقتضي التضحية بامتيازات أميركية. وبموجب هذا التوصيف، كان للإدارة الأميركية حقّ اللجوء إلى أنواع شتّى من الضغط العسكري، بما في ذلك إعلان الحرب على هذه القوة المعادية من أجل حماية الأمن القومي الأميركي. وتركت الوثيقة لأصحاب القرار الأميركيين أن يحدّدوا المصالح المتضررة، أكانت هذه المصالح قومية أم خاصة بفئة محدودة من الأميركيين.

دفع المحافظون الجدد وإدارة جورج بوش تقليد التدخل الخارجي، ولا سيما ضد دولة عربية، إلى مداه الأقصى، لكنهم لم يخترعوه، بل يمكن العودة إلى سوابق التاريخ التي أشرنا إليه سابقًا وإضافة سوابق أخرى إليها، استهدفت إحباط مشروعات عربية لدمج دول المنطقة. وكان إيان لوستيك، الأكاديمي الأميركي، قد عدّ أن سياسة الولايات المتحدة والغرب، بوجه عام، حالت دون قيام قوة مُهيمنة في المنطقة؛ ذلك أنها تؤدّي دورًا مزدوجًا يشبه دور القوى العالمية التي حقّقت الوحدات. فهي تقوم بدمج الكيانات المتعدّدة في دولة واحدة من جهة، وتصدُّ المحاولات التي تقوم بها قوى

الوضع الراهن الكبرى لمنع قيام مثل هذه الدولة الكبرى الجديدة من جهة أخرى.

يرجع لوستيك إلى كتابات علماء سياسة وتاريخ وجغرافيا لتأكيد أن المكان الطبيعي لمثل هذه الدولة - النواة هو حوض النيل أو حوض الفرات ودجلة. وتأسيسًا على ذلك، يرى أن الحروب التي خاضها الغرب ضد مصر والعراق هدفت إلى الحؤول دون قيام مثل هذه الدولة، وإلى منع تكرار تجارب التوحيد الأوروبية على الأرض العربية. وكان أن حقّقت هذه الحروب أهدافها، ففي حين كانت الدول العربية المُستهدفة تملك القوة الكافية لتتفوّق على منافسيها الإقليميين، وسمحت لها موازين القوة الإقليمية بأن توحّد المنطقة بالقوة إن تتطلب الأمر ذلك، فإن موازين القوة الدولية لم تسمح لها بتحقيق هذا المشروع؛ إذ إنها لم تكن تملك قوة كافية كي تحمي نفسها، وتحمي عملية الاندماج القومي أو الإقليمي من تدخل القوى الكبرى ضد هذا المشروع، كما فعلت بروسيا مثلًا في حربها ضد فرنسا في عام [275]1870.

تُقدِّم هذه المقاربة مدخلًا ملائمًا لقراءة صفحات كثيرة من تاريخ ووقائع العلاقات العربية - العربية، ومواقف دول الغرب الكبرى تجاه هذه العلاقات. لكن إضافة إلى الفهم الذي يقدمه لوستيك لأثر السياسة الأميركية في مشروعات الاندماج العربية من خلال أمثلة مؤكّدة لهذا الفهم، يمكن قراءة صفحات أخرى تُبين أن الموقف السلبي الغربي والأميركي، تجاه الأقلَمة العربية تحديدًا، لم يُعرقل مشروعات التوحيد القومي القسري التي عالجها لوستيك وحدها، ولم يُعرقل مشروعات الأقلَمة التي تقودها قوى

معادية للولايات المتحدة فحسب، بل عرقل أيضًا احتمالات تطوير النظام الإقليمي العربي على أيدي قادة أصدقاء للغرب، الأمر الذي نلمسه في مراجعة الموقف الأميركي تجاه حرب 1973، وحرب العراق في عام 2003.

1 – حرب 1973

كانت حرب 1967 بمنزلة ضربة قوّية بالنسبة إلى النظام الإقليمي العربي، خصوصًا مصر بوصفها قاطرة الأقلمة العربية. ولم تكد مصر تسترجع شيئًا من دورها الإقليمي والدولي المتراجع حتى تُوفيَ الرئيس المصري جمال عبد الناصر، فأدَّى هذا الحدث إلى مزيد من التراجع في مكانة هذه القاطرة. في ظلّ هذا التراجع، انتقلت زعامة المنطقة إلى تحالف ثلاثي يضم مصر والسعودية وسورية. وجدير بالذكر أن وصف القوة المعادية للولايات المتحدة لم يكن ينطبق على القيادة المصرية التي كانت تسرّع الخطى في الانتقال من التحالف مع السوفيات إلى التحالف مع الغرب، ولا على القيادة السعودية، ولا حتى على القيادة السورية التي كانت تحرص على عدم الارتباط بأي معسكر من المعسكرين.

اضطلع هذا التحالف بالدور الرئيس في شن حرب عام 1973 ضد إسرائيل، وفي استخدام سلاح المقاطعة النفطية. وسبق تنفيذ القرار تنسيق بين الدول العربية، والدول الثلاث على نحوٍ خاص. واختلفت الآراء في تقويم درجة التنسيق وفاعليته. ورأى

بعضهم أن التنسيق لم يُحقّق هدفه، خصوصًا في مجال العمل العسكري؛ إذ بدا بمنزلة خلاف في الهدف من الحرب بين القيادتين المصرية والسورية[(276)]. وفي المقابل لاحظ ستيفان والت أنها المرة الأولى التي «يواجه العرب فيها إسرائيل بهجوم مُنسّق يعبّئ طاقاتهم الكاملة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية»[(277)]. ورأى عصمت عبد المجيد، أمين عام جامعة الدول العربية، أن مستوى التنسيق العربي في حرب عام 1973 قدَّم «مثالًا رائعًا يقتدى به [...] في الصراع مع إسرائيل»[(278)].

لعل في الإمكان القول إن التنسيق بين الدول العربية ودول التحالف الثلاثي العربي حقّق أهدافه بقدر ما كان مطبقًا. فالتنسيق بين الدول العربية في إطار مجلس الدفاع العربي المشترك «كان أفضل صورة ظهر بها العرب منذ إنشاء دولة إسرائيل، ولكنه لم يكن كافيًا؛ لأن مقررات المجلس لم تكن تُنفَّذ بدقّة»[(279)]. أما التنسيق بين مصر وسورية، فاستمر مدة قصيرة نسبيًا؛ إذ إن المجلس الأعلى المشترك للقوات المسلحة المصرية – السورية الذي كان ينبغي أن يُوجِد إطارًا ملائمًا للعمل العسكري المشترك وأن ينميَ التعاون بين الجيشين لأعوام طويلة، لم يبدأ عمله إلا في آب/ أغسطس 1973، كما جاء ذلك في مذكرات الرئيس المصري[(280)].

على الرغم من أن التنسيق جرى في فترة محدودة، فقد كان له أثرٌ مهم في سير المعارك، خصوصًا على صعيدي الحرب النفطية التي قادتها السعودية والتحرك السياسي ضد إسرائيل؛ ففي خلال ساعات من بدء الحرب، وبفضل النجاح الأوليّ الذي حقّقه

الجيشان المصري والسوري، ونجاح المقاطعة النفطية بعد ذلك، اندفعت سائر الدول العربية إلى دعم دول التحالف الثلاثي. واتّسم موقف الدول التي كانت تشكك في قيمة الحرب بأهمية خاصة؛ إذ غيّرت موقفها وانضمت إلى الجهد الحربي العربي. وحين تكرست صورة الموقف العربي المشترك، امتدحت الدول الصديقة للعرب، مثل روسيا والصين ويوغسلافيا وإيران، هذا الموقف وألحّت في حفاظ العرب عليه، بوصفه من أهم المنجزات التي حقّقتها الدول العربية[281].

خرجت الدول العربية من حرب عام 1973 بنتائج يمكن البناء عليها من جهة تعميق النظام الإقليمي العربي. وعلى خلاف ذلك، هدفت النصائح، أو الضغوط والإغراءات التي كانت من إدارة نيكسون – كيسنجر تجاه الدول العربية، خصوصًا تجاه دول التحالف الثلاثي، إلى حرمان التحالف من مكاسب الحرب المباشرة المتمثّلة في تحرير الأرض العربية المحتلة، وغير المباشرة المتمثّلة في تكريس التحالف كقاطرة للنظام الإقليمي العربي، ومن ثم الحؤول دون نهوضه[282]. ولتحقيق هذه الغايات استخدمت واشنطن وسائل ومناهج عدة.

حرصت إدارة نيكسون – كيسنجر على إضفاء مشروعيتين على تدخلها في الحرب، إحداهما دولية من خلال تأكيد أن الغاية من التدخل في النزاع هي إعادة السلام إلى الشرق الأوسط، والأخرى قومية أميركية، وهي بإرجاع التدخل إلى موجبات الأمن القومي الأميركي؛ لذلك أبلغ كيسنجر السادات والأطراف الدولية المعنية أن

«الولايات المتحدة لن تسمح للجيشين المصري والسوري بدحر إسرائيل»، وأكد وزير الخارجية الأميركي للسادات أنه إن بدا للبنتاغون الأميركي أن مصر ستنتصر على إسرائيل في الجبهة الجنوبية، فإنه سيتدخل لتحطيم الجيش المصري؛ ذلك أن واشنطن «لا تقبل بأن يهزم السلاح السوفياتي السلاح الأميركي»[(283)]. واستنادًا إلى هذه المبررات «القومية الأميركية»، أمدَّت إدارة نيكسون - كيسنجر إسرائيل بكل ما يلزم، تقريبًا، من مساعدات، متجاهلة التحفظات التي صدرت في واشنطن وفي الدول الصديقة بسبب هذا القرار. أما المبرر الحقيقي لإمداد إسرائيل بكل ما احتاجت إليه من دعم عسكري وسياسي، فأوضحه نيكسون قائلًا إن المساعدات لإسرائيل ترمي إلى «إعادة التوازن إلى المنطقة حتى يصل الطرفان إلى تسوية متكافئة»[(284)].

ترجمت الإدارة الأميركية في عام 2008 «التوازن» بين إسرائيل والدول العربية عبر قانون يُحتّم على الولايات المتحدة أن تضمن تفوُّق إسرائيل على مجموع الدول العربية، على أن هذا القانون كان قاعدة معمولًا بها منذ أعوام طويلة حتى قبل حرب 1973. ولم تتضمن هذه القاعدة تفوُّق السلاح العسكري الإسرائيلي فحسب، بل تضمنت أيضًا أسسًا أثّرت في نظرة النُخبة الأميركية السياسية إلى النظام الإقليمي العربي. وظهرت في حرب 1973 تجليات ملموسة لهذه النظرة؛ فبدلًا من أن يخوض التحالف الثلاثي بعد الحرب معركة التفاوض موحدًا ضد إسرائيل، تمكّن كيسنجر، من خلال استخدام سياسة «خطوة خطوة» وتجزئة الحلول والمفاوضات الثنائية، من تفكيك

التحالف الثلاثي وحرمانه من ميزة التفاوض الجماعي.

بتركيز الجهد على مصر على نحو خاص، تمكنت إدارة نيكسون – كيسنجر من إقناع مصر بالتوصّل إلى حلّ منفرد مع إسرائيل[285]. ولم تفرض الإدارة الأميركية على القيادة المصرية تقديم تنازلات محدودة إلى إسرائيل في أوضاع عادية، بل في أوضاع مفصلية وتاريخية. وكانت حرب 1973 عربية – إسرائيلية حقًّا، بخلاف الحروب السابقة التي بدت من جهة واحدة فقط. وبفضل النجاح النسبيّ الذي حقّقه العرب في هذه الحرب، اكتسبت دول التحالف الثلاثي مكانة كان في مقدورها توظيفها في توطيد دور مصر العربي وتجديد النظام الإقليمي العربي وتفعيله، أي من خلال اضطلاعها بدور قاطرة الأقلَمة العربية. غير أن نجاح إدارة نيكسون – كيسنجر في إدخال مصر حلبة الحلّ المنفرد مع إسرائيل أدَّى إلى تفكيك التحالف الثلاثي بعد تجميد عضوية مصر في مؤسسات العمل العربي المشترك، ما أدّى إلى عزلها إقليميًا[286].

2 – حرب العراق

عندما انتقلت الإدارة الأميركية، بعد الإخفاق في العثور على أسلحة دمار شامل في العراق، إلى التأكيد أن الغاية الرئيسة من الاحتلال كانت متمثّلة في نظام ديمقراطي للعراق وتحويله إلى أنموذج وقاعدة لنشر الديمقراطية في الدول العربية الأخرى، بدلًا من نظامه السياسي في ذلك الوقت، بدا هذا التأكيد بمنزلة التزام يجري فيه الحفاظ على

ثلاثة أقانيم مهمة: الوحدة الترابية للدولة العراقية، ودور العراق قوة إقليمية عربية وأنموذجًا للتطور الديمقراطي تقتدي به الدول العربية الأخرى من أجل تعزيز صلات التعاون بينها، والروابط الإقليمية بين دول المنطقة بما أن الأفكار ونماذج الحكم تنتقل من بلد عربي إلى آخر.

من البديهي أن الحفاظ على العراق وعلى دوره الإقليمي يتطلب بتَّ مصير الجيش العراقي؛ فـ «من الممكن تعريف بناء الأوطان بأنه استخدام القوات المسلحة بعد الحروب من أجل تعزيز الانتقال إلى الديمقراطية»[(287)]. وفي التاريخ الحديث نماذج عدة بشأن اضطلاع القوات المسلحة بدور الموحّد للبلاد وحامي وحدتها الترابية، كما هي الحال في الهند، حيث أدّت القوات المسلحة الهندية دورًا مهمًا في حماية هذه البلاد من النزعات الانفصالية، وفي تعزيز النظام الديمقراطي فيها[(288)]. فوجود هذه القوات المسلحة وانضباطها حالَا دون تحوُّل البلاد إلى ساحة للمشهد الهوبزي المتمثّل في «حرب الكل ضد الكل [...] وسيادة الخوف، وخطر الموت البشع والحياة القاسية والموحشة والقصيرة»[(289)]. وكان للإدارة الأميركية – في الأقل – ثلاثة بدائل رئيسة، من أجل تحضير القوات المسلحة العراقية للاضطلاع بالدور المفترض.

فالبديل **الأول** متمثّل في الإبقاء على الجيش العراقي، مع إدخال تعديلات فاعلة على ملكَاته القيادية وهيكليته، وتسليحه تسليحًا ملائمًا لمصالح القوة المنتصرة ومشروعاتها، فعلت بريطانيا في عُقب الحرب الأنكلو – عراقية في عام [(290)]1941؛ إذ أثارت الحرب

والإجراءات التي تلتها ردَّةَ فعل وطنية قوية ضدها، وضد حلفائها في العراق والمنطقة العربية. لكن السلطات البريطانية تمكّنت بامتناعها عن حلّ الجيش، وباستخدامه بعد إقصاء الضباط المناوئين، من إعادة حلفائها إلى الحكم في العراق. وبالتعاون بين السلطات البريطانية وهؤلاء الحلفاء المحليين، تمكّن الطرفان من تهدئة الأوضاع العراقية بسرعة ومن الحفاظ على الأمن الداخلي. ومن ثم تفرّغت بريطانيا لمواجهة خطر سقوط مصر والمشرق العربي في أيدي دول المحور. وفي فترة قصيرة تمكّن العراق من استعادة بعض مكانته الإقليمية، حين ردّ رئيس الحكومة العراقي نوري السعيد على حملة النقد العنيفة التي تعرض لها الموالون لبريطانيا بإطلاق مشروع جامعة الدول العربية في عام 1943. وتجاوبت الحكومة المصرية مع السعيد وتعاون البلدان على وضع حجر الأساس للنظام الإقليمي العربي.

كما هو واضح، اتخذت الإدارة الأميركية موقفًا مختلفًا من موقف الحكومة البريطانية تجاه قضية الجيش العراقي؛ إذ إنها لم تُبقِ عليه، بل أنهت وجوده، وهو الجيش الذي كان أنشئ في عام 1921، كما سعت إلى تبديل تركيبته وتغيير القيم والنظريات السياسية التي يستلهمها، وفي صدارتها الانتماء الوطني العراقي والإقليمي العربي.

أما البديل **الثاني**، فهو حلّ الجيش وفق الأصول المتّبعة دوليًا، خصوصًا أن هذا الأمر ليس جديدًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة. فهي تمتلك خبرات في دول كثيرة؛ منها دول إسلامية على غرار كوسوفو والبوسنة وأفغانستان. وتقول هذه الخبرات إن قرار الحلّ

يجرى على وحدات الجيش بالتدرّج، وبعد أن تُصرف للعسكريين رواتب شهرية كافية لهم ولعوائلهم إلى أن يجري تأمين عمل لهم في المستقبل. كما أن تنفيذ مثل هذا القرار يقترن أيضًا بالتأكّد من تسليم العسكريين أسلحتهم إلى الجهات المعنية. ولا يسبق قرار حلّ الجيوش المباشرة بتطبيق العدالة الانتقالية، بل يلحق بها وبتأسيس قوات أمن جديدة وكافية من جهة العدد والتسليح لمواجهة التحديات الأمنية[291].

تصطدم المساعي الرامية إلى حلّ الجيوش النظامية في أكثر الحالات بصعوبات ناشئة عن الأوضاع الاجتماعية للدول المعنية أو بنزاعات داخلية تعانيها هذه الدول، ومن ثمة يصعب تنفيذ الحلّ بأكثر الطرائق سلميّة. أما في العراق، فاختلف الأمر عن هذه الدول. فحلّ الجيش العراقي بقرار متعمد هو الذي أدَّى، في رأي فرانسيس فوكوياما، إلى انهيار الدولة، لا العكس[292].

أما البديل **الثالث**، فهو حلّ الجيش بالطريقة العشوائية التي طبّقتها الإدارة الأميركية في العراق. وقد دافع بول بريمر، مسؤول سلطة الائتلاف الموقتة، في العراق عن هذا الحلّ، وعن الطريقة التي طبّقها؛ إذ قال إن الجيش العراقي انحلّ قبل أن يُعلن القرار، وإن الإعلان لم يُبدّل الواقع لكنه اعترف به مقدمة لبناء جيش جديد. وفي حديثه عن ملابسات تنفيذ القرار قال بريمر إن سلطة الاحتلال كانت على حقّ عندما قررت الاستغناء عن جيش صدام وبناء جيش جديد، مع العلم أن «على الرغم من جميع المصاعب، فإن عسكريِّي العراق المحترفين [الجدد] هم الأكثر فاعلية وجدارة

بالثقة»[293]. لكن الانطباع الشائع هو أن القرار «كان أكبر الأخطاء وأكثرها تكلفة من بين الأخطاء التي ارتكبها التحالف الذي قادته الولايات المتحدة»[294].

يمكن تلخيص الانتقاد الذي وُجِّه إلى حلّ الجيش في الآتي:

– تفكيك الوحدة الترابية للدولة العراقية. ويتجه هذا الوضع إلى المزيد من التفاقم والرسوخ. فصعود داعش يعزّز الاتجاه نحو خروج المناطق ذات «الأكثرية السنية العربية» عن سلطة الحكومة المركزية، ويُقوّي نزوع إقليم كردستان في الشمال إلى الانفصال[295]. وكشف استمرار أعمال العنف في العراق، وصعود داعش وغيرها من الميليشيات الطائفية والمسلحة، عن ضعف عملية بناء المؤسسة الأمنية العراقية. فهذه المؤسسة لم تفتقر إلى عدد المجندين الذي ارتفع من 99.600 في عام 2003، إلى 670. في عام 2011، بحسب تقرير لمؤسسة بروكنغز[296]. لكن الأمر، على نحو ما قال الأدميرال مايكل مولين (M. Mullen)، رئيس أركان حرب الجيش الأميركي للكونغرس عام 2007: «ما من عدد من الجنود ولا مساحة من الزمن كافيتان لتحقيق أيّ هدف في غياب المصالحة السياسية العراقية»[297]؛ فالحفاظ على الوحدة الترابية يقتضي وجود جيش وطني فاعل، ووجود مثل هذا الجيش يتطلب تحقيق المصالحة الوطنية، لكن الاحتلال الأميركي عطَّل الأمرين.

– خسارة العراق مكانته الإقليمية، حيث ارتكزت تلك المكانة في الماضي، إلى حدّ بعيد، على الفكرة العربية التي اعتنقتها النُخبة الحاكمة العراقية منذ تأسيس الدولة،

وعلى قدرته العسكرية. وتضاءل أثر التزام الفكرة العربية عندما رفض المسؤولون العراقيون بعد الاحتلال عَدَّ العراق بلدًا عربيًا. وانحسرت مكانة العراق الإقليمية بعد حلّ الجيش العراقي مع ما ترتب على هذا الحلّ من اختلال كبير في ميزان القوى الإقليمية بين العرب من جهة، والقوى الإقليمية الأخرى، خصوصًا إسرائيل، من جهة أخرى. فثمة فرق كبير بين عراق ما قبل الاحتلال وعراق ما بعد الاحتلال؛ إذ كان العراق قبل الاحتلال يسعى إلى أن يكون هو المركز الإقليمي للسياسة العربية، وإلى أن يستعيد هذه المكانة التي خسرها في عام 1941 بعد حربه مع بريطانيا. وانسجامًا مع هذا المسعى، حاول أن يبرهن على أنه الأكثر التزامًا في ما يتعلّق بالفكرة العربية. لكن عراق ما بعد الاحتلال لم يحتسب نفسه جزءًا من العالم العربي، وبات يتوجّه إلى طهران على الصعيد الإقليمي، وإلى أميركا على الصعيد الدولي، مع ما يحمل هذا التوجه من انعكاسات على صعيد دوره في الأقلَمة العربية.

- تحوّل العراق من نِدٍّ لإيران إلى دولة في دائرة النفوذ الإيراني، ومن قوة تُنافس إيران في الدور الخليجي والشرق الأوسطي، إلى مرتكز لسياستها في المنطقتين[298].

- تراجع كبير في حال النظام الإقليمي العربي. فالعراق كان دولة من دول المشرق العربي التي يصحُّ وصفها بالقوة الإقليمية؛ بسبب قدرته على التحرك خارج حدوده، وعلى تمثّل مصالح دول المنطقة وتمثيلها على الصعيد الدولي إذا اقتضت الحاجة[299]. لكن بعد الحرب وحلّ الجيش العراقي، ما عادت السلطة العراقية قادرة على بسط

نفوذها الفاعل حتى في العاصمة العراقية نفسها.

ربما كان قرار احتلال العراق وتغيير نظامه السياسي في مصلحة الولايات المتحدة؛ إذ ليس من مصلحتها أن يشكّل العراق ركيزة نظام إقليمي عربي قوي، لكن قرار حلّ الجيش العراقي أفضى إلى نتيجتين تتناقضان، في الأرجح، مع مقتضيات الأمن القومي الأميركي، **أولاهما** متمثّلة في قيام نواة نظام إقليمي بزعامة إيران ويشمل ذلك العراق. و**ثانيتهما** متمثّلة في تحوّل قسم كبير من الأراضي العراقية إلى ملاذٍ لمنظماتِ الإرهاب الدولي المعادية للولايات المتحدة.

بحسب هدلي بول (H. Bull)، ربما يخدم تحديد الدور المصري الإقليمي إقامة توازن قوى مدبر (Contrived) بين أربعة ملايين إسرائيلي وتسعين مليون مصري - بل ما يزيد على ثلاثمئة مليون عربي - مصالح الولايات المتحدة كما يعتقد بعض الأميركيين، لكنه سيُبقي المنطقة عرضة لأنواع شتى من الخطر والتهديد، كما سيحوّل إسرائيل إلى قوة إقليمية عظمى. والشرط الضروري لتحقيق هذا الهدف هو حرمان العرب من تنمية قدراتهم من خلال الإصلاح الداخلي وتحقيق التكامل الإقليمي الذي يكفل لهم التقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، ويعزّز مناعتهم الأمنية. لكن العرب لن يقبلوا بهذا المسار وسيقاومونه بكل وسيلة، وسيكون أيضًا مصدرًا لتوتر وتصادم مستمر بين الولايات المتحدة والعرب، ومصدرًا للُعبة صفرية دائمة بين الطرفين. هذا الوضع يدفع ببعضهم إلى الاعتقاد أن تراجع قدرة الولايات المتحدة على تقديم العون العسكري إلى

الحلفاء والأصدقاء سيؤدِّي إلى نتائج إيجابية لأنه سيضطر هؤلاء إلى تعزيز قدراتهم الذاتية، وإلى مزيد من الاعتماد على النفس لحماية مصالحهم وثرواتهم وحقوقهم الوطنية.

ثانيًا: النُخب الحاكمة

تتأثر مواقف النُخب العربية الحاكمة تجاه الأقلَمة العربية، كما هو معروف، بعاملَي الاقتصاد والأمن. ولئن كان العامل الأول حافزًا رئيسًا للنخب الحاكمة على تكوين التكتلات الإقليمية في كل من أوروبا وآسيا وأميركا اللاتينية وأميركا الشمالية، فإنه كان له في المنطقة العربية أثر مضاد بسبب غلبة الطابع الريعي على اقتصاد الدول العربية، وهذا ما تؤكِّده دراسات عدة تناولت موضوع الدولة الريعية وموقفها من مشروعات الأقلَمة في مناطق مختلفة من العالم.

في دراسة أعدها أحمد كورو، أستاذ العلوم السياسية في جامعة سان دييغو في الولايات المتحدة، بعنوان «أنموذج الدولة الريعية ودراسات آسيا الوسطى: الحالة التركمانية»، بيَّن أن العوامل الاقتصادية إذا كانت في كازاخستان وأوزبكستان وطاجكستان وقيرغيزستان، في التسعينيات، حافزًا للنخب الحاكمة على تأسيس اتحاد اقتصادي لوسط آسيا، فإن هذا الحافز كان وراء امتناع تركمانستان، الدولة الريعية، عن الانضمام إلى الاتحاد[(300)].

يبدو موقف الدول العربية الريعية أقرب إلى موقف تركمانستان منه إلى مواقف الجمهوريات الآسيوية الأربع الأخرى؛ فأكثر الدول العربية الريعية ينظر بحذر إلى مشروعات الأقلَمة؛ إذ يرى وراءها محاولات لوضع اليد على جزء من دخولها بحجة المصلحة الإقليمية المشتركة. وهذه المخاوف لم تُفضِ إلى انسحاب دول عربية ريعية من مؤسسات العمل العربي المشترك، لكنها قدمت تفسيرًا معقولًا لخطوات وسياسات اتُّبعت، فساهمت في التقليل من دور هذه المؤسسات وفاعليتها. وفي صدارة هذه الخطوات إهمال مقررات المؤسسات إيَّاها وتأسيس عدد من المنظمات والتكتلات البديلة.

لئن كانت القدرات المالية الكبرى من الأسباب التي مكَّنت النُخب العربية الحاكمة من تحصين دولها، والنظام الإقليمي من دعوات الأقلَمة، فإنها – على النقيض من ذلك – ساهمت في شحذ التحديات التي تواجه الوضع الراهن في المنطقة. فالمزيج من الثروات الطبيعية الكبرى التي تمتلكها دول هذه المنطقة، من جهة، والافتقار إلى القدرات الدفاعية الملائمة لحماية هذه الثروات من جهة أخرى، ظلَّا يحملان فاعلِين من داخل المنطقة وخارجها على الاعتقاد أن محاولة الإمساك بهذه الثروات والقدرات هو، في أسوأ الحالات، مغامرة ذات تكلفة قليلة ومردود عظيم. وتتفاقم آثار هذه النظرة حين تتزامن مع تحديات أمنية كبيرة تواجه دول المنطقة.

تُمثّل هذه التحديات خطرًا وجوديًا كبيرًا بالنسبة إلى المنطقة، ويتفاقم هذا الخطر مع

استفحال الفراغ السياسي والاضطرابات والمنازعات المسلحة التي ضربت دولًا عربية. وما ضاعف آثار هذه التحديات الأمنية أنها أصابت ثلاث قوى إقليمية عربية، هي مصر وسورية والعراق، وهي الدول التي تتحمل عادة العبء الأكبر في قضايا الأمن الإقليمي العربي. ويحتل التحدي الإسرائيلي المرتبة الأولى بين التحديات التي تستأثر بالاهتمام العربي. فعلى الرغم من تراجع القضية الفلسطينية في سُلَّم الاهتمامات العربية، وعلى الرغم من مشاعر الإحباط واليأس المنتشرة في أوساط عربية رسمية وشعبية في ما يتعلّق في إمكان تحرير الأراضي العربية من الاحتلال الإسرائيلي، فإن النظرة إلى التحدي الإسرائيلي وإلى مركزية القضية الفلسطينية بالمعيار القومي والإقليمي العربي لم تتبدّل.

في الأعوام الأخيرة، جرَت محاولات لتقديم «الخطر الإيراني الداهم» على «الخطر الإسرائيلي المقيم». وعلى الرغم من الاعتماد الأميركي المعلن لهذه المحاولات، ومحاولات تشكيل تحالف عربي – إسرائيلي ضد إيران، فإن هذه النظرة لم تُحقّق تقدمًا ملموسًا، ولا تزال النظرة السائدة بين العرب هي التفريق بين إسرائيل، بوصفها عدوًا للعرب ومحتلًا لأراضيهم، وإيران بوصفها إحدى الدول التي تقام العلاقات بها على مبادئ الجيرة والصداقة التاريخية[(301)]. وفي ما عدا ذلك، فإن نشاط إيران في المنطقة العربية يثير القلق في أوساط رسمية وشعبية عربية واسعة.

فاقم هذه النظرة تحوُّل إيران إلى قوة إقليمية صاعدة تتملّكها طموحات إقليمية، في

حين أن المنطقة العربية تُعاني، كما ذكرنا سابقًا، فراغًا سياسيًا كبيرًا. وما يزيد العلاقات العربية - الإيرانية دقة وحساسية، هو أن إيران تمتلك مشروعًا إقليميًا يشمل المنطقة العربية، أما النُخب الحاكمة العربية فأمامها مشروع إقليمي يتمثّل في الأقلَمة العربية. لكن الفرق بين الإيرانيين والعرب هو أن الدول العربية تدير ظهرها للمشروع العربي، في حين يندفع الإيرانيون بقوة إلى تنفيذ مشروعهم.

يلخص كيهان بارزيغار، الأستاذ في جامعة آزاد الإسلامية في إيران والباحث الرئيس في «مؤسسة الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية»، مرتكزات المشروع الإيراني في بحث نشره بعنوان «مصر توازن القوى في الخليج الفارسي: وجهة نظر إيرانية». فالمشروع الإيراني يدعو الولايات المتحدة إلى التفاهم مع إيران من خلال مفاوضات مباشرة وحصرية تجري بين الطرفين. ويتوقع بارزيغار أن تتوصل واشنطن، في نهاية المطاف، إلى الاعتراف بدور إيران الإقليمي الذي يستند إلى قدراتها وطاقاتها «الطبيعية». ويتوقع الباحث المقرّب من القيادة الإيرانية أن يفتح التفاهم الأميركي - الإيراني الطريق أمام «قيام كتلة إقليمية مزدهرة وآمنة تضم إيران ودول الخليج الأخرى»[302].

تخشى الحكومات العربية، ولا سيما في الخليج، أن تُفضيَ المفاوضات الأميركية - الإيرانية إلى اقتراب إيران من هدف تأسيس نظام أوسطي جديد وتزعّمه، في مقابل تخليها عن برنامجها النووي. ويثير هذا المشروع الإيراني مخاوف كثيرة في المنطقة العربية.

لكن مثل هذا النظام سيكون أحاديًا ومركزي الطابع، من جهة أنه يسمح لإيران وحدها بالاضطلاع بدور المهيمن، في حين أن النُخب الحاكمة العربية، على سبيل المقارنة، عارضت تطوير النظام الإقليمي العربي خشية سيطرة دولة أو أكثر على مصائره، مع العلم أن النظام الإقليمي العربي تعدُّدي وتراتبي الطابع، حيث يصعب على دولة واحدة السيطرة عليه.

في وقت ينصبُّ فيه جهد عربي وغربي على معالجة الصعود الإقليمي الإيراني، وعلى احتواء هذا الصعود، وبدا فيه إمكان التغاضي الموقّت عن خطر الإرهاب، أو حتى استخدام بعض الأطراف المنخرطة فيه أدوات في الصراع مع إيران وحلفائها الإقليميين، إذا بالصعود الخطِر لـ «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) يغيِّر هذه الحسابات تغييرًا جذريًا. ومع تفاقم هذه المخاوف تعددت المبادرات والمقترحات والمشروعات الرامية إلى تحصين الأمن الإقليمي العربي، واستطرادًا أمن المجتمع الدولي. واتجهت المقترحات إلى مسارين رئيسين، أحدهما دولي والآخر عربي، ومن أهم هذه المقترحات ما يلي:

1 - مقترحات في الإطار الدولي

تتمثّل المقترحات في هذا الإطار في تجديد الضمانات الأميركية بشأن حماية أمن الخليج. وكانت زيارة باراك أوباما إلى السعودية، في نيسان/ أبريل 2014، ملائمة

لتأكيد هذه الضمانات. وانصبّ جزء واسع من مناقشات قمة الناتو وأعمالها على بحث سبُل مقاومة الإرهاب واختيار التحالفات الدولية الملائمة لتحقيق هذا الغرض. وفي هذا السياق تقدم بعض الزعماء الغربيين بمبادرات من أجل طمأنة الحكومات العربية، كما فعل الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند في زيارته السريعة إلى العراق. ويميل بعض الأوساط العربية إلى التعويل على هذه الضمانات، وعلى حدوث تغيرات مهمة مرتقبة في المشهد الدولي تعقب الانتخابات الجزئية الأميركية المقبلة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014(. ويتوقّع المعوِّلون على هذه المتغيرات أن تعزّز الانتخابات الأميركية نفوذ مواقع المتشددين في الولايات المتحدة، وأن ينعكس هذا التشدد على مواقف الولايات المتحدة تجاه إيران وحلفائها الإقليميين، وأن يتبلور ضغوطًا عسكرية تُجبرهم على الانكفاء. غير أن اتجاهات الرأي العام الأميركي، حتى بين مؤيّدي الحزب الجمهوري، لا تسمح بدعم التوقعات المتعلّقة بمستقبل المتشددين في الكونغرس الأميركي.

غير أن في التاريخ الدولي، والعربي خصوصًا، دلالة على خطأ التعويل على الضمانات الدولية وحدها؛ فقد تضمنت نظُم الانتداب والحماية التي فُرضت على المنطقة العربية تعهّد الدول المُنتدِبة بالحفاظ على أراضي الدول والولايات الواقعة تحت الانتداب. لكن هذه الضمانات لم تمنع فرنسا، الدولة المنتدبة على سورية، من انتزاع لواء الإسكندرون وضمه إلى تركيا في عام 1938؛ أملًا في أن ينضم الأتراك إلى الحلفاء ضد دول المحور[(304)]. ولم تمنع هذه التعهدات وزارة الخارجية البريطانية أيضًا من التفكير في ضم

حلب إلى تركيا بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، في حال موافقة الأتراك على الانضمام إلى الحلفاء ضد المحور[305].

2 – حلول في الإطار الإقليمي العربي

تُطلّ الحلول والمبادرات من خلال تفاهمات ومبادرات ثنائية الطابع؛ مثل تقديم دعم مالي وسياسي إلى مصر ولبنان والأردن. وربما تساهم هذه المبادرات في تعديل موازين القوى في المنطقة وتقلّل الأخطار التي تواجهها[306]، وتكون للتعاون الثنائي والتعدُّدي فوائد كثيرة، إذا كان من الصعب – بسبب أوضاع عابرة وموقتة – تنفيذ التعاون والمشاركة الجماعية التي تضم الدول ذات العضوية في منظمة واحدة أو ذات الانتماء إلى كيان إقليمي واحد. لكن هذا النمط من مستويات التعاون والتساند سيؤدي، في حال تكراره ورسوخه، إلى إضعاف المؤسسات الجماعية التي تنتمي إليها الدول، والتي تقوم على مبادئ ومعاهدات ومواثيق والتزامات رسمية، وسيزيد ذلك في تأكّل دول المنطقة وانتشار الفتن والمآسي البشرية فيها. وفي الوقت نفسه يجدر تنبيه أصحاب القرار إلى العوامل الآتية:

– إن حسابات الدولة الريعية لن تنفع في مواجهة التحديات الأمنية المعقَّدة. فلئن أتاحت تلك الحسابات للحكومات العربية أن تختار الابتعاد عن التعاون الإقليمي أو تحصره في أضيق مجال، فإن التحديات الأمنية تجعل التعاون الأمني الجدي والفاعل

حاجة ملحة لا مفر منها، للخروج من الأوضاع الراهنة والتغلب على الأخطار المحيطة بالمنطقة.

- إن مواجهة التحديات الطويلة الأمد والمتعدّدة الجبهات التي تعمل على السيطرة على العقول والمشاعر تتطلب جهدًا موازيًا لا يتوافر في التحالفات العابرة والموقتة. إنها تتطلب ترسيخ مشروعية الصراع الذي تخوضه الدول العربية ضد النزعات التوسعية وضد الإرهاب، وتعزيز الأسس الفكرية والحقوقية والقانونية لهذا الصراع، كما لاحظ مجلس جامعة الدول العربية ذلك في بيانه الصادر في 7 أيلول/ سبتمبر 2014. ويتطلب التصدي للتحديات الكبرى أيضًا رسم الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق أهدافه، وتنمية المؤسسات التي تتحمل أعباءه، وتعميق التعاون والتنسيق بين دول هذه المؤسسات.

إن العمل من خلال المؤسسات الجماعية والمنظمات الإقليمية يكلف الدول الأعضاء تضحيات جسيمة، لكن هذه القاعدة تحكُم أي تحالف إقليمي أو دولي. وعلى الرغم من تراجع هذه المؤسسات في الأوضاع الراهنة، فإن في إمكان المقتنعين بأهميتها أن يقدِّموا دلائل تاريخية وواقعية ملموسة إلى النُخب الحاكمة والرأي العام، على أن التكلفة التي تكابدها الدول الأعضاء في هذه المؤسسات للدفاع عن أمنها ومصالحها ستكون، إن عملت في إطارها، أقلّ من التكلفة المكابَدة في حال لجوئها إلى تحالفات عابرة تُفكَّك بسهولة بوساطة الامتحانات العسيرة التي تمرُّ بها، أو في حال اختيارها التفرد والإمساك

عن التعاون مع الآخرين في مواجهة أخطارٍ تواجه الجميع.

ثالثًا: البرجوازية العربية

يثير موقف الطبقة الرأسمالية العربية تجاه مشروعات الأقلَمة قدرًا واسعًا من الالتباس؛ فلهذه الطبقة مصلحة في توسيع السوق، مع توافر الحماية لمنتوجاتها في داخل الأسواق القومية أو الإقليمية ضد المنافسين المحتملين، ما يرشّح هذه الطبقة للاضطلاع بدور القاطرة الطبقية لمشروعات التعاون الإقليمي العربي والوحدة القومية كما كان الأمر في أوروبا. لكن هذه النظرة تخضع لمراجعة واسعة ونقد صارم؛ إذ تحيط الشكوك بدور هذه الطبقة وبانحيازاتها. فالرأي السائد في أوساط كثيرة، خصوصًا في أوساط اليسار العربي، هو أن البرجوازية العربية باشرت السير من خلال الاندماج القومي والإقليمي والتصنيع في بداية القرن التاسع عشر، غير أن «تحوُّل الرأسمالية العالمية إلى إمبريالية والتسابق على نهب الدول المستعمرة، ومنها البلدان العربية، منعا البرجوازية العربية من تحقيق أحلام النهضة، ومن ثمة من تحقيق المشاريع القومية والإقليمية»[307].

من أجل المزيد من الدقة في تحديد دور البرجوازية العربية تجاه موضوع التعاون الإقليمي، لجأ مؤيّدون لمشروعات الأقلَمة إلى التمييز بين البرجوازية الوطنية التي لها المصلحة، وتمتلك رغبة في مساندة مشروعات الأقلَمة، والبرجوازية الكومبرادورية

التي تقف، موضوعيًا، ضد مثل هذه المشروعات، بسبب ارتباطاتها الخارجية. وبقيَ هذا التمييز يشكو التعميم، خصوصًا مع التطورات التي طرأت على المجتمع الدولي، وعلى التجارة الدولية، وبقي الموقف – تجاه الرأسمالية العربية الوطنية تحديدًا – محاطًا بالالتباس والشكوك.

في معرض استقراء المشروع العربي، ينبغي بذل مزيد من الجهد في تحديد الموقف المسبق لأيّ طبقة أو شريحة اجتماعية تجاهه، كما ينبغي التفكير في الشروط التي تسمح لأيّ شرائح أخرى بالاضطلاع بدور رئيس في تحقيق الأقلَمة العربية أو تدفعها إلى ذلك. وفي سياق توضيح هذه الملاحظات والإجابة عن الأسئلة المهمة التي طرحتها الورقة المرجعية للمؤتمر، المتعلّقة بمستقبل المشروع العربي، من المفيد أن نلفت النظر إلى ظاهرتين مهمتين.

الظاهرة **الأولى** متمثّلة في الدور الحيوي الذي يضطلع به الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، وهو الممثّل الأبرز للطبقة الرأسمالية العربية في الدعوة إلى المشروع العربي، والسعي إلى إقناع النُخب الحاكمة والرأي العام العربي بأهمية تنفيذ الاتفاقات والمعاهدات التعاضدية بين الدول العربية. وفي وقت يسعى فيه هذا الاتحاد إلى الحفاظ على علاقات سليمة وودية مع الحكومات العربية، فإنه لا يتردد في توجيه النقد البناء والنزيه إلى المؤسسات الحكومية إن قصّرت في مجال له أهمية استراتيجية من مجالات التعاون الوظيفي بينها. وهذا ما نجده، على سبيل المثال، في

التقرير المهم بشأن «منطقة التجارة الحرَّة العربية الكبرى»، الذي تضمنته **النشرة الاقتصادية العربية** الصادرة عن الاتحاد؛ ذلك أنه انتقد القمة العربية التي عُقدت في عام 2012 لأنها لم تُعِر «المنطقة» قدرًا كافيًا من الاهتمام[308].

إن موقف الاتحاد، بوصفه حاضنًا «موضوعيًا» للأقلَمة العربية، يضعه في صدر أيّ تحرُّك في البلاد العربية وخارجها من أجل النهوض بالمشروع العربي، لكن حتى لو أنه لم يفعل ذلك، وحافظ على مستوى اهتمامه الراهن به وبمشروعات الأقلَمة، فإنه يؤدّي دورًا مهمًا في الحفاظ على صدقيّة هذه المشروعات، وواقعية الدعوة إليها، واحتواء الدعوات المناهضة لها.

أما الظاهرة **الثانية**، فهي متمثّلة في ظهور طبقة رأسمالية وطنية في دول عربية ذات اقتصاد ريعي. وكان أن نمَت هذه الطبقة، خصوصًا خلال التقلبات في أسعار النفطية في السبعينيات والثمانينيات، وتمكنت، بهدوء وتعاون حثيث مع الدولة، من «اكتساب أرصدة مالية - تفوق أحيانًا الأرصدة التي تمتلكها الدولة - وكفاءة مرموقة - حتى في حال مقارنتها بالمستويات الدولية - وثقة بالنفس تزداد يومًا بعد يوم»، وهذه الطبقة التي «تعي ذاتها، بذاتها، ولذاتها» تُوظف استثمارات كبيرة في الولايات المتحدة، وفي دول مجلس التعاون الأخرى والدول العربية[309]؛ إنها حريصة على دوام العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة، ومع الدول العربية في آنٍ.

ما من شكٍّ في أن لهذه الطبقة مصلحة في التأثير في الولايات المتحدة والدول العربية

من أجل إيجاد مناخات ملائمة لتحقيق الأقلَمة العربية؛ فمصلحتها في التأثير في الولايات المتحدة تهدف إلى السعي لتغيير السياسة الأميركية المناهضة لمشروعات التكامل الإقليمي العربي والتطلعات الوطنية المشروعة. ومصلحتها في التأثير في الدول العربية تهدف إلى إقناعها بالانخراط في هذه المشروعات وفتح أسواقها أمام الصادرات والاستثمارات العربية، وإزالة المعوقات التي تحول دون دمج هذه الأسواق وتنشيط القطاعات الإنتاجية في المنطقة العربية.

رابعًا: الجماعات والمنظمات العابرة للأقطار

1 - المنظمات الرسمية

ينطبق هذا الوصف على أنموذجَي المنظمات الرسمية وغير الرسمية. ويشترك هذان الأنموذجان وهذه المنظمات بحسب تقدير الوظيفيين، والوظيفيين الجدد، في سمة أساسية، لجهة تشكيل المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية فضاءات تتجاوز الولاءات القومية. وتتّضح هذه الصفة من خلال نوعين من البنى الرسمية الإقليمية: فالنوع **الأول** مكوّن من المؤسسات الإقليمية الرسمية التي تعمل وفقًا للمعاهدات والمواثيق وأصول العلاقات الدولية والإقليمية. وتعبّر هذه المؤسسات في عدد من الأقاليم والمناطق عن رغبات الحكومات وإراداتها، وهي لا تستطيع أن تخطوَ بعيدًا عنها. لكنها في الوقت نفسه تكتسب شرعية مع مرور الوقت، ووجودًا موضوعيًا من الصعب

تخطِّيه أو التراجع عنه كليًا. ففي غمرة المناقشات الحادة التي تدور حول علاقة الدول القومية الأوروبية بالاتحاد الأوروبي، يردُّ المدافعون عن بقاء بريطانيا في الاتحاد على المطالبين بالانسحاب منه بأن بريطانيًا واحدًا من كل أربعة بريطانيين يعيش من وراء مشروعات أوروبية الطابع. واستطرادًا، يرى البريطانيون المحبذون المشروع الأوروبي أن الخروج من الاتحاد ليس أمرًا واقعيًا.

أما النوع **الثاني**، فهو يتكون من الأفراد ومن المجموعات التي تعمل في بيروقراطيات المنظمات الدولية والإقليمية. فعلاقات العمل والتواصل الدائم والسعي إلى حلّ المشكلات القومية، مثل الخلافات الحدودية من خلال مقاربات دولية أو إقليمية، ذلك كله يُعمق الصلات ومناهج التفكير المشترك وطرائق العمل المتناسقة بين العاملين في هذه المؤسسات. وفي وقت تنشأ فيه هذه العلاقات بين إقليميين رسميين يأتون من دول قومية، فإنها تنتج، خارج القنوات الرسمية، مواطنين «إقليميين» يفكرون في الإقليم وتطلعاته ويتحدثون بعقليته. ومع مرور الزمن يتحول هؤلاء إلى روَّاد ومريدين من دون أن يقصدوا، بالضرورة، مشروعات العولمة أو الأقلَمة. ومع تنامي مشروعات الأقلَمة وانتشارها وتشعُّبها، يتكاثر عدد المعنيين بها والساعين إلى إنجاحها، خصوصًا أن نجاحها يُعدُّ بمنزلة نجاح لهم. وبالتدريج ينزاح ولاء هؤلاء من المركز القومي إلى المركز الأممي كما تصور ديفيد ميتراني، وهو من منظّري المدرسة الوظيفية في العلاقات الدولية[310]، أو إلى المركز الإقليمي، كما توقّع أرنست هاس،

وهو من منظّري الإقليمية ومدرسة الوظيفية الجديدة[(311)].

ينطبق النوع **الأول** من البنى الرسمية على جامعة الدول العربية والمنظمات الفرعية التابعة لها. فالجامعة هي إحدى أقدم المنظمات الإقليمية في عالمنا الراهن، وكان ينبغي أن تكون في صدارة مشروعات الأقلَمة في العالم، لكنها تعاني نقائص كثيرة، من أهمها ضعف الفاعلية والتنفيذية. وهذا الواقع يصحّ بشأن مقررات القمة العربية والمؤتمرات الوزارية ومجلس الجامعة وسائر المؤسسات الرسمية الأخرى للعمل العربي المشترك.

صحيح أن أكثر المنظمات الإقليمية والدولية والجمعيات، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي[(312)] ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)[(313)]، تعاني هذه المشكلةَ، لكن عدم تطبيق القرارات في هذه المنظمات لا يصل إلى مستوى عدم تطبيقها في الجامعة. ففي حين تصل نسبة تطبيق القرارات في منظمة الدول الكاريبية (Caricom) إلى 50 في المئة، وهو أمرٌ يُعدُّ إخفاقًا في العمل الإقليمي لدى مسؤولي هذه المنظمة، فإن نسبة تطبيق القرارات في الجامعة لم تتجاوز 5 في المئة في الفترة الممتدة من تأسيس جامعة الدول العربية حتى أواخر السبعينيات، بحسب الملاحظات التي أدلى بها مندوب إحدى الدول العربية في مجلس الجامعة.

أما النمط **الثاني**، فينطبق على العاملين في المنظمات الإقليمية العربية الرسمية؛ فمن المفترض في هذه المنظمات أن تزوّد الحياة السياسية العربية بأعداد كبيرة من المنحازين إلى مشروعات الأقلَمة العربية، لكن الواقع هو غير ذلك؛ فمناخات العمل السائدة في كثير

من هذه المؤسسات لا تساعد في تخريج مناصرين لهذه المشروعات[(314)]. وفضلًا عن ذلك، ثمة فرق كبير بين البيروقراطيات الرسمية في الدول الديمقراطية القديمة مثل دول الاتحاد الأوروبي؛ إذ تحظى هذه البيروقراطيات بدرجة ملحوظة من الاستقلالية، ما يسمح بإنتاج ما سُميَ «المؤامرة البيروقراطية» أو «المشروع الأوروبي»، من جهة، والبيروقراطيات التي تتَّبع التعليمات والتوجهات الحكومية بدقَّة في الدول التي لا تتبع النظم الديمقراطية، من جهة أخرى.

في هذا النمط من الأنظمة، نجد في الإدارات الحكومية، حتى في أعلى مستوياتها، من يؤيّدون هذه المشروعات تأييدًا شخصيًا، ويرجون المساهمة في تنفيذها، في حين نجد آخرين مضطرّين إلى الوقوف ضد مشروعات الأقلَمة تنفيذًا لتعليمات حكومية. وعلى الرغم من ذلك، فإن وجود هؤلاء في المؤسسات البيروقراطيات العربية العابرة للأقطار أمرٌ مفيد. ففي الحدود المتاحة، سيكونون عضدًا لمشروعات التعاون الإقليمي، ومساعدًا في تمرير بعض هذه المشروعات. أما إذا تغيّرت الأحوال، وانفتح الباب أمام تنفيذ مشروعات رئيسة، فإنهم سيشكّلون ظهيرًا قويًا لها.

يسعى بعض المسؤولين عن هذه المنظمات إلى إدخال إصلاحات عليها. وفي هذا الشأن قُدمت مقترحات مهمة، لكنها تنتهي إلى ثلاثة مصائر: فإما أن يكون مصيرها هو الرفض، وإما أن يُوافق عليها من دون تنفيذ لها، وإما أن يجري تنفيذها على نحوٍ خاطئ بعيدًا عن جوهر الاقتراح الأصلي. وهكذا، فإذا كان الهدف من اقتراح مجلس السلم

والأمن العربي هو تحقيق خطوة نحو تعزيز دور الجامعة العربية على مستوى الأمن الإقليمي العربي، وتفعيلها أداة قادرة على الاضطلاع بهذه المهمة، وتحسين آلية صنع القرار في الجامعة، من خلال تحميل الدول العربية الرئيسة مسؤوليات خاصة في مجال الأمن الإقليمي، فإن الاقتراح يُنفّذ بطريقة تُفقد المجلس معناه وتحوله إلى نسخة إضافية لا معنى لها من مجلس الجامعة.

إن القيمة الواقعية لمشروعات الأقلَمة العربية تستند إلى نظام إقليمي وإلى مؤسسات موجودة بـ «القوة» وليست موجودة بـ «الفعل». كما أن تفعيل هذه المشروعات والمؤسسات في ظلّ الأوضاع الراهنة، وموازين الفعل والقوة السياسية بين مؤيّدي الأقلَمة العربية ومعارضيها، غير ممكن. فمن الواضح أن لمعارضي تفعيل النظام الإقليمي العربي اليدَ العليا في السياسة العربية الرسمية. واستطرادًا، من المُستبعد أن تبذل المؤسسات العربية الرسمية، بما في ذلك المؤسسات الإقليمية، أيّ جهد مركّز من أجل إقناع الأطراف الأجنبية الفاعلة - وفي صدارتها الولايات المتحدة - بضرورة دعم مشروعات التعاون الإقليمي العربي، وبمساندة المؤسسات الإقليمية المنبثقة من المنطقة نفسها. فما هي احتمالات تغيير هذا الواقع لمصلحة مشروعات الأقلَمة العربية؟

2 - المنظمات غير الرسمية

يُعوِّل بعضهم على المنظمات الإقليمية العربية غير الرسمية كي تضطلع بالدور

الرئيس في تحقيق مشروعات الأقلَمة. كما أن النظام الإقليمي العربي لا يتكون من المنظمات الحكومية العابرة للأقطار فحسب، بل يتكون من منظمات المجتمع المدني الإقليمي أيضًا، وهذه المنظمات تضم أطيافًا مختلفة من الفاعلين؛ فثمة منظمات للمجتمع المدني «الرسمي» تعكس وجهة نظر النُخب الحاكمة، وثمة منظمات لا تلتزم الإطار الجماعي العربي إطلاقًا، بل تلتزم أُطرًا إقليمية أو دولية غير عربية، أكانت متوسطية أم شرق أوسطية أم دينيةَ الطابع. وفي هذا السياق، توجد منظمات حزبية ومهنية ونقابية وعلمية تسعى إلى إنهاض المشروع العربي. فهل تتمكن هذه المنظمات من الاضطلاع بدور يشبه دور «الفدراليين» الأوروبيين أو الكونفدراليين؛ مثل جان مونييه وروبرت شومان وبول هنري سباك، في إنتاج الأقلَمة الأوروبية؟ وهل تستطيع إحياء المقاربة الجماعية العربية التي تحدّثت عنها الورقة المرجعية؟

إن المنحى العام للحوادث، منذ أعوام، لا يسير لمصلحة المشروع العربي. وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض المتغيرات التي تطرأ على المنطقة العربية يمكن أن تُتيح، بالنسبة إلى المعنيين بهذا الأمر، فرصة لدفع هذا المشروع إلى الأمام. فما أشرنا إليه سابقًا بشأن تقليص الوجود العسكري، ومن ثم الضغط السياسي الأميركي على حكومات المنطقة، والصعوبات المتعدّدة التي تواجهها الدول الأطلسية في القيام بأعباء حماية الحلفاء العرب من التحديات، وحاجة هذه الحكومات الملحّة إلى تنمية الأمن الإقليمي العربي، والصعود البطيء لبرجوازية وطنية عربية، هو من العوامل التي تُعَدُّ عناصر

مساعدة لإحياء المشروع العربي. لكن تنشيط هذا المشروع وإخراجه مما يشبه حال الغيبوبة يتطلبان فاعلين إقليميين يتّسمون بصفات مشابهة للصفات التي أشرنا إليها في مقدمة الدراسة. وهذا النوع من الفاعلين غير متوافر إلى حدّ الآن. ثم إن تفعيل النظام الإقليمي العربي يحتاج كذلك إلى قيام المعنيين بهذا الهدف بمراجعة جدِّية لتجارب الأقلَمة العربية، والخروج باستنتاجات صحيحة.

جرت محاولات في هذا الشأن، من أهمها محاولات تبلورت في إصدار كتاب **المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل**[315]. وتكمن أهمية المشروع في أنه صادر عن مركز متخصص بقضايا الوحدة العربية، وأنه جاء حصيلة مناقشات «ساهم فيها العشرات من المثقفين والناشطين العرب من مختلف الأقطار والتيارات»، فهو يمثّل توجهات تعبّر عن «رؤية» تصلح أساسًا لتحرّك من أجل إنهاض المشروع العربي. إلّا أن هذا المشروع يحتاج هو نفسه إلى مراجعة، خصوصًا في ضوء التطورات التي مرّت بها المنطقة العربية والمجتمع الدولي. فـ «المشروع» لا يُقدّم نظرة واضحة إلى الواقع الدولي، على الرغم من إشارته إلى العولمة، وهو يتأرجح بين خياري «الأقلَمة» و«القومنة»؛ ذلك أنه يستخدم هذين التعبيرين بطريقة استبدالية، في حين أن كلًا منهما يستند إلى فلسفة مستقلة، ويتضمن أجندات مختلفة، ويركّز في أهداف ووسائل متباينة. وفي وقت يسعى فيه «المشروع» إلى الإفادة من دروس التاريخ والواقع الراهن، فإنه يمارس انتقائية غير ملائمة للرغبة في تجديد النهضة العربية استنادًا إلى مبادئ المعرفة السليمة.

يُضاف إلى ما تقدّم ذِكره أن «المشروع» خلَا من النقد الدقيق والكافي لتجارب عدد من المنظمات غير الرسمية التي تلتزم الفكرة العربية من حيث المبدأ، لكنها لا تركّز فيه تركيزًا كافيًا في مستوى الممارسة. فلم يحدث أن وضعت هذه المنظمات برنامجًا مطلبيًا للأقلمة العربية، وقلّما اعتمدت مطلبًا محدّدًا له أفُق تكاملي عربي، ثم تابعت العمل من أجل إقراره من الحكومات. كما ندر أن أدرجت هذه المنظمات العربية غير الرسمية في محادثاتها مع المنظمات الأجنبية مطالبة هذه المنظمات بدعمها واعتمادها مشروعات الأقلَمة العربية. ومن المفارقات أن هذه المنظمات التي تنتقد الحكومات العربية لأنها توافق على قرارات تعميق التعاون العربي، وفي الوقت نفسه تعمل على تعطيلها وتمارس هذه السياسة نفسَها. فالفرق بين الجهتين لا يتمثّل في درجة الالتزام الفعلي بالقرارات، بل كثيرًا ما يكمن في النيّات.

خاتمة

لا يحتاج الدارس إلى بحث مكثّف كي يكتشف مدى انحسار مشروعات التكامل الإقليمي العربي، ولا يحتاج كذلك إلى تدقيق في السياسة الخارجية الأميركية كي يعثر على علامات المعارضة الأميركية لهذه المشروعات، وعلى أثرها السلبي في هذا الصعيد. لكن على الرغم من ذلك، يمكن الإشارة إلى تطورات تساعد في نهوض النظام الإقليمي العربي. وإذا بدأنا بالنظر في الواقع الأميركي نفسه، وجدنا أن الولايات

المتحدة تتجه نحو الحدّ من اهتمامها بالمنطقة العربية، وأن هذا التراجع جدير بأن يخدم العرب ويُحفّزهم على تنمية العلاقات في ما بينهم للأسباب الآتية:

– ثمة علاقة سببية بين تلكؤ الإدارة الأميركية في تقديم الحماية العسكرية إلى الدول العربية الحليفة واتجاه الولايات المتحدة إلى تطبيق سياسة «إعادة التوازن» في شرق آسيا. وبعضهم ينفي هذه العلاقة مؤكدًا أن واشنطن لن تسحب قوات من المنطقة العربية لإرسالها إلى المحيط الهادئ[316]. إضافة إلى ذلك، ربما يقول بعضهم إن الصورة العامة لهذه العلاقات لا تتّسم بالخطورة، ولا تؤثّر في دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، على الرغم من بعض التوتّر الذي يشوب العلاقات الأميركية – الصينية. والاستنتاج في هذا السّياق هو أن الولايات المتحدة ليست عاجزة عن الاضطلاع بحماية حلفائها وأصدقائها إن لزم الأمر، وهو استنتاج ليس بعيدًا عن الصواب. ومع ذلك تستدعي سياسة إعادة التوازن في المحيط الهادئ أن تكون في حالة جهوزية كاملة لمواجهة أيّ احتمالات طارئة في المحيط وألا تفاجأ بأيّ بيرل هاربور آسيوي جديد في المستقبل. ولهذه الأولوية تداعيات لا بدّ من أن تراعيها القيادة الأميركية.

– أخذت الولايات المتحدة تتحوّل إلى مصدر للنفط بدلًا من أن تكون مستوردة له[317]، وهذا لا يعني أن واشنطن ستفقد الاهتمام بالمصالح النفطية في المنطقة العربية. فهذا الاهتمام سيستمر، خصوصًا في إطار الصراع مع الصين، ومع منافسين آخرين، وفي سياق حرصها على التأثير في مصالح الصين والآخرين من خلال دورها في إنتاج

النفط العربي وتكريره وتسويقه. لكن ثمة فرقًا مهمًا بين أن تعتمد دولة على مستورداتها من النفط العربي وأن تعتمد على نفطها. إنه فرق في الأولويات، وله ترجمات استراتيجية ينبغي أن تحسب له القيادات العربية حسابًا. ومن الطبيعي أن تدخل في الحسابات الراشدة تنمية العلاقات مع الدول العربية الشقيقة وتوطيدُها.

– إن التيار الانعزالي الأميركي يتصاعد، داعيًا الولايات المتحدة إلى تخفيف التزاماتها الخارجية، وفي هذا الأمر يلتقي قادة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي. وستكون لهذه الظاهرة تبعات مؤكدة في حال تفاقمها بالنسبة إلى صعيد السياسة الأميركية تجاه المنطقة العربية، خصوصًا في مجال التعاون الأمني والعسكري بين الطرفين[(318)].

– إن تراجع النفوذ الأميركي في المنطقة العربية يزيل من طريق مشروعات الأقلَمة العربية عقبة رئيسة ساهمت منذ الأربعينيات في عرقلتها. إلا أن هذا التراجع سيكون من العوامل المساعدة على نهوض هذه المشروعات، على أن العامل الأهم في هذا المجال سيظلّ متمثّلًا في صعود فاعل عربي إقليمي تتوافر فيه الشروط التي مكّنت الفاعلين الإقليميين في أوروبا وآسيا وأميركا اللاتينية من السَّير على طريق الأقلَمة التي أشرنا إليها في مقدمة هذه الدراسة، وعلى عاتق هذا الفاعل ستقع مسؤولية بلورة مقاربة جماعية عربية تنهض بالمنطقة بعد أن أصابها الخراب الواسع. ومن الصعب في عالمنا العربي حاليًا أن يكون هذا الفاعل فردًا؛ فمن المرجّح أن عصر الأبطال الأفراد بات ظاهرة غير مقبولة، وغير قادرة على تحقيق الإنجاز التاريخي المطلوب والمرتجى.

المراجع

1 – العربية

كتب

خميس، ظبية. **منفى جامعة الدول العربية**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2013.

يب، كمال. **تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011**. بيروت: دار النهار، 2011.

رياض، محمود. **مذكرات محمود رياض (1948 – 1978): البحث عن السلام.. والصراع في الشرق الأوسط**. ط 2. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985.

الريس، كوكب نجيب. **جامعة الدول العربية،: ماذا بقي منها؟**. ط 2. بيروت: رياض الريس، 2010.

السادات، أنور. **البحث عن الذات: قصة حياتي**. القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1978.

السهروردي، نجم الدين. **التاريخ لم يبدأ غدًا: حقائق وأسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني 1941 و1958 في العراق**. بغداد: شركة المعرفة للنشر والتوزيع، 1988.

الشاذلي، سعد الدين. **حرب أكتوبر: مذكرات**. باريس: منشورات مؤسسة الوطن العربي، 1980.

عبد المجيد، عصمت. **زمن الانكسار والانتصار: مذكرات ديبلوماسي عربي عن أحداث مصرية وعربية ودولية: نصف قرن من التحولات الكبرى**. بيروت: دار النهار للنشر، 1998.

محمود، أحمد إبراهيم وآخرون. **من أجل إصلاح جامعة الدول العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن**. تحرير محمد جمال باروت. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

هلال، علي الدين. **أمريكا والوحدة العربية**: 1945 – 1982. سلسلة مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

دورية

سرحال، مي دمشقية. «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: انعكاسات التحولات العربية والأزمات في الاقتصاد العالمي ومتطلبات المرحلة المفصلية الجديدة». **النشرة الاقتصادية العربية**. العدد 15 (تموز/ يوليو – أيلول/ سبتمبر 2012).

2 – الأجنبية

Books

Aarts, Paul and Gerd Nonneman (eds.). Saudi Arabia in the Balance: Political Economy, .Society, Foreign Affairs. London: Hurst and Co., 2005

Atkins, G. Pope. Handbook of Research on the International Relations of Latin America and .the Caribbean. Oxford: Westview Press, 2001

Duchêne, François. Jean Monnet: The First Statesman of Independence. New York: W.W. .Norton & Company, 1994

Fukuyama, Francis (ed.). Nation - Building: Beyond Afghanistan and Iraq. Forum on .Constructive Capitalism. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2006

Gerges, Fawaz A. Obama and the Middle East: The End of America's Moment?. New Yo .Palgrave Macmillan, 2012

Hobbes, Thomas. Leviathan. Dover Philosophical Classics. New York: Dover Publications IN .2006

.Horne, Alistair. Kissinger: 1973, The Crucial Year. New York: Simon & Schuster, 2009

Mattli, Walter. The Logic of Regional Integration: Europe and Beyond. Cambridge: .Cambridge University Press, 1999

Milio, Simona. From Policy to Implementation in the European Union: The Challenge of a Multi - Level Governance System. Library of European Studies 13. London: Tauris Academic .Studies, 2014

O'Neill, Michael (ed.). The Politics of European Integration: A Reader. London; New York: .Routledge, 1996

Schulz, Michael, Fredrik Söderbaum and Joakim Ojendal (eds.). Regionalization in a Globalizing World: A Comparative Perspective on Forms, Actors, and Processes. London; .New York: Zed Books, 2001

El - Solh, Raghid. Britain's 2 Wars with Iraq: 1941 - 1991. Reading: Garnet Publishing .Limited, 1996

.Soros, George. The Bubble of American Supremacy. London: Weidenfeld & Nicolson, 2004

.Walt, Stephen M. The Origins of Alliances. New York: Cornell University Press, 19

Wight, Martin. Power Politics. Edited by Hedley Bull and Carsten Holbraad. Revised and .Expanded ed. Pelican Books. Middlesex - England: Penguin Books, 1979

Periodicals

Getting in the Way: South East Asia Finds the Decorum of Its Regional Club Rather Rudel .(Shattered.» The Economist (17 May, 2014

Kanwal, Brig Gurmeet. «Indian Army's Stellar Role in Nation Building.» India Strategic .((January 2013

Kuru, Ahmet. **«The Rentier State Model and Central Asian Studies: The Turkmen Cas** .(Alternatives: Turkish Journal of International Relations. vol. 1. no. 1 (Spring 2002

Lustick, Ian S. «The Absence of Middle Eastern Great Powers: Political «Backwardness»

.(Historical Perspective.» International Organization. vol. 51. no. 4 (Autumn 1997

.(Mathews, Jessica T. «Iraq Illusions.» The New York Review. vol. 61. no. 13 (August 2014

Reports & Studies

Barzegar, Kayhan. «The Balance of Power in the Persian Gulf: An Iranian View.» Belfer .<Center for Science and International Affairs (2010). <http://bit.ly/1G5O5FA

Burch, James. «The Domestic Intelligence Gap: Progress Since 9/11.» Homeland Security .(Affairs (April 2008

Cheney, Dick. «Defense Strategy for the 1990s: The Regional Defense Strategy.» January .<1993. <www.informationclearinghouse.info/pdf/naarpr_Defense.pdf

Cordesman, Anthony H. «Pivoting? The United States, The Indian Ocean Region, and the Gul .Saudi - US Relations Information Service [SUSRIS]. Washington, DC, 21 December, 2013

Council on Foreign Relations, International Institutions and Global Governance Program. Summary Report: Regional Cooperation in a New Middle East (Cairo: 10 - 11 November, .(2012

O’Hanlon, Michael E. and Ian Livingston. «Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction .<& Security in Iraq.» Brookings. July 2012. <http://brook.gs/1BTAoFN

الفصل السابع
الدور التركي في استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط ...... قادير أوستون

تمر استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط بمرحلة من إعادة التصويب، حيث كان لإرث حربَي العراق وأفغانستان، كما الثوران الإقليمي الذي أطلقه الربيع العربي، أثر عميق في إعادة تشكيل التفكير الأميركي تجاه المنطقة. وكانت إدارة الرئيس أوباما قد حاولت، اعترافًا منها بالتكلفة المادية والبشرية الثقيلة التي تحمّلتها أميركا نتيجة تورطها في الشرق الأوسط، تخفيف العبء عن كاهل الولايات المتحدة من خلال تقليل الموارد التي تخصصها للمنطقة. ويعاد حاليًا تصويب الاستراتيجيا الأميركية من أجل التصدي للحقائق الجديدة في الشرق الأوسط التي كان من نتائجها إطاحة مستبدين حكموا مددًا طويلة من الزمن. ولم تصبح عمليات الانتقال نحو الديمقراطية حقيقة ملموسة - باستثناء تونس إلى حد ما - فيما تتواصل حالة عدم الاستقرار على امتداد المنطقة. وعلى الرغم من الزخم الحالي للثورة المضادة، فإن الربيع العربي أثبت أن السياسة الأميركية القديمة القائمة على السعي إلى الاستقرار على حساب الديمقراطية لا يمكن الاستمرار بها في الأمد الطويل.

سيظل الشرق الأوسط غير مستقر في الأمدين القصير والمتوسط، في غياب بنية أمنية إقليمية جديدة. وتعترف الولايات المتحدة أنها تحتاج إلى شركاء إقليميين أقوياء ومستقرين من أجل التكيّف مع الحقائق الإقليمية الجديدة. تُعتبر تركيا المرشح الطبيعي لتكون حليفًا إقليميًا يُعتمد عليه بفضل علاقتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة منذ أمد طويل. وبينما ترى الولايات المتحدة نفسها مرغمة على إعادة التفكير في وضعها في أوروبا بعد قيام روسيا باجتياح شبه جزيرة القرم، فإن دور تركيا في تحقيق الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط والمشاركة في تحالفها الغربي أصبح أكثر أهمية مما كان عليه في أي وقت مضى. ومع أن الطرفين لا يتفقان على مسائل عدة، فإن مدى اتساع المصالح المشتركة يستلزم تعاونًا وثيقًا بينهما كعضوين في حلف شمال الأطلسي «الناتو». في الوقت الذي تسعى فيه السياسة الخارجية الأميركية إلى تقليل ارتباطاتها واستثماراتها في الشرق الأوسط، تجد تركيا نفسها كقوة إقليمية بمواجهة مسؤوليات وتكاليف أكبر؛ إذ سعت خلال العقد الماضي إلى كسب نفوذ أكبر في المنطقة، ودفعت باتجاه سياسات تكامل اقتصادي وسياسي، إضافة إلى أن ازدياد اعتماد الولايات المتحدة على حلفائها، في جهد يرمي إلى تدويل المسؤولية عن الأزمات الإقليمية، سيدفع بتركيا إلى النهوض بدور أكبر في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

أولًا: الربيع العربي

رأت السياسة الخارجية الأميركية منذ خمسينيات القرن الماضي في تركيا حليفًا استراتيجيًا في تحالفها عبر الأطلسي، على الرغم من الأزمات التي كانت تشهدها العلاقات الثنائية أحيانًا. على مدى الجزء الأعظم من القرن العشرين، كانت تركيا تُعتبر عنصرًا استراتيجيًا في مواجهة تمدّد الشيوعية، لكنها في ما يزيد على هذا الدور لم تمتلك القدرة ولا الرغبة في أن تكون فاعلًا في السياسات الإقليمية حتى في التسعينيات. وطبقًا لذلك كانت تقتدي في سياستها الخارجية بحلفائها الغربيين على نحو وثيق، وكانت مقاربتها تجاه الشرق الأوسط محدودة بالمسائل الاستراتيجية القليلة التي تمس مباشرة الأمن الوطني التركي. لكنها منذ بداية الألفية الثالثة بدأت تضع نفسها في موقع الفاعل الجدي والراغب في إحداث التغيير في الشرق الأوسط، بل والقادر عليه. اعتمدت تركيا منظورًا إقليميًا استراتيجيًا مبنيًا على أنموذج الاتحاد الأوروبي من خلال سياسة تصفير مشكلاتها مع جيرانها، في ردة فعل على مقاربة الحكومات السابقة الانعزالية إلى حد ما تجاه الشرق الأوسط، وأدّت حرية حركة البضائع والخدمات التي نجمت عن هذا التغيير إلى تحقيق قدر أكبر من التكامل الاقتصادي، كما حقّق المستوى العالي من الالتزام السياسي علاقات أوثق مع الجيران.

في أوائل الألفية الثالثة، حكم زعماء متسلطون، مثل زين العابدين بن علي وحسني مبارك وبشار الأسد، جزءًا كبيرًا من الشرق الأوسط، وتعاطت تركيا مع هؤلاء باهتمام متجدد كوسيلة لتعزيز سياسات التكامل الإقليمي. لكنها مع بداية الربيع العربي،

وجدت نفسها في مواجهة الاختيار بين الأنظمة التسلطية وحركات القوى الشعبية، فاتخذت القرار الصعب، لكن الاستراتيجي، وهو أن تبعد نفسها عن الأنظمة القمعية وتقف إلى جانب الانتفاضات الشعبية. كان ذلك قرارًا محفوفًا بالمخاطر، ذلك أنه مثّل قطيعة مع الموقف الوقائي التقليدي الذي اتسمت به السياسة الخارجية التركية. وتمكّنت تركيا بفضل ذلك، في أثناء ذروة الثورات، من كسب قدر من النفوذ أكبر كثيرًا مما كانت ستكسبه لو كان موقفها مغايرًا، ولا سيما في الشارع العربي. ومع ذلك، تمخض الربيع العربي عن «ثورات مضادة» على امتداد المنطقة، ولا سيما في مصر وسورية، وتراجعت حركات القوى الشعبية، ما حدّ من نفوذ تركيا وخياراتها السياسية كقوة ديمقراطية.

بينما تواصل تركيا معارضتها الثورات المضادة وتأييد المطالب الديمقراطية، تعين عليها إعطاء الأولوية لأمنها الوطني في مواجهة المخاطر، ولا سيما المخاطر الناجمة عن الأزمة السورية. كانت وجهة النظر التركية أن الأنظمة القائمة على إرادة أقلية صغيرة لا يمكن إدامتها في الأمد البعيد، وأن مصير المنطقة رهن بالحكومات المتمتعة بشرعية شعبية. ومع أن القوى المعادية للثورة ستحاجج بأن الاستقرار والأمن يجب أن تكون لهما الأسبقية على الحرية السياسية والحوكمة الديمقراطية، فإنه سيتعين على أي بنية إقليمية سياسية وأمنية جديدة أن تتماشى مع حقيقة أن المنطقة لا يمكن أن تكون مستقرة إلا من خلال إقامة أنظمة تلبي التطلعات المشروعة والديمقراطية للمواطنين

العرب.

تدرك الولايات المتحدة أن الوضع الراهن في المنطقة غير قابل للاستمرار، وأنها تحتاج إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الشرق الأوسط، لكن إرث حربَي العراق وأفغانستان، مقرونًا بسياستها القائمة منذ أمد طويل على دعم الحكم التسلطي من أجل الاستقرار الإقليمي، هو عامل مؤثر في تشكيل السياسة الأميركية بطريقة تجعلها لا تؤيد بالضرورة عمليات الانتقال الديمقراطي أو الإصرار عليها. كان صناع السياسة الأميركيون ينظرون إلى تركيا بوصفها حليفًا يستطيع أن يساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي، أما الرؤية التركية الأوسع نطاقًا للمنطقة فإنها تولي أهمية للاستقرار الإقليمي بينما تشدّد على الانتقال إلى أنظمة ذات شرعية شعبية. ومع أن هذه الرؤية لا تختلف على نحو مؤثر عن الأهداف الأميركية المعلنة (الاستقرار والديمقراطية)، فإن الولايات المتحدة وضعت لنفسها سقفًا أدنى كثيرًا لجهة تحمّل المخاطر، كما أن شهيتها أضحت أقل إلى حد بعيد تجاه أي تورط جديد في المنطقة لإحداث تغيير ذي مغزى.

حين تتقاطع الرؤية التركية مع الاستراتيجيا الأميركية، فإننا نرى في الأرجح نقاط التقاء بين البلدين، لكن عندما تتباعد رؤيتهما ومصالحهما الوطنية، فإننا نميل إلى رؤية احتكاكات، وحتى أزمات موقتة. كان تحقيق التوازن بين الاستقرار والمثل الديمقرطية يمثل تحديًا لكل من الولايات المتحدة وتركيا في سياساتهما تجاه الشرق الأوسط. ويأمل صناع السياسة الأميركيون في مقاربة تركيا كأنموذج للديمقراطية الإسلامية، لكن

تركيا كانت، ولا تزال، تعمل على الانتقال من نظام وصاية (قريب من عدد من الأنظمة التسلطية في الشرق الأوسط) إلى حكم مدني حقيقي، ما يسمح للقادة المدنيين الأتراك الحاليين بأن يكونوا أكثر استعدادًا لدعم الحركات الديمقراطية في المنطقة، ذلك أنهم يناضلون بأنفسهم ضد الوصاية. من جهة ثانية، تعود الولايات المتحدة إلى موقفها التقليدي - والمريح إلى حدٍ ما - القائم على دعم الزعماء الذين ينظر إليهم على أنهم يستطيعون تحقيق الاستقرار وحماية مصالحها. وتتواصل إخفاقات هذه السياسة؛ إذ يتجلّى ذلك في عدم قدرة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي على منع الانهيار الذي حدث في استقرار العراق ووحدة أراضيه، بسبب تقدّم ما يسمّى تنظيم «داعش» وتجدد العصيان السني.

يتمثل التحدي الذي يواجه صناع السياسة الأتراك في مقاربتهم للشرق الأوسط، في أنه ينبغي لهم الدفاع عن الديمقراطية داخل البلاد وخارجها، بينما الثورة المضادة للديمقراطية تعم المنطقة، ما يحدّ من خيارات تركيا ويستثير التفكير القديم في السياسة التركية الخارجية؛ أي تحديدًا أنه يجب على أنقرة ألا تتدخل في الشؤون الإقليمية وأن تظل بمنأى عن «مستنقع» الشرق الأوسط. تجد تركيا صعوبة في الموازنة بين أمنها الوطني ودعمها للديمقراطية في المنطقة، بينما يدفع الرأي العام التركي باتجاه موقف أكثر حذرًا من الحرب الأهلية السورية. ويجعل هذا الأمر التنسيق مع الولايات المتحدة صعبًا بشأن مسائل إقليمية مختلفة، كما يظهر التباينات الصارخة بين الجانبين من حيث

المقاربات والفروق الدقيقة. ومع ذلك، وعلى الرغم من التباينات، تظلّ تركيا، بالنسبة إلى الاستراتيجيا الأميركية الأوسع تجاه الشرق الأوسط حليفًا له أهمية حيوية كقوة ديمقراطية وقوة عاملة على الاستقرار.

ثانيًا: انحدار مصر نحو نظام وصاية

في الأيام الأولى من الربيع العربي، كان هنالك كثير من النقاش حول تركيا كأنموذجٍ للدول التي تمرّ بمرحلة انتقالية في الشرق الأوسط؛ إذ كان يُنظر إليها على أنها توفر دروسًا قيّمة للدول التي تشهد موجة ثورية مثل مصر، نظرًا إلى نجاحها في الدمج بين الإسلام والديمقراطية، إضافة إلى نموها الاقتصادي الثابت[(319)]. وبينما كانت هذه النظرة تنطوي على قدر من الحقيقة، كان من الضروري التعامل معها بحذر، لا لاستحالة تقليد تجربة أي بلد فحسب، وإنما بسبب الخطر المتمثل أيضًا في إساءة فهم ما يمثله ما سمّي أنموذجًا في واقع الأمر[(320)]؛ إذ إن تجربة تركيا الإجمالية كدولة مسلمة مستقرة اقتصاديًا وسياسيًا مع نظام ديمقراطي علماني هي تجربة تقابلها عقود من عدم الاستقرار السياسي، كما أن نظام الوصاية البيروقراطي العسكري والمدني لم يذعن إلا حديثًا لحكومات مدنية حقيقية. لقد كانت تركيا توصف لمدة طويلة من الزمن بأنها ديمقراطية موجّهة في أحسن الأحوال، ولم ترسخ السيادة المدنية بشكل حقيقي إلا منذ وقت قريب. وكان يمكن أيضًا تقديم تجربة تركيا الطويلة مع نظام الوصاية العسكري

كأنموذج للقادة العسكريين المصريين، حيث كان أنموذج الوصاية هذا مضرًا بنشوء نظام ديمقراطي. بهذا المعنى، اختار قادة الانقلاب في مصر النوع السيئ من الأنموذج التركي وأسوأ سيناريو بالنسبة إلى مصر[321].

أوجدت تجربة حزب العدالة والتنمية، باعتباره حزبًا ديمقراطيًا محافظًا له خلفية إسلامية، آمالًا في أن يتمكن الإخوان المسلمون من المشاركة في العملية الديمقراطية الرسمية وقيادة مصر بطريقة ديمقراطية، لكن الصراع السياسي في البلاد جعل هذا الاحتمال مستحيلًا، حيث قامت إدارة الانقلاب بزعامة عبد الفتاح السيسي بشن حملة تطهير سياسي ضد الإخوان المسلمين. بينما يمكن قول الشيء الكثير عن الأسباب التي جعلت من المستحيل تقريبًا على الإخوان المسلمين أن ينجحوا بسبب المشكلات الهائلة التي واجهتها البلاد، فقد كانت التجربة مخيبة بأي مقياس، إذ يصعب الآن القول إن مصر تسير باتجاه نظام يشبه الديمقراطية. وإذا نجح السيسي في أن يقيم نظام وصاية عسكريًّا يشبه النظام التركي في الماضي، فإن الشعب المصري يكون بذلك قد أضاع أعوامًا في بحثه عن تمثيل سياسي ذي مغزى. كما أن نشوء نظام ديمقراطي سيتأخر أكثر.

إن الانتكاسات التي مُنيت بها العملية الديمقراطية في البلاد وحملة التطهير ضد الإخوان المسلمين، جعلت من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على تركيا إقامة علاقات جيدة مع قادة الانقلاب. ففي أيلول/ سبتمبر 2011، تحدّث وزير الخارجية أحمد داود أوغلو عن «محور ديمقراطي تشكله أكبر دولتين في منطقتنا، من الشمال إلى

الجنوب، ومن البحر الأسود وصولًا إلى وادي النيل في السودان»، وذلك في إطار التعليق على رؤيته للعلاقات التركية – المصرية. إن تحالفًا استراتيجيًا مع دولة مصرية قوية سيساهم في استقرار المنطقة، وقد عملت تركيا على تأسيس علاقة وثيقة مع مصر، في إثر وصول محمد مرسي إلى سدة الرئاسة، من خلال تقديم أكبر سلة مساعدات اقتصادية (نحو مليوني دولار) في تاريخها. لكنها أخفقت في جهدها لمساعدة انتقال مصر إلى الديمقراطية في الأمد القصير بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي تسبب به الانقلاب.

يمثل الانقلاب على أول رئيس مصري منتخب ديمقراطيًا انتكاسة كبيرة، قضت في الأمد القصير على فرصة إقامة علاقة استراتيجية قوية بين تركيا ومصر؛ إذ كانت تركيا من أشد منتقدي الانقلاب بصفتها من مؤيدي الحكومات المنتخبة ومن مساندي تقدم الديمقراطية على امتداد المنطقة، بينما كانت تعترف دائمًا بالأخطاء التي ارتكبها الإخوان المسلمون. وفي إثر انتقادات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان المتكررة للانقلاب في مصر ولحملة القمع ضد الإخوان المسلمين، قررت مصر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2 خفض مستوى علاقاتها مع تركيا[322]. ولم تبذل هذه الأخيرة سوى القليل من الجهد المرئي لإصلاح علاقاتها مع مصر بعد أن تولى الجنرال السيسي مقاليد السلطة. كان أردوغان يجاهر بضرورة إدانة الإدارة الانقلابية وتصرفاتها تجاه الإخوان المسلمين، وأدى هذا إلى انتقادات عدد من المراقبين الأميركيين الذين ادّعوا أن تركيا تجعل الأمور

أكثر صعوبة وتعقيدًا بوجه السياسة الأميركية تجاه مصر.

من الواضح أن تركيا والولايات المتحدة لا تنظران بالمنظور نفسه حين يتعلق الأمر بالانقلاب المصري؛ إذ رفضت إدارة أوباما تسمية إطاحة مرسي «انقلابًا» بسبب الآثار القانونية لهذه التسمية، ومع ذلك جمّدت المساعدة العسكرية لمصر بهدوء وحثت على العودة إلى الديمقراطية، بينما تحاشت مواجهة النظام الانقلابي بصورة علنية. وفي أي حال، وصف الرئيس أوباما حديثًا في خطبته في «ويست بوينت» العلاقة مع مصر بأنها مبنية على المصالح الأمنية المشتركة. كما أُفرج عن معظم المساعدات العسكرية، ولم يمارس الوزير جون كيري ضغطًا على القادة المصريين بخصوص الديمقراطية ومسائل حقوق الإنسان في أثناء زيارته مصر في عام 2014، ما فُسّر على نطاق واسع بأنه إظهار دعم قوي للسيسي[323]. وذهب بعضهم إلى الحجج القائلة إنه لم يكن في إمكان الولايات المتحدة منع الانقلاب أو إن إدانته لم تكن ستحدث أي فرق. ومع ذلك، كان القبول الأميركي بالانقلاب بالغ الأهمية من المنظور التركي، لا في تشجيع السيسي فحسب، بل في تشجيع بشار الأسد في سورية أيضًا، إذ فهم الزعيمان أنه لن يكون هنالك عواقب جدية لأعمالهما القمعية ضد خصومهما.

دخلت تركيا إلى مصر مستثمرًا جديدًا نسبيًا في مستقبل البلاد السياسي مقارنة بالولايات المتحدة، من ثمّ يمكن القول إن ما ستخسره من جراء قطع علاقاتها مع مصر أقل مما ستخسره الولايات المتحدة. تقليديًا، عاملت الولايات المتحدة مصر على أنها

أحد مرتكزات سياستها الإقليمية، واعتبرت علاقاتها الجيدة مع القاهرة جزءًا من التزامها أمن إسرائيل. لذا فإن الظهور بمظهر المتخلي عن مصر سيكون له تكاليف سياسية داخلية بالنسبة إلى أي رئيس أميركي، إضافة إلى أن الولايات المتحدة يمكن أن تواجه انتقادات دولية من حلفائها الخليجيين، ولا سيما المملكة العربية السعودية. فللولايات المتحدة تاريخ طويل في دعم الحكومات التسلطية من أجل الاستقرار في المنطقة، وقد جربت مطبّات المبادلة بين شكل من التسلطية البيروقراطية والديمقراطية، في حين تعتمد القيادة التركية موقفًا صلبًا بخصوص احترام العملية الديمقراطية، ولا سيما أنها ناضلت ضد قوى الوصاية خارج السياسات المدنية الرسمية.

بينما تواجه السياسة الأميركية خطر العودة إلى صيغة «الاستقرار على حساب الديمقراطية»، حاولت تركيا أن تنأى بنفسها عن الفاعلين المعادين للديمقراطية، فيما تعترف بحقيقة أنها ربما تحتاج إلى تصويب سياستها تجاه مصر. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة وتركيا، فسيكون من الصعب في الأمد القصير أن تتعاونا بشأن مصر بطريقة ذات مغزى؛ إذ إن عدم الاستقرار وعدم وجود انتقال حقيقي إلى الديمقراطية في مصر لا يحدّان ما يستطيع الفاعلون الخارجيون عمله فحسب، بل يؤدّيان أيضًا إلى إيجاد اختلاف واحتكاك بين الولايات المتحدة وتركيا. وفي حال عدم وجود تقدم حقيقي نحو الديمقراطية في مصر، فإن الولايات المتحدة وتركيا ستظلان على اختلاف بينهما لأن المصالح الأميركية في مصر أكثر تجذّرًا وأقدم عهدًا من نوع العلاقة التي كانت تركيا

تأمل في بنائها. كما أن استمرار السلطة العسكرية في قمع الإخوان المسلمين سيسفر عن مزيد من الانتقاد من أنقرة، ومن المرجح أن واشنطن ستجد صعوبة في تحديد النبرة الملائمة. يمثل هذا الوضع فرصة ضائعة لا لمصر فحسب، بل أيضًا للعلاقات الأميركية - التركية، وذلك بشكل خاص لأن تلك الفرصة كانت ستستطيع المساعدة في انتقال المنطقة نحو الديمقراطية. تبدو هذه الرؤية، كفرضية، ميؤوسًا منها وبعيدة عن الواقع، ومع ذلك، فإن نجاح انتقال مصر إلى الديمقراطية كان سيشكل استيعابًا حقيقيًا للفاعلين الإسلاميين في العملية الديمقراطية المشروعة، ما كان بدوره سيشير إلى باقي القوى الإسلامية في المنطقة بأن الانخراط في مجال السياسة سينفعهم بدلًا من أن يضرهم. يبقى من الحيوي بالنسبة إلى الولايات المتحدة وتركيا أن تعمدا إلى الإصرار على الانتقال إلى الديمقراطية، حتى وإن كان من غير المرجح أن تمتثل السلطة العسكرية لأي نداءات بهذا الخصوص. وإذا بدر عن الولايات المتحدة وتركيا ومعهما الحلفاء الغربيون الآخرون ما يشير إلى القوى المعادية للثورة في المنطقة بأنها تستطيع الإفلات من عاقبة تدمير أي أمل في الديمقراطية، فإن قطاعات كبيرة من سكان الشرق الأوسط ستبتعد أكثر عن العملية السياسية، وللولايات المتحدة وتركيا مصلحة حقيقية في منع حدوث هذا الأمر إذا أرادتا رؤية مصر مستقرة وقادرة على المساهمة في نشوء نظام إقليمي.

ثالثًا: سورية والحاجة إلى استراتيجيا شاملة

عند بداية الثورة السورية دعت كل من الولايات المتحدة وتركيا بشار الأسد إلى التنحي. وعندما قمع النظام المتظاهرين السلميين، ألقت الدولتان بثقل دعمهما خلف المعارضة السورية[324]. كانت سياسات البلدين تجاه سورية تسير على الخط نفسه عمومًا، ولا سيما في البداية، حيث كانتا تحثّان على انتقال إلى الديمقراطية بأسرع ما يمكن. لكن الولايات المتحدة وتركيا بدأتا تتباعدان في مقاربتهما للنزاع السوري حين أصبحت الثورة معسكرة إلى درجة كبيرة وتحوّلها إلى حرب أهلية مع عدد مفرط من المجموعات المسلحة ذات الأهداف الأيديولوجية والقدرات العسكرية المختلفة[325]. فمع تقدم المجموعات ذات الصلة بتنظيم القاعدة، مثل ما يسمّى تنظيم «داعش»، تحوّل تركيز الولايات المتحدة إلى احتواء المجموعات الإرهابية ومجابهتها، وسيظل نظام الأسد يستفيد من هذا التغيير. وحيث إن الولايات المتحدة وتركيا ومعهما المجموعة الأساسية من أصدقاء سورية أخفقت في صوغ استراتيجيا شاملة تهدف إلى انتقال سياسي في سورية، فإن المجتمع الدولي يواجه الآن وضعًا أشد تعقيدًا مع بروز مجموعات إرهابية وحرب استنزاف وتفتت سورية بحكم الأمر الواقع.

كان للأخطار الأمنية والتأثيرات الجانبية من سورية تأثير مباشر في تركيا، بينما ظلت الولايات المتحدة حذرة ومتمسكة بالحد الأدنى في مقاربتها للنزاع، فرفضت التدخل

بطرائق كان يمكنها إحداث فرقٍ مؤثر في ميزان القوة بين النظام السوري والمعارضة. على نقيض ذلك، ساندت تركيا المعارضة السورية وتعاملت مع أزمة النازحين، إلا أنه ثبت أن قدرة أنقرة على إحداث تغيير النظام في دمشق محدودة. وفيما ساندت الولايات المتحدة تركيا سياسيًا ودبلوماسيًا بوجه التهديدات والمخاطر الأمنية الآتية من سورية [(326)]، كانت أقل إقدامًا من حيث تولّي القيادة في تشكيل جهد دولي لإنهاء النزاع السوري. أوجد هذا خيبة أملٍ لدى صناع السياسة الأتراك، وفوّت فرصة صوغ استراتيجيا مشتركة للتعامل مع أخطر مسألة في الشرق الأوسط. ونتيجة ذلك، فإن الولايات المتحدة وتركيا تستطيعان العمل على احتواء مخاطر النزاع بشكل جزئي وتدريجي فحسب، بدلًا من مقاربة النزاع بكامله.

تركز الاستراتيجيا الأميركية الحالية تجاه الشرق الأوسط على مزيد من التدويل وتقاسم الأعباء بشكل أكبر بين الحلفاء، وذلك على نقيض أحادية إدارة جورج بوش الابن وأجندة العمل بحرية التي اعتمدتها. مع ذلك، أخفقت الولايات المتحدة، في حالة الأزمة السورية، وفي المقابل كانت تركيا مستعدّة للتعامل مع الأزمة بطريقة شاملة. ناشدت الولايات المتحدة الشركاء الإقليميين والحلفاء بأن يقتسموا العبء في المسائل الدولية، لكن حين ارتقت تركيا إلى مستوى التحدي من خلال استيعاب عدد كبير من اللاجئين ودعم المعارضة، تبيّن أن الاستعداد الأميركي ضعيف لجهة وضع استراتيجيا دولية مشتركة. وبينما كانت السياسة الأميركية بشأن سورية معنية بإزالة

الأسلحة الكيماوية والحد من نفوذ الجماعات الراديكالية، وضعت المسألة المتمثلة بكيفية حل النزاع السوري في الحجرة الخلفية. هنالك قبول ضمني بين أوساط صناع السياسة الأميركيين أن الولايات المتحدة لا تستطيع وضع نهاية للنزاع، وأنه يجب عليها ببساطة أن تتعامل مع آثاره الجانبية ووقعه الإقليمي. تخالف هذه السياسة هدف إدارة أوباما المعلن والمتمثل في تغيير النظام والانتقال إلى حوكمة ديمقراطية في سورية.

بقيت تركيا ملتزمة سياسة تغيير النظام المعلنة، مع أنها تعترف أيضًا بأن النزاع لن ينتهي في أمدٍ قريب. طبقًا لذلك، ركزت بقدر أكبر على احتواء آثار النزاع الجانبية بينما قامت بدعم المعارضة. وكان جزء من المسألة يتعلق بإخفاق الحلفاء الغربيين وتركيا في تطوير استراتيجيا مشتركة لتمكين المعارضة. ونتيجة ذلك، برزت المجموعات المنتمية إلى القاعدة بوصفها من الفاعلين الجدد على حساب مجموعات المعارضة المشروعة، ما يمثل خطرًا أمنيًا جديًا على تركيا ويثير قلق السياسة الأميركية. ومن غير المرجح أن تتغير السياسة الأميركية تجاه سورية بشكل جدي في المستقبل القريب، وستظل الولايات المتحدة حذرة ومترددة، على الرغم من سياسة تغيير النظام المعلنة. سيستمر هذا الواقع في تعويق التعاون الأميركي – التركي بسبب الافتقار إلى استراتيجيا مشتركة على الرغم من الأهداف المشتركة المعلنة. ستواصل الولايات المتحدة الإعراب علنًا عن دعمها الصريح لتركيا سياسيًا ودبلوماسيًا، لكن صناع السياسة الأتراك سيظلون من منتقدي عدم استجابة المجتمع الدولي (بقيادة الولايات المتحدة) للأزمة السورية. وإذا

ظلت الاستراتيجيا الأميركية ترى الأزمة السورية من خلال منظار نزع التسلح ومسائل الإرهاب فحسب، فإن احتمال صوغ استراتيجيا مؤثرة سيتضاءل. وستسعى تركيا باعتبارها واحدة من الدول الأكثر تأثرًا بالنزاع، إلى الحد من المخاطر الناجمة عنه من دون أن تكون قادرة على وقف القتال؛ وإذ تستمر أزمة اللاجئين بالتفاقم، فإن عدم وجود حلٍ للنزاع السوري سيؤدي في الأرجح إلى إيجاد مزيد من الصعوبات للعلاقات الأميركية – التركية. وسيكون أحدث طلب تمويل تقدم به أوباما إلى الكونغرس، الذي تبلغ قيمته 500 مليون دولار أميركي لتدريب وتسليح المعارضة التي جرى التدقيق في أمرها[327]، موضع ترحيب في تركيا. إلا أن الولايات المتحدة تبدو، مع ذلك، مستعدة لزيادة دعمها للمعارضة من أجل مواجهة مجموعات راديكالية مثل «داعش»، ما يمكن أن يشغلها عن القتال ضد نظام الأسد. لذا تحتاج الولايات المتحدة وتركيا إلى صوغ استراتيجيا أوسع تكون مبنية على الحقائق الموجودة على الأرض في سورية والعراق.

رابعًا: العراق في ظل خطر التفتت والحرب الأهلية الفئوية

أطلق الاجتياح الأميركي للعراق في عام 2003 شرارة إعادة تشكيلٍ كبرى للمنطقة برمتها، وفاقم التوترات الفئوية في المشرق، بينما حوّل العراق إلى حلبة تنافس للقوى الإقليمية، بما في ذلك تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية وقوى أخرى. وأدى

رفض تركيا السماح للقوات الأميركية بغزو العراق من الشمال إلى كسب كثير من الشعور الودي تجاه تركيا بين الجمهور العربي؛ فلم تكن تركيا تريد تكرار حرب الخليج الأولى في قالب جديد، وهي التي سببت لجوء مئات الآلاف من الأكراد مع تقوية حزب العمال الكردستاني. كانت سياسة تركيا تجاه العراق في الأعوام الأولى من الألفية الثالثة مبنية على التزام وحدته والحد من حرية حركة حزب العمال الكردستاني في شماله. كان صناع السياسة الأميركيون في أثناء عهد إدارة بوش يريدون أن تكون لتركيا علاقات جيدة مع الأكراد وأن تتفادى تعقيد الأمور في السياسة العراقية. وعملت تركيا على تأسيس علاقات جيدة مع حكومة إقليم كردستان وحوّلت شمال العراق منطقةً تعتمد عليها بشكل كبير. حصل هذا التغيير في السياسة في الأعوام الأخيرة التي مضت من الألفية الثالثة، وكان الهدف منه لجم حزب العمال الكردستاني، بينما يجري تعزيز أعمال تركيا التجارية وأمنها الحدودي. وبينما كانت الولايات المتحدة تحابي المالكي باسم الاستقرار في العراق بعد انسحاب قواتها من البلاد، كانت تركيا مستاءة من ميل الإدارة الأميركية إلى ممارسة الضغوط على رئيس الوزراء من أجل المزيد من إشراك السنّة والأكراد. وحين انزلقت البلاد نحو حرب أهلية، كانت الولايات المتحدة تحث تركيا على عدم تسهيل قطيعة كردية مع بغداد.

تعنى تركيا بتنويع مصادر وارداتها من الطاقة وتنوي أن تكون لها كلمة في الشأن الكردي من خلال علاقات قوية مع أكراد شمال العراق بزعامة الرئيس مسعود

بارزاني. يعقّد الخلاف على تقاسم دخول النفط بين أربيل وبغداد الجهد التركي لنقل النفط الكردي إلى تركيا وعبرها. وتحتاج حكومة إقليم كردستان إلى منفذ للوصول إلى الأسواق الغربية، الأمر الذي بدأت تركيا بتسهيله[(328)]. لكن تركيا تظل مع ذلك ملتزمة ومعنية بوحدة العراق[(329)]؛ إذ سيسفر انفصال محتمل عن مزيد من عدم الاستقرار الإقليمي والنزاع في العراق. وبينما كانت الولايات المتحدة تحث تركيا في السابق على تأسيس علاقات جيدة مع الأكراد، فإنها الآن تطلب من تركيا تحاشي الدفع بحكومة إقليم كردستان إلى الابتعاد عن بغداد. ومع أن أكراد شمال العراق أصبحوا قريبين جدًا من أن يكونوا مستقلين من الناحية العملية، فإن إعلان الاستقلال سيعمل ضد مصالحهم في الأمد القصير؛ إذ إنه لن يؤدي إلى الإضرار بعلاقاتهم مع بغداد فحسب، لكن مع تركيا أيضًا.

تركز السياسة الأميركية على ضمان استقرار العراق، لكنها غير مستعدة لتحمل مخاطر كبرى من خلال دفع المالكي بطريقة أو أخرى. وبينما لم يكن صناع السياسة الأميركية سعداء، بالضرورة، حيال سلوك المالكي، فإنهم على ما يبدو غير مستعدين لممارسة كثير من الضغط، وذلك تحاشيًا لمزيد من استعدائه. أما النفوذ التركي بين الأكراد والسنّة، فهو مهم للولايات المتحدة وإن بدرجة أقل؛ إذ إن الحليفين لا يريدان تدهور الوضع في العراق. وتتشارك الولايات المتحدة وتركيا بالأهداف ذاتها من حيث عدم رغبة أي منهما في رؤية العراق يتفتت أو يُجرُّ إلى فلك إيران أكثر مما هو حاليًا. وتهتم

الولايات المتحدة والشركات الغربية بتطوير مصادر النفط في شمال العراق، الذي توجد فيه لتركيا حصة قوية أيضًا، كما أن لها فيه وجودًا كبيرًا في قطاعات متنوعة، بما في ذلك الطاقة والبناء. كان صناع السياسة الأتراك، ولا يزالون، يجاهرون بإخفاق الولايات المتحدة في منع سياسات المالكي الإقصائية ونفوذ إيران غير المسبوق في بغداد، بينما يعترفون بأنهم ما زالوا يتشاركون معها بأهداف واسعة في العراق.

من المرجح أن تشكل التوترات الفئوية المتعاظمة وتنامي الحرب الأهلية المتعمقة في العراق وتزايد النفوذ الإيراني فيه، عوامل ستعقّد العلاقات الأميركية - التركية. وبينما لا تزال الولايات المتحدة تحت تأثير الصدمة جراء التكاليف المالية والبشرية لغزو العراق، فإن إدارة أوباما تكافح لصوغ سياسة عراقية من دون التورط في نزاع آخر. كما قد تساعد صفقة محتملة مع إيران في تقليل التنافس بينها وبين الولايات المتحدة على العراق، ومع ذلك فإن الوضع الهشّ في المنطقة يجعل من الملزم بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن تعمل مع تركيا لضمان عدم انزلاق العراق أكثر مما انزلق فعلًا. وسيستلزم استيلاء مقاتلي «داعش» على مدينة عراقية كبيرة، هي الموصل، قيام الولايات المتحدة وتركيا بإيلاء العراق اهتمامًا أوثق. هذا وأبدى الرئيس أوباما استعداده للعمل مع حلفاء إقليميين على مجابهة الإرهاب على امتداد المنطقة، ما سيتطلب تعاونًا أوثق بين واشنطن وأنقرة. لكن إذا اختُزلت المسألة، كما هو الأمر في حالة سورية، بمسألة مواجهة الإرهاب، فإن المسائل الأوسع وذات التأثيرات الإقليمية لن يقع التطرق

إليها، ما سيزيد بدوره زعزعة استقرار العراق والمنطقة برمتها.

دأبت تركيا على مطالبة الولايات المتحدة بالضغط على المالكي كي يُشرك السنّة والأكراد في الحكومة لضمان وحدة العراق، وحيث إن المالكي أظهر عدم استعداده لذلك، ولم يبدُ أن الولايات المتحدة قادرة على ممارسة الضغط عليه في هذا الشأن، فإن تركيا شعرت أن لا خيار لديها سوى تقديم مصالحها المتعلقة بالأمن والطاقة بينما تبقى ملتزمة وحدة العراق. سيكون على الولايات المتحدة وتركيا إدارة خلافاتهما حيال علاقات أنقرة مع حكومة إقليم كردستان، وسياسات الإقصاء التي ينتهجها المالكي، والتهديد الإرهابي في الأمد القريب. أما في الأمد البعيد، فإن إدارة انزلاق العراق إلى فلك إيران والحرب الأهلية المتعمقة ستكون تحديات للولايات المتحدة وتركيا، حيث إنهما ستحتاجان إلى العمل معًا لضمان عدم تفتّت العراق أو تحوله إلى دولة تدور في فلك إيران. وإذا ثبت أن بغداد غير فاعلة في توفير الأمن وغير قادرة على التوصل إلى توافق وطني، فربما نشهد تحول تصدع العراق إلى أمر واقع. هذا السيناريو الكئيب ليس بالضرورة حتميًا، لكن سيكون للتعاون الأميركي - التركي أهمية حيوية في منع حدوث ذلك.

خامسًا: العلاقات التركية - الإيرانية بين التنافس والتعاون

اتسمت العلاقات التركية – الإيرانية دائمًا بقدر من الغموض؛ إذ إن التنافس والتعاون بينهما يسيران معًا في أحيان كثيرة. وبينما توجد حاليًا خلافات قوية بينهما بشأن الحرب الأهلية السورية، حيث يدعم كل من البلدين مجموعات متواجهة، فإنهما يتعاونان في مسائل الطاقة. ويستلزم اعتماد تركيا على مصادر طاقة خارجية مستوى معينًا من التعاون مع إيران؛ إذ إنها تعتمد بنسبة 75 في المئة من حاجاتها من الطاقة على روسيا وإيران. وتتصف هذه الدينامية بقدر من التعقيد بفعل المخاوف الغربية في ما يخص برنامج إيران النووي، إضافة إلى تقويم تركيا أمنها الخاص؛ إذ ترى أن إيران النووية ستشكل تهديدًا. لذا تعتمد تركيا موقف قوة إيجابية في المفاوضات بين الغرب وإيران، لكن رفض الولايات المتحدة النظر في إعلان طهران الصادر في عام 2010 تسبب بأزمة قصيرة الأمد في العلاقات التركية – الإيرانية[(330)]. أيدت تركيا دائمًا سياسة التعاطي مع إيران بدلًا من مواجهتها، وستساهم صفقة نووية محتملة بين الغرب وإيران في تخفيف التوترات الإقليمية.

تمثل المسألة النووية الإيرانية أولوية عليا في السياسة الخارجية لإدارة أوباما، بسبب تأثيرها المباشر في مسائل إقليمية مختلفة واعتبارات متصلة بالسياسة الداخلية نظرًا إلى الأهمية المركزية التي يوليها الكونغرس الأميركي لإيران؛ إذ شرعت إدارة أوباما، بعد علاقة إدارة بوش الصعبة مع العالم الإسلامي، في مسعى إلى إصلاح العلاقات المتدهورة مع الدول الإسلامية، وكانت تركيا خيارًا بديهيًا لهذه الغاية؛ إذ تشاور الرئيس

أوباما مع القيادة التركية حول عدد من المسائل، بما فيها إيران. وحين فشل المسعى المتمثل في إعلان طهران، صوتت تركيا بـ «لا» على مشروع العقوبات على إيران، ثارت انتقادات جدية ضد تركيا، ولا سيما أن التصويت جاء بعد وقت قصير من حادثة «مافي مرمرة» المشؤومة. وقد تعاملت مجموعة الدول الكبرى الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا (5+1) مع إيران مباشرة منذ ذلك الحين، من دون مشاركة تركيا. إلا أن هذه المقاربة لم تسفر عن نتائج مهمة لجهة الحيلولة دون مزيد من تطوير برنامج إيران النووي.

تتجه الولايات المتحدة وإيران الآن نحو صفقة نووية[(331)]، وأصبح برنامج إيران النووي أكثر تقدمًا مما كان عليه في عام 2010. وإذا جرى التوصل إلى اتفاق بين مجموعة 5+1 وإيران، فربما تنحسر التوترات الإقليمية في الأمدين المتوسط والبعيد، لكن التنافس التركي – الإيراني لن ينتهي. ففي واقع الأمر، ربما يساعد رفع العقوبات عن إيران في كسب اعتراف دولي، حيث تصبح أكثر أهمية في الشؤون الإقليمية. في الوقت نفسه، يمكن الحاجة الملحة لإصلاح الاقتصاد الإيراني أن تمكّن تركيا من النهوض بدور مهم في دمج الاقتصاد الإيراني ضمن السوق العالمية. وكانت تركيا قد استفادت في الماضي من العقوبات المفروضة على النظام الإيراني، لكن هذه الفائدة تعتبر هامشية إذا قورنت بإمكانات التبادل التجاري بين البلدين في حال رفع العقوبات. وتفضل تركيا أن تتعامل تجاريًا بشكل حر وعلني مع إيران بدلًا من الاستفادة هامشيًا

من العقوبات؛ إذ إن سياسة تركيا الخارجية مبنية على قدرتها على استخدام أدوات القوة الناعمة مثل التجارة. فالتهديد بالعقوبات والحرب أدى إلى عدم استقرار إقليمي، ما يحول بدوره دون إيجاد نشاط تجاري واعتماد متبادل.

يبقى إمكان التعاون بين تركيا وإيران مهم للسلام والاستقرار الإقليميين، وكذلك بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية. وبما أن الولايات المتحدة أضحت أقل ميلًا إلى الانخراط في الشرق الأوسط وقيادته، أصبحت تركيا وإيران قوتين من الوزن الثقيل في تقرير مستقبل المنطقة. فالنزاع السوري أدى إلى نشوء هوة بين تركيا وإيران، وبينما تشعر إيران بمزيد من التهديد والعزلة، فإنها أصبحت أكثر عدوانية وأقل استعدادًا لأي حل وسط في المسائل الإقليمية، بما في ذلك سورية. وربما يؤدي إبرام الصفقة النووية إلى تليين المقاربة الإيرانية في ظل قيادة الرئيس حسن روحاني، ولا يعني هذا القول إن إيران ستتخلى فورًا عن طموحاتها الإقليمية، لكنها قد تعتمد موقفًا أكثر مرونة من النزاع السوري. وسيتطلب أي حل للنزاع موافقة إيران، وهو أمر غير مرجح ما دامت إيران تشعر أنها محاصرة، وترى في بقاء نظام الأسد وسيلةً للحفاظ على ذاتها.

كانت سياسة الولايات المتحدة قائمة منذ زمن طويل على مواجهة إيران بخصوص سياستها النووية وطموحاتها الإقليمية أيضًا، وقد يكون هذا الموقف في طور التغيير بفضل الصفقة النووية المحتملة[332]. وفي حال إبرام الصفقة، فإن إيران قد تكون أكثر انفتاحًا في اعتماد موقف مرن تجاه المسائل الإقليمية، ولا سيما حول سورية. وبغض

النظر عن حقيقة أن إيران لن تتخلى عن أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، فإنها ربما تنتهج مقاربة أقل مجابهة تجاه الأزمة السورية. وفي تلك الحالة، سيكون في إمكان تركيا وإيران التوصل إلى تفاهم مشترك حول سورية والعراق، ما سيساهم في الاستقرار الإقليمي.

سادسًا: تأثيرات إعادة تقارب محتملة بين تركيا وإسرائيل

سيكون لتطبيع العلاقات التركية – الإسرائيلية تأثير إيجابي في العلاقات الأميركية – التركية عمومًا. وكان أوباما قد تدخل شخصيًا للتوسط في تسوية بين أكبر حليفين للولايات المتحدة في المنطقة؛ إذ إن التوترات التركية – الإسرائيلية كانت تؤدي إلى تعقيد السياسة الأميركية. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن يؤدي التطبيع المحتمل إلى إحياء التعاون العالي المستوى وذي التوجه الأمني الذي كان قائمًا في أواخر التسعينيات [(333)]. ويصح هذا القول بشكل خاص في حال عدم إحراز تقدم في عملية السلام العربية – الإسرائيلية؛ فتركيا كانت تقليديًا من منتقدي سياسات إسرائيل ضد الفلسطينيين، وهو موقف لا يرجح أن يتغير نظرًا إلى تأييد معظم الشعب التركي لفلسطين. إضافة إلى ذلك، فإن تركيا لا تحتاج إلى ذلك النوع من الاستخبارات والمعدات العسكرية الذي كانت تحتاج إليه في التسعينيات لمحاربة حزب العمال

الكردستاني. ومع أنها لا تملك حتى الآن اكتفاءً ذاتيًا في الصناعة الدفاعية، فإن عملية التسوية الكردية تعد بحلٍ سياسي، ما يجعل من غير المرجح أن تعود تركيا إلى المقاربة الأمنية للمسألة الكردية. بهذا، يكون من غير المرجح أن تنشأ مجددًا علاقة تركية – إسرائيلية ترتكز على الجانب الأمني، والمرجح هو إعادة إحياء علاقات أكثر توجهًا نحو التعاون الاقتصادي.

ربما يكون هناك هواجس مشتركة لتركيا وإسرائيل في مواجهة أخطار النزاع السوري، لكن التعاون الأمني القوي بينهما سيكون بالغ الحساسية لأسباب عدة، بما في ذلك استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. أما المصالح المشتركة المتعلقة بالطاقة في شرق المتوسط، التي توفر حافزًا لحل المسألة القبرصية، فربما تشكل مجال تعاونٍ أكثر سهولة بالنظر إلى حاجات تركيا الكبيرة من الطاقة. كما أن في إمكان إعادة إحياء العلاقات أن يساعد أيضًا على تحسين الوضع الإنساني في غزة، لكن استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد غزة يجعل تلك الاحتمالات غير مرجحة. ويمكن تركيا أن تمارس نفوذها على الفصائل الفلسطينية، مثل حماس، للمساعدة على إدامة المصالحة بين الفلسطينيين التي جرت أخيرًا[334] وبناء موقف تفاوضي فلسطيني أكثر قوة. وبالمجمل، فإن إحياء علاقة عمل بين تركيا وإسرائيل سيساعد في تخفيف حدة التوترات في المنطقة، لكن استمرار السياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين سيعرّض العلاقات التركية – الإسرائيلية للخطر.

فيما سيساعد تطبيع العلاقات صناع السياسة الأميركية على تفادي التعقيدات الناجمة عن الخلافات بين اثنين من كبار حلفاء الولايات المتحدة، فمن غير المرجح أن تشهد السياسة الأميركية تحولًا بأي اتجاه معين؛ ففي ما يتصل بالأهداف الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، ربما تعني علاقة عمل بين تركيا وإسرائيل تسهيلًا أكبر للتعاون في مسائل إقليمية، بما فيها مجابهة القاعدة وفروعها، كما أنها تفيد المصالح الاقتصادية الأميركية عبر تمكين الشركات الأميركية من الاستفادة من مشروعات الطاقة المحتملة في شرق المتوسط، كما أنها ستساعد الإدارة في تعاملها مع الكونغرس الذي يبدي حساسية شديدة بخصوص المسائل المتعلقة بإسرائيل. ثمة ميل إلى تضخيم المشكلة كلما حدثت خلافات بين الولايات المتحدة وتركيا، ويعود السبب في ذلك إلى تدهور العلاقات التركية – الإسرائيلية. لهذا عمدت كل من الولايات المتحدة وتركيا إلى جعل موضوع علاقات هذه الأخيرة مع إسرائيل أمرًا منفصلًا، من أجل الحيلولة دون إضرارها بالعلاقات الثنائية بينهما. مع ذلك، أدت معارضة تركيا إشراك إسرائيل في عدد من برامج «الناتو» إلى تعقيد أهداف السياسة الأميركية، لذا فإن التقارب بين تركيا وإسرائيل سيجنب الولايات المتحدة مواجهة تعقيدات في سياساتها الإقليمية.

خاتمة

في ظل إدارة أوباما التي حاولت تفادي المخاطر الجدية والتكاليف المرتفعة، ستظل

السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط حذرة ومتوخية الحد الأدنى، بينما ستولي مزيدًا من الأهمية لمنطقة آسيا – المحيط الهادئ. ويجب عدم المبالغة بشأن التمحور باتجاه آسيا، لأن الولايات المتحدة ستظل أقوى وسيط في الشرق الأوسط في الأمدين القصير والمتوسط. وستبقى للولايات المتحدة مصالح حيوية في المنطقة، تشتمل على أمن أسواق الطاقة الدولية وأمن إسرائيل، ومنع إيران من التحول إلى قوة نووية، ووحدة العراق، واحتواء الآثار الجانبية للنزاع السوري. ولن تسمح الولايات المتحدة بأن تصبح للصين مصلحة كبرى في الشرق الأوسط؛ فعلى الرغم من أنها رفضت قيادة الجهد الرامي إلى حل مشكلات سياسية في المنطقة، فإنها ستحمي مصالحها فيها، كما أنها ستحتاج إلى حلفائها الإقليميين للمساعدة في تحمل أعباء توفير الأمن والاستقرار.

لأعوام عدة، شكّلت مصر ومعها إسرائيل، العمود الفقري للبنية الأمنية الأميركية الإقليمية. وستواصل الولايات المتحدة علاقاتها مع مصر بناءً على معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية والتعاون في مكافحة الإرهاب. ومن المرجح أن يدفع التركيز الضيق على التعاون الأمني بالولايات المتحدة إلى إعطاء الاستقرار قيمة أكبر على حساب الديمقراطية. كما ستحاول الولايات المتحدة، حين تواجهها تحديات أمنية، أن تستفيد من قوة تحالفها التقليدي مع دول مثل تركيا وإسرائيل، بينما ستحاول أيضًا تقليل اعتمادها المبالغ فيه على فاعل واحد. وبينما تبدو الولايات المتحدة عازمة على تقليل ارتباطها بالمنطقة، فإنها ستركز على مسائل تمس مباشرة مصالحها الأمنية الوطنية.

وحين يتعلق الأمر بمسائل إقليمية، فإن الولايات المتحدة ستكون غير مستعدة لتولي الدور القيادي؛ إذ يواصل الرئيس أوباما التشديد على مقاربة متعددة الأطراف[(335)].

ينطوي هذا الموقف مع ذلك على خطر فقدان رؤية أهداف السياسة الأوسع، ما يمكن أن يزيد التباعد مع حلفاء أميركا الإقليميين، بما في ذلك تركيا. ومع احتمال أن ترغب الولايات المتحدة في الاعتماد على حلفائها الإقليميين لتقديم أهداف سياساتها في خلال ما بقي من ولاية أوباما الرئاسية الثانية[(336)]، فإن شركاء واشنطن لا يسعون بالضرورة إلى الأهداف ذاتها. إضافة إلى ذلك، ليست السياسة الأميركية واضحة دائمًا بخصوص ما تسعى إلى تحقيقه، كما شهدنا ذلك في العام الماضي [2013] حين تراجعت عن معاقبة الأسد لاستخدامه أسلحة كيماوية في سورية[(337)]. لذا، فإن الموقف الأميركي الملتزم الحد الأدنى والمتردد تُجاه المسائل الإقليمية، حال دون مستويات عالية من التعاون بين الولايات المتحدة وتركيا، وربما يستمر هذا التوجّه.

المراجع

Periodicals

Cebeci, Erol and Kadir Üstün. «The Syrian Quagmire: What's Holding Turkey Back?.» Insight Turkey. vol. 14: no. 2 (2012).

Kanat, Kilic Bugra. «Turkish - Israeli Reset: Business As Usual?.» Middle East Policy Council. vol. 20. no. 2 (Summer 2013).

Üstün, Kadir. «Turkey's Iran Policy: Between Diplomacy and Sanctions.» Insight Turkey. vol. 12. no. 3 (September 2010).

_______ and Nuh Yilmaz. «The Erdoğan Effect: Turkey, Egypt and the Future of the Middle East.» The Cairo Review of Global Affairs. vol. 1. no. 3 (Fall 2011).

Study

Ustun, Kadir and Sally Judson. «US and Turkey Diverge on Syria.» The Foundation for Political, Economic and Social Research [SETA]. 3 October 2013. at: <http://setadc.org/us-turkey-
.</diverge-syria

القسم الثاني
العلاقات الثنائية العربية – الأميركية

الفصل الثامن
الولايات المتحدة الأميركية
البحث عن سياسة خليجية جديدة ......
ديفيد أوتاوي

تحافظ الولايات المتحدة الأميركية وأنظمة الخليج الملكية العربية منذ أكثر من أربعين عامًا على علاقة وثيقة في ما بينها. لكن غالبًا ما شاب الغموض هذه العلاقة؛ فعلى الرغم من أن الولايات المتحدّة كانت في معظم تلك البلدان بمنزلة الحامي الرئيس لها، كان يُنظر إليها أيضًا من وقت إلى آخر كحليف ملتبس ومتقلّب؛ ففي أوقات الشك، كان على الطرفين إعادة النظر في جدوى العلاقة وتعزيزها من جديد، الأمر الذي طُرح راهنًا لثلاثة أسباب: النزاع الدائر في سورية، والمفاوضات مع إيران، وإعلان إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما «إعادة التوازن» للسياسة الخارجية بالتركيز على آسيا والابتعاد عن الشرق الأوسط.

يقف انخراط أميركا في الشرق الأوسط عند منعطف تاريخي، فهو ربما يشهد تغيّرًا كبيرًا في حالة إنشاء علاقة تجمع بين الولايات المتحدة وإيران؛ إذ يُمكن اتفاقٌ بشأن البرنامج النووي الإيراني[338] أن يؤسِّس لتعزيز التعاون بين الجانبين في قضايا أخرى، وأن يُقلِّل احتمالات نشوب حرب أخرى في الخليج إلى حدّ كبير. بالمثل، إذا ضمنت

الولايات المتحدة اتفاق سلام إسرائيلي – فلسطيني، ستتغير العلاقات العربية – الإسرائيلية جذريًا على افتراض تحقّق رؤية خطة السلام العربية التي وضعت في عام 200. وتسفر النتيجة في كلتا الحالتين عن شرق أوسط مختلف تمامًا، ولن تتردّد الولايات المتحدة في إثر ذلك في الحدّ من وجودها العسكري في الخليج بشكل كبير «لتركّز» على آسيا.

من ناحية أخرى، يمكن فشل أي من هذه المفاوضات أن يؤدّي إلى تصعيد كبير في الصراع، ما يفرض على أميركا أن تستجيب بطريقة مختلفة وأن تتدخل عسكريًا وسياسيًا بشكل أوسع؛ إذ ربما يشهد الشرق الأوسط ضربة إسرائيلية لمنشآت إيران النووية تُشعل فتيل حرب أشمل تُوقع في شراكها الولايات المتحدة والدول العربية الخليجية. وإذا ما قامت مواجهة أخرى بين إسرائيل وحزب الله، أو في حالة انتفاضة فلسطينية أخرى، فإن ذلك يُمكن أن يستنزف المنطقة.

تراخت علاقات الولايات المتحدة بمصر، وهي إحدى الركائز الأساسية لسياسة الولايات الأميركية في الشرق الأوسط، حيث أنها أصبحت في حاجة ماسة إلى إعادة تعريف منذ إطاحة حسني مبارك في عام 2011. فعلاقة إدارة أوباما بأول رئيس مصري منتخب، وهو الإسلامي محمد مرسي، لم تكن ودية، لكن منذ أن أطاحه الجيش في تموز/ يوليو 2013 توترت العلاقات أكثر بين البلدين. واستفادت روسيا من تعليق الجيش الأميركي مساعداته التي يقدمها إلى مصر، فحاولت العودة إليها. في هذه

المرحلة، لا يُمكن التنبؤ بعودة العلاقات الأميركية - المصرية إلى مسارها الصحيح، أو انتهاء الأمر بين هذين الحليفين المقرّبين إلى مزيد من تباعد مساريهما.

في خضم الشكوك الكثيرة بشأن المسار المستقبلي للحوادث، كان من الصعب على إدارة أوباما صوغ رؤية عامة لسياستها في الشرق الأوسط. ومع ذلك، كان ما شهدناه لحظة ملائمة اضطرت فيها هذه الإدارة إلى تحديد ماهية مصالح الولايات المتحدة على نحو أكثر دقة، بسبب مفاوضاتها مع إيران والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، فضلًا عن الأزمة المتصاعدة في سورية، وإن كانت نتائج هذا التحديد تتعارض مع مصالح أصدقائها العرب كما مصالح إسرائيل، وهو ما يُمكّننا من فهم ما أثاره ذلك من ردات فعل قوية من الطرفين (السعودي والإسرائيلي). فمن النادر رؤية إسرائيل جنبًا إلى جنب مع المملكة العربية السعودية تعملان بكدّ وجدّ لإقناع واشنطن باعتماد رؤيتهما المشتركة والسلبية بشأن نيات إيران النووية والسياسية، فضلًا عن ضرورة جلب قوتها العسكرية الهائلة والمتطورة ووضعها في خدمتهما.

ربما يُفضي البحث عن حالات تاريخية مشابهة لسياسة الولايات المتحدّة الحالية إلى التركيز على الحقبة التي كان فيها الرئيس ريتشارد نيكسون ينسحب من حرب فيتنام في أوائل السبعينيات؛ إذ تعهّد بإعادة القوات الأميركية إلى أرض الوطن، وتقليص نفقات القوات المسلحة الأميركية، وإنهاء أربعة عشر عامًا من التدخل العسكري للولايات المتحدة العسكري في الهند الصينية. وها هو الرئيس أوباما يعتمد سياسة الانسحاب

نفسها وللأسباب نفسها بعد أربعة عشر عامًا من حربي الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان. لقد كان لمبدأ نيكسون تداعيات على الخليج، كما أن لمبدأ أوباما الجديد اليوم تداعيات على الخليج أيضًا. وتوجد أوجه شبه مثيرة للاهتمام بين هذين المبدأين، لكن هناك أيضًا بعض الفروق المهمة التي ستناقشها هذه الدراسة لاحقًا.

أولًا: أزمنة الاختبار الماضية

إن لعملية إعادة تقويم دور أميركا في الخليج التي تجري حاليًا ما يشبهها في الماضي؛ فبعد أن انتزعت الولايات المتحدة من بريطانيا دور الحامي لدول الخليج العربية الرئيسة في عام 1971، تكرّر توتر العلاقة أكثر من مرة، وبدأ ذلك بعد عامين فقط، مع حظر النفط الذي قادته السعودية في الحرب العربية – الإسرائيلية في عام 1973. جاء الاختبار الثاني في أثناء اجتياح إسرائيل للبنان في عام 1982، ثم تكرر ذلك بعد هجمات إرهابيي القاعدة على أرض الولايات المتحدة في عام 2001. ظهرت بعد ذلك اختلافات حادة حول اجتياح الولايات المتحدة للعراق في عام 2003، تبِعها خلاف أكثر عمقًا بشأن الانتفاضات العربية التي بدأت في عام 2011. إذا أخذنا في الاعتبار اندفاع سياسة الولايات المتحدة الذي استمر طوال عقد من الزمن في عقب حرب الخليج الأولى بين عامي 1990 و1991. يُمكننا أن نتساءل مرة كلّ عقد على الأقل عن أهداف العلاقة وغاياتها، لكن الاختبار الحالي عميق أكثر لأنه يشهد توترًا كبيرًا في

علاقات واشنطن بحليفتيها العربيتين الرئيستين: مصر والسعودية، ومع حليفتها الأقرب إليها في الشرق الأوسط، وهي إسرائيل، فضلًا عن سعي إدارة أوباما إلى إقامة علاقة جديدة بإيران؛ العدوّ القديم.

كانت السعودية دائمًا حجر الأساس في ما يتعلق بحماية الولايات المتحدة لدول الخليج العربية، ويعود ذلك إلى مساحتها وموقعها الجغرافي وثروتها النفطية، وإلى التاريخ الطويل والمميّز بين البلدين، كما يعود إلى اجتماع الملك عبد العزيز آل سعود بالرئيس فرانكلين روزفلت على متن حاملة الطائرات كوينسي في البحيرة المرّة الكبرى بقناة السويس في شباط/ فبراير 1945. منذ ذلك الحين كان لصعود العلاقة الأميركية - السعودية وهبوطها عواقب خطرة على الوضع العام للجيش الأميركي في الخليج، وأدى الحظر الذي فرضته السعودية على الوجود العسكري الأميركي الدائم في المملكة إلى تطوير روابط عسكرية متبادلة - على القدر نفسه من الأهمية - بين الولايات المتحدة وكلّ من الكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة.

مع ذلك بقي التزام الولايات المتحدة أمن أيّ من دول الخليج الست غامضًا نوعًا ما لوقت طويل؛ فالولايات المتحدة ليس لديها أي التزام قانوني، كما في حلف شمال الأطلسي، للدفاع عن أي من هذه الدول أو عن جميعها، على الرغم من اتفاقات التعاون الدفاعي مع الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين. ولم يُعترف رسميًا سوى بالكويت والبحرين بوصفهما «حليفتين رئيستين من خارج الناتو»، كما

ثاني المقربين ضمن شراكات الولايات المتحدة الأمنية. فحتى في حرب الخليج الأولى، أصرّت المملكة العربية السعودية دائمًا على ضرورة تمركز قوات الولايات المتحدة «وراء الأفق»، لا على أرض المملكة. وأعاد السعوديون الجيش الأميركي في عام 2003 إلى «وراء الأفق» مرة أخرى بعد مضي ثلاثة عشر عامًا على وجوده في المملكة.

من ناحية أخرى، كان التزام الولايات المتحدة **اللفظي** الدفاع عن دول الخليج العربية قويًا للغاية منذ أن أعلن الرئيس جيمي كارتر في عام 1980 أن أي محاولة للسيطرة على الخليج من «قوة خارجية» ستُعدّ «اعتداء على مصلحة حيوية» للولايات المتحدة وستُصدّ «بكل الوسائل الضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية»[(339)]. وبينما كان من المفترض أن يُوجّه هذا التحذير إلى الاتحاد السوفياتي آنذاك، في أعقاب غزوه أفغانستان في عام 1979، فإن الولايات المتحدة وجّهته إلى دولتين خليجيتين هما العراق في عهد صدام حسين وإيران حاليًا، ووضّحت أن واشنطن ستتحرك لحماية حرية الملاحة عبر مضيق هرمز.

على الرغم من صعوبة اعتبار إيران «قوة خارجية»، بصفتها دولة مشاطئة لما تسميه واشنطن نفسها «الخليج الفارسي»، فإنها حلّت في محل الاتحاد السوفياتي السابق، لتصبح شاغل أميركا الرئيس مع بداية الحرب الإيرانية - العراقية في عام 1980. ولم تكتفِ الولايات المتحدة برفع عَلَمها على ناقلات النفط الكويتية، بل زودت تلك الناقلات أيضًا بمرافقة من البحرية الأميركية والقوات الجوية خلال الشهور الأربعة

عشر الأخيرة من الحرب. وليس من المبالغة القول إن الولايات المتحدة هي من أنهت الحرب أخيرًا؛ إذ أطلقت البارجة الأميركية يو أس أس صاروخًا أصاب عن طريق الخطأ طائرة ركاب إيرانية مدنية في تموز/ يوليو 1988، ما أدى إلى إقناع إيران بضرورة السعي إلى السلام، ليتحقّق ذلك بعد شهرين.

بعد أن أمر صدام حسين جيشه بغزو الكويت في آب/ أغسطس 1990، حلّ العراق في محلّ إيران ليصبح الخطر الرئيس الذي يهدد دول الخليج العربية من وجهة نظر الولايات المتحدة. وفي مطلع العام التالي، أرسلت إدارة الرئيس جورج بوش الأب 5 ألف جندي للدفاع عن المملكة العربية السعودية وتحرير الكويت. واللافت أن القرار الأميركي بتدخل عسكري هائل كهذا لم يكن استجابة لالتزام أمني رسمي، بل استنادًا إلى ترتيب خاص بين الرياض وواشنطن نصّت عليه ثلاث جمل في وثيقة من صفحة واحدة[340]. وحين قرّر السعوديون أن سلاح الجو الأميركي أطال البقاء على أراضيهم – وهي اللحظة التي حانت عقب اجتياح الولايات المتحدة للعراق في عام 2003 – طلبوا منه المغادرة، فامتثلت واشنطن للأمر على الرغم من أن وزارة الدفاع الأميركية كانت قد أنهت للتو بناء مركز – في قاعدة الأمير سلطان الجوية – متطوّر ومُكلف للمنطقة برمّتها، بما فيها أفغانستان، من أجل العمليات الجوية المشتركة[341].

ثانيًا: سقوط الربيع العربي

أثار الربيع العربي في عام 2011 موجة التوتر الثانية بين واشنطن والرياض، حين تخلّى أوباما سريعًا عن الرئيس المصري حسني مبارك أمام مطالبات الحشود في الشارع، حتى إنه طلب منه الرحيل علانية، على الرغم من التحالف الوثيق الذي جمع مبارك إلى واشنطن على مدى أعوام حكمه التي شارفت على الثلاثين عامًا. فسّرت السعودية تخلي الولايات المتحدة عن حليفها القديم بأنه رسالة لها أيضًا، وبأنه من أشكال خيانة العهد وانعدام الثقة في التزامها تجاه أصدقائها وشركائها العرب الآخرين. لم يكن مهمًا في تقويم السعوديين أن الجيش المصري نفسه لم يدعم محاولات مبارك تنصيب ابنه جمال خلفًا له؛ فبينما رأى أوباما في الانتفاضات في البداية تحقيقًا للأمل الذي طال أمده، وهو التحوّل إلى الديمقراطية في البلاد العربية، رأت فيها العائلة المالكة في السعودية تهديدًا لشرعيتها ولاستقرار المملكة بالدرجة الأولى. مع ذلك، استغلّ السعوديون انتفاضة ليبيا لدعم سقوط معمر القذافي وانتفاضة سورية لمحاولة إسقاط الرئيس بشار الأسد.

افترض السعوديون أن الولايات المتحدة ستتبع السياسة نفسها تجاه الأسد مثلما فعلت تجاه القذافي، أي انتظار طلب عربي بتدخل عسكري يُعرض على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتجري الموافقة عليه، ثم الردّ من خلال حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أو من خلال تحالف يضمّ الراغبين في القيام بالمهمة بقيادة الولايات المتحدة. وبما أن أوباما نفسه دعا الأسد أكثر من مرة إلى التنحي عن السلطة، فإن افتراض السعودية حصول تدخل عسكري أميركي بدا واقعيًا في النهاية، لكن أوباما ظل مرتبكًا

حيال تورّط عسكري آخر في العالم العربي. ففي النهاية كان الهدف الرئيس لسياسته الخارجية هو الانسحاب من العراق وأفغانستان وتجنب تورط عسكري آخر في العالم الإسلامي. إضافة إلى ذلك، أكدت روسيا أن مجلس الأمن لن يمنح موافقته لأي تدخل في سورية، وأن الأنموذج الليبي لن يتكرر.

سمح أوباما للحوادث أن تُملي عليه سياسته المتذبذبة أكثر من أي وقت مضى، تجاه الصراع السوري. ومع الانخراط المتزايد للمتطرفين الإسلاميين العرب في القتال، بمن فيهم عناصر تنظيم القاعدة، أصبح أوباما بالتدريج أكثر ترددًا في المخاطرة بإرسال أسلحة متطورة، مثل الصواريخ المضادة للطائرات والدبابات، إلى المعارضة السورية، خشية أن تنتهي إلى أيدي المتطرفين. وحتى بعد تخطّي الجيش السوري «الخط الأحمر» الذي وضعه أوباما باللجوء مرارًا وتكرارًا إلى استخدام الأسلحة الكيماوية، تدبّر الرئيس الأميركي الأمر ليتجاهل الرد العسكري، فسعى أولًا إلى انتزاع موافقة الكونغرس التي لم يحصل عليها، ثمّ استولى على الخطة التي قدّمتها روسيا لتجريد سورية من ترسانتها الكيماوية. كانت المفاجأة أن نجحت خطّة الروس نجاحًا باهرًا، فجنبت أوباما «خطوطًا حمراء» إضافية تخصّ استخدام السوريين الأسلحة الكيماوية.

جاء بعد ذلك انفتاح أوباما على إيران، الذي كان مجمّدًا طوال فترة حكم الرئيس محمود أحمدي نجاد، فرُدّت الروح إلى مبادرة أوباما أخيرًا مع انتخاب حسن روحاني رئيسًا في صيف عام 2013، ما أدّى إلى استئناف المفاوضات في تشرين الثاني/ نوفمبر

بشأن برنامج إيران النووي، مع نيّة جديدة وجديّة لإيجاد حلّ.

أثارت هذه المفاوضات مخاوف السعودية من أن يكون ما تضمره إدارة أوباما أكثر من مجرّد حلّ لبرنامج إيران النووي: ألن يكون التوصّل إلى اتفاق - إن حصل - بادرة حقبة جديدة تمامًا في العلاقات المجمّدة منذ وقت طويل بين واشنطن وطهران؟ وهل سيكون هذا الانفراج الأميركي - الإيراني على حساب المملكة العربية السعودية وحلفائها الخليجيين؟ تصاعدت هذه المخاوف بقوة مع الإعلان في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 عن محادثات سرية في عام 2013 أجرتها الولايات المتحدة مع إيران في عُمان من دون أن تُعلم أيًّا من حلفائها الغربيين أو العرب[(342)]. وما شكل مفاجئة صادمة، أن هذه المحادثات كانت جارية بالفعل حتى قبل مغادرة الرئيس أحمدي نجاد منصبه، ما يشير إلى التزام متبادل أكثر عُمقًا من المتوقّع بشأن تحقيق انفراج في العلاقات الأميركية - الإيرانية؛ فمن وجهة نظر السعوديين يبدو كلّ شيء ممكنًا في سياسة الانفراج التي كان يتبعها أوباما تجاه إيران.

ثالثًا: مبدأ أوباما

تعد هذه التطورات خلفية مهمة ومعقّدة لتحليل ما يشكّل سياسة إدارة أوباما في الشرق الأوسط عمومًا والخليج خصوصًا؛ فأين نجد الاختلافات عن سياسات الإدارات الأميركية السابقة، وأين نجد الاستمرار؟ تشير ثلاث خُطب تحديدًا إلى

خصوصية تفكير أوباما في سياسةٍ أفضل ما قد توصف به عمومًا هو أنها سياسة ردّة الفعل، لا سياسة استباقية، كما أنها معتدلة لا متطرفة. وهذه الخُطب: خطبته في افتتاح جلسة الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2013، ومداخلة وزير الدفاع تشاك هاغل في حوار المنامة في البحرين في كانون الأول/ ديسمبر 2013، ومداخلة نائب وزير الخارجية وليام بيرنز في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن في شباط/ فبراير 2014.

أوجز أوباما في كلمته أمام الأمم المتحدة «عقيدته» لمنطقة الشرق الأوسط، ربما بشكل أكثر وضوحًا من أي وقت مضى، وفصّل ما سمّاه «المصالح الأساسية» الأربع للولايات المتحدة هناك، وتعهّد بالدفاع عنها بالوسائل كلها التي تحت تصرفه، بما في ذلك القوة العسكرية[343]. وتنص هذه العقيدة على أن أي اعتداء خارجي على حلفاء الولايات المتحدة وشركائها هو مساس بأُولى هذه المصالح، حيث استشهد بدفاع الرئيس بوش الأب عن المملكة العربية السعودية والكويت في حرب الخليج بين عامي 199 و1991، في حين حلّ التزام الولايات المتحدة ضمان التدفق الحر للنفط والغاز من الخليج إلى العالم الخارجي في المرتبة الثانية. أما المصلحة الأساسية الثالثة، فكانت تفكيك الشبكات الإرهابية «التي تهدد شعبنا»، وأخيرًا، لن تتسامح الولايات المتحدة باستخدام أسلحة الدمار الشامل مثلما حدث في سورية. وبغاية الدفاع عن هذه الأهداف الأساسية، فإن الولايات المتحدة مستعدة لـ «استخدام جميع عناصر القوة

لدينا، بما في ذلك القوة العسكرية»[344]. كما صرّح أنه في سعيه إلى تحقيق مصالح أخرى هناك، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، سيمتنع عن أي فعلٍ أميركي من طرف واحد، ولا سيما فعلًا عسكريًا شبيهًا بالذي قام به سلفه جورج بوش الابن في العراق.

أعلن أوباما أيضا نيّته التركيز على قضيتين فقط في الوقت المتبقي له في منصبه: سعي إيران إلى امتلاك أسلحة نووية، والتوصّل إلى حلّ لقضية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. واعتبر أن حلّ القضية الأولى سيكون خطوة رئيسة في «طريق طويل باتجاه علاقة مختلفة مبنية على المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل»، وأن حل كلتا القضيتين سيكون بمنزلة «وضع حجر الأساس لسلام شامل» في الشرق الأوسط[345]. من الملاحظ أن الرئيس لم يُشر إلى دعم المملكة العربية السعودية وحلفائها في صراعهم لاحتواء إيران، وربما إبطال محاولة نشر نفوذها في العالم العربي من خلال استخدام وكلاء لها، كحزب الله في لبنان أو حلفاء مثل الأسد في سورية ورئيس الوزراء [السابق] نوري المالكي في العراق.

خصّص أوباما جزءًا كبيرًا من خطبته للصراع الدائر في سورية، لكن إمكان استخدامه القوة العسكرية لإسقاط نظام الأسد بقي مستحيل التحديد؛ فمن جهة، ادّعى أوباما أن تهديده باستخدام القوة أقنع الأسد بالتخلي عن أسلحته الكيماوية، وأنه لا يزال مقتنعًا بأن العمل العسكري لا يمكنه أن يفضي إلى سلام دائم، بل إن ما يمكن أن يؤدي إلى ذلك هو التسوية السياسية. ومن جهة أخرى، هناك أوقات من «الخراب

الجسيم، وعنف كبير للغاية في مواجهة المدنيين، ما سيستدعي تحرك المجتمع الدولي. وسيتطلب هذا تفكيرًا جديدًا وبعض الخيارات القاسية للغاية». كانت الولايات المتحدة، بحسب قوله، «جاهزة للقيام بدورها في منع الفظائع الجماعية وفي حماية حقوق الإنسان»، حيث استشهد بأمثلة دعم الولايات المتحدة لتدخّل الناتو في ليبيا وتدخّل فرنسا في مالي لقتال تنظيم القاعدة[346]. لكن، ما بقي من دون إجابة هو مضمون ما كان أوباما يعتقد أن على المجتمع الدولي فعله لوقف الفظائع الجسيمة في سورية، إذا ما أخذنا في الحسبان حق النقض («الفيتو») الذي تستخدمه روسيا والصين في مجلس الأمن لمنع القيام بأي عمل عسكري. بدا أوباما نفسه غير مستعدّ لاتخاذ «القرار القاسي» الذي أشار إلى ضرورته، حتى إنه ألمح إلى انجراف واشنطن في الاتجاه المعاكس، أي نحو الانسحاب، وذلك في قوله: «إن الخطر بالنسبة إلى العالم هو انسحاب الولايات المتحدة من المعركة بعد عقد من الحرب، تاركة فراغًا في الزعامة لا يُمكن لأي شعب آخر أن يملأه»[347].

تفاجأ المجتمعَ الدوليّ بمدى السخط السعودي من «انسحاب» أوباما، ومن إخفاق مجلس الأمن في وقف الحرب في سورية؛ ففي 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2013، رفضت المملكة العربية السعودية قبول العضوية الموقتة في مجلس الأمن، في خطوة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمم المتحدة، واستنكر بيان لوزارة الخارجية السعودية «المعايير المزدوجة» للمجلس وإخفاقه في القيام بأي فعل في سورية. وجاء في البيان أن

«السماح للنظام الحاكم في سورية بقتل شعبه وإحراقه بالسلاح الكيماوي على مرأى ومسمع من العالم أجمع ومن دون مواجهة أي عقوبات رادعة لهو دليل ساطع وبرهان دامغ على عجز مجلس الأمن عن أداء واجباته وتحمّل مسؤولياته»[(348)]. فوفق الأمير بندر بن سلطان، مستشار الملك للأمن القومي، كان رفض السعودية عضوية مجلس الأمن رسالة موجهة إلى الولايات المتحدة تحديدًا؛ إذ فكّرت المملكة مليًا في «تحوّل كبير» بعيدًا عن واشنطن. كما استنكر الأمير تركي الفيصل، رئيس جهاز الاستخبارات السعودية سابقًا، وسفير المملكة في واشنطن[(349)]، سياسة الولايات المتحدة تجاه سورية بشدة ووصفها بـ «المؤسفة». كان حصر أميركا اهتمامها في تجريد الأسد من أسلحته الكيماوية فحسب فعلًا «غادرًا بشكل سافر»؛ إذ «سمح لأوباما بتجنب القيام بعمل عسكري، وللأسد بمواصلة ذبح شعبه»[(350)]. أخيرًا، خرج إحباط السعودية الخانق من تردّد سياسة الولايات المتحدة في عهد أوباما إلى العلن.

رابعًا: مطالبة الولايات المتحدة بمشاركة العبء

ترك أوباما لوزير الدفاع تشاك هاغل ونائب وزير الخارجية وليام بيرنز أمر شرح مدى التزام الولايات المتحدة الدفاع عن شركائها في الخليج وحدوده؛ فصرّح هاغل في البحرين بأن على الرغم من القيود الجديدة التي فُرضت على الميزانية، فإن للولايات

المتحدة «مصالح دائمة» في المنطقة، وأنها ستبقى «ملتزمة تمامًا [أمن] حلفائها وشركائها». كما عدّد الأصول الأميركية التي حُشدت بالفعل في الخليج كدليل على ذلك، حيث شملت 35.000 جندي، منهم 10.000 جندي جاهزون للإرسال إلى المعركة بكامل عتادهم، على الفور إن اقتضى الأمر. ونصبت وزارة الدفاع الأميركية أكثر أجهزتها حداثة في المنطقة من أجل المراقبة والاستطلاع، كما كان لديها برنامج قائم لتعزيز قدرة دول الخليج العسكرية، هذا إلى جانب صفقات بيع الأسلحة التي بلغت قيمتها 75 مليار دولار منذ عام 2007. إضافة إلى ذلك، أنشأت الولايات المتحدة مركزًا للعمليات الجوية المشتركة في الدوحة ومقرًا للأسطول الخامس في البحرين، وبلغت نفقات ذلك 580 مليون دولار، بقصد توسيع قدراتها[351]. وبالتالي كانت الرسالة تقول إن الولايات المتحدة باقية في الخليج لفترة طويلة.

لكن هاغل حمل رسالة أخرى تقول: «نتطلع إلى تأكيد وزارة الدفاع أكثر على بناء قدرات شركائنا من أجل استكمال حضورنا العسكري القوي في المنطقة، لأننا نطمح إلى أن نرى حلفاءنا وشركاءنا في هذه المنطقة أكثر قوة وقدرة على التعامل مع التهديدات المشتركة»[352]. وأضاف أن التأكيد الأميركي الجديد يعني العمل مع مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومن خلاله، من أجل دفع تطوير «الدفاع الصاروخي الإقليمي القابل للتشغيل المشترك والمتكامل». وأشار إلى إنشاء منتدى للتعاون الاستراتيجي الأميركي قبل ذلك بوقت وجيز، كما أعلن أن واشنطن ستجيز صفقات بيع الأسلحة

إلى مجلس التعاون كمجموعة لتعزيز التعاون بين أعضائه، ودعا وزراء دفاع الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون إلى عقد اجتماع سنوي لتعزيز التخطيط والعمل المشتركَين. وبالفعل، عُقد أول هذه الاجتماعات في الرياض في منتصف أيار/ مايو [2014]، لكن لسوء الحظ عُقد في خضم خلافات نشبت بين دول مجلس التعاون على خلفيّة رفض قطر توقيع اتفاق أمني، فضلًا عن استمرارها في دعم جماعة الإخوان المسلمين، ما دفع بالسعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين إلى سحب سفرائها من الدوحة، مثيرين بذلك تساؤلات جديّة حيال إمكان أن تكون دول مجلس التعاون وحدة قادرة على العمل المشترك مع الولايات المتحدة.

لم يكن في دعوة هاغل إلى إنشاء درع دفاع صاروخي موحّد لدول مجلس التعاون شيء جديد؛ إذ ضغطت الولايات المتحدة لعقود عدّة من أجل تحقيق ذلك، لكن النتائج كانت دائمًا مخيبة للآمال. إلّا أن مطلبه سلّط الضوء على تشديد إدارة أوباما الجديد بضرورة بناء القدرة العسكرية لشركائها العرب في الخليج بغية دفعهم إلى مواجهة التحدي الإيراني باعتمادهم على أنفسهم أكثر. بدا هذا المطلب ضرورة نظرًا إلى ظهور مفهوم مستجدّ في خطبة هاغل في المنامة، ألا وهو «الرشاقة الاستراتيجية الجديدة» في نشر القوات الأميركية في العالم، في ظلّ أوامر الكونغرس القاضية بالتقشف في الإنفاق العسكري الأميركي، حيث قال في هذا السياق: «نعلم أن مدى تأثيرنا وزعامتنا يعتمد على قوتنا وعلى تقدير حدودها أيضًا»، ما يتطلب بالتالي تعزيز قوة

حلفاء الولايات المتحدة العسكرية وشركائها في الشرق الأوسط وأماكن أخرى في العالم[(353)](#).

كان خطاب وليام بيرنز في واشنطن أكثر صراحة؛ فهو أقرّ فيه بوجود «خلافات حقيقية» بين الجانبين بشأن تفسيرات كلٍ منهما لـ «الشراكة بين الولايات المتحدة ودول الخليج»، كما وصف الولايات المتحدة ودول الخليج العربية بـ «جيران بعيدين» لهم تواريخ وتقاليد مختلفة و«من المؤكّد أننا سنبقى حاملين آراء مختلفة»[(354)](#). كان يتعيّن على دول مجلس التعاون تفهّم حالة الإرهاق التي أصابت الولايات المتحدة بعد أن خاضت الأخيرة حربين طويلتين في العراق وأفغانستان، حيث كان من المتوقع أن تسعى إلى «إعادة ترتيب الأولويات» و«من الطبيعي أن يتساءل الأميركيون عما إذا كنا بحاجة فعلًا إلى توجيه هذا القدر من الاهتمام بالشرق الأوسط». بقي الخليج مع ذلك «محوريًا بالنسبة إلى المصالح الوطنية الأميركية»، وبقيت الشراكة كذلك «أمرًا محوريًا بالنسبة إلى مصالح دول الخليج الوطنية»، لكنها كانت تحتاج في الواقع إلى تجديدٍ وإنعاشٍ مع تركيزٍ جديدٍ على «الأمن والازدهار وتقليص الصراعات الإقليمية وتعزيز التسامح والتعددية»[(355)](#).

مع ذلك، انتهزت إدارة أوباما الفرصة لحلّ القضية النووية الإيرانية من خلال المفاوضات، وهي تدرك جيدًا أن فرصة نجاحها لا تتجاوز 50 في المئة، حيث أشار بيرنز إلى أنها تمثّل اختبارًا لنيات إيران أول مرة منذ أعوام عدة، وأن واشنطن تعتزم

القيام بها. على الرغم من اختلافات الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون حيال إيران، تشارك الطرفان الاهتمام بالعمل معًا لإيجاد أرضية وبرنامج عمل واستراتيجيات مشتركة للتعامل مع التهديدات التي تواجه دول الخليج العربية، بما فيها تلك الآتية من «داخل» بلادهم، التي أشعلت الربيع العربي.

لا شك في أن سياسة إدارة أوباما تجاه الخليج تخضع لإعادة نظر، وثمة احتمال كبير، في حال التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج إيران النووي، أن يحدث تغيير كبير على غرار ما حدث حين انفتح نيكسون على الصين. وكان غاري سيك، المساعد الأساسي للرئيس كارتر في موضوع إيران في أثناء أزمة الرهائن بين عامي 1979 و1980، أن حدّد أربعة أوقات مرت فيها سياسة الولايات المتحدة تجاه الخليج بخمسة تحولات كبرى، وذلك منذ أن تولّت الولايات المتحدة في عام 1971 مسألة تأمين الحماية لشركائها العرب بدلًا من بريطانيا. وتقريبًا، رافق كل رئيس يأتي «مبدأ» جديد يمثّل ردّة فعل على «مبدأ» من سبقه أو على الحوادث الجارية على الأرض. لذا، حاول سيك تحديد العناصر الرئيسة لـ «مبدأ أوباما» الناشئ بناء على خطبته في الأمم المتحدة، ورأى أن هذا المبدأ هو «تحوّل جسيم في سياسات الولايات المتحدة السابقة» ومثال ساطع على «الأنموذج الواقعي في السياسات الدولية» الذي اتبعه. كما وصفه بأنه يخلو بوضوح من المثالية والأهداف الكبرى أو الالتزامات ذات النهايات المفتوحة، حيث «يمثّل مبدأ أوباما إعادة تعريف لسياسة الولايات المتحدة اتجاه الاعتدال وتعدد الأطراف إن أمكن، كما

التمحور حول الذات من دون خجل»[(356)].

تتبّع البروفسور الكولومبي ستيفن سيستانوفيتش دورات انخراط السياسة الخارجية الأميركية وانسحابها في كتاب بعنوان Maximalist **(المتطرف)**، ضمّنه حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، من الرئيس هاري ترومان إلى الرئيس أوباما[(357)]. وقدّم سيستانوفيتش كلًّا من هاري ترومان وجون كينيدي ورونالد ريغان أمثلة للرؤساء «المتطرفين» الذين دعموا بقوة مصالح الولايات المتحدة وسلطتها في العالم إلى درجة الإفراط في الالتزام واستنفاد مصادرها كما استنفاد الدعم الشعبي. وفي ردة فعل على ذلك، أتى رؤساء «التقشف»، مثل دوايت أيزنهاور وريتشارد نيكسون والآن باراك أوباما، حيث واجه هؤلاء جميعًا مهمة انتشال الولايات المتحدة من حروب مكروهة ومتعثرة أو مكلفة، وهي حروب كوريا وفيتنام والعراق وأفغانستان.

خامسًا: مبدأ نيكسون – أوجه الشبه والاختلاف

سبق مبدأ أوباما مبدأ آخر يذكّر به كثيرًا، وهو الذي اعتمده الرئيس نيكسون ليكافح به من أجل تخليص الولايات المتحدة من حرب فيتنام وإيلاء مسؤوليتها عن الأمن العالمي إلى حلفائها الإقليميين وإعادة القوات الأميركية إلى الوطن. أثار نيكسون الأمر أولًا في تموز/ يوليو 1969 في خطبة ألقاها في جزيرة غوام، وأوضحه بمزيد من

التفصيلات في خطبة وجهها إلى الأمة بشأن حرب فيتنام في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، حيث قدّم ثلاث نقاط رئيسة:

- تتمسّك الولايات المتحدة بالالتزامات التي تعهدت بها.

- إذا هددت قوة نووية أخرى حليفًا أو «أمة نعتبر بقاءها ضروريًا لأمننا» ستؤمن الولايات المتحدة درع حماية.

- في حالات أخرى من العدوان، «سنوفّر المساعدة العسكرية والاقتصادية عند طلبها وفق الالتزامات التي تعهدنا بها، لكننا سننظر إلى الأمة المهدّدة مباشرة كي تتحمل المسؤولية الرئيسة في توفير القوى البشرية للدفاع عنها»[(358)].

لم يكن واضحًا إن كانت الولايات المتحدة ستنخرط مباشرة في الحالة الأخيرة، لكن المبدأ أكد استمرار التزامها صفقات بيع الأسلحة وتقديم المساعدة العسكرية لحلفائها[(359)]. وتُرجمت سياسة نيكسون إلى تسليح جيش فيتنام الجنوبية وتدريبه بالتزامن مع انسحاب الولايات المتحدة، ووصفت هذه السياسة بأنها «فتنمة للحرب». وسعى المبدأ، بتطبيقه على الخليج، إلى وضع القوة الأميركية القائمة على «ركيزتي» إيران والسعودية محل دور الحماية البريطاني. فاعتمد نيكسون بالدرجة الأولى على شاه إيران، حتى استقالته في عام 1974 عقب فضيحة ووترغيت، لأن المملكة العربية السعودية في ذلك الحين كانت من الناحية العسكرية أضعف من إيران كثيرًا، إلا أن «الميل إلى إيران» استمر مع خليفته جيرالد فورد إلى أن أطيح الشاه في عام 1979.

لا شكّ في أن أوجه الشبه بين مبدأي أوباما ونيكسون ليست تامة، لكن هناك بعضًا منها، ويجدر أخذها في الاعتبار. أولًا، واجه كلا الرئيسين أوضاعًا مماثلة لانتشال الولايات المتحدة من حروب طويلة ومُكلفة في مواجهة جمهور أميركي مرهق جرّاء الحرب والنفقات العسكرية. بقي المبدآن غامضين إلى حدّ ما، بالنسبة إلى الأصدقاء والخصوم، حيث لم يحدّدا متى تقرر واشنطن على وجه الدقة القيام بعمل عسكري دفاعًا عن حلفائها، ومتى يسعيان إلى نقل المسؤولية الأولى في الدفاع من الولايات المتحدة إلى هؤلاء الحلفاء. يوجد اختلافات بيّنة أيضًا؛ إذ لا يكشف مبدأ أوباما بشكل مباشر كيف تنوي واشنطن التعامل مع تهديد إيران النووي المحتمل، على الرغم من أن برنامجها النووي المشبوه يشكّل قلقًا جديًا للولايات المتحدة وشركائها العرب في الخليج؛ ففي حين تعامل نيكسون مع هذا الوضع، واعدًا بتأمين «درع» لأي حليف من حلفاء الولايات المتحدة، أو أي «أمة نعتبر بقاءها أمرًا ضروريًا لأمننا»، يتجنب مبدأ أوباما الإشارة إلى أي نوع من أنواع الردع الأميركي الذي ربما يمتد إلى الخليج، كما لا يُلزم الإدارة إلا «مواجهة الاعتداء الخارجي على حلفائنا وشركائنا كما فعلنا في حرب الخليج». هذا الإغفال لافت جدًا عندما نعلم أن وزيرة الخارجية الأميركية السابقة في عهد أوباما، هيلاري كلينتون، اقترحت في عام 2009 توسيع «مظلة أميركا النووية» لحماية إسرائيل وشركائها العرب من التهديد الإيراني[360].

يكمن الاختلاف الرئيس في أن من المستبعد أن تنظر إدارة أوباما إلى إيران على أنها

الركيزة الأساسية في سياستها في الخليج، حتى لو تحقق إبرام اتفاق نووي مع طهران؛ إذ يوجد من القضايا العالقة والمصالح المتضاربة والشكوك العميقة بين بلدين يجمعهما العداء منذ وقت طويل، ما يحول دون تحقيق أكثر من انفراج جزئي بينهما في أفضل الأحوال، حيث يبقى لدى الولايات المتحدة مصالح مشتركة أكبر مع دول الخليج العربية. لذا سيبقى «ميل» الولايات المتحدة إلى هذه الدول عوضًا عن «الميل» إلى إيران؛ إذ إن دول مجلس التعاون هي اليوم أقوى كثيرًا اقتصاديًا وسياسيًا، والأهم من ذلك عسكريًا، مما كانت عليه في أيام مبدأ نيكسون في أوائل سبعينيات القرن العشرين. وكان نيكسون قد سعى إلى دعم القوة العسكرية الإيرانية وتسليحها إبّان حكم الشاه، واعتمد عليه بالدرجة الأولى للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة وحماية الخليج. في المقابل، يبدو هدف مبدأ أوباما نقيض ذلك، حيث إنه يركّز على توسّع قوة الدول العربية العسكرية بهدف بناء سدٍّ في وجه طموح إيران في الهيمنة على الخليج.

على الرغم من ذلك، يسعى مبدأ أوباما إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات الأميركية – الإيرانية، وإن أمكن، التوصّل إلى انفراج من شأنه أيضًا أن يخفّف التوتر بين إيران وجيرانها في الخليج. كان الرئيس روحاني قد أعرب فعلًا عن اهتمامه بتحقيق ذلك، فأرسل وزير خارجيته جواد ظريف لزيارة عواصم دول مجلس التعاون باستثناء الرياض التي احتفظت بمسافة تجاهها، لكن السعوديين غيّروا رأيهم في أوائل أيار/ مايو 2014 ودعوه إلى إجراء محادثات من دون تحديد موعد. وشملت إشارات الاتجاه

نحو علاقة أفضل زيارة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح إلى طهران، والاتفاق الذي عُقد بين عُمان وإيران لإنشاء خط أنابيب غاز تحت الماء بين البلدين. كما جرت أيضًا محادثات سريّة بين إيران والإمارات العربية المتحدة بشأن التوصّل إلى حلّ بخصوص النزاع في شأن الجزر الثلاث التي احتلتها إيران في عام 1971. بذلك، يكاد الانفراج بين إيران والولايات المتحدة أن يؤكّد تسهيل الانفراج أيضًا بين دول مجلس التعاون وإيران. وفي أي حال، أوضح أوباما - كما نيكسون - أن على حلفاء الولايات المتحدة السعي إلى الاعتماد على أنفسهم أكثر في الوقت الذي تتعافى الولايات المتحدة من حروبها الخارجية.

المراجع

Books

Litwak, Robert S. Détente and the Nixon Doctrine: American Foreign Policy and the Pursuit of Stability, 1969 - 1976. International Studies. Cambridge; New York: Cambridge University .Press, 1984

Ottaway, David B. The King's Messenger: Prince Bandar bin Sultan and America's Tangled .Relationship with Saudi Arabia. New York: Walker and Co., 2008

Sestanovich, Stephen. Maximalist: America in the World from Truman to Obama. New York: .Alfred A. Knopf, 2014

Study

Burns, William J. «A Renewed Agenda for U.S. - Gulf Partnership.» Center for Strategic and .International Studies. Washington, D.C., 19 February, 2014

Chapter

Carter, Jimmy. «The State of the Union: Address Delivered Before a Joint Session of the Congress, January 23, 1980.» in: Jimmy Carter 1980 - 81: Book 1: January 1 to May 23, 1980. Public Papers of the Presidents of the United States. Washington, DC: United States Government .Printing Office, 1981

الفصل التاسع
تأثير التحوّل في العلاقات السعودية – الأميركية في الدور السعودي الإقليمي
.... منصور المرزوقي البقمي

تمرّ العلاقات السعودية – الأميركية بأزمات عميقة، مثل التوتر الذي أعقب حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، والأزمة الراهنة بشأن اختلاف المواقف حيال ظاهرة الربيع العربي. من هنا يبدو التساؤل عن مدى تأثير التوتّر الذي تمرّ به العلاقات بين البلدين حاليًا في تحالفهما الاستراتيجي الذي بدأ في عام 1945 مع ما يسمّى اتفاقية وليم إيدي (W. Eddy) [الذي يستند إلى المبدأ القائل: النفط مقابل الأمن]، وانعكاس هذا التأثير على الدور السعودي الإقليمي.

تقوم الأطروحة الرئيسة في هذا البحث على أن هناك تحولًا في العلاقات بين البلدين (له سياق وأسباب ونتائج)، ما يؤدي إلى إعادة تعريف الدور السعودي في المنطقة. كما يُقدّم البحث مقترحًا مبدئيًا لمأسسة السياسة الخارجية السعودية وتصورًا أوليًا لاستراتيجية القيادة، لكونهما مقدّمة لإعادة تعريف الدور السعودي في المنطقة. وسنجادل هنا لمصلحة أربع نقاط:

– هنالك تحوّل في العلاقات بين البلدين. ولهذا التحول سياق، يتمثّل من جهة

بتغيرات طرأت على: بنية السلطة؛ طبيعتها في داخل السعودية. من جهة أخرى، يتمثل أيضًا في الاستراتيجيا الأميركية الجديدة التي نسمّيها هنا «اقتسام المغنم والمغرم». ويشكل هذان العاملان في نظرنا سياقًا لهذا التحوّل.

- هنالك أسباب لهذا التحوّل تتمثّل في ملفّات تحتّل مركزًا محوريًا في السياسة الخارجية السعودية: الملف المصري والملف السوري ومن ثم التقارب الأميركي - الإيراني. ويقف البلدان، أي السعودية والولايات المتحدة الأميركية، موقفين متناقضين من هذه الملفات، ما يتسبّب في اهتزاز عميق لثقة السعوديين بالتزام الولايات المتحدة أمن بلدهم العربي المهمّ.

- لن تُنهي هذه الأزمة، التي تمرّ بها العلاقات الثنائية بين البلدين، التحالف القائم بينهما، بل ستعمل على أخذ العلاقات إلى مستوى آخر يتأقلم مع السياق الجديد. ويمثّل الانتقال إلى هذا المستوى نهاية معطيات صفقة الأمن مقابل النفط المعقودة في عام 1945، وبداية ترتيبات جديدة. ويتّصفُ هذا المستوى الجديد بصفتين: **أولًا**، ستكون السعودية هي خط الدفاع الأول عن أمنها، ولن تؤدي الولايات المتحدة هذا الدور كما كانت تفعل منذ عام 1945. **ثانيًا**، سيتحوّل التعاون بين البلدين من تعاونٍ بعيد الأمد مبنيّ على إملاءات المصالح المشتركة، إلى تعاونٍ قصير الأمد مبنيّ على عمليات آنية لتبادل المنافع. ويمثّل الدور السعودي في الربيع العربي مؤشرًا قويًا على هذا المستوى الجديد (دورها في البحرين ومصر).

- ينعكس هذا التغيّر في العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة على أمن السعودية ومصالحها الاستراتيجية. ونتيجة ذلك، يمرّ الدور السعودي الإقليمي بعملية إعادة تعريف.

يمثّل الدور السعودي في ثورات الربيع العربي مؤشرًا قويًا على هذا التحوّل في العلاقات، كما سنحاول تبيانه لاحقًا؛ إذ نجح السعوديون في تطوير استراتيجيا للتعامل مع الربيع العربي، تساعدهم على تحقيق ثلاثة أهداف: **أولًا**، تأمين الداخل ضد استلهام ثورات الربيع العربي؛ **ثانيًا** دعم الأنظمة الحليفة؛ **وأخيرًا**، الحدّ من استفادة الدول المنافسة من أوضاع الربيع العربي. وتتمثل هذه الاستراتيجيا في تعريف الربيع العربي كما يلي: الثورة فتنة، لكن رفع الظلم عن الأشقاء واجب.

مكّن هذا التعريف السعودية من أمرين: أولًا، معارضة الثورة متى شاءت، البحرين مثال على ذلك (وعندها تصبح الثورة فتنة)، ودعمها متى شاءت، وسورية مثال على هذا الدعم (وعندها يصبح الدعم واجبًا، بحسب القيم العربية والإسلامية، بوصف السعودية منشأ الأمة العربية ومهبط الدين الإسلامي. ويكون الدعم واجبًا بغرض مساعدة الأشقاء العزّل على مواجهة فتك النظام الحاكم ورفع ظلمه عنهم).

جعلت هذه الاستراتيجيا الدور السعودي، المستند إلى نفوذه وقدراته، مفتاحًا من مفاتيح المنطقة، وبوابة العالم العربي. لكنها كشفت أيضًا تناقضًا عميقًا بين مواقف السعودية من جهة، وحلفائها التقليديين، كالولايات المتحدة الأميركية، من جهة

أخرى. ثم إن هذا النجاح النسبي في تعامل السعودية مع الربيع العربي سيكون مُهددًا بعدم الاستمرار، ما لم يجرِ تطوير رؤية استراتيجية للوصول إلى منصّة القيادة والزعامة (كونها الوسيلة الوحيدة، بحسب تحليلي، لضمان الأمن والمصالح). وسنطرح في نهاية هذا البحث تصورًا مبدئيًا لمأسسة السياسة الخارجية ولاستراتيجية القيادة والزعامة السعوديتين لإقليم الشرق الأوسط.

عند تناول ملف العلاقات السعودية - الأميركية والخلاف القائم بينهما، يجري تجاهل نقطتين؛ **أولًا**، لا يجري التطرّق إلى الداخل السعودي بوصفه عاملًا مؤثّرًا في العلاقات الثنائية، بل يقتصر التحليل على الداخل الأميركي وتأثيره في العلاقات من جهة، وعلى الحديث عن العلاقات الثنائية بين البلدين (في مجالات التعاون الأمني والاقتصادي والسياسي) من جهة أخرى. **ثانيًا**، لا يجري أخذ السياق في الحسبان، بوصفه عاملًا له طبيعة ثنائية: «فاعل/ أداة»، كما سنوضح في ما يلي من سطور.

- المنهجية

يعتمد هذا البحث أساسًا على المنهجية الوصفية التحليلية. وتتمثّل أبرز أدوات هذه المنهجية في تحليل المضمون، حيث يتناول هذا البحث الأدبيات المتاحة عن الموضوع، والنصوص والمصادر ذات العلاقة (كالنظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، ونظام هيئة البيْعة، والأوامر الملكية لتعيين المسؤولين في المناصب السيادية والحساسة، وخُطب مسؤولي الإدارات الأميركية، وتصريحات المسؤولين العسكريين

والمدنيين الأميركيين، وقرارات الهيئات الدولية، وتقارير المنظمات الدولية، واللقاءات والمقابلات مع الشخصيات المعنية ...إلخ). ويتبنى هذا البحث تصنيف التغيّرات والظواهر بإطلاق مُسميّات لا تاريخ لها، وهي، بناء عليه، ليست مقيّدة بحمولات ثقافية مسبقة. وبالتالي اعتمدنا مصطلحات لم يسبق استخدامها حتّى تكون طيّعة وأكثر قدرة على نقل المعنى المُراد إيصاله.

- مفهوم السياق

لا تعني القدرة على فهم السياق جمع معلومات معيّنة تحيط بحدث محدّد فحسب، بل هي وظيفة ذات منهج أيضًا. والطريقة الوحيدة للقيام بها، في رأيي، تتمثل في... إعادة القيام بها. وهذا هو بالتحديد ما تفتقر إليه معظم التحليلات التي تناولت سياق توتّر العلاقات السعودية - الأميركية: تكرار القيام بوظيفة فهم السياق، دوريًا.

ليست الحوادث وحدها هي التي تحدُث، بل السياقات أيضًا. وهذا يعني أن في الإمكان تحويل حدث ما إلى سياق، وسياق ما إلى حدث. ويتحوّل السياق هنا من إطار أو وعاء يحيط بالحدث، أي «فاعل»، يؤثّر فيه ويتأثر به، إلى «أداة» يمسك بها الفاعلون بأيديهم. إذًا، السياق «فاعل» و«أداة»، وهو بوصفه فاعلًا يتمثّل في قبول الانصياع للتدخّل الخارجي، بسبب الحاجة الأمنية أو الاقتصادية مثلًا. ومثال ذلك استخدام الفاعلين، كالدول والمنظمات، إطارًا معيّنًا يحيط بحدث معيّن، بغرض التأثير في فاعل معيّن، كدولة أخرى أو منظمة أخرى. فرض السياق هنا على هذه الدولة قبول تدخّل

الدول الأخرى في سياستها الخارجية. وبالتالي، فإن الوضع الأمني أو الاقتصادي (سياق) من ناحية علاقته بهذه الدولة، المُراد التدخّل في شؤونها، هو فاعل.

أمّا من ناحية علاقته بالدول التي تريد التدخّل، فهو أداة. والسياق بوصفه أداة لا يقتصر على ذلك فحسب، إذ إن السعي الحثيث لبعض القوى من أجل تضخيم «خطر أمني ما» يجعل الدولة المستهدفة بالتدخّل تعتقد أنها في حاجة إلى حماية أمنية، فتعرض عليها دولة عظمى مظلّة أمنية في مقابل تبعية سياسية واقتصادية. فتصوير محاولة اغتيال مسؤول في الدولة المستهدفة، أو مناوشات على الحدود أو تصريحات معيّنة (حدث) على أنها سياسة منهجيّة لدولة معادية وتنمّ عن استراتيجيا قيد التنفيذ (تحويل الحدث إلى سياق)، يجعل الدولة المستهدفة تعتقد أنها في حاجة إلى حماية. إذًا، يمكن اختلاق الحاجة من خلال تحويل حدث ما (تصريح مثلًا) إلى سياق.

- عامل الإبحار

يجدر بنا هنا الحديث عمّا نسمّيه «عامل الإبحار»[(361)] (Sailing Factor) لأنه على صلة بمفهوم السياق، من حيث توظيفه ضد الدولة المستهدفة بالتأثير، أو معها. يأتي المسمى قياسًا على البحّار (القبطان) الذي لا يزال على الشاطئ مع سفينته وأفراد طاقمه وأسباب تزوّدهم بالأغذية من المدينة والاستعانة بأطبائها... فقدرة هذا البحار على الاستقلال بقراره في ما يخصُّ التحكّم في ظروفه (أي بأفراد طاقمه وسفينته وكمية الأغذية والماء ...إلخ) عندما يكون على الشاطئ، هي أكبر كثيرًا من قدرته عندما يكون

في وسط البحر. فعندما يكون في البحر، في أثناء رحلته، تشاركه في عملية اتخاذ القرار عوامل الإبحار، كالريح وكمية الأغذية الباقية، وانضباط أفراد طاقمه من البحارة؛ فالبحّار هنا مستقل بقراره بالدرجة نفسها التي كان عليها وهو على الشاطئ.

بطريقة مماثلة، عندما تريد دولة ما التأثير في السياسة الخارجية لدولة أخرى، تبدأ مشروعًا دبلوماسيًا - رحلة، قياسًا على مثال البحار. فكل مشروع دبلوماسي هو، من وجهة نظري، رحلة. وفي إمكان الفاعلين محاولة إنجاح هذه الرحلة أو إفشالها، بمعنى آخر، كل رحلة هي أداة. إضافة إلى ذلك، يُمكن فرض «رحلةٍ ما» على «جهة ما» بغرض امتلاك مزيد من الأدوات على تلك الجهة. بناء عليه، توليد رأس المال الدبلوماسي.

يتكوّن عامل الإبحار من عنصرين (يتكونان بدورهما من عناصر عدة):

- **الوسائل**، وتتكوّن بدورها من: الخطر؛ الانكشاف (على هذا الخطر)/ الحماية (من هذا الخطر).

- **المدى**، ويتكوّن من: التوازن؛ الوقت/ المكان.

يجب أن يكون «الخطر» وشيكًا، سواء في القيام بشيء ما، أو في عدم القيام بشيء ما. بعد ذلك تُصبح زيادة التعرّض لهذا الخطر (انكشاف)، أو تقليل هذا الخطر (الحماية منه)، ذات أهمية وذات علاقة. لكن هذه الوسائل (الخطر و«الانكشاف/ الحماية») لها حدودها، وهي المدى.

ترتبط فكرة التوازن بعملية توظيف الوسائل. على سبيل المثال، إذا وُظّفت توظيفًا مفرطًا، فربما تأتي بنتائج لم يكن مرغوبًا فيها أو عكسية. ومثال ذلك مبالغة الدولة العظمى في «الخطر الداهم من دولة ما»، حتّى يصدق الرأي العام فيها ذلك، فيختطف هذا «الخطر الداهم» نخبتها السياسية فيكونون مقيّدين. فتستخدم الدولة المستهدفة، أو دولة أخرى، هذا «الخطر» للتدخّل في سير الحدث السياسي في داخل الدولة العظمى.

عامل «الوقت/ المكان» ضروري، لأن له تأثيرًا في تعريف التوازن (العنصر السابق)، والأخطار المحتملة (أي عوامل الإبحار الأخرى). يتعلّق التوازن بكيفية استخدام الوسائل، في حين أن «الوقت/ المكان» يتعلّق بالأوضاع التي يجري فيها استخدام هذه الوسائل. وسنسمّي استخدام عامل الإبحار، أي القيام بالفعل الدبلوماسي على هذا النحو، «تبحيرًا».

أولًا: سياق التوتر في العلاقات السعودية – الأميركية

ثمة حدثان يشكلان سياق التوتر: **أولًا**، التغيرات الداخلية التي تمسّ بنية السلطة أو طبيعة السلطة، في السعودية، ما يجعلني أقول ببداية الدولة السعودية الرابعة. و**ثانيًا**، الاستراتيجيا الأميركية الجديدة التي نسمّيها هنا «اقتسام المغنم والمغرم».

1 – التغيرات الداخلية السعودية

توجد قائمة تقليدية للسياسة الخارجية السعودية (محدّدات للسياسة الخارجية)؛ هذه القائمة التقليدية هي انعكاس للبنية السياسية الداخلية. ويستتبع ذلك أن أيّ تغيير في البنية السياسية الداخلية سينعكس مجدّدًا على محددات السياسة الخارجية، أي سيفضي إلى قائمة محددات أخرى[362].

2 – القائمة التقليدية

تتكوّن هذه القائمة التقليدية من ثلاثة محددات: تحييد التهديد؛ تعزيز الشرعية؛ حماية المصالح. ويمكن القول إن هذه القائمة هي المحرّك الرئيس للسياسة الخارجية السعودية. ويبدو إدراجنا لـ «تحييد التهديد» في رأس القائمة نتيجة منطقية لحال التشارك في السلطة القائمة في داخل النخبة الحاكمة، وهو ما يسمّيه الباحث محمد نبيل مولين «نظام الهيمنة المتعدّدة»[363] (Système de multi - dominationle).

هذا التشارك هو أحد إفرازات التحالفات التي قامت بين أقطاب الأسرة الحاكمة في المملكة في بداية ستينيات القرن المنصرم، عندما تحالف الملك فيصل مع أبرز إخوته من أبناء الملك عبد العزيز بهدف إبعاد الملك سعود عن السلطة والحلول محلّه. فأصبح الأمير فيصل ملكًا، وعُيّن شقيقه خالد وليًا للعهد آنذاك، والملك فهد نائبًا ثانيًا لرئيس مجلس الوزراء (كانت تلك المرة الأولى التي يُنشأ فيها هذا المنصب).

كانت ترتيبات تقاسم السلطة التي تلت هي نتيجة مباشرة لتحالف أبناء الملك عبد العزيز ضد الملك سعود، وهو التحالف الذي بدأ فعليًا في أثناء الصراع بين فيصل وسعود على رئاسة مجلس الوزراء.

كان تعيين عبد الله بن عبد العزيز رئيسًا للحرس الوطني في عام 1963، تحت رئاسة فيصل لمجلس الوزراء، ولي العهد آنذاك، وتعيين الملك خالد نائبًا لرئيس مجلس الوزراء والملك فهد وزيرًا للداخلية، وهو الترتيب نفسه الذي تلا تلك الفترة من حيث التعاقب على العرش، حيث تولّى فيصل الحكم، ثم تلاه خالد، ففهد، فعبد الله. ولأن الاشتراك في السلطة يجري على مستوى واسع، يكون التعاون والتماسك أو الترابط المنطقي (cohérence) في أعلى درجات الوضوح عندما تتعلق المسألة بالشأن الأمني، وبذلك يكون هنالك مستوى عالٍ من الأهمية والفاعلية.

بعبارة أخرى، في ظل هذا التشارك الواسع للسلطة، يصبح التعاون والتنسيق أكثر صعوبة (إلا في الشأن الأمني)، فلا تتبلور سياسة خارجية واضحة في الأمدين المتوسط والبعيد (بسبب صعوبة التنسيق والتعاون بين الأطراف المتشاركة في السلطة). وهذا يفسّر عدم مأسسة السياسة الخارجية، ما أدى إلى تموضع هذه السياسة في مكان ردة الفعل، لا الفعل. ونعني بمأسسة السياسة الخارجية [عملية] إيجاد إطار استراتيجي واضح المعالم، تسير وفقًا له الدبلوماسية السعودية، ويقوم على العناصر الآتية: **أولًا**، مفهوم الأمن القومي؛ **ثانيًا**، حدود هذا الأمن؛ **ثالثًا**، المصالح الوطنية؛ **رابعًا**، مناطق

النفوذ؛ **خامسًا**، خطاب سياسي يستند إلى منظومة قيمية واستثمارات ثقافية داخلية لتعزيز تلك المنظومة؛ البنية التحتية اللازمة للإشراف على هذه الاستراتيجيا (كمراكز البحوث وفرق العمل المتخصصة لإدارة الملفات، وتنمية الأدوات وتنويعها لخدمة الاستراتيجيا، وشبكة علاقات، وآلية عمل بين وزارة الخارجية والمجتمع السعودي...). وسنقوم باقتراح مأسستها، أي تعريف هذه العناصر كلها في نهاية البحث[(364)].

لا يكون التعاون إلا في ظلّ تهديد أمني يعمل بمنزلة الحافز والقوة المحرّكة لتعاون الأطراف المتعددة التي تتشارك في السلطة بصورة واسعة والتنسيق بينها؛ وبذلك يصبح تحييد هذا التهديد الذي جمع الأطراف المتعددة، هو أهمّ سمات التعاون، فينعكس ذلك على السياسة الخارجية السعودية. ولأن مسألة الشرعية، عندما يتعلق الأمر بتثبيت الدعائم الأمنية، هي من أهم الوسائل وأكثرها تأثيرًا، فإنها تحتل المركز الثاني على القائمة التقليدية، وبعد ذلك تأتي المصالح، كالتنمية مثلًا.

إن ما يستحق الإشارة هنا هو أن السياسات الطامحة لتعزيز الشرعية يبدو عليها التطلّع لإطار العالم الإسلامي (خطاب الشرعية الدينية)، في الوقت نفسه الذي نجد فيه السياسات ذات التوجّه الأمني تتركز في المحيط الإقليمي (وهذا أمر طبيعي إذا أخذنا عاملَي الجغرافيا والتاريخ في الحسبان).

على الرغم من ذهاب بعض الباحثين، كمضاوي الرشيد في كتابها **تاريخ العربية**

السعودية[365]، إلى القول إن السعودية تسعى إلى التوسع في مصادر شرعيتها من خلال إضافة خطاب التحديث وبناء الدولة، أو كما يبدو لي من إضافة عنصر الحضارة مصدرًا رئيسًا لشرعية الحكم[366]، فإن الاعتماد على الإسلام مصدرًا رئيسًا من مصادر شرعية السلطة يتجدد في كل أزمة مباغتة، كالربيع العربي مثلاً[367].

3 – تغيّر بنية السلطة وطبيعتها

طرأ على «السلطة»، أو «الحكم»، «حدثان»، ما أدى إلى تغيّر البنية السياسية الداخلية، وهذا سيكون له انعكاس على السياسة الخارجية. ويتمثّل هذان الحدثان في: **أولًا**، التغير في بنية «السلطة» بعد تفكيك فريق «السداري» وبروز «هرم السلطة»؛ **ثانيًا**، التغير في طبيعة «السلطة»، بعد بدء توافد الجيل الثاني من الأمراء ووصوله إلى الحكم، ممثّلًا في أحفاد الملك عبد العزيز، وهم غير مرتبطين بتجربة حروب الملك عبد العزيز لتوحيد المملكة العربية السعودية، ولا بتجربة الصراع بين الملك سعود والملك فيصل (القائمة التقليدية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بهاتين التجربتين).

ستبرز هذه المتغيرات بدورها في القائمة التقليدية، ما سيفضي إلى نهج جديد للسياسة الخارجية السعودية ونبرة مختلفة (على سبيل المثال، انكشاف التوتّر مع الولايات المتحدة للعلن، وسحب السفير السعودي من قطر).

أ – التغير في بنية «السلطة» بعد تفكيك فريق «السداري»

وبروز «هرم السلطة»

جرى تفكيك وزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة إلى وزارة الدفاع فحسب؛ وبذلك جرى فصل الهيئة العامة للطيران المدني عن وزارة الدفاع، إضافة إلى إلغاء مهمات المفتش العام، بعد إنشاء هيئة مكافحة الفساد وإيكال مهمات التفتيش إليها؛ وفي ذلك تراجع كبير لنفوذ وزارة الدفاع، ما يعني تراجعًا لفريق السداري[368].

بعد ذلك جرى إخراج وزارة الداخلية من نفوذ هذا الفريق من خلال تعيين الأمير محمد بن نايف على رأسها. وما جلسة أداء القسم للوزير الجديد، التي لم يحضرها على غير المعتاد[369] سوى الأمير متعب بن عبد الله وبندر بن سلطان والوزير الجديد محمد بن نايف، إلا أحد المؤشرات القوية في هذا الاتجاه[370].

إضافةً إلى ذلك، تشير عوامل كثيرة كمؤسسة توريث العرش في هيئة البيعة (وهي هيئة أنشأها الملك عبد الله بن عبد العزيز في عام 2006، مكوّنة من مجلس يكون أعضاؤه مُمثّلين للذكور من أبناء الملك عبد العزيز، ولكل عضو صوت واحد، ومهمّتهم انتخاب الملك وولي العهد، عبر الاقتراع السري، والتأكّد من قدرتهما على ممارسة مهماتهما)، إلا أن انتقال الحكم إلى جيل الأحفاد لن يقتصر على تسمية أحد الأحفاد ملكًا فحسب، بل سيصاحب هذا الانتقال تغيرات في بنية السلطة نفسها.

يمكن اعتبار إعلان هيئة البيعة[371] أنه إقرار ضمني بعدم قدرة السبل التقليدية على

إدارة التحالفات أو «اختيار الأصلح بينها»، كما نصّت عليه المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم[372]، قبل تعديلها في عام 2006. وهذا يعني أن ما نسمّيه هنا «التوازن التدافعي»، أو ما عبَّرت عنه المادة الخامسة بـ «الأصلح منهم»، غير قادر على الإجابة عن سؤال الخلافة، وفي ذلك إعلان الحاجة إلى ما نسمّيه هنا «التوازن المؤسساتي»؛ ولهذا جرى إعلان هذه الهيئة.

نعني بـ «التوازن التدافعي» أن عملية التوازن السلطوي بين أفراد النخبة الحاكمة كانت تسير وفقًا لمنطق التدافع[373]، لا عبر إطار مؤسساتي واضح القواعد، يمكن التنبّؤ بمخرجاته وقراءة عوامل التأثير فيه. منطق التدافع هو - بكلمات أخرى - غياب حدود واضحة لهامش المناورة بين أفراد النخبة الحاكمة، وإطار قانوني لإدارة العلاقة في ما بينهم، أكانت تنافسًا أم خلافًا أم تعاونًا. وما التأرجح الكبير الذي مرّ، ولا يزال يمر، في ما يتعلق ببروز هذا الفاعل أو ذاك أو أفول نجمه، إلا من الإشارات الداعمة لهذا التحليل، فكان بعض الأسماء في غاية القوة والتأثير في السبعينيات مثلًا، لكنه غاب عن المسرح السياسي حاليًا، والعكس صحيح. ويمثّل منطق التدافع، من وجهة نظري، السبب الرئيس لهذا التأرجح.

بناء على ذلك، فإن وجود هيئة البيعة - إضافةً إلى الأنظمة الأساسية (وهي الحُكم والمناطق ومجلس الوزراء) - جعل عملية انتقال الحُكم (اختيار ملك) في مستوى لاحق لمستوى هيئة البيعة؛ لكن هذه الهيئة ليست بمعزل عن التأثّر بمحيطها وسياقها، ألا

وهو النخبة الحاكمة.

من هنا يأتي دور استخدام وسائل النفوذ: القوة الأمنية (ممثلة في وزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة الحرس الوطني) من جهة، وامتلاك شبكات العلاقات الزبونية الضخمة وإدارتها، من جهة أخرى. كما يعني امتلاك القوة الأمنية بمراكزها الثلاثة، بالضرورة، امتلاك قدرات مالية عالية تكفي لإدارة شبكات العلاقات الزبونية الضخمة. وهذا يعني أن من يرأس أحد المراكز الأمنية يمتلك حتمًا، الأدوات اللازمة للتأثير في هيئة البيعة. وفي المحصلة النهائية يبدو جليًا بروز ما نسمّيه «هرم السلطة»: تأتي القوّة الأمنية في قمة هذا الهرم، وفي المنتصف هيئة البيعة، وفي القاعدة عملية انتقال الحكم.

قامت هذه التراتبية الجديدة رسميًا بإلغاء ثنائية التوازن التقليدية التي برزت بعد وفاة الملك فيصل، وهي قطب السداري (أبناء الملك عبد العزيز من زوجته حصة بنت أحمد السديري)[374]، وقطب الملك عبد الله بن عبد العزيز (الآخرون).

في السابق، كان التوازن مبنيًا على «التحالف» أكثر من كونه مبنيًا على الذراع الأمنية أو العسكرية؛ ولذلك كان حضور العامل الرمزي - كآل سعود أو الدين - بوصفه محفزًا للتحالف، قويًا؛ إلا أن مكوّنات القوّة عمومًا أصبحت أمنية بامتياز؛ وذلك في مقابل التراجع الذي حلّ بالحضور التقليدي للرمز، أكان الدين أم آل سعود[375] (وهذا سينعكس على طبيعة تكوين التحالفات)، ما يضاعف بدوره وتيرة تراجع مكانة

الرمز.

يذكرنا وجود القوّة الأمنية على رأس الهرم بمنصب المرشد الأعلى للثورة في إيران وعلاقته بالرئاسة، من حيث الأهمية والصلاحيات، وستكون القوة الأمنية بمنزلة «المرشد الأعلى» للسلطة، حتى لو كان الملك المُقبل هو أحد رؤساء هذه المراكز الأمنية الثلاثة، وستبقى القوة الأمنية صاحبة التأثير والهيمنة. فمن جهة سيبقى التوازن الحاكم مبنيًا على العلاقة في ما بين هذه المراكز، ومن جهة أخرى فإن مصدر الأهمية سيكون بسبب رئاسة مركز أمني في المقام الأول، وتمثّل هذه المتغيرات تحوّلًا جوهريًا.

ب – التغيّر في طبيعة «السلطة» بعد بدء وصول الجيل الثاني من الأمراء إلى الحكم من أحفاد الملك المؤسس

يرجع هذا التغير إلى سببين؛ يتمثّل **أوّلهما** بأن جيل الأحفاد لم يعش تجربة توحيد المملكة، بكل ما حوته تلك المرحلة من عملية تأسيس لتوازنات سلطوّية مُعقّدة، وقيم رسّختها تلك التجربة. أمّا **ثانيهما**، فيكمن في أن هذا الجيل لم يشهد مرحلة الصراع على الحكم بين فيصل وسعود (من حيث عدم مشاركتهم بوصفهم فاعلين سياسيين) لاستلهام التجربة من هذا الصراع.

في رأيي أن القائمة التقليدية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بهاتين التجربتين (أي عملية التوحيد وصراع فيصل وسعود): وسيكون مفهوما المواجهة والتحدّي أكثر شراسة ووضوحًا، وستتغير آلية استخدام الأدوات، بعكس ما تمليه هاتان التجربتان (وهذا

سيعزز من تراجع الرمز)؛ ولذلك فإن وصول هذا الجيل الجديد من الحُكّام سيكون له دور في إحداث التغيير على القائمة التقليدية التي تحرّك السياسة الخارجية للمملكة.

في ظلّ التوازن التدافعي، لم تكن السمة المؤسساتية حاضرة، وجزء من انعكاسات غيابها هو التداخل في المهمات والصلاحيات، وعدم وضوح «رقعة المصالح» التابعة لمراكز القوى المتعددة يجعل منطق التدافع احتمال تغيير «رقعة المصالح» - أكان من ناحية التمدد أم من ناحية الانكماش - أكثر ورودًا.

لكن مع بروز التوازن المؤسساتي تزيد احتمالات «ترسيم حدود المصالح» نهائيًا، أو في الأقل لمدة طويلة. ويُساعد هذا الأمر على نشوء بيئة مصالح مستقرّة. وسيُساهم هذا الاستقرار بدوره في بروز مناطق تعاون كثيرة تُنافس مستوى التعاون الأمني في فاعليتها وأهميتها وبروزها. وسيؤثّر هذا بدوره تأثيرًا كبيرًا في القائمة التقليدية للسياسة الخارجية السعودية مستقبلًا.

هكذا، فإن التغير في بنية السلطة وطبيعتها يمثّل، من وجهة نظرنا، بداية الدولة السعودية الرابعة.

4 - الاستراتيجيا الأميركية الجديدة

تسهى الولايات المتحدة، بسبب ارتفاع التكلفة السياسية والاقتصادية للإبقاء على وجودها الدولي كما هو، من جهة، وحاجتها إلى إعادة انتشارها في آسيا (بهدف احتواء

القوى الصاعدة هناك) من جهة أخرى، إلى تقليص هذه التكلفة من خلال سياسة إعادة الانتشار وفك الارتباط، التي نسمّيها هنا «"استراتيجية" اقتسام المغنم والمغرم». ويعني اعتماد هذه الاستراتيجيا بحث الولايات المتحدة في كل منطقة عن شريك إقليمي، يمتلك القدرة على تحمّل أعباء حماية المصالح الأميركية. وفي المقابل، يحصل هذا الشريك على مزايا اقتصادية وسياسية، وحصة وافرة من النفوذ. ومنطقة الشرق الأوسط ليست مُستثناة من هذه السياسة؛ ما يعني أن تدخل الولايات المتحدة في عملية إخضاع المنطقة لنفوذ هذا الشريك المقبل.

في هذا الإطار الاستراتيجي، ترى دول الخليج العربي، وفي مقدمها السعودية، في التقارب الأميركي - الإيراني خطرًا داهمًا؛ فالمواجهة والتنافس لن ينحصرا بين السعودية وإيران، بل سيكونان بين إيران، ومن ورائها استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة، من جهة، والسعودية من جهة أخرى.

مثلما بُني التقارب الصيني - الأميركي في عام 1972 على السياسة الأميركية لاحتواء الاتحاد السوفياتي، وهو ما كان مصلحة صينية أيضًا[(376)]، يمكن أن يقوم التقارب الأميركي - الإيراني بدور مشابه، بهدف احتواء الصين، من خلال إبعاد إيران عنها. وإلى حد ما، يمكن القول إن صين اليوم هي الاتحاد السوفياتي بالأمس. وإيران اليوم هي صين الأمس؛ فإيران تَحمل أهميةً استراتيجية كبرى للصين، إذ هي إحدى الأدوات المُحتمل تطويرها لخدمة صعود الصين كقوة عظمى منافسة. تمثّل إيران

بالنسبة إلى الصين مصدرًا مهمًا من مصادر الطاقة ومدخلًا لمياه الخليج العربي من جهة. ومن جهة أخرى، فإيران هي نافذة الصين على بحر قزوين الذي يحتلّ أهمية عالية في السياسة الصينية الطامحة لتنويع مصادر الطاقة لديها[(377)].

لذلك، هناك علاقة عكسية بين العلاقات الإيرانية – الصينية من جهة، والعلاقات الإيرانية – الأميركية من جهة أخرى، بمعنى أنه كلما تحسّنت العلاقات بين طهران وواشنطن، ابتعدت إيران عن الصين، ما يُقلّص قدرة الصينيين على منافسة الولايات المتحدة سياسيًا واقتصاديًا، والعكس صحيح.

تمثّل هاتان النقطتان، أي التغيرات الداخلية السعودية والاستراتيجية الأميركية الجديدة «اقتسام المغنم والمغرم»، سياقًا للتوتر الحاصل في العلاقات بين البلدين. وبناء على ذلك، نُلاحظ نبرة جديدة في السياسة الخارجية السعودية، أكان في خروج خلافاتها مع أميركا إلى العلن (كرفضها مقعدًا في مجلس الأمن)، أم في سرعة استجابتها للتهديدات وتحرّكها بصورة مستقلّة عن حلفائها الغربيين، وفي مقدمهم الولايات المتحدة الأميركية (كإرسال قواتها إلى البحرين أو سحب سفيرها من قطر).

في المحصّلة، نجد أن كلا البلدين يقوم بإعادة تعريف دوره وأولوياته وأدواته في المنطقة؛ فبينما ينظُر البلدان إلى الربيع العربي على أنه فرصة وتهديد في الوقت نفسه، فإنهما يختلفان في تعريف الفرصة والتهديد في هذه الظاهرة. ومن هنا، تختلف سياساتهما في ما يتعلق ببلدان الربيع العربي، مثل مصر وسورية. ويمكن قول الأمر نفسه في ما يتعلق

باالجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة، مثل إيران.

ثانيًا: الملفات الإقليمية موضع الخلاف

هناك ثلاثة ملفات إقليمية تمثّل موضع خلاف بين السعودية والولايات المتحدة، كانت سبب توتر العلاقات الثنائية: الملف المصري والملف السوري وملف مسألة التقارب الأميركي – الإيراني.

1 – الملف المصري

يمثّل وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة، في بعض بلدان الربيع العربي، إشكالية حقيقية للمملكة العربية السعودية. وعلى عكس الولايات المتحدة الأميركية التي لا ترغب في تكرار تجربة علاقتها بالإسلام السياسي مع مصر كما حصل مع إيران في عام 1، فإن السعودية لا تنظر بعين الرضى إلى وصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة[378]. ومن الأسباب الرئيسة لعدم هذا الرضى هو أن الإخوان المسلمين جاءوا بـ«الإسلام» من السجن إلى عرش السلطة.

لقد صوّرت السعودية نفسها دائمًا على أنها تحكم وفقًا للقانون الإسلامي (الشريعة). وبحسب مفهومها للشريعة، فإن الديمقراطية والحريات الشخصية لا تتوافق مع الدين[379]. أما الآن، فإن لديها منافسًا يحكمُ باسم الشريعة، وهو جماعة

الإخوان المسلمين التي تبذل محاولات جادة لتثبيت نظام سياسي ديمقراطي، يسعى إلى حفظ الحريات الشخصية، في الأقل على المستوى النظري.

هذا ما يفسر جزئيًا، التحوّل المفاجئ من التركيز في خطاب شرعية الحكم في السعودية على فكرة الإسلام بصورة عامة إلى السلفية، كما جاء على لسان ولي العهد السابق الأمير نايف بن عبدالعزيز: «[...] وهذه الدولة ستظل - بإذن الله - متبعة للمنهج السلفي القويم، ولن تحيد عنه ولن تتنازل [...]»[380].

هذه أزمة رمزية للسعودية، ذات انعكاسات داخلية خطرة، ولا يبدو أن الولايات المتحدة الأميركية توليها اهتمامًا كافيًا.

إضافة إلى ذلك، عملت المملكة العربية السعودية على نطاق واسع في العقود الثلاثة المنصرمة على بناء جبهة مناهضة لإيران في المنطقة، وكانت مصر حجر الزاوية فيها[381]. وترى السعودية أن السياسة الخارجية لجماعة الإخوان المسلمين تُمثّل تهديدًا وخطرًا على هذه الجبهة، من خلال الانجراف بمصر بعيدًا عن السعودية من جهة، والتقارب مع إيران من جهة أخرى. نتيجة ذلك، وفي تناقض حاد مع الولايات المتحدة الأميركية، تدعمُ المملكة العربية السعودية بشدّة تدخّل الجيش الذي أطاح الرئيس المنتخب ديمقراطيًا في مصر محمد مرسي، وتلته الانتخابات التي فاز بها مرشح الجيش، محمد عبد الفتاح السيسي برئاسة مصر[382].

من ناحية أخرى، ترى السعودية أن سبب تراجع نفوذها الإقليمي يعود إلى نشاط

فاعلَين إقليميَين: إيران وقطر؛ أما **الأولى** فتمدّدت في العالم العربي وأصبحت جزءًا أصيلًا من المشكلة في العراق وسورية ولبنان، ومرشّحة أن تكون كذلك في كل من البحرين واليمن. وبهذا، تصبح رقمًا صعبًا في معادلة الحل في هذه البلدان. ويغدو كل تقدم لها تراجعًا للسعودية.

في ما يتعلق بقطر، اعتمدت الدوحة سياسة الوسيط بين قوى الإسلام السياسي الصاعدة (كما يسمّيها الباحث الحواس بن تقيه)[(383)]، كجماعة الإخوان المسلمين، والغرب، خصوصًا الولايات المتحدة (التي ترى أن لا بد من التعامل مع هذه القوى بحكم الأمر الواقع)[(384)]. وبهذا، تزيد أهمية قطر[(385)] بالنسبة إلى الغرب والمنطقة، ما يعني أن تقلّ حاجة الغرب إلى القوة الناعمة للسعودية ونفوذها في العالَمين العربي والإسلامي، بسبب قيام قطر بما كانت تقوم به سابقًا، ما ينعكس على مكانتها الإقليمية. وبذلك، فإن تراجع الإسلام السياسي المتحالف مع الدوحة يصبح مصلحة سعودية عليا.

من ناحية أخرى، تنظر الولايات المتحدة إلى وصول الإسلاميين إلى السلطة على أنه فرصة لتوطيد علاقاتها مع قوّة صاعدة في الشرق الأوسط، ألا وهي الإسلام السياسي. فمن ناحية، ترى واشنطن عدم الاصطدام بهذه القوة، والسعي إلى التأثير في سلوكها من خلال سياسة الانخراط في محادثات معها، بصورة مباشرة أو من خلال وسطاء إقليميين. ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة لا تسعى إلى الظهور في مظهر

المعادي للديمقراطية التي جاءت بجماعة الإخوان للسلطة، ولا بمظهر من يستعدي الرأي العام العربي، من خلال رفض أصواتهم الانتخابية.

- 2 الملف السوري

تنظر المملكة العربية السعودية إلى سورية على أنها بوابة إيران إلى العالم العربي. هذا هو السبب الرئيس خلف محاولة المملكة العربية السعودية «استقطاب» سورية وإبعادها عن إيران، وهذا ما حاولت فعله الدول الغربية أيضًا، من دون أن تسفر تلك المحاولات عن أيّ نجاح[386]. لكن عندما نزل الشعب السوري إلى الشارع، عاود الأمل السعودية في فصل سورية عن إيران.

على الرغم من دعم السعودية الثورة في سورية وحماستها لها، يبدو أن الولايات المتحدة الأميركية غير راغبة في تقديم ما يكفي من معلومات استخبارية ودعم عسكري للثوار. وغياب مثل هذا الدعم، من وجهة نظر السعودية، يطيل أمد الحرب في سورية وعمر النظام السوري، كما أنه يجعل المتمردين أكثر عرضة للتطرف. وهذا ما جرى، من وجهة نظر السعودية، حيث زادت أهمية دور القوى المتطرفة في الثورة السورية نتيجة ضعف دعم القوى المعتدلة.

عقد السعوديون آمالًا كبيرة على توجيه ضربة عسكرية أميركية، في عقب الأنباء التي تحدّثت عن استخدام نظام الرئيس بشار الأسد الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين،

لوضع حد لعهده. إلا أن تراجع الولايات المتحدة الأميركية عن توجيه هذه الضربة مثّل إحباطًا للحكومة السعودية.

إضافة إلى ذلك، يعتقد السعوديون أن امتناع الولايات المتحدة عن تسليح الجيش السوري الحرّ لا ينبع من خشية وقوع الأسلحة في أيدي المتطرفين، بل بسبب عدم رغبتها في إزعاج مسار مفاوضاتها مع الإيرانيين. وبذلك تصبح سورية في هذه الحالة ورقة في يد الأميركيين في تفاوضهم مع إيران[(387)].

يمكن هذا أن يفسّر جزئيًا سبب تصعيد الولايات المتحدة لهجتها ضد سورية، وتهديدها باستخدام القوة، ومن ثم تراجعها عن ذلك. فبعد أسابيع، جرى التوصّل إلى اتفاق موقت مع إيران.

تقدّم الأزمة السورية بيئة ملائمة للتفاوض مع إيران، لأنها تمنح الولايات المتحدة آلية للضغط: لديها الجزرة، أي بقاء نظام الأسد في السلطة، والعصا، أي أن يغادرها. وبناء على هذا المنظور، يصبح استمرار الأزمة السورية، بصورة معيّنة[(388)]، مصلحة أميركية. بهذه الطريقة، يتمتع الرئيس الأميركي باراك أوباما بإنصات إيران الكامل في أثناء عملية التفاوض.

3 – التقارب الأميركي – الإيراني

هنالك تغير في القائمة التقليدية السعودية (ما يعكس تغييرًا أعمق يمسّ بنية

السلطة وطبيعتها). إضافة إلى ذلك، برزت استراتيجيا أميركية جديدة، هي «تقاسم المغنم والمغرم». في هذا السياق، فإلى جانب الإحباط الذي أصاب السعودية بسبب سياسة الولايات المتحدة الأميركية المتعلقة بالملفات الإقليمية المهمة، يبدو أن هناك أزمة ثقة بين الطرفين؛ إذ تنظر السعودية إلى رحيل مبارك دليلًا على عدم إمكانية الاعتماد على الأميركيين. لذلك، تدخّلت وتصرّفت بوصفها خطّ الدفاع الأوّل عن أمنها، وعملت بصورة مكثفة ومستقلة عن الولايات المتحدة، مع حلفائها في مصر، لتأمين مكانتها بوصفها قوة إقليمية.

في الوقت الذي تحاذر الولايات المتحدة الأميركية توسّع حلف شمال الأطلسي شرقًا، خشية أن يُزعج ذلك روسيا، تقوم بتقديم الضمانات البديلة لحلفائها في أوروبا، مثل نشر صواريخ «باتريوت». لكنها، على الرغم من اقترابها من إيران، فإنها لا تقدّم أيّ ضمانات بديلة إلى المملكة العربية السعودية؛ فالضمانات تبدأ وتنتهي، بحسب وجهة النظر السعودية، مع شيء واحد هو الجبهة المناهضة لإيران. ومن شأن عدم تعاون الولايات المتحدة الأميركية مع السعودية في ملفَي سورية ومصر أن يؤثّر في هذه الجبهة سلبًا إلى حدٍّ كبير. وهذا ما استدعى المملكة إلى إعادة النظر بجدية في قدرتها على الاعتماد على الولايات المتحدة الأميركية لحماية أمنها، ما حدا بمسؤولين سعوديين للتصريح بأن بلادهم يمكن أن تعتمد خيار تطوير سلاح نووي[(389)].

أضف إلى ذلك أن الأزمة المستمرة في شرق أوكرانيا كشفت للسعوديين نقطةً على

قدرٍ عالٍ من الأهمية: عدم مقدرتها على الوثوق بالضمانات الغربية لضمان مظلة أمنية يمكن الاعتماد عليها. وهذا يعني أن ينصبّ اهتمامها على تطوير قدراتها الذاتية للدفاع عن نفسها؛ إذ قامت الولايات المتحدة وروسيا، ومن ورائهما المجتمع الدولي بأسره، بتقديم ضمانات لأوكرانيا بحماية أمنها، في مقابل أن تسلّم الأخيرة ترسانتها النووية، وكان هذا في عام 1997. وأعاد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تأكيد التزام بلاده أمن أوكرانيا في عام 2009. لكن الحوادث الجارية في شرق أوكرانيا، وانفصال إقليم القرم، تؤكد جميعها إخفاق المجتمع الدولي في تنفيذ وعوده بحماية أمن هذا البلد الذي سلّم سلاحه النووي ثمنًا للحماية. وتعلّم السعوديون من الدرس الأوكراني أن لا بديل من القدرة الذاتية على حماية الأمن.

ثالثًا: انتقال العلاقات إلى مستوى آخر

في نيسان/ أبريل 2014، أجرت المملكة العربية السعودية أكبر مناورة عسكرية في تاريخها، وقامت بتحريك أكثر من 130 ألف جندي، في ثلاث مناطق مختلفة، موجّهة من مركز عمليات واحد في الرياض. وكان ذلك بمشاركة من وزارة الدفاع ووزارة الحرس الوطني ووزارة الداخلية.

يمكن القول إن الرسالة الأقوى كانت، أول مرة، استعراض الصواريخ البالستيّة الصينية الصنع DF - 3، القادرة على حمل رؤوس نووية. هذه الصواريخ هي السلاح

الرئيس للفرع الخامس للقوات المسلحة السعودية: قوة الصواريخ الاستراتيجية الملكية السعودية (RSSMF). واستُعرضت هذه الصواريخ أمام ضيوف الحفل الاستعراضي، بمن فيهم قائد جيش دولة نووية وحليف مقرّب من السعودية: باكستان.

علينا أن نضع في الحسبان أن السعودية موّلت البرنامج النووي الباكستاني، وكان وفد منها أول من زار المنشآت النووية الباكستانية في أواخر التسعينيات.

تشير المناورات العسكرية التي وقعت في أقلّ من شهر بعد زيارة أوباما المملكة العربية السعودية في آذار/ مارس [2014]، من خلال استعراض الأسلحة الاستراتيجية، إلى أن المملكة العربية السعودية أصبحت هي خط الدفاع الأوّل عن أمنها.

تاريخيًا، منذ اتفاقية الجنرال إيدي، النفط مقابل الأمن، لعام [(390)] 1945 كانت الولايات المتحدة دائمًا خط الدفاع الأول عن أمن السعودية. لكن هذا تغيّر بعد إدراك السعودية عدم قدرتها على الاعتماد على الولايات المتحدة الأميركية، ما أدى إلى التحوّل في العلاقات. ومن هنا، تتراجع تحالفاتها، بما في ذلك مع الولايات المتحدة، إلى خط الدفاع الثالث (بعد مناطق نفوذها، كما سنحاول أن نوضح أدناه).

على الرغم من أن هذا التحوّل لن ينهي التحالف القائم بين السعودية والولايات المتحدة، فإنه سيعمل على أخذ العلاقات إلى مستوى آخر متأقلم مع السياق الجديد. ويمثّل الانتقال إلى هذا المستوى نهاية معطيات صفقة الأمن في مقابل النفط المعقودة في

عام 1945، وبداية ترتيبات جديدة؛ إذ تمثّلت المعطيات السابقة في ارتباط السعودية أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا، بصورة عضوية، بالولايات المتحدة الأميركية، ما قلّل مساحة الاستقلال النسبي للسعودية. لكن تغيّر هذه المعطيات أعطى فرصة لنموّ هذه المساحة، ويمكن النظر في موقف البلدين في كل من البحرين ومصر كمؤشرات على ذلك.

مع هذا التغير، تنتقل العلاقات إلى مستوى جديد يتّصف بأمرين: **أولًا**، كون السعودية لا الولايات المتحدة هي خط الدفاع الأوّل عن أمنها، خلافًا لما كان عليه الأمر منذ عام 1945. **ثانيًا**، يتحول التعاون بين البلدين من تعاون بعيد الأمد مبنيّ على إملاءات المصالح المشتركة، إلى تعاون قصير الأمد مبنيّ على عمليات آنية لتبادل المنافع (أو«تعاملات ساخرة ومتشائمة، حالة بحالة»، كما يصفها تشارلز فريمان)[(391)]، ويمثّل الدور السعودي في الربيع العربي مؤشرًا قويًا على هذا المستوى الجديد.

على الرغم من وجود بيئة يمكن أن تُفضي إلى استقلال كبير نسبيًا للسعودية عن نفوذ الولايات المتحدة، فإن حدود هذا الاستقلال، وكذلك المدى الذي يمكن أن يذهب إليه، لا تزال غير واضحة.

خلاصة ومقترح

بعد تقدّم السعودية لتكون هي خط الدفاع الأوّل لأمنها، لا يبقى لديها أيّ خيار يمكن الاعتماد عليه سوى تطوير استراتيجيا للقيادة والزعامة الإقليميتين. ويكمن

تبرير الارتباط بين الدفاع عن أمنها والزعامة الإقليمية في الآتي: تتجاوز حدود الأمن القومي السعودي، الحدود الجغرافية لهذا البلد، كما هي على الخريطة. وبناء عليه، فإن التأثير في المناطق التي يمتدّ إليها حدود أمنها، يصبح ضروريًا للحفاظ على هذا الأمن. ولا بُدّ من ثقل قيادي وزعامة معترف بها كي تتمتع السعودية بالقدرة على التأثير. وأوّل خطوة في هذا الاتجاه هي مأسسة السياسة الخارجية. ونقترح العناصر التالية ذكرها لهذه المأسسة، وكنا قد تعرضنا لها أكثر من مرة في سياق هذا البحث.

- **تعريف الأمن القومي**: الأمن القومي السعودي هو امتلاك القدرة الذاتية (استنادًا إلى التنمية السياسية والاقتصادية[392]؛ الازدهار المعرفي؛ الريادة الروحية للحضارتين العربية والإسلامية) على حماية المصالح الوطنية، وأدوات تنميتها، بوسائل دفاعية استباقية للفعل المعادي، ووسائل مقاومته في أثناء حدوثه، ووسائل التغلّب على آثاره بعد حدوثه.

- **حدود الأمن القومي**: تنقسم حدود الأمن القومي السعودي ثلاثة خطوط. ويجري تعريف حدود الخط الأول بناء على المصالح الوطنية، والثاني بناء على مناطق النفوذ، والثالث بناء على شبكة التحالفات الإقليمية والدولية. وحدود الخط الأوّل للأمن القومي السعودي هي دائرة محيطة بالسعودية، تمتد من البصرة حتى مضيق هرمز شرقًا، ومنه حتى خليج عدن جنوبًا، ومنه حتى قناة السويس غربًا، ومنها حتى عمّان شمال غرب، ومنها حتى بغداد، وانتهاء بمدينة البصرة.

- **المصالح الوطنية**: هي ضمان الرفاهية للإنسان السعودي ماديًا ومعنويًا، والمحافظة على الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي، والأمن الغذائي والمائي، وأمن الحدود والبنية التحتية، وأمن خطوط إمدادات الطاقة، وأمن مناطق النفوذ، وبناء تحالفات متعددة الأقطاب، وأمن فرص تعزيز القدرات الذاتية.

- **مناطق النفوذ**: تتكوّن مناطق النفوذ من العراق ومنطقة الخليج العربي كافة واليمن وإريتريا وجيبوتي ومصر والأردن وسورية ولبنان والمغرب.

- **الخطاب السياسي**: تمثّل المملكة العربية السعودية منبت العرب ومنصّتهم التي انطلقوا منها لحكم العالمين العربي والإسلامي وبناء نهضتهما، والمشاركة في الحضارة الإنسانية وازدهارها. وتمثّل مهبط الوحي والدين الإسلامي، وبلد الحرمين الشريفين وقبلة المسلمين، ومرقد النبي العربي محمد.

لذلك، فإنها جديرة بأن تكون حاضنة العرب والمسلمين، وبأن تتسنم الريادة الروحية للحضارتين العربية والإسلامية. وبناء عليه، فإن السعودية مسؤولة خلقيًا عن الدفاع عن منظومة القيم العربية والإسلامية الكبرى التي انبثقت من أرضها، عربيًا وإسلاميًا، وبُنيت عليها الحضارتان العربية والإسلامية.

- **منظومة القيم العربية والإسلامية الكبرى**: يعتمد نظام القيم العربية والإسلامية في وجوده على مفهوم مكارم الخُلق؛ فهو منه بمنزلة الماء من الوعاء. ومكارم الخُلق هي كل ما تفرّع عن: البرّ والسلام والعدل والحرية والمساواة والتعدّدية والعلم والتكافل

والعفّة والإباء والإجارة والوفاء والصدق والكرم والشجاعة. وهذه هي القيم التي ألهمت التاريخ العربي والإسلامي، فتجدها في مضامين «حلف الفضول»، ووثيقة المدينة «الصحيفة»، و«العهدة العُمرية». وقد قال النبيّ القرشي العربي: «إنما بُعثت لأتّمم مكارم الأخلاق»[393]. فعلّةُ البعثة هي إتمام مكارم الخُلق، ولو دُعي إلى مثل حلف الفضول، المبني على مكارم الخُلق، مرة ثانية للبّى.

كان أصل بنيان الخُلق قبل الرسالة المحمدية قد شارف على الانتهاء، إلا جزء بسيط تمّمته الرسالة الخالدة، وهذا هو معنى «إتمام»؛ إذ كانت الأخلاق قبله، مثلما قال النبي: «كمثل رجل بنى دارًا، فأحسنها وأكملها وأجملها وترك فيها موضع لبنة لم يضعها، فجعل الناس يطوفون بالبنيان، ويعجبون منه ويقولون: لو تمّ موضع هذه اللبنة»[394]؛ فموضع الرسالة المحمدية من مكارم الخُلق كموضع اللبنة من البنيان.

إن خروج خيرية الأمة ما هو إلاّ إعلان عن تمام بنيان الدار: ﴿كنتم خير أمة أُخرجت للناس﴾ (آل عمران: 110). فالأمة أُخرجت إلى الخيرية بخروج الإسلام إليها، بلسان عربي، وعلى أرض عربية، هي أم القرى. فالخيرية هنا لا تتحقق إلا بقبول أساسها: مكارم الخُلق، الذي هو سابق للبعثة النبوية. فما الرسالة المحمدية إلّا لبنة صغيرة في بنيان مكارم خُلق الأمم. بمعنى آخر، خيرية الأمة هي في اجتماعها واحتوائها الأمم السابقة وما أتت به من مكارم خُلق.

إن الحضارات كلها، التي بعث النبي لإتمام ما بَنتْه، إذًا، هي روافد لمكارم الخُلق. كما

أن الأمم والحضارات تسعى إليها، وهذه هي الفطرة. فقد قال النبي العربي: «وأتبع السيئة الحسنة تَمْحُها، وخالق الناس بخُلُق حسن»[395]. فالناس، في الأصل، خُلقوا على خُلق حسن، ومن ثمّ يسعون بخلقهم الحسن إلى مكارم الخُلق.

1 – البنية التحتية الإشرافية

تنقسم البنية التحتية الإشرافية لمأسسة السياسة الخارجية إلى شقين: البنية الداخلية لوزارة الخارجية والبنية التحتية خارج الوزارة. أما في ما يتعلق بالوزارة، فتتبدى الضرورة القصوى لوجود فرق عمل متخصصة لإدارة الملفات، وأقسام متابعة مراكز البحث واتخاذ القرار والمزاج السياسي في الدول المهمة (بالتعاون مع السفارات). فمن الضروري إنشاء مركز متخصص بالتحليل والاستشراف والاستراتيجيا في الوزارة، تكون مهمته قراءة السياق الدولي، والتنبؤ بمآلات التحوّل والتغيير، ورسم الاستراتيجيات الملائمة للتعايش مع المستجدات بما يخدم المصالح الوطنية.

إضافة إلى ذلك، تبرز أهمية إنشاء مركز بحوث في الوزارة يهتم بالجانب الإعلامي للسياسات وطرائق تقديمها، وتهيئة المتحدثين الرسميين ومسؤولي الوزارة وتدريبهم على التحدث مع الإعلام والمساعدة على محافظة السعودية على صورة دولية إيجابية.

توجد حاجة ماسّة إلى إنشاء فريق عمل تكون مهمته إثارة الجدل وتحفيزه في أروقة صناعة القرار في الوزارة حول أي سياسة قبل اعتمادها، والقيام بدور «محامي

الشيطان». والهدف من ذلك هو لفت الانتباه إلى أيّ قصور يمكن أن يعتري السياسة أو أيّ ثغرات يمكن أن تتسبّب في عدم الوصول إلى الغاية المرجوّة، أو في التعرّض للنقد.

أما في ما يتعلق بالبنية التحتية من خارج الوزارة، فتتكوّن من عناصر عدة، منها أن هناك ضرورة لإنشاء مجلس أعلى للتخطيط الاستراتيجي، ومجلس أعلى للبحث العلمي، ومجلس أعلى للثقافة، ثم إنشاء مراكز بحوث متخصصة في الشأن السياسي الدولي وتتمتع بالحرية والدعم، وتكون رافدًا علميًا ومعرفيًا لمراكز صناعة القرار.

2 - استراتيجية القيادة

نجح السعوديون في تطوير استراتيجيا فاعلة للتعامل مع الربيع العربي، وتمثّلت في ما يلي: الثورة فتنة، لكن رفع الظلم عن الإخوة والأخوات حال وقوعه عليهم هو واجب خُلقي. وتسعى هذه الاستراتيجيا إلى تحقيق ثلاثة أهداف: تأمين الداخل ضد الثورة، ودعم الأنظمة الحليفة، والحدّ من استفادة الدولة المنافسة من أوضاع الربيع العربي. لكن هذا النجاح مُهدّد بعدم الاستمرار، إذا لم تَجرِ مأسسة السياسة الخارجية ورسم استراتيجيا للقيادة والزعامة؛ فالتحوّل الذي طرأ على العلاقات السعودية - الأميركية دفع بالسعودية إلى أن تكون هي خط الدفاع الأول عن أمنها، وهذا ما لا يتحقق إلا عن طريق الوصول إلى القيادة والزعامة الإقليميتين، ولا توجد مؤشرات على تطوير استراتيجيا سعودية للقيادة والزعامة. لذلك، سنقوم هنا بطرح تصوّر مبدئي

لهذه الاستراتيجيا.

لكن قبل طرح هذا التصوّر، يجب التشديد على أن السعوديين يدركون عدم وجود حلّ سحري للتحديات التي يواجهونها، وأن لا مناص من التصدي لها بأنفسهم. ويستتبع ذلك أن لا بد من مواجهة الأسئلة الصعبة داخليًا وخارجيًا والارتقاء إلى مستوى التحدّي. كما يُدرك السعوديون حساسية المرحلة الراهنة وما تحمله من احتمالات للتغير في خريطة التحالفات وميزان القوى، وأن لا يزال أمامهم كثير من الإعداد والعمل، ليبنوا قدراتهم بما يتلاءم مع متطلبات مسؤولياتهم الجديدة. وبناء على هذا الإدراك، يجب تنفيذ استراتيجية القيادة والزعامة الإقليميتين على مرحلتين:

• **مرحلة القيادة التعاونية**، وهي مرحلة انتقالية، تسعى إلى تحقيق هدفين: هما شراء مزيد من الوقت، بغرض الإعداد للمرحلة الثانية، وتقليص استفادة الدول المنافسة من أوضاع المرحلة. ويمكن أن تستمر هذه المرحلة من 15 إلى 20 عامًا.

يشتمل الإعداد للمرحلة الثانية على ما يلي: **أولًا**، الإصلاح الداخلي وتوسيع المشاركة السياسية وتحييد الورقة الطائفية (ورقة إيران الرابحة، كما يصرّ على تسميتها خالد الدخيل)، وتأمين عملية انتقال السلطة؛ **ثانيًا**، تعزيز القدرات الذاتية على أساس من الريادة الروحية للحضارتين العربية والإسلامية كأساس للقوة الناعمة، والبحث العلمي كأساس للقوة الصلبة (قوة ردع عسكري واقتصاد معرفي منتج)؛ **ثالثًا**، استقرار غبار الربيع العربي، ما يسمح لحلفاء السعودية باستعادة عافيتهم ودورهم؛ **رابعًا**،

وضوح ملامح المشهد الدولي.

يمكن تحقيق الهدفين عبر ما نسمّيه «مفهوم القيادة التعاونية»، ونعني بهذا المفهوم خَلْق توازنٍ إقليمي تكون فيه السعودية القوّةَ المرجّحة.

إن في إمكان السعودية اختراع أدوار إقليمية لدول مثل تركيا وقطر والأردن والإمارات، ومشاركتها القيادة، بعد إيجاد صيغ توافقية في ما يتعلق بالملفات التي تهمّ هذه الدول، عبر ما نسمّيه هنا « التحالفات بالوكالة» [396](Proxy Alliances). ويمكن أن يكون عامل الإبحار مفيدًا في هذا الجانب[397]. بذلك يمكن أن تبني السعودية ثقلًا إقليميًا، لا تتحمّل هي وحدها تكاليفه وأعباءَه، ولا يشغلها عن تعزيز قدراتها الذاتية، ويكون مكوّنًا من هذه الدول، موازيًا لثقل الدول المنافسة، مثل إيران. وتكون هي بين الثقلين، مشكّلة بذلك القوة المرجّحة لهذا التوازن، والموجّهة له.

• **مرحلة بوابة الشرق الأوسط**: بعد اكتمال المرحلة الأولى التي تتمثّل في بناء القدرات الذاتية ووضوح الرؤية الاستراتيجية لمكانتها ومستقبل المنطقة، تستطيع السعودية أن تتصدى لدورها ومسؤوليتها الجديدة التي نسمّيها بوابة الشرق الأوسط. وفي إمكان السعودية أن تتصدّى لدور القيادة والزعامة الإقليميتين على أساس: **أولًا**، كونها خط الدفاع الأول عن أمنها؛ **ثانيًا**، كونها عاصمة ملفات المنطقة السياسية والأمنية والاقتصادية؛ **ثالثًا**، امتلاكها شبكة تحالفات متعددة الأقطاب. وبهذا، تصبح السعودية قادرة على تعزيز أمنها القومي على خطوطه الثلاثة: حدود الأمن القومي

(الخط الأول للدفاع)، ومناطق النفوذ (الخط الثاني)، وتحالفاتها الإقليمية والدولية (الخط الثالث)، معتمدة في ذلك على قدراتها الذاتية.

المراجع

1 - العربية

كتب

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. **البر والصلة.** [د. م.: د. ن.]، 1987.

الألباني، محمد ناصر الدين. **صحيح الجامع الصغير.** [د. م.: د. ن.، د. ت.].

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. **الأدب المفرد.** [د. م.: د. ن.، د. ت.].

الرشيد، مضاوي. **تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث.** ترجمة عبد الإله النعيمي. ط 3. بيروت: دار الساقي، 2009.

عيد، محمد بدري وجمال عبد الله. **الخليج في سياق استراتيجي متغير.** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014.

دراسات وتقارير

البقمي، منصور المرزوقي. «العلاقات السعودية - الفرنسية في شرق أوسط متغير». مركز الجزيرة للدراسات. 1 آب/ أغسطس 2013.

<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/07/20137318323717777.htm>.

______. «الممانعة السعودية في مجلس الأمن». مركز الجزيرة للدراسات. 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/11/201311201123337358 72.htm>.

– 2 الأجنبية

Boo

Goh, Evelyn. Constructing the U.S. Rapprochement with China, 1961 - 1974: From «R Menace» to «Tacit Ally». New York: Cambridge University Press, 2005.

Vitalis, Robert. America’s Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier. Californ Stanford University Press, 2007.

الفصل العاشر
رمال متحركة
أسواق النفط والغاز المتغيرة والشرق الأوسط المتغير ...... دانييل سيروير

شهدت منطقة الشرق الأوسط اضطرابات سياسية في الأعوام الثلاثة الماضية أكثر مما كانت عليه في العقود الثلاثة السابقة. وحتى الآن لم تؤثّر الانتفاضات العربية في الأنظمة الملكية النفطية الرئيسة في الخليج، ولامست لفترة وجيزة فحسب، وبصورة سطحية، النظامين الملكيَّين في المغرب والأردن، إضافة إلى الجمهورية الجزائرية. لكن الجمهوريات في مصر وسورية واليمن - وهي من المنتجين الصغار للنفط أو الغاز - حيث قامت ثورات، شهدت على التوالي ثورات مضادة وحروبًا أهلية ومرحلة انتقالية تفاوضية مترنحة واضطرابًا هائلًا. ليس ثمة مسارٌ واضح في أيٍّ منها يوصل إلى وجهة معروفة. ويبدو أن تونس فحسب اكتشفت طريقًا سلسًا نسبيًا إلى الأمام.

في الوقت نفسه، شدد الأوروبيون والأميركيون الخناق على إيران، ما أدى إلى خفض صادراتها النفطية وإيراداتها بصورة درامية، في محاولة منهم لإجبارها على التخلي عن سعيها إلى الحصول على أسلحة نووية. ومهما تكن المخاوف في الخليج من الهيمنة الإيرانية في المستقبل، أو الشكوك بشأن الالتزامات الأميركية تجاه الخليج، فمن المنصف

القول إن العقوبات تضغط حاليًا على طهران بشدة وتحدُّ من قدرتها على القيام بمبادرات، حتى لو اضطرت إلى استخدام قواتها الأمنية وحزب الله من أجل الدفاع عن حليفها في سورية. حوصرت إيران وقُلّصت رقعة نفوذها بحيث أصبحت غير قادرة على تلبية تطلعات العدد الضخم والمتزايد لسكانها، وسيتواصل هذا الوضع ما لم تصل إلى اتفاق مع أوروبا والولايات المتحدة يكون من شأنه - أقلّه على الورق - حرمانها من خيارها النووي. أرى أن على الخليج أن يحتفل باتفاق كهذا لا أن يشكو منه.

على الرغم من عدم الاستقرار وعدم اليقين في الأعوام الثلاثة المنصرمة، كانت أسواق النفط مستقرة على نحو لافت، حيث تراجع نفط غرب تكساس الوسيط إلى نحو 100 دولار للبرميل[(398)]، ومثّل التقلب عمومًا أقلّ من 10 في المئة من ذلك السعر. هذا الهدوء الذي بدا في هذه السوق في الأمد القصير، وسط عدم استقرار واسع النطاق، مردّه إلى تغيّرات درامية تحدث في إنتاج الطاقة، ولهذه التغيّرات تداعيات خطرة في الأمد البعيد على أسواق النفط والغاز العالمية، وعلى منظمة أوبك والخليج والولايات المتحدة. ويتطلب الأمر أولًا بحث هذه التطورات في سوق النفط والغاز ومضاعفاتها، ثم النظر في الطرائق التي قد تؤثّر فيها التطورات السياسية والدبلوماسية في الشرق الأوسط في هذه الأسواق.

تتغير الجغرافيا السياسية للنفط والغاز والاقتصاد المتعلق بهما تغيرًا كبيرًا أكثر ممّا

حصل طوال عقود، ونعرض هنا بيانات أولية نجد أن لها أهمية خاصة:

- يتزايد إنتاج النفط في الولايات المتحدة بسرعة، حيث انتقل من أقلّ من 1.9 مليار برميل في عام 2008 إلى أكثر من 2.7 مليار برميل في عام 2013، في حين أن الاستهلاك أقلّ من ذلك[(399)].

- تسبّب هذا الأمر في انخفاض ملحوظ في الواردات، حيث انخفضت من ذروة زادت على 5 مليارات برميل من الخام والمنتوجات البترولية في عام 2006 إلى 3.5 مليارات في عام [(400)]2013.

- انخفض اعتماد الولايات المتحدة على النفط والمنتوجات النفطية الوافدة من أوبك بصورة متناسبة تقريبًا، من 2.2 مليار برميل في عام 2007 إلى 1.3 مليار برميل في عام 2013.

- كانت واردات الولايات المتحدة من الخليج أكثر ثباتًا؛ إذ انخفضت قليلًا من 0.9 مليار برميل في عام 2008، ثمّ عاودت الارتفاع إلى أكثر من 0.7 مليار برميل في خلال عامي 2012 و2013.

- ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسوَّق ارتفاعًا حادًّا جدًّا، من 18 مليون قدم مكعب في عام 2005 إلى أكثر من 25 مليون قدم مكعب في عام 2013[(401)].

على الرغم من عدم وجود ضمانات، من المرجح أن يستمر إنتاج الولايات المتحدة من النفط والغاز في الزيادة، وربما تتحوّل أيضًا إلى الاستيراد من النصف الغربي للكرة الأرضية، في الأقلّ لبضعة أعوام، إن لم يكن لعقد أو عقدين، أو أكثر من ذلك.

ليست القضية في الارتهان للطاقة، فحتى لو توقفت الولايات المتحدة عن استيراد النفط الخام، فإنها ستظل معتمدة على سوق النفط العالمية وأسعارها. أما أسباب قلق واشنطن اليوم بشأن أمن إمدادات الطاقة، فهي أقلّ ممّا كانت عليه في أعوام عدة. إضافة إلى ذلك، يمتلك منتجون آخرون للطاقة أسبابًا أكثر للقلق، منها احتمال أن تقتطع الإمدادات الأميركية من حصتهم في السوق، أكان في الولايات المتحدة أم في الأسواق الأخرى. أما المنتجون الذين يقدّمون منتوجات أقلّ جودة أو هم أقلّ موثوقية (مثل نيجيريا وفنزويلا)، فيخسرون في سوق الولايات المتحدة لمصلحة من هم أكثر موثوقية، حتى لو حقّق الإنتاج المحلي من النفط والغاز قفزات نحو الأعلى وانخفضت كثافة الطاقة في الاقتصاد الأميركي. يُضاف إلى ذلك أن أسعار الغاز الطبيعي التي كانت خاضعة لتباينات إقليمية واسعة حول العالم، من المرجّح في الأقلّ أن تبدأ في التقارب، إذا ما ظهر شيء من قبيل سوق عالمية للغاز الطبيعي. ولا تزال التكنولوجيا الجديدة لإنتاج النفط والغاز الصخريين تتطور وتنتشر إلى بلدان أخرى، فلا تكون زيادات كبيرة في الانتعاش ممكنة فحسب، بل ومرجَّحة أيضًا. وسوف تميل كلّ من أوروبا والصين إلى الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة على مدى العقود القليلة المقبلة؛ فعلى

الرغم من سرعة انتشار هذه التكنولوجيا هناك، فإنها لا تتطابق ربما مع نظيرتها في الولايات المتحدة.

في حين يزيد العرض في النصف الغربي من الكرة الأرضية، يزيد الطلب في آسيا، خصوصًا في الهند والصين[402]، حيث يذهب ثلثا صادرات الغاز الطبيعي المسال القطري تقريبًا إلى آسيا[403]، ومن المتوقع أن يزيد الطلب الآسيوي على النفط بنسبة 60 في المئة بحلول عام 2035، كما يُتوقّع ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي بصورة أسرع. من المرجح ألا تكون الصفقة العملاقة لشراء الغاز، التي عقدتها الصين في أيار/ مايو [2014] مع روسيا لمدة 30 عامًا، آخر تحوّل كبير لإمدادات الطاقة باتجاه الشرق الأقصى، الأمر الذي يولّد حصة كبيرة من النمو الاقتصادي في العالم. في الوقت نفسه، سيؤدي سعي أوروبا إلى «فطم» نفسها عن الغاز الروسي والتزوّد هي وأوكرانيا من الغرب والجنوب بدلًا من الشرق، إلى حوافز لزيادة الإنتاج الأوروبي وزيادة الواردات من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حتى من الولايات المتحدة.

إذا ظلت أسعار النفط مستقرة، فلن يكون نقص الحوادث هو سبب ارتفاعها. فالآن تمامًا، تقاتل نيجيريا للقضاء على جماعة «بوكو حرام»، فيما يتعافى الإنتاج الليبي من تراجع حادٍ، وربما يصبح دور أوكرانيا، بوصفها مركز تسويق للغاز الروسي، موضع شكّ، وحتى الحملة المفاجئة التي شنها ما يسمّى تنظيم «داعش» لم تُحدث فورة كبيرة في أسعار النفط. فهناك ما يكفي من النفط والغاز الجديدين الواردين إلى السوق بحيث

يكبحان ما يمكن أن يكون، في أوضاع أخرى، عددًا من الأعوام الصعبة على المستهلكين. ولعلّ هناك من يتذكر عقد الثمانينيات عندما أخفقت «حرب الناقلات» في عكس مسار الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية. في ذلك الوقت، منعت الزيادة في قدرات الإنتاج السعودية الأسعار من الارتفاع بشكل حادّ. والآن تتوزع القدرة الإنتاجية أكثر، لكن النصف الغربي من الكرة الأرضيّة مهمّ بصورة خاصة.

ما هي الآثار الجيوسياسية لهذه التحولات في العرض نحو الغرب وفي الطلب نحو الشرق؟ من سيكسب؟ ومن سيخسر؟ وكيف ينبغي للخليج أن يستجيب لذلك؟

يظلّ الخليج، في ما يتعلق بالتطورات المهمة في الأماكن الأخرى، مصدرًا أساسيًا للطاقة، كما يبقى مضيق هرمز ممرًّا إجباريًا حيويًا للنفط، فإذا انقطع الإمداد من هناك يمكن أن تقفز أسعار الطاقة العالمية بصورة حادة، خصوصًا إذا كان هناك تعافٍ اقتصادي عالمي مستمر.

لم يصبح الخليج بعدُ غير ذي صلة، لكن أهميته آخذة في الانحدار، ولا سيما بالنسبة إلى الولايات المتحدة. صحيح أن المسؤولين الأميركيين يتلهّفون لطمأنة كلّ من يستمع إليهم بأن واشنطن لا تزال ملتزمة الحفاظ على الممرات البحرية مفتوحة، إلا أن من الحماقة افتراض أن الوسائل ستبقى بالضرورة هي نفسها كما كانت في العقود الماضية [(404)]؛ لقد أعلنت الولايات المتحدة اعتزامها إبقاء مضيق هرمز مفتوحًا أوّل مرة في عام 198، وكان ذلك في إطار الردّ على الغزو السوفياتي لأفغانستان، فهل يتطلب الأمر قول

المزيد؟ لكن الاتحاد السوفياتي انهار وانتفى معه أيّ تهديد للمضيق كان قد مثّله وجوده في أفغانستان، كما أن القوات الأميركية أصبحت خارج العراق وستخرج قريبًا من أفغانستان أيضًا، ويتعيّن على الانتشار العسكري الأميركي في الخليج أن يهتم بإيران وبرنامجها النووي أكثر من اهتمامه بممرات نقل النفط.

سيكون من السخف الاعتقاد أن تغييرات بهذا المقدار لن تظهر في السياسة الأميركية؛ فالاستعداد لضمان خيرات عالمية مثل أمن الخليج يعتمد إلى حد ما على المنافع، والمنافع المشتركة تعني أعباء مشتركة. إن 90 في المئة من النفط في الخليج العربي أن تذهب إلى آسيا بحلول عام 2035[405]. وربما يتّصف الأميركيون بالبطء لكن ليس بالغباء، إذ إنهم يريدون من الهند والصين المشاركة أكثر في تحمّل أعباء حماية أسواق الطاقة العالمية، كما يحاولون إقناع نيودلهي وبيجين زيادة المخزونات بحيث تغطي 90 يومًا من التزايد السريع في الواردات الصافية لتتلاءم مع الالتزام الأميركي الاحتياطي النفطي الاستراتيجي. وربما يدرك الأميركيون أيضًا - وآمل أن يكون ذلك عاجلًا لا آجلًا - أن الوسائل العسكرية لحماية مضيق هرمز ليست مؤثرة جدًا، فإذا ما ضُيِّق على إمدادات النفط يمكن لإرسال حاملة طائرات أو كاسحة ألغام إلى الخليج أن يُحدث قفزة في سعر النفط ويتسبّب في الضرر الاقتصادي الذي نعتزم تجنبه. ونتوقّع استمتاع أكثر من سياسي إيراني بمراقبة الأسعار وهي ترتفع (كما إيرادات طهران) عندما يُهدّد مضيق هرمز ويردّ الأميركيون بخُطب عنترية، أو بإعادة نشر كاسحة ألغام.

ما الوسائل الأخرى المتاحة لحماية الاقتصاد العالمي من قطع تدفّق النفط عبر مضيق هرمز؟ أيُّها ملائم أكثر بالنسبة إلى عالم سوف تتدفق فيه إمدادات النفط بصورة متزايدة إلى آسيا؟

على المنتجين الخليجيين، أولًا وقبل كلّ شيء، أن يفكّروا مليًا في ضمان وصول إمداداتهم إلى الأسواق، بغضّ النظر عمّا يحدث في مضيق هرمز، وتُعتبر خطوط الأنابيب التي تلتف حول المضيق أحد الحلول، وهذه الخطوط متوافرة لدى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، لكن لا يجري استخدامها بكامل قدرتها الاستيعابية. وفي إمكان عوامل تقليل الاحتكاك أن تزيد بصورة كبيرة من مقدار التدفق في الأنابيب بتكلفة مقبولة.

إن إنتاج العراق من النفط يزيد بصورة كبيرة، لكن أكثر من 90 في المئة منه يمرّ عبر الخليج ومضيق هرمز[(406)]، وثمّة سبب معقول جعل صدام حسين يدعو خط الأنابيب الذي ربط الحقول الجنوبية العملاقة في العراق مع الشمال، خط الأنابيب «الاستراتيجي». لقد ارتكب الأميركيون خطأ كبيرًا بعدم إعادة بناء هذا الخطّ حين كان في استطاعتهم ذلك، لكن ينبغي لبغداد القيام بهذه المهمة إذا ما استطاعت في أيّ وقت أن تعيد بسط سلطتها شمالي بغداد.

من الخطأ أن نستنتج من القتال الدائر حاليًا أن على العراق التخلّي عن البدائل المطروحة لمضيق هرمز. وكان قد سبق للعراقيين أن أجروا محادثات مع الأردنيين بشأن

خطّ أنابيب يصل إلى العقبة[407]، ونرى أن هذا الأمر منطقي بشرط ضمان تأمينه. وتحتاج بغداد أيضًا إلى تسوية نزاعها الحالي مع أربيل، وإلى بدء تصدير النفط الكردي والجنوبي أيضًا إلى الشمال عبر تركيا، لكن على صادرات النفط العراقية عبر المملكة العربية السعودية أن تنتظر تحسّن العلاقات بين الرياض وبغداد. سيكون لهذا الأمر أهمية كبرى بالتأكيد إذا رغبت بغداد في تحسين العلاقات بين العراق والعالم العربي، وموازنة علاقاتها الوثيقة حاليًا مع طهران. ينطبق الأمر نفسه على صادرات الغاز الطبيعي القطرية التي تذهب إلى أوروبا عبر العراق وسورية. هذه فكرة جيدة لكن لم يَحِن أوانها.

حتى مع التطوير الأقصى لخطوط الأنابيب التي تلتف حول مضيق هرمز، فإن كثيرًا من النفط سيظلّ يتدفق عن طريق السفن عبر الخليج. حاليًا، يقع العبء العسكري الرئيس لحماية المضيق على عاتق الأميركيين الذين ينفقون نحو 100 مليار دولار في العام على القوات التي نشروها في الخليج وحوله[408]، ولن يرغبوا في إزالة أي من هذه القوات ما دامت تسوية المسألة النووية الإيرانية لم تُنجز. لكن، إذا وصلت مفاوضات 5 + 1 إلى نهاية ناجحة، فسيكون من الحكمة أن يعيد الأميركيون النظر في التزاماتهم العسكرية في الخليج وحوله؛ وذلك بهدف الحدّ منها على مدى العقد التالي أو نحوه. وفي الإمكان القول إن قوة بحرية متعددة الجنسيات ستكون أكثر فاعلية من الاعتماد الكبير الراهن على الولايات المتحدة، خصوصًا إذا انضمت الصين والهند إلى مثل هذه

القوة. إننا لا نقترح انسحاب الأميركيين من الخليج وتركه للصينيين، فذلك أمر متهوّر، لكن دفع الصينيين إلى تحمّل بعض العبء، على غرار ما تفعله دورياتهم ضد القراصنة في بحر العرب، هو أمر ذكيّ ومؤثر؛ إذ إن إيران لن تهاجم السفن الحربية الصينية، عندما تكون الصين في وضع شراء أكثر من نصف إنتاج طهران.

نحتاج أيضًا إلى النظر في الكيفية التي قد يؤدي بها اتفاق نووي مع إيران إلى تغيير وضعية أمن الطاقة. إن اتفاقًا نوويًا جيدًا سيعني بالضرورة نهاية كثير من العقوبات المتعددة الأطراف التي أصابت صادرات النفط الإيرانية على نحو بالغ. وهذا ربما يعني عودة نحو مليون برميل من النفط يوميًا إلى الأسواق العالمية بشكل سريع. ولا شك في أن المملكة العربية السعودية التي تحتاج إلى إيرادات أعلى كثيرًا ممّا كانت عليه في الثمانينيات، ستكون على استعداد للحدّ من إنتاجها من أجل تسوية الخلافات مع إيران. ستعاني أوبك أوقاتًا عصيبة للمحافظة على الأسعار إذا جرى التوصّل إلى اتفاق نووي ولم يؤجّج أيّ شيء آخر التوترات العالمية. في إمكان حصول اتفاق نووي أن يتيح لطهران إحياء خط أنابيب الغاز الطبيعي المقترح باتجاه باكستان والهند، وهو الأمر المنطقي في عالم خالٍ من العقوبات المتعددة الأطراف. إضافة إلى ذلك، يحتمل أن تكون إيران مصدِّرا كبيرًا للغاز الطبيعي في إمكانه منافسة قطر والمورِّدين الشرق الأوسطيين الآخرين[(409)].

يخشى بعض المسؤولين في الخليج انفراجًا أوسعَ مع الولايات المتحدة[(410)] يتيح

لإيران الوصول إلى التكنولوجيا العالمية الكفيلة برفع مستوى إنتاجها من النفط والغاز وزيادة صادراتها من النفط إلى 3 ملايين برميل يوميًا أو أكثر، وهو المستوى الذي لم تصل إليه منذ سقوط الشاه. ويبدو هذا السيناريو غير مرجَّح، لأسباب ليس أقلّها أن المملكة العربية السعودية وبلدان الخليج الأخرى ستضغط على الولايات المتحدة، بحيث لا يحدث انفراج، إلا إذا تخلّت إيران عن دعمها التخريب والإرهاب. إن قسمًا كبيرًا من الطيف السياسي الأميركي سيصرّ كذلك على شروطٍ أكثر لإحداث انفراج من غير المرجّح أن يلبّيها الإيرانيون، وتتمثّل هذه الشروط في: إنهاء دعمهم حزب الله وحركة حماس وبشار الأسد، فضلًا عن احترام حقوق الإنسان في الداخل. هذه هي مُبطِلات الصفقة، أقلّه بالنسبة إلى فيلق الحرس الثوري الإيراني، إن لم يكن بالنسبة إلى الرئيس روحاني. إن المخاوف الخليجية حيال الانفراج مع إيران أكبر كثيرًا من الفوائد التي يضمنها تحقيقه.

ما الذي يمكن أن يحدث إذا لم يُتوصل إلى اتفاق نووي؟ الجواب السهل والسريع هو الحرب، التي لن تكون جيدة لمنتجي الطاقة أو مستهلكيها. على الرغم من التفوق العسكري في الأسلحة التقليدية، فربما يتضرّر للغاية إنتاج الخليج من النفط كما مرافق شحنه. ومن المفترض أن تتوقف صادرات إيران موقّتًا في الأقلّ، كما من المرجح أن تقفز أسعار النفط إلى 200 دولار للبرميل أو أكثر. لن تُنهي الحرب تهديد السلاح النووي الإيراني، وستضاعف طهران جهدها، ما سيجعل تكرار الهجوم العسكري كلّ

بضعة أعوام ضرورة. هذه ليست صورة جميلة لمنطقة الخليج، فعند سعر 200 دولار للبرميل تصبح تقريبًا البدائل المعروفة للنفط مجدية اقتصاديًا، وسيقفز إنتاج النفط والغاز الصخريَّين خارج منطقة الشرق الأوسط.

لكن ثمة احتمالًا آخر، وربّما هو الأكثر ترجيحًا، إذ خشي الإسرائيليون دائمًا أن يمثّل الاتفاق الموقّت الذي جرى التوصّل إليه في كانون الثاني/ يناير الماضي [2014] أفضل ما يمكن الحصول عليه في مفاوضات 5 + 1، وأن يُمدَّد إلى أجل غير مسمّى. يعني هذا الأمر أن إيران ستحدّ من مراكمة المزيد من اليورانيوم العالي التخصيب، لكنها ستزيد بصورة كبيرة قدرتها على الإنتاج وبسرعة. وستجد الولايات المتحدة صعوبة في الإبقاء على العقوبات التي ستضمحلّ، وتتيح لطهران تعزيز وضعها المالي والاقتصادي غير المستقر. من شأن ذلك أن يجعل الاحتواء هو السياسة المعتمدة، إن لم يكن نظريًا فعمليًا. حينئذٍ ستكمل طهران خط الأنابيب الخاص بها الذي يلتف حول هرمز، ما يتيح لها تهديد المضيق من دون التسبّب بتضرر صادراتها الخاصة. وهذا سيجعل إسرائيل تضع قواتها، وربما أسلحتها النووية، في وضع الاستعداد تحسّبًا لهجوم إيراني.

هذه ليست صورة جميلة لدول الخليج التي ستصبح في وضعية المتفرّج وسط مواجهة نووية بين إسرائيل وإيران. فما الذي يمكن دول الخليج العربية القيام به لجعل الأمور تمضي أكثر لمصلحتها؟ أفترضُ أن هذا يعني أمرين: لا حرب ولا أسلحة نووية إيرانية. يجب أولًا التحضير لمواجهة التحديات المقبلة، خصوصًا العسكرية المحتملة. إن

السلام من خلال القوة ليس شعارًا، حيث أوضح وزير الدفاع الأميركي هاغل أن الولايات المتحدة تريد من دول الخليج أن تكون أكثر توحّدًا[411]. وسيكون أداء دول الخليج أفضل كثيرًا في الحرب، وستزيد أرجحية تجنبها إذا كان في مقدورها القتال معًا بصورة مؤثرة، لا بطريقة منفصلة.

هذا أمرٌ صعب، حيث ثبت أن الوحدة السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعيدة المنال؛ ذلك أن لكل من قطر والمملكة العربية السعودية آراء مختلفة بشأن ما ينبغي القيام به حيال الاضطرابات في سورية ومصر تحديدًا[412]. إن جذر تلك الخلافات، أقلّه جزئيًا، هو اختلاف وجهات النظر بشأن جماعة الإخوان المسلمين. والحقّ أن لا حلّ لهذه المشكلة، لكن لنتذكّرْ ما قاله بنجامين فرانكلين عند المواجهة مع بريطانيا قبل أكثر من 200 عام: «نُشنق جميعنا معًا أو نُشنق جميعنا كلٌّ على حدة». ليس ثمة حلّ للحرب في سورية مواتٍ لدول الخليج ما لم تتّحد لدعم المعتدلين نسبيًا الذين يقاتلون ضد كلٍّ من «داعش» ونظام الأسد. وفي مصر، يأمل الأميركيون أن يمثّل انتخاب السيسي رئيسًا نهاية الحملة على جماعة الإخوان المسلمين والمدافعين عن حقوق الإنسان وقناة الجزيرة الفضائية، ولا شك في أن دعم الخليج هذا النهج سيكون موضع ترحيب. إن خليجًا أكثر توحدًا يمتلك وسائل عسكرية أقوى ستكون لديه فرصة أفضل كثيرًا للنجاح من خليجٍ يخوض حروبًا بالوكالة مع نفسه، وكذلك مع إيران في سورية ومع تركيا في مصر.

لكن ينبغي ألا تكون الوسائل العسكرية هي الوسائل الرئيسة المستخدمة للتعامل مع إيران، فهناك أيضًا الدبلوماسية الأقل تكلفة، ومن المرجّح أن تؤدي إلى نتائج أفضل. فالخليج يقع على خط صدع مهمّ في العالم الإسلامي، لكن ليس ثمة سبب يجعل المزاحمة والمنافسة تستبعدان التعاون. وكان السعوديون محقّين حين دعوا وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف إلى زيارة السعودية[(413)]. أمّا قطر، فأظهرت قدرًا كبيرًا من الدهاء في تطوير علاقة إيجابية مع إيران، وكذلك فعلت سلطنة عمان، لكن لن يكون سعي كلّ دولة خليجية في سبيل مصالحها الخاصة وحدها مؤثرًا كمثل القيام بجهد مشترك.

يوجد بالطبع سببٌ وجيه يدعو دول الخليج للقلق من إيران، ويتمثّل في دعمها المشروعات السياسية الشيعية - بما في ذلك الإرهابية - في عدد من دول الخليج[(414)]. والسكان الشيعة قلقون أيضًا من ردات الفعل السنية، خصوصًا في البحرين والمملكة العربية السعودية وفي العراق والكويت أيضًا. وسيكون من الخطأ التقليل من هذه المخاوف التي ربما تصبح أكبر تهديدًا لإمدادات الطاقة الوافدة من منطقة الخليج. وإذا حدث في الخليج أيّ شيء شبيه بالفتنة الطائفية التي شهدناها في سورية والعراق، فإن ذلك سيكون كارثيًّا على أسواق النفط والغاز العالمية. والحقيقة المحزنة هي أن إزالة الحكم الاستبدادي في الشرق الأوسط أتاحت للاختلافات الطائفية والقبلية والاجتماعية الأخرى - صراعات الهوية - أن تنتشر وتسود في كثير من الأحيان على حساب السياسة المتمحورة على أسس أيديولوجية أو برنامجية. نحن نعلمُ أن كثيرًا من

الناس لا يحبون أن يتحدث الأجانب عن الاختلافات الطائفية، وهذا يشبه حال الأميركيين الذين لا يريدون التحدث عن الاختلافات العرقية، لكن من الواضح جدًا أن هذه الاختلافات مهمة سياسيًا واقتصاديًا، وتجاوزها يتطلب الاعتراف بها وفحصها، لا تجاهلها.

لا تقع مهمة فرز الانقسامات الشيعية – السنّية على عاتق الأجانب، وأقصى ما نستطيع قوله إنها تتعلق بشؤون الهوية والسياسة أكثر من تعلّقها بالدين أو باللاهوت. كلّ ما نستطيع قوله حقًا هو أن الاستياء في الجانبين أمر حقيقي ويمثّل تهديدًا جديًا للسلام والاستقرار ولإنتاج النفط والغاز أيضًا. تحتاج ممالك الخليج إلى إيجاد الوسائل الكفيلة بتجاوز الاختلافات الطائفية في مجتمعاتها، وتجسير الفجوة – أو تجسير الخليج – مع إيران. إن إيجاد سرديات وطنية تتجاوز الاختلافات الطائفية وتشمل الفئات التي هُمّشت سابقًا أمر حيوي لتحصين الدول ضد تهديد الأجانب الذين يرغبون في استغلال الاختلافات والأقليات الطائفية في السعي إلى تحقيق المصالح الخارجية، لكن على هذه السرديات أن تكون روايات حقيقية، لا روايات ملفّقة بعيدة عن الواقع الذي يعيشه الناس.

يقول الإيرانيون لكلّ من يريد الاستماع إليهم إنهم يريدون هيكلية أمنية إقليمية تضمّ العراق ومجلس التعاون الخليجي. لكن بعض أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي لا يثق بهذا الطرح، ونفترض أن الأميركيين يفضّلون رؤية مزيد من التضامن

في مجلس التعاون الخليجي قبل أن يبادروا بمساعٍ جادة للتعامل مع إيران. ولا يرغب الأميركيون في رؤية أيّ ترتيبات تستبعدهم من الخليج، أو تحدّ من الدعم الذي يقدمونه إلى حلفائهم وشركائهم هناك. لكن إذا أصبح الاتفاق النووي واقعًا، فإن استكشاف ترتيبات الأمن الإقليمي قبل أن يخفض الأميركيون وجودهم في المنطقة سيكون أكثر الأعمال شجاعة.

في حين كانت الأعوام الثلاثة الأخيرة صاخبة في شمال أفريقيا وبلاد الشام، لا يزال الخليج يواجه حالة عدم يقين - وليس أقل من ذلك - في أسواق الطاقة وفي السياسة. ومن غير المرجّح أن تظل أسواق الطاقة مستقرة بقدر ما كانت عليه في هذه الأعوام الثلاثة المنصرمة، وعدم اليقين السياسي لا يزال في زيادة، وبالتالي حان الوقت للتفكير على نحوٍ خلاّق ومبدع بشأن عدد من السيناريوات المختلفة التي ربما يحملها المستقبل، وبشأن كيفية الاستعداد لها.

المراجع

Reports & Studies

Asian Development Bank. «Energy Outlook for Asia and the Pacific 2010 - 2035: Meeting Asia's Power Demand.» 2013. <http://www.adb.org/sites/default/files/adb-infographic-energy-outlook-2013.jpg>.

Bryant, Crista Case. «Behind Qatar's Bet on the Muslim Brotherhood.» The Christian Science Monitor. 18/4/2014. <http://goo.gl/UuQBb3>.

Delucchi, Mark. «The Cost of Protecting Oil in the Persian Gulf.» Resources for the Future. 17/1/2012. <http://goo.gl/0LHEct>.

Oswald, Rachel. «Hagel Wants Gulf States to Combine Missile Defense Systems.» Defense One.

.<16/5/2014. <http://goo.gl/xAKgMD

The Robert S. Strauss Center for International Security and Law. «Assessing the Threat.» August .<2008. <https://strausscenter.org/hormuz/assessing-the-threat.html

U.S. Energy Information Administration. «Cushing, OK WTI Spot Price FOB.» 9/7/201 .<<**http://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=PET&s=RWTC&f=D**

U.S. Energy Information Administration. «Qatar.» 30/1/201 .<<**http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=qa**

U.S. Field Production of Crude Oil.» 27/6/2014.» .________ .<<http://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=PET&s=MCRFPUS1&f=A

U.S. Imports of Crude Oil and Petroleum Products.» 27/6/2014.» .________ .<<http://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=pet&s=mttimus1&f=a

U.S. Natural Gas Marketed Production.» 30/6/2014.» ______ .<<**http://www.eia.gov/dnav/ng/hist/n9050us2A.htm**

U.S. Department of Energy. «International Energy Statistics: Natural Gas Reserves International Energy Statistics - EIA. 2014. .<<**http://www.eia.gov/cfapps/ipdbproject/IEDIndex3.cfm?tid=3&pid=3&aid=6**

Wehrey, Frederic and Karim Sadjadpour.» Elusive Equilibrium: America, Iran, and Saudi Arabia in a Changing Middle East.» Carnegie Endowment for International Peace. 22 May, 2014. .<<http://goo.gl/Yk1ouo

الفصل الحادي عشر
سبل تحسين الشراكة الأميركية – الخليجية
التخطيط للمستقبل ...... أنتوني كوردسمان

أولًا: البناء على أساس التهديدات الأمنية المتغيرة
والتوازنات العسكرية الحالية

يجب على دول مجلس التعاون والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أن تتصدَّى مجتمعة لحقيقة عدم وجود توازن عسكري واحد يشكل الحاجة إلى تعاون عسكري. فدول مجلس التعاون تواجه خليطًا معقّدًا من التهديدات الأمنية الوطنية، بعضه عسكري ويمكن التصدي له على أساس التحالف، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

– **الاستقرار الداخلي**: تمثّل التوترات وعدم الاستقرار الداخلي في كل دولة من دول مجلس التعاون تهديدًا يتعين على كل منها أن تتصدى له على أساس وطني. كما أن النمو الاقتصادي، وتوزيع الثروة، والضغوط الديموغرافية والتحديات في توظيف الشبان

والشابات، ودور العمالة الأجنبية، وتأثير التغيير الاجتماعي والتمدّن المفرط، ودور الدين والتطرف الديني في الدولة، ذلك كله مسائل حقيقية جدًا تنافس القوات العسكرية في الموارد[(415)].

- **الجماعات الإسلامية العنيفة والجماعات المتطرفة الأخرى والإرهاب:** على كل دولة خليجية أن تتولى المسؤولية الأولى عن التعامل مع التطرف العنيف والإرهاب. لكن، على الرغم من ذلك، فإن دول الخليج، والولايات المتحدة والحلفاء الخارجيين الآخرين أيضًا، تستفيد من التعاون الاستخباري، والتدريب المشترك في مكافحة الإرهاب، والتعاون في الأمن الحدودي، والمجموعات الاستشارية الخارجية الخبيرة. كما أن نشْر قواتٍ أمنية خارجية في حالات الطوارئ يُصبح على نحو متزايد من النواحي المهمة في التعاون الأمني، حيث أدَّى منذ عام 2003 إلى تزايد كبير من حيث عدد القوات شبه العسكرية، وقوات الأمن الداخلي، والإنفاق. ثمّ إن النزاع الأهلي في اليمن، والحرب في سورية، والنزاع الفئوي والإثني في العراق، واتّساع رقعة التوترات بين السنة والشيعة والاتجاه الإسلامي السائد والمتطرفين، هي من النواحي التي أصبح التعاون الأمني فيها أكثر أهمية.

- **«الهلال الشيعي» والعمليات الإيرانية السوداء والسرية:** في وقت يُبالغ فيه عدد من التقارير في مستوى التهديد، حاولت إيران دائمًا زيادة دورها الأمني في العراق وسورية ولبنان وغزة، فاستخدَمت فيلق القدس ووزارة الاستخبارات والأمن كي تُقدّم في

الأقل قدرًا من الدعم للحركات الشيعية في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية واليمن. كما توجد أيضًا بيّنة بشأن التخطيط للقيام بعمليات تخريب. فهذه العمليات لا تعزّز الحافز على التعاون بين دول مجلس التعاون، ومع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، فحسب، بل تُساعد كذلك على نشوء توتّرات إقليمية تُغذِّي التطرف السنّي وحركات المعارضة العنيفة التي تمس أمن دول مجلس التعاون[(416)].

- **بناء القدرة الصاروخية الجوية والبحرية الإيرانية في الخليج وخليج عمان وبحر العرب**: بنت إيران، كما ستظهر الأرقام ذلك، قدرة كبيرة ومتزايدة على تهديد حركة الملاحة وتدفُّق صادرات النفط عبر الخليج وفي خليج عمان وبحر العرب. ويَشمل هذا الأمر مجموعة واسعة من زوارق الدورية، وقدرات حرب الألغام، والغواصات، والصواريخ المُضادّة للسفن في قواعد برية وبحرية ومحمولة جوًا، فضلًا عن الحرس الثوري وقوات أخرى قادرة على مهاجمة المرافق على اليابسة في الخليج، ومهاجمة المرافق والأهداف الساحلية أو الإغارة عليها[(417)].

- **القوات التقليدية الإيرانية البرية والبحرية والجوية**: إن إيران، كما ستظهر الأرقام ذلك أيضًا، لم تتعافَ كليًا بسبب الخسائر الكبيرة التي كابدتها، والمعدات التي فقدتها في أثناء المعارك الأخيرة في الحرب العراقية - الإيرانية، والخسائر التي مُنيت بها قواتها البحرية في «حرب الناقلات» مع الولايات المتحدة في الفترة بين عامي 1987 و1988. كما عانت إيران منذ عام 1980 عدم تَمكُّنها من استيراد القطع لطائراتها ذات المنشأ

الغربي، وأسلحتها البرية وسفنها وبرامجها التحديثية الكبرى. إضافة إلى ذلك، فإن وارداتها من الأسلحة المتقدمة من روسيا كانت محدودة، وأسفر جُلّ ادعاءاتها المتعلّقة بقدراتها الإنتاجية المتقدمة عن إنتاج محدود جدًا لأنظمة بالغت إيران في تصوير مدى فاعليّتها. وتُظهر الأرقام أن دول مجلس التعاون تحظى بسبق كبير في الأنظمة الجوية وأنظمة الاستهداف من الأرض إلى الجو، وأنها تملك قدرًا أكبر من الأنظمة المتقدمة في مجالات القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات، وقدرًا أكبر من السفن القتالية الحديثة وأنظمة القوات البرية الحديثة المعززة على نحوٍ كبير بقدرات قوة الاستهداف الأميركية والبريطانية والفرنسية. أما أفضلية إيران، فهي في عدد أسلحة القوات البرية بسبب نوعيتها، وعدم قدرة إيران على القيام بمناورات مستدامة وتأمين غطاء جوي لقواتها البرية[418].

- **القوات الإيرانية من مدفعية وقذائف صاروخية وصواريخ بالستية:** بنت إيران قوة متزايدة من الصواريخ البالستية ذات المدى الأطول، وهي قادرة على ضرب أيّ هدف في دول مجلس التعاون والدول المجاورة، إضافة إلى قوة كبيرة من المدفعية والقذائف الصاروخية والصواريخ البالستية الأقصر مدى، ويمكنها ضرب الأماكن الساحلية على امتداد الخليج. لكن هذه القذائف والصواريخ تفتقد في الوقت الحالي الدقة والقدرة على الفتك اللازم لضرب أهداف عسكرية وأهداف بُنية تحتية حيوية، مثل محطات تحلية المياه. لكن إيران تسعى إلى إكسابها دقة أكبر كثيرًا وقدرة توجيه إلى

الهدف النهائي، فضلًا عن تطوير طائرات قتالية من دون طيار (UCAVs) وصواريخ كروز[(419)]، ستغيّر جذريًا قوة فتكها إذا جُهزت برؤوس حربية نووية. وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد ذكرت في تقارير لها منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 وجود مؤشرات على أن إيران تقوم بتطوير هذه الرؤوس الحربية[(420)].

- **أسلحة الدمار الشامل الإيرانية**: إن إيران دولة أسلحة كيماوية مُعلَنة، ومن غير الواضح إن كانت دمّرت مخزونها من الأسلحة والمواد الكيماوية الحافزة على التفاعل، وقدرتها على إنتاج مثل هذه الأسلحة. وهي تمتلك التكنولوجيا والقدرة الإنتاجية لصُنع أسلحة بيولوجية، لكن لا يوجد مصدر يشير إلى أنها فعلت ذلك. كما أنها بلغت بوضوح النقطة التي تستطيع أن تصبح بوساطتها دولة تقف على عتبة تصنيع قنابل نووية، وأظهرت قدرتها على إنتاج اليورانيوم القابل للانشطار، ثمّ إن تصميم مفاعل المياه الثقيلة في أراك ربما يمنحها القدرة على إنتاج البلوتونيوم القابل للانشطار. وأثارت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أسئلة جدّية متعلّقة بامتلاك إيران معلومات عن تصميم الأسلحة النووية، وحافزات النيوترونات، وتطوير العدسات المتفجّرة لأسلحة الانفجار الداخلي، وآلات معالجة اليورانيوم، وإمكان الاختبار غير الانشطاري لتصميمات أسلحة نووية داخل مرفقٍ في بارشين، ونشاط أسلحة أخرى ذات صلة بهذا الشأن[(421)]. وربما تُوقف مفاوضات مجموعة الدول 5 + 1 مع إيران أيّ تطوير إضافي للأسلحة، إلا أن من غير المُرجّح أن تُقلّصَ أيّ قدرة من قدراتها الحالية أو تمنع أيّ جهدٍ

لاحقٍ لتطوير الأسلحة[422].

ثانيًا: التوازن العسكري الحالي في الخليج

إن التركيبة التي تضمُّ قوات دول مجلس التعاون، والولايات المتحدة، وقوات أخرى يمكن نشرها، مثل قوات بريطانية وفرنسية - حتى مع الاكتفاء بنظرة شاملة موجزة - تمتلك فعليًا القدرة على ردع قوة مثل إيران والتصدي فعليًا لأيّ تحدٍّ أمني في المنطقة، الأمر الذي يتضح في النقاط الآتية:

يتضمن الجدول (11 - 1) ملخصًا لمجموع القوات في كل دولة، ويُظهر أن دول مجلس التعاون تحظى بتفوقٍ على إيران في كل فئة تقريبًا. أما نواحي التفوق ذات المغزى التي تحظى بها إيران، فهي عدد القوات الإجمالي والمدفعية، وهي نواحٍ تفوّق ربما تكون لها قيمة في أيّ غزو تتعرض له إيران، لكنها ستكون ذات قيمة محدودة في أيّ هجوم إيراني على الخليج فحسب؛ إذ إن إيران لا تمتلك القدرة على تأمين غطاء جوي أو دفاع جوي فاعل، كما أنها لا تمتلك أكثر من الحدِّ الأدنى من قوات الاقتحام البرمائية، وهي لا تقوم بتدريب قواتها البرية أو تشكيلها في مسافات كبيرة، أو مناورات وعمليات متواصلة خارج البلاد.

الجدول (11 – 1)

جداول القوة الإجمالية: القوات البرية والجيش والبحرية وتجهيزات القوات الجوية

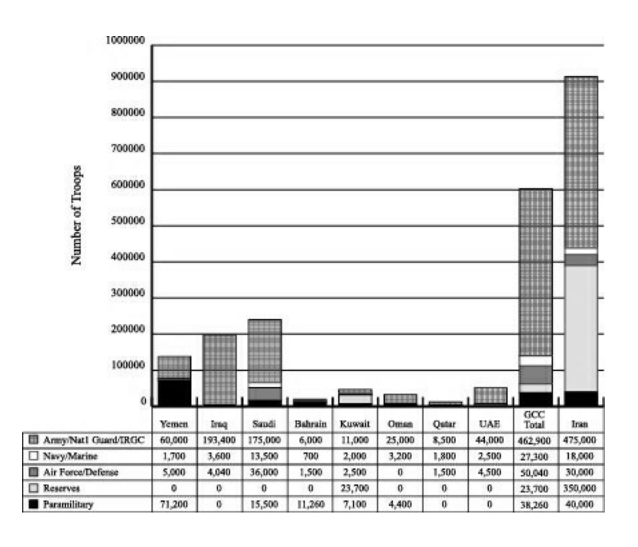
		اليمن	العراق	السعودية	البحرين	الكويت	عمان	قطر	الإمارات العربية المتحدة	دول مجلس التعاون	إيران
عديد القوات	الجيش	60.000	193.400	75.000	6.000	11.000	25.000	8.500	44.000	262.900	350.000
	البحرية	1.700	3.500	13.500	700	2.000	3.200	1.800	2.500	27.500	18.000
	القوات الجوية/ الدفاعات الجوية	5.000	4.040	36.000	1.500	2.500	0	1.500	4.500	50.040	30.000
	قوات الاحتياطي	0	0	100.000	0	23.700	0	0	0	123.700	350.000
	القوات شبه العسكرية	71.200	0	15.500	11.250	7.100	4.400	0	0	38.250	155.000
	المجموع القوات	137.900	201.040	240.000	19.450	46.300	32.600	11.800	51.000	602.200	913.000
الجيش	دبابات قتال رئيسة	880	336	600	180	293	117	30	471	2.027	1.653
	دبابات خفيفة/ استطلاع	130	73	300	30	11	192	68	181	855	115
	ناقلات جنود مدرعة	258	3.608	1.563	375	260	279	226	1.642	8.033	640
	عربات مشاة قتالية مدرعة	200	188	780	25	432		40	605	2.070	610
	المدفعية	1.307	1.386	771	151	218	259	89	561	3.415	3.798
	المجموع القوات البرية	2.775	5.671	4.014	761	1.214	827	453	3.460	16.400	11.826
البحرية وحراسة السواحل	قطع برمائية	4	0	8	10	4	5	1	20	58	28
	ألغام حربية/ تدابير مضادة	1	0	7	0	0	0	0	2	9	5
	زوارق الدوريات وحراسة السواحل	22	32	69	62	49	46	22	25	305	182
	سفن قتالية رئيسة	0	0	7	1	0	1	0	0	9	0
	غواصات	0	0	0	0	0	2	0	10	12	29
	إسناد	2	0	17	3	2	10	2	4	38	50
	مجموع القوات البحرية	29	32	108	76	55	65	25	70	431	294
القوات الجوية	مقاتلات	10	0	81	12	0	0	0	0	103	184
	مقاتلات/ هجوم أرضي	65	0	172	21	39	24	12	138	471	124
	نقل	13	32	56	10	3	23	12	60	209	134
	تدريب	36	33	100	9	27	36	6	55	346	151
	طائرات هليكوبتر للإسناد	14	0	12	27	13	47	4	22	139	207
	استخبار ومراقبة واستطلاع	0	10	14	0	0	0	0	7	31	6
	مجموع القوات الجوية	138	75	435	79	82	130	34	325	1.299	

المصدر:

Anthony H. Cordesman and Garrett Berntsen, «The Military Balance,» The International Institute for Strategic Studies [IISS] .((2014), and IHS Jane’s Sentinel Series (2014

- يُظهر الشكل (11 – 1) عديد القوات المُقارن في كل فرع من فروع القوات المسلحة، ويوضح الحاجة إلى عمليات متكاملة وتشغيل مشترك من دول مجلس التعاون؛ إذ لا تمتلك بعض دول مجلس التعاون سوى قوات صغيرة جدًا تصلح لأغراض الدفاع عن النفس فحسب، حتى إن المملكة العربية السعودية لا تمتلك سوى عدد محدود من القوات البرية. لكن مجموع قوات دول مجلس التعاون يصل إلى قوات كبيرة، ويظهر أن دول مجلس التعاون تمتلك مشتركة قوة كامنة أكبر كثيرًا مما تستطيع القيام به على نحو مستقل حتى أكبر قوة وطنية بين قواتها.

الشكل (11 – 1)
مقارنة بين إجمالي أفراد القوات



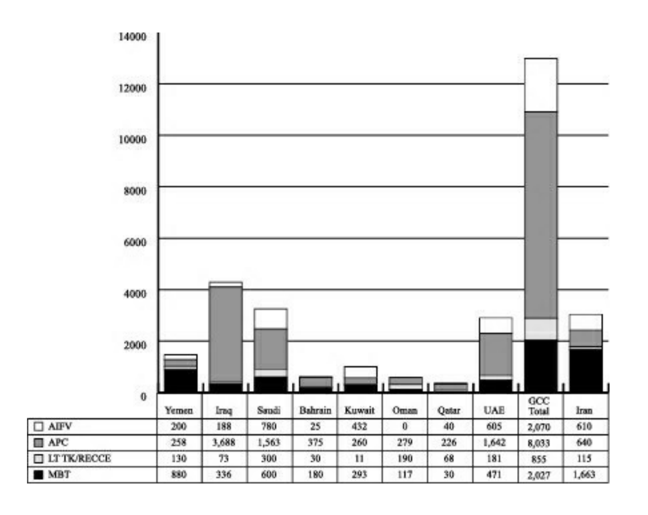
	Yemen	Iraq	Saudi	Bahrain	Kuwait	Oman	Qatar	UAE	GCC Total	Iran
Army/Nat1 Guard/IRGC	60,000	193,400	175,000	6,000	11,000	25,000	8,500	44,000	462,900	475,000
Navy/Marine	1,700	3,600	13,500	700	2,000	3,200	1,800	2,500	27,300	18,000
Air Force/Defense	5,000	4,040	36,000	1,500	2,500	0	1,500	4,500	50,040	30,000
Reserves	0	0	0	0	23,700	0	0	0	23,700	350,000
Paramilitary	71,200	0	15,500	11,260	7,100	4,400	0	0	38,260	40,000

المصدر

Anthony H. Cordesman and Garrett Berntsen, «The Military Balance,» The International Institute for Strategic Studies [IISS] (2014), and IHS Jane’s Sentinel Series (2014)).

– يُظهر الشكل (11 – 2) مجموع عدد الأسلحة المدرعة الكبيرة، حيث تحظى دول مجلس التعاون بتفوق كبير من جهة العدد والأسلحة المدرّعة الحديثة من الأنواع المختلفة. وتعتمد إيران كثيرًا على أسلحة وصلت إليها قبل سقوط الشاه، وعلى ما استوردته من أنظمة روسية وغيرها من فئة تراوح بين المتدنية والمتوسطة. وربما تَعرّض كثير من مخزونها للتلف في أثناء الحرب العراقية – الإيرانية بين عامي 1980 و1988.

الشكل (11 – 2)
مقارنة بين الأسلحة المدرعة الكبيرة



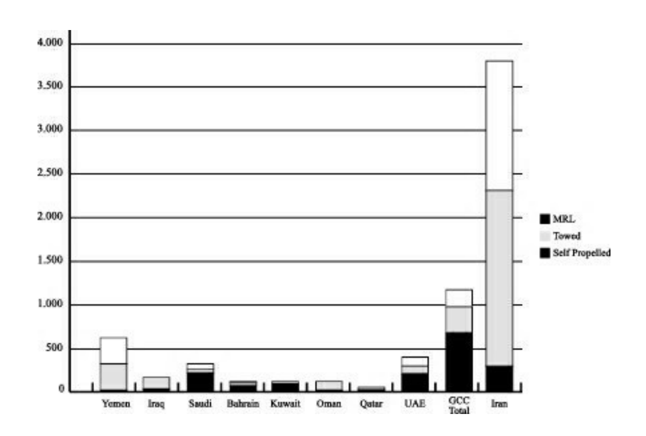
	Yemen	Iraq	Saudi	Bahrain	Kuwait	Oman	Qatar	UAE	GCC Total	Iran
AIFV	200	188	780	25	432	0	40	605	2,070	610
APC	258	3,688	1,563	375	260	279	226	1,642	8,033	640
LT TK/RECCE	130	73	300	30	11	190	68	181	855	115
MBT	880	336	600	180	293	117	30	471	2,027	1,663

المصدر:

.Ibid

- يُظهر الشكل (11 – 3) مقارنة بين أعداد المدفعية. فقد بنت إيران مجموعة كبيرة من سبطانات المدافع المقطورة، ومنصات راجمات الصواريخ (MRLs)، والهاونات، وذلك في أثناء الحرب الإيرانية – العراقية التي خاضها الجانبان بخليط من الخطوط الدفاعية الثابتة وحرب الخنادق، تشبه إلى حد بعيد تلك التي استخدمت في أثناء الحرب العالمية الأولى. وربما تكون لهذا المخزون قيمة كبيرة في الدفاع تجاه غزو وعمليات حربية ساكنة وبطيئة، لكن إيران لا تمتلك سوى عدد محدود من الأسلحة الذاتية الدفع، وهي غير مُدرَّبة أو مُجهّزَة لمناورات سريعة بالمدفعية والأسلحة المختلطة، كما أنها تفتقر إلى غطاء جوي فاعل، وستواجه مشكلات جسيمة في استغلال تفوقها المدفعي في حال هاجمت دول مجلس التعاون.

الشكل (11 – 3)
مقارنة بين القوة المدفعية



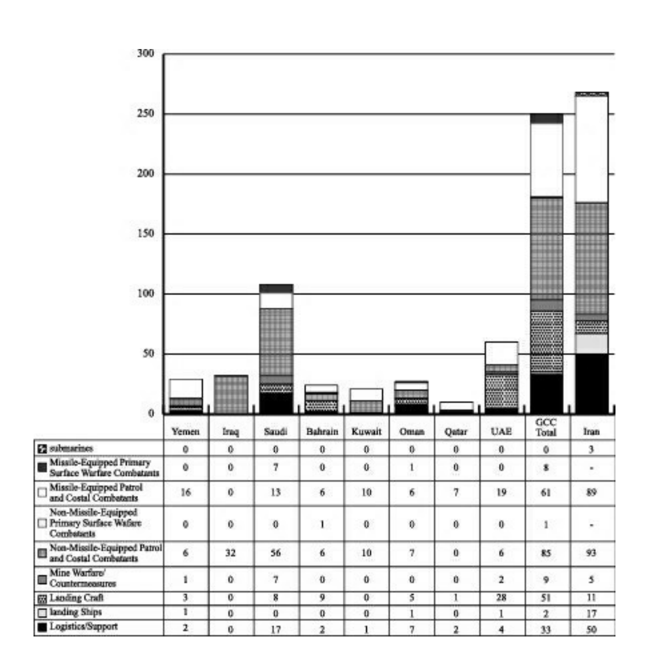
المصدر:

.Ibid

- يُظهر الشكل (11 - 4) مقارنة بين أعداد السفن القتالية الكبيرة؛ إذ تمتلك دول مجلس التعاون ما هو مُماثل أو متفوق في كل فئة ما عدا الغواصات، وذلك حتى من دون تعزيزات أميركية وبريطانية وفرنسية. كما يتعيّن على إيران عمومًا أن تَعتمد على سفن سطح أقدم، وتدابير تحديث ودمج أسلحة وأجهزة استشعار، وأنظمة غير موثوقة للقيادة والسيطرة والاتصال والاستخبار/ إدارة القتال (C3I/BM). لكن القوات البحرية لدول مجلس التعاون تفتقر إلى الجاهزية والقدرة على المواصلة، ولا سيما القوات السعودية التي تحتاج إلى كثير من التحديث والتركيز في المهمات في عالم الواقع. وهي تفتقر إلى التكامل التكتيكي المؤثّر وخبرة المناورات التدريبية ما عدا العمليات مع البحرية الأميركية والأسطول الخامس. وتراوح التركيز الإجمالي في المهمات، وما تؤمنه أجهزة الاستشعار من تغطية وتكامل، والقدرة على القيام بعمليات حربية مشتركة، وإمكان التشغيل المتبادل (Interoperability)، بين المستوى الضعيف والمستوى المتوسط،

وتأثّر بالتوترات الوطنية وبالمشاحنات.

الشكل (11 – 4)
مقارنة بين السفن البحرية القتالية (سفن القتال الرئيسة)



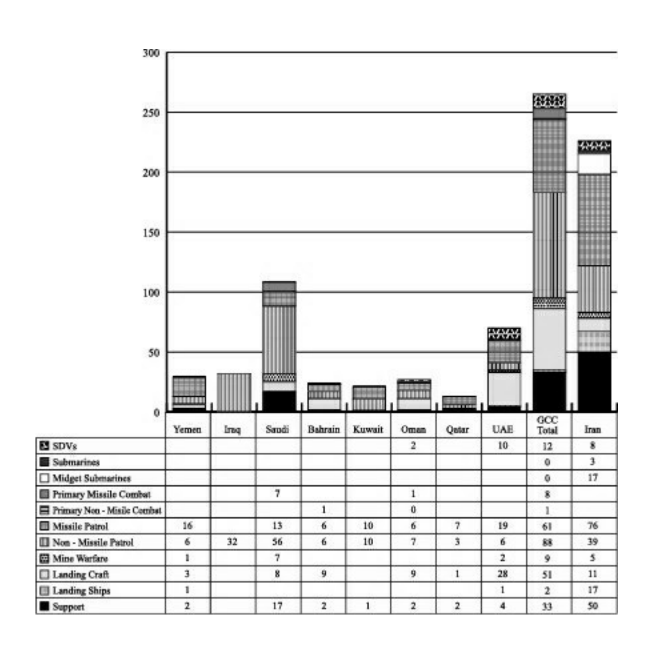
	Yemen	Iraq	Saudi	Bahrain	Kuwait	Oman	Qatar	UAE	GCC Total	Iran
submarines	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3
Missile-Equipped Primary Surface Warfare Combatants	0	0	7	0	0	1	0	0	8	-
Missile-Equipped Patrol and Costal Combatants	16	0	13	6	10	6	7	19	61	89
Non-Missile-Equipped Primary Surface Wafare Combatants	0	0	0	1	0	0	0	0	1	-
Non-Missile-Equipped Patrol and Costal Combatants	6	32	56	6	10	7	0	6	85	93
Mine Warfare/ Countermeasures	1	0	7	0	0	0	0	2	9	5
Landing Craft	3	0	8	9	0	5	1	28	51	11
landing Ships	1	0	0	0	0	1	0	1	2	17
Logistics/Support	2	0	17	2	1	7	2	4	33	50

المصدر:

Ibid.

– يُظهر الشكل (11 – 5) التفوق الإيراني في القدرة الحربية غير المتناظرة، وهو التفوق الذي تضاعفه القدرات الصاروخية المضادة للسفن من البر والجو، والقوات الخاصة ومشاة البحرية الإيرانية. وقد نحَت القوات البحرية لدول مجلس التعاون نحو التركيز على «عامل الإبهار» في شراء السفن، بدلًا من إنشاء قوات مقاتلة فاعلة والتركيز على التهديدات الرئيسة التي تمثّلها إيران.

الشكل (11 – 5)
مقارنة بين السفن البحرية القتالية
(بين نوعين مختلفين من سفن القتال)



	Yemen	Iraq	Saudi	Bahrain	Kuwait	Oman	Qatar	UAE	GCC Total	Iran
SDVs						2		10	12	8
Submarines									0	3
Midget Submarines									0	17
Primary Missile Combat			7			1			8	
Primary Non - Misile Combat				1		0			1	
Missile Patrol	16		13	6	10	6	7	19	61	76
Non - Missile Patrol	6	32	56	6	10	7	3	6	88	39
Mine Warfare	1		7					2	9	5
Landing Craft	3		8	9		9	1	28	51	11
Landing Ships	1							1	2	17
Support	2		17	2	1	2	2	4	33	50

المصدر:

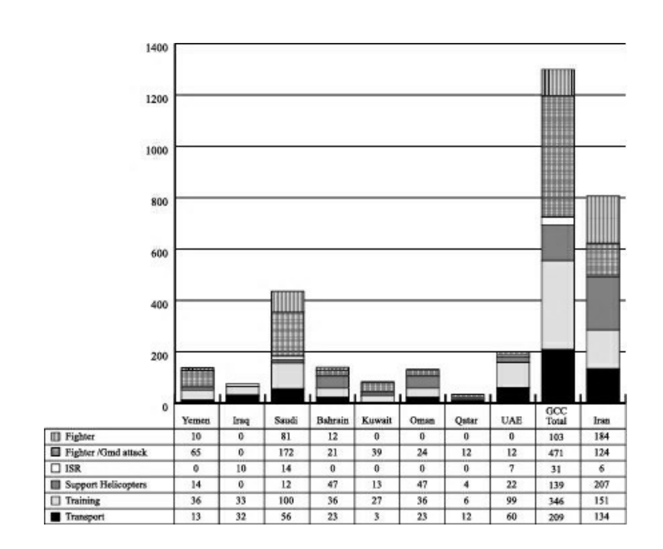
Ibid.

– يُظهر الشكل (11 – 6) مقارنة بين القوات القتالية الجوية؛ إذ تمتلك دول مجلس التعاون تفوقًا حاسمًا في العدد أكبر كثيرًا ممّا يظهره الشكل. وقد وجدت إيران طرائق عدة لـ «الالتفاف على المشكلات» في التعامل مع عدم قدرتها على استيراد القطع، والتحديثات، والبرامج الإلكترونية الضرورية لإبقاء طائراتها القديمة ذات المنشأ الغربي قابلة للتشغيل، إلى جانب الطائرات التي استولت عليها من العراق في أثناء

حرب الخليج في عام 1991. وتعاني قوات دول مجلس التعاون أيضًا مشكلات الجاهزية والقدرة على المواصلة، لكنها مشكلات أقل خطرًا، إلى حد بعيد، من مشكلات إيران التي تحد بشدة قدرتها على خدمة ما بين 40 و60 في المئة من إجمالي مخزونها وتشغيله في قتال جوي مدة طويلة.

الشكل (11 – 6)

مقارنة بين مجموع الطائرات المقاتلة



	Yemen	Iraq	Saudi	Bahrain	Kuwait	Oman	Qatar	UAE	GCC Total	Iran
Fighter	10	0	81	12	0	0	0	0	103	184
Fighter /Grnd attack	65	0	172	21	39	24	12	12	471	124
ISR	0	10	14	0	0	0	0	7	31	6
Support Helicopters	14	0	12	47	13	47	4	22	139	207
Training	36	33	100	36	27	36	6	99	346	151
Transport	13	32	56	23	3	23	12	60	209	134

المصدر:

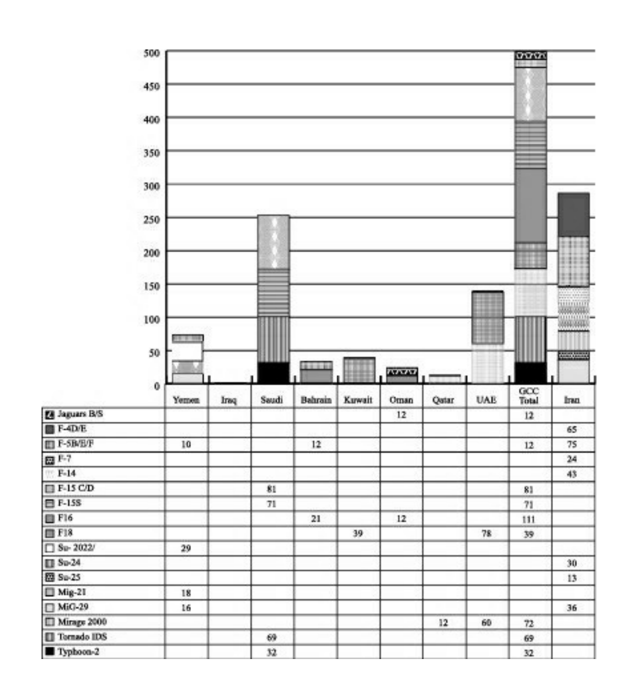
Ibid.

- يُظهر الشكل (11 – 7) أن دول مجلس التعاون – ولا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة – تمتلك تفوقًا حاسمًا في أداء الطائرات الحديثة.

أما إيران، فهي لا تمتلك طائرات حديثة حقيقية؛ إذ إن طائراتها من طراز سوخوي 24 وميغ 29 هي نماذج مبكّرة مصممة للتصدير، كما أن الطائرات الأخرى المبيَّنة هي طائرات أميركية يعود تاريخها إلى زمن الشاه، ولم تُزود ببرامج تحسين متعدّدة المراحل (MISP) منذ عام 1979.

الشكل (11 - 7)

مقارنة بين الطائرات القتالية «الحديثة»



	Yemen	Iraq	Saudi	Bahrain	Kuwait	Oman	Qatar	UAE	GCC Total	Iran
Jaguars B/S						12			12	
F-4D/E										65
F-5B/E/F	10			12					12	75
F-7										24
F-14										43
F-15 C/D			81						81	
F-15S			71						71	
F16				21		12			111	
F18					39			78	39	
Su- 2022/	29									
Su-24										30
Su-25										13
Mig-21	18									
MiG-29	16									36
Mirage 2000							12	60	72	
Tornado IDS			69						69	
Typhoon-2			32						32	

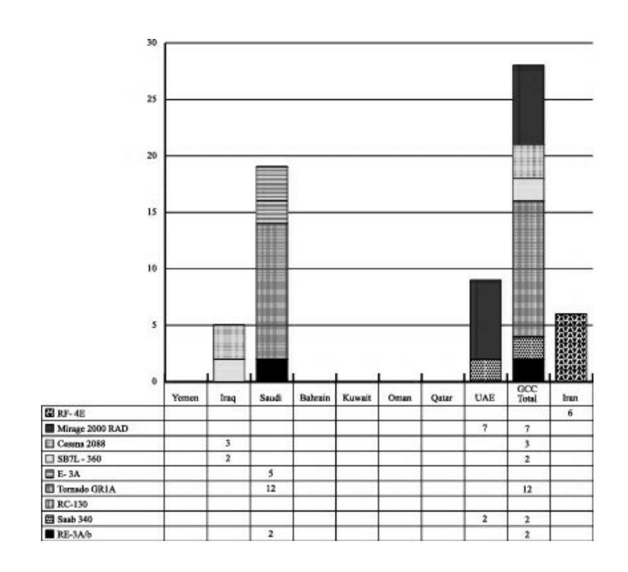
المصدر:

Ibid.

في حين أن لدى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بمفردهما طائرات قتالية حديثة وفاعلة أكثر ممّا لدى إيران، ولا تظهر هذه الأرقام التعزيزات

الأميركية وغيرها من التعزيزات الحليفة. لكن قدرًا كبيرًا من فاعلية دول مجلس التعاون يضيع - مرة أخرى - بسبب الافتقار إلى التكامل والقدرة على التشغيل المشترك، والتدريب المتقدم، والأعتدة والذخائر الحربية وقواعد الاشتباك المشتركة، والتركيز على الجاهزية المستدامة والقدرة على القيام بطلعات. كما أن قدرات C^3I / BM الأميركية تستطيع التعويض جزئيًا، لكنها ليست بديلًا من العمل الفاعل على امتداد دول مجلس التعاون.

الشكل (11 - 8)
مقارنة بين طائرات الاستطلاع والاستخبارات الرئيسة والسيطرة الجوية والإنذار (أواكس/ AEW)



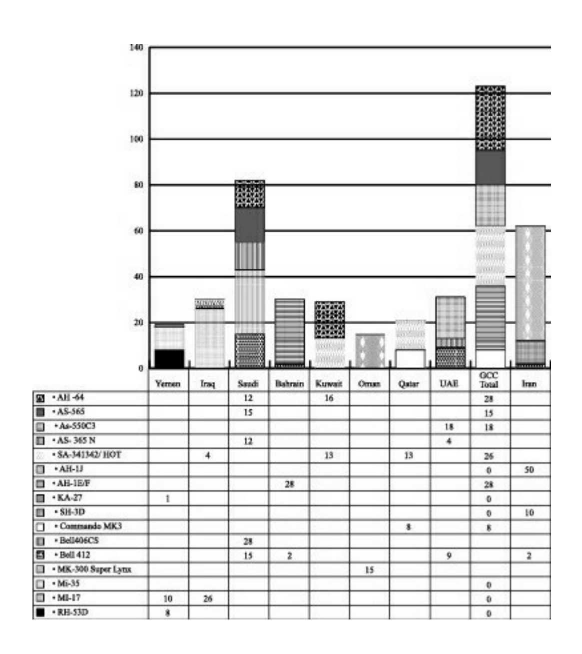
	Yemen	Iraq	Saudi	Bahrain	Kuwait	Oman	Qatar	UAE	GCC Total	Iran
RF- 4E										6
Mirage 2000 RAD								7	7	
Cessna 2088		3							3	
SB7L - 360		2							2	
E- 3A			5							
Tornado GR1A			12						12	
RC-130										
Saab 340								2	2	
RE-3A/b			2						2	

المصدر:

.Ibid

- يُظهر الشكل (11 - 8) أن لدول مجلس التعاون ميزة في الاستطلاع، والاستخبارات الرئيسة، والمراقبة الجوية، والإنذار. وفي الوقت نفسه، يُثير التدريب والتكامل مشكلات خطرة، إضافة إلى عدم الاستغلال الكامل لقدرات طائرات دول مجلس التعاون، ولا سيما في الحروب المشتركة والمهمات الاستخبارية. أما الولايات المتحدة، فيمكنها أن تحقّق بدائل جزئية، لكنها ليست بديلًا مؤثرًا من العمل في مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

الشكل (11 - 9)
طائرات هليكوبتر هجومية مسلحة ومقاتلات بحرية



	Yemen	Iraq	Saudi	Bahrain	Kuwait	Oman	Qatar	UAE	GCC Total	Iran
• AH -64			12		16				28	
• AS-565			15						15	
• As-550C3								18	18	
• AS- 365 N			12					4		
• SA-341342/ HOT		4			13		13		26	
• AH-1J									0	50
• AH-1E/F				28					28	
• KA-27	1								0	
• SH-3D									0	10
• Commando MK3							8		8	
• Bell406CS			28							
• Bell 412			15	2				9		2
• MK-300 Super Lynx						15				
• Mi-35									0	
• MI-17	10	26							0	
• RH-53D	8								0	

المصدر:

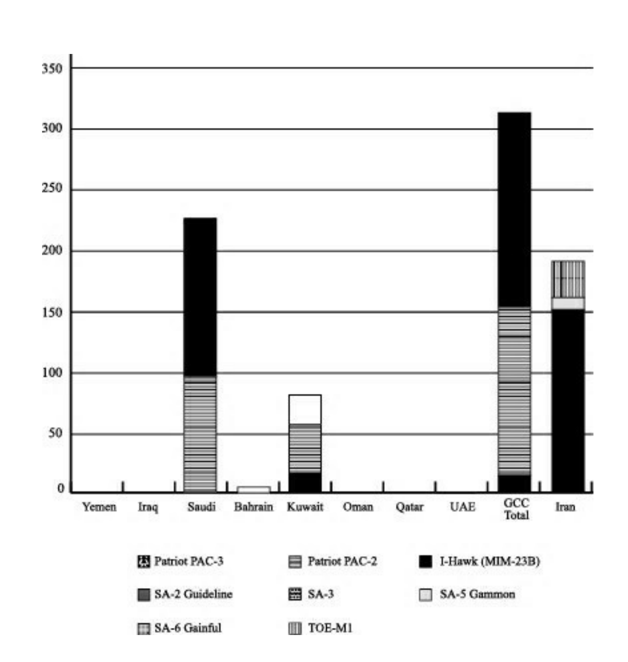
Ibid.

- يُظهر الشكل (11 – 9) أن دول مجلس التعاون تمتلك أفضلية كبرى في طائرات الهليكوبتر المسلحة. وقوات الهليكوبتر التابعة لدول مجلس التعاون هي، بوجه عام، أحدث كثيرًا، ومجهزة بإلكترونيات طيران وأسلحة أفضل، ومتفوقة على طائرات الهليكوبتر الإيرانية القتالية البالية والقديمة تفوقًا كبيرًا من جهة الجاهزية والقدرة على المواصلة. وعلى الرغم من ذلك، فإن دول مجلس التعاون في حاجة ملحّة إلى أن تكون قادرة على أن تخصص طائرات هليكوبتر قتالية عبر الحدود الوطنية بطريقة فاعلة، وتحسين إمكان التشغيل المشترك والقدرة على المواصلة، وإجراء تدريب قتاليٍّ مشترك على نطاق واسع يتَّسم بالواقعية، وتطوير مقاربات متناسقة لتقليل خطر تصادم الطائرات ذات الأجنحة الثابتة، والطائرات القادرة على الإقلاع والهبوط عموديًا، والدفاعات الأرضية المضادة للطائرات.

- يُظهر الشكل (11 – 10) القوة الإجمالية من منصات الصواريخ أرض – جو ومنصات الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية. وتمتلك دول مجلس التعاون الأفضلية من حيث العدد وفاعلية الأنظمة المدعومة بصواريخ من الولايات المتحدة وأجهزة الإنذار، في حال إطلاق صواريخ موجودة في أنظمتها للاستكشاف من خلال الأقمار الصناعية، والقدرة الأميركية على سرعة نشر سفن دفاع ضد الصواريخ البالستية، والقيام جوًا بنقل صواريخ أرض – جو، إضافة إلى سفن اعتراض الصواريخ البالستية. كما عرضت الولايات المتحدة أيضًا أنظمة دفاعية تغطي مسارح العمليات

الواسعة مثل «ثاد» (THAAD) و«ستاندارد» (STANDARD)، وقد أبدت الإمارات العربية المتحدة وقطر اهتمامًا بشراء مثل هذه الأنظمة. أما قدرة إيران، فهي محدودة بأنظمة قديمة يعود عهدها إلى حرب فيتنام ونماذج مبكرة من صواريخ «هوك». وقامت إيران برفع كفاءة بعضها وقدرتها، لكنها تفتقر إلى نظام استشعار متقدم BM / C^3I لإكمال دفاعاتها، كما أنها ضعيفة تجاه التدابير المضادة. وعلى الرغم من ذلك، فإن عدم وجود أيّ تكامل فاعل لنظام استشعار BM / C^3I لدى دول مجلس التعاون وبنية دفاعية جوية وصاروخية متكاملة على امتداد دول المجلس، يؤدِّي إلى التقليل على نحو حاد من فاعلية مصادر القوة الوطنية.

الشكل (11 – 10)
مقارنة بين الدفاعات الأرضية الصاروخية المضادة للطائرات والصواريخ البالستية



المصدر:

.Ibid

- يُظهر الجدول (11 - 2) القوة الإجمالية من الدفاعات الأرضية المضادة للطائرات. وتعتمد القوات البرية الإيرانية اعتمادًا كبيرًا على دفاعات جوية قصيرة المدى من أنواع مختلفة، ولا تشكل دفاعاتها الجوية المتحركة بديلًا من غطاء جوي فاعل ودفاعات أرضية مضادّة للطائرات أفضل وأقوى ممّا لديها.

الجدول (11 - 2)
مقارنة بين مجموع أنظمة الدفاع الجوي

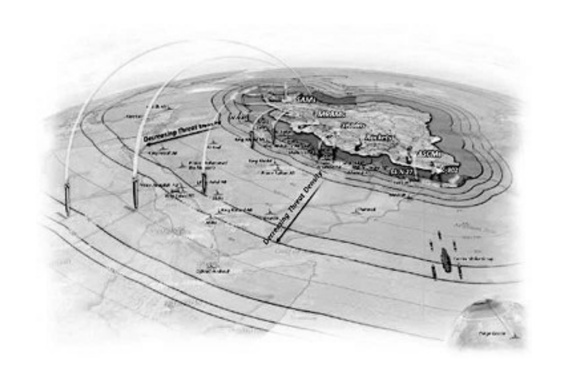
مدافع م/ ط	صواريخ م/ ط خفيفة	صواريخ م/ ط رئيسة	البلد
24 Guns:	60: R BS - 70	6: Hawk MiM - 23B	البحرين
12 Oerlikon 35mm	18: FIM - 92A Stinger		
12 L/70 40mm	7: Crotale		
1,122 Guns	SA - 716/14/,IIQ - 7	16150/: I Hawk	إيران
ZSU - 23 - 4 24mm	29 SA - 15	310/ SA - 5	
ZPU - 214.5 4'mm	Some QW - 1 Misaq	10: SA - 5 Gammon	
ZU - 23 23mm	29 TOR - M1	45: SA - 2 Guideline	
M - 1939 37mm	Some HN - 5		
S - 60 57mm	530/ Rapier		
80 ZSU - 57 - 2	10 Pantsyr (SA - 22)		
	250 FM - 80 (CH Crotale)		
	15 Tigercat		
	Some FIM - 92A Stinger		
-----------------	-----------------	-----------------	العراق
	12 Aspide	524/ I Hawk Phase III	الكويت
	12 Starburst Aspide Stinger	430/ Patriot PAC - 2	
26 guns	Blowpipe 8 Mistral 2SP	-----------------	عمان
4 ZU - 23 - 2 23mm	12 Panstsyr S1E		
10GDF - 005 Skyguard 35	34 SA - 7		
12 L - 60 40mm	6 Blindfire S713 Martello		
	20 Javelin		
	40 Rapier		
-----------------	10 Blowpipe	-----------------	قطر
	12FIM - 92A Stinger		
	9 Roland II		
	24 Mistral		
	20 SA - 7		

1,220 guns	40 Crotale	16128/ I Hawk	السعودية
92: M - 163 Vulcan 20mm	500 Stinger (ARMY)	4 - 624 - 16/ Patriot 2	
30: M - 167 Vulcan 20mm	500 Mistral (ADF)	1773/ Shahine Mobile	
50 AMX - 30SA 30mm	400 FIM - 43 Redeye	1696/ PAC - 2 Launchers	
128 GDF Oerlikon 35mm	500 Redeye (ADF)	17 ANA/FPS - 117 radar	
150 L - 70 40mm (in store)	73 - 141 Shahine static	7368/ Crotale/Shahine	
130 M - 2 90mm (NG)	400 FIM - 92A Avenger		
62 guns	20 + Blowpipe	2636/ I Hawk	الإمارات
42 M - 3VDA 20mm SP	20 Mistral	Patriot PAC - 3	
20 GCF - BM2 30mm	Some Rapier		
	Some Crotale		
	Some RB - 70		
	Some Javelin		
	Some SA - 18 Grouse		
530 guns	Some 800 SA - 7	Some SA - 2, 3	اليمن
20 M - 163 Vulcan SP 20mm	Some SA - 9 SP	Some SA - 6 Sp	
50 Z SU - 23 - 4 SP 23mm	Some SA - 13 SP		
100 ZSU - 23 - 2 23mm	Some SA - 14		
150 M - 1939 37mm			
50M - 167 20mm			
120 S - 60 57mm			
40M 1939 KS 12 85mm			

- تُظهر الخريطة (11 – 1) تزايد التهديد الذي تمثّله الصواريخ البالستية والمدفعية الصاروخية. وفي وقت يركز فيه الغرب وإسرائيل على التهديدات ذات المدى الأطول، تمتلك إيران أنظمة متنوعة يصل مداها إلى أهداف في الخليج. وهذه الأنظمة تساعد إيران على تعويض افتقارها إلى قوة جوية فاعلة، وتمنحها قدرات على ردع ضربات جوية خليجية وأميركية. وتفتقر الأنظمة الإيرانية إلى قوة الفتك والدقة كي تشكل ما

هو أكثر من تهديد إرهابي لأهداف في مناطق معينة، ما عدا حالات مثل الكويت؛ إذ إن رشقات من الصواريخ يمكن أن تكون أكثر تأثيرًا. لكن يُحتمل أن تصبح هذه الأنظمة، على الرغم من ذلك. أكثر فتكًا بصورة جذرية، مع رؤوس حربية نووية و/ أو مع امتلاك أنظمة توجيه لأهدافها النهائية، وهو ما يمكن الرؤوس الحربية التقليدية من تدمير أهداف بنية تحتية حيوية؛ مثل المنشآت النفطية الرئيسة ومحطات الطاقة الكهربائية ومعامل تحلية المياه وغيرها. كما أن إيران تواصل تطوير صواريخ كروز وطائرات من دون طيار حتى تستطيع إصابة أهدافها بدقة.

الخريطة (11 – 1)
خريطة توضيحية للمدفعية الصاروخية الإيرانية وتغطية الخليج بصواريخها البالستية



المصدر:

Mark Gunzinger and Chris Dougherty, Outside - In: Operating from Range to Defeat Iran's Anti - Access and Area - Denial Threats (Washington: Center for Strategic and Budgetary Assessments [CBSA], 2011).

ثالثًا: التزام الولايات المتحدة تجاه الخليج

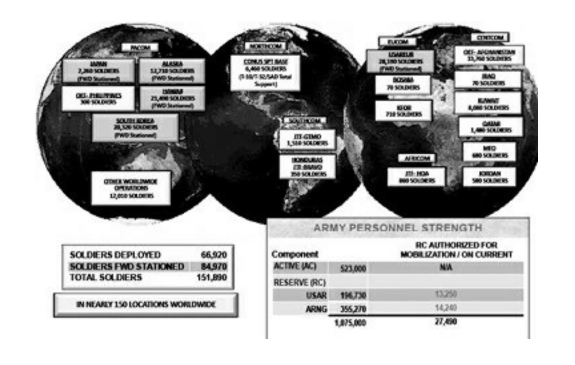
إن المقارنات السابقة للتوازن العسكري في منطقة الخليج لا تُظهر القوات أو القدرات الأميركية؛ إذ تمتلك الولايات المتحدة مصادر قوة كبيرة في المنطقة، ومركز قيادة وقاعدة بحرية في البحرين، ومركز قيادة وقاعدة جوية كبيرة في قطر، وقواعد ومرافق في الكويت والإمارات العربية المتحدة، ومرافق تموقع مسبق وطوارئ في عُمان. وعلى الرغم من ذلك، لا توجد طريقة بسيطة لحساب القوة التي يمكن أن تدفع بها الولايات المتحدة إلى الخليج وسائر المنطقة في سيناريو معيّن؛ ذلك أن المفتاح لقياس تأثير الولايات المتحدة في كل ناحية من نواحي التوازن العسكري في الخليج لا يكمن في القوات التي تدفع بها الولايات المتحدة إلى الخليج في لحظة ما في زمن السِلم أو قبل أزمة معيّنة، بل في مستوى القوات التي تستطيع الولايات المتحدة الدفع بها إلى الخليج في حال حدوث طارئ ما.

هذا الأمر صحيح على نحوٍ خاص بالنسبة إلى القوة الجوية. أما إرسال قوة برية جاهزة للقتال ونشرها، فإنه يستغرق قدرًا من الوقت، حتى مع التموقع المسبق، كما أن الزيادات الكبيرة في القوات البحرية الأميركية يمكن أن تستغرق أيامًا أو أسابيع. لكن دول مجلس التعاون تمتلك، على الرغم من ذلك، عددًا من القواعد الجوية والمطارات

الأكثر تقدمًا في العالم، وهي قادرة على الإسناد السريع للتعزيزات والشحنات الجوية الأميركية الضخمة. كما أن عددًا من الدول الخليجية قامت في الأقل بشراء عدد من الطائرات والأسلحة الأميركية لمساندة الجهد القتالي والتموقع المسبق الأميركيَّين. ويوجد لدى هذه الدول قواعد جوية ومطارات وموانئ بحرية من شأنها تقديم الإسناد الفوري لجسر أميركي جوي لنقل القوات والمؤن وتقديم الإسناد للعمليات البحرية والجوية الأميركية.

يُظهر الشكل (11 – 11) عمليات الانتشار العالمية للقوات البرية الأميركية وانتشارها في الخليج، على أن الولايات المتحدة أعلنت أنها ستسحب معظم قواتها من أفغانستان بحلول نهاية 2014.

الشكل (11 – 11): الجيش الأميركي



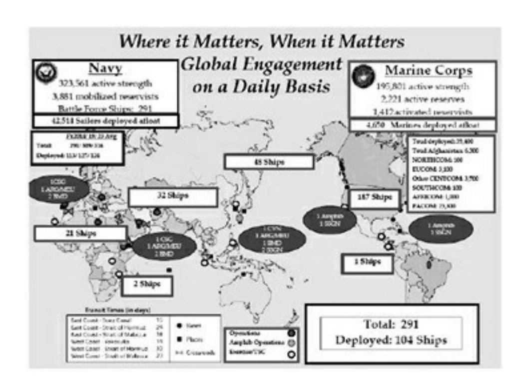
المصدر:

.US Army, 5 March, 2014

أما الشكل (11 – 12) فيُظهر عمليات الانتشار العالمية الحالية للقوات البحرية

وقوات المارينز الأميركية.

الشكل (11 – 12): عمليات انتشار البحرية الأميركية



المصدر:

.US Army, 5 March, 2014

في حين يُظهر الجدول (11 – 3) المجموعة الحالية من الطائرات المقاتلة الأميركية التي تستطيع الولايات المتحدة الاستعانة بها، وأن في إمكان قوات البحرية ومشاة البحرية الأميركية إضافةَ تعزيزاتٍ كبيرة إلى ذلك المجموع.

الجدول (11 – 3)
القوة الجوية الأميركية العالمية

مجموع الطائرات				الطائرات بحسب وظيفتها			
A10	243	HC130J	9	طائرات قتالية		طائرات تزويد بالوقود جوًا	
AC130	34	HC130N	6	A10	243	KC135	352
B1	53	HC130P	14	F15C	174	KC46	0
B2	16	HH60	79	F15D	32	KC10	54
B52	63	KC10	54	F15E	192	:Total	406
C12	27	KC135	352	F16C	662	طائرات نقل استراتيجي	
C130H	227	KC46	0	F16D	60	C5	54
C130J	95	LC130	10	F22	166	C17	188
C17	188	MC12	37	F35	17	:Total	242
C20	11	MC130	39	:Total	1546	طائرات نقل تكتيكي	
C21	17	MD1	131			C130H	227
C32	6	MDQ1	129	أسراب قاذفات قنابل ثقيلة		C130J	95
C37	10	MQ9	186	B52	63	HC130J	9
C38	2	RC135	17	B1	53	HC130N	6
C40	11	RQ4	31	B2	16	HC130P	14
C5	54	U2	24	:Total	132	LC130	10
CV22	41	UH1	42			:Total	361
E3	27	C25	2			طائرات استخبار ومراقبة واستطلاع	
E4	3	WC130H	19			MQ1	129
E8	13	:Total	3640			MQ9	186
E9	2					RC135	17
EC130	13					RQ4	31
F15C	174					U2	24
F15D	32					:Total	387
F15E	192					طائرات قيادة وسيطرة	
F16C	662					E3	27
F16D	60					E4	3
F22	166					E8	13
F35	17					:Total	43

المصدر:

.US Army, 5 March, 2014

تركّز القوات الأميركية التي تدافع عن الخليج وتغطي «دليل الانكسار» (IOR) الغربي، في كامل الشرق الأوسط، وهي ملحقة بالقيادة المركزية الأميركية، وتتضمن القوات التي تنشرها الولايات المتحدة لمساندة دول الخليج والأردن ومصر ودول البحر الأحمر. ويراوح مستوى هذه القوات تبعًا لمستوى التوتر أو النزاع في المنطقة، وهي تُجلب من قوات أميركية في الولايات المتحدة وأوروبا والمحيط الهادئ. وتُراوح القوات التي تنشرها القيادة المركزية الأميركية حاليًا طبقًا لالتزامات الطوارئ التي تتحملها الولايات المتحدة في منطقة القيادة المركزية في أيّ وقت، وهي منطقة تتجاوز كثيرًا «دليل الانكسار» وتمتد من مصر إلى أفغانستان وباكستان.

تغيرت هذه الالتزامات المتعلقة بالطوارئ على نحو دائم على امتداد العقد الأخير. وتقوم القوات الأميركية الآن بإنهاء مشاركتها في القتال الفعلي. على سبيل المثال، جرى على نحو ثابت تقليل انتشار القوات منذ مغادرة آخر القوات المقاتلة الأميركية العراق في نهاية عام 2011، ويتدنى هذا الانتشار أكثر فأكثر مع إعلان الولايات المتحدة إخراج قواتها المقاتلة من أفغانستان.

على الرغم من ذلك، فإن الولايات المتحدة لا تزال تحتفظ بقوة جوية - بحرية كبيرة بوصفها جزءًا من أسطولها الخامس الذي يوجد مقرُّ قيادته في البحرين. واستمرّ

الوجود البحري الأميركي في الخليج منذ عام 1949، وكانت له تسهيلات في البحرين منذ عام 1971، وكانت الولايات المتحدة قد أعادت تشغيل الأسطول الخامس في عام 1995.

لكن تحديد العدد الإجمالي لقوات الجيش والبحرية الأميركية في منطقة «دليل الانكسار» الخليجي/ الغربي أمرٌ أكثر صعوبة. ففي عام 2013 كان للولايات المتحدة في المنطقة نحو 25.000 فرد من فروع القوات المسلحة كافة، ومرافق جوية كبيرة في الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة. وكان لديها أيضًا قاعدة جوية كبيرة ومرافق قيادة في قاعدة العديل الجوية في قطر، تسمّى المركز المشترك للعمليات الجوية والفضائية (COAC)، ومرافق تموقع مسبق وطوارئ في عُمان[423]. وكان للقوات الجوية الأميركية ستة أجنحة جوية منشورة قرب «دليل الانكسار» ومجموعتان مقاتلتان[424].

من غير الممكن فصل أعداد الطائرات أو مستويات النشاط الخاصة بالخليج عن كامل نطاق النشاط الجوي للقوات الجوية الأميركية في «المنطقة الوسطى» التي كانت تشمل أفغانستان. وعلى الرغم من ذلك، فإن إجمالي نشاط القيادة الوسطى للقوات الجوية (AFCENT) في أفغانستان في عام 2013 يَفي بمؤشر تقريبي على قدرة الولايات المتحدة على زجّ قواتها، وقدراتها على المباغتة بقوات إضافية. وكانت الولايات المتحدة قد قامت بأكثر من 21.000 طلعة إسناد جوي قريب، و31.000 طلعة استخبار

ومراقبة واستطلاع «ISR»، و32.000 طلعة نقل جوي، و12.000 طلعة لطائرات صهريج، وهي فئات أدنى كثيرًا من مثيلاتها عند ذروة الحربين العراقية والأفغانية. وتُظهر هذه الأرقام أن القوة الجوية في منطقة الخليج في أيّ وقت ليست مقياسًا للقدرة الأميركية على نشر قوات على نحوٍ سريع.

1 – الأولويات الاستراتيجية الأميركية في الخليج

تُولي الولايات المتحدة أمنَ الشرق الأوسط والدفاع عن حلفائها الخليجيين أولوية عالية، لكن يوجد قدر كبير من الارتباك المتعلّق بهذا الأمر في الخليج. وكانت الولايات المتحدة قد أصدرت توجيهًا استراتيجيًا جديدًا في مطلع عام 2012 كان من نتائجه كثير من الخُطب التي تحدثت عن «محور أميركي لآسيا». ودفع هذا ببعض المحلّلين إلى الخلط بين قيام الولايات المتحدة بإعادة نشر محدود لقواتها الجوية والبحرية من أوروبا إلى الساحل الغربي الأميركي والمحيط الهادئ، وتركيز أميركي استراتيجي في آسيا ما عدا الخليج. غير أن هذا الأمر لا يعكس أيّ ناحية من نواحي الاستراتيجيا الأميركية، حيث جعلت الولايات المتحدة من الشرق الأوسط وآسيا **كلتيهما** أولويتين استراتيجيتين لضَخّ القوات منذ أن أصدرت توجيهها الاستراتيجي المُنقّح في كانون الثاني/ يناير 2012. وأشارت الولايات المتحدة مرّات عدة إلى هذه الأولوية في توجيهها الدفاعي الاستراتيجي الجديد، ودأبت في ذلك سنويًا منذ ذلك الوقت[425].

وأوضح وزير الدفاع هاغل هذا الأمر في مؤتمر المنامة الذي عُقد في البحرين في خريف عام [426]2013.

تقوم الولايات المتحدة بإعادة تشكيل قواتها البحرية في الخليج للتعامل مع التهديد الإيراني المتباين، مُوجدة قدرات دفاعية صاروخية محسّنة، ومدخلة تحسينات كبيرة على قدراتها الهجومية الجوية وقدراتها من صواريخ كروز على نحوٍ يشمل تحس-ين كفاءة عدد كبير من مقاتلاتها المتعدّدة المهمّات، ويصل إلى قدرات طائرة «إف 35» من حيث قدرتها على المراوغة وصعوبة القضاء عليها. والنتيجة النهائية هي أن الولايات المتحدة ستكون قادرة على أن تنشر بسرعة أعدادًا كبيرة من القوة الجوية وصواريخ كروز، وأن تُمركز قاذفات (B2) «الشبحية» في قواعد مثل قاعدة دييغو غارسيا. وهي تقوم حاليًا برفع كفاءة عدد كبير من قوتها الجوية التكتيكية إلى مستوى مقاتلات «إف 35» المتعددة المهمات، وتضيف إلى قوتها البحرية سفينة القتال الساحلي للتعامل مع تهديدات من قبيل تهديدات إيران. وقد عرضت دفاعات THAAD المضادة للصواريخ على بعض الدول، منها قطر والإمارات العربية المتحدة، وكانت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون قد عرضت على دول الخليج ضمانات «الردع الموسع» نفسها التي كانت الولايات المتحدة قد عرضتها قبل ذلك على أوروبا في أثناء الحرب الباردة، وهو عرض لا يزال قائمًا.

2 – مراجعة الدفاع لعام 2014 والميزانية الأميركية في السنة المالية 2015

كان الجنرال لويد أوستن الثالث، القائد الأعلى للقيادة الوسطى الأميركية (USCENTCOM)، قد وصف هذه الالتزامات الأميركية بالتفصيل في تقريره بشأن الوضع تجاه لجان القوات المسلحة التابعة لمجلسي النواب والشيوخ في آذار/ مارس 2014[42]. وعزّزت الولايات المتحدة هذه الالتزامات على نحوٍ إضافي في كل من طلب ميزانية الدفاع للسنة المالية 2015 والمراجعة الدفاعية التي تجريها مرَّة كل أربعة أعوام وتستخدمها للتخطيط في الأمد البعيد. كما جاء أيضًا في النظرة الشاملة لميزانية السنة المالية 2015 أن تخطيط القوة الأميركية واستراتيجيتها مبنيّان على ثلاث دعائم، منها «بناء الأمن على الصعيد العالمي، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وردع الأعداء، ودعم الحلفاء والشركاء، والتعاون مع الآخرين من أجل التصدي للتحديات الأمنية المشتركة»[428].

صدرت مراجعة الدفاع التي تجرى كل أربعة أعوام في عام 2014، وفي اليوم نفسه الذي وُجِّه فيه طلب الميزانية الأميركية في السنة المالية 2015. وتمثّل هذه المراجعة وثيقة التخطيط الرئيسة التي تصدرها الولايات المتحدة كل أربعة أعوام لتحديد شكل استراتيجيتها في الأمد البعيد وفي الحالة الراهنة، من خلال ميزانية السنة المالية 2019

وما بعدها. وكررت الوثيقة على امتدادها التركيز الأميركي الاستراتيجي في كل من آسيا والشرق الأوسط[429].

تكيَّفت الاستراتيجيا وعمليات نشر القوات الأميركية على نحو ثابت للتعامل مع نطاق التهديدات التي سبق وصفها، ويمتدّ نطاقها من المساعدة في مكافحة الإرهاب ونشر زوارق دورية جديدة وعناصر حرب الألغام والقوات الخاصة إلى نشر سفن جديدة للدفاع ضد الصواريخ وعرض أكثر أنظمة الدفاع الصاروخي تقدمًا مثل THAAD وSTANDARD. وتضمّنت أيضًا عرض «الردع الموسع» الذي تقدمت به الوزيرة كلينتون، والنوع نفسه من الضمانات النووية لدول مجلس التعاون التي كانت الولايات المتحدة قد قدّمتها سابقًا لحلف الناتو.

3 – الاقتطاعات من الميزانية الأميركية وخطط القوات الأميركية

تقوم الولايات المتحدة باقتطاعات من ميزانيتها الدفاعية، وستُنفق في الدفاع أقلّ كثيرًا ممّا أنفقته في أثناء المدّة التي كانت تخوض فيها حربين في العراق وأفغانستان. لكن هذا لا يعني أنها تفقد قدرتها على نشر قوات جوية وبحرية كبيرة في منطقة الخليج في مدة زمنية قصيرة؛ إذ أوضحت مراجعة الدفاع في عام 2014 أن تخطيط القوات الأميركية يعطيها القدرة على «إلحاق الهزيمة بعدو إقليمي في حملة واسعة النطاق

ومتعدّدة المراحل، وإحباط أهداف مُعتدٍ ثانٍ في منطقة أخرى أو إجباره على مكابدة تكاليف لا يمكن قبولها»[430].

ستعزّز الخطط الأميركية واحدًا من أكثر العناصر حيوية في إطار قدرة الولايات المتحدة على إرسال قوات إلى الخليج، وذلك بالقدرة على الجمع بين عناصر القوة المُمركزة في الفضاء والخليط، الأكثر تقدمًا وتجريبيًا في المعارك، من القيادة التكتيكية والتحكّم في اتساع مسرح العمليات والاستخبارات والمراقبة وعناصر قوة الاستطلاع في مستوى عالمي، وهي عناصر قوة لا تقترب أي قوة أخرى من امتلاكها حاليًا، حيث صمّمت الولايات المتحدة قواتها بطريقة تستطيع الدفع بها ومساندتها في القتال، والعمل مباشرة مع القوات الحليفة، وتقديم التدريب المشترك والخبرة التكتيكية المبنية على عقود من الخبرة القتالية الفعلية. أما عناصر القوة الأميركية «الأكثر ليونة»، كما أظهرت ذلك حرب الخليج (1990 - 1991)، فإنها تُمكّنها من إعطاء حلفائها الخليجيين مضاعِفات قوة لا يستطيع أي مصدر تهديد امتلاكها، وستكون أكثر قيمة كثيرًا إذا حققت دول مجلس التعاون تقدمًا جديًا في مجال إمكان التشغيل المشترك، واستحداث تدريب مشترك وفاعل بخصوص العمليات الحربية المشتركة، وإكمال أنظمتها الخاصة بالقيادة والتحكم والاستشعار والاتصالات/ البيانات والاستخبارات.

إضافة إلى ذلك، تخطط الولايات المتحدة حاليًا للمحافظة على مستواها الراهن من

الإنفاق الدفاعي الأساسي، وهو مستوى الإنفاق غير المتعلّق بحربَي العراق وأفغانستان، لمدة زمنية غير محدّدة في المستقبل.

وكان الرئيس أوباما قد طلب مستوى أساسيًا قدره 496مليار دولار في السنة المالية 20. وضمن نطاق توقعات الإنفاق الدفاعي الأميركي، تخطط الولايات المتحدة لطلب ؛ هذا الإنفاق إلى 559 مليار دولار في السنة المالية 2019[431]. وسيتجاوز هذا المستوى من الإنفاق ما تُنفقه أي قوة عسكرية أخرى أضعافًا عدة، وسيكون أكبر كثيرًا من إنفاق إيران وأي مجموعة من دول الخليج والشرق الأوسط. كما أنه سيُديم بُنية القوة العالمية الضخمة المُبيّنة في الجدول (11 – 4).

الجدول (11 – 4)
مخطط القوة الأميركية عام 2020 في مراجعة الدفاع لعام 2014

الوزارة	مكوناتها
وزارة الجيش	- 18 فرقة (10 فرق من الجيش النظامي و8 فرق من الحرس الوطني). - 22 لواء طيران (10 ألوية من الجيش النظامي ولواءان من احتياطي الجيش الأميركي و10 ألوية من الحرس الوطني). - 15 كتيبة دفاع جوي وصاروخي باتريوت و7 بطاريات دفاع صاروخي من نوع THAAD (الدفاع الطرفي عن المنطقة للارتفاعات العالية) وجميع ذلك ضمن الجيش النظامي.
وزارة البحرية	11 حاملة طائرات و10 أجنحة جوية. 92 سفينة سطح قتالية كبيرة (68 DDG - 51s, 3 DDG - 1000s, and 21 CG - 47s with 10 - 11 cruisers in temporary lay - up for modernization) 43 سفينة سطح قتالية صغيرة (25 LCS, 8 MCMs, and 10 PCs) 33 سفينة عمليات حربية برمائية (10 LHAs/LHDs, 11 LPDs, and 12 LSDs, with 1 LSD in temporary lay - up for modernization) 51 غواصة هجومية SSNs و4 غواصات مزودة بصواريخ موجهة SSGNs. عدد الأفراد: 323.000 عنصر في قَيد الخدمة AC، واحتياطي بحري يبلغ 58.000 فرد. **قوات مشاة البحرية.** 2 من قوات الحملات البحرية منظمة على أساس 3 مكونات قيد الخدمة AC ومكون احتياطي واحد RC. فِرَق (teams) على مستويات فرقة/ جناح/ مجموعة لوجستية. 3 مكونات قيادة كتائب حملات بحرية. 7 مكونات قيادة وحدات حملات بحرية. عدد الأفراد: 182.000 عنصر قيد الخدمة و39.000 عنصر احتياطي.
وزارة القوات الجوية	48 سرب مقاتلات (26 قيد الخدمة و22 في الاحتياط) (971 طائرة). 9 أسراب قاذفات ثقيلة (96 طائرة: 44 بي 52 و35 بي 1 بي و16 بي 2). 443 طائرة تزويد جوي بالوقود (335 كي سي 135 و54 كي سي 46 و54 كي سي 10). 211 طائرة نقل جوي استراتيجي (39 سي 5 و172 سي 17). 300 طائرة نقل جوي تكتيكي (سي 130). 280 طائرة استخبار ومراقبة واستطلاع (231 إم كيو 9 و17 آر سي 135 و32 آر كيو 4). 27 طائرة قيادة وتحكّم (18 إي 3 و3 إي 4 و6 إي 8). 6 أقمار صناعية عملياتية (إنذار من الصواريخ، وملاحة وتوقيت، واتصالات أقمار صناعية عريضة النطاق ومحمية، ومراقبة بيئية، ومهمات متعدّدة). عدد الأفراد: 308.800 عنصر قيد الخدمة و66.500 عنصر احتياطي للقوات الجوية و103.600 للحرس الوطني الجوي.

المصدر:

Quadrennial Defense Review 2014 (Washington, DC: The US Department of Defense, 2014), at: http://www.defense.gov/pubs/2014_Quadrennial_Defense_Review.pdf

رابعًا: الموارد المتوافرة

لا تقوم الولايات المتحدة بإعداد ميزانيات على أساس كل منطقة، ولا توجد طريقة واضحة لتخصيص جزء معيّن من ميزانيتها لقدرات الطوارئ الأميركية بخصوص الخليج. وعلى الرغم من الاقتطاعات من الميزانية حديثًا، فإن مجموع الميزانية الأميركية المطلوبة في السنة المالية 2015 يبلغ 578 مليار دولار، وتتوقع الولايات المتحدة أنها ستُنفق نحو 589مليار دولار بالقيمة الحالية، في السنة المالية [(432)] 2019.

أما في ما يتعلّق بالإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون مقابل إيران وقوى أخرى مجاورة، فمن السهل، إلى حدٍّ ما، تحديد مقدار الإنفاق العسكري الذي تقوم به دول الخليج، على الرغم من وجود فروق بالغة بين التقديرات الدولية وعدم قيام عدد من هذه الدول بنشر تقارير عن إنفاقها. كما أن تقديرات الإنفاق العسكري لا تتضمن، عمومًا، النفقات الضخمة والمتزايدة على القوات شبه العسكرية والأمنية ضمن وزارة الداخلية والإنفاق الآخر خارج وزارة الدفاع. كما أن التقارير الإيرانية عن نشاطها النووي والصاروخي والنواحي الأخرى من جُهدها الهادف إلى زيادة قاعدتها الصناعية

العسكرية غير مؤكدة، أو غير متوافرة. ويلاحظ المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) أن قطر والإمارات العربية المتحدة لا تقومان بنشر مجمل الأرقام المتعلّقة بالإنفاق العسكري[(433)]. إلا أن من الواضح أن دول مجلس التعاون وحدها تنفق أكثر من إيران، وأنها تستطيع، إذا استخدمت مواردها بأقصى ما يمكن من الحكمة، إيجاد خليط من القدرات الدفاعية وقدرات الردع يُمكّن من التعامل مع أي تهديد إقليمي مع قدر محدود فحسب من المساعدة الأميركية والبريطانية والفرنسية، وغير ذلك من المساعدة من حلفاء آخرين. وفي ما يلي توضيح لذلك:

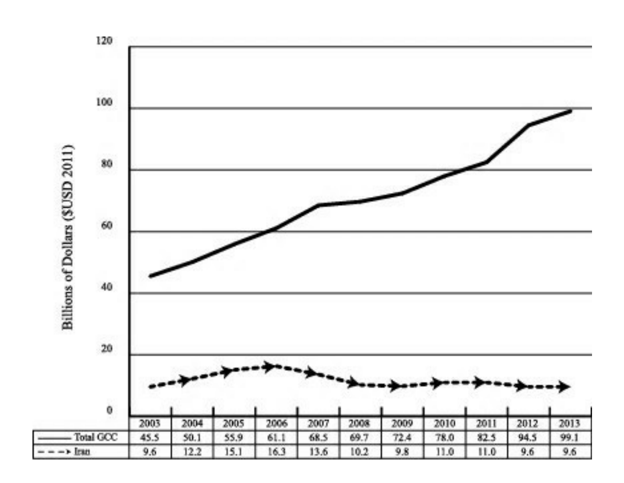
- يُظهر الشكل (11 - 13) أن بيانات سيبري (SPIRI) تشير إلى أن الإنفاق العسكري الإجمالي لدول مجلس التعاون كان أكبر من إنفاق إيران بالدولارات الثابتة بين عامي 2003 و2013؛ ذلك أنه راوح بين 3.7 و10 مرات من إنفاقها.

- أن الإنفاق السعودي وحده كان أكبر من إنفاق إيران، وهو مقدّر بأنه بين ثلاثة وستة أضعاف من إنفاقها.

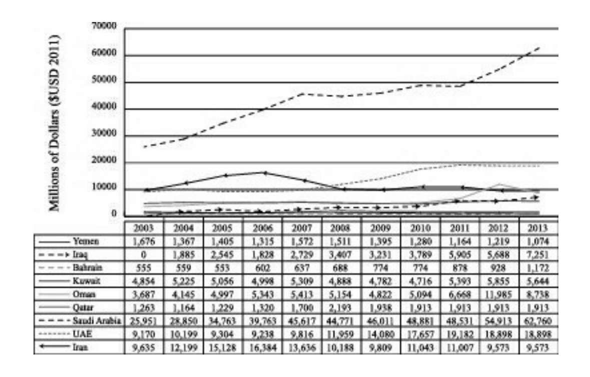
- أن إنفاق الإمارات العربية المتحدة كان وحده مساويًا للإنفاق الإيراني أو أكبر منه بضعفين بين عامي 2003 و2013.

- في الفترة نفسها، كان إنفاق دول مجلس التعاون الذي بلغ 477.3 مليار دولار أكبر 3.7 أضعاف من الإنفاق الإيراني الذي بلغ 128.0 مليار دولار.

الشكل (11 – 13)
النفقات العسكرية الخليجية بحسب كل دولة
(بالدولار الأميركي: بدولارات 2011 الثابتة)



	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Total GCC	45.5	50.1	55.9	61.1	68.5	69.7	72.4	78.0	82.5	94.5	99.1
Iran	9.6	12.2	15.1	16.3	13.6	10.2	9.8	11.0	11.0	9.6	9.6



	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Yemen	1,676	1,367	1,405	1,315	1,572	1,511	1,395	1,280	1,164	1,219	1,074
Iraq	0	1,885	2,545	1,828	2,729	3,407	3,231	3,789	5,905	5,688	7,251
Bahrain	555	559	553	602	637	688	774	774	878	928	1,172
Kuwait	4,854	5,225	5,056	4,998	5,309	4,888	4,782	4,716	5,393	5,855	5,644
Oman	3,687	4,145	4,997	5,343	5,413	5,154	4,822	5,094	6,668	11,985	8,738
Qatar	1,263	1,164	1,229	1,320	1,700	2,193	1,938	1,913	1,913	1,913	1,913
Saudi Arabia	25,951	28,850	34,763	39,763	45,617	44,771	46,011	48,881	48,531	54,913	62,760
UAE	9,170	10,199	9,304	9,238	9,816	11,959	14,080	17,657	19,182	18,898	18,898
Iran	9,635	12,199	15,128	16,384	13,636	10,188	9,809	11,043	11,007	9,573	9,573

المصدر:

Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI] Data, 8/4/2014.

– يُظهر الجدول (11 – 5) أن بيانات IISS تشير إلى أن الإنفاق العسكري الإيراني بلغ بين 14 و17 في المئة فقط من مجمل إنفاق دول مجلس التعاون بين عامي 2009

و2013.

– كان مجمل إنفاق دول مجلس التعاون (368.2 مليار دولار) أكبر 4.2 أضعاف من إنفاق إيران (88.5 مليار دولار) بين عامي 2009 – 2013.

الجدول (11 – 5)

النفقات العسكرية الخليجية على أساس كل دولة: الجزء الثاني تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) (بمليارات الدولارات الأميركية الحالية) (بالنسبة المئوية)

		2009	2010	2011	2012	2013	2014
دول مجلس التعاون	البحرين	705	747	943	1.020	1.390	–
	الكويت	4.180	4.550	4.070	4.620	4.070	–
	عمان	4.020	4.180	4.290	6.720	9.250	–
	قطر	2.500	3.120	3.460	3.730	3.980	–
	السعودية	41.300	45.200	48.500	56.700	59.600	–
	الإمارات	7.880	8.550	9.320	9.320	10.100	
	المجموع	60.585	66.547	70.583	82.110	88.390	–
	نسبة الإنفاق السعودي من مجموع دول المجلس (بالنسبة المئوية)	68	63	69	68	67	
دول أخرى	إيران	8.640	10.500	26.400	25.200	17.700	–
	العراق	4.900	4.190	12.000	14.700	16.900	–
	اليمن	2.020	1.330	1.340	1.630	1.810	–
	الأردن	2.330	1.360	1.370	1.220	1.450	–
	نسبة الإنفاق الإيراني من مجموع دول المجلس (بالنسبة المئوية)	14	15	37	31	20	–

المصدر: أُعد من طبعات مختلفة من:

The International Institute for Strategic Studies [IISS], «The Military Balance».

خامسًا: بناء تحالف أقوى

تستطيع الولايات المتحدة أن تكون حليفًا أفضل من نواح عدة، لكنها تخلّفت، في معظم الأحيان، عن التشاور بصورة فاعلة مع حلفائها، أو الاستماع إليهم حين التشاور

معهم. ومن الحالات التي تشهد على ذلك الحرب العراقية والطريقة التي أدارت بها مفاوضات «5 + 1» مع إيران. وكانت إجراءات الإفراج عن مبيعات الأسلحة والتكنولوجيا الأميركية تتّسم بالفوضى وهدر الوقت منذ إدارة كارتر. كما فاقمت الولايات المتحدة أحيانًا المشكلات الناتجة من ميل دول مجلس التعاون إلى التشديد على «عامل الإبهار» أكثر من تشديدها على الفاعلية العسكرية، وذلك بتركيزها في قيمة مبيعات الأسلحة بالدولار بدلًا من مفعولها في الردع والدفاع. وهذه المشكلات تشارك فيها بريطانيا وفرنسا إلى حدّ ما، إلى جانب كل مُورّد كبير لمبيعات الأسلحة. لكن الحقيقة أن دول مجلس التعاون تبقى حبيسة الخصومات الوطنية التي تُبقي جهدها العسكري منقسمًا بطرائق عدة، والتي تحدّ من استعدادها كي تقيم في مجلس التعاون نوعًا من المؤسسات الكفيلة بتعزيز التكامل وإمكان التشغيل المشترك للقوات.

يقع على القوى الخارجية التزام الإضافة إلى قوة حلفائها، لكنها ليست ملزمة تعويض الفراغ الناجم عن انقسامات حلفائها ومشاحناتهم. إضافة إلى ذلك، فإن القوى العالمية لها أولوياتها الخاصة، ويجب على دول مجلس التعاون أن تكون قادرة بنفسها على التعامل مع معظم التهديدات التي لخّصتُها مبكرًا في تحليلاتها. كما أن الانغماس في نظريات المؤامرة، واتهام الولايات المتحدة بالتحول بطريقة ما نحو إيران، والحديث عن ضعف الولايات المتحدة وأفولها، في وقت تقوم فيه الولايات المتحدة ببناء عناصر أساسية من قوتها في الخليج، وتقوم على نحو ثابت بتحسين قدراتها على

الدفع بقوات للرد على إيران، هي أمور لا تشكل بديلًا من العمل الأكثر فاعلية في مجلس التعاون.

1 - التركيز على التنسيق المحسّن

ينبغي ألا يعني بناء تحالف مؤثر تعريض المصالح الوطنية للخطر. فكما أثبت ذلك حلف الناتو، فمن الممكن تحقيق تقدّم جوهري في جميع النواحي الضرورية، من دون التضحية بالسيادة الوطنية؛ ذلك أن التركيز في المهمات الأكثر مغزى وإيجاد المؤسسات الضرورية لتشجيع التنسيق، والتكامل، وإمكان التشغيل المشترك للقوات - بدلًا من طريقة الفرض - يستطيع تحقيق مكاسب وتحسينات كبرى في الفاعلية العسكرية.

ونظرًا إلى مستوى الهدر المُلازم لافتقار مجلس التعاون في الوقت الحالي إلى التنسيق وإمكان التشغيل المشترك للقوات، فإن تقديرًا تقريبيًا سيُظهر أن مجلس التعاون يهدر نحو ثلث نفقاته العسكرية أو ثلث فاعليته العسكرية. بعبارة أخرى، إن تحالفًا عسكريًا أكثر فاعلية يمكن أن يكون قادرًا على تحرير موارد من الاستثمار في القوات العسكرية التقليدية للتعامل مع تهديدات أخرى، مثل الإرهاب وتمويل الجانب المدني من الاستقرار الداخلي. وتَرد في ما يلي نقاط موجزة متعلّقة بالنواحي التي تحتاج إلى تنسيق مُحسَّن في مجلس التعاون وبين المجلس والولايات المتحدة والحلفاء الخارجيين الآخرين.

2 – النواحي الأساسية للتنسيق المُحسَّن

يمكن أن يكون هذا التحسّن من خلال النقاط الآتية:

– التخطيط لقوة متكاملة، والتنسيق مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا.

– تحسين توحيد المعايير وإمكانات التشغيل المشترك.

– القيادة والتحكم والاتصالات والكمبيوتر والاستخبارات (CUI): التكامل في الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR)، والتحكم وإنذار الطائرات (AC&W)، والدفاع الأرضي الجوي والصاروخي، والمراقبة البحرية.

– مقاربة منسّقة لجهد إيران في ما يتعلق بالجوانب النووية وأسلحة الدمار الشامل ومراقبة السلاح.

– تنسيق في النواحي اللوجستية والاستدامة والجاهزية.

– إعادة تشكيل التدريبات والتمارين بطريقة تضمن استخدامًا أفضل على أساس مجلس التعاون كله.

– جهد استخباري في نطاق مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب والتعامل مع القلاقل الشعبية.

– التعاون في الأمن الداخلي، وأمن الحدود والسواحل، ومكافحة الإرهاب.

– تنسيق دعم الفاعلين من دول والفاعلين من غير دول خارج مجلس التعاون.

– 3 التركيز في المجالات الأساسية من فاعلية المهمات

تحتاج دول مجلس التعاون إلى إعطاء أولوية متساوية للتركيز في الجهد المشترك نحو قدرات مهمات في عالم الحقيقة للتعامل مع التهديدات الكبرى التي سبق توضيحها في هذا التحليل. ولا يمكن تحقيق فاعلية المهمات في مستوى وطني ضمن حلبة عسكرية تنتشر فيها مجموعة من الدول على امتداد كامل الخليج. والمملكة العربية السعودية هي الوحيدة في هذه المنطقة التي تملك عمقًا استراتيجيًا جديًا، وعلى عُمان أن تشمل بالمهمات مضيق هرمز، وهي الدولة الوحيدة من دول مجلس التعاون التي لها موانئ على المحيط الهندي. ويمثّل اليمن تهديدًا محتملًا لكل من المملكة العربية السعودية وعُمان، في حين أن المملكة العربية السعودية هي الدولة الوحيدة من بين دول مجلس التعاون التي لها ساحل على البحر الأحمر. ويمثّل عدم الاستقرار في العراق مشكلة، بالنسبة إليها وإلى الكويت، وينهض الأردن بدور حرج في الغرب ومُؤثِّر في دول مجلس التعاون قاطبة.

ينبغي لدول مجلس التعاون أن تتطلّع إلى ما هو أبعد من القوة الجوية ومشتريات «عامل الإبهار» التي لا معنى لها من القطع البحرية. مثل الغواصات، وأن تُطور قوات

بحرية فاعلة للتعامل مع الخليط الكلي من التهديدات المتباينة الذي تملكه إيران. ويتطلب هذا الأمر مزيدًا من قدرات حرب الألغام، ومقدرة أفضل على التعامل مع زوارق الدورية المزودة بالصواريخ، وغير ذلك من التهديدات الأقل شأنًا على سطح البحر، ونظام استشعار جوي - بحري متكامل، وقدرة على إدارة عمليات جوية - بحرية. وتحتاج المملكة العربية السعودية على نحو خاص إلى تحسين قوتها وجاهزيتها البحرية، وتحويل قواتها في البحر الأحمر إلى أسطول أكثر فاعلية.

إضافة إلى ذلك، تحتاج دول مجلس التعاون إلى مزيد من التركيز الاستراتيجي في العراق، وإلى أن تُنافس أكثر فأكثر في محاولة كسب نفوذ في العراق والتصدي لإيران. وتحتاج هذه الدول في الوقت نفسه إلى الاعتراف بأن منطقة الحدود الكويتية والسعودية مع العراق، أي «المفصل الكويتي»، هي المنطقة الأكثر هشاشة في وجه أيّ عملية برّية إيرانية واستعمال المدفعية الصاروخية والصواريخ القصيرة المدى. كما يعد التعاون مع الأردن أمرًا حيويًا من جهة إحباط أيّ ضغط من سورية، واحتواء أي نزاع أو تدفق لمتطرفين من العراق.

أصبحت مكافحة الإرهاب تحدّيًا شاملًا بالنسبة إلى كل دولة من دول مجلس التعاون. ويتطلب الدفاع الصاروخي والجوي تكاملًا تاما بين أنظمة الاستشعار، وفي الأقل ما يتعلّق منه بخيار عمليات الدفاع الصاروخي والجوي. ويتطلب التعامل مع الخليط الإيراني المعقّد من القوات البحرية والجوية والصاروخية المتباينة في الخليج

تعاونًا في المراقبة البحرية من كل دولة من دول المجلس، وفي العمليات المضادة لحرب الألغام وقدرة إيران على بعثرة عناصر قوة متباينة. وفي حال إخفاق مفاوضات الدول «5 +1» مع إيران، فإن مجلس التعاون سيحتاج إلى تطوير سياسات جماعية لردع إيران واحتوائها، وإلى التوجه إلى الولايات المتحدة لتحديد أفضل أشكال «الردع الموسَّع»[(434)].

– 4 النواحي الأساسية بخصوص الجوانب المشتركة في تحسين القدرة في المهمات

أ – الأمن الداخلي

– أمن الخليج والمرافق الساحلية، والغارات.

– الأمن المؤثر للحدود والسواحل.

– مكافحة الإرهاب والتخريب والتسلّل والتطرف والتمرّد، ويكون ذلك من خلال:

- قوات الرد السريع لمكافحة الإرهاب والتعامل مع القلاقل العنيفة.
- بيانات بطاقات الهوية وجوازات السفر.

• الجهد الاستخباري لمكافحة الإرهاب والتعامل مع القلاقل الشعبية.

• مركز أمن داخلي.

• تدريب على مكافحة الإرهاب.

• تدريب الشرطة والسيطرة على الحشود.

• تشجيع الاستقرار من خلال تدابير اقتصادية وتعليمية واجتماعية: إعادة التأهيل والإرشاد وإعادة الاستيعاب.

ب – الدفاع السلبي

يكون ذلك من خلال التزام معايير في الدفاع السلبي الناشط عن البنية التحتية الحيوية ومرافق الطاقة الأساسية، وهو أمر يستند إلى:

– الدفاعات الحدودية، والأسيجة.

– تخزين مشترك للقطع والمكوّنات ذات الأهمية الحيوية من أجل الإصلاح السريع لأضرار التخريب والقتال من دون انتظار مواد يستغرق الحصول عليها وقتًا طويلًا.

– تكامل أنظمة الطاقة والمياه على نحو تستطيع دول المجلس من خلاله تعويض عُطل أو ضرر يصيب مرفقًا حيويًا من مرافق الطاقة أو تحلية المياه.

– إنشاء نطاق أوسع من خطوط الأنابيب التي تتجنب المضايق وتمرُّ إلى ينبع عبر عُمان، وربما عبر الأردن.

- تحسين الطرقات، وربما إنشاء سكك حديد لنقل الحمولات الكبيرة عبر الخليج من موانئ في عُمان وجدة.

- تقليل تزايد استعمال الطاقة والمياه من خلال حفظهما ووضع أسعار واقعية لهما.

- تطبيق الجهد نفسه لتقليل هدر الوقود المحلّي، من غازولين وغاز طبيعي.

ج - المهمات العسكرية المنتظمة

- مقاربة تكاملية للعمليات الجوية - البحرية في الخليج وخليج عُمان وبحر العرب.

- التركيز في قدرات الطوارئ الأساسية، ويشتمل على الآتي:

• نظام جوي وصواريخ أرض - جو ودفاع صاروخي متكامل.

• نظام مراقبة بحرية متكامل.

• ألغام مضادة للغواصات وعَتاد حربٍ بحرية غير متماثل.

• غطاء جوي بحري موسّع بالنسبة للمضيق/ خليج عُمان/ المحيط الهندي/ البحر الأحمر/ القرن الأفريقي.

• العراق والحدود العراقية و«المفصل» الكويتي.

• أمن حدود اليمن وتهديداته.

• أمن الخليج والمرافق الساحلية والغارات.

• مكافحة التخريب والتسلل والتطرف والتمرد.

• التخطيط لتعاون أكثر فاعلية مع القدرة على دفع قوات خارج دول مجلس التعاون.

د – التهديد النووي والصاروخي

– استحداث تحديدات دائمة تجاه إيران متفاوض فيها، من خلال:

• تطوير حوار فاعل بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون.

• تطوير مقاربة مشتركة تجاه مفاوضات دول «5 + 1».

– استكشاف خيارات الضربات الوقائية في مقابل الاحتواء.

– تطوير نظام دفاع صاروخي مشترك ومتكامل.

– ردع موسع و/ أو خيارات خليجية.

– تدابير بناء الثقة.

– التحرك قُدُمًا نحو منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

5 – الحاجة إلى بناء مؤسسات

لا يستلزم تحقيق التقدم الحقيقي التقدم في كل مسعى، أو التقدم السريع في نواحٍ

عدة. ففي ما يتعلّق بالجهد العسكري الجماعيِ، ربما يكون الناتو أكثر الأمثلة نجاحًا في التاريخ الحديث. غير أن هذا النجاح استغرق أعوامًا لتطوير بنية تستطيع مناقشة خطط القوة، والتشغيل المتبادل للقوات، والاستدامة، والتحرك قُدمًا في اتجاه دفاع جوي متكامل. وكان للاختلافات الوطنية دور مُؤثِّر في كل مرحلة من مراحل نشاط الناتو، لكن التغيّر كان تطوريًا على الدوام.

أثبت الناتو أن مفتاح النجاح في التحالفات لا يتمثل في التضحية بالسيادة الوطنية، بل في إنشاء أجهزة وظيفية وأنظمة تستطيع فيها الدول العمل على التوصّل إلى حلول مُتَّفق عليها تَكفل إمكان التقدّم وتمهيد الطريق أمام التنسيق المُحسَّن بمرور الوقت. كما أن مفتاح النجاح يكمن في إنشاء أجهزة عاملة عسكرية ومدنية في مجلس التعاون تحظى بالتمثيل الوطني، وتستطيع التركيز في المسائل العملية والفنية التي لا تستلزم عناية وزارية، وتكون قادرة على دفع مستوى العمل قُدمًا، وفي ما يلي بيان لعدد من المؤسسات التي يلزم بناؤها أو تقويتها:

أ – بناء مؤسسات مجلس التعاون

عملية تخطيط قوة مجلس التعاون، وهي تكون من خلال:

– تقرير تخطيط دفاعي سنويّ يُغطّي خمسة أعوام جديدة.

• لجنة تخطيط دفاعي تُعنى بمراجعة ومناقشة إمكان التشغيل المشترك والتحديث

والتركيز على المهمات ...إلخ.

• أجهزة وظيفية لمجلس التعاون تعمل مع الأجهزة الوظيفية للدول الأعضاء على تحسين التخطيط والتنسيق.

– مركز استخبارات مشترك، من خلال:

• تقويم سنويّ نهائي لقوات مجلس التعاون في ما يتعلق بالتهديدات المعيّنة، وتحديد التهديد الرئيس.

• إنشاء مركز عمل على تنسيق الاستخبارات الوطنية.

• إنشاء مركز عمليات لإدارة الأزمات والدعم.

– جهد استخباري على اتساع مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب والتعامل مع القلاقل الشعبية، من خلال:

• إنشاء مركز أمن داخلي لمجلس التعاون.

• تدريب مشترك على مكافحة الإرهاب.

• وظيفة تبادل الوثائق والمستندات (Clearing House) والتنسيق.

• استطلاع مخاطر المواقف الشعبية وتقويمها، وتحليل مستويات القلاقل الشعبية وأسبابها.

– لجنة لتوحيد المعايير وقابلية التشغيل المشترك، وجهاز عمل في مجلس التعاون وشراكة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، من خلال:

- تنسيق البحوث والتطوير.
- التنسيق والمراجعة للتحديث والمشتريات.
- لجنة وجهاز عامل بشأن التكنولوجيا والمشتريات.

– مجموعة عمل لمراقبة الأسلحة، من خلال:

- منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.
- تدابير بناء الثقة.
- اتفاقات القوة التقليدية المستقبلية.
- ما يُعادل الخط الساخن.

– جهاز وظيفي للتدريب والتمارين المشتركة لتنسيق النشاط على أساس مجلس التعاون كله، ويشتمل على:

- مرافق تدريب تخصُّصي في دول مجلس التعاون.
- برامج تبادل.
- تنسيق التمارين وتحضيرها.

ب - استحداث عملية تدريب لقوات دول مجلس التعاون

من بين أنواع النشاط التي تحظى بأولوية عالية ضرورة تأليف لجنة تخطيط دفاعي مماثلة للجنة في حلف الناتو، واتخاذ خطوات تؤدي إلى إنشاء نظام تخطيط دفاعي مشترك يقوم سنويًا بعمليات معاينة وتفحُّص للقوات الحاليّة في كل دولة عضو، ويضع خطط القوات للأعوام الخمسة المقبلة؛ من أجل تقويم النواحي التي يمكن فيها تحسين القدرة في المهمات، ووضع معايير موحدة وتكملة القيادة والتحكم والاتصالات وأجهزة الكومبيوتر والاستخبارات الوطنية، على أساس مجلس التعاون كله. ويمكن هذه اللجنة أن تجمع بين الخبرات المدنية والعسكرية لتقديم الدعم لصانعي القرارات في أعلى المستويات، على أن تعقد اللجنة اجتماعات منتظمة لمراجعة خطط القوات في كل دولة من أجل إيجاد أفضل السُّبل لتنسيقها والعمل على إنشاء قوات لها قابلية للتشغيل المشترك على نحو متزايد وثابت.

ثمة سابقة مؤكدة لمثل هذا الجهد؛ ففي ستينيات القرن الماضي، طور حلف الناتو استبيانًا قدّم كل عضو بموجبه، بانتظام، تقريرًا قياسيًا محدثًا عن قواته الحالية وعدد أفرادها والأسلحة الرئيسة والذخائر وخططًا مدّتها خمسة أعوام، إضافة إلى ملحق خاص بالمشتريات يغطي مدة أطول.

ج - إنشاء مركز مشترك للاستخبارات

إن اقتسام المعلومات الاستخبارية على المستوى العسكري، وعلى مستوى مكافحة الإرهاب والقلاقل الشعبية، يُعَدُّ من النواحي الصعبة في عمليات التحالف، لكن هناك سوابق ناجحة، حيث عقدت المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة مؤتمرات بشأن مكافحة الإرهاب، بَحثت فيها خيارات التعاون حتى في أكثر نواحي الاستخبارات حساسية. كما تضمَّنت عملية الناتو «MC - 161» عقد اجتماعات نصف سنوية لخبراء الاستخبارات الوطنيين بدعم من موظفي الناتو المدنيين والعسكريين، ونتج من ذلك تقرير سنوي يُعنى بتقويم المخاطر يُقدَّم للوزراء.

إن إنشاء مركز مشترك مُوسّع لاستخبارات دول مجلس التعاون يتولى المهمات العسكرية، ثمّ تتوسع أعماله لتشتمل على مكافحة الإرهاب ومصادر القلاقل الشعبية، يمكن أن يكون السبيل للقيام بالتدريج ببناء الثقة والقدرات الإضافية لمجلس التعاون، وقدرات جمع المعلومات وصوغ التحليلات المشتركة. وإن استحداث تقرير تقويم سنوي للمخاطر، في مستوى مجلس التعاون كله، سيكون سبيلًا للبدء بربط التعاون الاستخباري بالسياسة بطريقة تعزّز شأن الوحدة.

يتطلب التخطيط الأمني المؤثر ما هو أكثر من تقويم المخاطر؛ إذ يستلزم تحليلًا للتوجهات في التوازن المتعلّقة بالتهديدات الرئيسة ونواحي المهمات، وتحليلًا للقدرات والأولويات الراهنة من أجل تحسينها. وربما يكون أحد الخيارات الكفيلة بردم الهوة بين التخطيط العسكري والاستخبارات على المستوى المدني - العسكري، استحداث

مجموعة تقويم نهائي تابعة لمجلس التعاون تكون قادرة على التطرّق إلى التهديدات الداخلية والخارجية المتطرفة والمتعددة.

يمكن هذا الجهد أن يركّز على إيران والتهديدات المشتركة من الجماعات الإرهابية العنيفة. ويمكن المجموعة أن ترفع تقارير متعلّقة بالأنماط السائدة على اتساع مجلس التعاون، لتفادي تسليط الضوء على البحرين أو دول أخرى، لكن ذلك يكون مع إعطاء شرعية مشتركة للجهد الرامي إلى إحباط التهديدات، كما يمكنها المساعدة في جهد التخطيط الدفاعي من خلال تقديم تقويمات سنوية للتهديدات تركّز على ما هو رئيس منه، وتُظهر كيفية تحرك دول المجلس للتعامل معها.

د - استحداث مديرية ولجنة للتكنولوجيا والمشتريات

يحتاج مجلس التعاون إلى استحداث مديرية، تساندها لجنة عالية المستوى من ممثلي الدول الأعضاء في مقر المجلس، لتحليل الحاجات من التكنولوجيا والمشتريات العسكرية، مع التركيز على المسائل الفنية، وتطوير طرائق مشتركة للاختبار والتقويم، والقيام بكل أمر من شأنه أن يؤدّي إلى تنسيق النواحي الأخرى من المشتريات العسكرية التي تساعد على تطوير مقاربات مشتركة لشراء أنظمة السلاح والتكنولوجيا. وينبغي أن تحظى المديرية بتفويض ملائم كي تركّز على تطوير إمكانات التشغيل المشترك الفورية، وأن تَفي بالدعم المشترك والاستدامة بشأن القدرة على دفع قوات وإعادة نشرها، ووضع معايير مشترَكة لتخزين الذخائر والمؤن الأساسية

وتقاسمها. وينبغي أن تكون المديرية أيضًا مدعومة بموظفين خبراء في مقرّ مجلس التعاون ومراكز تميّز مختارة في الكليات الدفاعية ومراكز البحوث في الدول الأعضاء، للمساعدة في مساعي التطبيق على الصعيد الوطني والتنسيق في عمليات التخطيط وإعداد التقارير.

هـ - إنشاء مديرية ولجنة للشؤون اللوجستية والاستدامة والجاهزية

ينبغي لدول مجلس التعاون أن تبتعد عن التركيز على عدد الأسلحة ونوعيّتها أكثر من التركيز على القدرة الفعلية على استخدام الاستمرارية وتأمينها لقواتها في القتال. وهي تحتاج إلى إنشاء مديرية مطابقة في مجلس التعاون، تساندها لجنة عالية المستوى من ممثلي الدول الأعضاء في مقر المجلس، من أجل تطوير الخطط الهادفة إلى استحداث مستويات مشتركة من الدعم اللوجستي والاستدامة والجاهزية. وينبغي لدول المجلس أن تهتم بنواحي القدرة العملية والمادية على خوض حرب بقدر ما تهتم بشراء المعدات. كما أن وضع معايير مشتركة يتطلب تقارير مشتركة، وإعطاء مسألة استيفاء معايير الجاهزية العسكرية في عالم الواقع الأهمية نفسها المعطاة لـ «عامل الإبهار» في مشتريات الأسلحة الرئيسة المتَّسمة بالميل إلى التعالي والتفاخر. وينبغي لمجلس التعاون أيضًا أن يعطي المديرية تفويضًا ملائمًا كي تركّز في تطوير إمكانات التشغيل المشترك الفورية، وتَفي بالدعم المشترك والاستدامة المتعلّقين بالقدرة على دفع قوات وإعادة نشرها، ووضع معايير مشتركة للتخزين واقتسام الذخائر والمؤن الأساسية.

لذلك، ينبغي لمجلس التعاون أن يدعم المديرية بموظفين خبراء في مقر مجلس التعاون ومراكز تميّز مختارة في الكليات الدفاعية ومراكز البحوث في الدول الأعضاء، للمساعدة في مساعي التطبيق على الصعيد الوطني والتنسيق في عمليات التخطيط وإعداد التقارير، مع استخدام هذه القدرات لتطوير اقتراحات بخصوص عمل دول مجلس التعاون وتحليل الحاجات المشتركة والتقيّد بمقاربات مجدية من حيث تكلفة المشتريات.

و – بناء قدرة تدريب وتمارين مشتركة

تمتلك دول مجلس التعاون حاليًا عددًا من مراكز التدريب الاستثنائية على المستوى الوطني، وهي تتعاون في التمارين العسكرية، لكن ثمة ثغرات تتعلّق بها، من ذلك أن عددًا من الدول لا تقوم إلا بقليل من تدريبات واسعة النطاق تحاكي المعارك الحقيقية، كما أن التدريب المشترك العابر حدود الدول الأعضاء لا يزال محدودًا. لذا، ثمّة حاجة إلى تدريب مشترك يتجاوز خطوط الخدمة. وفي ما يلي نذكر عددًا من التدابير التي يمكن موظفي مجلس التعاون تفحّصها على المستوى المدني – العسكري، من أجل تحسين التعاون وتطوير إمكان التشغيل المشترك.

– **معاينة مرافق التدريب لتحديد أفضل طريقة لاستخدامها على أساس مجلس التعاون كله**: يستطيع مجلس التعاون إنشاء مفوضية مكوّنة من موظفين مدنيين وضباط عسكريين كبار لمعاينة مرافق التدريب وطرائقه، ومدى التركيز في المهمّات في كل فرع

من فروع القوات المسلحة من أجل تحديد ضرورات إنشاء مرفق تخصصي مشترك، وكيفية تحسين التدريب الجماعي والمشترك، وطرائق زيادة التدريب المشترك مع ضباط وذوي رتب آخرين من دول أخرى، وخيارات التدريب على معارك جوية وبرية واسعة النطاق. ويمكن هذه المفوضية رفع تقارير سنوية إلى الوزراء بشأن الاقتراحات والتقدم المنجز.

- **التركيز على الطوارئ الأساسية**: يمكن مجلس التعاون تشجيع التدريب الميداني وتدريب مراكز القيادة على مستوى المجلس، مع التركيز على المهمات والطوارئ الأساسية، مثل عمليات تأمين الحدود مع اليمن، والتصدي لمحاولات «إغلاق المضيق»، ونشر قوات مشتركة للتعامل مع أي طارئ يستهدف الكويت، وتأمين الحدود العراقية - السعودية.

- **إنشاء مديرية لتنسيق استحداث مرافق ومعايير تدريب ومراكز تميّز على امتداد مجلس التعاون**: إنشاء مديرية وجهاز وظيفي لإدارة مقاربة متكاملة للنشاط التدريبي والتمارين وتطويرها. إضافة إلى تطوير خطط لاستحداث مرافق لمجلس التعاون كله. والعمل مع الشركاء الأساسيين، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، على تطوير مراكز تميّز خارجية للتدريب والتعليم والتمارين، تشدّد على إرسال طلاب وفرق مختلطة من الدول الأعضاء لتلقّي تدريبات في الخارج، والعمل على كسب شركاء خارجيين للمساعدة في تحسين برامج التدريب والتعليم ومرافقه التابعة لمجلس

التعاون.

– **إنشاء مجموعة عمل بخصوص مراقبة الأسلحة:** ساند مجلس التعاون ودوله الأعضاء مسألة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتحتاج دول المجلس إلى دراسة الخيارات لتقليل التوترات مع إيران والدول الأخرى التي تُشكل تهديدًا محتملًا، وذلك من خلال تدابير الثقة وتحديد القوات. وينبغي لمجلس التعاون إنشاء جهاز وظيفي صغير لدراسة هذه الخيارات والقيام بدور ناشط في تشجيع الدراسات والنشاط الدبلوماسي.

سادسًا: التنسيق مع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والحلفاء الآخرين

ينبغي لدول مجلس التعاون أن تمنح الحلفاء الأساسيين صفة مراقب في اجتماعات مجلس التعاون وأجهزته الوظيفية التي تقدَّم ذِكرها، بأن تطلب منهم أن يكون لهم ممثلون في النواحي الأساسية، ومن خلال تنظيم نشاط التخطيط والمراجعة المشتركة. كما أن اقتصار صفة الحلفاء على وضعية المراقب سيضمن احتفاظ دول مجلس التعاون بسيطرتها على أنواع النشاط كلها.

ثمّة ما يدعم أيضًا بقوة القيام بأكثر من ذلك باستحداث مرافق قيادة وتحكّم مشتركة. ويمكن في البداية أن يكون بناء هذه المرافق على قاعدة قدرات الأسطول الخامس في البحرين ومرافق سلاح الجو الأميركي في قاعدة العمليات الجوية المختلطة في البحرين أيضًا، إضافة إلى المرفق المماثل في المملكة العربية السعودية. وربما يمضي مجلس التعاون إلى أبعد من ذلك ويقوم بإنشاء مركز من مراكز العمليات المركزية في مقر المجلس مع جهاز وظيفي عسكري واستخباري، من أجل مراقبة مشتركة للتطورات العسكرية وتقديم الدعم للدول الأعضاء في حال حدوث أزمات.

المراجع

Boo

Cordesman, Anthony H., Bryan Gold and Garrett Berntsen. The Gulf Military Balance: Volume I: The Conventional and Asymmetric Dimensions. Washington; New York: Center for Strategic & International Studies [CSIS]/ Rowman & Littlefield, 2014.

_______ and Bryan Gold. The Gulf Military Balance, Volume II: The Missile and Nuclear Dimensions. Washington; New York: Center for Strategic & International Studies [CSIS]/ Rowman & Littlefield, 2014.

_______. Robert M. Shelala and Omar Mohamed. The Gulf Military Balance: Volume III: The Gulf and the Arabian Peninsula. Washington; New York: Center for Strategic & International Studies [CSIS]/ Rowman & Littlefield, 2014.

Gunzinger, Mark and Chris Dougherty. Outside - In: Operating from Range to Defeat Iran's A - Access and Area - Denial Threats. Washington: Center for Strategic and Budgetary Assessments [CBSA], 2011.

Quadrennial Defense Review 2014. Washington, DC: The US Department of Defense, 2014. <<http://www.defense.gov/pubs/2014_Quadrennial_Defense_Review.pdf.

Stud

Cordesman, Anthony H. «Improving the US - GCC Security Partnership Planning for t Future.» Center for Strategic & International Studies [CSIS]. 7 April, 2014.at: <**http://csis.org/files/publication/140407_Improving_US-**

.<**GCC_Security_Partnership_.pdf**

and Garrett Berntsen. «The Military Balance.» The International Institute for Strategic ._____ .Studies [IISS], 2014

Department of Defense, Office of the Secretary of Defense. Sustaining U.S. Global Leadership: .Priorities for 21st Century Defense. January 2012

The Military Section of International Atomic Energy Agency. «Implementation of the NPT Safeguards Agreement and Relevant Provisions of Security Council Resolutions in the Islamic Republic of Iran.» 8 November, 2011. <http://isis-online.org/uploads/isis- .<reports/documents/IAEA_Iran_8Nov2011.pdf

Statement of General Lloyd J. Austin III Before the House Armed Services Committee on the» Posture of the U.S. Central Command.» USCENTCOM. 3 March, 2014. at: .<<http://www.centcom.mil/en/about-centcom/posture-statement/index.html

الفصل الثاني عشر
أميركا والسودان
أنموذج في العلاقات العربية - الأميركية أم استثناء؟ ...... عبد الوهاب الأفندي

تطرح هذه الدراسة سؤال وضع السودان في منظومة العلاقات العربية - الأميركية، وما استحكم من عداء حديث بين واشنطن والخرطوم في التسعينيات، نشأت عنه إعادة إنتاج استراتيجيات الحرب الباردة في التعامل معه بعد انتهاء تلك الحرب. وتطرح التساؤل الآتي: هل يمثّل الوضع السوداني الاستثناء أم القاعدة في التعامل الأميركي مع الدول العربية؟ ذلك أن هناك شكوى عربية متصلة من تحامل أميركي مستمر، يكاد يكون منهجيًا، على العرب وعدم مراعاة مصالحهم. وتعدّ القضية الفلسطينية، وانحياز الولايات المتحدة «الاستراتيجي» إلى إسرائيل أحد أهم ملامح هذه العلاقة. لكن حديثًا أصبح العراق، ثم تداعيات الربيع العربي والصراع الخليجي - الإيراني، نقاط خلاف أخرى بين الطرفين. ويميل المعلقون العرب في الأغلب إلى توجيه اللوم إلى الإدارات الأميركية ومنهجها «الإمبريالي» في هذا الوضع، ويُسرف بعضهم في التفسير التآمري للسياسة الأميركية، مع إهمال العوامل الهيكلية، وكذلك التفاعل بين سياسات الأنظمة والجماعات العربية والواقع الدولي، وطريقة عمل مؤسسات صنع القرار

الأميركية، ولا سيما دور جماعات الضغط (اللوبيات) والجماعات غير الحكومية.

لتوضيح هذه الآليات، والإجابة عن السؤال المحوري، تتخذ الدراسة السودان أنموذجًا، وتتبع مسار العلاقات بين البلدين وتقلباتها منذ فجر الاستقلال، مع التركيز على فترة نظام الإنقاذ الذي وصل إلى الحكم في عام 1989 بزعامة الرئيس عمر البشير، وشهدت العلاقات الثنائية خلاله أسوأ مراحلها. وتنظر الدراسة إلى تطورات العلاقة من ثلاث زوايا: **الأولى** تتعلق بآليات صنع القرار الأميركي وتجاذباتها، و**الثانية** تتصل بالتفاعلات والصراعات الإقليمية ودور السودان فيها، و**الثالثة** هي سياسات النظام السوداني وردات فعل الدوائر الرسمية والمدنية تجاه هذه السياسات.

ينطلق هذا التناول في الأساس من اطّلاع مباشر على كثير من المداولات التي رسمت كلًا من السياسات الأميركية والسودانية في ربع القرن الفائت. وقد كان كاتب هذه السطور في هذه الحقبة على صلة مباشرة بجهات صنع القرار المحورية في كلا البلدين، ولديه إلمام بما كان يجري من مداولات فيهما. كما أنه شارك منذ عام 1995، بوصفه عضو لجنة الخبراء في مجموعة إنتر – أفريكا، في لقاءات مجموعة أصدقاء إيغاد (IGADD) (السلطة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر) على أعلى مستوى، وشارك في لقاءات ومناقشات غاية في الصراحة مع قادة دول الاتحاد الأفريقي، لمناقشة قضايا السودان والمنطقة. وهذا التوضيح ضروري لبيان أن المعلومات الواردة في هذا التحليل تستند أساسًا إلى مصادر أولية.

من هذه المنطلقات توصلت الدراسة إلى ثلاث نتائج: **الأولى** هي أن آليات صنع القرار تجاه السودان في الإدارة الأميركية شهدت نفوذًا غير عادي لجماعات الضغط غير الحكومية، خصوصًا الجماعات الكنسية والحقوقية ومجموعات مثل «أنقذوا دارفور». ويعود هذا أساسًا إلى عدم وجود حوافز لدى الإدارة لمقاومة هذه الضغوط، نسبة، أولًا، إلى تعاطف جهات نافذة في الإدارة معها، وإلى توجّه عام يرى السودان عدوًا ومصدر خطر على مصالح الولايات المتحدة. وهذا ما يجعل السودان استثناء مع فلسطين، وبدرجة أقلّ العراق، لأن سياسات أميركا تجاه باقي الدول العربية تحكمها محددات السياسة العليا، ولا تترك مجالًا مماثلًا لجماعات الضغط.

النتيجة **الثانية**، وهي تفسير للأولى، تتمثّل في أن سياسات السودان الداخلية استَعْدت هذه الجماعات الضاغطة، خصوصًا الجماعات الكنسية المتعاطفة مع مسيحيي جنوب السودان، والجماعات الحقوقية الناقمة على انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة، فضلًا عن الجماعات الطوعية والإغاثيّة التي استعْداها النظام السوداني من دون مبرر، بسبب سياسات التضييق عليه من منطلقات أمنية وأيديولوجية. ولهذا السبب قلّ أنصار السودان في المجتمع المدني وكثر مناهضوه. وهذا ما يجعل السودان أيضًا استثناءً بين باقي الدول العربية التي لا يوجد تحالف مماثل من جماعات الضغط يشتغل بأمرها. فمعظم الدول العربية الكبرى تتمتع بسند قوي من لوبيات الأعمال القوية، ما يُضعف نفوذ الجماعات الأخرى الحقوقية وغيرها.

أما النتيجة **الثالثة**، فتتعلق بسياسات السودان الإقليمية، ذلك أنه استعْدى حلفاء الولايات المتحدة في الجوار الأفريقي (بسبب حرب الجنوب وتُهم بالتدخل في الشأن الداخلي)، وفي المحيط العربي، ولا سيما مصر والسعودية بعد حرب الكويت. كما أنه اتُّهِم بدعم الإرهاب وتهديد مصالح الولايات المتحدة في القرن الأفريقي والمنطقة العربية. وفي هذا وقف السودان في وضع مماثل لدول عربية أخرى، مثل ليبيا وسورية والعراق، اتُّهِمت بدعم الإرهاب وتهديد المصالح الغربية. ويشارك السودان العراق في استعْداء معظم الدول العربية النافذة، لكن سورية وليبيا لم تكونا في الوضع نفسه، وكان لهما حلفاء أقوياء على المستوى الدولي وفي أوساط المصالح النفطية ورجال الأعمال. كما شارك السودان العراق في تفجّر الحروب الأهلية، لكن القوى المحاربة للدولة هناك، خصوصًا المليشيات الشيعية الموالية لإيران، لم تكن تتمتع بتعاطف غربي مماثل لحركات التمرد السودانية. وهذا يجعل من السودان إلى درجة كبيرة استثناء عربيًا، كونه مثّل حالة «تمرّد» على النظام العربي الموالي في ثقله الديموغرافي والمالي للغرب، بل عَدّه بعض الدول العربية الكبرى خطرًا إقليميًا.

أولًا: الصراع بين «الهواة» والمحترفين في صنع السياسة الخارجية الأميركية

في حزيران/ يونيو 2012، أي لمناسبة مرور عام على استقلال جنوب السودان،

نشرت الباحثة والناشطة ريبيكا هاملتون مقالة كشفت فيها بعضًا من خلفيات الجهات التي أثّرت في مجريات السياسة الخارجية الأميركية تجاه السودان في التسعينيات. وركّزت في مقالتها على مجموعة صغيرة وصفتها بأنها تتكوّن من تيد داغني (لاجئ إثيوبي يعمل في خدمة بحوث الكونغرس)، وروجر وينتر (موظف سابق في إدارة كارتر)، و إيريك ريفز (أستاذ لغة إنكليزية). وكانت هذه المجموعة قد شُكِّلت في نهاية الثمانينيات، وكانت تجتمع في مقهى إيطالي في العاصمة واشنطن، لتخطط لدعم ثوار جنوب السودان[(435)]. وبحسب هاملتون، فإن هذه المجموعة الصغيرة مارست لأعوام تأثيرًا كبيرًا في الإدارة والكونغرس، من أجل تمرير أجندة متمردي حركة تحرير السودان، وفي أحيان كثيرة من دون مراعاة بروتوكولات الحكومة الأميركية.

حقّقت المجموعة، مع حلفاء آخرين من مجموعات الضغط، نجاحات صاعقة وحاسمة في تنفيذ أجندتها السياسية. وكانت البداية بإقناع المؤسسة الأميركية بتقبّل زعيم التمرّد العقيد جون غارانغ، الذي كان يُنظر إليه بتوجس في واشنطن آنذاك، لأنه كان حليف نظام منغيستو هيلا ميريام الإثيوبي الماركسي والموالي للاتحاد السوفياتي. وتقول هاملتون أن فرانسيس دينغ، الدبلوماسي والأكاديمي السوداني المرموق المقيم في واشنطن، كان له شأن مهم في إنجاح هذا الجهد الذي تكلل في نهاية الأمر بتحقيق استقلال جنوب السودان. ونتيجة ذلك، استقال داغني من وظيفته باحثًا في الكونغرس بيركي، وعُيّن مستشارًا لرئيس جنوب السودان سلفا كير في عام [(436)]2012. وتعدُّ هذه

مكافأة معنوية كبيرة، لأن الرجل أصبح في موقع التأثير في تشكيل مستقبل بلد، جاهد مطوّلًا لإخراجه إلى حيز الوجود. كما أنها مكافأة مادية، لأن الوظيفة الجديدة هي وظيفة أممية في إطار الأمم المتحدة[437].

هناك بلا شكّ بعض المبالغة في مزاعم المجموعة التي سمّت نفسها «المجلس»، وأطلقت على زعيمها المفترض (داغني) لقب «الإمبراطور» (في إشارة إلى أصله الإثيوبي)، خصوصًا أن هاملتون اعتمدت في روايتها على إفادات المجموعة وبعض المقربين منها. لكن لا شكّ في أن المجموعة والفئات المتحالفة معها كان لها نفوذ كبير في دوائر صنع القرار بشأن السودان. وكان كاتب هذه السطور شاهدًا على مواجهة عنيفة بين داغني وعدد من ممثلي وزارة الخارجية في لقاء عُقد في واشنطن في خريف عام 1997، حين كال داغني اتهامات للخارجية الأميركية أنها لم تكن حازمة بما يكفي تجاه الخرطوم. وكان ذلك في حضور دبلوماسيين كبار، استشاطوا غضبًا من هذه التهم التي صدرت عن شخص يعدّونه من الهواة، وليس له أي موقع رسمي أو سلطان يخوّله «تقريع» صناع السياسة الخارجية، إذ لم يكن سوى موظف بحوث في الكونغرس. لكن داغني كان يعتمد على مصادر قوّة كثيرة، ليس أقلّها علاقاته الوثيقة برئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب هاري جونستون، وعدد آخر من النواب ذوي النفوذ. أضف إلى ذلك أنه كان لمجموعته تحالفات مع مجموعات كانت قادرة على تحريك الرأي العام.

كانت جماعة التضامن المسيحي الدولي من أبرز المجموعات الداعمة لداغني و«مجلسه»، وهي مجموعة اشتهرت بترويجها مزاعم صادمة عن تجارة الرقيق في جنوب السودان، كما دأبت على ترتيب ما تسميه بعمليات «شراء العبيد» من تجار رقيق عرب مزعومين. وجمعت المنظمة كمية هائلة من التبرعات لهذا الغرض، زاعمة أنها حررت أكثر من مئتي ألف عبد في أعوام قليلة. وكشفت تحقيقات صحافية وشهادات لمنظمات طوعية في ما بعد أن هذه العمليات كانت خدعة كبرى، ذلك أن معظم من جرى تصويرهم على أنهم رقيق محرّر، وكذلك تجار الرقيق المزعومين، كانوا جميعًا في الواقع من أنصار الحركة الشعبية وجنودها ويمثّلون هذه الأدوار. وروت ممرضة إيرلندية أنها شاهدت طفلًا كانت تعالجه في المستشفى، وحول معصمه الشارة التي تدل على اسمه وتفصيلات أخرى، وهو يُعرض على مجموعة كنسية زائرة، على أنه طفل استعيد لتوّه من الرق[438]. ومهما يكن، فإن هذه «الاكتشافات» لم تخرج إلى العلن إلا بعد أن حققت هذه المزاعم انتشارًا كبيرًا، وأصبحت من شبه المسلّم بها. وكان لها تأثير قوي في الرأي العام الأميركي، ومن ثم في دوائر صنع القرار.

لكن الرصيد الأهم لمجموعة «المجلس» كان في داخل الإدارة نفسها، حيث كسبت المجموعة في ذلك الوقت دعم سوزان رايس، وهي أكاديمية مرموقة بدأت العمل في إدارة كلينتون داخل مجلس الأمن القومي، ثم لم تلبث أن أصبحت «عضوًا غير رسمي» في «المجلس». وكسبت كذلك جون بريندرغاست، وهو ناشط مدني وسياسي انضم

بدوره إلى مجلس الأمن القومي. وفي ظاهرة تشبه الصراع داخل إدارة الرئيس نيكسون في الستينيات بين مستشاره لشؤون الأمن القومي هنري كيسنجر ووزير خارجيته وليام روجرز، ثم انتصار الأول بإزاحة روجرز وتولي الوزارة، فإن صراع عام 1997 حول السودان، كان بين مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية أيضًا. وانتهى الصراع كسابقه بانتصار مجلس الأمن القومي، إذ عُيِّنَت سوزان رايس في منصب مسؤول الشؤون الأفريقية في الخارجية وأصبح ملف السودان بيدها. وأعقبت هذا إجراءات متشدّدة ضد الخرطوم، بدأت بفرض عقوبات شاملة في نهاية عام 1997، وهو العام الذي شهد كذلك زيادة الدعم لما سمي بـ «دول المواجهة» (وهي إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وكينيا) وتشجيعها على شن حرب لإسقاط النظام السوداني. وانتهت هذه الإجراءات بشن هجمات صاروخية على مصنع الشفاء للأدوية في الخرطوم في آب/ أغسطس 1، ردًا على تفجير السفارتين الأميركيتين في نيروبي ودار السلام في وقت سابق من ذلك الشهر. لكن النتيجة كانت انقلابًا في السياسة الأميركية تجاه السودان، وعودة السيطرة عليها إلى المحترفين. لكن سنعود إلى هذا الأمر لاحقًا.

قبل ذلك، هناك عدد من النقاط التي يجب لفت النظر إليها، أُولاها أن السودان يتبع الإدارة الأفريقية في الخارجية الأميركية، لا إدارة الشرق الأدنى كباقي الدول العربية (ما عدا الصومال وجيبوتي)، ما أحدث قسطًا من تضارب المنطلقات والتخصصات. على سبيل المثال، كانت الإدارات الأميركية المتعاقبة تتعامل مع السودان في معظم

الوقت من منظورين متداخلين: **الأول** هو منظور الحرب الباردة، و**الثاني** هو المنظور الشرق الأوسطي. هكذا نجد أن السودان قطع علاقاته مع الولايات المتحدة في عام 19، في تناسق مع الدول العربية الرافضة الدعم الأميركي لإسرائيل في حرب حزيران/ يونيو، وزادت العلاقات تدهورًا في الحقبة اليسارية لنظام جعفر النميري (1969 – 197)، قبل أن تتحسن بعد قطيعة النميري مع اليسار والسوفيات في عام 1971. لكن العلاقات تدهورت مجددًا في عام 1973، عندما اغتالت مجموعة من تنظيم أيلول الأسود السفير الأميركي في الخرطوم ونائبه، ولم ترضَ واشنطن عن تسليم الجناة لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد إدانتهم. لكن تحسنًا أكبر بدأ في عام 1976، نتيجة العداء المشترك لنظام القذافي، وتعزز ذلك بعد أن أيّد النميري اتفاق كامب ديفيد، وأصبح حليفًا وثيقًا للسادات، وشارك في مخططات أميركا ضد ليبيا وحلفائها في تشاد. ونتيجة ذلك أصبح نظام النميري حتى سقوطه في عام 1985، أكبر متلقٍ للدعم الأميركي في أفريقيا جنوب الصحراء، وذلك تحديدًا لأنه لم يُعامَل ضمن المنظومة الأفريقية (كما يفرض التصنيف المؤسسي).

لكن مستوى العلاقات عاد إلى التراجع بعد سقوط النميري تحت وقع ثورة شعبية، أطاحت حكمه في نيسان/ أبريل 1985، ولأسباب تكشف قصر النظر والتعامل التكتيكي الذي كثيرًا ما ميّز السياسة الخارجية الأميركية. فمن المنطلقات كلها، كان الموقف المنسجم مع التوجهات الأميركية يفرض دعم الديمقراطية في السودان،

خصوصًا مع وصول رئيس وزراء منتخب حليف للولايات المتحدة والغرب، هو الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة، ويُستتبع بزيادة تدفق المعونات وإظهار الدعم السياسي والدبلوماسي. لكن ما حدث كان العكس تمامًا، فسياسيًا، وقفت الولايات المتحدة على الحياد، منحازة في ذلك من جهة إلى حلفائها في المنطقة (مصر والسعودية وباقي الدول المتخوفة من المدِّ الديمقراطي)، فلم تُبْدِ حماسة للديمقراطية السودانية، ولا سيما بعد أن ارتفعت أسهم الإسلاميين في كنفها. ومن جهة أخرى، انحازت واشنطن إلى التمرد في جنوب السودان ومواقفه المتعسفة التي رفضت الحوار والديمقراطية معًا. ويزيد من العجب هنا أن حركة التمرد الجنوبية كانت وقتها مدعومة من نظام منغيستو الماركسي الموالي لموسكو، وذلك في أوج الحرب الباردة.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الولايات المتحدة ظلت مضطربة حتى في ما يتعلق بحضورها الدبلوماسي في الخرطوم، حيث ظلت تثير اللغط بشأن وجود «إرهابيين ليبيين» في الخرطوم، فتقوم من حين إلى آخر بإجلاء دبلوماسييها. أما اقتصاديًا، فساد التنطّع والتمسّك بالشكليات، ما عوّق أيّ دعم حقيقي للاقتصاد السوداني. على سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة أغدقت «الدعم» العسكري والاقتصادي على نظام النميري الحليف، وكان معظم هذه الأعطيات في صيغة قروض. لكنها أصّرت على تقاضي خدمات الديون كاملة من الحكومة الديمقراطية الوليدة. بناء عليه، كانت الولايات المتحدة ترفض دعم شراء السودان القمح الأميركي إلا بعد أن

تقوم الحكومة السودانية بتسديد أقساط الديون المستحقة وفوائدها. وكانت النتيجة، كما اعترف السفير الأميركي حينذاك، نورمان أندرسون، أن السودان كان يدفع إلى الولايات المتحدة في آخر عهد الديمقراطية الثالثة أكثر مما كان يتلقى منها[439].

ثانيًا: العلاقات في عهد نظام الإنقاذ

كان من نتاج هذا التناقض مع الذات والاهتمام بالصغائر بدلًا من الصورة الكبرى، أن الولايات المتحدة كانت ممن رحب، مع حلفائها في المنطقة، بسقوط الديمقراطية السودانية ووصول نظام «ثورة الإنقاذ الوطني» إلى السلطة في حزيران/ يونيو 1989، أملًا في استعادة ما كان لها من نفوذ في عهد النميري مع النظام العسكري الجديد. وحتى بعد أن اتّضح بسرعة أن للنظام الجديد توجهات إسلامية لا تسرُّ الولايات المتحدة أو حلفاءها، بقيت واشنطن تتعلق، مثل شركائها في مصر، بإمكان فكّ التحالف بين العسكر والإسلاميين. ونتيجة ذلك، شجّعت واشنطن العقيد غارانغ على التفاوض مع النظام الجديد، بعد تمنع طويل وغير مبرر عن التفاوض مع نظام النميري، ثم الأنظمة الديمقراطية التي تلته. ورَئِسَ جيمي كارتر الرئيس الأسبق، بمباركة رسمية بلا شكّ، جلسة المفاوضات الثانية التي عُقدت بين حكومة البشير والحركة الشعبية في كانون الأول/ ديسمبر 1989.

كان السفير نورمان أندرسون قد غادر السودان وتلاه في رئاسة البعثة السودانية

السفير المخضرم دونالد بيترسون الذي دوّن بدوره تجربته في كتاب مطوّل[(440)]، ما يشي، بدوره، بأن السودان تحوّل في تلك الفترة من هامش السياسة الخارجية إلى قلبها. فليس كل من عاقر الدبلوماسية الأميركية يمتلك تجربة تستحق الرواية في كتاب بمجرد نهاية فترة خدمته في بلد ما. وكعادة الدبلوماسيين الأميركيين، بدأ بيترسون بتذكر مقتل السفير الأميركي في عام 1973، ثم بهجمات جماعة أبو نضال في عام 1986، ليؤكد أن السودان يبقى مكانًا خطرًا على الدبلوماسيين الأميركيين[(441)].

تتعامل الولايات المتحدة مع الدول الأفريقية عادة على أنها حالات «خيرية»، تستحق المساعدة. وحتى عندما تتعامل مع أنظمة إشكالية، كما كانت الحال مع تشاد أو إثيوبيا منغيستو أو أنغولا، فإن المسألة تُعالج من منظور «الدولة المخفقة» أو المتعثرة، أي كونها «حالة مرضيّة» تستدعي العلاج، لا خطرًا يستلزم الاستنفار. لكن السودان في مطلع التسعينيات واجه صناع السياسة الخارجية الأميركية بتحديات «أفريقية» من نوع جديد: دولة تواجه خطر الإخفاق، لكنها تمثّل في الوقت نفسه خطرًا كبيرًا على المصالح الأميركية من منظور الإدارة عامة، والاستخبارات خاصة.

تجلّى هذا الأمر في خطوط المواجهة التي بدأت تتبلور بعد غزو العراق للكويت في صيف عام 1990، وهو حدث زلزل التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وأعاد الحسابات الدولية مع غروب شمس الحرب الباردة وقطبها الآخر، الاتحاد السوفياتي، إذ اتخذ السودان، مثل عدد من الدول العربية، موقفًا مناهضًا للدور

الأميركي والتوجه لحل عسكري للأزمة. لكن الفرق هو أن السودان، بخلاف أنظمة «الضِدّ» الأخرى، كان على صلة مباشرة بالتيارات الإسلامية المتناغمة مع الرأي العام في دول عربية كثيرة، بما فيها السعودية وبعض دول الخليج الأخرى. وقاد عرّاب النظام السوداني الشيخ حسن الترابي وفدًا من قادة إسلاميين من دول عدة، زار العراق وإيران والسعودية، وسعى إلى تقديم طرح بديل للسياسات العربية الغالبة. وعلى الرغم من أن هذه المحاولات أخفقت ورُفضت، فإن خطاب الإسلاميين وتحركاتهم مثّلت خطرًا كبيرًا، خصوصًا أن عواقبها ونتائجها لم تكن محسوبة. ودقّت الدول العربية الحليفة للغرب، وفي مقدمها السعودية ومصر، ناقوس الخطر ضِدّ هذا الدور السوداني، خصوصًا بعد أن لجأ طيار سعودي بطائرته الحربية إلى السودان في أثناء الحرب، ثم وصل أسامة بن لادن وعدد من أنصاره إلى الخرطوم في أعقابها.

في هذه الحقبة نفسها، وفي خضم هذا الاضطراب، أدّى السودان دورًا في غاية الخطورة، حين ساهم بصورة غير مباشرة في إسقاط نظام حسين هبري الموالي للولايات المتحدة في تشاد في نهاية عام 1990، وبصورة مباشرة في إسقاط نظام منغيستو في أيار/ مايو 1991. على الرغم من أن منغيستو كان في الظاهر معاديًا للغرب وواليًا للمعسكر الشرقي، فإنه كان قد بدأ يتحوّل مع تراجع السوفيات، حتى أنه أرسل قوّات إثيوبية لتحارب مع المعسكر الأميركي في الخليج. وكانت صدمةً للمسؤولين الأميركيين أن تقوم دولة «مخفقة» بإسقاط حلفاء الولايات المتحدة في مناطق حيوية،

والإدارة غافلة، وتُخفق مخطّطاتها؛ إذ كانت الولايات المتحدة تخطط لنظام انتقالي يرأسه شخص من نظام منغيستو، فرتبت مع بعض حلفائها الضغط على منغيستو ليستقيل ويذهب إلى المنفى في زيمبابوي بعد أن يفوّض صلاحياته إلى رئيس وزراء جديد «معتدل». ودعت الولايات المتحدة إلى مؤتمر يُعقد في لندن بين قادة حركات التمرد الإثيوبية والإريترية وممثلي الحكومة الجديدة لترتيب الانتقال. لكن الحكومة السودانية وشركاءها طفقوا يماطلون ويفرضون الشروط (مثل طلب عقد المؤتمر في الخرطوم) حتى سقطت أديس أبابا في أيدي المتمردين، وفقدت واشنطن الأوراق التي كانت في يدها، ما أورثها سببًا جديدًا للتوجس من الخرطوم.

لكن حتّى في تلك الفترة، على الرغم من هذه التطورات المقلقة، فإن الولايات المتحدة لم تتّخذ أسلوب المواجهة العدائية مع الخرطوم، بل سعت إلى كسب ودها، خصوصًا أن النظام السوداني كان بدوره يعبّر عن رغبته في التقارب مع واشنطن. وبناء عليه، شجعت الإدارة الأميركية الحوار بين الحكومة السودانية ومتمردي جنوب السودان كما أسلفنا، بل وتقدّمت بمبادرات لتخفيف التوتر، مثل مبادرة مساعد وزير الخارجية هيرمان كوهين في عام 1991 بخصوص فصل القوّات في جوبا، وهي مبادرة رفضتها الخرطوم وحركة التمرد[442]. كما سعت واشنطن إلى تحييد الخرطوم تجاه التدخل الأميركي في الصومال في نهاية عام 1992. وما ساعد في استمرار الحوار هو أن النظامين الجديدين في كل من إثيوبيا وإريتريا، بعد أن وثّقا علاقتيهما مع واشنطن

على الرغم من خلفياتها اليسارية الراديكالية، ظلّت تدين بالعرفان للنظام السوداني الذي دعمها بلا حدود لإسقاط نظام منغيستو، في حين كان الشرق والغرب يديران ظهريهما لحركات التمرد الإريترية والإثيوبية. وأدّى هذين النظامين دور الوساطة بين واشنطن والخرطوم من جهة، وبين الحكومة وحركة التمرد من جهة أخرى، حيث أطلقت هاتان الدولتين مع كينيا وأوغندا (وهما حليفان لحركة التمرد) في خريف عام 19، مبادرة دول إيغاد للسلام في جنوب السودان، وظلت ترعى محادثات السلام خلَفًا لنيجيريا التي كانت قد أطلقت وساطة مماثلة في عام 1990.

لكن العلاقات بين السودان وجارتيه من ناحية الشرق بدأت تتدهور بسرعة في عام 1، بعد اتهام كل من إريتريا وإثيوبيا السودان بدعم حركات معارضة (وانضمت أوغندا باتهامات من عندها). فكانت النتيجة قطيعة دبلوماسية بين السودان وكل من أوغندا وإريتريا بحلول نهاية عام 1994. وبقيت العلاقات متوترة مع إثيوبيا حتى انتهت بدورها بقطيعة، بعد محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا في حزيران/ يونيو 1995. ونتيجة ذلك رفعت دول القرن الأفريقي الغطاء الدبلوماسي عن النظام السوداني، وانضمت إلى مصر وبعض دول الخليج في تحريض الولايات المتحدة ضدّه. وربما كان لعلاقات السودان بإيران أثر في الموقف السلبي الأميركي من السودان، لكنها لم تكن العامل المرجح. وذلك، **أولًا**، لأن الولايات المتحدة كان لها أسبابها الكافية لمعاداة السودان بسبب مخاوف حلفائها العرب والأفارقة، واتهام

السودان بدعم الإرهاب. وهذا الموقف كان سيظل ثابتًا حتى لو لم يكن هناك تقارب مع إيران. و**ثانيًا،** لأن العلاقات مع إيران كانت سطحية على الرغم من الضجّة حولها، إذ كانت الصين تقدّم إلى السودان دعمًا أكبر كثيرًا من الدعم الإيراني في مجالات التسلّح وغيره. و**ثالثًا،** لأن دولًا عربية كثيرة لها علاقات وثيقة بإيران، مثل الجزائر وسورية وعُمان، ولم يؤثّر ذلك في علاقاتها بالولايات المتحدة.

تفاعلت هذه العوامل مع التطورات الداخلية في الولايات المتحدة، منها «المؤامرات» التي وصفتها هاملتون، لاستحداث مناخ شديد العداء للنظام السوداني في واشنطن، حيث نشطت منظمات حقوق الإنسان والعون الإنساني (السودان كان متهمًا بتعويق وصول المساعدات إلى ضحايا الحرب) مع المنظمات الكنسية المحرّضة ضد ما كانت تراه اضطهادًا للمسيحيين في السودان، لتأسيس تيار يصعب على أي كان الوقوف في وجهه. ونتج من هذا اعتراف أميركي بالحركة الشعبية لتحرير السودان (عمليًا) بوصفها ممثلًا شرعيًا ووحيدًا لشعب جنوب السودان، وتقديم دعم سخيٍّ لها، تَبِعه دعم عسكري غير مباشر من خلال دعم «دول المواجهة». وكانت إحدى ثمار هذا الاصطفاف وقوع محاولة لإسقاط النظام في ربيع عام 1997، تمثّلت في هجوم من ثلاثة محاور: من أوغندا باتجاه جوبا، ومن إثيوبيا باتجاه مدينة الكرمك، ومن إريتريا في محاولة لقطع طريق الخرطوم - بورت سودان واحتلال مواقع في شرق السودان.

رسميًا، شنت هذا الهجوم حركات التمرّد في شرق السودان وجنوبه، لكن عمليًا

كانت هناك مشاركة فعلية من جيوش الدول الثلاث في العملية، بما في ذلك الدعم بالدبابات والأسلحة الثقيلة. لكن الهجوم أخفق عسكريًا، ولم يُحقّق أيًا من أهدافه مثل احتلال جوبا أو قطع الطريق إلى الميناء. وفي العام التالي وقعت تطورات أدّت إلى انهيار محور «المواجهة»، فاندلعت الحرب بين إثيوبيا وإريتريا بسبب خلافات حدودية واقتصادية، كما تورطت أوغندا وحليفتها رواندا في حرب الكونغو الديمقراطية (زائير)، قبل أن يتفجر الصراع بينهما كذلك[443]. وأدى إدراك مصر تعاظم الدور «الأفريقي» في حديقتها الخلفية إلى تحوّلٍ في موقف مصر باتجاه دعم السودان.

في المقابل، عقد السودان اتفاق سلام مع الفصيل المناوئ لجون غارانغ في الحركة الشعبية، وأعاد علاقاته مع كل من إثيوبيا وإريتريا اللتين تنافستا على خَطب ودّه، كما رمم علاقاته مع مصر والسعودية. وفي عام 1999، بعد أن بدأ ضخّ النفط السوداني وتصديره، وأُطيح الترابي من موقع القيادة، تعزّز التقارب مع مصر ودول الخليج، بينما بدأت واشنطن تعيد حساباتها.

ثالثًا: صفحة جديدة – قديمة

المفارقة هي أن مراجعة الموقف الأميركي لم تبدأ مع إخفاق عملية عام 1997 وانفراط عقد «دول المواجهة»، إنما من واقعة أخرى مرّ ذكرها، وهي الهجوم على مصنع الشفاء للأدوية في عام 1998، حين انكشف بسرعة أن الهجوم بُني على معلومات

استخبارية خاطئة، فالمصنع لم يكن مملوكًا لبن لادن كما زُعم، بل لرجل أعمال سوداني كان مقربًا من النظام السعودي. وهو بالقطع لم يكن يُنتج مكوّنات أسلحة كيماوية كما زعمت واشنطن، بل أدوية بشرية وبيطرية تَمَسُّ الحاجة إليها في السودان. و«ارتكبت» الحكومة السودانية خطوة ذكية نادرة تجاه ذلك الهجوم، إذ سمحت لوسائل الإعلام الغربية بتغطية ذيول الحدث من دون قيود، ما سبّب حرجًا كبيرًا لإدارة كلينتون، لأن الإعلام الأميركي فكّك ادعاءاتها حول الحدث بمنهجيته المعهودة.

بدأت الإدارة الأميركية بمراجعة مصادرها الاستخبارية التي ظهر بؤسها وقلّة كفايتها. وكانت واشنطن قد ضمت اسم السودان إلى لائحة الدول الداعمة للإرهاب في عام 1993، وضغطت عليه لإبعاد بن لادن حتّى انصاع في عام 1996، وذلك بناءً على معلومات استخبارية، مصدر بعضها دول عربية مجاورة. وتصادف مع تطورات عام 1998، التي دفعت إلى إعادة النظر في تلك المصادر، أن جدّد السودان في عام 1999، عروضه المتكررة للتعاون الاستخباري، فانتهزت واشنطن الفرصة وجرى إبرام صفقة لإنشاء محطة لمكتب التحقيقات الفدرالي والاستخبارات الأميركية في الخرطوم في ربيع عام 2000. وبدأ منذ ذلك الحين تعاون استخباري وثيق بين الخرطوم وواشنطن.

لعل المفارقة الأبرز هي أن واشنطن كانت قد أدرجت في أجندة مجلس الأمن قرارًا لرفع عقوبات، كانت قد فُرضت على السودان في عام 1996، على خلفية رفض

السودان تسليم المتهمين باغتيال حسني مبارك. وكان من المفترض مناقشة هذا المقترح وإجازته صبيحة الثاني عشر من أيلول/ سبتمبر 2001. ولكن عندما عُرض القرار للمناقشة غداة تفجيرات واشنطن ونيويورك، رأى حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيون أن من غير الملائم مناقشة هذا القرار في ظلّ الأوضاع القائمة حينذاك. لكن واشنطن عاودت بعد أيام فأدرجت القرار مرة أخرى، وجرى رفع العقوبات في نهاية أيلول/ سبتمبر. وكان من الواضح أن التعاون الاستخباري أثمر ثقة بين طرفيه، وهكذا أثّر في القرار الأميركي.

سبق هذا تعيين الرئيس بوش في مطلع شهر أيلول/ سبتمبر مبعوثًا خاصًا له إلى السودان، وهو السيناتور السابق والقس جون دانفورث، في محاولة واضحة لإرضاء أنصاره من اليمين الديني المنادي بتحرك ما تجاه السودان. ونجح دانفورث في بداية عام 20، في عقد أول اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة والتمرد، وذلك في منطقة جبال النوبة. وأعقب ذلك في صيف العام نفسه توقيع اتفاق مشاكوس الإطاري بين النظام السوداني والحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو الاتفاق الذي أقرّ للجنوب حق تقرير المصير، ومهّد لاتفاق نيفاشا للسلام الشامل في عام 2005. وكان للضغوط الأميركية أثر كبير في التوصل إلى هذا الاتفاق الذي كان رسميًا برعاية الإيغاد، لكنه كان فعليًا نتيجة عمل مباشر لدبلوماسيي أربع دول ومسؤوليها: الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج وإيطاليا، وهي دول تولّت عملية صوغ الاتفاق، ومارست إغراءات عدة

وضغوطًا على الأطراف لتوقيعه[444].

وهكذا كانت المفارقة أن العلاقات السودانية - الأميركية التي شهدت أقصى حالات التوتر، وتحولت إلى حرب باردة - ساخنة في إدارة الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون، تحسنت بصورة متسارعة بإدارة رئيس جمهوري متطرف في يمينيته، وفي ظل ما سُمي الحرب على الإرهاب (في وقتٍ كان فيه السودان لا يزال مُدرجًا على لائحة الدول الداعمة للإرهاب). وهذا يعيدنا إلى مسألة الآنية وقصر النظر في السياسة الأميركية، حيث كان الرئيس جورج بوش الابن شديد الحرص على أن يجري التوصل إلى اتفاق سلام في جنوب السودان في منتصف عام 2004، حتى يستخدمه للدعاية في حملته الانتخابية. ولهذا حرص على التدخل شخصيًا في مفاوضات السلام، وكان يُكثر من الاتصال الهاتفي بالرئيس السوداني عمر البشير كلّما تعثّرت المفاوضات، ليحُضّه على تقديم تنازلات. ولم يحدث من قبل أن حظي رئيس سوداني بمثل هذا القدر من الاهتمام من إدارة أميركية.

رابعًا: دارفور ... عود على بدء

لم يدم هذا الصفاء النسبي في العلاقات السودانية - الأميركية مطوّلًا؛ فبين توقيع اتفاق مشاكوس في منتصف عام 2002، وإتمام اتفاقات نيفاشا في مطلع عام 2005، وقعت في السودان أم الكوارث، وهي أزمة دارفور؛ إذ أدّى اندلاع تمرّد مسلّح هناك في

شباط/ فبراير 2003 إلى واحدة من أكبر الكوارث الإنسانية في المنطقة، حيث قُتل نحو مئتي ألف شخص وشُرّد ملايين من البشر في أقل من عام. وسُلّطت على الأزمة أضواء عالمية كاشفة بصورة غير مسبوقة، خصوصًا بعد أن قارنها مدير بعثة الأمم المتحدة بحوادث الإبادة الجماعية في رواندا، وانطلقت حملات صحافية في جريدة **واشنطن بوست** ووسائل إعلام أخرى ذات نفوذ[445].

تقاطر في صيف عام 2004 على الخرطوم ودارفور عشرات من كبار المسؤولين، بدءًا من زيارة متزامنة لوزير الخارجية الأميركي كولن باول وأمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان، كما تدفقت منظمات الإغاثة وهيئات الأمم المتحدة على البلاد، ووسائل الإعلام، بصورة لا سابق لها. وانضمت كوكبة من المشاهير إلى الحملات المساندة لضحايا الصراع، بدءًا من الممثلتين السينمائيتين ميا فارو وأنجلينا جولي، وليس انتهاءً بالممثل جورج كلوني.

يُذكر أن ريبيكا هاملتون، التي بدأنا هذه الدراسة بالاقتباس من مقالتها عن «المجلس»، نشرت في عام 2011 كتابًا على قدر كبير من الأهمية بعنوان **النضال من أجل دارفور**[446]، سردت فيه بقدر كبير من التفصيل خفايا أعمال منظمة «أنقذوا دارفور» التي قادت الحملة لمصلحة ضحايا دارفور وضد النظام السوداني. وترجع أهمية الكتاب جزئيًا إلى أن هاملتون، وهي محامية تخرجت في هارفرد، كانت ناشطةً ضمن تلك الحملة قبل أن تتفرغ للتوثيق لها. وتقيم هاملتون حاليًا في نيويورك حيث

التحقت بجامعة كولومبيا.

كان أكاديمي آخر من جامعة كولومبيا، وهو أستاذ الأنثروبولوجيا في الجامعة محمود ممداني، قد شن في عام 2009 هجومًا عنيفًا على حركة «أنقذوا دارفور»، واصفًا إيّاها بأنها كانت «الوجه الإنساني للحرب على الإرهاب». وقال ممداني إن المنظمة التي جمعت أموالًا طائلة من أجل دارفور لم تُنفق درهمًا واحدًا منها على الإغاثة، وإنما صرفتها كلها في حملات إعلانية للترويج لرؤيتها للأزمة، وأهانت الضحايا بمعاملتهم كأنهم سلعة يجري تسويقها لجمهور يعامل بدوره على أنه «مستهلك» لهذه الدعاية. واتّهم ممداني المنظمة بأنها مجموعة تدعو إلى الحرب، لا السلام، لأن شعارها كان «الخروج من العراق والدخول إلى دارفور». ورأى ممداني في نجاح المنظمة في توحيد نقائض السياسة الأميركية، حيث جمعت أقصى اليمين وأقصى اليسار، والمنظمات الدينية المتطرفة إلى جماعات حقوق الإنسان وأنصار ضحايا العنصرية في الولايات المتحدة، رأى في هذا نهاية السياسة وتحويل القضية إلى مسألة خُلقية، تمامًا كما فعلت دعاية بوش بالحرب على الإرهاب. فهنا كما هناك، لا يُنظر إلى الصراع على أنه صراع سياسي، يحتمل كل طرف فيه الخطأ والصواب، بل يُنظر إليه كصراعٍ بين الخير والشر، لا مكان فيه لنقطة وسط[447].

لكن انتقادات ممداني كانت وقتها أشبه بصرخة في واد، حتى بعد أن تعرضت حركة أنقذوا دارفور لانتكاسات وصراعات داخلية، أدّت إلى تراجعها واندثارها في نهاية

المطاف؛ إذ حققت الحركة نجاحًا ساحقًا في جعل دارفور أُم القضايا، لا في الولايات المتحدة فحسب، بل على نطاق العالم أيضًا. وانعكس ذلك على السياسة الخارجية الأميركية التي كانت ساحتها تشهد مزايدات بين الفرقاء حول من هو أكثر تشددًا تجاه النظام السوداني. وبلغ الأمر بمرشحي الرئاسة الأميركية الثلاثة لانتخابات عام 2008 (وهم أوباما وكلينتون وماكين)، أن أجمعوا على تصريح مشترك بخصوص دارفور، وتنافسوا في توجيه الانتقادات إلى نظام الرئيس جورج بوش بالتهاون تجاه الأزمة! وعندما سُرّبت في عام 2007 معلومات مفادها أن الخارجية الأميركية طرحت في لقاءات عُقدت في جنيف «خريطة طريق» لتطبيع العلاقات مع السودان، قامت الدنيا ولم تقعد حتى سحبت الإدارة هذه الخطة[(448)].

بحسب هاملتون، فإن مسؤولي الإدارة الأميركية كانوا كثيرًا ما يلجأون إلى جماعة «أنقذوا دارفور»، حينما تكون لهم مطالب من الكونغرس. وروت هاملتون عن أحد مسؤولي الخارجية قوله إنهم كانوا كلّما أرادوا أمرًا من الكونغرس أبلغوا قادة المجموعة، فيأتونهم بما طلبوا وزيادة. وكانت المجموعة قد صنفت أعضاء الكونغرس وفق ترتيب أبجدي، فيكون حرف «أ» هو القمة في الأداء، و«هـ» («إف» بالإنكليزية) درجة الرسوب. وتروي هاملتون عن مسؤولي «أنقذوا دارفور» أن مساعدي أعضاء الكونغرس المصنفين تحت «ج» وما دونه، كانوا يتصلون بالمنظمة ليتساءلوا «ما الذي يحتاج السيناتور فلان أو النائب علان عمله حتى يحصل على تصنيف «أ»؟

بدا أن السياسة الخارجية الأميركية اختطفها مرّة أخرى «الهواة»، وما عادت حتّى إدارة متشدّدة، يهيمن عليها المحافظون الجدد، قادرة على الوقوف في وجه هذا التيار الكاسح من الشعبوية الدبلوماسية. واعترف مسؤولون كبار لهاملتون أنهم كانوا ينفذون مطالب المنظمة، حتى عندما كانوا يعلمون حق العلم أنها لم تكن في مصلحة أهل دارفور، ولا حتى في مصلحة السياسة الأميركية، وذلك اتقاء لشرّها. وكانت النتيجة تضاربًا في الأجندات، أدى إلى إخفاق سياسة بوش الأساسية حيال السودان، وهي السياسة التي كانت ترمي إلى إنجاح عملية السلام في الجنوب والإبقاء على السودان موحَّدًا.

بخلاف ما روّجت له مقالة هاملتون نقلًا عن أبطال مزعومين، ناضلوا من أجل تحقيق «استقلال» جنوب السودان، فإن زعيم الحركة الشعبية جون غارانغ، وإدارة بوش وحلفاءها في الغرب والمنطقة، ما كانوا يريدون فصل الجنوب؛ إذ كان هناك تخوّف من أن تؤدي سابقة الانفصال إلى زعزعة استقرار المنطقة، وكان هناك توجّس (ثبتت مشروعيّته) من أن دولة الجنوب الوليدة لا تملك مقوّمات البقاء. كان هناك أيضًا قلق من أن انفصال الجنوب قد يُطلق الحرية للنظام الإسلامي في الشمال ليتَّخذ سياسات أكثر تشددًا، ويزيد من تأثيره في المنطقة. ولهذا انصبّ الجهد كلّه على دعم الوحدة.

لكن أحد مقوّمات الوحدة كان أن يشعر مواطنو الجنوب والشمال معًا بمردود

السلام، وأن تُستغَل الفترة الانتقالية لتحقيق تنمية متسارعة في الجنوب. ولهذا الغرض، رصدت الدول المانحة نحو خمسة مليارات دولار لدعم التنمية والاستقرار في السودان في مؤتمرات متتالية، عُقدت في أوسلو منذ عام 2007. لكن درهمًا واحدًا من هذه المبالغ لم يُنفق، بسبب استمرار الحظر الأميركي والغربي على السودان، وفي وجود مناخ متوتّر لم يكن يسمح بالتفكير في رفع ذلك الحظر وتدفق المعونات إلى السودان، أو إعفاء ديونه في أضعف الإيمان. وواجهت محاولة خجولة لإدارة بوش لمناقشة تطبيع العلاقات مع السودان في عام 2008، حملة عنيفة من مرشحي الرئاسة بعد أن سُرِّبت وثيقة «خريطة طريق» للتطبيع كانت قد قدمتها وزارة الخارجية إلى الحكومة السودانية. هكذا اضطرت إدارة بوش إلى التراجع، ووقفت تتفرج على جنوب السودان وشماله، وهما يواجهان مشكلات معقدّة لا حصر لها، من دون أن تستطيع فعل شيء لمعالجتها بحُجّة الضغط على النظام بشأن دارفور. لكن شيئًا ما لم يتحقق لدارفور أيضًا سوى إنفاق مليارات الدولارات على قوّات حماية لا تزال عاجزة عن حماية نفسها، فضلًا عن حماية المدنيين.

بعد مجيء أوباما إلى الحكم، أُطلقت مبادرات خجولة، وعُيّن مبعوث رئاسي هو الجنرال المتقاعد سكوت غريشن (S. Gration) الذي بذل جهدًا إيجابيًا للتعامل مع الحالة السودانية، لكنه واجه اتهامات من داخل أروقة الدبلوماسية الأميركية ومن اللوبيات نفسها، إضافة إلى المعارضة السودانية، أنه كان متعاطفًا أكثر من اللازم مع النظام

السوداني. لكن في نهاية الأمر، كان تشدّدُ النظام السوداني، لا انتقادات زملائه، هو الذي أطاحه، بعد أن أخفق جهده في تحقيق أيّ ثمار.

خامسًا: حصيلة التفاعل والتصادم

كان السودان على هامش اهتمامات الولايات المتحدة الأميركية حتى بداية السبعينيات، حين أخذ يقترب من مركز الاهتمام. وعارض السياسيون الأميركيون في الخمسينيات استقلال السودان، مفضلين لو أن بريطانيا سمحت لمصر بضمه في مقابل تنازلات في قناة السويس، والانضمام إلى المعسكر الغربي[449]. وفي حقبة الديمقراطية الأولى، رفض البرلمان المعونات الأميركية، ما أحدث بعض التباعد، قبل أن يقوم الحكم العسكري بقبول المعونة بعد أقلّ من أسبوعين من وصول الفريق إبراهيم عبود إلى الحكم في تشرين الثاني/ نوفمبر 1958[450]. وظلّت العلاقة وديّة نوعًا ما خلال الحكم العسكري، ثم الديمقراطية الثانية التي أعقبت سقوط نظام عبود في عام 1964، حتى قطع العلاقات في عام 1967 كما أسلفنا.

كانت العلاقات مع نظام النميري وثيقة، على الرغم من تقلّباتها. فالنميري أبرم اتفاق السلام في الجنوب في عام 1972، وتقارب مع حلفاء أميركا في إثيوبيا ومصر والخليج، كما أنه وجّه أكبر ضربة إلى اليسار والمصالح السوفياتية في المنطقة. لكنه تسامح، بحسب الرؤية الأميركية، مع قتلة أول سفير أميركي يتعرّض للقتل في مقرّ

عمله، وكانت ممارساته الدكتاتورية محرجة لواشنطن كما فساد نظامه. وفي عام 1983، سَنّ النميري تشريعات إسلامية متشدّدةً، وتقارب مع الإسلاميين، ما أقلق واشنطن وحلفاءها في المنطقة وفي الداخل (الجنوب على سبيل المثال حيث عاودت الحرب الاشتعال). لكن النميري أيد في الوقت نفسه، اتفاق كامب ديفيد، ودعم جهد الولايات المتحدة ومصر ضد ليبيا وتشاد، كما سهّل عملية ترحيل اليهود الفلاشا إلى إسرائيل عبر السودان في الشهور التي سبقت سقوط نظامه. وربما كان النميري أول حليف لواشنطن يسقط وهو ضيف على الرئيس الأميركي في البيت الأبيض؛ إذ كان في زيارة واشنطن للقاء الرئيس رونالد ريغان ونائبه جورج بوش حين وقعت الانتفاضة التي أطاحته. وكان بوش قد سجّل زيارة نادرة لمسؤول على هذا المستوى إلى السودان في مطلع آذار/ مارس عام 1985، أي قبل أسبوعين من بدء زيارة النميري إلى الولايات المتحدة، قبل أقل من شهر من سقوطه.

لم تكن العلاقة عدائية في حقبة الديمقراطية الثالثة، لكن واشنطن ساهمت عمليًا في سقوطها بسلبيتها وعدم مبالاتها. ومع عهد الإنقاذ، دخلت العلاقات مرحلة جديدة وصلت إلى حالةِ حرب باردة رصدت لها إدارة كلينتون كثيرًا من المال والجهد. لكن العلاقات تحوّلت في آخر عهد كلينتون إلى تعاون استخباري وثيق، استمر في عهد جورج بوش الابن. وساعد هذا بدوره في دعم الولايات المتحدة عملية السلام في الجنوب. ومن غير المعروف الآن إذا كانت العلاقات ستتطور أكثر، لو أن أزمة دارفور

لم تنفجر وتتطور بالصورة التي تطورت بها.

لا جدال في أن جزءًا من الإشكالية في هذه العلاقات يكمُن في سياسات الحكومة السودانية نفسها، حيث كانت الحكومة على خلافات مع قطاعات واسعة من شعبها، وفي حالة حرب مع بعض هذه القطاعات. ولا يعني هذا أن الإدارات الأميركية تتورّع كثيرًا عن دعم أنظمة قمعية تحارب شعوبها. ففي أفريقيا مثلًا كانت الولايات المتحدة تدعم نظام هبري الذي يُحاكم حاليًا في محكمة الجنايات الدولية بتهم جرائم ضد الإنسانية[451]، وكثيرين من أمثاله. وبعد أن ضاقت خيارات الولايات المتحدة في فترةِ ما بعد الحرب الباردة، حين لم يكن الجوّ العام يسمح بمثل تلك التوجهات، سمحت «الحرب على الإرهاب» وتداعيات ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 مجددًا بالعودة إلى شيء من تلك الممارسات. لكن السودان لم يستفد من ذلك إلا قليلًا، خصوصًا أنه صُنّف في الخانة المعادية، ولا يزال مُصنفًا ضمن الدول الداعمة للإرهاب، فضلًا عن اتهام النظام بالإبادة الجماعية بعد حوادث دارفور، وهي أم الكبائر في القانون الدولي.

بناء عليه، فإن وضع السودان في ميزان السياسة الأميركية كان ما لا تُحسد عليه دولة؛ فهو مُتّهم بتجاوزات في حقّ مواطنيه، ما يُصنفه بين الأنظمة السيئة السمعة غير المرغوب فيها. وهو معادٍ لمصالح الولايات المتحدة وتوجهاتها، ما لا يُشجّع على التغاضي عن جرائمه ومثالبه، كما يحدث مع كثير من الحلفاء. وهو مع ذلك، لا يتمتع

بفائض ثروات وموارد ربما تجعل الطمع فيها يغري بالتساهل معه. إضافة إلى هذا، فإن السودان ليس له حلفاء ذوو شأن على الساحة الأميركية، بل نجح بالعكس في اكتساب عِداء القطاعات النافذة في قلب السياسة الأميركية كما التي على هامشها.

بدأ ذلك بخسارة مجموعات الإغاثة لتعامله العدائي مع هذه المجموعات منذ بداية عهد الإنقاذ. ففي عامي 1990 و1991 رفض النظام الاعتراف بخطر المجاعة الذي كان يتهدّد أجزاء كبيرة من البلاد، ورفض تسهيل انسياب المعونات للمتضررين، خصوصًا في إقليم دارفور. ثم إن النظام خسر منظمات حقوق الإنسان بسبب التجاوزات الكثيرة المنسوبة إليه في حق المعارضة وفي أثناء الحرب في الجنوب. ثم خسر منظّمات السود في أميركا (ما عدا فصيل لويس فرقان من «أمة الإسلام») والمنظمات الكنسية بسبب اتّهامِه بالتحيّز ضدَّ «المسيحيين الأفارقة» في الجنوب. كما خسر المجموعات اليسارية والليبرالية التي عادةً ما تؤيّد خصوم الولايات المتحدة بسبب توجهاته الإسلامية وعدائه لليسار السوداني.

في بادئ الأمر، كانت هناك منظمات إسلامية تتعاطف مع النظام، وهي في أي حال هامشية وضعيفة النفوذ، وزادت عُزلتها بعد حوادث أيلول/ سبتمبر. لكن حتّى هذه المنظمات تخلّت عن أيّ تعاطف مع الخرطوم بعد حوادث دارفور التي وحّدت طوائف الرأي ضد النظام.

من هنا، فإن النظام السوداني مثّل حالة خاصة، ربما تكون فريدة من نوعها؛ فبينما

نجدُ إلى جانب الأنظمة «المارقة» الأخرى، مثل كوبا وليبيا وحتى العراق، أصواتًا تُعارض السياسة الأميركية تجاهها من منطلقات شتّى، فإنه لم يوجد في حالة السودان أي صوت معارض للسياسات الرسمية. بل بالعكس، كانت المعارضة في دول غربية كثيرة تُهاجم الحكومات لأنها لم تكن حازمة بما يكفي ضد النظام.

بذلت إدارة أوباما بعض الجُهد لتطبيع العلاقات مع السودان، لكن ضغوط اللوبيات وتشدّد الحكومة السودانية أفشل هذا الجهد. وكانت إدارة أوباما قدمت إلى الحكومة السودانية في خريف عام 2010، من السيناتور (حينذاك) جون كيري، سبعة شروط لتطبيع العلاقات، منها السماح بإجراء استفتاء الانفصال في جنوب السودان بسلاسة واحترام نتائجه، والتفاهم مع جنوب السودان على القضايا العالقة وقضايا ما بعد الاستفتاء، وعدم الشروع في أعمال عدائية ضد الدولة الجديدة، والتزام مشاورات منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق[(452)]. ويُلاحَظ أن هذه الشروط كانت شروط الحركة الشعبية لتحرير السودان. واستوفى السودان هذه الشروط، لكن التطبيع لا يزال بعيدًا. وجدّد الرئيس أوباما العقوبات التي فرضها سلفه بيل كلينتون في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، وظلت تُجدد في الوقت نفسه من كل عام.

خلاصة: قضايا من الأهمية بحيث تُترك للهواة

تمثّل العلاقات السودانية – الأميركية، خصوصًا في حقبتها الأخيرة، حالة خاصة

وفريدة في إطار العلاقات العربية - الأميركية، بداية من خضوع السودان لاختصاص دائرة أفريقيا في الخارجية بدلًا من إدارة الشرق الأدنى. لكن السودان بدأ يُعامل من منظور «الحرب على الإرهاب» حتى قبل إعلان هذه الحرب رسميًا، حين بدأ يُنظر إليه منذ حرب الكويت على أنه خطر على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة العربية؛ فاتُّهم بإيواء زعيم القاعدة أسامة بن لادن، حتّى قبل أن يُعلِن وجودَ تنظيم اسمه القاعدة، كما اتُّهم بوجود علاقات وثيقة له بإيران والعراق وليبيا، وبحركة حماس وحزب الله، وربما كان البلد الوحيد المتّهم بجمع هذه المتناقضات. كان يُنظر إلى السودان، في الوقت نفسه غربيًا وأميركيًا، على أنه «دولة مخفقة»، تواجه خطر الانفراط بسبب صراعاتها المسلحة الدامية المتعددة الأبعاد والأطراف. ويُعدّ هذا بدوره ظاهرة فريدة: أن تُصنفَ دولة المخفقة ومنهارة من جهة، ودولةً مهدِّدة المنطقة والعالم في الوقت نفسه. ففي العادة تُعدُّ الدول المخفقة خطرًا، كما كان الصومال وأفغانستان، لأن انهيارها يُحدث فراغًا تستغلّه المجموعات الإرهابية. لكن السودان لم يُنظر إليه على أنه خطر من هذا المنطلق، بل بسبب وجود دولة فاعلة فيه كانت تُهدد دول الجوار ومصالح الغرب الاستراتيجية، وتروّج أيديولوجيا خطرة، وتساهم في زعزعة استقرار أكثر من دولة. هكذا عومل السودان في الوقت نفسه من منطق الحرب الباردة (على غرار إيران والاتحاد السوفياتي) ومن منطق الدولة المخفقة (على غرار الصومال وأفريقيا الوسطى).

لاحظ عدد من الباحثين إشكالية تصنيف السودان ضمن «الدول المارقة»، حتى بحسب المعايير التي وضعتها الإدارات المتعاقبة لهذا التصنيف، لكن مع ذلك واصل هؤلاء المحلّلون أنفسهم على ترديد التهم التي تسعى إلى الربط بين جماعة أيلول الأسود، ومجموعة أبي نضال، مع الوجود العابر لهذه التنظيمات في مطلع السبعينيات ومنتصف الثمانينيات، وبين القاعدة والتنظيمات الإسلامية المتهمة بالتطرف في التسعينيات، وذلك بما يعطي الانطباع أن السودان ظَلَّ محطةً دائمة لجماعات «الإرهاب»[(453)]. ويعكس هذا التضارب، والكسل الدبلوماسي والأكاديمي، مفارقة أخرى محورية في التعامل الأميركي مع السودان، وهي مزيج من الهلع والاستخفاف، حيث أصبح السودان عنوان كل النواقص والمثالب في أدبيات واشنطن الدبلوماسية والإعلامية والأكاديمية؛ فهو بلد فقير متخلف، تفتك به المجاعات والأمراض وعدم الاستقرار مثلما هو الانطباع عن أفريقيا؛ وهو بلد مضطرب تنهشه الحروب الأهلية والصراعات، مثل باقي دول أفريقيا ومعظم دول العالم الثالث؛ ثم هو دولة ترعى الإرهاب مثل دول عربية وإسلامية كثيرة، ومأوى للجماعات المتطرفة مثل عدد آخر من الدول المخفقة والمنهارة في أفريقيا وغيرها، التي أصبحت «خرائب يُعشّش فيها الإرهاب»؛ وهو فوق ذلك دولة مارقة خطرة، تُصدّر الإرهاب والعنف، وتهدّد جيرانها بأيديولوجيتها المتطرفة وسياساتها المُهدّدة لجيرانها وما هو أبعد من جيرانها.

في ظلّ هذا التصنيف، أصبح من السهل على من يكتب أو يخطّط السياسات أن

يضيف إلى هذه المثالب ما يشاء من دون أن يسأله سائل؛ فمن السهل أن يخطئ الدبلوماسي إذًا أو الكاتب، إذا أعطى صورةً متفائلة أو معقّدة لأوضاع السودان، لكن لا أحد يخطئ إذا عكس أكثر الصور قتامة. وكنت قد بدأت تعليقي على كتاب صدر عن السودان في عام 2003، في الولايات المتحدة قائلًا: «لقد لاحظت في الصفحة الأولى من هذا الكتاب استخدام تهجئة خاطئة لاسمي، ثم أخذ الوضع يمضي باتجاه الحضيض من هذه النقطة»[454]. ولهذا، لا يكاد يوجد رأيان في واشنطن بشأن السودان إلا في ما ندر.

الإشكالية هي أن حتّى حين تظهر أصوات نادرة تطرح رؤية بعيدة عن التبسيط، كما كانت حال غريشن، مبعوث أوباما إلى السودان بين عامي 2009 و2011، فإنها تُخفق، كما أسلفنا، بسبب مواقف الحكومة السودانية وممارسات النظام السوداني وصراعاته الداخلية. فقد بَنى غريشن علاقة ودية بغازي صلاح الدين، مستشار الرئيس السوداني، ومسؤول ملف دارفور والعلاقات مع الجنوب، وتمكّن الرجلان من تحقيق كثيرًا من التقدم في تلك الملفات. لكن جهات نافذة في النظام دأبت على الإخلال بالتفاهمات الناتجة من هذه العلاقة، ما أطاح في النهاية غازي وغريشن معًا[455].

تبقى المفارقة الأكبر أن عدم مبالاة واشنطن النسبية بالشأن السوداني، على الرغم من تصنيف النظام هناك على أنه خطر، سهَّل تغوّل الجهات غير الحكومية، كما شهدنا في حال دارفور والجنوب، ضد القرار السياسي في هذا المجال. ولعلّ السودان يُمثّل في هذا

المجال صورة مقلوبةً لإسرائيل؛ فمثلما أن إسرائيل لا تخطئ عند صانع السياسة الأميركي، فإن السودان لا يصيب كذلك. وفي الحالتين، تُركت السياسة الخارجية في أيدي الهواة من اللوبيات ذات الأجندات الخاصة، فكانت المفارقة هي ترك السياسة الخارجية لبلد تقول الأدبيات أنه في غاية الأهمية بالنسبة إلى واشنطن سلبًا وإيجابًا، في أيدي جهات غير حكومية، هي التي تملي على الإدارات ما ينبغي لها أن تفعله.

من هذا المنطلق، يمثّل السودان، وعلى نحو قاطع، استثناء في العلاقات الأميركية - العربية، إذ لا يوجد بلد عربي آخر تُرك صنع السياسة حوله لجهات خارج الدولة. وهناك دولتان عربيتان أخريان فحسب كان صنع السياسة الخارجية فيهما يتحدد بعوامل داخلية في المجتمع الأميركي، هما فلسطين والعراق. والعراق تحول إلى قضية سياسة داخلية بعد صعود المحافظين الجدد وحربهم على الإرهاب. وهذا يعيدنا إلى نقطة أخرى، وهي أن السودان يتبع في الوقت نفسه قاعدة عربية أعم، وهي أن الإشكالية الأكبر في التعامل بين الخرطوم وواشنطن تنبع من أوضاع البلد الداخلية وسياساته. فالعراق لم يتحوّل إلى قضية داخلية أميركية إلا بعد أن غزا الكويت وأوقع نفسه في مصيدة لم يجد منها مخرجًا. وفي معظم الدول العربية التي واجهت إشكالات كبرى مع واشنطن، مثل سورية والسودان ومصر وليبيا، كانت الإشكالات الداخلية هي السبب.

لعل خلاصة ما سبق هي أن بدء إصلاح العلاقات بين العرب وواشنطن يجب أن

يبدأ من إصلاح الشأن الداخلي العربي. صحيح أن السياسات تُجاه عدد من الدول العربية تتشكّل بوساطة ضغوط ومصالح وآراء قِطاع من النخب المتنفّذة اقتصاديًا وفكريًا وإعلاميًا واجتماعيًا وسياسيًا، لكن هذه النخب تتنافس بدورها وتتدافع، ولا يحتكر أيّ منها النفوذ إلا في نطاق ضيّق (أو في حالات استثنائية مثل إسرائيل). وحتى هذه الحالات الاستثنائية تعتمد على ضعف العرب وتناحرهم.

أما في حالة السودان، فإن السياسة الأميركية تشكّلت بنفوذ تحالف نادر من اللوبيات القوية، بسبب الأوضاع الخاصة لجنوب السودان، ثم دارفور. ولم توجد هناك أي قوى منافسة لهذه اللوبيات، بسبب عزلة السودان وصعوبة دعم سياسات نظامه من أي جهة. وحاول النظام في الفترات الأخيرة، خصوصًا بعد تدفق أموال النفط، أن يقوم بتشكيل لوبيات تدعمه في أوروبا وواشنطن، وكان قبل ذلك بَنى بعض الجسور مع قوى وشخصيات ذات نفوذ محدود، لكن هذه المحاولات لم تُحقّق اختراقًا يُذكر للأسباب التي ذكرناها، على الرغم من أن اتباعه نهج التعاون الاستخباري مع واشنطن خفّف من الضغوط الأميركية عليه.

كان في إمكان السودان أن يصل إلى تفاهم مع واشنطن من خلال تكثيف التعاون الاستخباري، والتعاون أكثر في مجالات مثل دارفور والجنوب. ولو حصل هذا فسيتحوّل السودان من استثناء عربي إلى الانسجام مع القاعدة، وهي الدعم الأميركي لأنظمة قمعية حليفة. لكن هل كانت هذه نتيجة مرغوبًا فيها؟

المراجع

Books

Anderson, G. Norman. Sudan in Crisis: The Failure of Democracy. Gainesville, FL: University .Press of Florida, 1999

Hamilton, Rebecca. Fighting for Darfur: Public Action and the Struggle to Stop Genocide. .Preface by Mia Farrow. New York: Palgrave Macmillan, 2011

Henriksen, Thomas H. America and the Rogue States. American Foreign Policy in the 21^{st} .Century. New York: Palgrave Macmillan, 2012

Johnson, Hilde F. Waging Peace in Sudan: The Inside Story of the Negotiations that Ended .Africa’s Longest Civil War. Portland, Or: Sussex Academic Press, 2011

Litwak, Robert S. Rogue States and U.S. Foreign Policy: Containment after the Cold War. .Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2000

Mamdani, Mahmood. Saviors and Survivors: Darfur, Politics, and the War on Terror. London: .Verso, 2009

Petterson, Donald. Inside Sudan: Political Islam, Conflict, and Catastrophe. Boulder, Colorado: .Perseus Books Group, 2009

.Woodward, Peter. Condominium and Sudanese Nationalism. London: Rex Collings, 1979

Periodic

El - Affendi, Abdelwahab. «The Impasse in the IGAD Peace Process for Sudan: The Limits .(Regional Peacemaking.» African Affairs. vol. 100. no. 401 (October 2001

The Perils of Regionalism: Regional Integration as a Source of Instability in the Horn» ._____ .(of Africa?.» Journal of Intervention and Statebuilding. **vol. 3**. **no. 1** (2009

Review of: Revolutionary Sudan: Hassan al - Turabi and the Islamist State, 1989 -» ._______ .(2000, by J. Millard Burr and Robert O. Collins.» Die Welt des Islams. vol. 49. no. 1 (2009

Study

El - Affendi, Abdelwahab. «The Mother of All Conspiracies?: Darfur, the Media and the «War .<on Terror».» Heinrich Böll Stiftung Middle East. 3 March, 2014. <http://bit.ly/1ES2CG9

الفصل الثالث عشر
العلاقات السودانية – الأميركية
في عهد حكومة الإنقاذ
التحول من سياسة خارجية إلى شأن داخلي

حسن الحاج علي أحمد ......

بدا لإدارة الرئيس كلينتون الذي تسلَّم السلطة رسميًا في 20 كانون الثاني/ يناير 19 أن مواقف الحكومة السودانية التي جاءت بعد انقلاب عام 1989 تُثير القلق بسبب شعاراتها الإسلامية ومواقفها الإقليمية. وكانت الحكومة السودانية قد فتحت البلاد لأعضاء الجماعات الإسلامية الذين وفدوا من عدد من الدول العربية، ومن ودول الجوار الأفريقي، ولا سيما من سُمّوا الأفغان العرب الذين جاءوا من أفغانستان بعد انتهاء الغزو السوفياتي. وكان في صدارة الوافدين أسامة بن لادن، زعيم تنظيم القاعدة لاحقًا. ووجهت بعض دول الجوار، مثل إريتريا، اتهامًا إلى الحكومة السودانية بإيواء جماعات إسلامية ودعمها، كانت تهدف إلى إسقاط حكومة أسياس أفورقي. وبعد تقويم سلوك الحكومة السودانية الخارجي، بدأت إدارة كلينتون تكثيف خطوات عزل السودان وزيادة الضغط عليه. ففي 18 آب/ أغسطس 1993، أدرجت وزارة الخارجية الأميركية السودان في قائمة الدول التي ترعى الإرهاب. وفي 9 أيلول/

سبتمبر 1993، أصدرت السفارة الأميركية في الخرطوم بيانًا أشارت فيه إلى أن الخلافات بين السودان والولايات المتحدة تتركز على دعم السودان للإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان، والنزاع في جنوب السودان، وعرقلة الإغاثة، وإلى أن الخلافات ليست لها صلة بنظام الحكم الديني[(456)]. وأصدر الرئيس الأميركي، في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، الأمر التنفيذي رقم 13067 الذي نص على تطبيق عقوبات اقتصادية ضد السودان تحت مبررات دعم الإرهاب الدولي.

بعد نحو عام، وبعد اتهام الولايات المتحدة أسامة بن لادن بعمليات تفجير سفارتيها في دار السلام ونيروبي، قصفت مصنع الشفاء للأدوية في الخرطوم (في 20 آب/ أغسطس 1998)، وأشارت الإدارة الأميركية إلى إنتاج هذا المصنع غازًا للأعصاب. فأغلق السودان سفارته في واشنطن في 17 أيلول/ سبتمبر 1998، احتجاجًا على هذا القصف. وفي عام 1999، أصدر الكونغرس الأميركي قانون سلام السودان دعا فيه إلى دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان، وإلى فرض عقوبات اقتصادية على الشركات النفطية في السودان.

لم يكن الرئيس جورج بوش الابن في بداية عهده مهتمًا بالسودان وبأفريقيا عمومًا. وصرح إبان حملته الانتخابية أن أفريقيا ربما تكون مهمة، لكنها ليست ضمن المصالح الاستراتيجية القومية للولايات المتحدة[(457)]. فبعد أن كانت إدارة كلينتون تسعى إلى عزل السودان، لم تكن البلاد ضمن أولويات الإدارة الأميركية الجديدة في الفترة بين

عامي 2001 و2002. غير أن موقف هذه الإدارة تغير إلى الاهتمام بالشأن السوداني والتفاعل معه، بعد الضغط الذي مارسته الجماعات الدينية، ولا سيما الكنيسة الأنكليكانية التي كانت محورية في هذا المسعى[458]. وأشار الرئيس بوش في رسالته إلى الكونغرس في الأول من أيار/ مايو 2006، وفيها إعلان لحالة الطوارئ بسبب الأوضاع في دارفور، إلى أن سياسة الحكومة السودانية تُشكل تهديدًا استثنائيًا، وغير عادي، لمصالح الولايات المتحدة وسياستها الخارجية. وقرَّر توسيع العقوبات الاقتصادية التي فرضها سلفه الرئيس كلينتون.

أبقى الرئيس جورج بوش الابن العقوبات على السودان، لكنه أدخل تعديلين على القرار التنفيذي رقم 13067؛ **أحدهما** في نيسان/ أبريل 2006، **والآخر** في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه. وعُنِيَ التعديلان بقضية دارفور، وبصناعة النفط في السودان. كما قصدت التعديلات استثناء مناطق جنوب السودان وجنوب كردفان وأبيي والنيل الأزرق و«المناطق المتأثرة» بالعقوبات حول الخرطوم، وهي مناطق تقطنها أعداد من سكان جنوب السودان، أو من المقاتلين في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان. وتعكس تلك العقوبات المحدَّدة تشديد الضغط على شمال السودان.

في عهد الرئيس أوباما، أصدرت الإدارة الأميركية خطة للتعامل مع السودان نعتتها بأنها مدخل شامل للتعامل معه، وذلك في 19 تشرين الأول/ أكتوبر [459]2009، محدِّدة ثلاث أولويات استراتيجية للولايات المتحدة في السودان: إنهاء النزاع

والتجاوزات الكبيرة لحقوق الإنسان والقتل الجماعي في دارفور، وتطبيق اتفاق السلام الشامل بطريقة تُفضي إما إلى بلد يعيش في سلام بعد عام 2011، وإما إلى قيام دولتين تعيشان بسلام، والتأكد من أن السودان ليس ملاذًا آمنًا للإرهابيين.

ركّزت الخطة على التعاون الإقليمي والدولي مع الحلفاء وغيرهم، وإشراك الفاعلَين الرئيسَين في السودان. وعلى الرغم من إصدار هذه الخطة وإبداء الرئيس أوباما اهتمامًا بالشأن السوداني، من خلال إرسال مبعوثين خاصين، فإن هذا الاهتمام لم يكن فائقًا أو استثنائيًا. ويكمن السبب في أن الاهتمامات الأمنية والسياسية والاقتصادية الكبرى الأخرى أخذت الاهتمام الأعظم من الرئيس[460].

أولًا: العوامل المؤثرة في العلاقة بين البلدين

ذكرنا، في ما تقدّم، ثلاثة عوامل تساهم مساهمة رئيسة في تشكيل العلاقة بين السودان والولايات المتحدة، وفي ما يلي سنعنى بتحليل هذه العوامل.

1 - دور الإسلام

يُعَدُّ دور الإسلام في العلاقات السودانية - الأميركية من القضايا التي تختلف فيها الرؤى والمدارك بين الجانبين السوداني والأميركي، إضافة إلى أنه دور يثير جدلًا واسعًا؛ فعندما جاءت حكومة الإنقاذ في عام 1989، عكست في عهدها الأول توجهًا

إسلاميًا، وفتحت البلاد لتنظيمات وأفراد مرتبطين بتنظيمات إسلامية مختلفة، ما أدَّى إلى توتُّر في العلاقة بين حكومة الإنقاذ وعدد من دول الجوار وعدد من الدول العربية. ففي عام 1991 تكوَّن المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، وهو تنظيم يضم جماعات إسلامية وعروبية. واشتملت مقدمة ميثاق المؤتمر على تحديات كثيرة تواجه الأمة، مثل السياسة الاستعمارية «فرِّق تسُدْ»، وحالة التبعية التي تعيشها المجتمعات العربية والإسلامية، ومؤامرة فصل الاستعمار ما بين العروبة والإسلام، والقومية والإسلام، والوطنية والإسلام، والدولة والإسلام، ما أدّى إلى إفراغ الشعوب من مقوماتها الحضارية[(461)].

تأثَّر الإطار المُنظِّم للسياسة الخارجية السودانية بالاستراتيجيا القومية الشاملة التي بدأ العمل بها في عام 1992. ونصَّت استراتيجية السياسة الخارجية على أن هذه السياسة تُبنى على أصلين: أحدهما الإيمان بوحدة الخالق الذي تنبثق منه مبادئ الإخاء ويتقرر به العدل الإلهي، والحرية، وحقّ الشعوب في تقرير مصائرها واختياراتها، والآخر مبدأ الرسالة والعالمية الذي يشمل تفاعل السياسة الخارجية من أجل التعاون، وإعمار الأرض، والقسطاس في ما يتعلَّق بالتمتع بثروات الأرض، والقيام بواجب نصرة المستضعفين ونبذ الظلم والعدوان مهما يكن مصدره أو مبرراته، وحماية الإنسان حتى تسود معاني الحرية والعدل والمساواة[(462)].

تأكدت هذه المعاني في الوثيقة التي أصدرتها لجنة العلاقات العالمية التابعة للمؤتمر الوطني في أوائل التسعينيات؛ إذ حددت الأسس التي يقيم عليها السودان علاقاته

الخارجية، ووَردَ في صدارتها: «اعتمد السودان على فقه الدين، اعتصامًا ضد الأهواء والمصالح العارضة، وفقه النظريات والأعراف والهيمنة، مستعينًا كذلك بإرثه في تاريخ الحضارة الإسلامية، ومعتبرًا بتجارب الإنسانية»[(463)]، ووَردَ بعد ذلك القول الآتي: «تأسيس علاقات السودان العالمية على راية التوحيد»[(464)].

ترى الحكومة السودانية أن سبب العلاقة السيئة بينها وبين الولايات المتحدة هو التوجه الإسلامي للبلاد؛ فعندما سُئل الرئيس السوداني عمر البشير في عام 1993 عن أسباب الخلاف بين البلدين، أجاب قائلًا: «يذكرون أن سبب التوتر هو الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان، ولكنهم حتى الآن مقتنعون بأنه لا علاقة لنا بالإرهاب أو دعم الإرهابيين، والحوادث التي يتحدثون عنها في السودان لا تُذكر مقارنة بما يحدث في دول حليفة لهم، وأكرر لك أن المسألة ليست حقوق الإنسان، ولا الديمقراطية، ولا الإرهاب. السبب الحقيقي للخلاف مع الولايات المتحدة هو الإسلام، ونحن لن نتخلى عن الإسلام»[(465)].

هذا الرأي أكّده حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان؛ ففي أوائل التسعينيات، استعرضت لجنة العلاقات العالمية التابعة للمؤتمر الوطني، ضمن عرضها للعلاقات السودانية – الأوروبية، العلاقة بين السودان والولايات المتحدة، معتبرةً الغرب كتلة واحدة. وأشارت إلى أن إعلان السودان مشروعه الحضاري أدَّى إلى أن يبادر الغرب بالعداء «منفعلًا بالذاتية الشمولية ذات الشعور بالتميز التي لا تقبل التعدُّد أو المنافسة،

ومدفوعًا أيضًا بالعقدة التاريخية من الإسلام»[466].

في عقب عام 1997، حدث تحوُّل مهم في الأسس الموجَّهة إلى السياسة الخارجية السودانية، نتيجة تأثيرات البيئة العالمية. وعكست توصيات المؤتمر الدبلوماسي للمؤتمر الوطني الذي عُقِد بين 21 و22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 إرهاصات التحول في السياسة الخارجية، ولا سيما المطالبة بمراجعة أهداف استراتيجية العلاقات الخارجية الواردة في الاستراتيجيا القومية الشاملة[467]. ونتيجة هذا التحوُّل، أصبحت السياسة الخارجية أكثر عملية وبراغماتية.

نجد في الجانب الأميركي أن للمسؤولين الأميركيين رأيًا آخر بشأن الإسلام ودوره؛ إذ يقول إدوارد دجيرجيان، مساعد وزير الخارجية الأميركي السابق لشؤون الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: «الإسلام ليس الخطر المقبل، ويجب ألا ننظر إلى الإسلام على أنه جسم واحد، فنحن ضد إيران، وضد دعم السودان جماعات في شمال أفريقيا. ويجب التفريق بين التيار الرئيس في الإسلام والجماعات الإرهابية المتطرفة»[468]. وتردُّ مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، على ما طرحه هنتنغتون في كتابه **صدام الحضارات** بقولها: «ليس للولايات المتحدة مصلحة في صراع مع الإسلام كما يقول بعض المحلِّلين، بل على العكس توجد مصالح ملحة - تبدأ من الاستقرار، ثم التنمية، ودعم حُكم القانون - نشترك فيها مع أغلبية الدول الإسلامية»[469].

غير أن حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 أدَّت إلى اهتمام أميركي غير مسبوق

بالإسلام ودوره في الحياة العامة. فهذه أول مرة، كما أشار ديفيد كابلان، يصبح ما يدور في دين ما من صميم اهتمامات الأمن القومي الأميركي، وقد أنفقت الولايات المتحدة أموالًا، في إطار حربها ضد الإرهاب، من أجل تغيير الطريقة التي يُفهم بها الإسلام أو يُفسَّر[(470)].

أما في عهد أوباما، فبدأ السعي إلى التواصل مع العالم الإسلامي؛ إذ جاء بعد سلفه جورج بوش الابن الذي غزا كلًا من العراق وأفغانستان وتوترت في عهده علاقة الولايات المتحدة بشعوب العالم الإسلامي؛ كما تشير إلى ذلك مسوحات الرأي العام التي نظمها مركز بيو للدراسات[(471)]. وتعهد الرئيس أوباما في خُطبة تنصيبه في أوائل عام 2009 بالتواصل مع العالم الإسلامي. وجاءت خُطبته في جامعة القاهرة موضحة رؤية الإدارة لدور الإسلام[(472)]، مشيرة إلى أنه جاء إلى المنطقة سعيًا إلى بداية جديدة تقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، وإلى أن الولايات المتحدة والإسلام ينبغي ألا يكونَا في حالة تنافس، وإلى أنه لا يمكن خُطبة واحدة أن تمحوَ أعوامًا من عدم الثقة.

قام مستشارو أوباما بحذف عبارات دينية من الوثيقة الرئيسة التي توضح الملامح العامة لاستراتيجية الأمن القومي الأميركي، مثل عبارة «التطرف الإسلامي». وتريد الإدارة الأميركية بذلك أن تبين أنها لا تنظر إلى الدول الإسلامية بمنظار الإرهاب ومكافحته. ويُعدّ هذا التعديل تحوُّلًا مُهمًا من سياسة بوش الذي كان يَعُدّ مواجهة

التطرف الإسلامي أكبر صراع أيديولوجي في بداية القرن الحادي والعشرين[(473)].

2 – السلوك السياسي

أ – سلوك الدولة المارقة

غلب على سياسة الولايات المتحدة في التعامل مع السودان أنه دولة مارقة، غير قادرة على الحكم وفقًا لمعايير محددة، أو غير راغبة في ذلك. ويتداخل استخدام مفهوم الدولة المارقة مع مفاهيم أخرى مثيرة للجدل؛ من قبيل مفهوم الدولة الفاشلة، وهو أحد اشتقاقات مفهوم الدولة المضطربة The Fragile State)) الذي لا يخلو في حدّ ذاته من إثارة للجدل. وكلا المفهومين شائع الاستخدام في الأوساط السياسية والإعلامية. لكن لمفهوم المروق دلالات أخرى – غير تلك التي تحملها مفاهيم أخرى مثل الضعف والإخفاق – تعكس درجة من التحكم لدى الدولة الموصوفة بالمروق، وعدم التزام القواعد والأعراف الدولية، ووجود تحدّ للآخرين[(474)].

إن وصف العدو بنعوت سلبية، كما تشير كل من أنّا غيس (A. Geis) وكارمن فاندرليش[(475)](C. Wunderlich)، ليس أمرًا جديدًا في السياسة العالمية. فالصفتان المستعملتان في «الدولة المارقة» و«محور الشرّ»، مثلًا، تساهمان في إضفاء انطباع جيد في المتحدث نفسه، وتؤطّران إدراك تهديدات العالم الخارجي، كما أنهما تُضفيان على الخيارات السياسية المعتمدة تجاه العنف شرعية ما. وبدأ استخدام مفهوم الدولة المارقة

في إدارة الرئيس كلينتون في عام 1994، ثم جرى التخلي عنه في عام 2000 لمصلحة مفهوم آخر متمثّل في «الدول التي هي مثار اهتمام» (States of Concern)[(476)]. وجاءت الإشارة إلى مفهوم الدول المارقة والمخفقة في وثائق الإدارة الأميركية عندما ورد في استراتيجية الأمن القومي الأميركي في عام 2002 أن «أميركا ليست مهدّدة من خلال دول غازيَة، بل من خلال دول مخفقة»[(477)]. وجاء في دليل الميدان للجيش الأميركي الذي صدر في عام 2008 بعنوان «عمليات الاستقرار» أن «الأخطار التي تواجه الأمن القومي الأميركي لا تأتي من دول في طور الظهور أو دول طامحة، بل تأتي من دول غير قادرة على مقابلة الحاجات والتطلعات الأساسية لشعوبها، أو غير راغبة في ذلك»[(478)].

ترى سوزان رايس أن الدول المخفقة تُشكل تهديدًا للأمن القومي الأميركي؛ ذلك أنها تمثِّل، بالنسبة إلى الإرهابيين، ملاذات آمنة، ولأن المنظمات الإرهابية تستغل حدودًا ليست تحت السيطرة الدولية، وضعفَ المؤسسات الأمنية في الدول المخفقة، أو انعدامها، كما تستغل عدم قدرة هذه الدول على تحريك الناس والسلاح والأموال في مختلف أنحاء العالم. وتشير رايس إلى أن السودان أنموذج لهذه الدول في أفريقيا[(479)].

تعزَّز الانشغال بأوضاع «الدول المخفقة» و«المارقة» في إدارة أوباما، بسبب الاهتمام بالأجندة الأمنية الناعمة التي لا تُشكل تهديدًا واضحًا وماثلًا للولايات المتحدة، مثل انعدام الأمن، وتفشِّي الفقر والعنف في مناطق مختلفة من العالم. وعلى الرغم من أن هذه الأجندة لا تلغي قضايا الأمن القومي التقليدية، فإن إدارة أوباما ترى أنها أجندة

مركزية لمستقبل العالم[480]. وتوسعت الإدارات الأميركية في استخدام مفهوم الدولة المارقة توسُّعًا لا يشمل تعامل الدولة المارقة مع الدول الأخرى فحسب، بل يشمل أيضًا كيفية معاملة الدولة لمواطنيها داخليًا[481]. وهذا التوسّع يتطابق مع مبدأ «مسؤولية الحماية» الذي أشار إليه الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان، وهو مبدأ يتضمن مسؤولية الحكومات في حماية مواطنيها.

أدَّى هذا التعريف الواسع للمروق إلى إدراج السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب. وعلى الرغم من ظهور السودان في عدد من القوائم، مثل «الدول الضعيفة» و«الدول المنهارة» و«الدول المضطربة» و«الدول المارقة»، فإن مفهوم «الدولة المارقة» غلب على تعامل الولايات المتحدة معه. ويعكس المروق صفات عدم المبالاة والتعنت، ما يُضفي نوعًا من المشروعية على التدخل في شؤون الدولة المارقة. وانعكست سياسات التعامل مع المروق على العقوبات المفروضة على السودان. فالإدارة الأميركية لم تتعامل مع السودان بحسب مفهوم «الدولة المضطربة»، على الرغم من تحقُّق وضع مضطرب في هذا البلد يحتاج إلى مساعدة من أجل معالجة الاختلالات التي يعانيها[482].

عكست تقارير مختلفة تصدرها جهات أميركية رسمية وغير رسمية، مثل تقرير الحرية الدينية الذي يتابع حالة الاضطهاد الديني، وبعض التقارير المتعلقة بالأوضاع الإنسانية، وحقوق الإنسان، والإبادة الجماعية، وحالة المروق حيال الحكومة السودانية

التي ترى أن ثمة مسعى للإساءة إلى سمعتها. فاتهمت الحكومة السودانية الحركة الشعبية بتدبير خطة لفتح جبهة قتال ثانية في دارفور، خصوصًا أن هذه الجبهة فُتحت توقيع اتفاق وقف العدوان بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية في عام [483]2003. وعزّزت الحرب في دارفور النظر إلى الحكومة السودانية على أنها دولة مارقة، خصوصًا بعد الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت فيها، والتي أدَّت إلى توجيه اتهام من محكمة الجنايات الدولية إلى الرئيس عمر البشير بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في دارفور.

على الرغم من تعاون الحكومة السودانية مع الإدارة الأميركية في الحرب ضد الإرهاب، فإن السودان ظلّ مدرجًا في قائمة الدول الراعية للإرهاب. وشمل ذلك التعاون التنسيق مع وكالة الاستخبارات الأميركية، لكنه ظلّ شأنًا سريًا. ووفقًا للتقارير السنوية التي تتعلّق بالإرهاب، التي تصدرها وزارة الخارجية الأميركية، ثمة تأكيد لتعاون السودان في الحرب ضد الإرهاب. ففي تقرير عام 2006، ورد أن السودان بقيَ شريكًا متعاونًا في الحرب العالمية ضد الإرهاب. وأصبحت الحكومة السودانية حليفًا قويًا في الحرب ضد الإرهاب، تتابع بحزم العمليات الإرهابية المتعلقة بتهديدات مباشرة للأفراد والمصالح الأميركية في السودان. ويعدُّ المسؤولون السودانيون تعاونهم المستمر مع الحكومة الأميركية أمرًا مهمًا، ويدركون الفوائد المالية الأميركية والتدريب والمساعدات الأمنية[484]، ووردت إشارات مشابهة في تقرير عام

[48 2012. وترى الحكومة الأميركية أن استمرار وضع السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب يُشكل ضغطًا كبيرًا على الحكومة السودانية، وذلك بهدف تغيير سلوكها، على الرغم من تعاونها في مجال مكافحة الإرهاب.

ب - الهيمنة والتمادي في نقض العهود

ترى الحكومة السودانية أن سلوك الهيمنة الذي تتَّسم به الإدارات الأميركية ليس هو سبب التوتر مع الحكومة السودانية فحسب، بل مع كل الدول الضعيفة أيضًا؛ ففي القمة الأفريقية التي عُقدت في غانا في عام 2008، أشار الرئيس البشير في خُطبته إلى «هيمنة سياسة القوة على العلاقات الدولية، وإلى أن الدول الصغيرة والضعيفة التي تُشكل الأغلبية العظمى من أعضاء المجموعة، تتعرض للتهديد بالعدوان والتدخل والتخريب والابتزاز وصنوف ضغوط الأغنياء والأقوياء وإملاءاتهم»[(486)]. وفي بداية التسعينيات، طالبت اللجنة العالمية للمؤتمر الوطني الغربَ بالتخلي عن سعيه إلى الهيمنة، والإقرار بالتنوع والتعايش؛ فهذه هي أنجع السبل الكفيلة بتحقيق علاقات مفيدة بين أوروبا والعالم الثالث[(487)].

إضافة إلى ذلك، تتهم الحكومة السودانية الإدارات الأميركية المتعاقبة بافتقارها إلى الصدقية، وهو أمرٌ يُعقِّد التعامل مع هذه الإدارات. وتُشير تلك الحكومة إلى أن الإدارات الأميركية - ولا سيما إدارتَي بوش وأوباما - وعدت برفع اسم السودان من قائمة الدول التي ترعى الإرهاب، لكنها لم تفعل.

في لقاء صحافي، ذَكر وزير الخارجية السوداني علي كرتي أنه لا يوجد فرقٌ كبير بين موضوع تعهدات المسؤولين الأميركيين وعدم تنفيذ تعهداتهم، وأشار إلى ما حدث في عام 2007، بعد توقيع اتفاق أبوجا لحلّ مشكلة دارفور بقوله: «أنا كنت شاهدًا على اتصال تليفوني بين الرئيس البشير والرئيس الأميركي بوش. شكر الرئيس [بوش الرئيس] البشير على تعاون السودان لحلّ مشكلة دارفور، ووعد بإعلان سياسة جديدة، وإعادة العلاقات الدبلوماسية، وتقديم مساعدات، وغير ذلك. وجاء مسؤولون أميركيون وذهبوا، ولم نسمع شيئًا. حتى جاء أوباما، وتكررت المسرحية نفسها»[(488)]. وطالب كرتي الولايات المتحدة بالوفاء بوعودها المتمثِّلة في رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب ورفع الحصار الاقتصادي.

3 – جنوب السودان

سعت إدارة أوباما، ومن قبلها إدارة بوش الابن والكونغرس ومجموعات ضغط مختلفة، إلى تأمين انفصال سلس لجنوب السودان. ولم يبدأ الجهد الأميركي لفصل جنوب السودان في عهد حكومة الإنقاذ، بل إنه يعود إلى ثمانينيات القرن العشرين، حين بدأ بمجموعة صغيرة شكّلت القلب المحرك الذي نسّق المساعي المختلفة، ونقَل الاهتمام إلى داخل المؤسسة الرسمية[(489)]. وظهرت الخطوة الأولى التي مهّدت لاتفاق السلام في شكل تقرير أصدرته مجموعة عمل كلفها مركز الدراسات الاستراتيجية

والدولية في واشنطن بإعداد سياسة تجاه السودان[490]. وشارك في مجموعة العمل سياسيون وخبراء ودبلوماسيون سابقون وناشطون في منظمات المجتمع المدني مهتمون بالشأن السوداني.

أشار التقرير إلى أن سياسة عزل السودان واحتوائه لم تحقّق نجاحًا في وقف الحرب أو تبديل الحكومة، وأنه لا يمكن الولايات المتحدة أن تتجاهل السودان، لما يمثّله من مصالح إنسانية وأمنية. وأوصى التقرير بإقامة دولة واحدة بنظامين في السودان، والعمل مع المملكة المتحدة والنرويج ودول الجوار السوداني لمساندة عملية السلام. وفي هذا الصدد، زار مسؤولون كبار في الإدارة الأميركية السودان إبان الفترة الانتقالية التي أعقبت توقيع اتفاق السلام في عام 2005، لتأكيد دعمهم الاتفاق. على سبيل المثال قام وزير الخارجية، بدلًا من جيمس شتاينبيرغ، بزيارة الخرطوم في شباط/ فبراير 2011.

من أهم زيارات كبار المسؤولين الأميركيين تلك الزيارة التي قام بها جون كيري، وزير الخارجية، عندما كان عضوًا في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، ثم رئيسًا لها، حيث زار السودان أربع مرات. ويوم الاستفتاء في تقرير المصير، خاطب الجنوبيين من كنيسة في جنوب السودان، وكان إلى جواره رئيس الجنوب سلفا كير، وكان للمخاطبة دلالة رمزية وحثٌّ على التصويت للانفصال؛ إذ ذكَّرهم كيري بما عانَوه من رِقّ واستعمار واضطهاد، وعبَّر لهم عن مشاركة الرئيس أوباما والكونغرس

والشعب الأميركي تطلعاتهم في المستقبل. وقال: «أشعر بالفخر لأنقل إليكم دعم الولايات المتحدة القوي لجهدكم من أجل بناء أمتكم الجديدة»[(491)].

وفقًا لتقرير من شركة ستراتفور الاستخبارية، نشره موقع ويكيليكس، جاء كيري في زيارته الخرطوم، بين 5 و7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، بعَرض أميركي للحكومة السودانية متمثِّل في رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، في مقابل موافقة الحكومة السودانية على إجراء استفتاء بشأن حقّ تقرير المصير في جنوب السودان، وقبول نتائجه. وكان قد قدّم عرضًا مماثلًا في هامش جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن العرض الذي جاء به كيري أضاف أمرًا جديدًا مفاده فكّ الارتباط بين رفع اسم السودان من القائمة وحدوث تطور في عملية السلام في دارفور، مع الإسراع في عملية رفع اسمه منها[(492)].

في 24 أيلول/ سبتمبر 2010، عُقِد في نيويورك اجتماع رفيع المستوى برعاية الأمين العام للأمم المتحدة لمناقشة سير تنفيذ اتفاق السلام. وفي هذا الصدد، ذكر وزير الخارجية السوداني أن «اجتماع نيويورك جاء كما توقعنا، لم يكن فيه جديد غير التراكم الإعلامي، وغير تصريحات الأميركيين، وكأن نهاية العالم اقتربت، هم ركزوا على الاستفتاء. ونحن، منذ سنوات كثيرة، كُنا أعلنا التزامنا تقرير المصير للجنوبيين. وهم قلقون من أننا لن نقبل نتيجة الاستفتاء إذا جاءت مع الانفصال، ونحن قلنا لهم إن الذي يقبل تقرير المصير لا بد أن يقبل نتائجه»[(493)].

انصبَّ همّ إدارة أوباما، بعد انفصال جنوب السودان، على تأمين تطور الدولة الوليدة. وبعد النزاع العسكري في منطقة هجليج بُعيد الانفصال، ووقف حكومة الجنوب ضخّ النفط عبر الأنابيب التي تنقله عبر السودان إلى الميناء على ساحل البحر الأحمر، وقَّعت حكومتا السودان وجنوب السودان اتفاقًا لتطبيع العلاقة بين البلدين واستئناف ضخّ النفط. وعندما التقت وزيرة الخارجية كلينتون وزيرَ الخارجية السوداني علي كرتي، رحَّبت بالاتفاق الذي وقعته الدولتان في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في أيلول/ سبتمبر 2012، وأشارت إلى ضرورة العمل على حلّ ما بقيَ من قضايا بين جمهوريتي السودان وجنوب السودان[494].

ثانيًا: الوسائل والآليات

1 - آلية المبعوث الخاص

عمدت الإدارات الأميركية المتعاقبة إلى استخدام المبعوثين الخاصين للتعامل مع السودان. وتجنح الإدارات المختلفة إلى هذا الاستخدام بسبب انطوائه على مرونة كبيرة؛ فتعيين مبعوث خاص لا يتطلب موافقة مجلس الشيوخ، على خلاف تعيين السفراء. كما أن الرئيس يمكن أن يُعين في هذه الوظيفة مواطنًا عاديًا أو موظفًا حكوميًا، وله أيضًا أن يُطلق عليه أي لقب يشاء، فيمكن أن يكون المبعوث الخاص سفيرًا أو مفوضًا أو مندوبًا خاصًا.

يشير تعيين مبعوث خاص إلى وجود موضوعات محددة تتطلب اهتمامًا كبيرًا وخاصًا في فترة زمنية محدودة. ومن شأن تسمية مبعوث خاص أن يُعلي من شأن الموضوع المطروح[(495)]. ويرى بعض المبعوثين الخاصين السابقين أن مهمة المبعوث الخاص لا تتمثّل في وضع سياسات، بل في بناء تحالفات[(496)]. وأما تعيين المبعوثين الخاصين، فلا توجد سياسة محددة بشأنهم.

جاء استخدام المبعوثين الخاصين في الحالة السودانية ليخدم أمرين: فأما **الأول**، فهو يعكس للجمهور الأميركي ولمجموعات الضغط المختلفة تصوُّرًا دالًا على أن الرئيس الأميركي يُولي الشأن السوداني اهتمامًا خاصًا. وأما **الآخر**، فهو يعكس، في الوقت نفسه، إبقاءً على تمثيل دبلوماسي في الخرطوم، على مستوى دون السفير، وفي هذا إشارة إلى أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لم تصل بعدُ إلى حالتها الطبيعية. وعندما تولى الرئيس أوباما الحكم عيّن، في 17 آذار/ مارس 2009، الجنرال المتقاعد سكوت غريشن مبعوثًا خاصًا إلى السودان.

فُسِّر تعيين غريشن بأنه رسالة تفيد أن نية الإدارة الأميركية الجديدة هي التشدد مع الخرطوم[(497)]، غير أن السياسة التي اتبعها غريشن – على عكس ما أرادت الإدارة الأميركية ومجموعات الضغط – كانت معتدلة، فاتُّهم بالتساهل مع الحكومة السودانية، ولا سيما حين قال إن توجيه اتهام من المحكمة الجنائية الدولية إلى الرئيس بارتكاب جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية سيعوق عمله. كما أنه ذكر أن ما جرى في دافور

في عام 2010 هو آثار الإبادة الجماعية. وأبدت سوزان رايس، مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، امتعاضها من هذا التصريح، الأمر الذي جعل وزارة الخارجية الأميركية تصرِّح أن الإبادة الجماعية في دارفور كانت لا تزال مستمرة. كما وُصف غريشن بالسذاجة، لأنه طالب باعتماد سياسة الجزَرة لاستمالة الحكومة السودانية[498].

كان لمواقف غريشن المعتدلة من الحكومة السودانية أثرٌ مباشر في الإسراع في إنهاء مهمته؛ ففي 31 آذار/ مارس 2011، عُيّن السفير برينستون ليمان (P. Lymaan) مبعوثًا خاصًا بدلًا من غريشن. وأمضى ليمان نحو عامين في مهمته بالسودان، ثم قدم استقالته في 22 آذار/ مارس 2013. وخلَفه في هذه المهمة السفير دونالد بوث (D. Booth) الذي عُيّن في 28 آب/ أغسطس 2013، بعد أن رفضت الحكومة السودانية منحه تأشيرة لزيارة بلادها، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، ورهنت أي دور للولايات المتحدة في السودان بتطبيع العلاقات بين البلدين.

صرَّح الناطق باسم الخارجية السودانية السفير أبو بكر الصديق أن أي دور للولايات المتحدة في جهد السلام والاستقرار في السودان، مرتبط بإقامتها علاقات طبيعية مع الخرطوم. وقال إن من المنطقي أن تبدأ واشنطن بمساعي إصلاح العلاقات بين البلدين. وذكر أن بلاده تتحفَّظ عن الملفات التي يسعى بوث إلى مناقشتها في الخرطوم[499]. وكان المبعوث الأميركي قد زار العاصمة الإثيوبية أديس أبابا والقاهرة، في جولة كان من المفترض أن تشمل الخرطوم وجوبا. غير أن الخلاف مع الحكومة

السودانية، بشأن جدول أعمال الزيارة والمسؤولين الذين طلب لقاءهم، أدَّى إلى تعليق الزيارة.

2 - شبكات المناصرة المحلية والعابرة للأقطار

شكّل تكوين شبكات المناصرة العابرة للأقطار عاملًا حاسمًا في الضغط على الحكومة السودانية في الولايات المتحدة، ولا سيما في قضيتي جنوب السودان ودارفور. وبعد انفصال الجنوب، ركَّزت هذه الشبكات على موضوع دارفور. ومكّنت الجرائم التي ارتُكبت في دارفور من تعبئة قطاعات واسعة من الناشطين في مجال حقوق الإنسان. وتتكوّن هذه الشبكات من بعض تنظيمات دارفور في المهجر، ومجموعة من المناصرين من داخل الولايات المتحدة وخارجها.

يُشكل تحالف «أنقذوا دارفور» (Save Darfur) الأنموذج الأبرز لمثل هذه الشبكات. وكان التحالف قد تكوّن، في بدايته الأولى، من المنظمات الكنسية التي كانت تعمل من أجل جنوب السودان منذ منتصف التسعينيات، وشاركت فيه منظمات، مثل «تحالف السودان» و«منظمة التضامن المسيحي العالمي»، وأُنشِئت «حملة السودان» بمشاركة منظمات أخرى مثل «متحف الهولوكوست» و«الخدمات العالمية اليهودية الأميركية» (American Jewish World Service)، لتكوِّن تحالف «أنقذوا دارفور» في تموز/ يوليو 2004.

عمل التحالف من أجل تحقيق أهدافه المتمثّلة في الضغط على متخذي القرار في الشأن السوداني لتحقيق إجراء حاسم تجاه الحكومة السودانية. وقام التحالف بتعبئة واسعة وسط فئات متنوعة من المجتمع حتى لا يُصنف على أنه يمثّل شريحة محددة، الأمر الذي يمكنه من أن يستخدم إحدى الوسائل الأربع التي تستخدمها جماعات الضغط (ضغط الناخبين) بفاعلية. أما الوسائل الثلاث الأخرى فكانت: المال، والضغط المباشر، والتماسك التنظيمي داخل المجموعة[(500)].

من أمثلة ضغط الناخبين المؤثرة التي استخدمها تحالف «أنقذوا دارفور» حملة «دولارات من أجل دارفور» التي انتشرت في المدارس، وحملة «مليون صوت من أجل دارفور»، وهي حملة هدفت إلى إرسال مليون بطاقة للرئيس بوش للضغط عليه من أجل التحرّك بشأن دارفور[(501)]. ومن ثمة أضحت قضية دارفور، في أعوامها الأخيرة، قضية سياسة داخلية، لتحل محل قضية الجنوب.

3 - موقف الكونغرس

لما كانت استراتيجية شبكات المناصرة قائمة على وسيلة الضغط من خلال الناخبين، ولما كانت دورة مجلس النواب والتجديد لثلث مجلس الشيوخ تجري كل عامين، فإن الكونغرس يكون أكثر عرضة للتأثُّر بضغط الناخبين من الجهاز التنفيذي. ويشكل الكونغرس بالنسبة إلى شبكات المناصرة هدفًا ووسيلة في آنٍ. فهو هدف، لأنه المؤسسة

التشريعية التي تُصدر تشريعات المقاطعة والحصار وتعبِّر عن الرأي الشعبي. وهو وسيلة، لأنه يعزِّز التعبئة وسط المجتمع ويضغط على الرئاسة.

ظلّ الكونغرس طوال فترة حُكم الإنقاذ معارضًا للحكومة السودانية، وظلّ متسقًا في معارضته. وتنعكس ممارسات جماعات الضغط في نشاطه وعمله المعارض للحكومة السودانية المتمثّل في جلسات الاستماع والقوانين والقرارات التي يصدرها. وبرزت الوتيرة المعارضة بصورة أكبر في النصف الثاني من التسعينيات، وكانت إحدى لجان الكونغرس قد استمعت إلى حسن الترابي - الأب الروحي لانقلاب 1989؛ إذ تحدَّث عن نشاط الحركات الإسلامية في أفريقيا.

بدأ النشاط المعارض للكونغرس بجلسة استماع مشتركة لِلَجنتين من لجان الكونغرس عن الرقّ في السودان عُقدت في 13 آذار/ مارس 1996. وتتكرر جلسات الاستماع التي يعقدها الكونغرس عن السودان، وفي الأغلب يستمع أعضاء اللجان إلى شخصيات مناوئة للحكومة السودانية[502]. ويرى وزير الخارجية السوداني علي كرتي أن السياسة الأميركية تجاه السودان تُدار من الكونغرس من خلال جمعيات اللوبي، ومن خلال مناورات وتحركات ومزايدات، لكن هذا الأمر «لا يمنعنا من أن نقول إن السياسة الأميركية نحونا خطأ في حقِّنا وحق المنطقة وحقّ المصالح الأميركية الحقيقية نفسها»[503].

4 – العمل عبر المؤسسات الإقليمية

آثرت الحكومة السودانية العمل من خلال منظمات إقليمية، والتنسيق مع دول عربية وأفريقية، لمواجهة الحملة الغربية بقيادة الولايات المتحدة. وبحسب برقيات ويكيليكس، فإن من آثار اتهام محكمة الجنايات الدولية الرئيسَ عمر البشير بارتكاب جرائم حرب، وقوف الغرب في المعسكر المناوئ له، ومساندة معظم الدول العربية والأفريقية له، الأمر الذي قوَّى موقفه[504]. وبعد أن كان نشْر قوات حفظ سلام أممية هو هدف الدول الغربية، رفضت الحكومة السودانية نشر مثل هذه القوات، ونجحت في نشر قوّات بديلة مكوّنة من قوات أفريقية، ومن دول إسلامية، بتنسيق مع الاتحاد الأفريقي. كما وافقت الحكومة السودانية، في حزيران/ يونيو 2011، بعد محادثات مع جنوب السودان برعاية الاتحاد الأفريقي، على جعل أبيي منطقة منزوعة السلاح، وعلى نشر قوات إثيوبية في المنطقة المتنازع فيها بين السودان وجنوب السودان.

ثالثًا: سمات العلاقة بين البلدين وتحوّلاتها ومستقبلها

1 – سمات العلاقة

بسبب النشاط الواسع لشبكات المناصرة، تحوَّل الشأن السوداني من قضية سياسة خارجية تجاه دولة صغيرة إلى شأن أميركي من النواحي الداخلية والسياسية والإنسانية [505]. ومكّن «التشبيك» الذي قام به ناشطون سياسيون متجاوزون الحدود الوطنية من الربط بين بعض قضايا السياسة الداخلية السودانية، وتلك التي تتفاعل في البيئة الداخلية الأميركية. وأدَّى هذا الربط بين قضايا البيئتين إلى ارتباط تطور العلاقة بين البلدين بالتفاعلات الداخلية بين الفاعلين المعنيين بالتأثير في السياسة الأميركية تجاه السودان. كما نجحت شبكات المناصرة في جعل قضية دارفور ضمن الأجندات الحاضرة في وسائل الإعلام ومنظمات السياسة العالمية ومنابرها[506]. وهكذا وضع التحول نحو العالمية قيدًا على قدرة الحكومة السودانية في تحرّكها السياسي، خصوصًا في ظلِّ محدودية قدراتها السياسية والدبلوماسية.

من نتائج حال العلاقات بين البلدين أن الأفراد والجماعات المعنيين بالسياسة الخارجية هم الأكثر تأثيرًا، في مقابل عوامل هيكلية قامت بدور أقل. وعلى الرغم من الإشارة إلى أهمية موقع السودان وموارده وتنامي النفوذ الصيني فيه، فإن هذه العوامل الهيكلية تأخذ دورًا ثانويًا، مقارنة بنشاط شبكات المناصرة التي ركَّزت في ضغط الناخبين ضغطًا مباشرًا على متخذي القرار وصانعي السياسات، مستخدمة أبعادًا قيمية وأفكارًا متعلقة بحقوق الإنسان ومعاملة الأقليات على نحو خاص[507].

ساعد استخدام القيم على تعبئة أعداد مناصرة من قطاعات مختلفة تنتمي إلى

المجتمع الأميركي. ولعل انتهاء الحرب الباردة وما تبعها من تحوُّل في طبيعة التنافس الدولي من سباق تسلح نووي، وتوازن رعب، وتكالب على المواقع الجيوستراتيجية، وتنافس تجاري، و«تكالب» على الأسواق والموارد، واستخدام وسائل القوة الناعمة، ذلك كله مكّن شبكات المناصرة من شدّ الانتباه إلى قضايا حقوق الإنسان، ولا سيما عندما تتحول هذه القضايا إلى أزمة عالمية مثل أزمة دارفور.

2 – تحولات العلاقة

تشير تطورات العلاقة بين البلدين إلى وجود تحوُّل طرأ عليها، بعد أن كانت هذه العلاقة متأثرة بالتركيز على توجهات السياسة الخارجية (Foreign Policy Orientation). وتشير هذه التوجهات إلى طريقة إدراك النُخبة المتخذة لقرارات السياسة الخارجية للعالم ودور بلادها فيه. ومن أمثلة التوجهات المذكورة الانعزال وعدم الانحياز وبناء تحالفات[(508)]. وكانت توجهات الحكومة السودانية حتى نهاية التسعينيات تعكس تفاعلًا أكبر مع «المستضعفين»، وتفاعلًا ضد الهيمنة الغربية. أما الولايات المتحدة، فسعت إلى العمل على احتواء السودان بوساطة جيرانه.

مع تبدّل أولويات الإطار الحاكم للسياسة الخارجية السودانية بعد نهاية التسعينيات، وتعاون السودان مع الولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب بعد حوادث أيلول/ سبتمبر 2001، تحوَّل التركيز من التوجهات إلى السلوك. غير أن هذا السلوك ليس

مرتبطًا بالسياسة الخارجية، بل هو معني بالشأن الداخلي؛ فالحكومة الأميركية ترى أن معوق تطبيع العلاقة بين الطرفين هو سلوك الحكومة السودانية السياسي الداخلي في تعاملها مع مواطنيها وأزماتها الداخلية، في حين ترى الحكومة السودانية أن العلاقة بين البلدين أضحت رهينة مجموعات الضغط داخل الولايات المتحدة، وعدم وفاء الإدارات الأميركية بتعهداتها. ويعكس التحول في السلوك الداخلي ارتباطًا بين قضايا الخارج وقضايا الداخل بالنسبة إلى السياسة الخارجية للدول الصغيرة؛ ذلك أن السياسة الخارجية لمثل هذه الدول ما عادت حكرًا على القضايا الموجهة إلى الخارج [509].

تتركز المصالح الأميركية في السودان، في الفترة الحالية، في محاربة الإرهاب، والعمل على إيجاد دور أكبر لهذا البلد كي يكون شريكًا في هذه الحرب، فضلًا عن السعي إلى أن يكون له دور إيجابي في نزاعات المنطقة. وفي هذا الصدد تترابط نزاعات السودان وحروبه الداخلية ونزاعات المناطق المجاورة له، أكان ذلك في الساحل الأفريقي أم في منطقة البحيرات أو القرن الأفريقي. أما على مستوى المصالح القيمية، فتظهر قضية حقوق الإنسان في السودان وقضايا الحكم. وأحيانًا تتداخل هذه المصالح. لكن إذا تنامت عمليات الإرهاب، فربما تؤدّي إلى انحسار المصالح القيمية، وحينئذ سينجم عن ذلك اتساق بين السياسة الخارجية الأميركية وسيرتها في أيام الحرب الباردة حين تعاونت مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ومع عدد من الأنظمة التسلطية

من أجل احتواء الشيوعية.

3 – مستقبل العلاقة

يسود التوتر العلاقة بين السودان والولايات المتحدة، وقد تزداد درجات هذا التوتر حينًا وتنخفض حينًا آخر، وفقًا لتقلبات القضايا المؤثرة في العلاقة بين الطرفين، أو استنادًا إلى المؤسسة الحكومية الأميركية التي تتولى التعبير عن السياسة؛ ففي اللقاءات المباشرة التي تُعقَد بين مسؤولين تنفيذيين في البلدين، تأتي تصريحات أميركية تعكس رغبة في التطبيع. على سبيل المثال، في عقب اجتماع بين علي كرتي ونظيرته الأميركية هيلاري كلينتون، في أيلول/ سبتمبر 2012، أعرب الوزيران عن أهمية تطبيع العلاقات بينهما وتعزيزها[510].

في عقب لقاء آخر بين وزير الخارجية جون كيرى، قال علي كرتي إن هذه هي المرة الأولى التي نسمع فيها بصورة واضحة رغبة الولايات المتحدة في تحسين العلاقات مع السودان، وما سمعناه يمثّل رغبة حقيقية عند الحكومة الأميركية[511]. وكان هذا اللقاء قد جرى في هامش القمة الأفريقية التي عُقدت، في أيار/ مايو 2013، بأديس أبابا، نتيجة طلب من وزير الخارجية الأميركي الذي شارك في القمة الأفريقية ممثّلًا بلاده. ويبدو أن الضغوط التي تتعرض لها الإدارة الأميركية من شبكات المناصرة ومن الكونغرس تجعل تطبيع العلاقة مع السودان مرتبطًا بالتوافق مع الإدارات البيروقراطية

المختلفة.

سيظل الكونغرس المؤسسة الأميركية التي لا يمكن أن تقبل التطبيع مع السودان إنْ لم يَجرِ تغيير الحكومة الراهنة في الخرطوم، أو حدوث تغيير في تركيبتها على نحو أساسي، بسبب تعرّضه لضغط شبكات المناصرة والناخبين. ويتضح هذا الموقف في مداولات الكونغرس وقراراته، وفي إفادات مسؤولي الإدارات التنفيذية تجاه لجانه. وترجع مواقف الإدارة الأميركية المتشدِّدة وعدم تنفيذها وعودها تجاه الحكومة السودانية إلى الاستجابة لضغط الكونغرس؛ فبعد أن كانت إدارة أوباما تربط تطبيع علاقتها مع الحكومة السودانية بالتوصل إلى اتفاق سلام مع الجنوب، وقبول نتائج استفتاء حقِّ تقرير المصير أولًا، ثم تحقيق سلام في دارفور ثانيًا، زادت الإدارة الأميركية عددَ شروط تطبيعها تلك العلاقة، حيث أورد المبعوث الخاص دونالد بوث في إفادته أمام اللجنة الفرعية لأفريقيا شرطًا آخر لإقامة علاقات طبيعية مع الخرطوم، وهو تحقيق تقدُّم حقيقي ومُقدَّر في كيفية تعامل الحكومة السودانية مع مواطنيها، والتزامها واجباتها الدولية. وقال إن صراعات السودان مؤشر دالٌّ على وجود إخفاق كبير في الحكم بعدالة ورشد، وعلى المجتمع الدولي ألا يسمح للخرطوم بأن تعوق عرض القضايا الوطنية، على اعتبار أنها، بحسب رأي المسؤولين السودانين، صراعات جهوية داخلية معزولة[(512)].

هكذا، يبدو أن ربط تطبيع العلاقة بين الولايات المتحدة والسودان بتطور الأوضاع

الداخلية في هذا البلد سيجعل مستقبل هذه العلاقة مرتهنًا بمآلات حوار سياسي في السودان بدأ متعثرًا.

المراجع

1 – العربية

كتب

الإستراتيجية القومية الشاملة 1992 – 2002، المجلد الأول. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1992.

حياتي، الطيب أحمد المصطفى (محرر). السودان ودول الجوار: عوامل الاستقرار والتنمية. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 2001.

السودان والعلاقات العالمية. الخرطوم: مطابع التصوير الملون، [د.ت.].

وثائق المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي. الخرطوم: دار هايل للطباعة، 1993.

2 – الأجنبية

Books

Abul Kheir, Karen [et al.]. The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Globalization. Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki (eds.). 3rd ed. Cairo: The American University in Cairo Press, 2008.

Avant, Deborah D., Martha Finnemore and Susan K. Sell (eds.). Who Governs the Globe?. Cambridge Studies in International Relations 114. Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2010.

A Comprehensive Assessment of U.S. Policy toward Sudan: Hearing before the Subcommittee

on Africa, Global Health, and Human Rights of the Committee on Foreign Affairs, House of Representatives, One Hundred Twelfth Congress, First Session, October 4, 2011. Washington: .U.S. G.P.O., 2011

The U.S. Army Stability Operations Field Manual. U.S. Army Field Manual no. 3 - 07. .Washington, DC: Headquarters Department of the Army, 2008

Periodicals

.(Albright, Madeleine. «Learning More about Islam.» State Magazine. no. 438 (September 2000

Djerejian, Edward P. «United States Policy toward Islam and the Arc of Crisis.» Baker Institute .(Study. no. 1 (1995

Eksterowicz, Anthony J. and Glenn Hastedt. «Contending Foreign Policies: The Clinton .(Administration in the Post Cold War Era.» In Depth (Spring 1994

Fearon, James D. «Domestic Politics, Foreign Policy, and Theories of International Relations.» .(Annual Review of Political Science. vol. 1 (1998

Freeman, Lawrence. «Interview: Khidir Ahmed, Second Front Opened Against Sudan.» .(Executive Intelligence Review. vol. 31. no. 38 (October 2004

Geis, Anna and Carmen Wunderlich. «The Good, the Bad, and the Ugly: Comparing the Notions of «Rogue» and «Evil» in International Politics.» International Politics. vol. 51. no. 4 (July .(2014

Haeri, Medina. «Saving Darfur: Does Advocacy Help or Hinder Conflict Resolution?.» Praxis: .(The Fletcher Journal of Human Security. vol. 23 (2008

Jackson, Karl D. «How to Rebuild America's Stature in Asia.» Orbis. vol. 39. no. 1 (Winter .(1995

Jumbert, Maria Gabrielsen. «How Sudan's «Rogue» State Label Shaped US Responses to the Darfur Conflict: What's the Problem and Who's in Charge?.» Third World Quarterly. vol. 35: .(no. 2 (2014

Lyman, Princeton N. and Kathryn A. Robinette. «Obama and Africa: Matching Expectations .(with Reality.» Journal of International Affairs. vol. 62. no. 2 (Spring - Summer 2009

Mawdsley, Christy. «An Interest in Intervention: A Moral Argument for Darfur.» African .(Studies Quarterly. vol. 10. no. 1 (Spring 2008

O'Hanlon, Michael. «Obama's Weak and Failing States Agenda.» The Washington Quarterly. .(vol. 35. no. 4 (Fall 2012

Preble, Christopher. «The Bush Doctrine and «Rogue» States.» Foreign Service Journal. vol. 82. .(no. 10 (October 2005

.(Redden, Molly. «Why Scott Gration Really Resigned.» New Republic (June 2012

Rose, Jason. «Defining the Rogue State: A Definitional Comparative Analysis within the .(Rationalist, Culturalist, and Structural Traditions.» Journal of Political Inquiry. no. 4 (2011

Rouleau, Eric. «America's Unyielding Policy toward Iraq.» Foreign Affairs. vol. 74. no. 1 .((January - February 1995

Saunders, Elizabeth N. «Setting Boundaries: Can International Society Exclude «Rogue .(State»?.» International Studies Review. vol. 8. no. 1 (March 2006

.(Wriston, Henry M. «The Special Envoy.» Foreign Affairs. vol. 38. no. 2 (January 1960

Reports & Studies

Brown, Raymond L. «American Foreign Policy toward the Sudan: From Isolation to Engagement, Why the Bush Administration Turned Around U.S. Sudan Policy, January 2001 - .December 2002.» National War College, National Defense University. April 2003

Deng, Francis M. and J. Stephen Morrison. «U.S. Policy to End Sudan's War: Report of the CSIS Task Force on U.S. - Sudan Policy.» The Center for Strategic and International Studies .([CSIS] (February 2001

Global Public Opinion in the Bush Years (2001 - 2008): America's Image; Muslims and» Westerners; Global Economy; Rise of China.» Pew Research Center. 18 December, 2008. <http://www.pewglobal.org/2008/12/18/global-public-opinion-in-the-bush-years-2001- .</2008

Kaplan, David E. «Hearts, Minds, and Dollars: In an Unseen Front in the War on Terrorism, America is Spending Millions… To Change the Very Face of Islam.» US News & World Report. .17 April 2005

Naland, John K. «U.S. Special Envoys: A Flexible Tool.» Peace Brief. United States Institute of .<Peace. 15 August 2011. <https://www.usip.org/sites/default/files/resources/PB102.pdf

The National Security Strategy of the United States of America.» The White House .Washington. September 2002

U.S. Department of State. «Sudan: A Critical Moment, A Comprehensive Approach.» .<October 2009. <**http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2009/oct/130672.htm**

U.S. Policy toward Sudan and South Sudan.» 26 February 2014.» ._____ .<<**http://www.state.gov/p/af/rls/rm/2014/222858.htm**

U.S. Department of State, Office of the Coordinator for Counterterrorism. «Country Reports on .<Terrorism.» 30 April 2007. <http://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2006/82736.htm

Country Reports on Terrorism 2012.» 30 May 2013.» ._______ .<<http://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2012/209985.htm

Thesis

Jumbert, Maria Gabrielsen. «The Internationalization of the Sudanese Conflicts: From South Sudan to Darfur. Agenda Setting, Mobilization and Qualifications.» Phd. Thesis. Institut .d'études politiques de Paris. 2010. p. 121

الفصل الرابع عشر
صورة العرب والإسلام بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 في كتب علم الاجتماع التمهيدية في الولايات المتحدة الأميركية بين عامي 2005 و2014[(513)]
...... إياد القزاز

ينظر المؤرخون والمراقبون السياسيون وعلماء الاجتماع - على اختلاف مشاربهم - إلى حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 بوصفها لحظة حاسمة في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية الحديث، وذلك بسبب تواصل نتائجها البعيدة الأمد، حيث أثّرت بشكل كبير في سياسات الولايات المتحدة الخارجية والداخلية.

على الصعيد الدولي، أصبحت سياسة الولايات المتحدة أكثر عدوانية؛ إذ بادرت إلى شن حربين: حرب أفغانستان (2001)، وحرب العراق (2003). أما على الساحة المحلية، فشرعت الحكومة الأميركية في اتخاذ سلسلة خطوات هدفت إلى التحكم في حريات مواطنيها المدنية وتحديدها، حيث أصدرت بعد وقت قصير من وقوع الحادثة «قانون باتريوت» (Patriot Act) من دون أن يُناقشه أعضاء الكونغرس جديًا، لكن جرى

الإقرار لاحقًا بأن كثيرًا من الأعضاء لم تكن لديهم فرصة قراءة القانون الذي أجازوه[(514)]. استهدف «قانون باتريوت» أساسًا جماعتين أميركيتين: الجماعة المسلمة (نحو سبعة ملايين) والجماعة العربية (نحو أربعة ملايين، أكثر من نصفهم مسيحيون). هكذا أصبحت الجماعتان محلّ شبهة، واتخذت حكومة الولايات المتحدة خطوات كثيرة تهدف إلى مراقبتهما وتحديد نشاط أفراد كل منهما. عقب حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، استشرى رُهاب الإسلام (Islamophobia) ورُهاب العرب (Arabophobia)، وتصاعد الخوف من كل ما له علاقة بالعرب والمسلمين بشكل غير مسبوق، ليتجلّى ذلك بوضوح في وسائل الإعلام المختلفة.

هذان المفهومان (رُهاب الإسلام ورُهاب العرب) يفترضان نوعًا معينًا من السلوك الموجه ضد السكان المسلمين والعرب، منها: التحيز والتمييز والكراهية والخوف والعداء والرفض. ويتعين ذلك واقعًا من خلال وصف الأفراد المنتمين إلى هذه الفئة من السكان بأنهم إرهابيون وعدوانيون وهمجيون وبدائيون وغير عقلانيين، كما يوسمون بالهوس الجنسي ويعامَلون على أنهم مصدر تهديد.

تهدف هذه الدراسة إلى تقويم أثر هجوم 11 أيلول/ سبتمبر، وكذلك أثر زيادة قوى العولمة والتنوع على تغطية الشؤون المتعلّقة بالعرب والإسلام في كتب علم الاجتماع التمهيدية التي نُشرت بعد عام 2001؛ ذلك أن هذه الكتب تؤدي دورًا محوريًا في العملية التعليمية المتعلّقة بتدريس هذه المادة. تجتذب الدورات التعليمية

التمهيدية الطلاب من تخصصات واسعة، ويمكن تبين ذلك بالنظر في ارتفاع تكلفتها التي تبلغ سنويًا نحو مليون دولار، ويُضاف إلى ذلك أن كثيرًا من المدربين الذين يعلِّمون في هذه الدورات مستجدون أو ذوو مكانة ثانوية، ما يعني أنهم يعتمدون كثيرًا على هذه الكتب لإعداد المحاضرات والعروض التقديمية.

نوظّف في هذه الدراسة منهجية تحليل المحتوى من أجل الاستقصاء، وهي منهجية مهمة في حقل العلوم الاجتماعية تعتمد أساسًا على دراسة محتوى النص، بغضّ النظر عن النص الوسيط. وتبحث الدراسة في عشرين كتابًا من كتب التدريس الرئيسة المستخدمة في المقررات التمهيدية لعلم الاجتماع، نُشرت بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر[(515)].

أولًا: ابن خلدون وإدوارد سعيد

شمل المسح خمسة كُتب من تلك التي ذكرناها سابقًا، وهي تناقش مساهمات ابن خلدون في علم الاجتماع والحقول المتصلة به بشكل موجز، في حين لا يتحدّث إلا اثنان منها عن مساهمات إدوارد سعيد في النظرية الاجتماعية المعاصرة. تجدر الإشارة إلى أن كتابًا واحدًا منها يُعنى بتفصيل مساهمات ابن خلدون، وهو الكتاب الذي ألّفه كيري فيرّيس (K. Ferris) وجيل ستين (J. Stein).

يؤكد فيرّيس وستين اتصاف النظريات الاجتماعية، في معظم الأحيان، بالمركزية

الأوروبية[516]. وذكرا أن في حالة علم الاجتماع، اقتُرح بعض الأفكار المحورية للنظرية الاجتماعية في كل من آسيا وأفريقيا إبان القرون الوسطى للشرق الأوسط، وذلك قبل ولادة ماركس وفيبر وإميل دوركهايم. كما ذكر المؤلفان أن «ابن خلدون (1332 – 1) فيلسوفٌ وسياسي عربي مسلم عاش في القرن الرابع عشر في شمال أفريقيا، وهو أحدُ المفكرين غير الغربيين المؤثّرين تأثيرًا بالغًا [في الحضارة]، وسبق ابتكاره مصطلح ’العصبية‘ أو ’التماسك الاجتماعي‘ عمل دوركهايم في الموضوع نفسه بنحو 500 عام، كما سبقت مناقشته موضوع القوى الاجتماعية والتاريخية الكبرى التي تُشكل حياة الأفراد رؤيةَ جون ستيوارت مِل لعلم الاجتماع بوصفه ’تقاطعًا بين السيرة الذاتية والتاريخ‘ وذلك بنحو ستمئة عام»[517].

إضافة إلى ذلك، يذكر المؤلفان أن «مساهمات ابن خلدون نادرًا ما اعتُرف بها مقدمة لعلم الاجتماع – أو علم العمران كما سماه، أو علم الحضارة – بوصفه حقلًا معرفيا»[518]؛ إذ احتُفظ بهذا الشرف ليناله عالم فرنسي هو أوغست كونت عن عمله الذي أتى في الغرب بعد أربعة قرون. نشير إلى أن المؤلفين وضعا صورة لابن خلدون في إطار[519]. أما جورج ريتزر فيقول : «يدرس ابن خلدون العلاقات الاجتماعية المختلفة، بما في ذلك تلك التي بين السياسة والاقتصاد»[520].

تقول جين بالانتين وكيث روبرتس: يقترح ابن خلدون أول مرّة على الإطلاق، مقاربة منهجية لتفسير العالم الاجتماعي، ويهتم بفهم شعور التضامن الذي يوحّد

الجماعات القبَلية في زمنه الذي اتصف بالصراعات الكبرى والحروب[(521)]. بينما تقول كاثي ستولّي: يدافع ابن خلدون عن البحث التجريبي، ووُصف بأنه عالِم اجتماع استنتاجي ممتاز ذو منحى وضعي أكثر من دوركهايم[(522)]. أما جيمس فولشير وجون سكوت فيقولان : «ابن خلدون واحد من أقدم كتّاب علم الاجتماع، وكتب من وجهة نظر شخص مسلم يعيش في القرن الرابع عشر»[(523)].

من الكتب الخمسة أتى كتابان فحسب إلى ذكر إدوارد سعيد، وهما كتابان لريتزر وشيفر؛ يناقش ريتزر إدوارد سعيد في سياق الاستعمار والإمبريالية وما بعد الاستعمار، ويقول: «يُعَدُّ كتاب سعيد **الاستشراق** العمل الأبرز الذي يتناول [مرحلة] ما بعد الاستعمار، والاستشراق هو جملة الأفكار والكتب الصادرة عن الجزء الشمالي من العالم، والتي تُشكل أساس الأنظمة المصممة للهيمنة على الشرق والسيطرة عليه واستغلاله بأقلياته العديدة»[(524)].

أما شيفر فيناقش إدوارد سعيد في سياق الصدام بين الحضارات، وهي الأطروحة التي قدّمها هنتنغتون وتحدّاها سعيد وآخرون. يقول المؤلف: فسّر بعض الباحثين الإرهاب والإبادة الجماعية والحرب والاحتلال العسكري في مطلع القرن الحادي والعشرين على أنها «صدام الحضارات»[(525)]. وفق هذه الأطروحة حلّت الهويات الثقافية الدينية في محلّ الولاءات الوطنية والسياسية لتصير هي المصدر الرئيس للصراع الدولي.

يشير منتقدو هذه الأطروحة، ومنهم إدوارد سعيد، إلى أن الصراع على القيم ليس أمرًا جديدًا، غير أن قدرتنا على استحداث الفوضى والعنف هي التي زادت. إضافة إلى ذلك، يُخفي الحديث عن صدام الحضارات الانقسام الحادّ القائم ضمن جماعة ضخمة ما، فالمسيحية على سبيل المثال تعزف نغمات مختلفة، من النزعة المسالمة على غرار الكويكرز (Quakers)، إلى العناصر الأيديولوجية العنصرية مثل الكو كلوكس كلان (Ku Klux Klan)[526]، وهنا نشير إلى أن المؤلف استخدم في هذا السياق مقالة «صدام الجهل» لإدوارد سعيد[527].

ثانيًا: الإسلام

تناقش هذه الكتب التدريسية الإسلام في فصولها المتعلّقة بالدين، حيث تغطي المناقشات أساسياته، بما في ذلك تعاليمه وحياة رسوله محمد، وتقدم ملاحظات تتعلق بانقسام المسلمين إلى سُنة وشيعة. كما يتضمن جلّ الكتب صُورًا لموسم الحج إلى مكة، إلا أن بعض المناقشات تشتمل على معلومات مضللة عن تعاليم الإسلام.

كانت مناقشةُ جيمس هينسلين مضلِّلة في بعض النقاط ولافتة في أخرى، ومن النقاط الخاطئة قولان، **أولهما**: «أسَّس محمد الذي ولد في مكة الإسلام»، و«في سن الأربعين تقريبًا، ذكر محمد أنه تلقى الوحي من الله. لاحقًا، دُوِّن هذا الوحي كما تعاليم محمد في كتاب سُمّيَ القرآن»[528]. نتبين هنا أن المؤلف يخلط بين القرآن والحديث. أما

النقطة الثانية المضللة فتقول: «وضع السُّنة صلوات مختلفة عن صلوات الشيعة»[529]، فلا يتنبه المؤلف إلى أن التقليد الشيعي جاء في وقت لاحق للتقليد السُني، إضافة إلى أن الاختلافات بين صلوات كل منهما طفيفة جدًا.

أما النقاط اللافتة التي يوردها المؤلف تتجلى في قوله: «يعود المسلمون، على غرار اليهود، بسلسلة نَسبهم إلى إبراهيم؛ إذ إن إبراهيم أنجب إسماعيل من هاجر، ولإسماعيل اثنا عشر ابنًا يتحدر من نسلهم كثيرون في العالم العربي حاليًا»[530]، ويذكر أن «القدس مدينة مقدسة عند المسلمين»[531]، كما يقول: «يُعدُّ الكتاب المقدس لليهود والمسيحيين مقدسًا عند المسلمين، لكنهم يعدُّون القرآن الكلام الختامي، ويعتقدون أن أتباع إبراهيم (الأحناف) وموسى (اليهود) وعيسى (المسيحيين) غيّروا التعاليم الأصلية، وأن محمدًا استعاد النقاء الأولي لهذه التعاليم»[532].

خصص لورانس بازيريكو مع من شاركه في تأليف الكتاب، صفحة واحدة للإسلام، لُخِّصت فيها العناصر الأساسية للإيمان كما وصايا الأخلاق والقواعد التي تحكم حياة المسلم. يورد المؤلفون بعض النقاط اللافتة، حيث يقولون إن المسلمين يعترضون على مصطلح «المحمديين» الذي يوحي أن محمدًا يُعبد بأسلوب يوازي عبادة المسيحيين للمسيح[533]. ويقولون أيضًا إن الإسلام يُفترض أنه نشأ إبان حياة محمد، وتحديدًا في الأعوام التي تلقَّى فيها الوحي الإلهي المدوَّن في القرآن؛ وهو الكتاب المقدس للمسلمين، بينما يعتقد كثير من المسلمين أن النبي ببساطة استعاد الدين الأصلي

لإبراهيم[534]. ويتضمن هذا الكتاب صورة لأطفال يتعلمون تلاوة القرآن من المصحف.

يُقدّم جون ماسيونيس معلومات إحصائية تتعلق بالإسلام لا تشملها باقي الكتب، حيث يذكر أن الإسلام يضم نحو 1.6 مليار شخص، أي نحو ربع البشرية، وأن الإسلام يمكن أن يصبح الدين المهيمن في العالم بحلول نهاية هذا القرن نظرًا إلى ارتفاع نسبة الولادات عند المسلمين. كما يذكر أن محمدًا نبي لا يملك طبيعة إلهية بالنسبة إلى المسلمين، على خلاف يسوع بالنسبة إلى المسيحيين.

إضافة إلى ذلك، يذكر ماسيونيس أن كلمة الإسلام تعني «الخضوع» و«السلام» في آنٍ، وأن القرآن يحثّ على الخضوع لله بوصفه سبيلًا إلى السلام الداخلي[535]، ويُبين أن الناس مسؤولون عن أفعالهم على الأرض أمام الله بحسب تعاليم الإسلام، وذلك على غرار المسيحية، فأولئك الذين يطيعون الله في الدنيا يُكافَأون في السماء، في حين أن فاعلي الشر يعانون عقابًا أبديًا[536].

تضمّن هذا الكتاب خريطة تُبين توزّع الإسلام في جميع أنحاء العالم، وصورة يظهر فيها أبٌ يعلّم ابنه قراءة القرآن، إضافة إلى تعليق توضيحي يقول: يشجع عدد من الأديان على تعلّم القراءة والكتابة لأنها تطالب أتباعها بدراسة الكتب المقدسة. لذلك يعلّم جلّ الآباء المسلمين أبناءهم دروسًا من القرآن كجزء من تنشئتهم، ولاحقًا يقوم الأطفال بالأمر نفسه مع الجيل الجديد من المؤمنين[537].

ثالثًا: المجتمع الأميركي المسلم

تناقش كتب كثيرة موضوع الأميركيين المسلمين، حيث إنها تحوي الأساسيات المتعلّقة بالمجتمع، كما تتعرض لموضوع الإسلاموفوبيا. وتُعد هذه التغطية منصفة، لكنها تتضمن صعوبة بسبب عدم سهولة الجزم بحقيقة أعداد أفراد الجالية الأميركية المسلمة؛ فتختلف بذلك الأرقام من كتاب إلى آخر بحسب عام النشر. وفي ما يلي بعض الأمثلة.

يستخدم وليام كورنبلوم مصطلح «مسلم أميركي» بدلًا من «أميركي مسلم»، ويغطي كتابُه زوايا عدّة. في **الأولى** يقدّم تمثُّلًا شاملًا للمسلمين في المجتمع الأميركي، فيقول: «بحلول عام 2000، أشارت التقديرات إلى وجود نحو خمسة ملايين مسلم في الولايات المتحدة وكندا وأكثر من 1000 مركز إسلامي، مع نصف مليون مسلم يواكبون خدمات المساجد كأعضاء رسميين. وتوجد أكبر الجاليات المسلمة في جنوب كاليفورنيا وشيكاغو وواشنطن ونيويورك. ينتمي جلّ المسلمين الأميركيين إلى الطائفة السنية، لكن عدد المنتمين إلى الطائفة الشيعية يشهد ارتفاعًا. ويميل المسلمون إلى اعتماد آراء مماثلة لتلك التي يعتمدها المحافظون اليهود والمسيحيون في ما يتعلق بالقضايا الخُلقية، فيعارضون الإجهاض والإباحية وممارسة الجنس خارج إطار الزواج. وكان أعضاء الجيل الأول من المهاجرين المسلمين – مثل غيرهم من مهاجري الجيل الأول –

يميلون إلى القلق بشأن زواج أبنائهم، فهل سيتزوجون في إطار دينهم ويستمرون على معتقداتهم وقيمهم الإسلامية؟»[538].

في الزاوية **الثانية** يستعمل المؤلف علم الاجتماع البصري[539] ليناقش الوجه المتغير للإسلام. في هذا السياق توجد أربع صور تعبِّر عن أوجه مختلفة لحياة المسلمين في أميركا، يظهر في إحداها مؤمنون يجلسون على الأرض بعد أداء الصلاة. أثار المؤلف سؤالًا مهمًا يقول: «هل يستطيع رجال الجالية الإسلامية الأميركية ونساؤها ممّن يظهرون في هذه الصور أن يؤدوا دورًا في تحويل العالم الإسلامي؟».

يرى المؤلف أن المسلمين في الولايات المتحدة سيمارسون الدور نفسه الذي مارسه الكاثوليك الأميركيون من حيث التأثير في الفاتيكان في عدد من القضايا (مثل تحديد النسل واستخدام اللغة المحلية في القُدّاسات)، إذ يقول: «من المرجح جدًا أن يكون للنساء المسلمات الأميركيات - اللواتي يسعين إلى التوفيق بين مطالب دينهن ومطالب العيش بوصفهن نساء حديثات لهن سِيَرٌ مهنية وعائلات - بعض التأثير في النقاشات بشأن هذه القضايا [.......] ويشارك المسلمون الأميركيون باقي المسلمين معتقداتهم الأساسية. لكن إذا قارنا الإسلام في المملكة العربية السعودية - حيث يطغى شكله البطريركي - بنظيره في أميركا، يبدو هذا الأخير أكثر ليبرالية وأكثر تقبلًا لمطالب النساء في ما يتعلّق بالمساواة في المعاملة»[540].

في الزاوية **الأخيرة**، ناقش المؤلف المشاعر المعادية للمسلمين في عقب هجمات 11

أيلول/ سبتمبر، كما ردّة الفعل ضد الأميركيين المسلمين؛ إذ يقول في هذا الصدد: شهدت الشهور التي تلت الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة أعمالًا لا حصر لها من الانتقام الجبان. على سبيل المثال تسلل المخرّبون في كولومبيا وأوهايو إلى أقدم مسجد في المدينة وحفروا ثقوبًا في أرضيته، وكسروا أنابيب المياه لتغمر المبنى، ومزقوا نسخًا من القرآن، الكتاب المقدس عند المسلمين [.......] وفي مكان آخر من ولاية أوهايو حدثت هجمات على المؤسسات الإسلامية وعلى أشخاص مسلمين، كما هي الحال في أجزاء أخرى عدة من الولايات المتحدة. لكن أسوأ آثار الهجمات الإرهابية كان تدمير الثقة بين الجماعات وإضعاف ضمانات الحريات المدنية.

تسببت الإجراءات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة - على نحو يتعذر تجنبه - ضد المنظمات الإسلامية وضد أشخاص يشتبه في شراكتهم مع الشبكات الإرهابية في زيادة الخوف والحزن في مجتمعات مثل كولومبوس وأوهايو حيث يعيش المسلمون وغير المسلمين جنبًا إلى جنب [.......] تسعى حملة مكافحة الإرهاب المحلية إلى طمأنة أغلبية الأميركيين أن في إمكانهم السفر بأمان ومتابعة حياة طبيعية.

غير أن الحملة كان لها تأثير عكسي في المسلمين الذين حوصروا في سياق التفتيش للعثور على مجرمين عنيفين، ما أدّى إلى تجارب يمكن فهمها لكنها تُقلِق. سُئل رجل أعمال مسلم شاب من ولاية أوهايو: من يخسر كثيرًا من عملٍ إرهابي؟ فجاءت إجابته: الأميركي المسلم. لذلك نهتم أكثر من أي شخص - في الأرجح - بإنهاء النشاط

الإرهابي في العالم[541].

يقتبس المؤلف من عبد المقتدر خان، وهو مدير مركز الدراسات الدولية بكلية أدريان في ميشيغن، قوله: «في معظم الأحيان تكون للمسلمين المتعلّمين في الولايات المتحدة مشاعر حادَّة بشأن المعضلات التي تواجه سعيهم إلى أن يكونوا مواطنين مخلصين في ولائهم، في حين يشهدون مراقبة متزايدة لسلوكهم ويُساءلون في شأن جدارتهم بالثقة؛ إذ بدلًا من التعامل مع المسلمين الأميركيين بوصفهم أحد الأصول (من ذلك استخدام معرفتهم بالعالم الإسلامي لأغراض دبلوماسية وحتى استخبارية)، تعاملهم الحكومة بوصفهم مشتبهًا فيهم»[542].

يشير المؤلف إلى أن على الرغم من وجود أفعال تعصّب، قامت أعداد كثيرة من الشعب الأميركي بأفعال تسامح؛ ففي حالة المخرّبين في ولاية أوهايو، عرضت جماعات غير مسلمة على الفور المأوى والمال، كما أظهرت دعمها بطرائق أخرى. وحين أُغلق مسجد كولومبوس عرض أحد التجمعات اليهودية ونادي الروتاري المحلي على المسلمين تقاسم المرافق[543]. يلخص المؤلف مناقشته بالقول إن جميع أديان العالم تؤمن بالسلام ونبذ الإرهاب والتفاهم بين الجيران، لكن بعض جوانب المعتقدات الدينية التي تعشّش في عقول المتعصّبين تعمل ضد التسامح وتمنع قبول الاختلاف في العقيدة والسلوك[544].

يتناول دالتون كونلي موضوع الأميركيين المسلمين في القسم المخصص للوقائع

العنصرية، حيث يؤكد تصاعد القلق من الإرهاب في الولايات المتحدة عقب هجمات ايلول/ سبتمبر. ويشير إلى أن الأميركيين بعد أعوام من الحرب على الإرهاب، خضعوا لما يسميه الباحثون «العَنْصَرة» (Racialization)، أي تشكيل هوية عرقية جديدة تُرسم بموجبها حدود أيديولوجية للاختلاف عن مجموعة من الناس. ففي هذه الأيام أصبح أي رجل له بشرة سمراء ولحية، وأي امرأة محجبة، عرضة للتهديدات والعنف والتحرش[(545)].

تستند «عَنصرة» المسلمين إلى عدد من الافتراضات الخاطئة، منها اعتماد صفات نمطية (مثل العمامة والحجاب)، لكن الأفراد يعرفون تمام المعرفة من خلال التجربة الشخصية أن ارتداء شخص عمامة لا يعني بالضرورة أنه متواطئ مع بن لادن. وتعتمد الافتراضات الخاطئة أحكامًا فضفاضة عن العرب، وتغفل التنوع في مجتمعهم. على سبيل المثال، إن كثيرًا من عرب الولايات المتحدة ليسوا مسلمين، بل مسيحيون، ونحو 23 في المئة من مسلمي الولايات المتحدة هم من أصل أفريقي[(546)].

يقول المؤلف: «يمثل الأميركيون المسلمون في الوقت نفسه مجموعة منوعة جدًا من السكان وتيارًا رئيسًا واحدًا، حيث وُلد نحو 37 في المئة منهم في الولايات المتحدة، ومنهم من هُم موجودون في أميركا الشمالية منذ القرن السابع عشر، عندما نُقلوا من أفريقيا كعبيد وجرى استيعابهم جماعة في التيار الرئيس، ويحظون اليوم بمستويات دخل وتعليم مماثلة لما يحظى به سائر السكان. لقد تمسّك الأميركيون المسلمون بفكرة مفادها

أن التعليم مهم، وأن العمل الشاق يؤتي ثماره في الحصول على مستقبل مهني ناجح. ألا يبدو هذا راديكاليًا جدًا؟ إن الأغلبية الساحقة من المسلمين في الولايات المتحدة، وفي جميع أنحاء العالم، تختلف اختلافًا عميقًا مع التطرف الإسلامي»[547].

يقدّم شيفر معلومات مفيدة في إطار مناقشته موضوع الأميركيين المسلمين، حيث يشير مثلًا إلى أن «نمو السكان المسلمين في الولايات المتحدة يُعزّز فهم التنوع داخل الإسلام بشكل أفضل، فالأغلبية العظمى من المسلمين في الولايات المتحدة سُنة يميلون إلى الاعتدال إذا قارناهم بالطوائف الأخرى، ويمثّل الشيعة - وهم أتباع علي - ثاني أكبر طائفة، وتمارس هاتان الطائفتان شؤون العبادة على نحو منفصل. ويُقدَّر عدد السكان المسلمين في الولايات المتحدة بين 3 ملايين و5.7 ملايين أو أكثر (يقدّر المسلمون الأميركيون عددهم بنحو 7 ملايين)»[548]. ويضيف المؤلف: «يتزايد عدد السكان المسلمين بسرعة في الولايات المتحدة بسبب الهجرة واعتناق الإسلام [.......] وبدأ تاريخ المسلمين السود في الولايات المتحدة في القرن السابع عشر، عندما نُقل العبيد الأفارقة بالقوة إلى المستعمرات الأميركية، إذ مثّل المسلمون منهم نحو 10 في المئة»[549].

أصبحت المساجد أكثر شيوعًا في الولايات المتحدة، وهي بالنسبة إلى كثير من الأميركيين لا تمثّل تعبيرًا عن الحرية الدينية والتنوع بل تمثّل تهديدًا أجنبيًا، ولذلك حاول بعض المجتمعات المحلية حظر بناء مساجد جديدة. وفي مقابل الحصول على

بعض التصاريح، يمكن أن تشترط السلطات المحلية أن يكون المبنى خاليًا من الرموز الثقافية [الإسلامية] المعتادة، بل وحتى من القُبَّة التقليدية أحيانًا. لكن الإدارات في حرم الجامعات استجابت لأعداد الطلاب المسلمين المتزايدة بشكل بناء إلى حدّ أبعد؛ إذ تعاقدت مع أئمة بدوام جزئي لخدمة الحاجات الدينية لهؤلاء الطلاب، وخصصت حيزًا يوميًا للصلاة، كما أمّنت شروط الغذاء الإسلامي[(550)].

يقول المؤلف: «يحاجّ بعض الباحثين أن الديمقراطية والتنوع الديني وحرية التعبير التي خبرها المسلمون في الولايات المتحدة تشجع ممارسة إسلامية أصحّ وأكثر رسوخًا، وذلك من دون التدخل الحكومي الذي يتميز به عدد من الدول الإسلامية، بينما يحاجّ آخرون أن ما يجعل تجربة المسلمين فريدة هو أن الأتباع يجب أن يركّزوا بقوة أكبر في دينهم من أجل البقاء في سياق ثقافة تعدُّ متساهلة جدًا. في الواقع، تشجع الثقافة الأميركية سلوكًا يحظره القانون الإسلامي أو التقاليد الثقافية الإسلامية. وبالنسبة إلى كثير من الأميركيين المسلمين تحفل الثقافة الشعبية في الولايات المتحدة بالمال والجنس، ومن ذلك يواجه الأميركيون المسلمون ضغطًا إذا أرادوا ممارسة شعائرهم الدينية وأن يبقوا مسلمين»[(551)].

يحتوي الكتاب صورة لثماني نساء يرتدين الزي الإسلامي مع الحجاب وهن يلعبن كرة السلة في إحدى المدارس الدينية في الولايات المتحدة، ويذكر المؤلف أن المدرسة الإسلامية تسمح للنساء بلعب كرة السلة على ألا يمسّ ذلك احتشامهن[(552)].

خصص أليكس ثيو في كتابه صفحتين ورُبع الصفحة للمسلمين الأميركيين، حيث استخلص أن الإسلام يعد أحد الأديان الأسرع نموًا في الولايات المتحدة، وأن الصراع بين الممارسات الثقافية الإسلامية والثقافة الغربية ربما يُنتج في النهاية نوعًا من الإسلام الأميركي المتميز، حيث يؤدي بعض المساجد في الولايات المتحدة مهمات شبيهة بتلك التي تقوم بها الكنائس المسيحية؛ إذ تقام فيها الأعراس والجنائز، وتُعقد فيها يوم الأحد صفوف تعليمية للأطفال ومحاضرات للكبار. يقول المؤلف: تتضح السمة الأميركية أيضًا من حقيقة أن مسلمي الولايات المتحدة عمومًا أكثر تسامحًا مع الاختلافات الدينية وأكثر قدرة على مقاومة الأصولية، وأكثر وطنية في مجتمع علماني، وأكثر تنوعًا إثنيا من نظرائهم في المجتمعات الأخرى[553].

تُناقش بالانتين وروبرتس الإسلاموفوبيا في إطارٍ ضمن صفحة كتبتها سحر سيلود، أستاذة علم الاجتماع في كلية سيمونز في بوسطن، حيث تعمل على اكتشاف القوى التي ساهمت في التعصب الأعمى ضد المسلمين في الولايات المتحدة. يقول المؤلفان: «تكشف الدراسات السوسيولوجية الأخيرة بشأن تأثير هجمات 11 أيلول/ سبتمبر في الجالية المسلمة، أنها أصبحت هدفًا لسياسات حكومة الولايات المتحدة تحت مسمى ’الحرب على الإرهاب‘. جرى إقرار ’قانون باتريوت‘ [.......] بعد الهجوم، حيث قيد حريات المسلمين المدنية وزاد عمليات مراقبتهم بسبب ربط غير دقيق بين الإسلام والإرهاب. كما وقعت عمليات ترحيل جماعي للمهاجرين المسلمين بسبب مخالفات

بسيطة في تأشيراتهم. ومُرِّرت بعد 11 أيلول/ سبتمبر سياسات أخرى، مثل إجراءات النظام الوطني لتسجيل الدخول والخروج التي أُقرت في أيلول/ سبتمبر 2002؛ إذ يُطلب من غير المواطنين ممن تزيد سنّهم على 16 عامًا والآتين من 25 دولة (منها 24 مسلمة) تسجيل أسمائهم لدى الدوائر الحكومية الموكلة[(554)].

نقرأ في هذا الكتاب قول المؤلفين: «أُجبر الرجال المسلمون على أن تؤخذ منهم بصماتهم، وحُفظت صورهم كما لو كانوا مجرمين محتملين. ومنذ 11 أيلول/ سبتمبر احتُجز أكثر من ألف مسلم (جلّهم من غير المواطنين) على الرغم من أن لا علاقة لهم بالهجمات الإرهابية. وعزّزت هذه السياسات عدم ثقة المواطنين بزملائهم المسلمين. وعلى الرغم من مرور أكثر من عشرة أعوام على تلك الهجمات، فإن المشاعر المعادية للمسلمين لا تزال قوية إلى اليوم، حيث ينظر نحو 43 في المئة من الأميركيين إلى المسلمين نظرة سلبية، وفقًا لتقرير نشره معهد غالوب في عام 2010. وكان لهذه المشاعر المعادية للمسلمين تأثير مباشر في حياتهم اليومية. كما تشير إحصاءات مكتب التحقيقات الفدرالي إلى أن جرائم الكراهية ضد المسلمين زادت من عام 2001 إلى عام 2 بنسبة 50 في المئة، حيث أُحرق مسجد وسُوِّي بالأرض - عمدًا - في غوبلين في ولاية ميسوري. فمن عواقب سياسات الحكومة التي استهدفت المسلمين وأدامت الصور النمطية والأساطير التي تُظهرهم مصدرَ تهديد للأمن القومي وللهوية الثقافية الأميركية، أن المسلمين أصبحوا يعيشون بهوية عرقية جديدة»[(555)].

ختم المؤلفان بأنباء مشجعة مفادها أن عددًا من المنظمات، منها مجلس العلاقات الإسلامية الأميركية (CAIR) والاتحاد الأميركي للحريات المدنية (ACLU)، تكافح ممارسات التعصّب الأعمى، وتُبشر بمكافحة التعصب والتمييز ضد المسلمين المقيمين في الولايات المتحدة[(556)].

رابعًا: المجتمع الأميركي العربي

تأتي جميع الكتب التدريسية الواردة في اللائحة إلى ذكر الجالية العربية الأميركية، وتُناقش الموضوع في عدد من السياقات، منها التنوع الإثني للمجتمع الأميركي، وآثار هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، فضلًا عن التنميط العنصري للمجتمع الأميركي العربي. في الإمكان القول إن المناقشات جاءت منصفة؛ إذ تبين الأثر السلبي لهذا الهجوم في الجالية، وفي ما يلي بعض الأمثلة.

يقول وليام تشامبليس وداينا إغليتيز إنه خلافًا للتصور الشائع، وُلد جلّ الأميركيين العرب في الولايات المتحدة. وأشارا إلى أن هذه الجالية تواجه مجموعة من التحديات منذ هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، حيث إنها تعرضت لارتفاع في وتيرة أعمال التمييز والتحيز المؤسساتي، التي تمثلت في زيادة التحريات وعمليات التفتيش العشوائي. وختم الباحثان مناقشتهما بالقول إن العرب الأميركيين أنموذج لنجاح الأقليات، ذلك أن لديهم من خريجي الجامعات ما يفوق المتوسط، ودخولهم إليها أعلى من

المتوسط[557].

يُقدِّم شيفر بعض الروايات التاريخية والبيانات الديموغرافية للأميركيين العرب، مع رسم بياني يوضح انتماءاتهم الدينية، ويضيف شرحًا للرسم يقول: «جلّ العرب الأميركيين مسيحيون، على عكس العرب في أجزاء أخرى من العالم»[558]. وانتقد بعد ذلك التنميط قائلًا: «إن تنميط الإرهابيين المحتملين في المطار وضع الأميركيين العرب والمسلمين تحت مراقبة خاصّة. وطوال الأعوام التي تلت الهجوم الإرهابي في 11 أيلول/ سبتمبر، طبقت السلطات وعدد من شركات الطيران قانون المظهر والاسم لتحديد هوية العرب الأميركيين وتنحيَتهم جانبًا وتفتيش مقتنياتهم، وذلك على أساس الإيحاء الإثني. وخفّت الانتقادات الموجهة ضد هذه الممارسة بسبب تصاعد القلق حول سلامة الجمهور»[559]. كرّر المؤلف هذه العبارة بطريقة مختلفة قليلًا في جزء آخر من الكتاب فقال: «اتخذ تنميط عام 2001 منعطفًا جديدًا؛ إذ خضع الناس الذين يبدون من مظهرهم عربًا ومسلمين لتدقيق خاصّ»[560].

يشير المؤلف بتعبير قوي إلى أن هجمات 11 أيلول/ سبتمبر دفع بالرأي العام الأميركي إلى التسامح مع التنميط العنصري»[561]، إذ توقفت على نحو مفاجئ المطالبة – التي كانت متزايدة – بوضع حدّ لممارسة التنميط، وتصاعدت الشكوك في المهاجرين الأميركيين المسلمين والعرب.

يذكر المؤلف أن السلطات استدعت الطلاب الأجانب الذين ينتمون إلى بلدان

عربية من أجل استجوابات خاصّة، كما دقّقت في أوضاع المهاجرين الشرعيين من العرب والمسلمين بحثًا عن أي نشاط غير مشروع. كما أشار المؤلف إلى مثول العرب والمسلمين أمام المحاكم بسبب انتهاكات يرتكبها عادة مهاجرون من الإثنيات والأديان الأخرى، لكن السلطات تغاضت عنها. إضافة إلى ذلك، تغير منذ عام 2001 الدعم الشعبي لعملية تنميط الأميركيين العرب في المطار بشكل طفيف، وذلك بحسب مسوح قومية، حيث أيد 53 في المئة من الأميركيين في عام 2006، خضوع العرب – بمن فيهم مواطنو الولايات المتحدة – لرقابة وتدقيق أمنيين أشدّ من باقي الركّاب، قبل ركوب الطائرات في الولايات المتحدة أو قبل وصولهم إليها[562].

تحدث كونلي عن الجالية العربية الأميركية التي قُدّر عددها بنحو 3.5 ملايين شخص، في إطار تلخيص دراسة لجاك شاهين تتحدث عن صورة العرب في التلفزيون. تكشف الدراسة أربع أساطير أساسية لا تزال تحيط بالعرب: **الأولى** أنهم يُصوَّرون في معظم الأحيان أثرياء على نحو خرافي، مثل السلاطين وكبار رجال النفط؛ **الثانية** أنهم كثيرًا ما يُظهرون سلوكًا همجيًا وغير حضاري؛ **الثالثة** أنهم مهووسون جنسيًا ويستغلون عبيد الجنس الأبيض ممن لم يبلغوا السن القانونية. أما الأسطورة **الرابعة** فتقول إنهم اعتادوا الاستمتاع بالأعمال الإرهابية رغبة في تدمير كل شيء أميركي. ثم يضيف المؤلف قائلًا: «لم يتغير شيء يُذكر منذ نشر الدراسة قبل ثلاثين عامًا، بل انتقل التركيز في الصور النمطية عن العرب من وصفهم بالأثرياء إلى وسمهم

بالإرهابيين[563].

يناقش ماسيونيس موضوع الجالية العربية قائلًا: «تتزايد أعداد الجالية العربية الأميركية. بعضهم مسلم وكثيرون منهم ليسوا كذلك؛ يتكلم بعضهم باللغة العربية، وبعضهم الآخر لا يتكلم بها؛ ويحافظ بعضهم على تقاليد أوطانهم على خلاف بعضهم الآخر؛ منهم المهاجرون الجدد ومنهم من عاش في هذا البلد عقودًا وأجيالًا. تقدّر بيانات الحكومة الأميركية عدد أفراد الجالية العربية بنحو 1.8 مليون نسمة، لكن ربما كان العدد الفعلي ضعفي ذلك؛ لأن الناس لا يرغبون أحيانًا في إعلان أصولهم العرقية. ثمة نحو 27 في المئة من العرب الأميركيين من أصل لبناني، و12 في المئة من أصل مصري، و12 في المئة من أصل سوري، أما الباقون فهم من الدول العربية الأخرى. يتكوّن المجتمع العربي الأميركي من طبقات اجتماعية، فبعضهم مهنيون من ذوي التعليم العالي، يعملون أطباء ومهندسين وأساتذة جامعيين، وبعضهم الآخر من الطبقة العاملة يمارسون أعمالًا تتطلب مهارات مختلفة في المصانع أو في مواقع البناء، وآخرون يؤدون أعمالًا خدمية في المطاعم والمستشفيات وغيرها من الأماكن، أو يعملون في شركات عائلية صغيرة. ويبلغ متوسط دخل العرب الأميركيين (854.60 دولارًا)، وهو تقريبًا المعدل القومي الذي بلغ 974.60 دولارًا في عام 2011، ولكن الفقر بين العرب الأميركيين أعلى كثيرًا من المتوسط (22.8 في المئة في مقابل 15 في المئة بالنسبة إلى مجموع السكان)[564].

يشير المؤلف إلى وجود أعداد كبيرة واضحة للعيان من العرب الأميركيين في عدد من المدن الأميركية، منها نيويورك وشيكاغو ولوس أنجلوس وهيوستن وديربورن. ونجد في إحدى صفحات هذا الكتاب صورة لمسجد مع مئذنتين في منطقة ريفية بالقرب من توليدو وأوهايو.

خامسًا: النساء العربيات والمسلمات

تختلف المناقشات في موضوع المرأة العربية والمسلمة من كتاب إلى آخر، وذلك من حيث المساحة المخصصة والمضمون، فنجد أن بعضها سلبي أو شبه سلبي، لكننا نلحظ ميلًا إلى الموضوعية من خلال ذكر آراء مختلفة في الموضوع. جدير بالذكر أن جلّ التغطية السلبية تتمثّل في التطرق إلى أوضاع النساء في أفغانستان تحت حُكم طالبان وفي المملكة العربية السعودية، ويُضاف إلى ذلك أن بعض الأمور السلبية التي يذكرها المؤلفون بشأن أوضاع المرأة العربية والمسلمة تميل إلى الواقعية. وبما أننا سنتطرّق إلى موضوع ختان الإناث على حدة، فلن نورده هنا كمثال، وسنذكر الأمثلة التالية.

يذكر ريتزر المرأة المسلمة والعربية في عدد من السياقات، ويعرض صورة امرأتين ترتدي كل منهما حجابًا أسود يغطي جسمها ما عدا العينين، ويظهر في الخلفية وجه جميل لامرأة شقراء تضع كثيرًا من الماكياج.

يورد المؤلّف قصة مشهورة لنساء سعوديات تحدّين قانون البلد في عام 2011،

ويقول في هذا الصدد: «تُمنع النساء في المملكة العربية السعودية من قيادة السيارات وفق تفسيرٍ أصولي للشريعة الإسلامية يفرضه المطاوعة [الشرطة الأخلاقية: وهي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]». ثمّ يقول: «نُقلت أخبار الاحتجاج على نطاق واسع واكتسبت دعمًا كبيرًا في جميع أنحاء العالم من منظمات تتعامل مع الحقوق المدنية وحقوق الإنسان. ونتيجة الضغط الدولي كانت العقوبات مخففة جدًا حيث تعرض كثير من النساء المشاركات في الاحتجاج للتنبيه، ولم تُدَن إلا واحدة منهن، هي شيماء جستنية، وحُكم عليها بعشر جلدات، وفي خطوة غير مسبوقة نقَض الملك عبد الله هذا الحكم»[565].

كانت مناقشة جيف مانزا ومساعديه أكثر موضوعية، حيث يصفون الوضع في المملكة العربية السعودية قائلين: «يجب أن تكون المرأة في المملكة محجبة بالكامل، وإن لم تكن كذلك فهي تواجه خطر الاعتقال؛ ذلك أن المذهب الوهابي الذي يتحكم في الأمور الدينية هناك يصرُّ على أن ارتداء الحجاب أمرٌ أساسي بالنسبة إلى المرأة المسلمة الفاضلة»[566]. ويقول المؤلفون أنفسهم في نساء مسلمات أخريات: «في المغرب، لا ترتدي النساء اللواتي يعدُدن أنفسهم تقيات الحجاب، في حين ترتديه أخريات، ويمكن رؤية هؤلاء النساء من صاحبات الآراء المختلفة في كل مكان يمشين ويتحدثن معًا بمودة»[567]. إضافة إلى ذلك، وضع المؤلف صورة نساء مسلمات في المغرب مع تعليق توضيحي جاء فيه: «في المغرب، بعض النساء محجبات وبعضهن غير محجبات، وهذا لا

يمنع المودة بين هذه الأم وابنتها»[568].

في فصل بعنوان «لماذا تكون النساء أكثر تدينًا من الرجال؟» يقول المؤلفون: «تميل الأديان الجديدة إلى أن تكون أفضل بالنسبة إلى المرأة. لننظر على سبيل المثال في بداية الإسلام. يبدو أن جلّ الغربيين يرون الإسلام رجعيًا في معاملته النساء، أما في الواقع فإن محمدًا أحدث ثورة حرّرت المرأة في سياق عصره، ففي العالم العربي قبل الإسلام كانت النساء متاعًا وممتلكات لآبائهن ومن ثمّ لأزواجهن أو لأي شخص يُمنحن له، إذ لم تكُن لهن حقوق، أما محمد فأعطاهن - من بين تطورات أخرى - حقوق الحماية والطلاق والملكية»[569].

شكّك بعد ذلك المؤلفون في مقولة أن النساء دائمًا أكثر تدينًا من الرجال، وذكروا أن هذا الأمر لا ينطبق على الإسلام، ويتضح ذلك من خلال قوله: «يُعلَّم الفتيان المسلمون حفظ القرآن الكريم ولكن هذا لا يسري على الفتيات (على الرغم من أن بعضهن يخترن القيام بذلك). كما أن عدد النساء اللواتي يُصلين في المسجد لا يُمثّل بوجه عامّ إلا جزءًا بسيطًا من عدد الرجال، ثمّ إن النساء يحضرن الصلوات في الصفوف الخلفية أو الجانبية، وفي الحجّ يفوق عدد الذكور دائمًا عدد الإناث وبفارق كبير جدًا»[570].

طرح ديفيد نيومان موضوع المرأة العربية والمسلمة في أجزاء مختلفة من كتابه، وناقش في طرحه بعض الجوانب الإيجابية لوضع المرأة كما قدّم أخرى سلبية. ووصف المؤلف النساء الجزائريات بشكل إيجابي وميزهن من جلّ النساء في العالم العربي؛ إذ يقول: «في

جلّ البلدان العربية تشغل النساء وضعية تابعة ثانوية على نحوٍ واضح، أما في الجزائر فتمثّلن حاليًا 60 في المئة من عدد طلاب الجامعات و70 في المئة من المحامين و60 في المئة من القضاة. كما أنهن يساهمن بشكل أكبر من الرجال في دخل الأسرة[(571)]. بينما تحدّث المؤلف في كتابه بشكل سلبي عن وضع النساء المسلمات في إيران وباكستان[(572)].

بدت مناقشة أنتوني غيدنز ومن شاركه صوغ الكتاب متوازنة تمامًا، حيث يقول المؤلفون: «على الرغم من إحياء الأفكار الإسلامية التقليدية في بعض أجزاء العالم الإسلامي في الأعوام الأخيرة، لا تزال النساء المسلمات في جلّ البلدان يعشن درجة عالية من الحرية والمساواة [.......] ثمّة نساء تسلّمن قيادة الدولة في بلدان ذات أغلبية مسلمة كما هو الشأن في بنغلادش وباكستان وتركيا»[(573)].

يقدّم المؤلفون بعد ذلك مناقشة موجزة تتضمن مختلف وجهات نظر الباحثين المسلمين بشأن تقييد دور النساء المسلمات؛ ففي أحد أطراف الطيف، توجد الوهابية التي تؤدي إلى معاملة قاسية للنساء، وتُمارَس هذه الصيغة من الإسلام بقوة في المملكة العربية السعودية التي تمول مدارس دينية في جميع أنحاء العالم الإسلامي لتدريس هذا المذهب. وفي الطرف الآخر من الطيف توجد النظرة النسوية التي تُقدِّمها أمينة ودود في كتابها **القرآن والمرأة: إعادة قراءة النص القرآني من منظور نسائي**، وفيه تقول: «إن المكانة المتدنية للنساء في بعض البلدان الإسلامية ناتج أصلي يعود إلى القرن السابع العربي الإسلامي عندما أُنزلت المرأة مكانة متدنية، وناتج جزئي من عداء تجاه المرأة

اتسمت به قرون من تفسيرات القرآن المتمركزة ذكوريًا»[(574)].

خصص شيفر إطارًا في إحدى الصفحات لمناقشة تاريخ غطاء الرأس وسياسته، حيث يقول: «من المتوقع أن يجتنب جميع المسلمين، من الرجال والنساء على حدّ سواء، الملابس الفاضحة المصمَّمة لتأكيد جمال الجسم، حيث لا يسمح القرآن للمسلمين بارتداء الملابس المبهرجة إلّا في نطاق خاصّ، مع أسرهم أو مع أفراد من الجنس نفسه. وأوصى النبي محمد أن تغطي النساء أجسامهن كاملة ما عدا الوجه واليدين والقدمين، ويضيف القرآنُ أن غطاء الرأس يجب أن يُلقى على العنق وأعلى الصدر. بالتالي تتوافق مجموعة متنوعة من الملابس النسائية مع هذه التوجيهات المتعلّقة بارتداء لباس متواضع، وهي تُعرف مجتمعة بالـ 'الحجاب'، أما نقاب الوجه بأنواعه، ففرضته تقاليد ثقافية، لكنه ليس من الإسلام»[(575)].

يضيف المؤلف: «يمثّل الحجاب في الواقع رفضًا لأسطورة الجمال السائدة جدًا في المجتمعات الغربية، حيث تضمن النساء المسلمات لأنفسهن ولأسرهن من خلال تغطية أنفسهن تغطية كاملة تقريبًا، أن مظهرهن لن يكون له دورٌ في علاقاتهن بالآخرين خارج العائلة، بل إنهن لن يُعرفن إلا بإيمانهن وذكائهن وشخصياتهن[(576)]. ثم يقول: «في بعض البلدان غير الإسلامية، ولا سيما فرنسا، تعرَّض المسؤولون الحكوميون لانتقادات بسبب حظر الحجاب أو غطاء الرأس في المدارس العامة. لم تكن هذه العادة قضية في الولايات المتحدة بصفة عامة، على الرغم من أن فتاة تبلغ 11 عامًا في

ماسكوجي [ولاية جورجيا] لجأت إلى المحكمة الاتحادية لتثبيت حقّها في ارتداء غطاء الرأس في المدرسة، ومن اللافت أن وزارة العدل الأميركية دعمت دعواها القضائية»[577].

سادسًا: ختان الإناث

تناقش ستة كُتب ختان الإناث وتُقدّم فيها تفصيلات حول أنواعه المختلفة. وينسب أحد هذه الكتب هذا الفعل إلى الإسلام بشكل سلبي جدًا، إذ يزعم فريتزر أن الختان عادة عند المسلمين تدعمها تعاليم دينهم[578]، من دون أن يستند في زعمه إلى أي اقتباس من القرآن أو الحديث النبوي. وتميل الكتب الخمسة الأخرى إلى التوازن والموضوعية، حيث يؤكد بعضها ضرورة وضع علماء الاجتماع قناعاتهم الشخصية جانبًا - في الأقل بشكل موقت - إذا كانوا يأملون فهمَ الأساس الثقافي والاقتصادي لختان الإناث[579]. تستعمل خمسة كتب مصطلح «البتر التناسلي للإناث» في حين يستعمل هينسلين مصطلح «ختان الإناث»[580]. وفي ما يلي مناقشة لكتابين منها:

يقول جون ويت في أسلوب محايد وواقعي: «البتر التناسلي للإناث ممارسة شائعة في أكثر من 30 بلدًا حول العالم، وقد دانته الدول الغربية بوصفه انتهاكًا لحقوق الإنسان. ويترتّب على هذه الممارسة المثيرة للجدل إزالة البظر في معظم الأحيان، بسبب الاعتقاد أن استئصال هذا العضو يُثبِّط الدافع الجنسي للمرأة الشابة ويجعلها عفيفة، ومن ثمّ

فهذا الفعل مرغوب فيه كثيرًا من الزوج المستقبلي [....] وعلى الرغم من أن بعض البلدان سنَّ قوانين ضد هذه الممارسة، فإن هذه القوانين لم تُنفَّذ في معظم الأحيان، حتى أن كثيرًا من المهاجرين المقبلين من بلدان يشيع فيها البتر التناسلي يؤكّدون أن بناتهم أُخضعن لهذا الإجراء من أجل حمايتهن من المعايير الثقافية الغربية التي تسمح بممارسة الجنس قبل الزواج»[(581)].

يناقش غيدنز مع من شاركه تأليف الكتاب، مفهومَ الختان من منظور النسبية الثقافية، ويقول المؤلّفون: «تخضع كثير من الفتيات الصغيرات في بعض المجتمعات، خاصة في ثقافات شرق أوسطية وأفريقية وآسيوية، للخفض الأنثوي (الختان) (Clitoridectomies)، وهو طقس ثقافي مؤلم يُستأصل فيه البظر أو جزء من شفري المهبل وأحيانًا كليهما، بسكين أو حجر حاد، ويُخاط جانبَا الفرج جزئيًا؛ تعتبر هذه العملية وسيلة للسيطرة على النشاط الجنسي بالنسبة إلى المرأة، وتزيد المتعة الجنسية بالنسبة إلى الرجل، وتعتبر الثقافات التي يمارس فيها الخفض الأنثوي طوال أجيال هذا الأمر طبيعيًا. في الجهة المقابلة، يثير الخفض الأنثوي اشمئزاز جلّ الناس في الثقافات الأخرى، كما عدد متزايد من النساء في الثقافات التي تمارسه [...] ويمكن أن تؤدي الاختلافات في وجهات النظر إلى صدام بين القيم الثقافية، ولا سيما عندما يهاجر الناس من الثقافات التي يشيع فيها الخفض الأنثوي إلى بلدان تعدُّه ممارسة غير قانونية»[(582)].

سابعًا: الإرهاب

يُطرح موضوع الإرهاب في كتب تدريسية عدة، ويبدو جل النقاش عامًا، حيث إنه يتعامل مع السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. يستخدم المؤلفون في معظم الأحيان أمثلة تتعلّق بأعمال إرهابية يستقونها من العالم العربي والشرق الأوسط والإسلام، وعمومًا يبدو النقاش متوازنًا إلى حد ما. ونعرض في ما يلي بعض الأمثلة.

قامت بالانتين وروبرتس بتعريف الإرهاب على أنه استخدام عشوائي للعنف يُعزز أهدافًا سياسية لجماعة ما، ويمكن أن يسبب الخوف والذعر والترويع للمواطنين. تابع المؤلفان النقاش ليتناولا الأسباب التي تُعجِّل الإرهاب؛ إذ يقولان: «إن الذين يرتكبون الأعمال الإرهابية يشعرون في معظم الأحيان أنهم ضحايا قوى أشد سطوة، ويقولون أحيانًا أنه السلاح الوحيد للرد، فيقدِّمون حيواتهم بوصفها أقصى تضحية»[(583)].

يناقش المؤلفان بعد ذلك أوجه التفاوت بين البلدان الفقيرة والغنية، معتبرين أنه مصدر آخر للإرهاب؛ إذ يُفضي هذا إلى الشعور بالاغتراب، وفي بعض الأحيان إلى ارتكاب أعمال عدائية وإرهابية ضد الدول القوية. فمن بين أهداف الهجوم على مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك إرهاب الولايات المتحدة ومعاقبتها[(584)]. من ثمّ يشير المؤلفان إلى أن «قادة الجماعات الإرهابية يمتلكون شخصية كاريزمية في معظم الأحيان،

ويستخدمون رسائل وعظ تناشد الأتباع، وكان أسامة بن لادن زعيم شبكة القاعدة الإرهابية واحدًا منهم»[585].

في مؤلّف مانزا وآخرين يُنظر إلى الإرهاب في جزء منه على أنه محاولة لإيجاد سبُل تحقيق التعادل في معركة ضد عدو متفوق، ويتعين لفهمه أن نحاول النفاذ إلى الوضع السياسي والاجتماعي لمرتكبي الأعمال الإرهابية.

يحتوي هذا الكتاب صورتين، تُظهر الأولى تفجير مركز التجارة العالمي وتُظهر الثانية جثث مدنيين أبرياء قتلتهم طائرة استطلاع أميركية، ورافقتهما تسمية توضيحية ذات دلالة عالية: «لماذا يُعدّ أحد هذين الهجومين إرهابًا في حين لا يُعدُّ الآخر كذلك؟». يضيف المؤلفون في قسم بعنوان «تجنيد الأتباع: الانضمام إلى الحركة أو دعمها»: في الوقت الذي يفترض فيه كثير من الغربيين أن العالم الإسلامي غارق في الخرافات الدينية ويرفض العقلانية الحديثة، كان أتباع أسامة بن لادن أفضل تعليمًا من أقرانهم إلى حدّ بعيد، إذ يستخدمون أحدث التقنيات والوسائل الإعلامية، أما دوافعهم فلا تتعلق بطبقة ضيقة أو مصالح اقتصادية، بل بمعارضتهم سياسة الحكومة الأميركية في الشرق الأوسط[586].

يضع المؤلفون صورة متظاهرين وأتباع لبن لادن زعيم تنظيم القاعدة، ويناقشون غارات الطائرات من دون طيار بوصفها أحد أنواع الإرهاب، وذلك من خلال القول: «استخدم الجيش الأميركي الطائرات من دون طيار على نطاق واسع في أفغانستان

وباكستان واليمن (على الرغم من اعتراضات هذه الدول) في محاولة لقتل الإرهابيين المشتبه فيهم. وهذه الضربات [...] قتلت مئات الأبرياء»[(587)].

يتساءل المؤلفون: «تخيل أن إحدى الحكومات (الكندية أو المكسيكية) أرسلت مرارًا طائرات من دون طيار إلى داخل الولايات المتحدة الأميركية لقتل أشخاص يُزعم أنهم متورطون في الإرهاب، وأنه ترتّب على عمليات القصف قتل كثير من الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال، أَلَنْ يَعُدَّ الأميركيون هذا الأمر جريمة ويطلبوا تحميل المسؤولين عن الهجوم مسؤولية جنائية؟»[(588)].

يناقش هينسلين الإرهاب الانتحاري كأحد الأنواع التي تهدف إلى الاستحواذ على عناوين الصحف في جميع أنحاء العالم، ويقول المؤلف: «استخدم الفلسطينيون والعراقيون الإرهاب الانتحاري ضد الإسرائيليين والأميركيين، وكان للهجوم على مركز التجارة العالمي والبنتاغون تحت إشراف أسامة بن لادن أعمق تأثير في حياتنا»[(589)].

ناقش المؤلف مسألة الانتحاريين أيضًا، ووضع في الكتاب صورة لامرأة فلسطينية تبلغ من العمر 16 عامًا فجَّرت نفسها في سوبر ماركت. وأشار إلى أن جلّ الانتحاريين يتحدرون من الطبقتين المتوسطة والعليا، ومن أُسر معافاة ومهمة[(590)]. وقال في وصفه للأصولية الإسلامية إنها حركة اجتماعية عابرة القومية تهدف إلى تغيير النظام الاجتماعي في العالم كله[(591)].

إضافة إلى ذلك، يبسط المؤلف قضية الإرهاب في سياق تعريف مصطلحين هما، الجماعة الصديقة (In - group) والجماعة المعادية (Out - group)، فيقول: «بعد الهجوم الإرهابي في 11 أيلول/ سبتمبر، أصبح تنظيم القاعدة الجماعة المعادية رقم واحد بالنسبة إلى الولايات المتحدة، إلى حدّ أن كبار المسؤولين الأميركيين لا يرون في معاملة سجناء تنظيم القاعدة بشكل قاسٍ ومهين تعذيبًا، وقد عُذِّب قائدٌ في تنظيم القاعدة بتغطيس وجهه في الماء 180 مرة. وفي سياق هستيريا المطالبة بالتعذيب قال أستاذ كلية الحقوق في جامعة هارفرد آلان ديرشوفيتز، وهو الذي يعتمد عادة وجهات نظر ليبرالية جدًا: يجب أن نجعل التعذيب قانونيًا بطريقة تمكّن القضاة من إصدار أوامر بالتعذيب»[592].

ثامنًا: الربيع العربي ووسائل التواصل الاجتماعي

لفت الربيع العربي في عام 2011 مؤلفي المداخل التمهيدية إلى علم الاجتماع في الكتب التدريسية، حيث استخدموا هذا التعبير لتوضيح عدد من المفاهيم السوسيولوجية التي تتعامل مع التغيير والحركة الاجتماعيين، كما السلوك الجمعي. وتميل المناقشة، التي تعتبر منصفة ومتوازنة، إلى تسليط الضوء على أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في هذه الانتفاضات. تجدر الإشارة إلى التشابه الكبير بين

المناقشات التي دارت في هذه الكتب، حتى إنها تكاد تؤكد النقاط نفسها. وفي ما يلي بعض الأمثلة المستمدة من كُتبٍ نُشرت في الأعوام الثلاثة الماضية.

استخدم ريتزر «الربيع العربي» لشرح مفهوم أثر الفراشة (Butterfly Effect) في علم الاجتماع، حيث يمكن لحدث صغير أن يأتي بعواقب كبيرة. يقول المؤلف في هذا الصدد: «أدّى فعل البوعزيزي إلى الثورة التونسية، وأدّت هذه الثورة إلى تظاهرات في الشوارع، وإلى حروب أهلية في أمكنة أخرى من العالم العربي؛ منها اليمن ومصر وليبيا وسورية. ولا تزال نتائج هذه السلسلة من الحوادث بصدد التكشّف، لكنها تشمل من دون شكّ تغييرات كبيرة وقعت في تلك المجتمعات، كما يمكن لإعادة اصطفاف سياسية دولية كبرى أن تحدث»[(593)].

أدرج ريتزر صورة لميدان التحرير في مصر مع تعليق توضيحي يقول: «غيّر الربيع العربي نظرة الناس في جميع أنحاء العالم إلى الشعوب والثقافات العربية. هنا يتظاهر عشرات الآلاف من المصريين في اجتماع حاشد في ميدان في القاهرة في 29 تموز/ يوليو 2011»[(594)].

يخصص المؤلف إطارًا ليناقش دور وسائل التواصل الاجتماعي في الربيع العربي، ويقدِّم تفصيلات بشأن ما حدث في تونس ومصر، فيقول، على سبيل المثال: «سبقت تضحية البوعزيزي التي أطلقت شرارة الربيع العربي في تونس حادثة مماثلة قبل ثلاثة شهور، لكن شيئًا لم يحدث حيث لم تُصوَّر هذه الحادثة، ولم يكن ممكنًا أن تظهر على أي

وسيلة تواصل اجتماعي. الفرق هو أن تضحية البوعزيزي صُوِّرت، ما جعلها متاحة في هذه الوسائل [...] وساهمت وسائل الإعلام القديمة كثيرًا في الربيع العربي كما هو الشأن بالنسبة إلى قناة **الجزيرة** القطرية، حيث مثّلت هذه القناة قوة مهمة في أثناء الثورة»[595].

نعثر في مناقشة تشامبليس وإغليتز على إطار يمثّل إحدى صفحات الربيع العربي في مصر تصاحبه صورة آلاف المصريين وهم يتظاهرون في الشوارع ضد ما تصوّروا أنه تهديد للديمقراطية[596]. ونبّه المؤلفان إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي لم تسبِّب الانتفاضة الثورية في مصر، لكنها سرَّعت نشر رسالة الناشطين كما لفتت وسائل الإعلام العالمية[597].

ناقش المؤلفان في قسم آخر الانتفاضة التونسية وذكرا أن «الفعل الاحتجاجي اليائس لمحمد البوعزيزي لم يَخْبُ في سجلات التاريخ، حيث تحولت تضحيته بفضل وسائل التواصل الاجتماعي المعاصر إلى لحظة فاصلة عبَّأت الناس وجعلتهم يبادرون إلى التحرك ضد القمع السياسي في بلدانهم، كما أصبحت الشرارةَ التي أشعلت الحركة الاحتجاجية والانتفاضات المدنية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. كانت هذه التغييرات ثورية من جهة ما أحدثته على الرغم من أنها متفاوتة ونتائجها المستقبلية غير مؤكدة»[598]. يؤكد مؤلفا الكتاب أن تحديد مآل الربيع العربي أمر مبكر جدًا، حيث لا يمكن التنبؤ إن كان سيفضي إلى الديمقراطية أم لا[599].

يقدم جون ويت نقطتين لافتتين تتعلقان بالربيع العربي. تتمثل **الأولى** في ربطه بالاحتجاجات التي حصلت في حزيران/ يونيو 2009 بعد الانتخابات الرئاسية في إيران، فكتب ويت أن هذه الاحتجاجات كانت مصدر إلهام لانتفاضة الربيع العربي، حيث أدَّت وسائل التواصل الاجتماعي في إيران دورًا تنظيميًا مهمًا جدًا، كما كان للنساء شأن مهم في هذه الاحتجاجات، فكانت ندى آغا سلطان أول ضحية يُطلق عليها الرصاص، فنزفت في الشارع حتى الموت، وصُوِّر مقتلها بالفيديو فانتشر بسرعة في جميع أنحاء العالم. وأصبحت مشاركة النساء الإيرانيات في هذه الاحتجاجات أنموذجًا لمشاركة المرأة العربية في الربيع العربي[600].

أما النقطة **الثانية** اللافتة فهي تعليق يصاحب صورة متظاهرين مصريين في ميدان التحرير، حيث يربط المؤلف بين الربيع العربي وحركة «احتلوا وول ستريت» (Occupy Wall Street) في الولايات المتحدة؛ وجاء في هذا التعليق: «عندما خرج أوائل المتظاهرين لاحتلال وول ستريت، لمّح المنظمون بإشارات واضحة إلى محتجي الربيع العربي في مصر، فكتبوا: 'هل أنت مستعد للحظة ميدان التحرير؟'»[601]. ويضيف المؤلف أيضًا: «في 17 أيلول/ سبتمبر [2011]، تدفّق المتظاهرون إلى أحياء مانهاتن السفلى ونصبوا الخيام وجهزوا المطابخ وأقاموا المتاريس السلمية وقاموا باحتلال وول ستريت»[602].

يصف المؤلف الربيع العربي بقوله: «إن أحد أهم التحولات في القرن الحادي والعشرين حتى الآن هو ظهور الربيع العربي»[603]، حيث يشير هذا المصطلح إلى

الاضطراب السياسي الكبير الذي حدث في عدد من الدول في شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية، بين عامي 2010 و2012. ويرى المؤيدون في هذه التغييرات بداية حياة جديدة على الرغم من أن الموت (موت البوعزيزي في كانون الثاني/ يناير 2011) هو الذي ساعد في إطلاق شرارتها[(604)]. ويضيف: «من العوامل التي جعلت حركة الربيع العربي مهمة أنها أطاحت أنظمة سياسية قمعية وراسخة، ووعدت الناس بمزيد من الفرص والتمكين. كثيرًا ما يستغل من هم في موقع السُلطة سيطرتهم على الموارد القيمة لتعزيز الوضع الراهن، لكن هذه الاحتجاجات برهنت على القدرة الكامنة في الفعل الاجتماعي المشترك، والزمن كفيل بإخبارنا إلى أي مدى ستكون هذه الأنظمة الجديدة في مختلف البلدان قادرة على الارتقاء إلى ما طرحته من مُثل عليا إذا ما أخذنا في الحسبان التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجهها»[(605)].

تاسعًا: الصورة وعلم الاجتماع البصري

يستخدم علماء الاجتماع الصور والمواد البصرية الأخرى لدراسة الواقع الاجتماعي وتفسيره. فالصور مهمة، لأنها أدوات مؤثرة في نقل الرسالة التي يريد مؤلفو الكتب إيصالها. لهذا تضمّ الكتب التدريسية الجديدة صورًا أكثر من أي وقت مضى، حيث نرى فيها كثيرًا من الصور عن مجموعة متنوعة من الموضوعات، منها العرب والمسلمون والشرق الأوسط. ويضاف إلى هذه الصور الملونة تأثيرات خاصّة، ذلك أنها صُمّمت

للتأثير في المتلقّي.

في أحد الكتب أكثر من عشرين صورة ملونة لها صلة بالعرب والمسلمين والشرق الأوسط. ويرتبط كثير منها مباشرة بأقسام عامة أو فرعية من الكتاب. مثلًا، توجد صورة للحج إلى مكة، وذلك في سياق مناقشة تتعلق بالإسلام. كما توجد صور أخرى استُعملت في سياق المقارنة بأجزاء أخرى من العالم، على أن كثير منها تسلّط ضوءًا سلبيًا.

ناقشنا الأنماط الأولى من الصور تبعًا لتصنيفات مختلفة، وسنركِّز بدرجة أولى هنا على الصور التي تستخدم أساسًا لإظهار التباين. لكن نظرًا إلى ضيق الحيز المتاح، سنركّز على أمثلة قليلة، تتعلق بالعالم العربي، مضمنة في ثلاثة كتب.

تركِّز صور كثيرة في الكتب التدريسية على نساء يرتدين الحجاب، بما في ذلك النساء المغطاة أجسامهن من قمة الرأس إلى أخمص القدمين، حيث تجذب هذه الصور المؤلفين. وكي ننصفهم، تجدر الإشارة إلى أنهم يختارون صور نساء وجوههن جذابة ولباسهن ملوّن، كما يوجد عدد قليل من الكتب يعرض صور نساء عربيات أو مسلمات أو من الشرق الأوسط يرتدين ملابس غربية. نضيف إلى ذلك أن المؤلفين عندما يعرضون صور رجال عرب أو مسلمين، فإنها تكون أكثر الأحيان باللباس المحلي التقليدي، ونادرًا ما تكون بلباس غربي. في كلتا الحالتين، يُظهر المؤلفون تحيزًا في اختيار الصور، ما يقدّم أمثلة نمطية لشعوب المنطقة. وفي ما يلي بعضها:

وضع هينسلين في كتابه صورًا سلبية المضامين من جهة العدد، من بينها واحدة لثلاث نساء؛ اثنتان ترتديان الحجاب ولا يظهر منهما إلا الوجه، وأمامهما شابة بيضاء تلبس فستانًا قصيرًا جدًا يُظهر جلّ ساقيها ويكشف عن جزء واسع من صدرها. وأرفقت هذه الصورة بتعليق توضيحي يقول: «يا لها من صورة كبيرة تهمّ علماء الاجتماع؛ يندر تعاملنا مع مثل هذه التناقضات الثقافية. هل يمكنك أن ترى أن ثقافات هؤلاء النساء لا تجعلهن مختلفات في التوجهات بشأن عرض أجسادهن فحسب، بل حتى العلاقات الجنوسية [الجندرية] أيضًا؟»[(606)]. كما توجد صورة لرجلين من دولة الإمارات العربية المتحدة يلبسان الزي المحلي التقليدي ويمسكان لوحة سيارة رقمها ١، ويحمل التعليق التوضيحي المصاحب مضمونًا سلبيًا؛ إذ نقرأ فيه: «كيف تدّخر في بلد غني جدًا فيه 4.4 ملايين نسمة، منهم 79.000 مليونير؟ سعيد خوري (على اليمين) في مزاد في أبوظبي وقد دفع 14 مليون دولار في مقابل لوحة سيارة تحمل الرقم 1. ولم يكن ابن عمهما محظوظًا مثلهما فملايينه التسعة لم تكن كافية إلا لشراء لوحة تحمل الرقم 5»[(607)]. يمكن أن ندرج ملاحظتين على التعليق، **الأولى** هي أن عدد السكان الذي ذُكر غير دقيق، إذ يبلغ حاليًا نحو عشرة ملايين نسمة، و**الثانية** هي أن الاسم المذكور لا يبدو مألوفًا في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يضع المؤلف أيضًا صورة طفل فلسطيني يبدو في الرابعة وهو يحمل مسدسًا، مع تعليق توضيحي يقول: «الكراهية والانتقام من البالغين يمكن أن تصبح إرثًا للأطفال.

نقرأ على عصابة الرأس التي يلبسها هذا الصبي الفلسطيني البالغ أربعة أعوام: ’أصدقاء الشهداء‘»[608].

يُدرج ماسيونيس عددًا من الصور، منها واحدة لأربعة رجال، ثلاثة منهم يرتدون الزي الوطني المحلي، أما رابعهم فيرتدي لباسا غربيًا. ونقرأ في التعليق التوضيحي: «في الرياض - المملكة العربية السعودية - يتسوق هؤلاء الشبان ليحصلوا على أحدث الهواتف المحمولة. فهل تهدد هذه التكنولوجيا الحديثة تقاليد المجتمع؟»[609].

تستخدم بالانتين وروبرتس عددًا من الصور، بعضها سلبي. نجد على سبيل المثال في إحدى الصفحات خمس صور؛ اثنتان منها تتعلقان بعائلات مصرية عادية تجمعت حول المواد التموينية الأسبوعية، من دون تعليق توضيحي[610]. كما يستخدم المؤلفان صورة عائلة بدوية سودانية مع تعليق توضيحي يقول: «تُظهر صورتان على الصفحة الافتتاحية لهذا الفصل عائلتين؛ إحداهما من السودان والأخرى من ألمانيا، وقد تجمّع أفراد كل منهما حول المواد التموينية الأسبوعية المعتادة. يتجمع أفراد عائلة أبو بكر من السودان أمام خيمتهم مع غذاء يكفيهم أسبوعًا كاملًا. لاحظ الفرق بين أطعمة هذه العائلات»[611].

تُظهر صورة أخرى الجزء العلوي لامرأة مغطاة تمامًا، ما عدا عينيها وجزءًا من جبينها، وبدا لون حجابها أرجوانيًا كما بدت عيناها جذابتين جدًا، ونقرأ في التعليق التوضيحي: «في بعض أجزاء العالم تغطي الفتيات المسلمات وجوههن في الأماكن

العامة. وإظهار الجلد، حتى في الفصول الدراسية الجامعية، سيكون غير خُلقي بالنسبة إلى كثير من المسلمين. على الرغم من ذلك، مثل هذه التغطية في بلدان إسلامية أخرى أمر غير عادي»[(612)].

نجد أيضًا صورة امرأة ترتدي حجابًا ملونًا وتُدلي بصوتها في حجرة اقتراع في ليبيا، تراقبها امرأة أخرى تشرف على عملية الاقتراع وترتدي حجابًا ملونًا. ونقرأ في التعليق التوضيحي: «امرأة في ليبيا تقترع في انتخابات المؤتمر الوطني في عام 2012. تعد الانتخابات خطوة حاسمة بالنسبة إلى ليبيا، لكنها جرت وسط مخاوف من أعمال عنف. يُنظر إلى الاقتراع على أنه امتياز رائع ومصدر أملٍ لهذه البيئة، لكن من الجرأة الكبيرة أيضًا أن الناس سيدعمون حتى الأنظمة التسلطية القمعية»[(613)].

يحتوي الكتاب أيضًا على صورة أكوام من القمامة في مصر. ونقرأ في التعليق التوضيحي المصاحب: «للتكنولوجيا بعض العواقب غير المتوقعة، منها الزيادة المذهلة في كميات القمامة. هنا مثال على القمامة التي نتجت من صناعة الوجبات السريعة في مصر، حيث أدّى تراكمها إلى مشكلات التخلص من النفايات ومكافحة التلوث»[(614)].

ملاحظات ختامية

ناقشت الكتب التدريسية موضوعات العرب والإسلام والشرق الأوسط خصوصًا

في الفصول التي تناولت الدين والعائلة والجنوسة والإثنية والسياسة وانعدام المساواة الطبقية، وكانت المناقشات في معظمها مهمة ومنطقية.

في هذه الكتب، يبدو تناول موضوع الإسلام أكثر اتساعًا من تناول موضوع العرب لعدد من الأسباب، منها:

– الإسلام دين ينتشر في جميع أنحاء العالم، ويخصص جلّ المؤلفين مباحث للأديان الرئيسة في العالم، والإسلام أحدها.

– الإسلام هو الدين الأسرع نموًا في الولايات المتحدة، حيث يعيش فيها أكثر من 7 ملايين مسلم من خلفيات متنوعة. كما يُعدّ ثاني أكبر ديانة في الولايات المتحدة بعد المسيحية. يُضاف إلى ذلك أن جذوره هناك تعود إلى أيام العبودية عندما جيء بأعداد كبيرة من العبيد المسلمين قسرًا.

– لا يزال اللوبي الإسلامي ضعيفًا وفق معايير عدة، حيث إن نموه بطيء لكنه مطّرد في جميع أنحاء الولايات المتحدة. ففي الأعوام الأربعين الماضية – أو نحوها – ظهرت منظمات إسلامية عدة – بعضها محلي وبعضها الآخر وطني – ترعى مصالح الجوالي الإسلامية وتدافع عنها.

تميل التغطية الإجمالية للعرب والإسلام والناس في الشرق الأوسط إلى التوازن عمومًا، وذلك لعدد من الأسباب، منها:

– المجتمع الأميركي مجتمع متنوع يتألف من جماعات عرقية وإثنية عدة، وحاول

المؤلفون مناشدتها جميعها كي يشجعوا المعلمين الذين يقومون بتدريس مداخل علم الاجتماع على اعتماد كتبهم.

- يميل علماء الاجتماع إلى الليبرالية، وحقل تخصصهم منشغل أكثر بالقضايا الاجتماعية المهمة، مثل التحيز والتمييز وعدم المساواة بين الجنسين، والفقر، إضافة إلى موضوعات أخرى؛ إذ يدرسون هذه القضايا قصد شرحها وتفسيرها ووضع استراتيجيا تهتم بطرائق مكافحتها.

- ربما يأخذ المؤلفون في الحسبان الوجود الفعلي لآلاف الطلاب العرب أو المسلمين أو الشرق الأوسطيين في كثير من الجامعات الأميركية التي تُستخدم فيها هذه الكتب، حيث يُمثّلون تحديًا للمؤلفين، لأنهم ربما يفندون الافتراضات التي بُنيت عليها كتبهم أو أي معلومات خاطئة تحتويها.

ازداد تأثير لوبي الجوالي العربية والإسلامية الأميركية في العقود الأربعة الماضية - أو نحوها - ووجّه المنظمات إلى الدفاع عن مصالحهم وحمايتها محليًا ووطنيًا، وإلى تثقيف الجمهور بشأن قضاياهم واهتماماتهم، ونبّههم إلى أهمية الطرائق التي تُعالج بها هذه القضايا والاهتمامات. إضافة إلى ذلك، استخدم كثير من مؤلفي الكتب مواد نشرتها هذه المنظمات، أو أحالوا القارئ عليها للحصول على مزيد من المعلومات.

لا تكاد تُناقش هذه الكتب الصراع العربي - الإسرائيلي أو الفلسطيني - الإسرائيلي. ويدفع هذا الصمت التامّ بالمرء إلى التخمين والتساؤل، فهل نتج ذلك من توجيهات

زوَّد الناشرون بها المؤلفين لتجنب استخدام مصطلحات معينة، أو التطرّق إلى قضايا يمكن أن تؤثّر في بيع هذه الكتب التمهيدية واستخدامها، أم أن الأمر نتج من سعي المؤلفين عمدًا إلى تجنب القضايا الخلافية التي يمكن أن تُزعج بعض المعلمين أو الطلاب؟

ربما كان الأمر متعلّقًا بالإرهاق الناجم عن القضية في ذاتها، لكن تجدر الإشارة إلى أن المؤلفين يذكرون إسرائيل وفلسطين في سياق عدد من القضايا والموضوعات، من قبيل السكان والفقر والعمر المتوقع، وغيرها.

المراجع

Books

Ballantine, Jeanne H. and Keith A. Roberts. Our Social World: Introduction to Sociology. 3rd ed. .Los Angeles: Sage/ Pine Forge, 2012; 4th ed. Los Angeles: Sage, 2014

Basirico, Laurence A. Barbara G. Cashion and J. Ross Eshleman. Introduction to Sociology. 6th .ed. Redding, California: BVT Publishing, 2014

.[Chambliss, William J. and Daina S. Eglitis. Discover Sociology. Los Angles: Sage, [2014

Ferris, Kerry and Jill Stein. The Real World: An Introduction to Sociology. 3rd ed. New York: .W. W. Norton & Co., 2012

.Fulcher, James and John Scott. Sociology. 3rd ed. New York: Oxford University Press, 2007

Giddens, Anthony et al. Introduction to Sociology. 8th ed. New York: W. W. Norton & Co., .2012

.Henslin, James M. Sociology: A Down - To - Earth Approach. 12th ed. Boston: Pearson, 2014

Kornblum, William and Carolyn D. Smith. Sociology in A Changing World. 7th ed. Belmont, .CA: Thomson; Wadsworth, 2005

.[Macionis, John J. Sociology. 15th ed. Boston: Pearson, [2014

Manza, Jeff et al. The Sociology Project: Introducing the Sociological Imagination. Boston: .Pearson; Prentice Hall, 2013

Newman, David M. Sociology: Exploring the Architecture of Everyday Life. 7th ed. Los .Angeles: Pine Forge Press, 2008

Ritzer, George. Introduction to Sociology. Los Angeles: Sage, 2013; 2nd ed. Los Angeles: Sage, .[[2015

.Schaefer, Richard T. Sociology in Modules. New York: McGraw Hill, 2011

.Sociology: A Brief Introduction. 10th ed. New York: McGraw Hill, 2013 .________

Stolley, Kathy S. The Basics of Sociology. Basics of the Social Sciences. Westport, Conn.: .Greenwood Press, 2005

Thio, Alex. Society: Myths and Realities: An Introduction to Sociology. Penguin Academics. .Boston, MA: Pearson; Allyn and Bacon, 2007

.Witt, John. Soc. 14th ed. New York: McGraw - Hill Humanities, 2015

Studies

Blumenthal, Paul. «Congress Had No Time to Read the USA PATRIOT Act.» Sun Light Foundation. 2/3/2009. <http://sunlightfoundation.com/blog/2009/03/02/congress-had-no-time- .<to-read-the-usa-patriot-act

Conley, Dalton. in: The Norton Mix: Sociology. 13th ed. New York: W.W. Norton Co. Inc, .2013

.Lampmam, Jane. «Muslims in America.» Christian Science Monitor. 10 January 2002

القسم الثالث
المقاربات الأميركية تجاه الثورات العربية

الفصل الخامس عشر
السياسات الأميركية تجاه التحول الديمقراطي
الأوروبي (1989) والعربي (2011) ......
غسان العزي

لفكرة النهوض بالديمقراطية جذور عميقة في الولايات المتحدة الأميركية، ربما تعود إلى عهد الرئيس توماس جيفرسون[(615)]. وكان دعم الديمقراطية قد ظل يَرِدُ في الخُطب الرئاسية طَوال القرن المنصرم، منذ تصريحات الرئيس وودرو ولسون المتعلقة بتدخل بلاده في الحرب العالمية الأولى «حماية للديمقراطية»، مرورًا بروزفلت الذي اقترح في عام 1940 تحويل بلاده إلى ترسانة كبيرة من أجل حماية الديمقراطية، والذي طرح في البند الثالث من ميثاق الأطلسي حقَّ الشعوب في اختيار حكوماتها. وكان هذا الأمر موجهًا ضد الإمبراطوريات الأوروبية والاستعمار[(616)].

أما ترومان، فأعلن اليونان في عام 1947 «دولة ديمقراطية في وجه الشيوعية». وبعد عام، أنشئت «منظمة الدول الأميركية»، لحماية الديمقراطية من الخطر الشيوعي. كما وقَّعت واشنطن «وثيقة بوغوتا النهائية» (Final Act of Bogota) لحماية الديمقراطية، وسيادة الحريات الفردية، ومكافحة الشيوعية أينما وُجدت[(617)]. وفي عام 1961،

أرسى الرئيس كينيدي «التحالف من أجل التقدم» المبني على القواعد الديمقراطية والتقدم الاقتصادي ضمن مؤسسات ديمقراطية، وتَبِعه كارتر في عام 1977 في إعلان المبادئ التوجيهية لسياسته الخارجية المتمثّلة في حماية الحقوق الفردية.

أما الرئيس رونالد ريغان، فأنشأ في عام 1983 الصندوق الوطني للديمقراطية (National Endowment for Democracy)، وفي العام التالي اجتمع قادة مجموعة السبع (G 7) في لندن لإعلان التزامهم الحريات العامة ودعم القيم الديمقراطية الأساسية. وأعلن جورج بوش الأب، في غمرة الانتصار على العراق في آذار/ مارس 1991، قيام نظام عالمي جديد تسوده العدالة والحرية والديمقراطية. وكان فرانسيس فوكوياما قد بشَّر، في مؤلفه الذائع الصيت **نهاية التاريخ**[(618)]، بانتصار القيم الغربية، من حرية وديمقراطية وغيرها. وكشف الرئيس بيل كلينتون على لسان مستشاره للأمن القومي أنتوني ليك في عام 1993، عن استراتيجيته القائمة على نشر الديمقراطية وتوسيعها في العالم بعد انتفاء ضرورة صدِّ التمدد الشيوعي مع انتهاء الحرب الباردة. وعلى المنوال نفسه سارت إدارتَا بوش الابن وأوباما في ما يتعلَّق بالإعلانات المتكررة بشأن التزام دعم الديمقراطية.

على الرغم من ذلك لم تخجل الولايات المتحدة يومًا من إقامة أحلاف عسكرية وسياسية مع أنظمة استبدادية في أميركا اللاتينية وأوروبا وآسيا وأفريقيا (على سبيل المثال: مع سالازار في البرتغال، والجنرالات في اليونان، والنظام العسكري في تركيا،

وفرانكو في إسبانيا). وهي تُبرّر تحالفاتها الدولية هذه على أساس أن «الدكتاتوريات في العالم ليست كلّها عدوَّة للولايات المتحدة، وأعداءها كلّهم من الدكتاتوريات». واتبعت في ذلك مسارًا دبلوماسيًا مزدوجًا؛ ففي وقت تعمل فيه على نشر الديمقراطية (مباشرة، أو من خلال مؤسسات دولية ومنظمات غير حكومية)، لا تتردّد في دعم أنظمة أوتوقراطية لها مصالح معها.

على أيّ نحو كانت سياسات الولايات المتحدة تجاه التحول الديمقراطي في دول المعسكر الشرقي الأوروبي سابقًا، عشيةَ انهيار جدار برلين في عام 1989 ثمّ في غداته، حينما اتفقت القيم والمصالح الأميركية، ثمّ تجاه ما سُمِّيَ «الربيع العربي» عام 2011، واتفقت في هذا السِّياق واختلفت في ذاك، تبعًا لحالة كلّ بلد وأهميته الاستراتيجية من المنظور الأميركي؟ وما نتائج هذه السياسات؟ ثمّ ما الفروق التي تخرج بها مثل هذه المقارنة بين الحالتين العربية والأوروبية – الشرقية؟

أولًا: الولايات المتحدة الأميركية والتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية

يشير لفظ التحول لغة إلى الانتقال من مكان إلى آخر، أو التغير من حال إلى حال[(619)]. وفي الإنكليزية تعني كلمة Transition المرور أو الانتقال، من مرحلة معينة، أو مكان معين، أو من حالة إلى أخرى[(620)]. أما الدمقرطة (Democratization)، فيعرّفها

فيليب شميتر بأنها «عملية تطبيق قواعد الديمقراطية، سواء كان ذلك في مؤسسات لم تُطبَّق فيها من قبلُ، أو في امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادًا أو موضوعات لم تشملهم من قبلُ»[621]. وكتب مفكرون كثر في مجال الترنزيتولوجيا (أمثال روستو ومور وشميتر وليبست وأودونيل وهنتنغتون ...إلخ)، واختلفوا في المقاربات، والمداخل: البنائية، والوظيفية، والانتقائية، أو الانتقالية، لكنهم اتفقوا على أن مرحلة تعزيز الديمقراطية أو ترسيخها (Consolidation) (تثبيت قواعد الديمقراطية وإرساؤها كي تصبح مستدامة، بحسب تعبير رولاند إنغلهارت)[622]، هي الأهمّ والأصعب بعد مرحلتي ما قبل الانتقال (Pre - transition) من نظام سياسي إلى آخر، ثمّ التحول (Transition)، وهو مرحلة بناء مؤسسات جديدة بمعايير ديمقراطية.

على صعيد آخر انقسمت دراسات الترنزيتولوجيا رأيين؛ **أحدهما** يقول إن التحول الديمقراطي هو من صميم الشؤون الداخلية، في حين يقتصر الدور الخارجي – إن وُجد – على المساهمة في إيجاد بيئة مواتية أو غير مواتية للتحول. أما الرأي **الآخر**، فيقول إن تحقّق الديمقراطية يعتمد على جهاتٍ فاعلة خارجية أكثر مما يعتمد على العوامل السياسية والاجتماعية. ويذهب هنتنغتون في المبالغة إلى حدّ القول إن «الديمقراطيات لا تُبنى بأسباب، بل بمسبِّبين»[623]، وهو يميز بين التحول الليبرالي (أو اللبرلة Liberalization) والتحول الديمقراطي (أو الدمقرطة)[624]، على الرغم من ترابط العمليتين ضمن مسار الإصلاح السياسي الجاري، بحسب إشارته.

إن ما لا شك فيه أن البيئة الداخلية في بلدان المعسكر الشرقي الأوروبي كانت مواتية للتحول الديمقراطي، حيث كانت شعوب هذه المنطقة متعطشة للخروج من النظام الشيوعي والهيمنة السوفياتية. لكن العنصر الخارجي كان حاسمًا؛ إذ كانت ثمة دولة عظمى (الاتحاد السوفياتي) تمنع أيّ إمكان لتحوُّل ما، ولو بالقوة العسكرية والاجتياح (مثال بودابست وبراغ)، في حين كانت دُول أجنبية (الولايات المتحدة وأوروبا) تحثُّ على مثل هذا التحول الذي بدأ ما إن أرخت موسكو قبضتها عن دول المعسكر المذكور.

ما السياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة تجاه التحول الديمقراطي ثمّ تجاه ترسيخه لاحقًا؟ أكانت مدفوعة بالقيم أم بالمصالح؟ أم هل كانت مدفوعة بهما معًا؟

1 - مرحلة الانتقال والتحول الديمقراطيين

استخدمت الولايات المتحدة في صراعها ضد الاتحاد السوفياتي أنواعًا مختلفة من الأسلحة الأيديولوجية والإعلامية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية وغيرها، على أن الأسلحة العسكرية لم تكن مباشرة؛ بناء على توازن الرعب النووي بين البلدين. ومارست الضغط على حلفائها ليحذوا حذوها، ولو على حساب مصالحهم في بعض الأحيان؛ من ذلك، على سبيل المثال، ضغطها على أوروبا الغربية لمنع مرور أنابيب النفط السوفياتي عبر أراضيها، وعلى دول الخليج العربي لخفض سعر النفط وزيادة إنتاجه. ودعمت الأطراف المعارضة للشيوعية في المعسكر الشرقي نفسه، مثل بولندا التي أرادت منها إدارة ريغان أن تكون حجر الدومينو الأول في محاولاتها خلخلة بُنى

هذا المعسكر. كما دعمت الثوار الأفغان، مباشرة ومداورة، إضافة إلى برنامج حرب النجوم الذي أرادت منه إجبار موسكو على خوض سباق تسلُّح لا قدرة لها على تحمُّل أعبائه.

ذلك كله أنهك الاتحاد السوفياتي اقتصاديًا وعسكريًا، فساهم في سقوطه من دون أن يشكِّل سببًا مباشرًا لهذا السقوط. بل إن تراكم الأسباب الداخلية والأعباء الناتجة من الصراعات الدولية ضمن إطار الإصلاحات التي حاول الرئيس غورباتشوف القيام بها (البريسترويكا والغلاسنوست)، هو ما قاد إلى تفكُّك الاتحاد السوفياتي على أيدي قادته أنفسهم، وغدا أحدهم، بوريس يلتسن، زعيمًا لما تبقى من الإمبراطورية البائدة.

راوحت السياسة الأميركية في مواجهة الاتحاد السوفياتي بين سياستَي الاحتواء التي بدأت مع هاري ترومان والردع المباشر. وواصل أيزنهاور هذا النوع من السياسة. لكن مع رونالد ريغان وصل الأمر إلى المواجهة الدولية: وصف الاتحاد السوفياتي بإمبراطورية الشرّ، وعقَد العزم على إنهاكه بجميع السبل. وساعده في ذلك تخبُّط الجيش السوفياتي في أفغانستان، ووصول قيادة شابة إصلاحية (غورباتشوف) مقتنعة بضرورة إعادة النظر في السياسات الداخلية والخارجية التي كانت تتبعها موسكو حتى ذلك الحين.

اقتنعت إدارة ريغان بنظرية أحجار الدومينو[(625)]، وبأن بولندا التي كانت تغلي تحت وقع المواجهات بين العمال والحكومة، ربما تكون حجر الدومينو الأول في المنظومة

الشيوعية القابلة للسقوط. كما أيقنت أن الفاتيكان قوة عظمى ثالثة تمتلك أسلحة روحية قادرة على قلب الموازين في الحرب الباردة. ووجد البابا يوحنا بولس الثاني - وهو بولندي الأصل - مصلحة مشتركة مع الرئيس ريغان في التعاون ضد الشيوعية. وهذا ما اتفقا عليه في خلوة عقداها في السابع من حزيران/ يونيو 1982، حين اتفقا على دعم المعارضة البولندية المتمثّلة في «حركة سوليدارنوسك» (تضامن) واستخدام كلّ ما لديهما من موارد لزعزعة استقرار الحكومة البولندية[(626)]. كان هذا اللقاء، وما انطوى عليه من معلومات متبادلة بين الجانبين، غاية في الأهمية. وساهم في بلورة اقتناع ريغان بأن البابا سيكون له دور حاسم في إعادة رسم أوروبا الشرقية، وأنه القوة الحقيقية في بولندا «حتى وهو جالس في مكتبه في الفاتيكان»[(627)]. وكان البابا قد قام بزيارة تاريخية لبلده الأم، في الثاني من حزيران/ يونيو 1979، وهي أوّل زيارة بابوية من نوعها إلى دولة شيوعية. وكشفت هذه الزيارة عن مدى ما يحظى به الكرسي الرسولي من شعبية ونفوذ في المجتمع البولندي.

هكذا أخذت المساعدات المادية والعينية[(628)] تدخل إلى بولندا من خلال الكنيسة التي فتحت لهذا القصد حسابات مصرفية سرية، ونقابات عمالية غربية، و«الصندوق الوطني الأميركي» وعملاء وكالة الاستخبارات المركزية[(629)]. والحقيقة أن البابا لاحقًا لم يُنكر إطلاقًا دوره في «تحرير شعبه وكنيسته من القبضة الشيوعية». فعندما سُئل عن هذا الدور قال صراحة: «أنا لم أتسبب بحدوث ذلك، لأن الشجرة كانت فاسدة. أنا

أعطيتها هزة قوية فحسب؛ فتساقط التفاح الفاسد منها»[630].

كان الغرب، عمومًا، قد بدأ يدعم هو والولايات المتحدة، خصوصًا، الحركات العمالية في بولندا منذ عام 1980، عبر التصريحات العلنية المندِّدة بالممارسات القمعية وغيرها، لا أكثر، خشية عدِّ ذلك تدخلًا في الشؤون الداخلية البولندية، ما يمكن أن يتسبب بردَّة فعل سوفياتية تُهدِّد استقرار الدول الأوروبية. دانت واشنطن الجنرال ياروزلسكي غداةَ إعلانه الحكم العسكري، وحذَّرت من أيِّ خرق لاتفاقية هلسنكي[631]، ومن التعدي على الحقوق الإنسانية، ورحبت بطلب سفيرَي بولندا في واشنطن وطوكيو اللجوءَ السياسي. بعد ذلك تطوّر الموقف، لتغدوَ السفارة الأميركية في وارسو صلة الوصل بين المعارضة البولندية والإدارة الأميركية، وذلك بين عامي 1983 و1987 اللذين كانت تُجرى فيهما لقاءات سرية دورية. كما عملت واشنطن على الترويج للقضية البولندية عالميًا، فجهدت في منح ليش فاليسا جائزة نوبل للسلام في عام 1983، ثمّ جائزة كينيدي لحقوق الإنسان في عام 1986؛ حتى تُمارس ضغطًا دوليًا على حكومة ياروزلسكي من أجل إطلاق المعتقلين السياسيين[632].

كانت بولندا أسطع مثال دالٍّ على التدخلات الأميركية في قلب المعسكر الشرقي، بغية إخراج دُولِه من الفلك الشيوعي. لكن هذا التدخل لم يقف عند الحدود البولندية؛ ففي منتصف عام 1982، اعتمدت واشنطن خطة استراتيجية مؤلفة من خمسة مستويات عُرفت بـ «NSDD32»[633]، وهي خطة تتلخص أهدافها في الآتي[634]:

– دعم وزارة الدفاع الأميركية في معركة سباق التسلح على نحو غير مسبوق لجعل المنافسة السوفياتية باهظة التكلفة، في ما عُرف بحرب النجوم.

– دعم الحركات التحررية سرًا في كلٍّ من هنغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا.

– تقديم مساعدات مالية لدول حلف وارسو من أجل حماية الحقوق الإنسانية والسياسية وإجراء إصلاحات اقتصادية.

– دعم وسائل الإعلام المسموعة خارج المنظومة الشيوعية في تشجيع الحركات التحررية والمعارضة الداخلية ونقل واقعها وهواجسها.

– حجب التكنولوجيا الغربية واليابانية، والعمل على عزل الاتحاد السوفياتي اقتصاديًا.

كانت موسكو تحاصر دول أوروبا الشرقية إعلاميًا، إلا أن المعارضة في هذه الدول تمكنت من إسماع صوتها خارج الكتلة الشيوعية من خلال إذاعة أُنشئت بدعم من واشنطن في عام 1953، وهي «إذاعة أوروبا الحرة» التي كان يُموِّلها الكونغرس، والتي كانت تبثّ من ميونيخ، وأوجدت مصدرًا للمعلومات المحجوبة عن الإعلام العالمي والمضلِّلة من خلال الإعلام المحلي، فكانت تبثّ رسائل ووثائق وتصريحات للمعارضة مترجمة إلى لغات عدة، لتصل كلماتها إلى أبعد حدود ممكنة. وكانت تلك الإذاعة تُستخدم في تحديد أمكنة وأزمنة للتظاهرات يصعب التنسيق بشأنها ميدانيًا. إضافة إلى ذلك استثمرت واشنطن في مجالات إعلامية متنوعة، ما أدَّى إلى إضعاف إمكانات

استخدام الدول الشيوعية العنف المفرط، فزادت إمكانات مطالبة المجتمع المدني بتطبيق اتفاقية هلسنكي واحترام الحريات بدرجة أقوى. وعلى الرغم من محدودية المصادر الإعلامية في داخل المنظومة الشيوعية، استطاعت واشنطن أن تساهم في توسيع دائرة نقل المعلومات في داخل أوروبا الشرقية لتنتشر تجربة حركة تضامن البولندية في الدول الأخرى.

عندما كانت الإدارة الأميركية تبدي تحفظًا في مساعدة الحركات المعارضة، خوفًا من استفزاز موسكو، كانت النقابات العمالية الأميركية تتدخل لدعمها من خلال «صندوق دعم العمال البولنديين» (Polish Workers Aid Fund)، ومن خلال التواصل المباشر مع المعارضة الخارجية، واتحادات العمال الدولية، والمنظمات الأهلية. كما قدَّمت المؤسسة القومية للديمقراطية (National Endowment For Democracy)، وهي منظمة أميركية غير حكومية يُموّلها الكونغرس وهدفها نشر الديمقراطية في العالم، مساعدات متنوعة لتلك الحركات. وهكذا تدفقت المساعدات على حركة تضامن في وقت كانت البلاد تعاني تردّيًا اقتصاديًا حادًا؛ ما زاد من قدرة الحركة على استقطاب مزيد من الناشطين والمؤيِّدين.

كان لدور واشنطن الاقتصادي فاعلية أكبر من دورها السياسي في رسم مستقبل بولندا وبعض دول المعسكر الشرقي في الثمانينيات، وذلك من خلال الإغراءات الاقتصادية (مساعدات طارئة واعتمادات وغيرها)، ثمّ من خلال العقوبات الاقتصادية

بعد إعلان الحكم العسكري. وهدفت إلى إرغام وارسو على إطلاق السجناء السياسيين والتفاوض المباشر مع ممثلين عن الشعب. وبدأت العقوبات تتراجع مع الإصلاحات السياسية للحزب الحاكم حتى أعلن الرئيس ريغان رفعها نهائيًا في عام 1987. وبعد عام، عاود التهديد بها، بغية إجبار الحكومة على التفاوض المباشر مع حركة تضامن المحظورة. وهذا ما حصل قبل أن يُوسِّع الرئيس بوش الأب دائرة التعاون مع بولندا لمساعدتها على اعتماد إصلاحات اقتصادية جعلتها تخرج، بالتدريج، من الاقتصاد المُوجَّه.

هكذا استخدمت واشنطن نفوذها لدى نادِيَيْ باريس ولندن، والمؤسسات المالية الدولية في ممارستها لسياسة العصا والجزرة تجاه دول أوروبا الشرقية. وبما أن دول الكوميكون كانت قد غرقت في مستنقع الديون، فإنها - بالنسبة إلى الدول المذكورة - ما عادت سندًا يمكن الاتّكال عليه. لذا، لم تجد فرصة سوى التعاون مع الغرب للحصول على التمويل الدولي لسداد عجزها المتراكم. وأُسقط في يد الاتحاد السوفياتي الذي كان هو الآخر يعاني أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية جعلته يتخلى عن الضغط الذي اعتاد ممارسته على الدول الدائرة في فلكه.

شكّلت بولندا أنموذجًا إيجابيًا تمثّلت به دول المنظومة الشرقية الأوروبية، ورأت فيه بابًا للمطالبة بإصلاحات داخلية ما لبثت أن تحولت إلى مطالبة بالاستقلال والتحول الديمقراطي. ولم تكن عملية الانتقال في هذه الدول في البداية ثورات حقيقية، بل

كانت مقصورة على تظاهرات واحتجاجات سلمية الطابع. واعتقد بعض النُخب السياسية الأوروبية – الشرقية أن ما جرى في بولندا لا ينطبق بالضرورة على سائر دول المنطقة. لكن الأنموذج البولندي تحوَّل إلى حجر دومينو سرعان ما جعل دول المنطقة بأسرها في ملعب الانتقال السياسي، وإن لم يكن هذا الملعب في المستوى نفسه من «السلمية» المذكورة.

2 – مرحلة تكريس التحول الديمقراطي

حذّر بعض المفكرين من التحول السريع الذي قد يُولِّد «ديمقراطية غير ليبرالية»[(635)] تنفجر في بعض الأحيان في شكل صراعات عرقية كما حصل في يوغسلافيا سابقًا. كما أنهم حذّروا من التحول الذي يأتي بقادة منتخبين، لكنهم مقيِّدون للحريات العامة ومستغِلون للسُلطة، كما حدث في كازاخستان والفيلبين والأرجنتين. وثمَّة من اقترح تطبيق المعايير الديمقراطية ببطء، أي ما يسمى «التدريج» أو «التسلسل الديمقراطي»[(636)].

على الرغم من أهمية الدور الذي أدّته الولايات المتحدة في تفكيك المنظومة الشيوعية، فإنها فوجئت بسرعة انهيار جدار برلين، في وقت لم يكن لديها استراتيجيا واضحة لما بعد انتهاء الحرب الباردة. غير أنها اعتادت ممارسة السياسة الاقتصادية المتمثِّلة في العصا والجزرة مع دول كثيرة في العالم؛ لإرغامها على اتّباع سياسات معينة،

أو ردعها عن أخرى. وهذا ما استمرت في ممارسته مع الدول الخارجة لتوّها من الاقتصاد الموجه، بغية مساعدتها على الانخراط في الليبرالية واقتصاد السوق، على أن الفارق هذه المرة كان يكمن في أن الإخفاق يحمل مخاطر عودة هذه الدول إلى النظام البائد.

ترى المدرسة البنائية (Constructivist Model) في العلاقات الدولية[(637)] أنه لا يمكن التأثير في عملية التحول الديمقراطي من أعلى إلى أسفل، بل ينبغي أن يبدأ التعاون الدولي بعمليات التنشئة الاجتماعية من خلال تبادل الثقافات ونشر الأفكار الديمقراطية ومبادئها. وتجِدُ هذه المدرسة أن فاعلية الدور الخارجي تنحصر في دعم المجتمعات المدنية والإدارات المحلية.

أما المدرسة الواقعية [(638)](Realist Model)، فهي ترى أن حافز تعزيز الديمقراطية يكون من خلال فرض شروط محددة، وأن محور العملية هو الإدارة المركزية أو الدولة التي تدرس مستوى المنفعة من وراء الشروط قبل تطبيقها، فتكون العملية الديمقراطية من أعلى إلى أسفل. وتطرح هذه المدرسة نظرية المشروطية (Conditionality) استراتيجيا لتحقيق الديمقراطية؛ فالمشروطية «هي استخدام الوفاء بالالتزامات السياسية بوصفها شرطًا مسبقًا للحصول على المساعدات الاقتصادية، وتخفيف عبء الديون، ومنْح وضع أكثر رعاية للدولة، والحصول على قروض مدعومة أو عضوية في منظمة إقليمية»[(639)]. إنها عملية التوصل إلى اتفاق بين طرفين، يقدِّم الأول بموجبه مكافأة إلى

الثاني في حال استيفائه شروطًا معينة، ويحجبها عنه في حال عدم قيامه بذلك (مشروطية إيجابية)، أو يعاقبه في بعض الأحيان (مشروطية سلبية). ويُفترض في الطرف الأول، بطبيعة الحال، أن يكون قادرًا على تقديم حوافز مغرية يكون الطرف الثاني راغبًا فيها أو في أمسِّ الحاجة إليها.

بما أن المشروطية نهجٌ من أعلى إلى أسفل، ومن جهة دولية إلى أخرى، فإنه يمكن عندئذ إحداث تغييرات على المستوى الحكومي فحسب. فليس من المؤكد الوصول إلى المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنُخب الاقتصادية والإدارة والقضاء، وغير ذلك من خلال تطبيق المشروطية التي تعمل على خط المفاوضات والإجراءات الرسمية وتعتمد على شروط واضحة؛ إذ يمكن قياسها لتقويم مدى شفافيتها، ويمكن تطبيقها من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الإجراءات الديمقراطية الرسمية، من دستور ديمقراطي، أو تدوين لحقوق الإنسان، أو إجراء انتخابات حرَّة ونزيهة. لكنها ليست بالضرورة سببًا مباشرًا لانتشار القواعد الديمقراطية، أو وجود مجتمع مدني، أو إنشاء نظام حزبي ذي جذور في المجتمع، أو نظام قضائي فاعل، أو بناء ثقافة اجتماعية أو سياسية. فمِثل هذه الثقافة، ونحوها، إنما تنتج من الممارسة والتجربة.

كانت ممارسة حلف شمال الأطلسي (الناتو) المشروطية، في وسط أوروبا وشرقها، بحَفز من الولايات المتحدة، أكثر مما كانت التزامًا للمبادئ الديمقراطية. وسعت دول أوروبا الشرقية والوسطى لتطبيق المشروطية الأطلسية من أجل إثبات حُسن نياتها

والاستفادة من الإغراءات. وفي المقابل سعى حلف الناتو من خلال هذه المشروطية إلى فرض هيمنته على ما تبقى من أوروبا ومحاصرة روسيا لمنعها من العودة إلى ما كانت عليه كقوَّة دولية عظمى، والاستعداد لمواجهة تحديات جديدة في آسيا والشرق الأوسط. وعندما نتكلم على الناتو، فإننا نعني أيضًا الولايات المتحدة التي لم تدَّخر جهدًا في سعيها إلى إقامة أنظمة سياسية موالية لها. فبعد انتهاء الحرب الباردة، وحلّ حلف وارسو، وزوال الخطر الشيوعي عن العالم وأوروبا الغربية تحديدًا، كان من الطبيعي أن يحلَّ الناتو نفسه، أو أن ينصرف إلى مهمات جديدة كأن تكون إنسانية مثلًا. لكن ذلك لم يحصل، بل عكسه هو ما حصل؛ إذ أعلنت قمة الأطلسي التي عُقدت في 7 و8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 في روما تمسكها بالهيكلية القائمة للحلف، كما أعلنت توسعتَه بانضمام دول جديدة إليه[640].

حينئذٍ، أعربت معظم دول المعسكر الشرقي عن رغبتها في الانضمام إلى الحلف. ولتحقيق ذلك، أخذت تُطبِّق الإصلاحات الليبرالية الداخلية (المشروطية الأطلسية)، وتسعى إلى التقرب من واشنطن، ومن بعض الدول الأوروبية النافذة التي تقدِّم إليها الدعم[641]. ففرنسا مثلًا دعمت ترشيح رومانيا وسلوفاكيا، وإيطاليا دعمت ليتوانيا. أما ألمانيا، فجعلت تمدُّ نفوذها إلى دول كثيرة من جهتها الشرقية. لكن الرئيس كلينتون وضع حدًا لذلك عندما أعلن، في حزيران/ يونيو 1998، أن صوفيا وبراغ وبودابست هي فحسب الدول التي ستنضم إلى الحلف. هكذا، فإن فرنسا التي ظلَّت حتى اللحظة

الأخيرة تمارس ضغطًا لمصلحة بوخارست، خصوصًا في قمّة الحلف التي عُقِدت في مدريد، في تموز/ يوليو 1998، عجزت عن تغيير رأي الأميركيين الذين كانت لهم الكلمة الفصل.

تركت هذه القمة انطباعًا سلبيًا لدى الأوروبيين الذين راحوا يتحدثون علانية عن «العنجهية الأميركية». لكن الأميركيين طمأنوهم أن هذه الدول الثلاث لن تكون آخر من ينضمّ إلى الحلف؛ فسائر الدول ستأتي تباعًا، وفي وقت ليس ببعيد. ثمّ إن أمين عام الناتو، خافيير سولانا، أكّد أن «باب الحلف سيبقى مفتوحًا أمام جميع الديمقراطيات الناشئة في أوروبا الوسطى والشرقية التي تريد الانضمام إلى المؤسسات الأوروبية والأطلسية، والتي تكون مستعدة لتحمّل مسؤوليات ذلك وفوائده»[(642)]. وهذا ما حصل، فبدأت دول المعسكر الشيوعي سابقًا في أوروبا الشرقية والوسطى تنضم تباعًا إلى الناتو، وإلى الاتحاد الأوروبي أيضًا، بعد تنفيذها شروطَ مثل هذا الانضمام.

لا يتّسع المجال في هذا السِّياق لعرض قيمة المساعدات المالية والعينية والفنية وغيرها من المساعدات التي قدَّمها الحلف، والولايات المتحدة، والمجتمعات المدنية الغربية، والمؤسسات المالية العالمية، والاتحاد الأوروبي، إلى تلك الدول من أجل ترسيخ التحول الديمقراطي فيها، تمهيدًا لتحقيق شروط مثلِ هذا الانضمام. وبذلك تكون الولايات المتحدة قد اكتسبت حلفاء جددًا يمكنها من خلالهم محاصرة أعدائها في الساحة الدولية.

على سبيل المثال، خلال التحضيرات لغزو العراق في عام 2003، وُوجهت واشنطن بمعارضة حلفاء قدامى لهذا الغزو، مثل فرنسا وبلجيكا وألمانيا، ثمّ إسبانيا. لكن عشر دول من المعسكر الشرقي الأوروبي أرسلت إلى الرئيس الأميركي بوش الابن رسالة تضامن تحثُّه فيها على الحرب، وتعلن تأييدها الكامل له، الأمر الذي دفع بالرئيس الفرنسي شيراك إلى استخدام عبارات لاذعة في انتقاده هذه الدول التي كانت تستعد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في مطلع عام 2004.

من المعروف أن توسع حلف الناتو في أوروبا الشرقية ساهم في محاصرة أعداء واشنطن وخصومها في الساحة الدولية، فهي اختارت الجمهورية التشيكية وبولندا لنشر الدروع الواقية من الصواريخ. وترى روسيا في ذلك تهديدًا لها، خصوصًا أن دول البلطيق الثلاث التي دخلت في الحلف، وفي الاتحاد الأوروبي، تُطلّ مباشرة على روسيا، فضلًا عما يشكِّله انضمام جورجيا وأوكرانيا إلى الحلف - بدعم أميركي - من خطر تجاه الأمن القومي الروسي، ما حدا الرئيس بوتين على جعله خطًا أحمر لا يُسمح بتجاوزه.

يمكن القول إن الولايات المتحدة، بعد أن قدمت مساهمة أكيدة في الانتقال السياسي من المعسكر الشيوعي إلى الليبرالية السياسية والاقتصادية، واصلت مساعدة دول أوروبا الشرقية والوسطى المتحولة على ترسيخ تحولها، من خلال تقديم مساعدات إليها من خلال المشروطية، وحَفز الفاعلين الآخرين الأوروبيين والدوليين على ممارسة هذه المشروطية. لكن هذا المسار تعرَّض لنكسات، حيث انفرط عقد يوغسلافيا بأكثر

الطرائق دموية، وساهمت واشنطن في تفكيكها (اتفاق دايتون في عام 1995، إضافة إلى القصف الأطلسي العنيف لصربيا في ربيع عام 1999)، ومساعدة الدول على الاستقلال، تمهيدًا لانضمام دُولٍ إلى الناتو والاتحاد الأوروبي (كان آخرها كرواتيا في مطلع عام 2013). وللتذكير، فإن شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في غاية الصعوبة، إلى حدّ أن الانضمام الذي حدث لم يكن ليحصل لولا مساعدات كبيرة تلقتها دولٌ في مستويات مختلفة، لتظفر في النهاية بـ «نعمة» الدخول في الاتحاد، وفي الناتو.

هذا باختصار ما كان عليه الموقف الأميركي من التحول في أوروبا الشرقية والوسطى في مراحله كلها؛ من الانتقال السياسي، إلى التحول الديمقراطي، وصولًا إلى ترسيخ هذا التحول وتعزيزه. فكيف كان الموقف الأميركي تجاه التحول الديمقراطي في العالم العربي؟

ثانيًا: السياسات الأميركية تجاه التحول الديمقراطي العربي

قامت أُسس السياسة الخارجية الأميركية، في أثناء الحرب الباردة، على الصراع مع الاتحاد السوفياتي ومكافحة ما سمَّته «الخطر الشيوعي»، استنادًا إلى مرجعية توازن رعب تمنع الحرب المباشرة بين العملاقين، لكنها لا تمنع أي جهد منهما لزعزعة استقرار المعسكر المنافس. واستخدمت واشنطن قيم الحرية والديمقراطية التي تفاخر بها أدواتٍ

في صراعها ذاك، ولا سيما حين تتفق هذه الأدوات مع أهدافها ومصالحها. وحدث مِثل هذا التوافق في أوروبا الشرقية والوسطى. وساهمت واشنطن في انتقال دول من الشيوعية إلى الليبرالية، كما أنها أتبعت هذا التحول بإدماج هذه الدول في ما يسمى «العالم الحر» بغية ترسيخه وتعزيزه، من خلال بوابتي حلف الناتو والاتحاد الأوروبي.

أما في الشرق الأوسط، فكان الأمر مختلفًا تمامًا؛ إذ إن صَدّ المد الشيوعي، بموجب نظرية كينان، لم يكن يتطلب بالضرورة تغيير الأنظمة القائمة التي لم تمنع طبيعتها الاستبدادية التحالف مع واشنطن، أو التعامل معها حين تفرض المصالح المشتركة ذلك، على الرغم من الخلافات الناشئة في بعض الأحيان. إن ما كان يهمُّ واشنطن في الشرق الأوسط طوال الحرب الباردة هو ضمان أمن إسرائيل وتفوقها العسكري على العرب، وتدفق النفط إلى الغرب الصناعي بأسعار مقبولة، وعدم تمدد الاتحاد السوفياتي إلى الشواطئ الدافئة[643].

بعد انتهاء القطبية الثنائية، أخذ عدد من الدول، من أوروبا الشرقية والوسطى إلى آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا، يدخل بمقدار أو آخر في النظام الديمقراطي، ما عدا المنطقة العربية التي ظلت مستعصية على التحول الديمقراطي. وعلى الرغم من أن استراتيجية إدارة كلينتون قامت على أساس توسيع نطاق الديمقراطية ليشمل العالم، كما أعلن أنتوني ليك في عام 1993، فإنها واصلت تعاملها مع الأوتوقراطيات العربية بمعزل عن تجاوزاتها وخروقاتها المستمرة لحقوق الإنسان.

كانت إدارة بوش الأب قد دعمت النظام الجزائري عندما ألغى الانتخابات التشريعية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في عام 1991، فوضعت بذلك حدًا للانفتاح الديمقراطي الذي بدأ في عام 1988. وبرَّر ذلك وزير الخارجية الأميركي آنذاك جيمس بيكر بقوله: «بوجه عام عندما ندعم الديمقراطية فإننا نقبل بما تُقدِّمه إلينا [...] لم نطبق ذلك في الجزائر لأن الخيارات الأصولية كانت معاكسة لقيمنا وما نعدُّه مصلحتنا»[(644)].

يبدو أن هذه الانتخابات بعد عقد ونيّف من انتصار الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979، ثمّ بزوغ أحزاب إسلامية في عدد من الدول العربية، ونجاح الأوتوقراطيات العربية في مكافحة ما كانت النُخبة السياسية في الغرب تسميه «الخطر الأصولي الإسلامي»، من الأسباب التي أقنعت هذه النُخبة بأن الأنظمة القائمة هي الضمان للاستقرار، وأن البديل منها هو الإسلام السياسي، وهو خيار لا يمكن أن يعتمده الغرب[(645)]. وراجت في الأدبيات السياسية الغربية مقولة مفادها أن الإسلام لا يتفق والديمقراطية الغربية، وأن الشعوب العربية مستعصية على مثل هذه الديمقراطية، وهو ما سُميَ «الاستثناء العربي» في ذلك الوقت. غير أن إشكالية الاستقرار والديمقراطية في الشرق الأوسط عادت مرة أخرى بطريقة مختلفة جدًا، مع تفجيرات 1 أيلول/ سبتمبر 2001، لتطبع عهد المحافظين الجدد بطابعها، ثمّ لتفاجِئ إدارة أوباما بما سُميَ «الربيع العربي» الذي تعاملت معه، هذه المرة، من خلال معضلة التوفيق بين

القيم والمصالح.

1 - أميركا «الثورية» وإشكالية الاستقرار والديمقراطية في الشرق الأوسط

كشفت تفجيرات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 أن استقرار الأنظمة العربية الموالية لا يعني بالضرورة أمن الولايات المتحدة. وكان الرئيس بوش قد عبّر عن ذلك بقوله: «الحقيقة أن في العامين الماضيين كانت الأمم الغربية متعايشة مع نقص الحرية في الشرق الأوسط، لكن ذلك لم يكن كافيًا لضمان أمننا. إن الأمن والاستقرار لا يمكن تحقيقهما من دون حرية ولا على حسابها»[(646)].

كررت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس معنى هذا الكلام على مسامع طلاب جامعة القاهرة، في حزيران/ يونيو 2005، حين قالت: «من الآن وصاعدًا تُفضِّل الولايات المتحدة الحرية على الاستقرار». ووعدتهم أن «الأمم كلّها ستكون إلى جانبهم عندما سيتمكنون أخيرًا من التمتع بحريتهم»[(647)]. وكانت قد تفوهت بكلمات مماثلة أمام طلاب معهد العلوم السياسية في باريس عندما وصفت إصلاحات حسني مبارك بأنها غير كافية، مضيفة أنه «يجب أن تحلّ دولة القانون محل حالة الطوارئ، وأن يحلّ النظام القضائي المستقل محلّ العدالة الانتقائية، ويجب أن تُؤمن الحكومة المصرية بشعبها»[(648)]. كما أعلنت اعتماد إدارتها دبلوماسية جديدة وصفتها بـ «التحويلية»

(Transformative Diplomacy)[649]، وهي دبلوماسية تأمل أن يتحقق التغيير الديمقراطي في المنطقة في أمد زمني بعيد.

لكن هذه التصريحات التي كثرت على ألسنة كبار المسؤولين الأميركيين في ذلك الوقت، لم تقنع الشعب المصري، حيث كشفت استطلاعات الرأي عن كُره الشعوب العربية للولايات المتحدة. وعلّق حسين عبد الرازق، الأمين العام لحزب التجمع المصري المعارض، بالقول إن «واشنطن تريد بعض التغييرات ذات المظهر الديمقراطي، لكنها لن تذهب إلى حدّ دعم تغييرات جوهرية نحو ديمقراطية حقيقية قائمة على تداول السُلطة ويمكنها أن تُوصل إلى الحكم قوى معادية لسياساتها في المنطقة»[650].

في الحقيقة كان من الصعب أن تصدِّق الشعوب العربية أن ما تسعى إليه إدارة المحافظين الجدد هو تحريرها من الأنظمة الاستبدادية؛ فمشروع الدمقرطة الأميركي لم يكن سوى غطاء لغزو العراق، على الرغم من معارضة الأمم المتحدة والناتو وحلفاء مقرَّبين من الولايات المتحدة (فرنسا وبلجيكا وألمانيا وإسبانيا لاحقًا). ولقد استخدمت واشنطن في البداية ذريعتين لهذا الغزو: وجود أسلحة دمار شامل في العراق، وتعاونه مع تنظيم القاعدة. وإذ تبيَّن بعد وقت قصير أن هذا غير صحيح، لجأت إلى ذريعة الدمقرطة فكشفت، في شباط/ فبراير 2004، عن مشروعها لـ«الشرق الأوسط الكبير» أو «الأكبر» الذي يهدف بعد دمقرطة العراق إلى تغيير وجه المنطقة بالكامل.

نشرت صحيفتا **واشنطن بوست** و**الحياة** تفصيلات هذا المشروع الذي يتضمن بنودًا متعلقة بالحكم الرشيد وحرية المرأة والحريات العامة والانتخابات وغيرها[(651)]. لكن سياساتها في العراق نفسه كانت تتجه نحو إخفاق كبير توقَّعه معظم المراقبين، فضلًا عن حلفائها قبل خصومها؛ إذ كان العراق تحت الاحتلال الأميركي يعيش كارثة حقيقية، ويتجه نحو التفكُّك والانحلال والتشرذم العِرقي والمذهبي والإرهاب، في وقت كانت تتعرض فيه قوات الاحتلال الأميركي لمقاومة شرسة أجبرتها أخيرًا على الانسحاب.

تعرض مشروع الشرق الأوسط الأكبر لمعارضة النُخب العربية (وثيقة اجتماع مكتبة الإسكندرية في نيسان/ أبريل 2004) والأنظمة أيضًا؛ إذ ذهب إلى واشنطن تباعًا زعماء عرب، منهم الرئيس مبارك والملك الأردني، لإقناع الإدارة الأميركية بأن الديمقراطية لا تُرمى من الطائرات الحربية، وأنها لا يمكن أن تُفرض فرضًا من الخارج. إضافة إلى ذلك، أعلنت قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل، في آذار/ مارس 2004، أن المشروع في صيغته الأميركية غير قابل للتطبيق، وأن الأوروبيين يدعمون الديمقراطية في العالم العربي، لكنهم لا يدعمونها بالغزو العسكري.

في هذا الوقت كانت إدارة بوش قد أهملت كليًا الملف الفلسطيني، وهو أمرٌ يحصل أول مرة في تاريخ التعامل الأميركي مع المنطقة، ثم دعمت العدوان الإسرائيلي على لبنان، في تموز/ يوليو 2006؛ ذلك أن هذا الدعم - بحسب ما أعلنته رايس - هو المدخل إلى «الشرق الأوسط الجديد». إضافة إلى ذلك لم تعترف رايس في العام نفسه

بالانتخابات الفلسطينية التي فازت فيها حركة حماس. وهذه سلبيات كثيرة تعوق مشروعها المعلن للمنطقة الذي لم يحظَ بأيٍّ دعم شعبي أو رسمي عربي، بل إن استطلاعات الرأي التي كانت تقوم بها مؤسسات أميركية وغربية كانت تؤكِّد في كلّ مرة سلبية النظرة الشعبية للولايات المتحدة حتى في أكثر دول المنطقة تحالفًا معها. فبعد أن أيقنت واشنطن أن الأحزاب الإسلامية المناوئة لها هي التي تحظى بالتعاطف الشعبي كما كشفت عن ذلك الانتخابات في مصر (الإخوان المسلمون) وفي ولبنان (حزب الله وغيره) وفي فلسطين (حركة حماس)، قررت التخفيف من لهجتها تجاه الديمقراطية في العالم العربي في ما بقيَ من ولاية بوش الثانية.

في هذا الوقت كان تقرير هاملتون – بيكر عام 2006 (الأول ديمقراطي والثاني جمهوري)، بطلب من الكونغرس، يعلن إخفاق السياسة المتبعة في العراق ويقترح استراتيجيا للخروج. هكذا لم يبقَ للديمقراطية مكان في جدول الأعمال الأميركي (هذا إن كان لها وجود بالفعل ولم تكن ذريعة فحسب)، ولا سيما بسبب التكلفة المرتفعة في العراق (4.97 مليارات دولار شهريًا)، وفي أفغانستان (5.76 مليارات دولار شهريًا). فالميزانية الدفاعية الأميركية تتحمَّل نحو 4000 مليار دولار في عشرة أعوام، ويتحمّل البنتاغون نصف هذا المبلغ تقريبًا[(652)]. يُضاف إلى ذلك وجود توترات في علاقة الولايات المتحدة بالحلفاء، وفي الجانب الأمني، إضافة إلى تصاعد الإرهاب الذي كرَّس بوش كلتا ولايتيه لمحاربته.

كان من الطبيعي بعد إخفاقات إدارة بوش في سياساتها الخارجية أن يَعِدَ المرشح الديمقراطي باراك أوباما بإحداث قطيعة بينها وبين إدارته في حال وصوله إلى البيت الأبيض، وهذا ما حصل، فترتب على ذلك ترْك منطق بوش الأحادي، من قبيل «من ليس معنا فهو ضدنا» و«الحرب الشاملة على الإرهاب» و«الحرب الصليبية والاستباقية»، مكانَه لمنطق الضرورة المتمثِّل بقيادة حربين وإنهائهما، والتطبيع المعارض لثوروية المحافظين الجدد[653].

كانت النظرة الأميركية إلى المنطقة، على الدوام من فوق؛ فهي استعلائية خارجية لا تهتم بالمجتمعات وديناميتها المحلية بقدر اهتمامها بالمصالح العليا الأميركية (الحرب الباردة وأمن إسرائيل والنفط وأسعاره وممّراته الآمنة، والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ...إلخ). وتعبِّر هذه المسافة عن أسلوب أميركي خاص سبق أن شرحه ستانلي هوفمان من خلال تحليله العلاقةَ الأميركية - الأوروبية[654].

دفعت إدارة بوش بهذا الاستعلاء إلى حدود بعيدة، ما أفقد ادعاءاتها الدمقرطةَ كثيرًا من الصدقية والفاعلية. لذلك جاء الرئيس أوباما ليعيد ترميم الصدقية، فاعترف بدور الفاعلين الآخرين من دول ومنظمات دولية وأمم متحدة ومجتمعات مدنية. فشكّلت خُطبه في عام 2009 (خُطبة التنصيب، وخُطبة اسطنبول، ثمّ القاهرة، وتهنئته الإيرانيين شعبًا وقيادة بعيد النيروز) قطيعة واضحة بينه وبين العهد السابق، واشتملت على تعابير عدة، مثل «الانفتاح» و«الحرية» و«الاحترام المتبادل» و«الاستماع» وغيرها من تعابير

المصالحة مع العالمين الإسلامي والعربي. وارتبط هذا الخطاب بإجراءات عملية لحلِّ المشكلة الفلسطينية (دعوة محمود عباس إلى البيت الأبيض، وتعيين جورج ميتشيل مبعوثًا خاصًا للسلام ...إلخ) كان من شأنها فتح آمال عريضة من خلال إدارة جديدة تعيد تموضع القوة الأميركية، مع الاهتمام بما أهملته إدارة بوش، أي الفاعلين المحليين وتطلعاتهم.

هكذا أصبحت الولايات المتحدة - أوباما قوَّة «عادية» غير «ثوروية»، الأمر الذي لا يعني البتّة تخلّيها عن المصالح أو القوة العسكرية، بدليل احتفاظها بميزانية عسكرية تعادل خمسة عشر ضعف ميزانيتي وزارة الخارجية والوكالة الأميركية (750 مليار دولار)، واحتفاظها بقيادة مركزية في الشرق الأوسط مع جيل جديد من الجنرالات النافذين في البنتاغون وفلوريدا (مركز قيادتها).

لم يطل الأمر حتى بدأت الآمال تخبو بالتدريج، مع عجز أوباما عن لَيِّ ذراع نتنياهو في ما يخص الاستيطان الإسرائيلي المتسارع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وجاءت استقالة ميتشيل، في أيار/ مايو 2011، لتؤكِّد إخفاقه في الموضوع الفلسطيني، وهو أمرٌ يحمل رمزية خاصة بالنسبة إلى الشعوب العربية. فاستطلاعات الرأي عادت لتُبرهن عن عدم ثقتها بالإدارة الجديدة التي اتّبعت التقليد الأميركي في دعم إسرائيل بشتى الوسائل وفي الأحوال كلها.

ثمّ إن أوباما فوجئ في النصف الثاني من ولايته الأولى باندلاع الثورات الشعبية

العربية انطلاقًا من تونس، من دون أن يكون جاهزًا للتعامل معها، على الرغم من أن الدراسات الأكاديمية وتقارير الاستخبارات كانت تؤكِّد أن الوضع ما عاد محتملًا في عدد من الدول العربية، وأنها باتت على فوهة بركان انفجار غضب شعبي، ربما يتحول إلى ثورات حقيقية.

2 – الربيع العربي وإشكالية المصالح والقيم الأميركية

يصعب توقُّع حدوث الثورات، فهي كالزلازل التي يقول عنها علماء الجيولوجيا إنها ستحدث في مكان معيَّن، لكنهم يجهلون متى ستحدث تحديد. فعلى الرغم من أن الإدارة الأميركية، كما دلَّت برقيات ويكيليكس[655]، كانت على علم بتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تونس ومصر وغيرهما، فإنها فوجئت – مثل غيرها – بما حدث. كانت الثورات مفاجأة ومفارقة لأوباما الذي لم تكن الديمقراطية من أولويات سياسته الخارجية في الوطن العربي، أو في غيره. كما أنه لم ينسَ أن تأييده، ولو اللفظي، لتظاهرات الإصلاحيين الإيرانيين، في صيف عام 2009، حال دون سياسة اليد الممدودة إلى طهران التي تمكّنت في النهاية من السيطرة على الانتفاضة الإصلاحية. إن أوباما لا يريد تكرار التجربة نفسها مع العرب، وهو الذي وعدهم في خُطبة القاهرة، في حزيران/ يونيو 2009، بفتح صفحة جديدة معهم بعد طيِّ صفحة

سلفه بوش.

كانت الثورة الشعبية التونسية جارفة، وتمكنت في أسابيع ثلاثة من إطاحة الرئيس بن علي. وأعلن أوباما الذي يريد أن يقف في «الجانب الصائب من التاريخ»، على حدّ تعبير وزيرة الخارجية كلينتون، ووفيًا للقيم الأميركية، أعلن وقوفه «إلى جانب الشعب التونسي وتطلعاته الديمقراطية»، بعد أن أبدى بعض الحذر، في وقت كان فيه الإعلام العالمي ينقل وقائع التظاهرات الصاخبة والضحايا الأولى لقمع أجهزة الأمن في تونس. ففي خُطبته السنوية عن حال الاتحاد، في 14 كانون الثاني/ يناير 2011، بعد مرور ساعات على فرار بن علي، أعلن دعمه الثورة التونسية وتهنئته الشعب التونسي على شجاعته. ويشرح المراقبون هذا الموقف بقلّة الأهمية الاستراتيجية لتونس الواقعة في أطراف العالم العربي، خصوصًا أن واشنطن تعدُّها ضمن مناطق نفوذ حلفائها الفرنسيين والأوروبيين.

أما بالنسبة إلى الثورة الشعبية المصرية، فكان الوضع أكثر تعقيدًا؛ فمصر هي حجر الزاوية في الاستراتيجيا الأميركية المتعلقة بالمنطقة، وهي البلد العربي الأهمّ والمتلقي الثاني في العالم للمساعدات الأميركية بعد إسرائيل (ما عدا العراق وأفغانستان) منذ عام 1979 (ما يعادل ملياري دولار سنويًا)، وهي طرف السلام مع إسرائيل، كما أن استقرار المنطقة وأمنها يتعلقان بها، فضلًا عن أن حسني مبارك بقي طوال عقود ثلاثة من أوفى حلفاء واشنطن. وأمام الحشود الكبيرة في ميدان التحرير وعمليات القمع التي

يتعرض لها متظاهرون سلميّون يطالبون بإصلاحات داخلية، ولا يطالبون بحكم إسلامي أو بإلغاء اتفاق كامب ديفيد أو ما شابه، كان على أوباما أن يجد صيغة للتوفيق بين القيم والمصالح الأميركية. في بداية الأمر لاذ بالصمت، ثمّ أخذ يطالب مبارك بالحوار مع المعارضة، ثمّ بإجراء إصلاحات حقيقية، ثمّ بالإشراف على انتقال سلمي للسُلطة، إلى أن طلب منه الرحيل. هكذا يكون أوباما قد عاش التطورات الميدانية التي كانت تتجه صوب انتصار الثورة الشعبية. فاختار، مرة أخرى، «الوقوف في الجانب الصائب من التاريخ»، من دون المجازفة بالمصالح، خصوصًا أن الجيش المصري الذي تسلَّم السُلطة الانتقالية يعرفه الأميركيون جيدًا منذ عقود طويلة، وأنهم يُقدِّمون إليه المساعدات ويثقون به إلى حدّ كبير.

أخاف تخلّي واشنطن عن حليفها المصري القديم والموثوق به دولَ الخليج العربي، ولا سيما السعودية، وألَّب عليها الجمهوريين الذين اتهموها بأنها في صدد خسارة مصر كما خسر ترومان الصين في عام 1949، وكارتر إيران في عام 1979. واضطرت واشنطن إلى تبديد هذا القلق من خلال العزوف عن دعم التظاهرات في البحرين، الأمر الذي سبَّب لها انتقادًا في أوساط المراقبين الدوليين الذين اتهموها الكيل بمكيالين.

لكن ينبغي أن نتذكر أيضًا أن الولايات المتحدة لا تستطيع المجازفة برحيل النظام البحريني الذي يفتح بابًا واسعًا للنفوذ الإيراني في الخليج العربي، وربما يؤدي إلى

حدوث «قلاقل» داخلية وتوترات أمنية، فضلًا عن أن ذلك غير ملائم لوجود الأسطول الأميركي الخامس الذي يرسو في الشواطئ البحرينية. وفي هذا السِّياق، وجَّهت المصالح الأمنية الموقفَ الأميركي الذي تكرر تقريبًا تجاه اليمن؛ إذ إن خروج علي عبد الله صالح من هذا البلد للعلاج - وهو الذي كان يحارب القاعدة ويحافظ على المصالح الأميركية - كان فرصة لواشنطن كي تشجِّع على بدء المرحلة الانتقالية، وهي التي تركت للرياض ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قيادة الأزمة إلى خواتيمها، كما فعلت تقريبًا تجاه البحرين.

هذا الاضطراب بين المصالح والقيم سنلاحظه في خُطبة أوباما، في 19 أيار/ مايو 2011، بشأن الشرق الأوسط[656]. وإذا كان من المؤكد أن لواشنطن مصالح أمنية واستراتيجية وغيرها في المنطقة، فإنه يصعب التمسك بسلوك سياسي ثابت في مواجهة فرصة تاريخية ما؛ لأن ذلك سيؤثر سلبًا في العلاقة العربية - الأميركية كلّها. ثمّ إنه لا يمكن واشنطن إدارة ظهرها لتطلعات الشعوب التي تطالب بتطبيق قيمٍ طالما فاخَر الأميركيون بترويجها والدفاع عنها. غير أن المصالح الأمنية تفرض الحذر والبراغماتية، وأحيانًا الكيل بمكيالين كما عبَّرت عن ذلك وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون علنًا حين قالت: «كوننا بلدًا له مصالح كثيرة ومتشعبة، علينا دائمًا أن نفعل أكثر من شيء واحدٍ في الوقت نفسه. ففي هذا السِّياق، يكمن التحدي بالنسبة إلينا تجاه بلد مثل البحرين»[657].

أما ليبيا، فلا قيمةَ استراتيجية مهمّة لها بالنسبة إلى واشنطن. وكمنت المعضلة في ضرورة منع قوات القذافي الدخولَ إلى بنغازي التي كانت تحاصرها، لكن من دون اللجوء إلى تدخّل عسكري مباشر (أبلغ وزير الدفاع غيتس الرئيس أوباما أن هذا الأمر هو قرار البنتاغون). وعندئذ لجأ أوباما إلى مجلس الأمن، فحصل على القرار رقم 197، ثمّ على القرار رقم 1973، فإنه لجأ إلى حلفائه الأوروبيين في الناتو، فأوكل إليهم مهمّة التدخل، مع وعدهم بالمساعدة، وبـ «القيادة من الخلف» [(658)] (Leading from behind).

يدلّ ذلك الوعد على محاولة التوفيق بين البراغماتية تجاه الشرق الأوسط من جهة، والاستدارة نحو آسيا من جهة أخرى. وتعني فكرة الاستدارة نحو آسيا الاهتمام الأقل بالشرق الأوسط بوجه عام؛ إذ يريد أوباما التوقف عن إنفاق الأموال الطائلة ورصيد بلاده السياسي وصورتها في حروب غير مجدية، علمًا أن من السذاجة أن نظن أن واشنطن ستتخلى نهائيًا عن هذه المنطقة حيث إسرائيل وإيران والنفط والإسلام السياسي والممرات الاستراتيجية، وغيرها. فهذه الأمور كلّها تساهم في فهم الموقف الأميركي من الثورتين الليبية والسورية. لكن أوباما ما عاد يرغب في أن يفعل الكثير في الشرق الأوسط، في وقتٍ لا تزال فيه أشياء كثيرة جدًا ينبغي أن يفعلها. وإذا كان الأوروبيون يريدون أن يفعلوا شيئًا ما بشأنه بشروط معينة، فهذا أفضل [(659)].

أما في ما يتعلّق بالثورة السورية، فإنها شكّلت مأزقًا حقيقيًا لأوباما الذي تدرَّج في

مواقفه، هذه المرة أيضًا، بدءًا من مطالبة الأسد بإجراء إصلاحات ديمقراطية حقيقية، ثمّ بالحوار مع المعارضة، وصولًا إلى مطالبته بالرحيل، والبدء بفرض عقوبات على نظامه[(660)]. ولم تحظَ المعارضة السورية سوى بتصريحات تأييد، وبعض المعونات العسكرية الخفيفة، ومعونات أخرى «غير قاتلة».

أضحى عزوف واشنطن عن أيّ تدخل عسكري مباشر واضحًا للجميع، أكان في سورية أم في غيرها. وحدَّد أوباما للنظام السوري خطًّا أحمر، وهو أن استخدام السلاح الكيماوي في حربه على المعارضة سيدفع بواشنطن إلى التدخل. لكن هذا السلاح استُخدم مرات عدة (بموجب تحقيقات أجرتها صحف أوروبية، منها **لوموند** الفرنسية، ونشرتها على موقعها الإلكتروني)[(661)]، من دون أن تُحرّك واشنطن ساكنًا.

حيال انتشار الصور المريعة لجثث الأطفال والمسنين والنساء من الذين قضوا اختناقًا وتشوهًا بالسلاح الكيماوي في غوطة دمشق في 21 آب/ أغسطس 2013، في وسائل الإعلام والاتصال في العالم بأجمعه، لم تستطع الإدارة الأميركية التزام السكوت، ولا سيما أنها كررت الكلام على الخط الكيماوي الأحمر. هكذا حشدت الأساطيل في المتوسط وهددت بقصف مراكز النظام السوري في دمشق، لتتراجع في اللحظة الأخيرة وتوقّع اتفاقًا مع موسكو يُجبر دمشق على التخلي عن مخزونها من السلاح الكيماوي في فترة لا تتجاوز حزيران/ يونيو 2014. وعدَّ الباحث الفرنسي فرانسوا هايزبورغ هذا التراجع المهين أسطع مؤشر على التراجع الاستراتيجي الغربي في العالم[(662)]، وشرحه

زميله فرانسوا غوران من خلال أربعة عوامل[(663)]:

- شخصية أوباما المتردّدة وسلوكه الضعيف في السياسة الخارجية. وقد نشرت صحيفة **نيويورك تايمز**، في 22 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2013، تقريرًا عما سمَّتهُ «هاملت البيت الأبيض» المتردّد الضعيف الذي لا يأبه للفاجعة السورية على المستويين الإنساني والاستراتيجي، وحوله مستشارون يعانون مثله افتقادًا لشجاعة اتخاذ القرار وصَوغ الاستراتيجيات. وكان أحدهم، وهو دنيس ماكدوناف، يذهب إلى الكونغرس ليكرر على مسامع أعضائه مقولة إسرائيلية مفادها أن لا بأس أن يتقاتل في سورية البعثيون والجهاديون وحزب الله وإيران وغيرهم من أعداء الولايات المتحدة.

- «عقدة ما بعد العراق» (وأفغانستان)، وما بعد الثورات العربية؛ ذلك أن استطلاعات الرأي والنقاشات البرلمانية تبرهن عن أن الرأي العام الغربي يعتقد أن كل تدخل في أرض الإسلام يقود - لا محالة - إلى كوارث. فالتطورات الليبية اللاحقة (مقتل السفير الأميركي في بنغازي)، إضافة إلى التطورات التونسية والمصرية (فوز الإسلاميين في الانتخابات)، تفرض الحذر تجاه الثوار السوريين، خصوصًا أن الجهاديين المتطرفين صار لهم بروز جليّ في المشهد السياسي.

- الغموض الذي يكتنف الرهانات الحقيقية للصراع السوري، أهو انعكاس للتوتر المذهبي السني - الشيعي في المنطقة أم لتنافس بين الإخوان المسلمين والقوميين العلمانيين؟ أم هل هو بسبب تنافس سعودي - قطري؟ على ألا ننسى أن نظام الأسد

أخرج من سجونه قادة الجماعات الجهادية الأساسية الثلاث، وعددًا كبيرًا من المتطرفين الإسلاميين، وأن طائراته الحربية - التي تلقي بالبراميل المتفجرة على المدنيين[(664)] - تمتنع عن ضرب مراكز قيادتهم في الرقة.

- الحذق الدبلوماسي للرئيس الروسي بوتين ووزير خارجيته لافروف اللذين وفَّرا باب الخروج لأوباما من مأزق وضعَ نفسه فيه، حيث تمكنت موسكو من العودة بقوَّة إلى الساحة الدولية من الباب السوري؛ إذ استطاعت مع حليفها الإيراني إنقاذ الأسد من السقوط، وفرضت نفسها قوة عظمى لا يستطيع الأميركيون تجاهلها؛ ففي مقابلة صحافية، في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2013، في هامش قمّة مالي، قال لافروف إن الاتفاق الكيماوي بين موسكو وواشنطن يعني أن الولايات المتحدة أذعنت لقراءة روسيا للحدث السوري[(665)]. وهذه القراءة تعني أن ما يجري هناك ليس سوى حرب على الإرهاب الجهادي الإسلامي، وهو أمر لا قِبل لواشنطن بمعارضته.

خلاصة الأمر أن أوباما حاول أن يضع نفسه في الجانب الرابح بقدر ما يستطيع، لأنه براغماتي جدًا. إنه الأنموذج الأسطع في الواقعية السياسية القائلة بـ «الذهاب إلى حيث تسير الأمور، وتفادي التوجه إلى حيث تتعقد». لكن مشكلة هذه الإدارة أنها لم تتمكن من وضع مبادئ أو قواعد واضحة يمكن الدفاع عنها، فكان التكيُّف مع كلّ حالة على حدة وفقًا للمصالح الأميركية، بل كان النفاق - كما يقول بعض المراقبين[(666)] - هو سيد الموقف الأميركي تجاه الثورات العربية.

على سبيل المثال تكيَّفت هذه الإدارة مع وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر، إلى درجة أن ثمَّة من اشتبه في وجود اتفاق سري ما معهم، من أجل مواجهة الإسلام الأصولي والمتشدد. وعندما أُطيح الرئيس مرسي، في حزيران/ يونيو 2013، عاودت الإدارة الأميركية التكيّف من جديد مع الجيش المصري الذي تسلّم السُلطة موقتًا. وحدث ذلك بعد مرحلة قصيرة من الخلافات حاولت خلالها ممارسة الضغط والتهديد بإيقاف تقديم المساعدات إليه (1.3 مليار دولار سنويًا). وكذلك الشأن تجاه حركة النهضة في تونس، حيث حصل مثل هذا التكيف حتى إذا أُطيحت هذه الحركة، سارع أوباما إلى استقبال رئيس الوزراء التونسي الجديد مهدي جمعة في البيت الأبيض ليَعِدَه بالدعم والمساعدة. وفي ليبيا، أُصيبت واشنطن بنكسة حقيقية، حين قُتل سفيرها، وارتفعت الشعارات المعادية لها. وفي سورية أذعنت للضغط الروسي - الإيراني، وللخوف من أن تتحول سورية موطنًا لتنظيم القاعدة، بحسب قول دنيس روس[(667)].

إن سياسة أوباما لم تعُدْ عليه بنفعٍ كثير، ولا على بلدان «الربيع العربي»؛ إذ تَدلّ استطلاعات الرأي على عدم ثقة شعوب هذه البلدان بالولايات المتحدة (آخرها استطلاع أجرته مؤسسة غالوب في نيسان/ أبريل 2014). إضافة إلى ذلك، لم تحظَ سياسته برضا إسرائيل التي وقف رئيس وزرائها في وجه أوباما على الرغم من مواقفه المؤيّدة للرغبات الإسرائيلية، بما فيها مسألة يهودية الدولة. ولم تحظَ سياسته أيضًا برضا الفلسطينيين الذين ملُّوا انتظار شيء ما من واشنطن، فتوجهوا مباشرة إلى الأمم المتحدة

على الرغم من أن أوباما حاول ثنيهم عن ذلك.

بعد إيران أيضًا، برهنت سورية على أن أحدًا ما عاد يخشى الولايات المتحدة، بعد أن أضحت عاجزة، وهذا ما أكّدته أيضًا الأزمة الأوكرانية. وحتى السعودية تمردت على الإدارة الأميركية، بسبب مواقف الأخيرة من إيران وسورية وفلسطين. وفي الداخل الأميركي يعاني الرئيس صعوبة في علاقته بالكونغرس الذي يُسيطر عليه الجمهوريون، بسبب أزمة مالية لا تزال مستعصية على الحلّ.

خاتمة

في الحالتين الأوروبية (الشرقية) والعربية، فوجئت واشنطن بتسارع التطورات. لكنْ إذا كانت لها في الحالة الأولى مساهمة كبرى في التحولات، فإن الثورات العربية كانت صناعة محلية؛ من غير إيعازٍ، أو تشجيعٍ، أو تدخل خارجيٍّ، حتى إنها لم يكن لها قادة معروفون من الخارج، فضلًا عن أن مطالبها كانت ذات طبيعة داخلية خالصة، اختصرتها بشعار «إسقاط النظام» أو «إرحل».

في الحالة **الأولى**، رعت واشنطن التحوّل، وقدمت إليه أسباب الدعم والمساندة، وصولًا إلى تعزيزه وتكريسه، فكسبت دولًا جديدة تدور في فلكها. أما في الحالة **الثانية**، فإنها تعاملت مع التحوّل بحذر وتردّد وفق الأوضاع، والمصالح، والحالات المختلفة، من بلد عربي إلى آخر. لذا، لم يكن لها فضل فيها ولا مساهمة، بل إن ثمَّة من يرى أنه لا

توجد مصلحة لها إطلاقًا في تحوّل ديمقراطي عربي فعليّ[(668)].

إن تنوع الحالات واختلافها بين تونس وليبيا والبحرين وسورية لا يعنيان أن الأمر متعلّق بخصائص عربية معينة؛ فالحالات كانت مختلفة أيضًا بين الدول الأوروبية – الشرقية، ومنها ما عبَرَ بسلاسة سبيلًا مستقيمًا من التحول الديمقراطي (مثل بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفينيا ودول البلطيق وكرواتيا ...إلخ)، ومنها ما عرف مسارًا متعرجًا كان فيه خوف من رجعة ما (مثل هنغاريا وبلغاريا ورومانيا ...إلخ)، ومنها ما بقيَ تحت هيمنة توتاليتارية لمسؤولين سابقين في الحزب الشيوعي (أساسًا بيلاروسيا وبعض الجمهوريات السوفياتية سابقًا)، ومنها ما لا يزال ينتظر تحت خطر التفكُّك والهيمنة الروسية (مثل أوكرانيا وجورجيا)، ومنها ما غرق في حرب أهلية (مثل صربيا وكوسوفو ...إلخ).

أما في الحالة العربية، فكانت إدارة الولايات المتحدة بشأن احتلال العراق وأفغانستان كارثية. إضافة إلى ذلك، فإن الإخفاق الذريع للتحول الديمقراطي في البلدين ستكون له ارتدادات سلبية جدًا بالنسبة إلى الصدقية الأميركية تجاه تحولات عام 2011، حيث لم يحدث، في هذا العام، أيّ اتفاق غربي على عمل جماعي لدعم التحول العربي، في حين جرى إنشاء المصرف الأوروبي للتنمية (BERD) المُخصّص لمساعدة أوروبا الشرقية في تحولها الديمقراطي في أسابيع قليلة من خريف عام 1989، ولم يَجْرِ مِثل هذا الأمر من الغرب تجاه العرب. وأُسندت إلى هذا المصرف المهمّة نفسها

في العالم العربي، ففَقد بذلك هويته الأوروبية من دون أن يكسب في مقابل ذلك الصدقية ولا الشرعية الضروريتين للاهتمام بهؤلاء «الزُبُن» الجدُد اهتمامًا جادًا، على حدّ قول جاك أتالي الذي عُيِّن مديرًا لذلك المصرف حين تأسيسه[669].

من ناحية أخرى، لا بدَّ من الإشارة إلى مواطن الاختلاف بين الحالتين الأوروبية والعربية، وإلى الأوضاع المحيطة بهما، ولا بدَّ كذلك من المساهمة في صَوْغ الموقف الأميركي المختلف منهما. ففي أوروبا الشرقية، لم يترك انهيار النظام الشيوعي الشعوب تواجه المجهول، لأن الأنموذج (الاستهلاكي الليبرالي) الغربي سرعان ما فَرَض نفسه بديلًا جاهزًا لهذه الشعوب التي كانت تودُّه وتتمناه. كما أن هذا الأنموذج، في مرحلة ريغان – ثاتشر، لم يكن يعاني ما يعانيه اليوم من أزمة مالية واقتصادية واجتماعية خانقة، بل إن الأنموذج الشيوعي هو الذي كان يعاني آفات أودت به في نهاية الأمر.

أما في الحالة العربية، فلم يكن ثمَّة أنموذجٍ تسعى إليه الثورات، لأنها لم تكن تريد إلا إسقاط النظام القائم[670]. وبعد سقوطه، انفتح باب الصراع بين «الإسلام هو الحل» وأي إسلام، أهو السلفي أم الأصولي، أم هل هو الإسلام المعتدل، من جهة، والتيارات القومية والعلمانية بألوانها المختلفة، من جهة مقابلة. تُضاف إلى ذلك مسألة تربُّص «الفلول»، أيْ بقايا النظام القديم المسيطرة على مفاصل «الدولة العميقة».

صار الصراع دمويًا في بعض الحالات، وصار يشكل تهديدًا حقيقيًا لوحدة الدولة في حالات أخرى، استنادًا إلى تدخلات خارجية ليست بالضرورة في مصلحة التحول

الديمقراطي. وهذا التحول ما عاد يرد في التصريحات والخُطب (خُطبة الرئيس عن حالة الأمة مثلًا)، والتقارير الأميركية (تقارير وزارة الخارجية السنوية على سبيل المثال) منذ بداية عام 2004، بعد أن كان خطاب دعم الديمقراطية يتردد في العالم العربي في هذه التقارير، وفي تصريحات كثيرة، منذ بداية عام 2011. لذا، يبدو أن مسار التحول الديمقراطي العربي، بالنسبة إلى الإدارة الأميركية، قد انتهى، وأننا بتنا حيال أزمات أكثر من كوننا حيال مخاضٍ لتحوّل ديمقراطي.

في حالة أوروبا الشرقية لم يكن ثمَّة نفط أو ثروات تخشى عليها الولايات المتحدة، كما هي الحال في الشرق الأوسط. والأهم من ذلك هو أن ليس ثمَّة إسرائيل تؤثِّر، أبلغ التأثير، في القرار الأميركي تجاه المنطقة العربية، من خلال اللوبي الصهيوني في واشنطن. وفضلًا عن ذلك، لا تبدو لإسرائيل مصلحة في أن تخسر الفرادة الديمقراطية التي تفاخر بها تجاه الغرب؛ من جهة أنها تدّعي أنها تعتنق قيمه، في حين أن العرب تَحكُمهم دكتاتوريات متخلفة.

إن إسرائيل التي تدعمها الولايات المتحدة، وتؤمِّن لها أسباب التفوق على العالم العربي، وتنحاز إليها، على الرغم من احتلالها أراضي عربية، وتعديها المتكرّر على الحقوق الإنسانية في فلسطين، وعلى القانون الدولي، تقف عقبة كأْداء في وجه أيِّ دعم أميركي لتحوُّل ديمقراطي عربي لا مصلحة لها فيه.

المراجع

1 - العربية

كتاب

قاسمية، خيرية وآخرون. السياسة الأمريكية والعرب. سلسلة كتب المستقبل العربي 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982.

دوريات

«الطريق إلى جنيف وتعثر السياسة الأميركية». سياسات عربية. العدد 3 (تموز/ يوليو 2013).

مصباح، زايد عبيد الله .»إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار». المستقبل العربي. العدد 403 (أيلول/ سبتمبر 2012).

المصري، محمد. «سياسات أميركا في الشرق الأوسط»، سياسات عربية، العدد 7 (آذار/ مارس 2014).

2 - الأجنبية

Books

Bernstein, Carl and Marco Politi. His Holiness: John Paul II and the Hidden History of our Time. .New York: Penguin Books, 1997

.Fukuyama, Francis. The End of History and the Last Man. London: Penguin Books, 1992

Haass, Richard N. War of Necessity: War of Choice: A Memoir of Two Iraq Wars. New York: .Simon & Schuster, 2009

Hitchens, Christopher. Thomas Jefferson: Author of America. Eminent Lives. New York: Atlas .Books; Harper Collins Publishers, 2005

Hoffmann, Stanley. Gulliver’s Troubles: Or, the Setting of American Foreign Policy. The .[Atlantic Policy Studies. New York: McGraw Hill, [1968

Huntington, Samuel P. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. .Oklahoma: University of Oklahoma Press, 1993

Schweizer, Peter. Victory: The Reagan Administration’s Secret Strategy that Hastened the .Collapse of the Soviet Union. New York: Atlantic Monthly Press, 1994

Silander, Daniel. Democracy from the Outside - In?: The Conceptualization and Significance of .Democracy Promotion. Acta Wexionensia 73/2005. Sweden: Vaxjo University Press, 2005

Tulchin, Joseph S. and Bernice Romero. The Consolidation of Democracy in Latin America. .Woodrow Wilson Center Current Studies on Latin America. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995

Whitehead, Laurence (ed). The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas. Oxford Studies in Democratization. Expanded ed. Oxford; New York: Oxford .University Press, 2001

Periodicals

Carothers, Thomas. «How Democracies Emerge: The «Sequencing’ Fallacy».» Journal of .(Democracy. vol. 18: no. 1 (Janvier 2007

Douzet, Frédérick. «Obama, le président du pivot: Entretien avec Justin Vaïsse.» Hérodote. no. .(149 (Février 2013

Droz - Vincent, Philippe. «Du 11 septembre aux révolutions arabes: Les États - Unis et le Moyen .(- Orient.» Politique étrangère. no. 3 (Mars 2011

Golub, Philip S. «Les États - Unis face aux révolutions démocratiques arabes.» Mouvements. .(vol. 2. no. 66 (Été 2011

.(Gorand, François. «Peut - on encore sauver la Syrie?.» Commentaire. no. 144 (Avril 2013

Lhomel, Édith. «Révolutions des pays de l'Est, révolutions arabes: Comparaison n'est pas .(raison.» Questions internationales. no. 53 (Janvier - Février 2012

Mokhefi, Mansouria. «Washington face aux révolutions arabes.» Politique étrangère. no. 3 (Mars .(2011

Pipes, Daniel and Patrick Clawson. «Looking Back on the Middle East: James A. Baker III.» .(Middle East Quarterly. vol. 1. no. 3 (September 1994

Zakaria, Fareed. «The Rise of Illiberal Democracy.» Foreign Affairs. vol. 76. no. 6 (November - .(December 1997

Reports & Studies

Barkin, Samuel. «Realism, Constructivism, and International Relations Theory.» APSA 2009 Toronto Meeting Paper. University of Florida, Department of Political Science (2009). at: .<<http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1451682

Belasco, Amy. «The Costs of Iraq, Afghanistan, and other Global War on Terror Operations Since 9/11.» Congressional Research Service. 28/9/2009. at:

.<<http://www.comw.org/pda/fulltext/CRSbelasco.pdf

Brown University, Waston Institute for International Studies and Public Affairs, Project Costs of .<War Report (July 2011). at: <http://costsofwar.org

الفصل السادس عشر
واشنطن والقاهرة: من ثورة يناير إلى انتخاب السيسي
واقع المصالح وأوهام التغير ...... محمد المنشاوي

يثير كل حدث وتطور سياسي تشهده مصر منذ اندلاع ثورة 25 يناير 2011 وصولًا إلى حوادث الثالث من تموز/ يوليو 2013، وما تبعها من أسئلة عن شبهة وجود دور أميركي. ولم يكن تنحي الرئيس الأسبق حسني مبارك أو فوز الرئيس الإخواني محمد مرسي في أول انتخابات رئاسية حرة في التاريخ المصري، أو حتى إزاحة الجيش له، استثناء، بل كان ذلك كله من أكثر الحوادث العاكسة لهذه الشبهات.

تستدعي المبالغة الشديدة في تقدير ظاهرة «الدور الأميركي» في ما شهدته مصر وتشهده، إلقاء نظرة تحليلية على طبيعة هذا الدور وحقيقته من خلال محاولة الإجابة عن أسئلة مهمة، منها:

- هل تغيرت المصالح الأميركية في مصر في عقب ثورة 25 يناير؟

- هل دعمت واشنطن شرعية الرئيس محمد مرسي، أم ساهمت في اهتزازها؟

- ما أسباب الارتباك الأميركي قبل وقوع الانقلاب العسكري وبعده؟

- هل تغيرت علاقات واشنطن بجيش مصر بعد الانقلاب؟

فرضيات الدراسة

- ليس من المتوقع أن يتغيّر جوهر العلاقات المصرية الأميركية في أي وقت قريب.

- لن تقطع واشنطن علاقاتها مع جماعة الإخوان المسلمين، ولن تصنفها جماعة إرهابية.

- محدودية النفوذ الأميركي في فاعليات الداخل المصري على عكس ما يشاع.

- وجود قلق أميركي من عدم قدرة رئاسة السيسي على إعادة الاستقرار لمصر.

أولًا: بنية العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين

مثّلت معادلة «المساعدات في مقابل التعاون» أساس العلاقات الخاصة التي نشأت بعد حرب 1973، وتوقيع اتفاق السلام المصري - الإسرائيلي في عام 1978. وتلقت مصر ما تعدت قيمته 75 مليار دولار من المساعدات الأميركية في العقود الثلاثة الأخيرة. كما شهدت علاقات الدولتين تركيزًا كبيرًا على القضايا الإقليمية والأمنية

مقارنة بقضايا الداخل المصري المتعلقة بالديمقراطية والإصلاح السياسي.

تشير برقية صدرت عن السفارة الأميركية في 9 حزيران/ يونيو 2009، ونشرها موقع ويكيليكس برقم 300351Z JUN 09[(671)]، بشأن تفصيلات محضر اجتماعات الحوار الاستراتيجي المصري - الأميركي، التي عقدت في 7 حزيران/ يونيو من العام نفسه إلى أن الجانبين ناقشا موضوعات إقليمية عدة، وبتفصيلات معقدة، غير أن مساحة الشأن الداخلي المصري في هذه الاجتماعات لم تتعدَّ الدقائق الأخيرة التي نوقشت فيها قضايا حقوق الإنسان وضرورة التزام مصر المواثيق الدولية.

فصّل محضر الاجتماعات، كما أظهرت وثيقة ويكيليكس، أساس العلاقات بين الدولتين، من تركيز كبير على القضايا الأمنية المختلفة مع تهميش كبير لقضايا الداخل المصري؛ فمن مناقشة عملية السلام في الشرق الأوسط، وإصرار مصر على حلٍّ شامل للقضايا العربية - الإسرائيلية، إلى مطالبتها واشنطن بضرورة أخذ موقف متشدّد من استمرار إسرائيل في بناء مستوطنات بطرائق غير شرعية في الضفة الغربية. كما كانت قضية السودان من أهم ما جرت مناقشته، وأظهرت الوثيقة إصرار مصر على «وحدة السودان»، وتركيزها على حل «يضمن وحدة أراضي السودان»، وعلى تخويف الجانب الأميركي من مغبّة الانفصال لما سيسببه من توترات في السودان. وناقش الجانبان أيضًا قضايا الصومال والقرصنة وملفات سورية وإيران والعراق وأفغانستان وباكستان. وفي نهاية المحضر أُشيرَ إلى ضرورة التعاون في ما يتعلق بقضية تهريب البشر وسجل قضايا

حقوق الإنسان. كما يشير محضر الاجتماع إلى مدح وزير الخارجية الأسبق أحمد أبو الغيط خُطبة الرئيس الأميركي باراك أوباما في جامعة القاهرة التي ألقاها قبل ثلاثة أيام من عقد جولة الحوار الاستراتيجي. ونتيجة الخُطبة وجَّه أبو الغيط تعليمات إلى الدبلوماسيين المصريين تدعوهم إلى «تحسين النبرة» تجاه واشنطن في المحافل الدولية في ما يتعلق بالقضايا الدولية.

يعكس هذا الأنموذج المشار إليه في الوثيقة طبيعة العلاقات بين الدولتين وديناميانها، في العقود الثلاثة الأخيرة، كما تعكس هذه الوثيقة بوضوح أولويات السياسة الخارجية الأميركية في تعاملها مع مصر، وتوضّح أهمية دور الشريك المصري في استراتيجية واشنطن تجاه منطقة الشرق الأوسط.

على الرغم من عدم تحقق أحلام الرئيس أنور السادات في أن تحل مصر في محل إسرائيل كأهم حليف في الشرق الأوسط، فإن أعوام حكم الرئيس مبارك أثبتت أن مصر دولة حليفة، يمكن واشنطن أن تطمئن إليها وعليها. وأصبحت مصر عنصر استقرار إقليمي، يخدم بطريقة مباشرة وغير مباشرة مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في الشرق الأوسط. وضمن ذلك لواشنطن قيام تعاون أمني وعسكري واستخباري واستمراره على أعلى المستويات. وكان لالتزام مصر معاهدة السلام مع إسرائيل، وتشجيعها الدول العربية الأخرى على الدخول في عملية السلام، دور كبير في تأكيد هذه القيمة الاستراتيجية. وكانت حرب الخليج الثانية إبان غزو العراق

الكويت في عام 1990، تجسيدًا حيًا لما يمكن مصر وجيشها القيام به خدمة لمصالح واشنطن في حال اقتضت الضرورة. ثم كانت الحرب الأميركية على الإرهاب في عقب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، شاهدًا على الوزن الكبير للتعاون الاستخباري والأمني بين الدولتين، والدور الذي قامت به الأجهزة الأمنية المصرية في دعم الجهد الحربي للولايات المتحدة ضد الإرهاب الدولي.

لكن عندما بدأت مظاهرة الشيخوخة تظهر بشدة على نظام الرئيس حسني مبارك، صدر كثير من كتابات الخبراء الأميركيين المعلِّقة على الانتخابات البرلمانية[(672)] المصرية لعام 2010، لتركّز على نقطتين أساسيتين جديدتين، كما أشارت دراسة مهمة صدرت عن مجلس العلاقات الخارجية في واشنطن[(673)]:

– النقطة الأولى خطرة، وهي ذات صلة بما وصفه بعضهم بظاهرة جديدة على مصر، تتعلق بـ «ضعف الدولة المصرية».

– النقطة الثانية أكثر خطورة، وتتعلق بالتشكيك في «شرعية الرئيس التالي لمصر».

بسبب التزوير الواسع في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في نهاية عام 2010، خسرت الحكومة المصرية تعاطف كثير من المهتمين بالشأن المصري/ منهم أهم خبراء مراكز الشرق الأوسط المتخصصة في واشنطن، خصوصًا مع عدم اكتراث القاهرة بما نقلته وسائل الاتصال المختلفة من تفصيلات الانتخابات الأخيرة في عهد مبارك، ولا سيما صور الانتهاكات الفاضحة وعمليات شراء الأصوات والتزوير الواسعة.

رأت دراسة مجلس العلاقات الخارجية، وهو من أهم مراكز البحوث الأميركية، أن طريقة إدارة الانتخابات المصرية، وما شابها من تدخل أمني واسع النطاق، إضافة إلى سقوط كثير من الضحايا بين قتيل وجريح، يعكس ضعفًا جديدًا لم تعرفه الدولة المصرية منذ عقود طويلة، ما هزّ أول مرة صورة الدولة وقدسيتها عند ملايين المصريين. هذه النقطة كانت جديرة بلفت صانعي السياسة في واشنطن إلى أن دولة مصرية ضعيفة، إضافة إلى رئاسة جديدة تفتقد أساسًا صلبًا لمشروعيتها، يمثلان آخر ما تريده واشنطن في حليفتها التقليدية مصر.

هكذا، أصبح ملف حكم مصر في عصر ما بعد الرئيس مبارك مفتوحًا في واشنطن، وتطلعت الإدارة كما الكونغرس إلى أن تستمر العلاقات بين القاهرة وواشنطن على حالها في ظل قيادة مبارك أو من سيخلفه، حتى لو كان ابنه جمال، ما دام النظام الجديد سيوفر استقرارًا في الداخل، لا يؤثّر في الدور المصري الإقليمي. إلا أن الشعب المصري كان له قول آخر.

ثانيًا: ارتباك لحظة 25 يناير

1 – تحذير أميركي لم يلقَ تجاوبًا

حذّرت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون بصورة واضحة الحكام العرب

من خطورة عدم الاستجابة للواقع والحقائق الجديدة، خصوصًا ما يتصل منها بمطالب الشباب المتعلقة بالحريات، في أثناء خلال مشاركتها في أعمال مؤتمر «منتدى المستقبل: حوار الشراكة» في 13 كانون الثاني/ يناير 2011 في العاصمة القطرية الدوحة. ووجهت كلينتون كلامها مباشرة إلى الحكام العرب حيث قالت: «إلى قادة هذه الدول أقول التالي: بمقدوركم أن تبنوا مستقبلًا يمكن شبابكم أن يؤمنوا به، وأن يبقوا من أجله، وأن يدافعوا عنه. وبعضكم بدأ يبدي هذا التوجه. لكن بالنسبة إلى الآخرين سيتطلب الأمر رؤى جديدة واستراتيجيات جديدة والتزامات جديدة. وآن الأوان للنظر إلى المجتمع الأهلي لا بوصفه تهديدًا، بل بوصفه شريكًا. وحان الوقت للنخب المتمكنة في كل مجتمع أن تستثمر في مستقبل بلدانها. وأولئك الذين يتشبثون بالوضع القائم ربما يستطيعون صدَّ التأثير الكامل لمشكلات بلدانهم ردحًا من الزمن، لكن ليس إلى الأبد. وإذا لم يقدم الزعماء رؤيا إيجابية، ويمنحوا الشباب سبلًا ذات معنى للمساهمة، فإن أطرافًا أخرى ستسدُّ الفراغ [...] في كثير من البلدان وبطرق عدة، فإن ركائز المنطقة بدأت تتداعى وتغوص في الرمال. والشرق الأوسط الجديد والدينامي الذي شاهدته بحاجة لأرضية أشدّ رسوخًا»[674].

سببت تلك الكلمات غضب عدد كبير من قادة الدول العربية. وغضب بشدّة وزراء خارجية السعودية والإمارات ومصر. وتذكر كيم غطاس، مراسلة شبكة بي بي سي (BBC) في واشنطن، من خلال كتابها عن هيلاري كلينتون، أن وزير الخارجية المصري

أحمد أبو الغيط غضب منها بشدة وقال: «ألا تعرف الوزيرة أن العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر بنيت في الأساس على الاستقرار، والاستقرار بُني على استقرار حكم مبارك!»[675].

2 – ميادين مصر حسابات تُربك واشنطن

حتى صباح 25 يناير، لم يتوقع أحد في واشنطن أن تخرج جموع غفيرة من الشعب المصري مطالبة بسقوط نظام الرئيس حسني مبارك. وكانت لسرعة الإعلام الأميركي بالتحرك إلى القاهرة، وتركيز كاميراته على ميدان التحرير، أثر كبير في توصيل جدية تظاهرات الشعب المصري لصانعي السياسة وللمواطن الأميركي.

تطور الموقف الرسمي الأميركي على مدار الثمانية عشر يومًا التالية، طبقًا لما أسفرت عنه تطورات الحوادث المتلاحقة في مصر. فلم يصدر أي بيان عن الولايات المتحدة بلغة واضحة لا تحتمل أي تأويل آخر، تُظهر فيه الإدارة الأميركية تأييدها الكامل لمطالب الشعب المصري المعتصم في شوارع القاهرة والمدن الأخرى، والمتمثل في إنهاء حكم نظام الرئيس المصري، وضرورة تنحيته وإيجاد قادة بدلاء.

طالبت واشنطن النظام المصري بكل شيء، إلا ما كانت تطالب به الثورة المصرية التي كان شعارها الوحيد «الشعب يريد إسقاط النظام».

في أول يوم من أيام ثورة مصر (25 كانون الثاني/ يناير)، عبّرت وزيرة الخارجية

الأميركية آنذاك، هيلاري كلينتون، عن قلقها تجاه ما يحدث، وقالت: «تقويمنا هو أن الحكومة المصرية مستقرة وتبحث عن سبل للاستجابة للحاجات الشرعية ومصالح الشعب المصري»[676]، ثم تطور الموقف الأميركي بمطالبة باراك أوباما الرئيس المصري بمنع وقوع ضحايا بقوله: «همنا الأول هو منع وقوع إصابات أو خسائر في الأرواح»[677].

بعد ذلك تطور الموقف الأميركي تصعيدًا مع تطور تظاهرات المصريين واستمرارها. من هنا جاء تأكيد البيت الأبيض أن واشنطن تؤيد تأليف حكومة انتقالية جديدة في مصر، تلبّي مطالب الشارع المصري المشروعة.

مع إقرار واشنطن ضرورة إجراء تغييرات مهمة داخل منظومة الحكم المصري، عملت الإدارة الأميركية على ضمان عدم إسقاط النظام المصري كلّه، وقبلت، بل وشجعت صيغة «انتقال منظم للسلطة» (orderly transition)، يسمح بتولي نائب الرئيس اللواء عمر سليمان زمام الأمور في مصر، وعدم حدوث تغير حقيقي في السياسات المصرية في الملفات المهمة لواشنطن[678].

في النهاية اقتنع الرئيس أوباما بضرورة رحيل مبارك، على الرغم من أنه لم يُعلن ذلك مطلقًا، ودافع عن رؤيته مستندًا إلى ثلاثة أسباب، طبقًا لما ذكره كتاب[679] مراسل صحيفة **نيويورك تايمز** عن الحوادث:

- مصر عام 2011 ليست إيران عام 2009، وأهمية ما بدا أنه حياد من الجيش

المصري.

– لواشنطن تأثير كبير في الأوضاع في مصر عن طريق مساعداتها العسكرية وغير العسكرية.

– سيخدم هذا الموقف معضلة التناقض بين الواقع والمبادئ في صنع السياسة الخارجية الأميركية.

بمجرد تنحي الرئيس حسني مبارك، عرفت واشنطن مصطلحًا جديدًا هو «سكاف» (SCAF)، في إشارة إلى الأحرف الأولى من كلمات المجلس الأعلى للقوات المسلحة (Supreme Council of the Armed Forces). قبل سقوط مبارك عرفت وزارة الدفاع الأميركي نظيرتها المصرية جيدًا، إلا أن هذه المعرفة لم تتعدَّ العلاقات العسكرية وتنسيق برامج المشتريات العسكرية وبرامج تدريب عسكريين مصريين، إضافة إلى تنظيم المناورات العسكرية المشتركة. ولم يكن الشأن السياسي المصري ضمن موضوعات اهتمام البنتاغون. واختلف الوضع تمامًا مع تنحي مبارك، وبدأت دوائر صنع القرار في وزارة الخارجية والبيت الأبيض والإعلام الأميركي ومراكز البحوث والكونغرس تتعرف إلى المجلس العسكري ووزارة الدفاع المصرية.

في خُطبته إلى الشعب المصري بعد تنحي الرئيس حسني مبارك ببضع ساعات، أشاد الرئيس الأميركي باراك أوباما بالجيش المصري وقال: «لقد خدمت المؤسسة العسكرية المصرية بلادها بوطنية وبمسؤولية كهيئة تصريف لأعمال الدولة، وسيتعين عليها الآن

ضمان أن يكون الانتقال ذا صدقية في أعين الشعب المصري. وهذا يعني حماية حقوق المواطنين المصريين، وإلغاء حالة الطوارئ، وتعديل الدستور وغيره من القوانين لجعل هذا التغيير لا رجعة عنه، ورسم مسار جلي يفضي إلى انتخابات تكون نزيهة وحرة»[(680)]. هكذا كانت رؤية الإدارة الأميركية لدور الجيش في عملية الانتقال الديمقراطي بعد تنحي مبارك، وهو دور موقّت يقود إلى حكومة ورئيس مدنيين.

لكنن سرعان ما تدهورت العلاقات بين واشنطن والمجلس العسكري الحاكم في مصر. فذكر مسؤول أميركي مطّلع على ملف العلاقات المصرية - الأميركية أن «واشنطن كانت تدعم المجلس العسكري، وتجد فيه حلًا لمعضلة التغيير في مصر، إلا أن سوء إدارته المرحلة الانتقالية، إضافة إلى الأخطاء الكبيرة المتكررة، لم تترك لواشنطن خيارًا سوى الابتعاد عنه، واستخدام لغة عنيفة ضد انتهاكاته المتكررة، وأخطائه المشينة». وأضاف: «إدارة أوباما لا تستطيع تحمّل الحرج الذي يسببه لها المجلس العسكري». ومن أهم أخطاء إدارة المجلس العسكري وقوع قتلى من الشباب في حوادث مجلس الوزراء وحوادث شارع محمد محمود، كما وقع عشرات القتلى بين الأقباط في ما عرف بمذبحة ماسبيرو، وكانت هناك فضائح «كشف العذرية» على بعض الشابات، وفضيحة الفتاة العارية التي سحلها جنود من الجيش.

إلا أن الخبير الأميركي عاود تأكيد أن «واشنطن كان لديها أمل في أن يستطيع المجلس التغلب على ثقافته القديمة، ويستطيع أن يسلّم السلطة إلى حكومة مدنية.

ونعتقد أن هذا هو السيناريو الأفضل، الذي يحافظ على خصوصية العلاقات الثنائية المهمة، ويحفظ مصالح واشنطن في المنطقة أيضًا»[(681)].

تدرّج الموقف الأميركي الرسمي من المجلس العسكري بصورة كبيرة في الشهور التالية، من تأكيد وزيرة الخارجية في أثناء لقائها وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو في 28 أيلول/ سبتمبر 2011 في واشنطن، على أنها «تقدّر المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي كان مؤسسة للاستقرار والاستمرارية. وهو الذي تطلّع إليه الشعب المصري لدعم عملية التحوّل، وضمان سير الانتخابات بطريقة إيجابية، توفّر الشفافية والحرية والنزاهة»[(682)]، إلى هجوم حادّ من كلينتون في خُطبتها أمام المعهد القومي الديمقراطي، جعلها تضع المجلس العسكري في خانة واحدة مع النُظم الحاكمة المقاومة للتغيير وللحرية في سورية واليمن، حيث قالت: «الحقيقة هي أن أكبر مصدر لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط اليوم، ليس المطالبة بالتغيير، إنما هو رفض التغيير. وهذا صحيح بالتأكيد، وصحيح في مصر أيضًا. وفى حال بقيت القوة السياسية الأقوى في مصر ممثلة بمسؤولين غير منتخبين، فإنهم يكونون بذلك قد زرعوا بذور الاضطراب للمستقبل، ويخسر المصريون هذه الفرصة التاريخية»[(683)].

هكذا، بدت واشنطن مقتنعة بأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ليس قادرًا على إدارة المرحلة الانتقالية، ولا على إعادة الاستقرار إلى مصر. ثم جاء اقتحام قوات الأمن المصرية عددًا من مكاتب منظمات أميركية، مثل المعهد القومي الديمقراطي، والمعهد

الجمهوري الدولي، وبيت الحرية في مصر، في 29 كانون الأول/ ديسمبر 2011، فبدأ فصل جديد ملتهب من العلاقات بين الطرفين.

ثالثًا: علاقات متناقضة مع جماعة الإخوان المسلمين والرئيس محمد مرسي

يقدَّر عمر العلاقات التي جمعت جماعة الإخوان المسلمين بالولايات المتحدة بنحو سبعين عامًا؛ فمنذ عام 1948، وحتى اليوم، تأرجحت العلاقات، لتشكّل نمطًا غريبًا بين تنظيم كان غير شرعي في فترة حكم الرئيس مبارك، والدولة الأقوى في عالم اليوم. وتعود بداية العلاقة الموثقة إلى تأسيس دولة إسرائيل، واعتراف واشنطن الفوري بها، حيث أرسل حسن البنا، المرشد المؤسس لجماعة الإخوان المسلمين، في 16 أيار/ مايو عام 1948، خطابًا إلى الرئيس الأميركي هاري ترومان يحمل تهديدًا واضحًا، جاء فيه «إن اعترافكم بالدولة الصهيونية إعلان حرب على العرب والعالم الإسلامي. وإن اتباعكم هذه السياسة الخادعة الملتوية، هو انتهاك لميثاق هيئة الأمم والحقوق الطبيعية للإنسان وحق تقرير المصير، وسيؤدى حتمًا إلى إثارة عداء دائم نحو الشعب الأميركي، كما سيعرّض مصالحه الاقتصادية للخطر، ويؤذي مكانته السياسية، فنحملكم المسؤولية أمام العالم والتاريخ والشعب الأميركي»[(684)]. على الرغم من أن قضية

إسرائيل، وتبعاتها، مثّلت معضلة حقيقية بين الطرفين، فإن ذلك لم يمنع التواصل السري أو غير المباشر بين واشنطن وجماعة الإخوان في العقود المنصرمة. فمنذ خمسينيات القرن الماضي، ركّزت علاقات واشنطن مع جماعة الإخوان على محاربة الشيوعية. وكانت مباركة جماعة الإخوان المسلمين الجهد الأميركي في دعم كفاح المجاهدين المسلمين ضد الاحتلال السوفياتي لأفغانستان في ثمانينيات القرن المنصرم، حالة مثّلت أعلى درجات التوافق بين الطرفين[(685)].

في عقب حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، ألّف الكونغرس لجنة أميركية حكومية مستقلة، أجرت تحقيقات موسعة لمعرفة كيف، ولماذا ومن قام بالهجوم. هذا في الوقت الذي اقتنعت فيه الدوائر البحثية والفكرية، بأن غياب الديمقراطية، ووجود الاستبداد، ودعم واشنطن هذه النظم الفاسدة، أسباب مهمة تحدث بيئة يسهل خروج إرهابيين منها، وحاول عدد من الدول العربية توظيف ما لها من نفوذ وممثلين في العاصمة الأميركية، للعمل على تشويه سجل جماعة الإخوان المسلمين ووصمها بالإرهاب والقول إنها الجماعة «الأم لكل الجماعات الإرهابية». وعرفت واشنطن بوجود لوبي موقّت حرّكه عدد من السفارات العربية، منها السعودية والمصرية والإماراتية، بهدف إلصاق تنظيم القاعدة وأسامة بن لادن وأيمن الظواهري بجماعة الإخوان المسلمين.

من ناحية أخرى، صدر عدد من الدراسات المهمة عن مراكز بحوث مرموقة في

العاصمة الأميركية، ولا سيما مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ومجلس العلاقات الخارجية، ومؤسسة راند، تقترح ضرورة ضغط الولايات المتحدة على الأنظمة الرجعية في العالم العربي من أجل السماح لحركات الإسلام السياسي التي لا تستخدم العنف بالمشاركة في الحكم، والسماح لها بتنظيم أحزاب سياسية، والمنافسة في الانتخابات المختلفة[(686)].

مع تزايد ظهور دلائل على أن جماعة الإخوان المسلمين ستؤدّي دورًا سياسيًا مهمًا في الحياة السياسية المصرية الجديدة بعد ثورة 25 يناير، ظهرت مؤشرات متكررة على ارتباك دوائر صنع القرار الأميركية في التعامل مع ما تراه «معضلة الإخوان المسلمين». إلا أن الارتباك لم يقتصر على واشنطن، إذ كان هناك ارتباك آخر داخل جماعة الإخوان في رؤيتها الواقعية لمستقبل علاقاتها، بصفتها جماعة وحزبًا سياسيًا، وقوة ستشارك في حكم مصر، مع أكبر قوة دولية في الوقت الراهن.

كان تخوف السياسيين الأميركيين متوقعًا، حيث عبّر عن خوف من أن تُرسي الجماعة نظامًا إسلاميًا، يكون أكثر ديمقراطية من نظام مبارك، ويمكن أن يؤثّر سلبًا في العلاقات الوثيقة بين مصر والولايات المتحدة، خصوصًا في مجالات التعاون الأمني والعسكري والاستخباري. كما لم يغب عن ذهن واشنطن قلق كبير في رؤية الإخوان لمستقبل علاقات مصر مع إسرائيل، وهل ستعترف الجماعة بإسرائيل. واشتكى بعض الخبراء الأميركيين من أن سرّية عمل جماعة الإخوان المسلمين جعلتها غير معروفة عند

صناع السياسة في واشنطن، وجعلت الثقة بالجماعة أو تصديق ما تقول أمرًا مستحيلًا[(687)].

1 - أزمة غزة... واختبار علاقات مرسي بأوباما

حالما أَعلنت نتائج الانتخابات الرئاسية منتصف عام 2012، فوز محمد مرسي برئاسة مصر، أصدرت منظمة «إيباك» (AIPAC) (أكبر منظمات اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة وأشدها نفوذًا) بيانًا مهمًا، حثّت فيه إدارة الرئيس باراك أوباما على إيصال رسالة واضحة إلى الرئيس المصري الجديد، مؤداها أن «الأعمال وليست الكلمات هي التي ستكون معيار الحكم عليه، ولا سيما في ما يتعلق بالحفاظ على السلام مع إسرائيل، ووقف الإرهاب في شبه جزيرة سيناء». وذكر البيان أن خلفية الرئيس محمد مرسي «بصفته مؤسسًا مشاركًا للجنة المصرية لمقاومة المشروع الصهيوني، يزيد من القلق على مستقبل التزام مصر السلام مع إسرائيل». واستشهد البيان بسجل مرسي، حيث سبق أن أكد الرئيس المصري أن «معاهدة السلام غير عادلة لمصالح مصر، وأن إسرائيل تنتهك المعاهدة باستمرار»[(688)].

ثم كانت كلمات أوباما، التي ذكر فيها أن «التزام مصر معاهدة السلام مع إسرائيل يُعدّ خطًا أحمر بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وأن أي مساس بها يضع أمن إسرائيل، بل أمن الولايات المتحدة، على المحك»[(689)]، كافية لتشد الانتباه تجاه الخطوات التي اتخذها

الرئيس مرسي مع بدء أزمة غزة، ولتثير تساؤلًا مهمًا في واشنطن عن مستقبل علاقاتها بالقاهرة. بدأت أزمة غزة بعد أسبوع واحد من فوز أوباما بفترة رئاسية ثانية، وتحديدًا في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، بمقتل أحمد الجعبري، أحد قادة حركة حماس في قطاع غزة. وصُدمت واشنطن من جراء سرعة استدعاء القاهرة سفيرها في إسرائيل، إضافة إلى إرسالها رئيس الوزراء هشام قنديل إلى غزة من دون أي تنسيق أو تواصل بشأن هاتين الخطوتين مع واشنطن.

اعتمد أوباما استراتيجيا مزدوجة في مواجهة الأزمة، فإدارته دانت من ناحية إطلاق الصواريخ على إسرائيل بأشد العبارات، وطالبت مصر – في الوقت نفسه – باستغلال نفوذها في الجانب الفلسطيني لتهدئة الوضع من ناحية أخرى. وما زاد التحدي تأججًا شعور واشنطن في تلك اللحظة، أكثر من أي وقت مضى، بفقدان نظام حكم مبارك حليفها التقليدي في المنطقة لأعوام طويلة، وبدأت في التعامل مع طرف جديد، لا يمكنها إدراك أبعاد ردات فعله، على الرغم من رسائل التطمين التي أرسلها الإخوان إلى الولايات المتحدة، وتأكيدهم التزام معاهدة السلام مع إسرائيل.

عكس إجراء ثلاثة اتصالات هاتفية بين الرئيسين المصري والأميركي، إضافة إلى اتصالات مماثلة بين وزيري خارجية الدولتين، توترًا كبيرًا، على الرغم من خروج بيانات رسمية أميركية تؤكد عكس ذلك؛ إذ ذكر بيان البيت الأبيض «أن الرئيس الأميركي باراك أوباما اتصل هاتفيًا بالرئيس محمد مرسي، ليثني على جهد مصر المبذول

للمساعدة في تهدئة الوضع في إسرائيل وقطاع غزة، وتأكيد أمله باستعادة الاستقرار هناك»[690]. وتحدث سفير أميركي سابق خدم بالقاهرة قائلًا: «إن الموقف المصري والخطوات الرمزية السريعة التي أقدمت عليها الحكومة المصرية، ردًا على التصعيد الإسرائيلي ضد قطاع غزة، يثيران تساؤلات جادّة في واشنطن بشأن تأثير هذه الأزمة في مستقبل علاقاتها مع مصر، وفي مستقبل معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية. وستخضع العلاقات بين واشنطن والقاهرة إلى مراجعة شديدة بعد انتهاء هذه الأزمة»[691].

- 2 واشنطن وأزمة الإعلان الدستوري

انزعجت الإدارة الأميركية بشدة من قرارات الرئيس محمد مرسي التي صدرت في صورة إعلان دستوري في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. وكان لتوقيت صدور الإعلان الدستوري الذي جاء بعد يوم واحد من انتهاء أزمة العدوان الإسرائيلي على غزة، وإطراء واشنطن الدور الكبير للرئيس المصري في إنهائها، أثر مهم في زيادة الغضب الأميركي.

بعد اندلاع أعمال عنف مختلفة وواسعة في محيط قصر الاتحادية الرئاسي في مصر الجديدة، رأت واشنطن أن إعلان الرئيس محمد مرسي منحه سلطات دكتاتورية بلا رقيب أو محاسب، وهو عمل يستحق الإدانة القوية. وذكر بيان رسمي أميركي «أن أحد

طموحات الثورة هو ضمان عدم تركيز السلطة في يد شخص واحد أو مؤسسة واحدة. فالفراغ الدستوري الحالي في مصر يمكن أن يُحَلّ عن طريق إصدار دستور ينصُّ على التوازن بين السلطات والرقابة في ما بينها، ويحترم الحريات والحقوق الأساسية للأفراد، ويتماشى مع التزامات مصر الدولية. إننا ندعو إلى الهدوء، ونحث الأطراف كلها على العمل معًا، كما نحث جميع المصريين على حل خلافاتهم المتعلقة بتلك القضايا المهمة سلميًا عن طريق الحوار الديمقراطي»[692].

بعد ذلك جاء ترحيب أوباما بدعوة الرئيس مرسي إلى الحوار مع المعارضة ليثير غضب قطاعات واسعة في مصر، وبدا نداء أوباما المطالِب بأن يجري هذا الحوار من «دون شروط مسبقة» كأن الإدارة الأميركية تقف في صف الرئيس مرسي في أزمة الإعلان الدستوري.

أما في ما يتعلق بالدستور المصري الجديد، فإن أروقة الإدارة الأميركية شهدت وجهات نظر متناقضة بخصوص ما يجب عمله تجاه تطورات عملية الاستفتاء. إلا أنها تفهمت صعوبة انتقاد عملية إجراء استفتاء شعبي حر على دستور جديد، وتفهمت صعوبة انتقاد نتائجه النهائية.

بعد ساعات من الإعلان الرسمي لنتائج الاستفتاء على الدستور في 25 كانون الأول/ ديسمبر 2012 الذي أُقرّ بموافقة نحو 64 في المئة واعتراض 36 في المئة ممن أدلوا بأصواتهم، أصدرت وزارة الخارجية بيانًا رسميًا حثّت فيه الأطراف في مصر على

تعزيز الحوار الوطني بين القوى السياسية المختلفة. وذكر البيان «أن مستقبل مصر يجب ألا يعتمد على قدرة جانب واحد أن يسود على الآخر، لكنه يعتمد على التزام الجميع المشاركة في عملية شاملة للتفاوض بشأن خلافاتهم – على الدستور وعلى القوانين المنفذة له – وإيجاد مسار أكثر اتحادًا للتقدم إلى الأمام»[(693)].

إضافة إلى ذلك، أدركت واشنطن تطلع الرئيس المصري الأسبق إلى زيارتها لأسباب عدة؛ فقد خرج بيان لمؤسسة الرئاسة في أغسطس 2012، ليُذكّر بأن الرئيس مرسي سيقوم بزيارة العاصمة الأميركية واشنطن بعد انتهاء زيارته إلى نيويورك، لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر، الأمر الذي لم يحدث. ثم خرج بيان للرئاسة المصرية يُذكّر بأن زيارة الرئيس مرسي ستجري في كانون الأول/ ديسمبر 2012، وهو ما لم يحدث أيضًا. ثم ذكر الرئيس مرسي نفسه لمحطة «سي إن إن» التلفزيونية قيامه بزيارة واشنطن قبل انتهاء آذار/ مارس 2013، وهو ما لم يحدث أيضًا[(694)]. واكتفت الإدارة الأميركية برسائل غير مباشرة، تُظهر عدم ترحيبها بزيارة الرئيس المصري إلى واشنطن، وتشير إلى أنها «غير مدرجة» على جدول أعمال أوباما، على الرغم مما تعلنه الرئاسة المصرية رسميًا أكثر من مرة بخصوص زيارة تقود الرئيس مرسي إلى البيت الأبيض.

هكذا أظهرت إدارة الرئيس أوباما أنها لا تضع تصرفات الرئيس محمد مرسي وحكومته في سلة واحدة؛ فامتدحت واشنطن رئيس مصر عندما قام بجهد تريده، كما

حدث في أثناء عدوان غزة، وانتقدت الرئيس نفسه عندما حاول الاستئثار بالسلطة عن طريق إصدار الإعلان الدستوري في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. وكان أكثر ما أقلق واشنطن عدم وجود معارضة مصرية تتمتع بالصدقية والشعبية، أو بالقدرة على موازنة نجاح القوى الإسلامية في أي انتخابات تشهدها مصر.

رابعًا: واشنطن ولحظة انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013

توقَّع تقرير مهم صدر عن وحدة بحوث الكونغرس في 27 حزيران/ يونيو 2013، عدم تدخل الجيش المصري في التظاهرات الكبيرة التي كانت متوقعة في هذه الأثناء. وتحت عنوان فرعي طرح سؤال «هل سيتدخل الجيش؟»، ذكر التقرير الذي كتبه المتخصص في الشأن المصري جيريمي شارب أن بحلول 27 حزيران/ يونيو، سقط بالفعل عدد من الضحايا في الاشتباكات بين أنصار جماعة الإخوان المسلمين ومعارضيهم، ما استدعى أن ينشر الجيش قواته لتأمين المناطق والمباني الحيوية في أنحاء مصر، مثل قناة السويس. وذكر التقرير أن في حال وقوع عنف واسع النطاق في 30 حزيران/ يونيو، فهناك احتمال لتدخل الجيش، إلا أن شكل هذا التدخل غير معروف. وأشار التقرير إلى أن آلافا من معارضي الرئيس محمد مرسي تجمعوا خارج وزارة الدفاع مطالبين بتدخل مباشر للقوات المسلحة لإزاحة محمد مرسي، في حين يتّهم الإسلاميون

معارضيهم بالسعي إلى حدوث انقلاب عسكري. وذكر كاتب التقرير أن أحدًا لا يعرف كيف ستكون ردة فعل الإسلاميين إذا اضطر الجيش إلى التدخل في حال اندلاع مواجهات عنيفة واسعة، وحصل الانقلاب على مرسي. لكن بالنظر إلى ما يجري في سورية، وإلى ما شهدته الجزائر بين عامي 1991 و2002، فربما يتردّد الجيش والإخوان المسلمون في اتخاذ أي خطوات تصعيدية[695].

بعد إعلان الفريق عبد الفتاح السيسي عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي، وتجميد العمل بالدستور وحل مجلس الشورى، وعرض ما سماه خريطة الطريق الديمقراطي، لم تصف الإدارة الأميركية رسميًا ما حدث في مصر في الثالث من تموز/ يوليو بالانقلاب، وبدت متفهمة لدوافع تدخّل الجيش[696].

1 – تفصيلات إدارة الأزمة المصرية من داخل البيت الأبيض

حالما أعلن الجيش المصري منح مهلة يومين للقوى السياسية لحل الأزمة السياسية في الأول من تموز/ يوليو، ومع تأزم حالة الاحتقان السياسي غير المسبوقة، التي تزامنت مع وجود ملايين المصريين من المعارضين للرئيس المصري محمد مرسي، وأعداد أقل من المؤيدين له في شوارع مصر، إضافة إلى ظهور إرهاصات بخروج الوضع الأمني عن السيطرة، شكّلت الإدارة الأميركية فريق عمل لتقديم مقترحات بشأن ما

يجب أن تتّبعه الإدارة الأميركية في مثل هذه الأوضاع.

حضر إلى البيت الأبيض (مكاتب مجلس الأمن القومي تحديدًا) عدد من خبراء الشأن المصري، للاستعانة بآرائهم للوقوف على مستجدّات الحوادث. كما هرع إلى البيت الأبيض وزير الدفاع وفريق كبير من وزارة الخارجية وكبار قادة البنتاغون وممثلو أجهزة الاستخبارات المختلفة.

بدا أن الموقف الأميركي تبلور حول أربع نقاط رئيسة:

- وصف ما حدث بانقلاب عسكري يعني تلقائيًا، وبمقتضى قانون أقرّه الكونغرس الأميركي في عام 1961، وقف المساعدات الأميركية لمصر[(697)].

- ضرورة عدم انفراد القوات المسلحة بإدارة المرحلة الانتقالية، وضرورة وجود وجوه سياسية مدنية لها شعبية وصدقية، ما يسهل مهمة واشنطن في عدم تسمية ما حدث «انقلابًا».

- ضرورة عدم اتّباع أي أساليب قمعية ضد كبار قادة الإخوان المسلمين وغيرهم من القوى السياسية الإسلامية ورموزها.

- ضرورة الضغط على جماعة الإخوان المسلمين لتقبل بالواقع الجديد، وأن تكون جزءًا من العملية السياسية الجديدة التي يديرها الجيش.

بسبب تركّز العلاقات المصرية - الأميركية في جوهرها على خصوصية العلاقات

العسكرية بينهما، نُقل ملف أزمة مصر إلى وزير الدفاع تشاك هاغل. وكانت علاقات وزير الدفاع المصري، اللواء عبد الفتاح السيسي، قد تطوّرت بنظيره الأميركي منذ توليه منصبه في آب/ أغسطس 2012، ولا سيما بعد لقائهما في القاهرة، وتواصل هاغل مع الفريق السيسي بصورة شبه يومية. وهكذا أصبح هاغل يمثل القناة الأهم في التواصل مع حكام مصر الجدد في خلال هذه الأزمة.

توقعت الإدارة الأميركية أن نظام الحكم الجديد في مصر قادر على تحقيق الاستقرار الذي لا يسمح معه بالتأثير السلبي في المصالح الإقليمية للولايات المتحدة، خصوصًا تلك التي ترتبط باضطلاع مصر بدور فيها. من هنا ناشدت الإدارة الأميركية جماعة الإخوان المسلمين بضرورة «أن تشارك في العملية السياسية من جديد، وأن هذه هي الطريق التي نريد لهم أن يسلكوها الآن»[(698)].

هاتف وزير الدفاع الأميركي الفريق السيسي أكثر من 17 مرة قبل فض الاعتصامات في 14 آب/ أغسطس 2013. وحاول البيت الأبيض جاهدًا أن يجد حلًا مقبولًا من الجيش ومن جماعة الإخوان المسلمين للخروج من الأزمة المصرية. وتحدث الرئيس باراك أوباما هاتفيًا إلى ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، صاحب العلاقات الواسعة والنفوذ الكبير في الجيش المصري، كما تحدث إلى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الذي له علاقات ونفوذ وسط جماعة الإخوان المسلمين، لحل هذه الأزمة.

بعد ذلك أجرى وزراء خارجية قطر والإمارات عمليات وساطة، وانضم إلى هذا الجهد نائب وزير الخارجية الأميركية وليام بيرنز ومسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي ليدي كاترين أشتون. وبينما كان مسؤولو قطر والإمارات يتكلمون على المصالحة في العلن، قال دبلوماسيون غربيون إن مسؤولي الإمارات كانوا يلحّون سرًا على السلطات المصرية بالهجوم على اعتصامات الإخوان المسلمين، طبقًا لتقرير صحيفة **نيويورك تايمز**[(699)]. ثم قامت قوات الجيش وقوات الشرطة المصرية بفض اعتصامات ميدانَي رابعة العدوية والنهضة، ما نتج منه مقتل مئات المعتصمين في الرابع عشر من آب/ أغسطس.

نشرت صحيفة **نيويورك تايمز** بعد ثلاثة أيام من فضّ اعتصامات الميدانين، تفصيلات جهد الوساطة ومحاولات الأطراف الدولية الخروج من نفق العنف، قبل وقوع مئات القتلى. وأشار التقرير إلى أن الجهد الأميركي والأوروبي قوضته الحكومة الموقَّتة في مصر، بعدما شعر دبلوماسيون أميركيون وأوروبيون أنهم على وشك إنجاز المهمة. وذكرت الصحيفة أن في الوقت الذي كان فيه آلاف من الإسلاميين المساندين للرئيس محمد مرسي يعدون أنفسهم لصد الهجوم، أخبرهم دبلوماسي أوروبي (بيرناردينو ليون) أن هناك شواهد من الرئاسة المصرية تشير إلى أنه سيُفرج في خلال ساعات عن اثنين من قادة الإخوان، وفي المقابل وافق الإسلاميون على تقليص عدد المعتصمين إلى النصف، لكن مرت ساعة ولم يحدث شيء، ثم مرت أخرى ولم يُفرج عن

أحد. ويدل ذلك على عدم وجود رغبة عند الجيش المصري في التوصل إلى أي حلول وسط مع جماعة الإخوان المسلمين، واعتماده خيار الحل الأمني فحسب[(700)].

بينما تناقلت شاشات الفضائيات صور الجيش المصري وهو يفتح النيران على المعتصمين، اتصل وزير الدفاع الأميركي بالجنرال السيسي، محذرًا إياه أنه وضع عنصرًا مهمًا من العلاقة العسكرية بين مصر والولايات المتحدة في خطر، الأمر الذي كرّره وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى نظيره المصري نبيل فهمي. ثم أعلن الرئيس أوباما إلغاء مناورات النجم الساطع من دون أن يذكر أي شيء عن المساعدات إلى مصر[(701)].

2 – انقلاب عند الشيوخ وثورة عند النواب

طالب باراك أوباما بضرورة مراجعة علاقات بلاده مع مصر بصورة شاملة، بعد فض اعتصامات ميدانَي رابعة والنهضة، ومقتل المئات من أنصار محمد مرسي.

على الرغم من تجميد الإدارة شحن أسلحة إلى مصر، وإلغاء مناورات النجم الساطع بين البلدين، فإن هذه الخطوات لم تترك العاصمة الأميركية إلا أكثر انقسامًا بين فريقين. لم يمانع **الأول** إطاحة مرسي واستهداف جماعة الإخوان المسلمين، وفريق آخر رأى ما حدث انقلابًا، وبناء عليه يجب أن توقف واشنطن المساعدات كلها، وألا تتعامل مع حكومة انقلاب. وبين الفريقين تأزّم موقف الرئيس الأميركي في الموقف الواجب اتخاذه. كان الانقسامَ الأهم والأكثرَ وضوحًا ذلك الذي حدث بين مجلسي

الكونغرس الأميركي؛ فمجلس النواب الذي يبلغ عدد أعضائه 435 مال في أغلبيته إلى إدانة محمد مرسي ولوم جماعة الإخوان المسلمين على ما آلت إليه الاوضاع في مصر، بينما مالت أغلبية مجلس الشيوخ بأعضائه المئة إلى اعتبار ما جرى في الثالث من تموز/ يوليو انقلابًا عسكريًا صريحًا، وبالضرورة يتبعه وقف كامل للمساعدات العسكرية طبقًا للقوانين الأميركية.

من ناحية أخرى، نظرًا إلى الروابط الحميمة التي تربط إسرائيل بالجنرال السيسي منذ تعيينه رئيسًا للمخابرات الحربية المصرية، طمأنت إسرائيل الجيش المصري بضرورة عدم القلق من قطع الولايات المتحدة المعونات العسكرية. فعندما اقترح السيناتور الجمهوري راند بول من ولاية كنتاكي وقف المعونة العسكرية إلى مصر، سارعت منظمة إيباك بإرسال خطاب[702] إلى أعضاء الكونغرس في 31 تموز/ يوليو، تعارض فيه هذا الإجراء زاعمة أن ذلك سيزيد من حالة عدم الاستقرار في مصر ويهدد المصالح المهمة للولايات المتحدة، ويؤثر سلبًا في حليفها الرئيس في المنطقة، أي إسرائيل. وأخفقت أول محاولة لوقف المساعدات من مجلس الشيوخ بأغلبية 86 صوتًا في مقابل 13 صوتًا، عندما صُوّت عليه في الأول من آب/ أغسطس[703].

أدركت الإدارة الأميركية ضعف تأثير المساعدات في منظومة علاقاتها مع مصر، من هنا جاء اعتراف أوباما خلال حواره مع شبكة «سي إن إن» في 23 آب/ أغسطس، وقوله إن «المساعدات لمصر لن تغيّر ما قامت وتقوم به الحكومة الموقّتة». إلا أن أهم ما

ذكره أوباما قوله: «إن العلاقات لن تعود إلى ما كانت عليه بسبب ما حدث»[(704)]، وطالب بضرورة مراجعة علاقات بلاده مع مصر بصورة شاملة.

في التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر 2013، أعلنت جين ساكي، المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الأميركية، تجميد مبيعات السلاح وقطع الغيار العسكرية لمصر، والبدء في مراجعة شاملة للعلاقات مع القاهرة[(705)].

خامسًا: واشنطن ومعضلة الاستقرار المصري

على الرغم مما ذكره أوباما من أن العلاقات لن تعود إلى ما كانت عليه، ومطالبته بضرورة مراجعة علاقات بلاده بمصر بصورة كاملة، فإن هذه المطالب ذهبت في مهب الريح بعودة النمط السابق الذي حكم العلاقات الثنائية بين القاهرة وواشنطن أكثر من ثلاثة عقود، والمتمثل في شراكة استراتيجية تمثّل فيها قضايا الحريات والديمقراطية ديباجة بلاغية وخُلقية فحسب من جانب واشنطن، بما لا تتأثر معه طبيعة العلاقات الأمنية والاستخبارية. ولم يكتب النجاح لرغبة أوباما المبدئية غير الواقعية لاصطدامها بأربع نقاط شديدة الأهمية:

- احتفاء قادة البنتاغون في آب/ أغسطس 2012، بوصول أول قادة عسكريين،

تلقوا تعليمهم العالي في الولايات المتحدة، ممثلين بالفريق عبد الفتاح السيسي والفريق صدقي صبحي، خريجي كلية الحرب الأميركية في ولاية بنسلفانيا. ويصعب على كثيرين في البنتاغون معاقبة أول قادة يتفهمون العقيدة العسكرية الأميركية ويرتبطون بعلاقات بالمؤسسة العسكرية الأميركية، ولهم معرفة واسعة بها.

– إدراك فريق كبير في واشنطن أن المساعدات العسكرية تحفظ لواشنطن نفوذها في مصر إلى حد كبير، على الرغم من انحسار هذا النفوذ، وتحافظ في الوقت نفسه على مصالحها في قناة السويس والمجال الجوي المصري والتعاون الاستخباري. وعلى الرغم من أن الجيش المصري لا يقبل دائمًا ما يطرح عليه من واشنطن، فإن خسارة العلاقات والتواصل مع الضباط المصريين ستكون خسارة أكبر للولايات المتحدة.

– تقدير البنتاغون عدم اتخاذ الحكومة الانتقالية في مصر أي إجراءات انتقامية ردًا على تجميد واشنطن المساعدات العسكرية. وكان للقاهرة أن تُعطّل أو تُبطئ مرور السفن الحربية في قناة السويس، أو أن تغلق المجال الجوي أمام الطائرات العسكرية الأميركية، وهو ما لم يحدث في الحالتين.

– يأس واشنطن من تغيير الجيش المصري سلوكه المعتمد على الخيار الأمني في حل المشكلة السياسية في مصر. على الرغم من مطالبة إدارة أوباما المتكررة بحل سياسي يشمل الجميع، فإن الفريق السيسي صمّم على السير في الاتجاه المعاكس لما تراه واشنطن. ولا تعرف واشنطن كيف تمارس ضغطها من دون أن تخسر حليفها المهم. لذا اختارت

أن تعود إلى الجوهر التقليدي للعلاقات، وذلك بتجاهل قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والتركيز على الشراكة الاستراتيجية.

من هنا جاء وزير الخارجية جون كيري في زيارة للقاهرة في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2013، قبل يوم من بدء محاكمة الرئيس المصري محمد مرسي، وقبل زيارته إلى العاصمة السعودية الرياض، ليؤكد التزام واشنطن المساعدة ومواصلة التعاون مع الحكومة الموقّتة، داعيًا إلى إجراء انتخابات حرة وعادلة، يشارك فيها الجميع. وأيّد كيري خطوات الحكومة الموقّتة لإعادة الديمقراطية في مصر، قائلًا إن: «خريطة الطريق يجري تنفيذها بشكل جيّد بحسب ما نراه [...] وإننا نؤيدكم في هذا التحول الهائل الذي تمر به مصر، ونحن نعرف أنه صعب، ونريد المساعدة ونحن مستعدون لذلك»[706]. كذلك أكد كيري أن هناك مؤشرات على أن قادة الجيش المصري مستعدون لإرساء الديمقراطية، وأن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن مصر تتحرك لتحقيق خريطة الطريق الديمقراطية، ويجب أن يساعد الجميع على تحقيق ذلك. كما انتقد ما وصفه بسرقة جماعة الإخوان المسلمين ثورة الشباب المصري.

في عقب اتهام الحكومة المصرية جماعة الإخوان المسلمين بتفجير مديرية أمن الدقهلية بمدينة المنصورة في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2013، وتصنيفها جماعة إرهابية، رأت إدارة الرئيس باراك أوباما أن السلطات المصرية «ذهبت بعيدًا» في حملتها ضد الجماعة ومؤيديها.

تحدث الوزير كيري هاتفيًا مع نظيره المصري الأسبق نبيل فهمي، وعبّر عن قلقه بشأن القرار الصادر بتصنيف الإخوان جماعة إرهابية. وقبل ذلك أشار بيان لوزارة الخارجية الأميركية إلى إدانة شديدة للتفجير الإرهابي المروّع، وأشار البيان إلى أن مجموعة أنصار بيت المقدس المتطرفة أعلنت مسؤوليتها عن الهجوم الإرهابي، وصنفت الولايات المتحدة لاحقًا هذه المجموعة منظمة إرهابية[(707)].

1 – أهمية 19 كانون الأول/ ديسمبر 2013

أضاف 19 كانون الأول/ ديسمبر 2013 عوامل جديدة ساهمت في إرباك المشهد الأميركي في ما يتعلق بالشأن المصري؛ ففي ما يعدّ سابقة في تناول وزارة الدفاع الأميركية الشأن المصري، انتقد هاغل، وزير الدفاع الأميركي، في مؤتمر صحافي ما أقدمت عليه السلطات الأمنية في مصر من توجيه اتهامات بالتخابر للرئيس المصري الأسبق محمد مرسي وعدد كبير من قادة جماعة الإخوان المسلمين. وذكر أنه تحدث إلى نظيره المصري عبد الفتاح السيسي للمرة الثلاثين منذ الثالث من تموز/ يوليو 2013، وناقشه في الاتهامات الأخيرة الموجهة إلى الرئيس المصري الأسبق. وأضاف أنه أكد للسيسي أن العالم والولايات المتحدة يراقبان ما يجري في مصر التي يريدها الجميع مستقرة آمنة حرّة وديمقراطية، وأن العالم يريد المساعدة في هذا المجال[(708)].

قال هاغل في بيان صحافي أصدره البنتاغون بعد ذلك بخصوص مكالمته الهاتفية مع

السيسي إن «ما أقدمت عليه الحكومة من توجيه اتهامات لا يقرّب الناس بعضها من بعض، ويزيد من احتقان جميع الأطراف». وعقب المؤتمر الصحافي، صدر بيان وُزّع على الصحافة الأميركية والدولية، جاء فيه أن وزير الدفاع الأميركي أعرب عن قلق واشنطن من الاتهامات الموجهة إلى مرسي، إضافة إلى العنف الذي يُرتكب ضد المنظمات غير الحكومية. وأشار الوزير نفسه إلى «أن منظمات المجتمع المدني تؤدي دورًا مهمًا في أيّ ديمقراطية، ومثل هذه الاعتداءات تضر بالتزام الحكومة الموقّتة عدم اللجوء إلى العنف، وبالتزامها عملية ديمقراطية تشمل الجميع»[709].

قبل ذلك بيوم واحد، منحت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ البيت الأبيض مرونة في التعامل مع الانقلابات العسكرية، إذا رأت الإدارة الأميركية أن هذا يخدم «مصالح مهمة للأمن القومي الأميركي». واستهدف مشروع القرار الحالة المصرية، تحديدًا. وكان رئيس اللجنة السيناتور الديمقراطي من ولاية نيو جيرسي، روبرت مينينديز هو الذي قدّم مشروع القرار، وعلّق آنذاك قائلًا: «أخذًا في الحسبان مقدار المساعدات العسكرية إلى مصر والأهمية الاستراتيجية لمصر ولاستقرارها ورخائها، لا يخدم وقف المساعدات العسكرية إلى مصر المصالح الأميركية أو مصالح مصر»[710]. وحظي المشروع بدعم البيت الأبيض في بحثه عن مخرج قانوني لمعاودة تقديم المساعدات العسكرية إلى مصر، والبالغة 1.3 مليار دولار سنويًا. واشترط مشروع القرار أن تؤكد الإدارة الأميركية للكونغرس «وجود مصالح أميركية مهمة

[... و] خطة واضحة لعودة الديمقراطية، ولعودة سيادة القانون وإجراء انتخابات حرة وعادلة في وقت ملائم».

عقب ذلك أصدر مركز خدمة بحوث الكونغرس دراسة في 10 كانون الثاني/ يناير 2014، عن العلاقات المصرية – الأميركية، وأشارت إلى أن هناك خمسة مؤشرات يمكن الكونغرس اللجوء إليها للحكم على نجاح خريطة الطريق. بناء على هذه المؤشرات يمكن معاودة برامج المساعدات العسكرية إلى مصر. وهذه المؤشرات هي كالآتي:

– نتائج الانتخابات الرئاسية المنتظرة وطبيعتها.

– قدرة الجيش على مكافحة الإرهاب في سيناء وخارجها.

– موقف الحكومة المصرية ماليًا واقتصاديًا.

– موقف الدول الخليجية من استمرار تقديم الدعم المالي إلى الحكومة المصرية.

– قيام مصر بدورها الدبلوماسي في قضايا المنطقة ودرجة نشاطها[711].

بالنسبة إلى النظام المصري، كانت شهادة وزير الخارجية كيري أمام الكونغرس في 22 نيسان/ أبريل 2014، بخصوص الشأن المصري، جيدة وإيجابية في شقها الأول، وسلبية في شقها الثاني. ففي الشق الأول سمحت للبيت الأبيض برفع الحظر عن إرسال عشر طائرات هيلوكوبتر من طراز «أباتشي» إلى الجيش المصري. وذكر كيري للكونغرس أن مصر تحافظ على العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة في ملفات

مهمة، مثل مواجهة التهديدات المشتركة كالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، كما أشار إلى التزام مصر معاهدة السلام مع إسرائيل. أما في الشق الثاني، رفض كيري الشهادة بأن مصر تتخذ خطوات تدعم عملية التحول الديمقراطي. وناشد مصر أن تُنفّذ تعهداتها بالتحول الديمقراطي بإجراء انتخابات حرة وشفافة، ورفع الحظر عن قيود حرية الرأي وحرية التجمع وحرية الإعلام[(712)].

إلا أن الارتباك الأميركي استمر، واستمرت الإدارة الأميركية في قبولها واقعًا جديدًا يتشكل، وواصلت مطالبتها بوجود «ديمقراطية تشمل الجميع»، في إشارة إلى الإخوان المسلمين[(713)].

2 - معضلة الاستقرار وحكم السيسي

وصف عبد الفتاح السيسي في أثناء حملة الانتخابات الرئاسية المصرية العلاقات مع الولايات الأميركية بأنها استراتيجية مستقرة وثابتة، إضافة إلى تفهمه، كما ذكر، المنطق الأميركي في ما يتعلق بتجميد المساعدات العسكرية في عقب حوادث الثالث من تموز/ يوليو 2013، لتعكس عدم مراجعة السيسي علاقات القاهرة بواشنطن[(714)]. وعلى الرغم من أن الرئيس أوباما أكّد أن علاقات بلاده مع مصر لن تعود إلى ما كانت عليه، إضافة إلى مطالبته أركان إدارته بطرح تصورات جديدة للعلاقات بين الدولتين، فإنه يبدو أن القاهرة لم تُرد أن تتغير طبيعة هذه العلاقات؛ فتجربة العلاقات بين الدولتين

دلت على محورية دور الرئيس المصري ورؤيته لها؛ منذ بداية النظام الجمهوري في مصر في عقب نجاح حركة الضباط الأحرار في عام 1952 وحتى بدء ثورة 25 يناير، حيث حكم مصر فعليًا ثلاثة رؤساء، وأثّر كل منهم بصورة مركزية في تحديد طبيعة العلاقات بواشنطن. وفي الفترة نفسها، شهد البيت الأبيض 12 رئيسًا، ولم يغيّر أيّ شخص منهم طبيعة العلاقات بالقاهرة، إذ ارتبط التوجه الأميركي دائمًا بالمصالح الأميركية شبه الراسخة في مصر والشرق الأوسط، على العكس من شخصنة الرئيس المصري للمسألة.

بعيد إعلان وزير الدفاع المصري السابق، عبد الفتاح السيسي، استقالته من منصبه وترشحه لانتخابات رئاسة الجمهورية، بادرت الإدارة الأميركية بالتشديد على أنها لا تدعم أي مرشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة في مصر. واعتبرت على لسان المتحدثة باسم وزارة الخارجية: «لا ندعم أي فرد أو حزب [...] القرار يعود إلى اختيار الشعب المصري لتحديد مستقبله [...] نحن ندعو إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة يتسنى فيها للناخب التصويت للمرشح الذي يختاره». هكذا اختارت واشنطن أن تظهر أن ما يهمها الآن ليس ترشح السيسي، بل أن تسير عملية الانتخابات نفسها بصورة «حرة وشفافة»[715].

من ناحية أخرى دعم بعض الأصوات في واشنطن رئاسة عبد الفتاح السيسي، ونادى بضرورة التوازن في الأهداف الأميركية المتعلقة بالمصالح والمبادئ. واعتمدت

هذه الأصوات على أن السيسي سيوفّر الاستقرار اللازم لمصر[716].

من هنا يمكن تفهّم تصريح الرئيس الأميركي في كلمته المتعلقة بالسياسة الخارجية، التي ألقاها أمام كلية وست بوينت العسكرية عشية بدء الانتخابات الرئاسية في مصر، حين قال: «إننا نعترف بأن علاقتنا، في بلدان مثل مصر، ترتكز على مصالح الأمن من معاهدات السلام مع إسرائيل، إلى تقاسم الجهد المبذول لمكافحة التطرف العنيف. لذا لم نقطع التعاون مع الحكومة الجديدة، لكن يمكننا، وسنستمر، في الضغط من أجل تحقيق الإصلاحات التي يطالب بها الشعب المصري»[717].

3 – إيمان واشنطن باستحالة إقصاء الإخوان المسلمين

ما تؤكده المواقف الأميركية المتكررة هو وجود انزعاج كبير ضدّ الإقصاء الكامل لجماعة الإخوان المسلمين وحزبها السياسي عن خريطة الطريق المطروحة منذ إطاحة الرئيس الإخواني محمد مرسي في الثالث من تموز/ يوليو 2013. لذا عند صدور بيان رسمي أميركي على لسان المتحدثة باسم وزارة الخارجية جين ساكي في التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر 2013، الذي أعلنت فيه وقف توريد بعض الأسلحة، من طائرات وصواريخ ودبابات، فإنها عبّرت عن الموقف الأميركي بوضوح، حيث استخدمت عبارات مثل «مصر ستكون أقوى عندما تُمثّل بوساطة حكومة مدنية شاملة

منتخبة ديمقراطيًا»، وأن بلادها ستوقف تسليم بعض الأسلحة والمساعدات النقدية إلى الحكومة في انتظار «تحقيق تقدّم يتسم بالصدقية نحو قيام حكومة مدنية شاملة منتخبة ديمقراطيًا»، وأن للولايات المتحدة ومصر شراكة طويلة الأمد وكثيرًا من المصالح المشتركة، بما في ذلك «التشجيع على قيام مصر مستقرة ومزدهرة وشاملة من دون إقصاء»[(718)].

هكذا يُفهم أن واشنطن كان يزعجها كثيرًا ما تراه إقصاء أمنيًا وقانونيًا وماليًا وسياسيًا لجماعة الإخوان المسلمين وحزبها السياسي الحرية والعدالة، وذلك لاعتقادها أن هذا لا يخدم الاستقرار الذي تأمله لمصر. كما كان يعتقد معظم الدوائر الأميركية المهمة أن السعي إلى إقصاء جماعة بقوة الإخوان المسلمين وتاريخها وشعبيتها من المشهد السياسي، هو ضرب من الخيال، ولا سيما بعدما سيطرت الجماعة وحلفاؤها على البرلمان والرئاسة المصرية، بعد إجراء انتخابات حُرة بإشراف المجلس الأعلى للقوات المسلحة. كما تؤمن واشنطن بأن إقصاء الجماعة وحزبها السياسي يُمهد لحالة متواصلة من «عدم الاستقرار»، ما يناقض هدفها الأساسي في وجود «مصر مستقرة».

من هنا كانت دعوة وزير الخارجية المصري الأسبق نبيل فهمي نظيره الأميركي إلى عدم التواصل مع جماعة الإخوان المسلمين بعد إعلان الحكومة المصرية أنها «منظمة إرهابية». وكان الرد الأميركي عليها حاسمًا، في الأقل حتى الآن، حين أكّد وزير الخارجية كيري أن جماعة الإخوان المسلمين لا تشكّل خطرًا على واشنطن، لافتًا إلى أن

بلاده لم تتسلم حتى الآن أي إشعار أو طلب لوضع الجماعة، أو غيرها من التنظيمات، على اللائحة الأميركية للتنظيمات الإرهابية[(719)].

إلا أن الأكيد هو أن واشنطن لن ترهن علاقاتها بمصر وفقًا لرغبتها في أن تضم العملية السياسية جماعة الإخوان المسلمين. لكنها ترغب في سياسات وقرارات مصرية لا تسبب لها ما يحرجها، ويؤثر سلبًا في رغبتها في معاودة المساعدات الأميركية إلى مصر. إلا أن ما تصرّ عليه الحكومة المصرية من خلال سجلها في مجال الحريات وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية، إضافة إلى ما يقدم عليه القضاء المصري من إصدار أحكام غريبة، مثل أحكام إعدام بحق مئات من قادة الإخوان المسلمين، يؤثر سلبًا في منح الجيش المصري المساعدات التي يحتاج إليها.

خاتمة وآفاق المستقبل

تدرك واشنطن اليوم أنها تواجه مستقبلًا مختلفًا في علاقاتها بمصر. ويطرح هذا كلّه عددًا من التساؤلات بشأن ضرورة البحث عن طريقة جديدة لإدارة القاهرة علاقاتها بواشنطن. إلا أن واشنطن لا تتخيل عدم وجود علاقات خاصة مع مصر وجيش مصر. لذا لم تتأثر مبيعات السلاح الأميركية إلى مصر بإطاحة نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، ولم تتأثر بوقوع مصر تحت حكم عسكري مباشر لما تزيد على العام ونصف العام، كما لم تتأثر مبيعات السلاح الأميركي بوصول نظام حكم إسلامي إلى

السلطة في مصر. وجاء ما ورد في خطبة أوباما في أكاديمية وست بوينت لتؤكد الأساس الأمني للعلاقات بين الدولتين. كما تشهد القاهرة ارتباكًا كبيرًا في ما يتعلق بكيفية إدارة العلاقات مع الخارج بداية بواشنطن، حيث تعتقد القيادة الجديدة أن واشنطن تمتلك مفاتيح «الباب الملكي» للمجتمع الدولي والجهات الدولية المانحة، ومع الاعتراف بهذه الحقيقة، إلاّ أنه يمكن تحقيق استفادة أكبر من العلاقات مع الولايات المتحدة.

في ظل الوضع السياسي في مصر الذي يتمتع بغياب اليقين، أصبحت سياسات واشنطن تنطوي على ردَّات الفعل وغياب المبادرة. هكذا يتأكد لنا مجددًا ضعف التأثير الأميركي في الداخل المصري من خلال اضطرار الإدارة الأميركية إلى التعامل مع الواقع المصري الجديد، بغض النظر عن هوية من يقيم في قصر الاتحادية، أكان حسني مبارك أم محمد مرسي أم عبد الفتاح السيسي. ويكشف بيان البيت الأبيض تعليقًا على إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية، الذي جاء فيه أن «الولايات المتحدة تتطلع إلى العمل مع عبد الفتاح السيسي الفائز بالانتخابات الرئاسية في مصر، من أجل دفع شراكتنا الاستراتيجية والمصالح العديدة المشتركة بين البلدين»[(720)]، ليؤكد من جديد الأساس الأمني للعلاقات بين الدولتين.

المراجع

Boo

Ghattas, Kim. The Secretary: A Journey with Hillary Clinton from Beirut to the Heart
.American Power. New York: Times Books, Henry Holt and Company, 2013

Sanger, David E. Confront and Conceal Obama’s Secret Wars and Surprising Use of Americ
.Power. New York: Broadway Publishing, 2012

الفصل السابع عشر
رد الولايات المتحدة على الثورتين في مصر وتونس ...... ميشيل دان

تطوّرت سياسات الولايات المتحدة حيال تونس ومصر ردًا على الاضطرابات السياسية هناك منذ عام 2011. كما وجَّهت تلك السياساتِ طبيعةُ علاقات الولايات المتحدة بالبلدين قبل ثورتيهما. كانت علاقات الولايات المتحدة ودية، لكن في حدها الأدنى، بتونس في عهد الرئيس الأسبق بن علي؛ وهذا ترجمة لنهج الولايات المتحدة بعد عام 2011 الذي اتصف بالحذر ووصل إلى درجة الإهمال في بعض الأحيان، لكنه أصبح أكثر قوة ودعمًا مع ظهور علامات نجاح المرحلة الانتقالية في تونس. من ناحية أخرى، عوق الإرث الطويل للعلاقات بمصر في عهدَي السادات ومبارك، الولايات المتحدة عن الاستجابة لثورة عام 2011 بطرائق خلاقة. وحاليًا، تكافح الولايات المتحدة بشأن كيفية التعامل مع الشبكة المعقدة من المصالح التي نُسجت حول هذه العلاقة، وسط مخاوف متنامية من استمرار عدم الاستقرار في مصر.

أولًا: سياسة الولايات المتحدة قبل الثورتين

1 – تونس: علاقة محدودة

كانت العلاقات بين تونس والولايات المتحدة قبل عام 2011 تعاونية، لكنها سطحية وغير متطورة في كثير من المجالات؛ إذ كانت تونس أكثر قربًا إلى أوروبا، ولا سيما إلى فرنسا، سياسيًا وتجاريًا، لذلك تعاملت الحكومة التونسية أحيانًا مع الولايات المتحدة بوصفها فكرة مؤجلة أو حتى تجنبت أشكالًا معينة من التعاون، كي تتفادى إغضاب حلفائها الأوروبيين الأكثر أهمية. من ناحيتها، لم تكرّس الولايات المتحدة سوى اهتمام قليل بتونس، ويرجع ذلك جزئيًا إلى انشغال واشنطن بحلفاء آخرين في شمال أفريقيا أقرب إليها، مثل المغرب، فضلًا عن نفورها من النظام القمعي والفاسد للرئيس السابق بن علي.

في عام 2009 كتب سفير الولايات المتحدة السابق إلى تونس، روبرت غوديك، برقية سرية نشرها موقع ويكيليكس مفادها أن تونس كان عليها أن تكون حليفًا مقربًا من الولايات المتحدة، لكنها ليست كذلك[(721)]. واستشهد بالمشكلات المتعلقة بشيخوخة زين العابدين بن علي ونقص الحريات والفساد والمخاوف الاقتصادية والقيود المفروضة على البعثة الأميركية، وعدّها جميعًا سبب العلاقة المضطربة. ومع ذلك، لاحظ أن الدفء بدأ يسري في هذه العلاقة بُعيد انتخاب أوباما، وأن من المهم جدًا عدم إهمال تونس، بسبب المخاوف من الإرهاب والمطالب المتزايدة بالديمقراطية في البلاد.

كانت ثمّة علامات عدة قبل عام 2011 على أن العلاقات بين الولايات المتحدة

وتونس لم تكن لها أولوية عليا لكلا الجانبين؛ فالمساعدة الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة في عام 2010 بلغت مليونَي دولار فقط[(722)]. وعلى الرغم من الحديث المطوَّل عن التوصل إلى اتفاق للتجارة الحرة بين البلدين (وقّعت الولايات المتحدة مثل هذا الاتفاق مع المغرب في عام 2004)[(723)]، فإن تونس لم تُبدِ استعجالًا بشأنه[(724)].

كان الجانب الأمني للعلاقة ناشطًا إلى درجة ما ومتناميًا، لكنه ظلّ محدودًا. فبلغت المساعدات العسكرية الأميركية (التمويل العسكري الخارجي FMF) إلى تونس 8 ملايين دولار في عام 2008، و12 مليون دولار في عام 2009، و15 مليون دولار في عام 2010، وأرسلت تونس عددًا من الضباط للتدريب في الولايات المتحدة، وموّلته الولايات المتحدة بمعدل مليوني دولار تقريبًا كل عام. في الواقع، كانت تونس تعتمد إلى حد ما على الولايات المتحدة في التسلّح[(725)]، حيث تمثّل المعدات العسكرية الأميركية نحو 70 في المئة من مخزون تونس[(726)]. ومع ذلك، كانت العلاقة العسكرية محدودة للغاية مقارنة بعلاقات الولايات المتحدة مع دول أخرى في شمال أفريقيا.

إضافة إلى ذلك، من وجهة النظر التونسية، كانت العلاقات الاقتصادية والسياسية للبلد بالدول الأوروبية، ولا سيما فرنسا، أكثر جوهرية وعاملًا مقيِّدًا للعلاقات مع الولايات المتحدة. تذكر التقارير أن تونس رفضت فكرة استضافة قاعدة القيادة الأفريقية الجديدة للولايات المتحدة (أفريكوم) وذلك جزئيًا، بسبب المخاوف من إثارة

غضب فرنسا، إضافة إلى قلقها من ردة فعل سلبية للمتطرفين[(727)].

– 2 مصر: شراكة استراتيجية

على النقيض من روابطها بتونس، كانت علاقة الولايات المتحدة بمصر قبل عام 2 واسعة وراسخة ومعقدة؛ فمنذ ذلك الوقت الذي أصبحت فيه الولايات المتحدة قوّة خارجية كبرى في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، أدركت القيمة الاستراتيجية لمصر؛ الدولة العربية الأكثر اكتظاظًا بالسكان، التي تحتل موقعًا جيوستراتيجيًا مهمًا يتوسط أفريقيا وآسيا، وتسيطر على قناة السويس، وتمتلك واحدًا من أكثر الجيوش قدرات في المنطقة. لكن جهدها أخفق في اجتذاب الرئيس جمال عبد الناصر، على الرغم من الدور الحاسم الذي مارسته الولايات المتحدة في حل أزمة السويس في عام 1956 لمصلحة مصر. وحدث انفراج في العلاقات بعد قرار الرئيس أنور السادات في أول السبعينيات إعادة توجيه مصر بعيدًا عن اعتمادها على الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، والتطلع بدلًا من ذلك إلى الغرب، الأمر الذي بلغ ذروته في توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في عام 1979.

انطلاقًا من منتصف السبعينيات وصاعدًا، أقامت الولايات المتحدة ومصر علاقة متعددة الجوانب على أساس التعاون في صنع السلام الإقليمي (وأذكر هنا أن اتفاقات كامب ديفيد دعت إلى حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني) وتحديث الجيش المصري،

وتحويله في المعدات والعقيدة من الاتحاد السوفياتي إلى الولايات المتحدة، ومواجهة الإرهاب، والتنمية الاقتصادية. كما تضمنت العلاقة حزمة مساعدات سنوية كبيرة منذ عام 1979 وحتى الوقت الحاضر، منحت بموجبها الولايات المتحدة مصر ما مجموعه نحو 39 مليار دولار من المساعدات العسكرية، و27 مليار دولار من المساعدات الاقتصادية حتى عام [(728)] 2010.

تطورت العلاقة العسكرية ليصبح قوامها الاعتماد المتبادل؛ إذ اعتمدت مصر على الولايات المتحدة في معظم النظم الرئيسة لأسلحتها (كذلك في الصيانة والتدريب والتدريبات المشتركة وكثير من المزايا الإضافية لمثل هذه العلاقة)، في حين اعتمدت الولايات المتحدة على مصر في حقوق التحليق والتزود بالوقود، وتسهيل عبور السفن الحربية الأميركية قناة السويس (مع العلم بأن الولايات المتحدة تدفع رسوم هذا العبور)، والتعاون المصري مع إسرائيل بشأن القضايا الأمنية في قطاع غزة وسيناء. يُضاف إلى ذلك أن مقاولي الدفاع الذين زوّدوا مصر بأسلحة وخدمات وظّفوا آلاف العمال والموظفين في الولايات المتحدة.

لكن العلاقة المصرية - الأميركية عانت كثيرًا من المشكلات الكامنة التي سببت زيادة خيبة الأمل والاستياء لدى كل جانب مع مرور الأعوام؛ فهناك أولًا حقيقة أن العلاقة جاءت جزئيًا نتيجة رغبة السادات في صنع السلام مع إسرائيل، ما تسبب في نشوء مُثالثة مربكة [أي علاقة ثلاثية بين مصر والولايات المتحدة وإسرائيل]. وكانت

المساعدات الأميركية إلى مصر مشروطة بالحفاظ على معاهدة السلام، بغض النظر عن تصرفات إسرائيل تجاه الفلسطينيين أو غيرهم، هذه الحقيقة التي جعلت كثيرًا من المصريين يستاءون من تقييد حرية بلادهم في التصرف. لكن الحكومة المصرية أفادت أيضًا بطرائق هادئة من هذه المُثالثة، فكان باستطاعة مسؤوليها المطالبة بزيادة المساعدات أو المزايا الخاصة الأخرى (ولا سيما برنامج تمويل التدفق النقدي الذي يتيح للحكومة المصرية شراء الأسلحة الأميركية من خلال عقود تمتد عددًا من الأعوام، تموّلها المساعدات المستقبلية المتوقعة)، بناء على ما تقدّمه الولايات المتحدة إلى إسرائيل. يُضاف إلى ذلك أن الدبلوماسيين الإسرائيليين وجماعات الضغط الموالية لإسرائيل ساعدوا كثيرًا في جعل كفة النقاش في واشنطن تميل إلى مصلحة زيادة المساعدات إلى مصر.

تكررت خيبة أمل كل من الولايات المتحدة ومصر أيضًا من جهد صنع السلام الذي يقوم بها كل منهما؛ فعندما أخفق مؤتمر كامب ديفيد الثاني في انتزاع اتفاق إسرائيلي – فلسطيني في نهاية رئاسة بيل كلينتون في صيف عام 2000، أشارت أصابع الاتهام من الاتجاهات كلها، وبعضها من الولايات المتحدة، محمّلة مصر مسؤولية الإخفاق في إقناع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات. لكن القادة المصريين رأوا أن المفاوضين الأميركيين لم يشملوهم وزعماء عرب آخرين بما فيه الكفاية في الجهد الدبلوماسي تحضيرًا للمؤتمر. واعتقد القادة المصريون أن إدارة بوش بذلت القليل جدًا من الجهد

لحل القضية الفلسطينية، وأصيبوا بخيبة أمل مرة أخرى عندما أخفق جهد إدارة أوباما في هذا الشأن.

ثمة مجال آخر لتعكير صفو العلاقات يتصل بوجهات النظر المختلفة في القاهرة وواشنطن بشأن السياسات الداخلية في مصر، خصوصًا في ما يتعلق باللبْرَلَة الاقتصادية أو السياسية. على الرغم من أن السادات دشّن انفتاحه الاقتصادي في السبعينيات، فإن هذا كان في الواقع انفتاحًا للاقتصاد المصري أمام القطاع الخاص، في حين ظل محدودًا للغاية أمام الخارج، الأمر الذي أحبط إلى درجة كبيرة الولايات المتحدة التي دعت إلى إجراء إصلاحات هيكلية أعمق. واستغرق الأمر حتى عام 200، كي تأتي حكومة يرأسها أحمد نظيف وتبدأ في تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي الذي استهدف على وجه الخصوص القطاع المالي، وحظي بموافقة من الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. تبعت ذلك أعوامٌ من النمو الاقتصادي المثير للإعجاب، على الرغم من أن المنافع منه اقتصرت بشكل رئيس على المصريين الأكثر ثراء.

أحدثت القضايا الداخلية السياسية والمتصلة بحقوق الإنسان توترًا في العلاقات الثنائية، ولا سيما بعد عام 2001، عندما اعتُقل عالم الاجتماع الأميركي، المصري الأصل، سعد الدين إبراهيم وفريق عمله بتهم لها دوافع سياسية، بعد أن سخِر من جهد تهيئة جمال مبارك لخلافة والده في الرئاسة. وتحوّل اهتمام الرئيس جورج دبليو بوش في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط إلى «أجندة الحرية»، ما

جلب مزيدًا من دعم الولايات المتحدة، أقلّه على مستوى الخطاب، لسياسيّي المعارضة وناشطي المجتمع المدني وتلميحاتٍ تنتقد مبارك. بادر مبارك ببضع خطوات، مثل السماح بظهور وسائل الإعلام المملوكة بشكل مستقل بدءًا من عام 2003 وصاعدًا، وإجراء انتخابات عامة مباشرة لرئيس الجمهورية في عام 2005، وبدا جميعها مصمَّمًا للتخفيف من ضغوط الولايات المتحدة، لكنه قاوم عمومًا هذا النوع من التحرر السياسي الذي كانت تقترحه الولايات المتحدة. جدير بالذكر هنا أن الحكومة المصرية حاكمت أيمن نور، البرلماني الشاب الذي خاض الانتخابات ضد مبارك في عام 2، بتهمة تزوير أوراق حزبه السياسي، على الرغم من التحذيرات المتكررة من الولايات المتحدة أن من شأن مثل هذا المسار الإضرار بالعلاقات الثنائية.

عندما تولى باراك أوباما منصبه في عام 2009، تخلى عن كثير من جوانب أجندة الحرية لدى بوش، وعمل على ترميم العلاقات الحكومية الثنائية، بما في ذلك مع مصر. وزار القاهرة في ربيع عام 2009، وألقى خُطبة حظيت باستقبال جيد دعا فيها إلى علاقات احترام متبادل مع العالم الإسلامي[(729)]. لكن متابعة فحوى الخُطبة على صيغة مبادرات سياسية كانت ضئيلة، وقطع أوباما نصف المبالغ التي كانت تُنفقها إدارة بوش سنويًا على برامج الديمقراطية والحكم في مصر، وكان ذلك قبل عامين فحسب من اندلاع الثورة المصرية التي دعت إلى «الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية».

كانت الموازنة بين المساعدات العسكرية والاقتصادية أحد الجوانب المتبدلة في

العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر على مر الأعوام، وهذا حدث جزئيًا بسبب المُثالثة، وبسبب التغيّر في أولويات الولايات المتحدة. فكانت المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى مصر متساوية مع تلك المقدمة إلى إسرائيل تقريبًا في منتصف الثمانينيات (نحو مليار دولار لكل منهما)، ثمّ ثبتت بعد أعوام على نحو 1.3 مليار دولار مساعدات عسكرية، و800 مليون دولار مساعدات اقتصادية. لكن في آخر التسعينيات قرّر المسؤولون الأميركيون أن إسرائيل ومصر أصبحتا من البلدان المتوسطة الدخل وفقًا للمعايير العالمية (على الرغم من أن مصر ظلت أفقر من إسرائيل كثيرًا)، وأن المساعدات الاقتصادية يجب قطعها بالتدريج وإعادة توجيهها إلى البلدان الأكثر فقرًا. وافقت مصر على مسار خفض المساعدات الاقتصادية من عام 1998 وصاعدًا، حيث وصلت في عام 2009 إلى 250 مليون دولار سنويًا، في حين ظلت المساعدات العسكرية ثابتة عند 1.3 مليار دولار[(730)].

كانت النتيجة غير المقصودة من ذلك أن أصبحت العلاقة بشكل غير متناسب أكثر ميلًا إلى الجيش، ووجدت الولايات المتحدة نفسها مزودة بقليل من الأدوات للتأثير في مصر، إلا إذا كانت على استعداد لخفض المساعدات العسكرية. وفي الأعوام الأخيرة من رئاسة حسني مبارك تصاعدت الدعوات في داخل الكونغرس الأميركي إلى قطع المساعدات العسكرية، أو في الأقل ربطها بشروط، لكن لم تتخذ أي خطوات فعلية مؤثرة في المساعدات العسكرية إلى ما بعد انقلاب عام 2013.

ثانيًا: سياسة الولايات المتحدة بعد الثورتين

1 - تونس: بين الحذر والتشجيع

ليس ثمّة شك في أن الثورة التونسية غير المتوقعة بين كانون الأول/ ديسمبر 2010 وكانون الثاني/ يناير 2011، أخذت المسؤولين الأميركيين على حين غرة، وأحدثت في الولايات المتحدة فورة اهتمام غير مسبوق بتونس. ردّ المسؤولون الأميركيون إيجابيًا على الثورة التونسية السلمية إلى حد كبير، وأضافوا زيادة كبيرة، وإن كانت لا تزال متواضعة، في المساعدات التي تعهدوا بتقديمها عقب إطاحة بن علي. وزادت المنح المادية من مليونَي دولار في عام 2010 إلى 20 مليون دولار في عام 2011[(731)]، وأُضيف إليها 485 مليون دولار ضمانات قروض في عام 2012[(732)]. إضافة إلى ذلك، شرعت الولايات المتحدة من جديد في عقد اجتماعات مجلس الاتفاق الإطاري للتجارة والاستثمار، وكانت عينُها على تعزيز التجارة بينها وبين وتونس، وصولًا، ربما، إلى اتفاق تجارة حرة[(733)].

في كانون الأول/ ديسمبر 2012 استضافت الحكومة الأميركية مع الحكومة التونسية المنتدى السنوي للمستقبل، وهو مبادرة لمجموعة الثماني (G8) هدفها تعزيز المجتمع المدني في الشرق الأوسط. وفي الملاحظات الختامية على المنتدى، أشاد نائب وزير الخارجية الأميركية وليام بيرنز بالتحول في تونس، وعرض مبادرات جديدة

للولايات المتحدة لدعم التنمية الاقتصادية والمجتمع المدني في البلاد[734]. كما أعادت الحكومة الأميركية افتتاح برنامج «فيلق السلام» (Peace Corps) في تونس، وسعت من أجل تلقي تونس أموالًا من «مؤسسة تحدّي الألفية» [735](MCC).

عانت العلاقة الجديدة ضربة كبيرة في خريف عام 2012؛ فكثيرون من التونسيين المصابين بخيبة أمل من دور فرنسا (الذي كان ينظر إليه على أنه دور مساعد لبن علي في أثناء الثورة) رحبوا بعلاقة أوثق مع الولايات المتحدة، لكن هذا لم ينطبق على السلفيين الإسلاميين؛ ذلك أن الهجوم في عام 2012 على السفارة الأميركية والمدرسة الأميركية في تونس، إبان احتجاجات واسعة النطاق عقب تقارير عن فيلم مُسيء للإسلام أُنتج في الولايات المتحدة، تسبَّب في حدوث فتور كبير في العلاقات بين البلدين[736]. فسُحب معظم أفراد طاقم السفارة الأميركية خوفًا على أمنهم، الأمر الذي جعل من الصعب تنفيذ مبادرات المساعدة. في البداية، لم تتلقَّ الولايات المتحدة أيضًا التعاون الكامل الذي كانت تأمله من الحكومة التونسية للتحقيق في الحوادث. وعند رؤية تونس على حافة تفشّي الإرهاب وعدم الاستقرار، أصدرت وزارة الخارجية تحذيرًا من السفر لا يشجع الرحلات الخاصة إلى تونس، وظل التحذير ساريًا حتى عام 2014 (بعد التصويت على الدستور التونسي الجديد) على الرغم من غياب الهجمات ضد الأجانب والاستقرار النسبي في البلاد. وفي هذه الفترة، ومع هيمنة الحوادث في سورية ومصر على جهد صناع السياسة الأميركيين، بدا أن سياسة الولايات المتحدة حيال

تونس تتجه بصورة متزايدة نحو عدم الاهتمام.

كان العام التالي للهجوم على السفارة صعبًا على تونس، حيث أحدث اغتيال عدد من السياسيين العلمانيين البارزين أزمة ثقة بين الجماعات العلمانية وحزب النهضة؛ الحزب الإسلامي الذي قاد الحكومة الائتلافية بعد انتخابات عام 2012. وبدا في عدد من المنعطفات أن الديمقراطية الوليدة في تونس مُهدّدَة بالشلل، وعمل المسؤولون الأميركيون بهدوء جنبًا إلى جنب مع الأوروبيين لإقناع التونسيين بالتوصل إلى تسوية، محذِّرين مما جرى في مصر حين خرج قطار التحول الديمقراطي عن سكّته بفعل الانقلاب العسكري في تموز/ يوليو 2013. وعندما توصّل التونسيون بشق الأنفس إلى اتفاق – مع قدر لا بأس به من وساطة قام بها المجتمع المدني، خصوصًا اتحاد الشغل، وتنازلات من حركة النهضة في مفاصل حرجة – ومرّروا دستورًا موضع إشادة على نطاق واسع، تبنت الولايات المتحدة مرة أخرى التحول في تونس بصورة كاملة[(737)]، فاستُقبل رئيس الوزراء مهدي جمعة ورئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، وغيرهما من السياسيين التونسيين البارزين، استقبال الأبطال عندما زاروا واشنطن في ربيع عام 2014، وتعهدت الولايات المتحدة بحزمة جديدة من المساعدات الاقتصادية تشمل ضمانات لقرض جديد بقيمة 500 مليون دولار وتعهدات جديدة بالدعم والمساعدة[(738)]. إجمالًا، قدّمت الولايات المتحدة من عام 2011 إلى عام 2014 ما يقرب من 300 مليون دولار مساعدة اقتصادية مباشرة متعددة الأشكال، و100

مليون دولار مساعدات عسكرية.

لكن على الرغم من أن نجاح تونس في كتابة دستور جديد أحيا بالتأكيد اهتمام الولايات المتحدة بالتحول في تونس، فمن غير الواضح تمامًا الحدّ الذي سيؤدي به هذا الاهتمام إلى تغيرات مستدامة في سياسة الولايات المتحدة في الأمد البعيد؛ ففي طلباتها إلى الكونغرس بشأن ميزانية عام 2015، تركت الإدارة الأميركية تونس تعاني نقصًا في التمويل نسبيًا مقارنة بخطاب الإدارة حيال بلدان أخرى في المنطقة وتمويلها؛ فتونس تُعدّ تاسع أكبر متلقٍ للمساعدات الأميركية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو الموقع نفسه الذي كانت تشغله قبل الثورة[(739)]. يُضاف إلى ذلك أن التشريع الذي وقّع في كانون الثاني/ يناير 2014 كان له مفعول حذف تونس من قائمة المنح المأمولة من «مؤسسة تحدي الألفية» (MCC)[(740)]. ولمّا كانت سورية وليبيا والعراق ومصر ومناطق أزمات إقليمية أخرى تزاحم تونس في استحواذها على انتباه صناع السياسة الأميركيين، فإن وابل الحماسة الذي أحاط بكتابة الدستور ربما يتلاشى بالفعل نحو وضعية الزخم الآلي للعلاقات.

2 - مصر: البقاء قرب من هم في السلطة

وضعت انتفاضة الثمانية عشر يومًا التي أدت إلى خلع حسني مبارك الولاياتِ المتحدة في مأزق: أعليها دعم من تحالفت معه 30 عامًا، أم دعم الحشود السلمية الهائلة

المطالبة بالحرية والفرص الاقتصادية، وهي القيم العزيزة على قلوب الأميركيين؟ بعد أسبوع أو نحو ذلك من التردد، أوضح الرئيس أوباما أنه يقف إلى جانب المتظاهرين ضد مبارك، وهو القرار الذي أصبح أسهل كثيرًا بفعل تصميم كبار القادة العسكريين في مصر على التصرف على نحو مماثل، وذلك لأسباب خاصة بهم.

في الأعوام المضطربة التي أعقبت إطاحة مبارك، غالبًا ما تعثرت الولايات المتحدة وبدت غير متيقنة في سياستها تجاه مصر، لكن جانبًا واحدًا بقي ثابتًا، هو محاولة الحفاظ على علاقات وثيقة مع الجهات الحكومية، ولا سيما الجيش، حيث استثمرت الولايات المتحدة الكثير على مدى العقود الأربعة المنصرمة. وبسبب الافتقار إلى الموارد الكافية والاقتناع، تعثرت أيضًا جوانب أخرى من سياسة الولايات المتحدة، مثل جهد حشد الدعم لاقتصاد مصر المضطرب، وللمجتمع المدني المعرّض للخطر، وللعملية الديمقراطية الوليدة. وتُثبت كيفية توزيع المساعدات بين عامي2011 و2013 هذا الاختلاف بصفة ملموسة؛ ففي حين استمرت المساعدات العسكرية بلا هوادة بمعدل سنوي بلغ 1.3 مليار دولار حتى منتصف عام 2013، كانت ثمة صعوبة أمام الولايات المتحدة في توزيع حتى 250 مليون دولار من المساعدات الاقتصادية سنويًا.

إن الجهد لإظهار دعم اقتصادي أكبر للتحول الجاري في مصر أفسده عدم وجود تفكير استراتيجي في الولايات المتحدة، ومقاومة الجيش المصري لتغيير نماذج التعاون الراسخة. فقبل زيارتها إلى القاهرة في آذار/ مارس عام 2011، وقّعت وزيرة الخارجية

هيلاري كلينتون على عجل حزمة بقيمة 150 مليون دولار من المساعدات الطارئة (معظمها أموال أعيدت جدولتها وكانت مخصصة في الأصل لمصر)، وهي منحة أثارت غضب الحكومة الانتقالية التي يرأسها المجلس الأعلى للقوات المسلحة نظرًا إلى ضآلتها وتكوينها.

اعترضت وزيرة التعاون الدولي فايزة أبو النجا (المحتفظة بمنصبها في نظام مبارك والمعروفة بقربها من الجيش) تحديدًا على مبلغ 65 مليون دولار خُصص لمساعدة المجتمع المدني، معظمه نفقات أو منح من الباطن من منظمات أميركية، مثل «المعهد الديمقراطي الوطني» و«المعهد الجمهوري الدولي» و«بيت الحرية». وغالبًا ما اعترضت أبو النجا على أيّ مساعدة تقدمها الولايات المتحدة إلى منظمات معارضة للحكومة (على الرغم من حقيقة أن الولايات المتحدة كانت تبلغ الحكومة دائمًا عن مثل هذه المنح، فضلًا عن أن المنظمات المصرية كانت مُلزمة قانونيًا الحصول على إذن الحكومة لقبولها)، مؤكدة أن جميع المساعدات الاقتصادية تخص قانونيًا الحكومة[741].

في أيار/ مايو 2011، قدّم الرئيس أوباما عرضًا أكثر جوهرية للمساعدة، قائلًا إن الولايات المتحدة ستقدم مليار دولار لتخفيف عبء الديون عن الحكومة المصرية. واقترحت الولايات المتحدة تسليم هذه المساعدات على مدى ثلاثة أعوام، وبذلك تعفي مصر من مدفوعات تبلغ نحو 330 مليون دولار سنويًا. لكن كان هناك شَرَك، وهو أن الولايات المتحدة أرادت أن يكون الإعفاء في صورة مبادلة ديون، أي أن تعقد

اتفاقًا مع الحكومة المصرية بشأن الأموال التي ستُنفق (كانت برامج التعليم مفضلة عند الولايات المتحدة).

لكن مبادلة الديون لم تحدث قطّ، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى أن العلاقات في صيف عام 2012، مع أبو النجا (التي كان عليها التفاوض على الشروط)، سبقتها علاقات متوترة في صيف عام 2011، عندما بدأت أبو النجا حملة انتقاد علنية للمساعدات الأميركية، مدّعية أن الولايات المتحدة تنتهك القانون المصري، وتتدخل في السياسة المحلية من خلال منح 65 مليون دولار من حزمة المساعدات الطارئة البالغة 150 مليون دولار لمنظمات غير حكومية بدلًا من حصرها في الحكومة. وبموافقة واضحة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة (الذي عيّنها وكان يتمتع بسلطات الرئيس)، ذهبت أبو النجا أبعد من ذلك وطالبت بإجراء تحقيق، ما أفضى إلى رفع دعوى قضائية، وإلى حملة في آخر كانون الأول/ ديسمبر 2012، أُغلق في عقبها عدد من المنظمات غير الحكومية المعنية بالأمر.

على الرغم من التوتر المستمر على خلفية قضية المنظمات غير الحكومية والاحتجاجات المتصاعدة في مصر ضد الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان المرتبطة بحكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، اتخذت الولايات المتحدة موقفًا إيجابيًا من الانتخابات النيابية التي جرت في كانون الأول/ ديسمبر 2011، وكانون الثاني/ يناير ، وأرسلت بعثات مراقبة كبيرة إلى ما كان يُعتقد على نطاق واسع أنها الانتخابات الأكثر

حرية في البلاد منذ عقود. وعندما فاز الإسلاميون بثلثي المجلسين المنتخبين، وتعهدت الولايات المتحدة (المصابة طبعًا بخيبة أمل من أداء السياسيين العلمانيين والليبراليين) بالعمل مع أي شخص يختاره الناخبون المصريون.

على نحو مشابه، عندما تصاعدت التوترات في حزيران/ يونيو 2012 – بعد أن حلّت المحكمة العليا البرلمان، الذي يهيمن عليه الإسلاميون لأسباب فنية، وأصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسومًا دستوريًا يعطي نفسه سلطات سياسية واسعة بعد الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي أظهرت احتمال فوز مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي – أبقت الولايات المتحدة انتقاداتها مكتومة لكنها شجعت عملية انتخابية نظيفة. وشكّل فوز مرسي، الآتي من حركة معادية عمومًا للمصالح الأميركية والإسرائيلية في المنطقة، تحديًا للإدارة الأميركية التي أعلنت مرة أخرى أنها ستعمل مع أيّ شخص اختاره الناخبون.

كان نصف العام الأول من رئاسة مرسي (من حزيران/ يونيو إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 2012) فترة شهر عسل، بذل فيه الرئيس والإخوان جهدًا شاقًا لإثبات حسن النية أمام الجمهور المصري والرأي العام الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة. فقام مرسي بعدد من الرحلات الدولية، ابتداء بزيارة إلى المملكة العربية السعودية (المعروفة بالبرود حيال جماعة الإخوان)، ثم إلى إيران (حيث أثار مرسي حنق مضيفيه بانتقاده علنًا دعمهم النظام السوري)، ثم إلى أوروبا والصين. وعقد صفقة مع بعض أعضاء

المجلس الأعلى للقوات المسلحة همّش بموجبها طنطاوي وزير الدفاع القديم العهد لمصلحة عبد الفتاح السيسي غير المعروف نسبيًا، وألغى الإعلان الدستوري الذي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أصدره. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر أظهر مرسي للولايات المتحدة وإسرائيل أن علاقاته الإسلامية يمكن أن تكون مفيدة، ففاوض على وقف لإطلاق النار بين إسرائيل وحركة حماس، وحظي بإشادة عالمية[(742)].

لكن مرسي قام بعد نجاحه الدبلوماسي في غزة، مباشرة بتجاوز الحدود على نحو كارثي في السياسة الداخلية، فأصدر إعلانه الدستوري الخاص الذي سيطر بموجبه على عملية صوغ مضطرب للدستور، ووضع نفسه فوق أي مساءلة أمام القضاء الذي كانت جماعة الإخوان في صراع نفوذ معه منذ شهور[(743)]. وردّت الجماعات السياسية العلمانية بغضب، فقاطعت الجمعية التأسيسية وتظاهرت على مدى أسابيع أمام القصر الرئاسي، وردّت عليها قوات الشرطة، بتوجيه من مرسي، بقوة وحشية. أعقب ذلك شهور من التوتر بين مرسي وأنصاره من جهة، ومجموعة متنامية من الأحزاب العلمانية والثوار الشباب والموظفين البيروقراطيين المتمردين من جهة أخرى، تحولت بشكل دوري إلى تظاهرات وصدامات عنيفة مثل تلك التي جرت في بورسعيد ومدن القناة في شباط/ فبراير وآذار/ مارس 2013.

المسؤولون الأميركيون الذين سرّهم في البداية أنهم استطاعوا الحفاظ على جميع المصالح الأساسية للولايات المتحدة مع حكومة مرسي (بل حتى وجدوا أنها تتوافق

نسبيًا مع الحاجة إلى إصلاحات اقتصادية) بدا أول وهلة أنهم سيصابون بالشلل نتيجة هذا الاضطراب المتنامي. حاول المسؤولون الأميركيون بدأب، وعلى انفراد، إقناع مرسي (وآخرين في جماعة الإخوان المسلمين) بالتوصل إلى حلّ وسط مع العلمانيين بشأن القضايا الرئيسة، مثل استقلالية القضاء وقواعد إجراء الانتخابات النيابية المقررة في خريف عام 2013، لكنهم تجنبوا إصدار أيّ انتقاد علني للخطوات غير الحكيمة وغير الديمقراطية التي اتخذها مرسي[(744)]. وتصاعد القلق إلى درجة أن مسؤولًا أميركيًا بارزًا، هو نائب وزير الخارجية بيل بيرنز، سافر إلى القاهرة مرات عدة في ربيع عام 2، وعمل مع مبعوثين أوروبيين، في محاولة للتوصل إلى تسوية من شأنها استبدال مجلس الوزراء غير الشعبي الذي عيّنه مرسي بمجلسٍ آخر يضم شخصيات علمانية رئيسة، لكن ذلك كله كان من دون جدوى.

الزلزال السياسي الذي تلا ذلك - تظاهرات ضخمة مناهضة لمرسي في 30 حزيران/ يونيو ثم إعلان من المجلس الأعلى للقوات المسلحة يفيد أنه جاهز لاستعادة السيطرة وضبط الوضع، ومن ثمّ الانقلاب العسكري في 3 تموز/ يوليو أعلن فيه السيسي خلع مرسي وتعيين رئيس موقَّت - كان من شأنه أن يؤدي إلى أقوى اختبار للعلاقات بين الولايات المتحدة ومصر منذ عقود. فأجرى وزير الدفاع الأميركي هاغل عشرات المكالمات الهاتفية مع السيسي، مقترحًا في البداية أن يتمسك السيسي بالإجراءات الديمقراطية، ويُجري انتخابات رئاسية مبكرة بدلًا من مجرد عزل مرسي،

وحثه لاحقًا على التعامل بلطف مع آلاف المحتجين المؤيدين لمرسي الذين نظّموا مسيرات واعتصامات في القاهرة، كما حثه على التحقيق في مقتل نحو 1000 متظاهر في ميدان رابعة العدوية في 14 آب/ أغسطس. كما طالب هاغل ومسؤولون أميركيون آخرون السيسي مرارًا وتكرارًا بإعادة مصر إلى المسار الديمقراطي، وبإيجاد وسيلة لإعادة إدماج جماعة الإخوان في الحياة السياسية. ووفقًا للروايات المتاحة، تلقَّى السيسي المكالمات، لكنه تجاهل نصائح الولايات المتحدة كلها، أو معظمها.

في هذه الأثناء، واجه المسؤولون الأميركيون في واشنطن خيارًا غير سار: تطبيق القانون الحالي الذي يقتضي قطع المساعدات عن الجيش الذي أطاح زعيمًا منتخبًا ديمقراطيًا، أو الظهور بمظهر من يدعم الانقلاب. وطوال أسابيع، تهرب المتحدثون باسم الولايات المتحدة من السؤال إن كانت إطاحة مرسي انقلابًا أم لا، لكن تحديدًا بعد إراقة دماء غزيرة في آب/ أغسطس بدأ تعليق تسليم بنود رئيسة من المساعدات العسكرية، مثل طائرات «F - 16» و«أباتشي»، ودبابات، كما أُلغيت تدريبات عسكرية مشتركة كانت مخطَّطة مسبقًا. وقال الرئيس أوباما في مقابلة مع محطة «سي. أن. أن» التلفزيونية في آب/ أغسطس عام 2013 أنه ما عاد ممكنًا «العمل كالمعتاد» مع مصر، وأنه حتى لو لم تستطع الولايات المتحدة التأثير في تصرفات القادة المصريين، فإن السؤال المطروح أصبح: هل يمكن للولايات المتحدة الارتباط بحكومة تقوم بمثل هذه الإجراءات[745]؟

لعلّ من المستغرب أن مصر لم تعلّق التعاون العسكري المعتاد، على الرغم من تعليق المساعدات (ربما متوقعة أنه سيُستأنف في الوقت الملائم)، واستمر التحليق المتَّبَع للطائرات العسكرية الأميركية وعبور قناة السويس. يُضاف إلى ذلك أن مصر لم تخرق أو لم تجمّد المعاهدة مع إسرائيل، بل استمر التعاون الأمني المصري - الإسرائيلي في أفضل حال، كما كان في رئاسة مرسي. نفّست الحكومة المصرية غضبها على الولايات المتحدة بطرائق أخرى، فوسائل الإعلام الرسمية ووسائل الإعلام الأخرى الموالية للجيش اخترعت نظريات مؤامرة مفصَّلة عن دعم الولايات المتحدة جماعة الإخوان المسلمين والجهد المزعوم لإضعاف مصر، وجيّشت المشاعر المناهضة للولايات المتحدة.

أثار التعليق الجزئي للمساعدات - وهي المرة الأولى التي تُتخذ فيها مثل هذه الخطوة تجاه مصر طوال عقود - جدلًا في واشنطن عمّا إذا كان إرسال المساعدات أم حجبها هو أفضل وسيلة للتأثير في صوغ القرارات في القاهرة. حدث في هذه الأثناء تغيير في موقف دول الخليج التي تقدم مساعدات إلى مصر، فأبطأت قطر (التي كانت قد ساعدت مرسي بسخاء) مساعدتها لكنها لم تسحبها برمتها، في حين أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت قدمت مليارات الدولارات في صيغة مساعدات لإظهار حماستها للحكم العسكري. وأزال استعداد هؤلاء المانحين لتمويل مصر بدرجة غير مسبوقة تصل إلى مليارات عدة من الدولارات شهريًا، واحدةً أخرى من الأدوات التي حاول المجتمع الدولي استخدامها مع مرسي والمجلس

العسكري، وهي حاجة الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي للحفاظ على ميزانية الحكومة واقفة على قدميها.

في آخر عام 2013 والنصف الأول من عام 2014، وصلت إلى واشنطن تقارير عن حملة قمع واسعة - اعتقال عشرات الآلاف، واستشراء التعذيب، والمحاكمات الجماعية والأحكام القضائية الطويلة، ليس ضد جماعة الإخوان فحسب بل ضد المعارضين العلمانيين أيضًا - لكن سياسة الولايات المتحدة ظلّت ممزقة بين الرغبة في الحفاظ على العلاقات مع مصر والتشاؤم بشأن ما يحمله المستقبل لهذا البلد. وفي مطلع عام 2014، صدرت التشريعات التي تنظّم المساعدات لذلك العام، وطلبت من وزير الخارجية إقرار أن المسؤولين المصريين «يتخذون خطوات لمواصلة عملية الانتقال الديمقراطي» لأجل تسليم المساعدات التي عُلِّقت في وقت سابق (على الرغم من أن تقديم المساعدات الأخرى ذات الصلة بمكافحة الإرهاب أو أمن الحدود أو الاقتصاد أو الترويج للديمقراطية ظلّ مسموحًا به)[(746)].

مع انتخاب السيسي رئيسًا للبلاد في حزيران/ يونيو 2014 - وهو أمر استُقبل في واشنطن بلا حماسة - ظل كثير من المساعدات العسكرية الأميركية مُعلّقًا. وكان المسؤولون في وزارتي الدفاع والخارجية متلهفين عمومًا لاستئناف المساعدات، وحاولوا القيام بذلك وربطها بتنفيذ خطوات (تتمثل في الاستفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية) خريطة الطريق التي أعلنها السيسي عندما أُطيح مرسي. لكن

التدفق المستمر تقريبًا للأخبار السلبية عن حقوق الإنسان – على سبيل المثال، أحكام الإعدام الجماعية التي أُعلنت في أيار/ مايو 2014 – دفع بأعضاء أساسيين في الكونغرس، فضلًا عن البيت الأبيض، إلى التريث. اتصل الرئيس أوباما هاتفيًا بالسيسي أول مرة منذ شهور لتهنئته بتولّيه منصبه، لكن القراءة المتأنية للمكالمة أفادت أن مع تعهد أوباما بالعمل مع السيسي في ما يخص القضايا ذات الاهتمام المشترك، ستواصل الولايات المتحدة دعم التطلعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للشعب المصري، إضافة إلى حقوقه العالمية.

خلاصة

كان لعلاقات الولايات المتحدة مع تونس ومصر أثر عميق في المرونة التي ردّت بها واشنطن على التحولات في البلدين؛ فالبصمة الخفيفة نسبيًا للولايات المتحدة في تونس قبل عام 2011، اقتضت أن تكون التوقعات على كلا الجانبين متواضعة. وحقيقة أن الولايات المتحدة كانت في نهاية الأمر قادرة على حشد زيادة كبيرة في المساعدات – على الرغم من أنها ظلّت أقل من حاجات تونس الحقيقية – أدّت إلى ازدهار العلاقة طوال ثلاثة أعوام ونصف العام بعد الثورة. لا شيء يفلح مثل النجاح، فحقيقة بقاء تونس على المسار الديمقراطي على الرغم من التحديات الكثيرة جعلت من اليسير أكثر على الولايات المتحدة أن تبرّر تقديم حوافز جديدة إليها. وفي حين لا يمكن القول إن

الولايات المتحدة أدّت دورًا محوريًا في عملية التحول في تونس حتى الآن، فإن تصرفاتها كانت مساعِدة بصورة معتدلة وغير مضرة البتة.

على النقيض من ذلك، ظهرت الولايات المتحدة، في حالة مصر، في وضع العاجز بسبب إرث أعوام عدة من الانخراط الواسع، وغير قادرة على إيجاد مسارات جديدة للمضي قدمًا. وعلى الرغم من أن في الأيام الأولى بعد إطاحة مبارك كان هناك تركيز كبير على دور الولايات المتحدة بين المصريين المنشغلين حديثًا بسياستهم الخاصة بهم، فإن الجهد المبذول لاحقًا من المسؤولين المصريين (الوزيرة أبو النجا في عام 2012، ووسائل الإعلام الرسمية ومصادر حكومية غير معروفة بعد انقلاب عام 2013) للتشكيك في تصرفات الولايات المتحدة ونياتها لاقت جمهورًا مستعدًا لتقبّلها بين عامة المصريين الميّالين إلى الشكّ في الولايات المتحدة. وغذّى هذه الروايات الارتباكُ وعدم الوضوح اللذان أحاطا بالإجراءات والتصريحات الأميركية - هل دعمت الإجراءات غير الديمقراطية حيال مرسي؟ وماذا بشأن الانقلاب ضده؟

بحلول حزيران/ يونيو 2014، كانت العلاقة المصرية - الأميركية لا تزال سليمة، لكن المشاعر على كلا الجانبين توترت كثيرًا، ولم يكن واضحًا متى تتحسّن، علمًا أن المسار الذي أدخل فيه السيسي البلاد - قمع متواصل للمعارضة وإغلاق الفضاء السياسي والسياسات الاقتصادية الدَّوْلتية - لم يحمل أي شبه بما اعتقدت الولايات المتحدة أنه سيحقق الاستقرار أو الرخاء. لا يمكن لأي من الطرفين انتزاع نفسه

بسهولة من «زواجهما»، فكما ظلت مصر معتمدة إلى حدّ كبير على المعدّات الأميركية، كذلك كانت الولايات المتحدة متردّدة في التخلي عن تحليق طائراتها، كما شعر كلاهما بالقلق حيال تصاعد الإرهاب في المنطقة. في النهاية، إن حقيقة كون العلاقة أصبحت على نحو متدرج مثقلة بالطابع العسكري، تركت كلًا من الحكومتين تشعر أنها مجردة من خيارات التكيف، فالولايات المتحدة عاجزة تمامًا عن تقديم عرض مشجع ومقنع لطموحات الشعب المصري في الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية التي ادّعت أنها تدعمها.

الفصل الثامن عشر
موقف الإدارة الأميركية من حكم الإسلاميين في تونس ...... أنور الجمعاوي

تباينت مواقف الأميركيين من حركات الإسلام السياسي في البلاد العربية، مراوِحةً بين التنافر والتواصل، وبين إعلان المحاورة واعتماد المناورة وصولًا إلى المقاطعة.

تزايد الجدل بشأن سياسات الولايات المتحدة الأميركية تجاه الإسلاميين في عقب حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، فظهرت مقاربتان بارزتان، **الأولى** تميل إلى القطع معهم على اختلاف فصائلهم، فتعمل على استبعادهم ومحاصرتهم، و**الثانية** تحرص على مدّ جسور التواصل مع المعتدلين منهم، قصد فهم مقولاتهم، والتفاعل مع مطالبهم، وتغليب حضورهم في المجتمع العربي، وتقديمهم على أنهم بديل من الحركات الجهادية والجماعات المغالية في الدين.

تُعدّ حركة النهضة التونسية ذات المرجعية الإسلامية من أبرز الحركات التي أبدت الإدارة الأميركية اهتمامًا بها. فتطوّرت العلاقة بين الطرفين بحسب مستجدّات الراهن التونسي والواقع العربي قبل الربيع العربي وبعده.

سنحاول في هذه الدراسة رصد مواقف واشنطن من حركة النهضة قبل الثورة التونسية وبعدها، لنقف عند كيفيات تفاعل الأميركيين مع حدث وصولها إلى الحكم في

تونس وحدث تنحّيها عنه، إضافة إلى مواقفهم من مسارات إدارة حركة النهضة للمرحلة الانتقالية.

- ما هي تجلّيات الاهتمام الأميركي بحركة النهضة التونسية؟

- ما هي المعطيات المحلية والمستجدّات الإقليمية التي أنتجت التواصل بين الإسلاميين في تونس والولايات المتحدة الأميركية؟

- كيف تفاعل الأميركيون مع تجربة قيادة الإسلاميين للحكم في تونس؟

- كيف تفاعلت الإدارة الأميركية مع المنجز السياسي لحركة النهضة قبل الثورة وبعدها؟

- هل نجحت حركة النهضة في إنتاج أنموذج الإسلام السياسي الذي يلقى قبول الأميركيين؟ ولماذا؟

- ما الذي تغيّر في علاقة النهضة والولايات المتحدة قبل الحكم وبعده؟

تمثّل هذه الأسئلة وغيرها مدار نظرنا في هذه الورقة.

دفعتنا دواعٍ عدة إلى النظر في هذا المبحث، ولعل أهمها ندرة الدراسات الموضوعية المتعلّقة باستجلاء معالم العلاقة بين الإدارة الأميركية وحركة النهضة، كما راهنيّة الموضوع، حيث يتعلّق بتقويم مواقف واشنطن من حركة سياسية إسلامية عانت القمع في عهد الدولة المستبدة، وتولّت الحكم بعد الثورة (التي قامت في 17 كانون الأول/

ديسمبر 2010 وتواصلت إلى غاية 14 كانون الثاني/ يناير 2011)، إضافة إلى رغبتنا في تبيّن تطوّرات العلاقة بين ما يسمّى تيار الاعتدال في داخل الإسلام السياسي والإدارة الأميركية، والوعي بخلفيات التواصل والتنافر بين الطرفين.

نزعم أن تاريخ الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير 2011 مثّل نقطة تحوّل تاريخي في مستوى علاقة واشنطن بتونس خصوصًا، والعالم العربي عمومًا، كما في مستوى علاقتها بالإسلام السياسي على جهة الإطلاق، وبحركة النهضة على جهة التخصيص. لذلك، رأينا تقسيم الدراسة ثلاثة مباحث، كما يلي:

في المبحث الأول نعرّف حركة النهضة بإيجاز، وفي الثاني نرصد معالم العلاقة بين الإدارة الأميركية وحركة النهضة قبل 14 كانون الثاني/ يناير 2011، وفي الثالث نهتمّ بتطورات العلاقة بين الجانبين بعد 14 كانون الثاني/ يناير 2011.

أولًا: حركة النهضة - تعريف موجز[747]

حركة النهضة هي حركة سياسية تونسية ذات مرجعية إسلامية. اتّخذت في بدايات ظهورها (بين عامي 1969 و1979) طابعًا دعويًا حيث سمّت نفسها «الجماعة الإسلامية»، وأسّسها كل من راشد الغنوشي (أستاذ فلسفة) وعبد الفتّاح مورو (محامٍ). هدفت الجماعة عند تأسيسها إلى إعادة الاعتبار إلى الهوية العربية الإسلامية ومواجهة النزعة التغريبية لدولة الاستقلال.

تحوّلت الجماعة مع بداية الثمانينيات إلى حزب سياسي، حيث أُعلن تأسيس حركة «الاتجاه الإسلامي» في 6 حزيران/ يونيو 1981، وأعربت عن معارضتها نظام الحكم ورغبتها في العمل بطريقة سلمية، لكن السلطات التونسية رفضت في ذلك الوقت منحها رخصة العمل القانوني، وزجّت بقادتها وأتباعها في السجون، كما أصدرت في حقّ زعيمها راشد الغنوشي حكمًا بالإعدام. بعد وصول الجنرال زين العابدين بن علي إلى الحكم (7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987) أُفرج عن رموز الحركة وأتباعها، ومدّ النظام جسور التواصل معها فترة وجيزة (بين عامي 1987 و1989)؛ فوقّعت «الميثاق الوطني» (1989)، وشاركت في الانتخابات التشريعية تحت قوائم مستقلّة فازت بـ 1, في المئة من الأصوات. وغيّرت الحركة اسمها في شباط/ فبراير 1989 فسمّت نفسها «حركة النهضة»، مستجيبة بذلك لقانون الأحزاب الذي يمنع «إقامة أحزاب على أساس ديني»، إلا أنها لم تحظ بحقّ العمل القانوني. وتوتّرت علاقتها بنظام بن علي بداية من عام 1990، فاتُهمت بتدبير أعمال عنف، وبالتخطيط لقلب النظام واغتيال الرئيس بن علي (1991). وشنت الأجهزة الأمنية منذ ذلك الوقت حملة استئصال لأنصار الحركة استمرّت على مدى عشرة أعوام (1990 - 2000)؛ فانحسر بذلك وجود الجماعة في الداخل التونسي، وتوزّع أنصارها بين السجون والمنافي. لكن الحركة كثّفت نشاطها الحقوقي والمطلبي والسياسي في خارج البلاد، ودخلت في عام 2005 في تحالف مع أحزاب علمانية تعارض نظام بن علي، في إطار هيئة سياسيّة أُطلق عليها «هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات».

بعد اندلاع ثورة 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010، وفرار بن علي في 14 كانون الثاني/ يناير 2011، انتقلت الحركة من العمل السرّي إلى العمل العلني، وحصلت على رخصة العمل القانوني (1 آذار/ مارس 2011). وفازت في انتخابات المجلس التأسيسي (23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011) بأكبر نصيب من المقاعد (89 مقعدًا من مجموع 217 مقعدًا). وتولّت إدارة الحكم الانتقالي على مدى عامين ونيف (بين كانون الأول/ ديسمبر عام 2011 وكانون الثاني/ يناير عام 2014) شكّلت خلالهما حكومتين ائتلافيتين، **الأولى** بقيادة حمّادي الجبالي و**الثانية** بقيادة علي العريّض، وجمعت كلتاهما بين وزراء من الحركة وآخرين ينتمون إلى حزبين علمانيين (المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحريات). تخلّت حركة النهضة وحلفاؤها عن الحكم لفائدة حكومة تكنوقراط بقيادة مهدي جمعة في 27 كانون الثاني/ يناير 2014، وذلك بموجب قبول الحركة شروط الحوار الوطني (5 تشرين الأول/ أكتوبر 2013).

ثانيًا: في العلاقة بين الإدارة الأميركية وحركة النهضة قبل 14 كانون الثاني/ يناير 2011

– 1 طور التنافر

رسخت عند الإسلاميين عمومًا، وعند المنتمين إلى حركة «الاتجاه الإسلامي» خصوصًا (حركة النهضة حاليًا) في أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي – في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي – قناعة مفادها أن الولايات المتحدة الأميركية دولة عظمى لكنها غازية وقوّة مهيمنة تروم بسط نفوذها على المنطقة العربية والاستئثار بثرواتها وتوجيه القرار السياسي فيها، كما تعمل على تصدير الأنموذج الحضاري الغربي ونمط الحياة الأميركية لغة وسلوكًا وتفكيرًا إلى المجتمعات العربية والإسلامية، وذلك في إطار ما يسمّى الغزو الثقافي للحضارة الصاعدة[(748)]. تغذّت هذه الصورة النمطية السلبية عن الإدارة الأميركية من عدد من المعطيات، لعلّ أهمّها انحياز واشنطن إلى الجانب الإسرائيلي في تعاطيها مع القضية الفلسطينية، ومعارضتها الصعود الإسلامي في إيران (1979)، ودعمها حرب صدام حسين على طهران (بين أيلول/ سبتمبر 1980 وآب/ أغسطس 1988)، وشنّها عملية «عاصفة الصحراء» على العراق بمعيّة حلفائها (بين 17 كانون الثاني/ يناير و28 شباط/ فبراير 1991)، ما أورث في النفوس صورة الولايات المتحدة القوة العسكرية الغاشمة والشرطي الحامي لمصالح الغرب في البلاد العربية. وازدادت الصورة قتامة بسبب دعم الولايات المتحدة أنظمة حكم دكتاتورية في معظم دول العالم العربي والإسلامي كما في تونس، وذلك في إطار ما يسمّى تحالف المصالح بين البيت الأبيض وحلفائه من حكام المنطقة

الذين تولّوا الحكم على سبيل الانقلاب أو على سبيل الوراثة، وكرّسوا نظمًا استبدادية أحادية منغلقة على مدى عقود. ساهمت هذه المعطيات مجتمعة في شيطنة الولايات المتحدة، فانخرط الإسلاميون - بما في ذلك حركة الاتجاه الإسلامي - في موجة نفور من الولايات المتحدة وعدّوها من قوى «الاستكبار العالمي» لأنها تكيل بمكيالين في تعاملها مع الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أنها تدعم الأنظمة الشمولية العربية وتحتكم إلى الحرب في فضّ النزاعات البينية العربية (العراق والكويت في عام 1991) كما في إزاحة من يعارض سياساتها في المنطقة (صدام حسين). تندرج إدانة راشد الغنوشي حرب الحلفاء على العراق في هذا الإطار، ودانت مواقفه الإدارة الأميركية بسبب محاباتها إسرائيل وسكوتها على استمرار الاحتلال وعلى اتساع دائرة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، كما مهادنتها أنموذج الدولة الدكتاتورية في البلدان العربية عمومًا، وفي تونس خصوصًا.

في المقابل، لم تعر الولايات المتحدة الأميركية في تلك الفترة اهتمامًا كبيرًا لاعتراضات الإسلاميين عمومًا، وحركة الاتجاه الإسلامي خصوصًا، على سياساتها في المنطقة، بل انشغلت في تلك الحقبة بالحرب الباردة وبما آلت إليه من تفكّك الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين ونهاية المعسكر الاشتراكي. كان البيت الأبيض معنيًا أكثر بالبحث عن موطئ قدم في المشهد الجديد في أوروبا الشرقية، ولم يرَ في عملية الإصلاح في البلاد العربية وإدماج الإسلاميين في الحياة السياسية، ونشر ثقافة الديمقراطية واحترام حقوق

الإنسان أولوية، أقلّه في تلك الفترة (إلى حدود عام 2001)[749]؛ إذ غلّب مطلب مراعاة المصالح الأميركية وحمايتها على مطلب التقدّم في الملف الحقوقي وتشريك المواطن العربي في الشأن العام. في هذا السياق، تركت الإدارة الأميركية «الباب مفتوحًا للأنظمة العربية الحاكمة كي تقرّر الاستراتيجيا الأنسب في التعامل مع الإسلاميين»، بحسب تعبير دانييل بايبس[750].

اختار النظام الحاكم في الحالة التونسية في عهد الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة (1956 – 1987)، كما في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي (1987 – 20)، نهج المعالجة الأمنية في التعاطي مع ملف الحركة الإسلامية؛ إذ رأى البورقيبيون في حركة الاتجاه الإسلامي خطرًا على مشروع التحديث الذي تزعّمه «المجاهد الأكبر»، واتّجه بمقتضاه نحو الانفتاح على الغرب قدر الإمكان، كما استبعد أسباب توظيف الدين في إدارة الشأن السياسي. تعلّل الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم بأن الحركة ذات خلفية دينية، ليُقنع بورقيبة بأنها تهدّد جهده في بناء دولة حديثة ودعم حقوق المرأة وتأسيس ما يسمّى «الأمّة التونسية». وعلى الرغم من محاولات محمد مزالي، الوزير الأوّل (1980 – 1986)، مدّ جسور الحوار مع حركة الاتجاه الإسلامي (1982)، فإن تفطّن حاشية الرئيس إلى تزايد شعبية الجماعة في صفوف فئة الشباب عمومًا وخرّيجي الجامعات خصوصًا وانتشارها في مناطق الظلّ وفي صفوف الطبقة الوسطى وبين الفقراء والمهمّشين، عجّل بتوجّه النظام البورقيبي نحو محاصرة الحركة وملاحقتها

والزجّ بقادتها وأتباعها داخل السجون (محاكمات عام 1981). كان ذلك في زمن توجّس فيه بورقيبة من كلّ معارض له، إذ آل النظام حينها إلى الشيخوخة، وتراجع بريق «الزعيم المنقذ»، كما تزايدت حركات الاحتجاج الشعبي على نظام الحزب الواحد (المواجهة مع اتحاد الشغل في عام 1978 وانتفاضة الخبز في عام 1984). مثّل التنكيل بالإسلاميين في تلك الفترة شكلًا من أشكال الهروب إلى الأمام، في عصر كانت فيه التغطية الإعلامية والمتابعة الحقوقية الغربية للشأن السياسي في تونس محدودتين، وساد حينذاك عند الإدارة الأميركية الانطباع القائل إن «الصحوة الإسلامية» امتداد ومحاولة تصدير مشروع الثورة الإسلامية الإيرانية التي ناصبت واشنطن العداء ونعتتها بـ «الشيطان الأكبر». لذلك نظرت الولايات المتحدة الأميركية إلى الحركات الإسلامية الاحتجاجية بعين الريبة والحذر، وشملت هذه النظرة حركة الاتجاه الإسلامي في تونس. وتدعّم هذا الموقف من الإسلاميين في المنطقة بعد إبرام اتفاق السلام مع إسرائيل (كامب ديفيد في عام 1979) وإقدامهم على اغتيال أنور السادات (6 تشرين الأول/ أكتوبر 1981). من ذلك لم تحرص الإدارة الأميركية على متابعة تطوّرات المواجهة بين النظام العربي الحاكم والجماعات الإسلامية، بل عدّت ذلك شأنًا داخليًا يهمّ الدول العربية، وتركت لحكّامها خيار التعامل مع الإسلاميين وفقًا للمنهج الذي يرونه ملائمًا، ولم يتحرك النظام البورقيبي في تونس خارج ذلك الإطار.

بعد تنحية بورقيبة عن الحكم في عام 1987 إثر انقلاب قاده الجنرال زين العابدين

بن علي، وعد الأخير في أوّل خطبة وجَّهها إلى التونسيين وإلى الرأي العام العالمي، أن يُحدث إصلاحات جذرية في مجالات شتّى، وأن يفتح المجال للحرّيات العامة والخاصة، قائلًا: «لا ظلم في تونس بعد اليوم»[751]. وعمد الرجل في هذا السياق إلى العفو عن المساجين السياسيين، بما في ذلك أتباع حركة الاتجاه الإسلامي وقادتها، لكنه حاول احتواء الحركة بطريقة ما، فقام في عام 1989 بجمع عدد من القوى المدنية والحزبية تحت «يافطة» «الميثاق الوطني»، وكانت الحركة من بين موقِّعي الميثاق. كما شاركت الجماعة في الانتخابات التشريعية التي عُقدت في نيسان/ أبريل 1989 تحت قوائم مستقلّة وحصلت (بحسب النتائج المعلَنة) على 13 في المئة من الأصوات. وفي شباط/ فبراير 1989 غيّرت الحركة اسمها إلى «حركة النهضة» استجابة لقانون الأحزاب الذي يمنع «إقامة حزب على أساس ديني». إلا أن طلبها بالترخيص جوبِه برفض السلطة[752]، ما أدّى إلى حالة من التوتّر بين الحركة والنظام الحاكم الذي استشعر العمق الشعبي للجماعة في الانتخابات التشريعية (1989) التي لحقتها شبهات التزوير. ولا يستبعد المراقبون أن يكون ممثّلو النهضة فيها قد فازوا بنسبة أعلى، لكن آلة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم تلاعبت بنتائج الانتخابات لتقليص شعبية الحركة، وإخفاء مدى انتشارها الحقيقي بين الناس. وأخذ نظام بن علي بداية من عام 1990 يضيّق على أتباع حركة النهضة ويحاصرهم أمنيًا، وبلغت المواجهة حدّتها مع اندلاع حرب الخليج الثانية (1991)؛ إذ تفرّد النظام الحاكم بالحركة في ظلّ انشغال الإدارة الأميركية والرأي العام الدولي بأزمة ضمّ العراق الكويت. جرى في هذا السياق

توجيه تهمتين خطرتين إلى حركة النهضة؛ **الأولى** الهجوم على شعبة التجمّع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم) في باب سويقة في العاصمة (17 شباط/ فبراير 1991)، و**الثانية** التآمر لقلب نظام الحكم واغتيال الرئيس بن علي (أيار/ مايو 1991). نتيجة ذلك شنت القوّات الأمنية حملة شعواء على أنصار الحركة وقادتِها، وزجّت بهم في المعتقلات، حتى بلغ عدد المساجين في عام 1992 نحو 8000 شخص، كما أصدرت المحكمة العسكرية على 256 قياديًا وعضوًا في الحركة أحكامًا بلغت السجن مدى الحياة[(753)]. وقدّم النظام الحاكم حركة النهضة إلى التونسيين، كما إلى الإدارة الأميركية والرأي العام الدولي، على أنها حركة دينية راديكالية تروم تغيير النظام باستخدام العنف. شرّع بذلك للتنكيل بأتباعها، وانتهك حقوقهم ووزّعهم بين السجون والمنافي، وعاملَ من لم يصدر في حقهم أحكام على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية، فكان معظمهم ممنوعًا من العمل ومن السفر، ومن المشاركة في الحياة السياسية التي آلت إلى الانغلاق. وتوسّعت بعد ذلك دائرة القمع لتشمل كلّ من يعارض النظام الاستبدادي من الجبهة اليسارية أو الليبرالية أو القومية، أو من جبهة الحقوقيين والفاعلين في المجتمع المدني، الأمر الذي جعل تونس في تسعينيات القرن الماضي تشهد واحدة من أحلك مراحل تاريخها الحديث؛ حيث تحوّلت إلى سجن كبير وظهرت في صورة دولة شمولية مغلقة بامتياز.

جرى الحجر على حرية التعبير على مدى عقدين من حكم بن علي، وفُرضت قيود

على حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات، ورخّص النظام لأحزاب كرتونية على مقاس الدكتاتور، مهمّتها تأييده وتبييض صورته، وانتُهكت حقوق الصحافيين، ولُفقت تهم للمدافعين عن حقوق الإنسان، كما أدين مئات الأشخاص بتهمة الإرهاب في إثر محاكمات جائرة[(754)].

على الرغم من أداء بن علي السيئ في مجال حقوق الإنسان والتهم الموجَّهة إلى نظامه بممارسة التعذيب ضدّ خصومه السياسيين، لم ترغب الإدارة الأميركية خلال مرحلة التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة في إدانته وفرض إجراءات عقابية على نظامه الاستبدادي، بل نُظر إليه على أنه حليف استراتيجي للولايات المتحدة في شمال أفريقيا، ومساهم في استتباب الأمن في المنطقة. زاد هذا النهج في المقاربة الأميركية للوضع في تونس في توسيع الهوّة بين حركة النهضة والبيت الأبيض.

يمكن تفسير التسامح الأميركي إزاء تجاوزات نظام بن علي من خلال عدد من المعطيات، لعلّ أهمّها نجاح بن علي في إقناع الإدارة الأميركية بأنه جدار الصدّ ضدّ انتشار المدّ الأصولي الوافد من الجزائر بعد فوز «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بالانتخابات التشريعية (26 كانون الأول/ ديسمبر 1991) وما أنتجه ذلك من صراع دموي بين الإسلاميين والعسكر استمرّ عشرة أعوام (1992 – 2002). ركبت الزمرة الحاكمة في تونس على فشل تلك التجربة للإسلام السياسي[(755)] لتبرهن على ضرورة التعامل الأمني مع حركة النهضة، ولتروّج مقولة مفادها أن الإسلاميين خطرٌ على السلم

الاجتماعي وعلى الوحدة الوطنية، وأنهم يوظّفون الديمقراطية للوصول إلى الحكم، فإذا كان لهم ذلك انقلبوا على الديمقراطية ليؤسّسوا دولة دينية تعادي الولايات المتحدة خصوصًا، والغرب عمومًا. وزاد ظهور حركات إسلامية مسلّحة في المنطقة مثل «الجماعة الإسلامية المسلّحة» في الجزائر و«الجماعة الإسلامية» في مصر و«الجماعة المقاتلة» في ليبيا و«تنظيم القاعدة» في الجزيرة العربية من مخاوف الإدارة الأميركية وهواجسها حيال احتمال وصول إسلاميين راديكاليين إلى الحكم. لذلك حرصت على دعم حلفائها التقليديين عند إعلانها الحرب على الإرهاب بعد تفجيرات 11 أيلول/سبتمبر 2001؛ وأيّدت في بدايات الولاية الأولى للرئيس جورج بوش الابن (2001 – 2004) مشروعات ملاحقة الإسلاميين في البلاد العربية، وكانت تصنفهم جميعًا في سلّة واحدة هي سلّة «الإرهاب الإسلامي». وحافظت واشنطن في هذا الإطار على علاقات استراتيجية مميّزة مع النظام التونسي، وطوّرت دعمها الأمني والعسكري لتونس، كما أثنت على حكومة بن علي وساندت دورها في مكافحة الإرهاب، الأمر الذي عبّر عنه مساعد وزير الخارجية الأميركية وليام بيرنز في زيارتيه إلى تونس في عامي و2002[(756)]، حيث أشاد بتعاون تونس مع مكتب التحقيقات الفدرالي في مجال تعقّب إرهابيين إسلاميين تونسيين يعيشون في أوروبا، منهم من كان محسوبًا على حركة النهضة[(757)]. بدَا موقف الإدارة الأميركية وموقف نظام بن علي موحّدَين في عدّ حركة النهضة حركة راديكالية متشددة، وبلغ الأمر حدّ منع راشد الغنوشي، زعيم الحركة، من دخول الولايات المتحدة الأميركية[(758)] حتى عام 2010.

هذا النهج الذي اتخذه بن علي في شيطنة النهضة، وفي إيهام الإدارة الأميركية أنه يضمن الأمن ويحقّق الاستقرار ويتقدّم بالبلاد على درب التنمية الاقتصادية الشاملة، لم يسلم لصاحبه عبر توالي السنين؛ إذ تزايدت نسبة العاطلين من العمل 15 في المئة، وتزايد عدد التونسيين المهاجرين الهاربين من دولة انسدّت فيها آفاق التشغيل وأبواب الحرية، وعدد التونسيين المقاتلين ضد الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، وظهرت بدلًا من النهضة حركات جهادية متطرّفة أقدمت على تفجير معبد الغريبة في عام 2003، كما دخلت في مواجهة مسلّحة مع شرطة النظام في منطقة سليمان في عام 2006.

ظهر بذلك تهافت حديث النظام الحاكم عن معجزة اقتصادية تونسية، وعن تونس واحة الأمن والسلام في المنطقة؛ إذ ولّد الكبت الانفجار وأنتج الاستبداد الإرهاب، ما حدا بالإدارة الأميركية إلى مراجعة سياساتها تجاه تونس، فأعادت تشخيص الواقع في البلاد بطريقة تأخذ في الحسبان المعطيات كلها، وطرحت بناء عليها إمكان التواصل مع حركة النهضة.

نستفيد ممّا سبق بيانه أن هذه المرحلة من تاريخ العلاقة بين الإسلاميين في تونس والإدارة الأميركية اتّسمت بثلاث سمات بارزة :

- **الأولى**: انشغلت واشنطن بالحرب الباردة وما آلت إليه من نتائج بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ولم تلتفت إلى نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة العربية،

لأن ذلك لم يكن من أولوياتها حينذاك.

- **الثانية:** تركت الإدارة الأميركية للنظم العربية الحاكمة مطلق الصلاحيات في التعامل مع حركات الإسلام السياسي الاحتجاجي عمومًا .

- **الثالثة:** استفحلت القطيعة بين الإسلاميين عمومًا، وحركة النهضة خصوصًا وواشنطن؛ إذ كانت الأخيرة تراهم راديكاليين وكانوا يرونها قوة استكبار غازية.

2 - طور التواصل: الانفتاح الأميركي على حركة النهضة

زاد الاهتمام الأميركي بحركة النهضة مع بداية عام 2006، وتزامن ذلك مع خروج عدد من قادة الحركة من سجون بن علي (زياد الدولاتلي وعلي العريض في عام 2004 وحمادي الجبالي في عام 2006) بعد أن أمضى كلّ منهم ما لا يقلّ عن عشرة أعوام في سجون بن علي. بدا واضحًا من خلال وثائق سرّبها موقع «ويكيليكس» أن البعثة الدبلوماسية الأميركية في تونس تتابع بانتباه حركة الشارع التونسي وتغيرات المشهد السياسي في البلاد وموقع الإسلاميين فيه، حتى إنها حرصت دائمًا، في اتصالاتها بمكوّنات المجتمع المدني من جمعيات أهلية وأحزاب سياسية، على مساءلة زوّارها عن مواقفهم من حركة النهضة المحظورة، ومدى تعاطف الناس معها. يُذكر في هذا الإطار أن بعض العلمانيين (أحلام بلحاج من جمعية النساء الديمقراطيات، وأحمد نجيب

الشابي من الحزب الديمقراطي التقدمي، ومحمد حرمل من حركة التجديد) أكّدوا للسفارة الأميركية محافظة النهضة على عمقها الشعبي على الرغم مما تعرّضت له من ملاحقات في عهد بن علي، غير أنهم لم يُبدوا حماسة لمنح الحركة رخصة العمل القانوني أو إدماجها في المشهد السياسي وتشريكها في الحكم، بل ذهبت أحلام بلحاج إلى القول إن وصول الإسلاميين إلى الحكم في تونس هو استبدال دكتاتورية بدكتاتورية أخرى، وأمر يهدّد مشروع التحديث وحقوق المرأة[(759)].

لم تقف الدبلوماسية الأميركية عند خصوم حركة النهضة لتتعرف إليها، حيث بدت منفتحة على عدد من ممثلي ما يسمّى تيار الإسلام السياسي المعتدل في تونس، منفتحة كذلك على عدد من قادة الحركة أنفسهم.

كشفت مراسلات السفارة الأميركية إلى وزارة الخارجية في واشنطن، التي سُرّبت عبر «ويكيليكس» أن السفارة استقبلت في 5 آب/ أغسطس 2006 وفدًا يتكوّن من عدد من الشخصيات التونسية التي تنسب نفسها إلى تيار الإسلاميين المعتدلين[(760)]. وبادر هؤلاء بالاتصال بالبعثة الأميركية وعرضوا عليها رغبتهم في استئناف الحوار الذي تعود بداياته إلى أواسط الثمانينيات، وكان قد انقطع بسبب الحملة الأمنية التي شنها نظام بن علي على حركة النهضة مع بداية التسعينيات. وعبّر المشاركون في لقائهم المستشار السياسي والاقتصادي في السفارة الأميركية عن قناعتهم بوجود نقاط تؤلّف بينهم وبين توجهات الإدارة الأميركية، وفي مقدمها العمل على نشر الديمقراطية

واحترام حقوق الإنسان في تونس. كما عبّروا عن رفضهم استخدام العنف سبيلًا إلى التغيير[(761)]، منبّهين إلى أن الولايات المتحدة الأميركية في حاجة أكيدة إلى استعادة صدقيتها في الشرق الأوسط بعد ما اعتراها من تراجع نتيجة الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز/ يونيو 2006. واعتبر الحاضرون، وفي مقدمهم زياد الدولاتلي ممثّل حركة النهضة وأحد أبرز مؤسسيها، أن هذا المطلب ممكن التحقيق إذا دعمت الإدارة الأميركية تأسيس أنموذج للحكم الديمقراطي في تونس. رأى الدولاتلي أن تونس يمكن أن تكون أنموذجًا للإصلاح الديمقراطي، وبرّر ذلك بعدد من المعطيات، منها أن المجتمع التونسي متجانس دينيًا ومذهبيًا، وأن النخب التونسية متقاربة فكريًا من جهة انتسابها إلى مدرسة التحديث على الطريقة البورقيبية، كما نبّه إلى أن تأخير مشروع الإصلاح سيؤدّي إلى انتشار الفكر الديني المتطرف[(762)]، وتمكين الجماعات المتشددة مثل القاعدة من استقطاب الشباب التونسي نتيجة حظر حركة النهضة التي قدّمها على أنها مثال أنموذجي لتيار الإسلام السياسي المعتدل. وقال في هذا السياق إن من «مصلحتنا جميعًا أن يكون لدينا بديل عن البنلادنية» (نسبة إلى بن لادن)[(763)].

طلب الوفد من الإدارة الأميركية مساندة المدافعين عن حقوق الإنسان في تونس، والعمل على إطلاق المساجين السياسيين، والدفاع عن حق عدد من القياديين الإسلاميين المعتدلين في التنقّل بحرية، والإذن بإدراج أسمائهم ضمن قائمة ضيوف السفارة وزوّار الولايات المتحدة الأميركية، مع التوصية بتنظيم زيارة لأحد رموز

حركة النهضة (حمادي الجبالي) في مقرّ إقامته الجبرية في مدينة سوسة.

تفاعلت السفارة الأميركية مع هذه المطالب بإيجابية، وثمّنت مبادرة الوفد بالزيارة، حيث وجّهت مبعوثًا لها ليلتقي بالأمين العام لحركة النهضة حمادي الجبالي في 30 آب/ س 2006[(764)]. استطلع المستشار السياسي في اللقاء مواقف الجبالي من عدد من المسائل الإشكالية التي تشغل الرأي العام التونسي والإدارة الأميركية. بدا الجبالي حريصًا على تقديم تطمينات إلى الأميركيين، وروّج لحركة النهضة بوصفها أفضل أنموذج لتيار الإسلام السياسي المعتدل في المنطقة، كما أكّد أن حركته لا تروم إقامة جمهورية إسلامية [(765)] ولا تسعى إلى تطبيق الشريعة[(766)]، ولا ترغب في القيام بانقلاب على النظام لأن فلسفتها تقوم على اللاعنف[(767)]، بل تطمح إلى أن تشارك في الحوار السياسي في تونس، وأن تعمل بطريقة سلمية قانونية. وقال إن الحكومة التونسية تعلم جيدًا أن النهضويين ليسوا راديكاليين ولا إرهابيين، لكنها تعمد إلى تشويه صورتهم لأنها تريد الاستفراد بالحكم وتخشى المنافسة السياسية الديمقراطية، وتخيّر بدلًا من ذلك أن تعالج كل القضايا أمنيًا[(768)].

تحامل الجبالي في ذلك اللقاء على الأحزاب الإسلامية الراديكالية لأنها «تدّعي امتلاك الحقيقة الإلهية ولا تقبل النقد»، وقال إن «الأيديولوجيا لا تُفرض بالقوة» وإنه يميّز بين قناعاته الدينية والطقوسية والعقدية الشخصية، ومقتضيات العمل في المجال العام[(769)].

من ذلك يتعيّن على الولايات المتحدة - بحسب الجبالي - التواصل مع الجماعات الإسلامية المعتدلة لأنها «مستقبل العالم العربي»[(770)]، ففي حال لم يُتح هامش من الحرية لنشاط الحركات الإسلامية المعتدلة، وفي مقدمها حركة النهضة، سيسقط الشباب في شرك التطرف الديني. وسيلتحق بصفوف الحركات الجهادية، مضيفًا أن تمادي النظام الحاكم في سياسته القمعية ينذر بأن البلاد في طريقها إلى الانفجار[(771)].

يمكن من خلال النظر إلى حلقات الحوار بين ممثّلي الإدارة الأميركية وحركة النهضة، أن نخلص إلى أن العلاقة بين الطرفين تطوّرت نوعيًا في الاتجاهين؛ إذ كفّت الجماعة عن عدّ الولايات المتحدة من قوى الاستكبار العالمي، وبادرت إلى التواصل معها للتشاور في شأنٍ تونسي داخلي. في المقابل فتحت السفارة الأميركية أبوابها لحركة كانت تراها لعقود حركة متشددة، بل لم ترَ مانعًا في زيارة أحد قيادييها في مقرّ إقامته الجبرية، حيث حاولت بذلك فكّ العزلة عنه بطريقة ما. ويمكن أن نفسّر التحوّل في الموقف الأميركي من خلال عدد من المعطيات، أبرزها :

- سعت الإدارة الأميركية إلى مدّ جسور الحوار مع الفاعلين في المشهد السياسي التونسي، في محاولة لتحقيق مشروع الإصلاح الديمقراطي الذي نصّت عليه مبادرة الشرق الأوسط الكبير.

- وقف الأميركيون على شعبية حركة النهضة، فعلموا أن أعوام الاعتقال والنفي لم تنقص من تعاطف الناس معها، واستنتجت أن الحركة رقم لا يمكن تجاهله في أيّ

عملية إصلاح سياسي في تونس، فلا ديمقراطية من دون إسلاميين.

- ضاقت الإدارة الأميركية ذرعًا بتشبّث بن علي بالسلطة، كما انتهاكه حقوق الإنسان بشكل متزايد، واستشراء الفساد في عهده وهيمنة أسرته على البلد، وتجلّى هذا الموقف بوضوح في نعت السفير الأميركي الأسرة الحاكمة بعصابة من اللصوص والنظام الحاكم بالمافيا[(772)]، ما اقتضى البحث عن بدائل من نظام مهدّد بالسقوط.

- زادت وتيرة التديّن الملتزم (الإقبال على المساجد وارتداء الحجاب والصوم ...إلخ) بحسب ما أشار إليه السفير وليام هادسون في إحدى برقياته إلى واشنطن[(773)]، ما جعل الإدارة الأميركية تخشى من أن توجّه الحركات الدينية المتطرفة الصحوة الدينية إلى الوجهة التي تريد، لذلك كان من المهمّ دعم الإسلام السياسي المعتدل (حركة النهضة) للحدّ من انتشار الراديكاليين وهيمنتهم على المشهد، حيث أرادت الولايات المتحدة المحافظة على مصالحها.

- يفسّر التحوّل في موقف حركة النهضة من الإدارة الأميركية أن الجماعة كانت تعيش محنة متّصلة على مدى عقود، فبحثت عن نصير ينصفها من ظلم نظام مستبدّ، إضافة إلى أنها كانت معنيّة بالمشاركة في التغيير، وتعلم علم اليقين أن نظام بن علي أفلس خُلقيًا وسياسيًا واقتصاديًا، وأن كسب تأييد الولايات المتحدة يمكن أن يعجّل رحيله.

- نلاحظ أن حركة النهضة طوّرت مقولاتها واستفادت من تجربة النفي والاعتقال، إذ قدّمت نفسها في صورة حركة إسلامية معتدلة تنأى بنفسها عن الإسلام الراديكالي،

لتستجيب بذلك إلى مواصفات الاعتدال التي ترتضيها مراكز البحث الأميركية؛ فهي لا تطمح إلى إقامة دولة دينية، بل تريد المساهمة في إقامة دولة مدنية، وترفض تطبيق الشريعة وترضى بالقوانين الوضعيّة، وتحترم التعددية وحقوق الإنسان، وتسلّم بالتداول السلمي على السلطة، وفي ذلك بحث عن الإصلاح بطريقة حضارية ديمقراطية.

لكن هل ستبقى حركة النهضة وفيّة لهذه الوعود بعد وصولها إلى الحكم؟

ثالثًا: في العلاقة بين الإدارة الأميركية وحركة النهضة بعد 14 كانون الثاني/ يناير 2011

1 - موقف الإدارة الأميركية من الثورة ومن وصول الإسلاميين إلى الحكم

أبدت الإدارة الأميركية قدرًا كبيرًا من الإيجابية في تعاملها مع مستجدّات الحراك الاحتجاجي الشعبي ضدّ حكم بن على (بين 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 و14 كانون الثاني/ يناير 2014)، حيث أعربت الخارجية الأميركية عن تفهّمها مطالب المنتفضين على السلطة، ودعت الأطراف إلى ضبط النفس. ولم تقف بذلك صراحة إلى

جانب النظام الحاكم، بل دعته إلى تفادي استخدام العنف ضدّ المتظاهرين، وحثّته على الاستجابة لمطالبهم بضمان مواطن الشغل وفسح المجال للحريات العامة والخاصة، وتيسير الوصول إلى شبكات التواصل الاجتماعي ومصادر المعلومات على الإنترنت. لم يرقْ هذا الموقف لإدارة بن علي، فبادرت إلى استدعاء السفير الأميركي (10 كانون الثاني/ يناير 2011)، وأبلغته احتجاجها على التدخّل الأميركي السافر في شأن داخلي تونسي، وقالت إن تونس لا تقبل الدروس من أحد. امتاز موقف الإدارة الأميركية عن نظيره الفرنسي بالتزامه الوسطية؛ إذ رفض الانحياز الصريح إلى أحد طرفي الأزمة في تونس، لكن النظام الفرنسي في عهد نيكولا ساركوزي استمات في الدفاع عن نظام بن علي حتّى آخر أيام حكمه، حتّى إن وزيرة الخارجية الفرنسية ميشيل أليو ماري أعربت عن استعداد فرنسا لمساعدة بن علي في قمع التظاهرات[774].

بعد رحيل الدكتاتور، هنأت الإدارة الأميركية الشعب التونسي بصموده وشجاعته والتزامه الاحتجاج السلمي[775]، ودعت الحكومة التونسية إلى احترام حقوق الإنسان، والتعجيل بإجراء انتخابات حرّة ونزيهة تعبّر عن إرادة الشعب وطموحاته[776]، وتضع البلاد على سكّة الانتقال الديمقراطي.

في أثناء الاستعداد لانتخابات المجلس التأسيسي (23 تشرين الأول/ أكتوبر 201)، أعرب أكثر من مسؤول أميركي عن حرص الولايات المتحدة على احترام نتائج الاستحقاق الانتخابي، وقبولها ما يقرّره الشعب التونسي، وتعاملها مع من سيختارهم

لتمثيله بقطع النظر عن انتمائهم الحزبي؛ ذلك أن غاية الإدارة الأميركية دعم التجربة الديمقراطية الوليدة ومساندة خيار التنافس السلمي على السلطة بين الفرقاء السياسيين[777]. ولم تُبد الإدارة الأميركية اعتراضًا مسبقًا على وصول الإسلاميين إلى الحكم، بل عمدت إلى مدّ جسور الحوار مع الإسلاميين[778]؛ وبالتنسيق مع السفارة الأميركية في تونس جرى تنظيم زيارات لقادة من حركة النهضة إلى واشنطن، حيث أجرَوا محادثات مع مسؤولين في الحكومة الأميركية ومع أعضاء في الكونغرس (أيار/ مايو 2011)، في مقدمهم السيناتور جون ماكين الذي صرّح بأن «الأحزاب الإسلامية جزء من المشهد السياسي في تونس ومصر»، ولا يمكن الحكم عليها إلا من خلال ممارساتها[779]. قدّم حمادي الجبالي لدوائر صنع القرار في الولايات المتحدة تطمينات أن حركة النهضة حزب مدني، وليست حزبًا دينيًا[780]، وأنها لن تفرض معتقداتها الدينية على العلمانيين التونسيين[781].

بدت حركة النهضة في أثناء الحملة الانتخابية حريصة على تقديم نفسها في صورة حركة سياسية مدنية معتدلة لها مرجعية إسلامية، ومتفتّحة على الآخر، ومستعدة للتداول السلمي على السلطة؛ إذ لم يتضمّن البرنامج الانتخابي للحركة (364 نقطة)[782] أيّ إشارة إلى شعار الإسلاميين الأثير على مدى عقود: «الإسلام هو الحلّ»، كما لا نجد في البرنامج حديثًا عن إقامة دولة إسلامية، ولا وعدًا بتطبيق الشريعة أو تجريم التطبيع مع إسرائيل، بل إنه أعلى من قيمة الديمقراطية كما الدولة المدنية، وأكّد ضرورة

احترام حقوق الإنسان ومكتسبات المرأة، والمساهمة في بناء مجتمع تعدّدي وديمقراطي لا مكان فيه للإقصاء. مثّل ذلك رسالة صريحة وجّهتها الحركة إلى النخب العلمانية في تونس، وإلى الرأي العام الغربي عمومًا، والأميركي خصوصًا، مفادها أن الحركة تجاوزت عصر الأيديولوجيا المنغلقة، وانخرطت بامتياز في موجة ما يسمّى الإسلام السياسي المعتدل، متأسّية بتجربة حزب «العدالة والتنمية» في تركيا التي وجدت صدى إيجابيًا في مراكز البحث وصناع القرار في الولايات المتحدة[783].

هيّأ الجهد الذي بذلته النهضة في التعريف بنفسها، وظهورها في موقع الحزب المدني المنفتح، لقبول الإدارة الأميركية وصولها إلى الحكم بعد حصولها على أكبر عدد من مقاعد المجلس التأسيسي (89 مقعدًا من مجموع 217 مقعدًا) في انتخابات 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 التي جرت في كنف النزاهة والشفافية بشهادة معظم المراقبين.

هنأ الرئيس باراك أوباما ملايين التونسيين الذين صوّتوا في أوّل انتخابات ديمقراطية تُجرى في البلد الذي غيّر مجرى التاريخ وأشعل شرارة الربيع العربي[784]، وأكّد «التزام الولايات المتحدة دعم الشعب التونسي وهو يتقدّم نحو مستقبل ديمقراطي يضمن الكرامة والعدالة وحرية التعبير ومزيدًا من الفرص الاقتصادية»[785].

في السياق نفسه، صرّحت المتحدّثة باسم الخارجية الأميركية فكتوريا نولاند بأن الإدارة الأميركية لا تصدر أحكامًا مسبقة على الإسلاميين، بل تحكم عليهم من خلال

مدى مساندتهم للتحوّل الديمقراطي ومدى احترامهم للتعددية وقبولهم ثقافة التسامح وحقوق الإنسان عمومًا، وحقوق المرأة خصوصًا[(786)]. كما ثمّنت وعود حركة النهضة في هذا الإطار.

ذهب ستيفن مكينرني، المدير التنفيذي لـ «مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط»، إلى القول بتهافت الآراء التي تدعو واشنطن إلى عزل حركة النهضة، وصرّح في هذا الصدد: «من الخطأ عزو النجاح الانتخابي لحزب النهضة إلى طابعه الديني وحده، فالحزب استفاد أيضًا من رغبة قوية لدى الناخبين في تجاوز سياسات الفساد التي غلبت على عهد بن علي. ومن الخطأ أيضًا تشبيه حركة النهضة بحركات إسلامية أخرى مثل حركة حماس وحزب الله؛ لأن حركة النهضة ليس لها جناح عسكري مسلّح، وهي حركة غير عنيفة. إضافة إلى ذلك، تختلف النهضة عن الحركات الإسلامية التقليدية المحافظة مثل حركة الإخوان المسلمين[(787)]. يرى الدارس أن المخاوف السائدة في الغرب من أن تهدّد حركة النهضة حقوق المرأة لا أساس لها من الصحة لأن الجماعة تقبل بالمساواة بين الجنسين وبتشريك المرأة في الحياة السياسية، إذ تشغل المرأة 47 في المئة من مقاعد النهضة في المجلس التأسيسي (42 من مجموع 89 مقعدًا)، في حين تمثّل النساء 17 في المئة فقط من أعضاء الكونغرس الأميركي[(788)]. يخلص مكينرني إلى أن الولايات المتحدة يجب أن تنتهز فرصة صعود حركة إسلامية إلى الحكم في تونس للتعاون معها، ومدّ اليد إليها قصد إرسال إشارة قوية إلى المنطقة بأسرها مفادها أن

واشنطن تدعم الديمقراطية العربية ولا تستبعد حتى الأحزاب المخالفة لها[(789)]، قصد أن تستعيد الولايات المتحدة بهذه الخطوة صدقيتها مع الشعوب العربية، وتقلّص مشاعر الكراهية تجاهها في المنطقة[(790)].

من خلال قراءتنا موقف واشنطن من الثورة ومن وصول الإسلاميين إلى الحكم، يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

- اختارت الولايات المتحدة الانحياز إلى إرادة الشعب التونسي في تقرير مصيره، واختيار حكامه وممثليه إبّان ثورة 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010.

- قبلت الإدارة الأميركية وصول حركة إسلامية إلى الحكم، وأبدت استعدادها للتعامل معها ما دامت ملتزمة مقتضيات الديمقراطية والتنافس السلمي على السلطة واحترام حقوق الإنسان.

- راهنت الإدارة الأميركية على تونس لتكون أنموذجًا للانتقال الديمقراطي، ونقطة انطلاق مشروع الإصلاح السياسي في البلاد العربية.

- مالت الإدارة الأميركية إلى دعم تيار الإسلام السياسي المعتدل (حركة النهضة) في مواجهة تنامي الجماعات الراديكالية في تونس والمنطقة.

- اقتنعت الولايات المتحدة بعدم جدوى سياسة تجاهل الإسلاميين وتهميشهم، وضرورة مراعاة حضورهم المهم داخل المجتمع التونسي، وإشراكهم في صوغ المشهد

السياسي في البلاد.

– نجحت حركة النهضة في تقديم صورة جديدة للإسلام السياسي تقوم على الانتصار للدولة الديمقراطية، والسعي إلى إقامة دولة مدنية تضمن الحقوق وتفتح المجال للحريات، ما جعلها تكسب ثقة الإدارة الأميركية والرأي العام في الداخل والخارج.

– صبّت سياسة مدّ اليد إلى الإسلاميين المعتدلين (النهضة) في مصلحة واشنطن وسعيها إلى دعم أنظمة سياسية حاكمة متصالحة مع شعوبها، ما يحدّ من سخط بعض المواطنين على الولايات المتحدة، ويرفع عنها شبهة مساندة أنظمة مستبدّة.

– وعت الولايات المتحدة أهمية إشراك الفاعلين السياسيين في بناء دولة ما بعد 14 كانون الثاني/ يناير 2011 لتتفادى مظاهر الإقصاء التي كرّستها الدولة الشمولية سابقًا، والتي أدّت إلى تفريخ التطرف وازدهار الإرهاب.

2 – موقف الإدارة الأميركية من إدارة حركة النهضة خلال تجربة الحكم

أقدمت حركة النهضة، التي كانت حديثة العهد بالحكم، على تأليف حكومة ائتلافية، جمعت أول مرة في تاريخ تونس بين إسلاميين وعلمانيين (حزب المؤتمر من

أجل الجمهورية وحزب التكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحريات)، وقدّمت مطلب الحكم التشاركي على مطلب الحكم الأحادي، فاستجابت بذلك لتطلّعات أكبر عدد من التونسيين الميّالين إلى بناء دولة ديمقراطية تعدّدية بعد الثورة[791]. واستحسنت الإدارة الأميركية هذا النهج في الحكم التعدّدي، وهنأ أوباما[792] حمّادي الجبالي على تولّيه رئاسة الحكومة الجديدة (16 كانون الأول/ ديسمبر 2011)، كما عبّر عن دعم الإدارة الأميركية القويّ للمسار الانتقالي الديمقراطي في تونس. يشير ذلك إلى أن واشنطن تعاملت بواقعية مع وصول الإسلاميين إلى الحكم، وأكّدت احترامها نتائج صندوق الاقتراع كما استعدادها لتمدّ يدها إلى حكومة ترأسها حركة النهضة. تأكّد ذلك من خلال إطلاق مشروعات شراكة اقتصادية وسياسية وثقافية مع الجانب التونسي، حيث جرى تسهيل إجراءات منح ضمانات القروض للشركات الصغرى والمتوسّطة، وأُحدِث صندوق مشروعات تونسي - أميركي لدعم الاستثمار، كما قامت الولايات المتحدة بتقديم نحو 50 مليون دولار لتعزيز العملية السياسية ودعم قوى المجتمع المدني ونشر ثقافة الديمقراطية. كما خصّصت 30 مليون دولار لدعم إصلاح القضاء والمؤسسة الأمنيّة، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة، وذلك منذ عام 20، فضلًا عن إبرام عقود تعاون بين الجامعات التونسية والجامعات الأميركية وتقديم مِنح دراسية إلى عدد كبير من الطلاب لمواصلة دراساتهم في الولايات المتحدة[793].

خطت حركة النهضة في المقابل خطوات عملية على درب التزام ما وعدت به على

مستوى احترامها الحريات العامة والخاصة، والمحافظة على نمط عيش التونسيين وعدم التدخل في شؤونهم الشخصية. في هذا الصدد يقول رفيق عبد السلام، وزير الخارجية في عهد حكومة الترويكا الأولى: «إن السلطة الجديدة لن تتدخّل في الشؤون الفردية للناس، ما يأكلون، وما يلبسون، بل ستهتمّ بخدمة المصالح العامة والرأي العام»[794]. أدارت الحركة بمعية حلفائها حوارًا جدّيًا تفاعليًا بخصوص مفاعيل مدونة الدستور[795]، فجرى إشراك القوى الحيّة من أحزاب وجمعيات مدنية ومنظمات نقابية في عملية التأسيس الدستوري. كما أبدت النهضة درجة عالية من المرونة في أثناء احتدام الجدل بخصوص عدد من القضايا الخلافية، فتنازلت عن تضمين الشريعة في الدستور - المطلب الذي تنادَى بالنص عليه عدد من أنصارها - حيث رأت أن الدساتير تبنى على المشترك لا على المختلف حوله[796]. أما في مجال حقوق المرأة، فأيّدت الجماعة حق التناصف في القوائم الانتخابية، وتنازلت عن القول بالتكامل بين المرأة والرجل، وسلّمت بالمساواة بينهما في الحقوق والواجبات. كما أقرّت الحركة مبدأ حرية الضمير وتجريم التكفير، وصوّتت لفائدة حرية التعبير والتنظّم. وقبلت النهضة بنظام حكم رئاسي معدّل بدلًا من حرصها في البداية على التشبّث بصيغة الحكم البرلماني. كما رفضت النصّ على تجريم التطبيع مع إسرائيل في الدستور، حيث علّل الغنوشي ذلك في أثناء زيارته إلى معهد واشنطن للدراسات (كانون الأول/ ديسمبر 2011) أن «الأمر شأن فلسطيني - إسرائيلي»[797] و«المفروض في الدستور ألا يتعرض سوى لسياسات طويلة الأمد ستؤثّر في تونس، والصراع العربي - الإسرائيلي ليس واحدًا منها»[798].

ورفضت كتلة حركة النهضة في المجلس التأسيسي أيضًا الموافقة على قانون تحصين الثورة، ورفضت تمرير قانون العزل السياسي تفاديًا للوقوع في شبهة استبدال الاستبداد بالاستبداد وتكريس منطق الإقصاء، وقال الغنوشي في هذا الخصوص: «لسنا أوصياء على الثورة حتّى نحصّنها... فالشعب صاحب الثورة وسيحصّنها عبر صناديق الاقتراع... مصلحة تونس في رفض هذا الفصل الإقصائي»[799].

تمكّنت حركة النهضة من خلال هذه المواقف السياسية الموسومة بالمرونة والبراغماتية من تجسيد صورة الحزب الإسلامي المعتدل الذي يجسر الهوّة بين الإسلام والديمقراطية وينهل من مبادئ الحداثة الغربية؛ إذ لا يرى الغنوشي في الإسلام نقيضًا للعلمانية ويشرّع لإمكان التعايش بينهما[800]. لاقت تلك المواقف المستجدّة في تاريخ الإسلام السياسي استحسان الدوائر الغربية عمومًا، ومراكز البحث الأميركية خصوصًا، لكنها جعلت الحركة في مرمى الجماعات الإسلامية الراديكالية التي نعتت النهضة بـ «أتباع الطاغوت» وبأنها «الذراع الأميركية في المنطقة»[801].

بدت واشنطن راضية عن الأداء السياسي للحركة، وباركت انخراطها في الحوار الوطني، كما تغليبها الشرعية التوافقية على الشرعية الانتخابية ومساهمتها الفاعلة في صوغ دستور ديمقراطي تقدّمي تعدّدي أَثنى عليه الرئيس أوباما. مع ذلك، كان للإدارة الأميركية عدد من التحفّظات على حكم النهضة والائتلاف الحاكم معها على مدى عامين، أهمها إخفاق «الترويكا»، أكانت بقيادة حمّادي الجبالي أم بقيادة علي

العريّض، في التعاطي مع ملف صعود التيار السلفي، وإخفاقها في التصدي للإرهاب وضمان استتباب الأمن.

مثّل صعود التيّار السلفي في تونس بعد الثورة تحديًا حقيقيًا أمام الحكومات الانتقالية، وفي مقدمها حكومة «الترويكا» الأولى بقيادة حمّادي الجبالي، وحكومة «الترويكا» الثانية بقيادة علي العريِّض؛ إذ استفاد السلفيون من الانفلات الأمني واتّساع مجال الحريات المشهود في البلاد بعد الثورة ليعيدوا ترتيب صفوفهم، وليقوموا بعدد من الأعمال الاستعراضية والتظاهرات الجماهيرية وحملات مناهضة لحرية التعبير وحرية اللباس والتفكير. أثار ذلك حفيظة مكوّنات المجتمع المدني، حيث ذهب بعض المراقبين إلى اتّهام حركة النهضة بالتواطؤ مع السلفيين ومهادنتهم، لأنها سكتت عمّا كانوا يرتكبونه من تجاوزات في فترة حكمها، في حين ذهب آخرون إلى القول إن السلفية هي الذراع الطولى لحركة النهضة ترهب بها من تشاء من خصومها. أمام هذا التحدّي نأت الحركة بنفسها عن التيار السلفي بعد أن رفضت دسترة الشريعة؛ فبعثت بذلك رسالة طمأنة لِلطيف الليبرالي في البلاد. كما اتبعت الحركة في مواجهة المدّ السلفي في المرحلة الانتقالية نهج الترغيب والترهيب؛ إذ بدت ميّالة إلى دعوتهم إلى الخروج من حيّز السرية والعمل في إطار الشرعية، وعمدت إلى الحوار معهم قصد حثّهم على إقناع الناس بالجدل وبالتي هي أحسن، وذلك بنيّة دمجهم في نسيج العملية السياسية القانونية وتمكينهم من التباري مع خصومهم من خلال طرح مشروعاتهم الفكرية

والأيديولوجية بطريقة سلمية. كان المراد إذًا تمدين تلك الجماعات وتأصيلها للانخراط في المجتمع المدني. وتلافي قمعها حتى لا تظهر في موقع الضحية وتتزايد بذلك شعبيتها[802].

لم تؤتِ هذه المقاربة التفهمية الاستيعابية التي انتهجتها حركة النهضة في التعامل مع السلفيين أُكلها؛ إذ بدت النواة الجهادية في هذا التيار السلفي ميّالة إلى التصعيد، وإلى اعتماد العنف. تجلّى ذلك من خلال إقدام عدد من السلفيين على الاعتداء على مقر السفارة الأميركية في 14 أيلول/ سبتمبر 2012، فألقت هذه الحادثة الخطرة بظلالها على العلاقات بين الإدارة الأميركية والحكومة التونسية التي تقودها حركة النهضة. وعلى الرغم من أن الحركة دانت الهجوم ونددت بمرتكبيه[803] ودخلت طور اتّخاذ إجراءات ردعية ضدّ السلفيين، فإنه مثَّل نكسة على مستوى التواصل بين الأميركيين والإسلاميين في تونس، حيث حمّلت الإدارة الأميركية الحكومة التونسية مسؤولية التقصير في حماية بعثتها الدبلوماسية، وانتقدت ضعف أدائها الأمني وعدم اتخاذها إجراءات استباقية لمواجهة التهديدات الإرهابية.

أبدت السفارة الأميركية انزعاجها الشديد من الأحكام القضائية الصادرة في 28 أيار/ مايو 2013 في حقّ 20 شخصًا من المتّهمين بالهجوم على مقرّها في تونس، وأكدت أنه لا يمكن التسامح مطلقًا مع الذين يشجّعون على استعمال العنف ويستخدمونه لتحقيق أهدافهم[804]، وبحسب بيان السفارة، أخفق الحكم الصادر في

إثبات أن الحكومة التونسية تعارض عمليًا الجهات التي قامت بالاعتداء[805]. وأضاف أن الحكومة التونسية مسؤولة عن حماية جميع البعثات الدبلوماسية وموظّفيها في تونس بموجب القانون الدولي، وفي ذلك إشارة ضمنية إلى مسؤولية الحكومة بقيادة النهضة عن التدهور الأمني الذي أدّى إلى الاعتداء على السفارة، وتحذير من خطورة التسامح مع التيار الجهادي المتطرّف، ما يدلّ على عدم اقتناع الإدارة الأميركية بجدّية الإسلاميين وحلفائهم في مواجهة الجماعات المتشدّدة.

أدّت حادثة السفارة إلى فتور العلاقة بين البلدين، حيث غادر جلّ موظفي البعثة الدبلوماسية الأميركية تونس، وحذرت الولايات المتحدة رعاياها من زيارة البلاد بسبب عدم استقرار الوضع الأمني فيها. في السياق نفسه، أشار تقرير صادر عن مؤسسة «مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط» يتعلّق بالموازنة الأميركية واعتماداتها المالية لعام 2014 إلى أن الإدارة الأميركية قدّمت مساندة مهمّة إلى الانتقال السياسي في تونس، لكن العلاقة بين البلدين شهدت تدهورًا بارزًا في إثر الهجوم على السفارة الأميركية[806]. وتراجع الدعم المالي الأميركي لتونس على نحو واضح؛ إذ راوح بين 200 و300 مليون دولار في عام 2012، لكنه لم يتجاوز في عام 2013 حدود الـ 30 مليون دولار.

أقدم تنظيم «أنصار الشريعة» (حركة سلفية جهادية) على اغتيال كل من المعارض اليساري شكري بلعيد (6 شباط/ فبراير 2013) ومحمّد البراهمي زعيم حزب التيّار

الشعبي وعضو المجلس التأسيسي (25 تموز/ يوليو 2013)، وذبح جنود تونسيين في جبل الشعانبي (29 تموز/ يوليو 2013)، ليقدّم بذلك دليلًا على إخفاق سياسة مدّ اليد إلى السلفيين[807] التي انتهجتها حركة النهضة، كما إخفاق حكومتي «الترويكا» الأولى والثانية في إدارة الملفّ الأمني والتصدّي للإرهاب، الأمر الذي هدّد السلم الاجتماعي والاقتصاد الوطني والمسار الانتقالي ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. وانعكس ذلك سلبًا على الحياة السياسية التي حكمها الاستقطاب الثنائي بين الترويكا ومعارضيها.

لم تقف السفارة الأميركية على الحياد حيال توتّر الأوضاع في تونس، وعبّرت عن مساندتها التونسيين في مواجهتهم خطر الإرهاب، حيث بذلت جهدًا في الوساطة بين الفرقاء السياسيين، وأيّدت انخراطهم في مشروع «الحوار الوطني» الذي أدّى إلى تنحّي حركة النهضة عن الحكم، وتأليف حكومة تكنوقراط تستند إلى الشرعية التوافقية بدلًا من الشرعية الانتخابية.

من خلال النظر في موقف واشنطن من إدارة حركة النهضة تجربة الحكم في تونس، نتبيّن الآتي:

- احترمت الإدارة الأميركية حقّ الشعب التونسي في اختيار حكّامه بعد ثورة 2011، وقبلت التعامل مع حكومة يقودها إسلاميون باعتبار أنها حصيلة نتائج صناديق الاقتراع في انتخابات نزيهة (23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011) أثنى عليها الرئيس

أوباما، وهنأ التونسيين على نجاحها[808].

- مدّت الولايات المتحدة جسور التعاون مع حركة النهضة الحاكمة، نظرًا إلى التزامها قواعد التنافس السلمي على السلطة واحترامها حقوق الإنسان وقبولها بالانخراط في مشروع الإصلاح الديمقراطي وبناء الدولة المدنية وانفتاحها على الغرب.

- تراجع التأييد الأميركي لحكم الإسلاميين وحلفائهم في تونس بعد حادثة الهجوم على السفارة، لكن واشنطن ظلت ملتزمة دعم مسار الانتقال الديمقراطي[809] على الرغم ممّا اعتراه من عثرات، وحاولت جعله أنموذجًا للإصلاح السياسي في المنطقة، كما سعت إلى تفادي سقوط التجربة الديمقراطية كي لا تتحوّل تونس إلى دولة فاشلة ومهد جديد للتطرّف.

- تجاوزت واشنطن المقاربة القائلة بشيطنة الإسلاميين على اختلافهم، وميزت بين إسلاميين راديكاليين ترفض التعامل معهم وتبذل الجهد في تعقّبهم ومحاصرتهم، وإسلاميين معتدلين تقبل التواصل معهم ولا تعارض وصولهم إلى الحكم (حركة النهضة أنموذجًا).

- أبدت حركة النهضة مرونة في إدارة الشأن السياسي وفي صوغ الدستور، حيث انفتحت على النخب العلمانية والقوى السياسية والمدنية، كما أكدت أنها لا تريد التفرّد باتّخاذ القرار في المسائل المصيرية ولا تريد فرض أنموذجها الأيديولوجي على المجتمع

التونسي، ما بعث رسائل طمأنة إلى المواطنين والمراقبين في الداخل والخارج.

3 - موقف الإدارة الأميركية من تنحّي حركة النهضة عن الحكم

قبلت حركة النهضة وحلفاؤها تسليم السلطة إلى حكومة كفاءات (تكنوقراط)، واستجابت بذلك للحراك الاجتماعي المعارض لـ «الترويكا». كما لبّت مطلب الرباعي الراعي للحوار الوطني الذي دعا الحكومة إلى الاستقالة للتخفيف من وتيرة الاحتقان بين الأطراف السياسية، ولحماية المسار الانتقالي من مخاطر التشبّث بالسلطة بتعلّة الشرعية الانتخابية. ورأت حركة النهضة في تخلّيها عن الحكم تعبيرًا منها عن «التزامها العميق بتقديم مصلحة البلاد العليا على أيّ مصلحة حزبية أو فئوية ضيّقة، وحرصًا منها على نجاح الانتقال الديمقراطي»[810]، حيث أكدت أنها «غير متشبّثة بالحكم، وأنها مستعدّة للتضحية به من أجل مصلحة الوطن»[811]، وذلك «انتصارًا لإرادة الوفاق والحوار على نزعات الفوضى والتجاذبات السياسية»[812].

استثمرت حركة النهضة تنحّيها عن الحكم لتبرز في موقع أوّل حزب - في تاريخ تونس الحديث - يتنازل عن السلطة، ويكرّس منطق التوافق والتداول السلمي على الحكم بدلًا من منطق التحزّب والاستئثار بالسلطة إلى ما لا نهاية.

لقي توجّه حركة النهضة في التعامل مع مسألة الحكم استحسان الإدارة الأميركية؛ إذ أثنى وزير الخارجية جون كيري على الواقعية السياسية للحركة وعلى مشاركتها

الفاعلة في الحوار الوطني وقبولها الدخول تحت مظلة الحكم التوافقي[(813)]. كما أثنت مراكز البحوث الأميركية ودوائر صنع القرار في واشنطن على مبادرة حركة النهضة بالتخلّي عن الحكم بطريقة سلمية سلسة، على الرغم ممّا تحظى به من عمقٍ شعبي ومن حضورها العددي المهمّ في المجلس التأسيسي. فذهب ديفيد بولوك، من معهد واشنطن للدراسات، إلى حدّ الحديث عن «تدشين حركة النهضة سابقة في تاريخ الإسلام السياسي بتنازلها الطوعي عن السلطة»[(814)]، وصرّح بإمكان الحديث عن أنموذج تونسي في الانتقال الديمقراطي والتنافس السلمي على السلطة، وهو أنموذج تميز على التجربة المصريّة التي صعد فيها الإخوان المسلمون إلى السلطة وحاولوا الاستفراد بصوغ القرارات، ما أدّى إلى دخولهم في مواجهة مع العلمانيين والعسكر انتهت بإزاحتهم عن السلطة[(815)]، الأمر الذي حاولت حركة النهضة تفاديه عندما أشركت العلمانيين في إدارة تجربة الحكم، وتنازلت عن الترشّح لرئاسة الجمهورية، وقبلت تسليم السلطة إلى حكومة تكنوقراط لمّا تبيّن لها أنها غير قادرة مع حلفائها على حلّ معضلات المرحلة الانتقالية، وأن الشارع السياسي يميل إلى التوافق ويتوق إلى التغيير في آنٍ. بدت حركة النهضة بذلك حركة واعية بمستجدّات الظرف التاريخي ومقتضيات المشهد الانتقالي الذي تنتمي إليه. ووظفت حدث الخروج من الحكم لمصلحتها، وبعثت برسائل إلى الرأي العام في الداخل والخارج مفادها أنها حركة سياسية إسلامية معتدلة، لا تريد الاستئثار بالحكم، بل تقرّ بالديمقراطية وتؤمن بالتداول السلمي على السلطة، الأمر الذي لقي استحسان الغرب عمومًا، وواشنطن خصوصًا.

استنتاجات عامة

- اختارت الولايات المتحدة مدّ جسور الحوار مع حركة النهضة وباقي الفاعلين السياسيين في تونس (بداية من عام 2006) لأنها وقفت على العمق الشعبي للإسلاميين، كما خشيت من أن يتحوّل الإقبال المتزايد على التديّن إلى محضن لإنتاج التطرّف، حيث توازى هذا المعطى مع تفكّك نظام بن علي واستشراء الفساد فيه، إضافة إلى تنامي ظاهرة كراهية الولايات المتحدة، ما دفعها إلى الانفتاح على قوى الاعتدال لتفعيل دورها في استقطاب الناس وتوجيه فئة الشباب.

- وجدت الإدارة الأميركية في حركة النهضة أنموذجًا للإسلام السياسي المعتدل الذي يستحضر تجربة حزب «العدالة والتنمية» التركي، ويؤمن إلى حدٍّ ما بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ويحترم حقوق المرأة والأقلّيات، ففتحت معه قنوات تواصل قبل الثورة وبعدها.

- طوّرت حركة النهضة موقفها من الغرب عمومًا، والولايات المتحدة خصوصًا؛ فانتقلت من عدّها قوة استكبار تؤيّد الدكتاتوريات العربية (الثمانينيات والتسعينيات) إلى عدّها دولة ديمقراطية تناصر نشر ثقافة حقوق الإنسان، فاستنصرت بها في مواجهة نظام بن علي الاستبدادي (بداية من عام 2006).

- مثّل الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير 2011 تحوّلًا نوعيًا في تاريخ تونس

وتاريخ العلاقات بين العرب وواشنطن، حيث أيّدت ثورة الشعب التونسي وعبّرت عن استعدادها دعم الانتقال الديمقراطي في المنطقة، وأعلنت أنها أصبحت ترسم سياساتها الخارجية وهي تنصت إلى نبض الشارع وحركة الشعوب، لا إلى تقارير الأجهزة الأمنية التابعة للأنظمة العربية الشمولية. ولم تُبد الولايات المتحدة في هذا الإطار اعتراضها على وصول حركة النهضة إلى الحكم، واعتبرت ذلك خيار الشعب التونسي الذي يتعيّن احترام إرادته.

- تعاملت الإدارة الأميركية بواقعية مع تولّي الإسلاميين زمام السلطة في تونس، حيث دفعت نحو إدارة تشاركية للحكم بين حركة النهضة وأحزاب علمانية، لكنها أبدت تحفّظاتها على عدم نجاح حكومتَي «الترويكا» الأولى والثانية اللتين قادتهما حركة النهضة في مواجهة الإرهاب، ما أدّى إلى تراجع الدعم الأميركي للتجربة الانتقالية بعد الهجوم على السفارة الأميركية في تونس (أيلول/ سبتمبر 2012).

- تشكّلت حركة النهضة في سيرورة؛ إذ انتقلت من الدعوة الدينية إلى المطالبة بتغيير سياسي، وطورت على امتداد تجربتها في المعارضة والحكم مقولاتها عن الحريات والمرأة والشريعة، ما يسَّر إلى حدٍّ ما تواصلها مع الغرب.

- نأت حركة النهضة بنفسها عن تيّار الإسلام السياسي الراديكالي عندما رفضت التنصيص على الشريعة في الدستور وسلمت بحرّية الضمير وأقرّت تجريم التكفير والمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، فبعثت بذلك رسائلَ طمأنة إلى

مكوّنات المجتمع المدني وإلى دوائر القرار الغربية والأميركية.

- أخفقت حركة النهضة في تحويل كسبها الانتخابي إلى نجاح تنموي اقتصادي وإلى استقرار أمني، لكنها لم توظّف الديمقراطية للانقلاب على الديمقراطية فتخلّت عن الحكم، وقدّمت بذلك الشرعية التوافقية على الشرعية الانتخابية.

- تعدّ حركة النهضة منتمية إلى ما يسمّيه عزمي بشارة عصر «ما بعد الإخوان»[(816)]، أو ما يسمّى «الإسلاميين الجدد»، كونها جسرت الهوّة بين الإسلام والحداثة السياسية، حيث أثبتت أنها ليست حزبًا حديديًا يتمترس خلف مقولات أيديولوجية نهائية وأحكام مسبقة ثابتة، بل هي حزب مدني براغماتي يستحضر الواقع ويستشرف المستقبل.

- بعثت واشنطن رسالة إيجابية إلى العالم العربي والإسلامي من خلال اعتمادها مقاربة تفاعلية تفهمية استيعابية في تعاملها مع حدث وصول الإسلاميين إلى الحكم في تونس، لتقول بذلك إنها ليست ضدّ الإسلام والإسلاميين على جهة الإطلاق، بل هي ضدّ الإسلام السياسي الراديكالي، وأنها مستعدّة للتواصل مع الإسلاميين المعتدلين ما داموا أوفياء لروح الديمقراطية.

- من المفيد الإشارة إلى أن وصول حركة إسلامية معتدلة إلى الحكم في تونس أو في العالم العربي لا يصنع وحده الربيع؛ فالحاجة أكيدة إلى تغيير الوعي الجمعي العربي ليستحيل ديمقراطيًا، كما يجب إسناد التحوّل نحو الديمقراطية بدعم سياسي

واقتصادي ولوجستي على المستويين الإقليمي والدولي، وإلا أدى إخفاق مشروع الإصلاح في المنطقة إمّا إلى عودة الدكتاتورية وإما إلى التطرّف.

– طوّرت حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية مقولاتها بشأن الأنا والآخر وقضايا حقوق الإنسان وإدارة الدولة إلى حدٍّ ما. فهل سينحو باقي حركات الإسلام السياسي في دول الربيع العربي النحو نفسه؟

المراجع

1 – العربية

كتب

عبشة، المبروك. **الحركات الإسلامية في الجزائر بين 1931 – 1991: مع مقارنة بين حركة النهضة التونسية والجبهة الإسلامية للإنقاذ.** فكر. تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2012.

الغنوشي، راشد. **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس.** تونس: دار المجتهد للنشر والتوزيع، 2011.

______. ومصطفى النيفر. **ما هو الغرب؟**. تونس: منشورات المعرفة، [د.ت.].

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. **مؤشر قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي** 2011. بيروت: 2011.

نحو خطاب إسلامي ديمقراطي مدني. الأردن: مركز القدس للدراسات السياسية، 2007.

دورية

الجمعاوي، أنور. «الإسلاميون في تونس وتحدّيات البناء السياسي والاقتصادي للدولة». **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**. السنة 1. العدد 4 (ربيع 2013).

2 – الأجنبية

Bo

Rabasa, Angel and F. Stephen Larrabee. The Rise of Political Islam in Turkey. Santa Moni
.[CA: RAND, [2008

---

(1) نلفت إلى أن هذه الدراسات في المؤتمر قُدّمت في خلال فترة رئاسة باراك أوباما. (المحرر)

(2) United States of America, Department of State, Office of the Historian, The Bureau of Near Eastern Affairs [NEA], 1988.

(3) Henry Kissinger, Diplomacy, Reprint ed. (New York: Touchstone - Simon & Schuster, Inc. 1995), p. 36.

(4) Peter Grose, Israel in the Mind of America (New York: Knopf, 1983), p. 27.

(5) George Antonius, The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement (London: Simon Publications, 1939), p. 43.

(6) في عام 1951، قدمت وزارة الخارجية الأميركية منحة بسيطة إلى الجامعة الأميركية في بيروت (التقرير السنوي للجامعة الأميركية في بيروت 1950 - 1951 الذي وضعه الدكتور ستيفن بنروز). أما الجامعة الأميركية في القاهرة، فحصلت على دعم مالي كبير مرة واحدة في عام 1959، عندما خصصت لها واشنطن «الجنيهات المصرية الفائضة التي تملكها الولايات المتحدة والناتجة من بيع مصر القمح الأميركي في الخمسينيات»، يُنظر موقع الجامعة الأميركية في القاهرة:

<aucegypt.edu/catalog02/geninfo/university/Financial_Support/financial_support.htm>

(7) Grose, p. 89.

(8) وودرو ولسون، خطاب أمام الكونغرس الأميركي في جلسة مشتركة بشأن شروط السلام، 8 كانون الثاني/ يناير 1918، مشروع الرئاسة الأميركية، يُنظر:

<http://www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=65405>.

(٩) المرجع نفسه، «الوحيدون الذين يقومون بمشاورات سرية ويفتقرون إلى الصراحة الجسورة، ولا يحددون أهداف الحرب بوضوح هم ألمانيا وحلفاؤها».

(10) **Grose, pp. 64 - 71.**

من المفارقات الغريبة في الدبلوماسية البريطانية تفكير وزارة الخارجية قبل إصدار وعد بلفور بالدعوة إلى جعل فلسطين محمية أميركية، ما كان يتعارض كليًا مع رؤية ولسون حيال فترة ما بعد الحرب.

(11) **Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power (New York: Simon & Schuster, 1991), p. 178.**

(12) **Ibid., p. 202.**

(13) **Ibid., p. 283.**

(14) **Ibid., p. 394.**

(15) **Ibid., pp. 398 - 399.**

(16) **Grose, p. 15.**

(17) **Ibid., p. 33.**

(18) **Ibid., p. 72.**

(19) **Ibid., p. 37.**

(20) **Ibid., p. 100.**

(21) **Ibid., pp. 120 - 121.**

(22) **Ibid., p. 197.**

(23) **Ibid., pp. 149 - 154.**

(24) **Kissinger, p. 546.**

.Ibid., p. 525 (25)

.Ibid., p. 737 (26)

(27) مشاركة الكاتب الشخصية في أثناء تلك الفترة بصفته مسؤولًا سياسيًا في السفارة الأميركية في جدة.

United States of America, Department of State, Office of the (28) Historian, «Barbary Wars, 1801 - 1805 and 1815 - 1816,» at: .<<http://1.usa.gov/11Ka2uD

Thomas A. Bryson, American Diplomatic Relations with the (29) Middle East, 1784 - 1975: A Survey (Metuchen, N.J.: Scarecrow Press, 1977), pp. 1 - 95; James A. Bill, The Eagle and the Lion: The Tragedy of American - Iranian Relations (New Haven; London: Yale University Press, 1988), pp. 15 - 18; Robert L. Daniel, American Philanthropy in the Near East, 1820 - 1960 (Athens: Ohio University ,(Press, 1970
.pp. 17 - 92

Bassam Tibi, Arab Nationalism: Between Islam and the (30) Nation - State, 3rd ed. (London: McMillan Press Ltd., 1997), pp. 100 - 101; George Antonius, The Arab Awakening: The Story of the Arab .National Movement (Beirut: Librairie du Liban, 1969), pp. 41 - 43

Aaron David Miller, Search for Security: Saudi Arabian Oil (31) and American Foreign Policy, 1939 - 1949 (Chapel Hill: University of .North Carolina Press, 1980), pp. 3 - 31

Bonnie F. Saunders, The United States and Arab Nationalism: (32) .The Syrian Case, 1953 - 1960 (London: Praeger, 1996), p. 6

(33) لمزيد من التفصيل في هذا الشأن، يُنظر: وليم إيدي، **القمة الأمريكية السعودية الأولى: القمة السرية بين الملك عبد العزيز بن سعود والرئيس روزفلت (البحيرات المرة**

19 –)، تقديم وتحرير ودراسة ممدوح الشيخ، ترجمة حسن الجزار (عُمان: مكتبة بيروت؛ القاهرة شركة دلتا، 2008) وليم إيدي أول وزير أميركي مفوض في السعودية.

(34) Steven L. Spiegel, The Other Arab - Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy, from Truman to Reagan, Middle Eastern Studies; Monograph 1 (Chicago; London: University of Chicago Press, 1985), Preface.

(35) يُنظر استراتيجية الأمن القومي للرئيس جورج بوش الابن، وهي تلك التي نشرت في عام 2002، الذكرى الأولى لهجمات أيلول/ سبتمبر. موقع وزارة الخارجية الأميركية، على الرابط:

<http://www.state.gov/documents/organization/63562.pdf>.

(36) Spiegel, «Preface».

(37) يُلاحظ مثلًا أن الضغوط التي مارسها أنصار إسرائيل في الولايات المتحدة لعرقلة التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني، ومنع حصول تقارب أميركي – إيراني، ينهي 35 عامًا من العداء والتنافر بين البلدين، لم تجِد نفعًا في إقناع أوباما أو دفعه إلى التخلي عن السياسة التي اعتمدها وثابر بإصرار عليها حتى النهاية.

(38) Michael C. Hudson, «To Play the Hegemon: Fifty Years of US Policy towards the Middle East,» Middle East Journal, vol. 50, no. 3 (Summer 1996), p. 330.

(39) كان الاتحاد السوفياتي أول دولة تمنح اعترافًا قانونيًا (de jure recognition) للكيان الصهيوني الذي قام على أنقاض فلسطين، وذلك بعد يومين فقط من إعلان

إنشائه في 15 أيار/ مايو 1948. في المقابل لم تعترف الولايات المتحدة قانونيًا بدولة إسرائيل إلا في العام التالي، على الرغم من أن واشنطن كانت أول دولة تعترف بإسرائيل كأمر واقع (de facto recognition).

(40) Ron Robin, The Making of the Cold War Enemy: Culture and Politics in the Military - Intellectual Complex (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001).

(41) Behçet K. Yeşilbursa, «The American Concept of the 'Northern Tier' Defence Project and the Signing of the Turco - Pakistani Agreement, 1953 - 54,» Middle Eastern Studies, vol. 37, no. 3 (July 2001), pp. 59 - 110.

(42) Dean Acheson, Present at the Creation: My Years in the State Department (New York: W. W. Norton, 1969), pp. 194 - 201.

(43) Richard Holbrooke, «President Truman's Decision to Recognize Israel,» Jerusalem Center for Public Affairs, 1 May 2008, at: <http://bit.ly/1J1bFXX>.

(44) Ami Isseroff, «President Harry S. Truman and US Support for Israeli Statehood,» Mid East Web, [n. d.], at: <http://bit.ly/1KVuz1U>.

(45) John B. Judis, Genesis: Truman, American Jews, and the Origins of the Arab/Israeli Conflict (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2014), p. 298.

(46) Ibid., p. 311.

(47) Spiegel, p. 72.

(48) Dwight D. Eisenhower, Waging Peace: 1956 - 1961, The White House Years (London: Heinemann, 1966), p. 178.

(49) Jon B. Alterman, «American Aid to Egypt in the 1950s: From Hope to Hostility,» Middle East Journal, vol. 52, no. 1 (Winter 1998), p. 59.

(50) Issac Alteras, Eisenhower and Israel: U.S. - Israeli Relations, 1953 - 1960 (Florida: University Press of Florida, 1993), pp. 158 - 177.

(51) Geoffrey Aronson, From Sideshow to Center Stage: U.S. Policy toward Egypt 1946 - 1956 (Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers, Inc., 1986), pp. 83 - 89.

(52) Bryson, pp. 200 - 203.

(53) Jean Lacouture, Nasser: A Biography, Daniel Hofstadter (trans.) (London: Secker & Warburg, 1973), pp. 160 - 162.

(54) Spiegel, pp. 101 - 103.

(55) Fawaz A. Gerges, «The Kennedy Administration and the Egyptian - Saudi Conflict in Yemen: Co - Opting Arab Nationalism,» Middle East Journal, vol. 49. no. 2 (Spring 1995), pp. 292 - 311.

(56) Spiegel, pp. 107 - 110.

(57) United States of America, Department of State, Office of the Historian, «Letter from President Johnson to Prime Minister Eshkol,» Document no. 139, Washington, 3 June 1967, at: <<http://1.usa.gov/1BfpvDx.

(58) Spiegel, pp. 119 - 123.

(59) Ibid., p. 127.

(60) Amitav Acharya, U.S. Military Strategy in the Gulf: Origins and Evolution under the Carter and Reagan Administrations ((London; New York: Routledge, 1989).

(61) Stephen Green, Living by the Sword: America and Israel in the Middle East, 1968 - 87 (London Boston: Faber and Faber, 1988).

(62) Jimmy Carter, Keeping Faith: Memoirs of a President (London: Collins, 1982), p. 218.

(63) Zbigniew Brzezinski, Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser, 1977 - 1981 (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1983), p. 371.

(64) .Carter, p. 278

(65) Jason Ralph, «The Principle and Power of Human Rights: Lessons from the Carter Administration,» Paper Presented at the British International Studies Association 27th Annual Conference, London School of Economics and Political Science (16 - 18 December .(2002

(66) .Carter, p. 301

(67) Gerry Argyris Andrianopoulos, Kissinger and Brzezinski: The NSC and the Struggle for Control of US National Security .(Policy (New York: Palgrave Macmillan, 1991

(68) William B. Quandt, Peace Process: American Diplomacy and the Arab - Israeli Conflict since 1967 (Washington, DC; Berkeley: .(Brookings Institution; The University of California Press, 1993

(69) United States of America, Department of State, Office of the Historian, «U.S. - Soviet Relations, 1981 - 1991,» at: .<<http://1.usa.gov/1FZkr2r

(70) Cheryl A. Rubenberg, Israel and the American National Interest: A Critical Examination (Urbana; Chicago: University of .Illinois Press, 1986), p. 2

(71) United States of America, Department of State, Office of the Historian, «The Reagan Administration and Lebanon, 1981 - 1984,» .<at: <https://history.state.gov/milestones/1981-1988/lebanon

(72) Seth P. Tillman, The United States in the Middle East: Interests and Obstacles (Bloomington: Indiana University Press, .1982), pp. 98 - 106

(73) Dilip Hiro, Sharing the Promised Land: A Tale of Israelis and .Palestinians (New York: Olive Branch Press, 1999), p. 220

المقصود بجماعة أبو العباس هم عناصر من جبهة التحرير الفلسطينية التي كان

يتزعمها محمد عباس، المعروف بأبي العباس، الذي مات في سجون العراق بعد الاحتلال الأميركي. (المحرر)

(74) Leon T. Hadar, «High Noon in Washington: The Shootout over the Loan Guarantees,» Journal of Palestine Studies, vol. 21, no. .2 (Winter 1992), pp. 73 - 74

(75) .Ibid, p. 75

(76) Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and» Resources for a New Century,» A Report of the Project for the New .<American Century, September 2000, at: <http://bit.ly/KusrSx

(77) The Institute for Advanced Strategic and Political Studies, Study Group on a New Israeli Strategy toward 2000, A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm (Washington, DC: 1996), at: .<<http://bit.ly/1KVtYNJ

(78) Project for the New American Century [PNAC], «Letter of PNAC to President George W. Bush,» 20 September 2001, at: .<<http://bit.ly/1FZjgQE

(79) Letter to President Bush on Israel, Arafat and the War on» .<Terrorism,» 3 April 2002, at: <http://bit.ly/1GpSmDR

(80) President Bush Calls for New Palestinian Leadership,» 24» .<June 2004, at: <http://1.usa.gov/1LdRnb1

(81) Letter From President Bush to Prime Minister Sharon,» 14» .<April 2004, at: <http://1.usa.gov/1pRFnAb

(82) Omar G. Encarnación, «Bush and the Theory of the Democratic Peace,» Global Dialogue, vol. 8, nos. 3 - 4 (Summer / Autumn 2006), at: .<<http://bit.ly/1GaQfR6

(83) United States Institute of Peace, «The Iraq Study Group .<Report,» 6 December 2006, at: <http://bit.ly/1KVu8om

(84) Robert Blecher and Mouin Rabbani, «In Annapolis, Conflict

by Other Means,» Middle East Research and Information Project .<[MERIP], 26 November 2007, at: <http://bit.ly/1JV0ZJd

The Mitchell Report,» July - August 2001, at:» [(85)](#) .<<http://bit.ly/1GaQrzX

Text: Obama's Speech in Cairo,» The New York Times,» [(86)](#) .<4/6/2009, at: <http://nyti.ms/1lcvgWq

Laura Rozen, «What Biden Told Netanyahu behind Closed [(87)](#) Doors: «This is Starting to Get Dangerous for us»,» Politico, 11/3/2010, at: <http://politi.co/1a7z3TD>; Adam Entous and Mohammed Assadi, «Biden Scolds Israel over Settlement Plan,» Reuters, .<10/3/2010, at: <http://reut.rs/1A7zeUX

US General: Israeli - Palestinian Conflict Affects US» [(88)](#) .<Interests,» Voice of America, 15/3/2010, at: <http://bit.ly/1JRyEov

George Friedman, «Netanyahu, Obama and the Geopolitics of [(89)](#) .<Speeches,» Stratfor, 3/10/2015, at: <http://bit.ly/1IGSyQa

The White House, Office of the Press Secretary, «Remarks by the [(90)](#)

President to the United Nations General Assembly,» 23 September 2010, at: <[https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2010/09/23/remarks-president- .<united-nations-general-assembly](https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2010/09/23/remarks-president-united-nations-general-assembly)

Scott Wilson, «Where Obama Failed on Forging Peace in the [(91)](#) Middle East,» The Washington Post, 15/7/2012, at: <[http://www.washingtonpost.com/politics/obama-searches-for-middle-east- .<peace/2012/07/14/gJQAQQiKlW_print.html](http://www.washingtonpost.com/politics/obama-searches-for-middle-east-peace/2012/07/14/gJQAQQiKlW_print.html)

.Ibid [(92)](#)

Jonathan S. Tobin, «Leftist Roots Trump Obama for J [(93)](#) Street,» Commentary Magazine, 9/9/2013, at: <[http://www.commentarymagazine.com/2013/09/09/leftist-roots-trump - obama-for-j- .</street-syria-aipac](http://www.commentarymagazine.com/2013/09/09/leftist-roots-trump-obama-for-j-street-syria-aipac/)

Ali Abunimah, «How Barack Obama Learned to Love Israel,» [(94)](#) The Electronic Intifada, 4/3/2007, at:

<http://electronicintifada.net/content/how-barack-obama-learned-love-israel/6786>.

(95) Obama and Israel,» Discover the Networks,» <http://www.discoverthenetworks.org/viewSubCategory.asp?id=1521>.

يُنظر أيضًا:

Mytheos Holt, «Edward Said: The 'Founding Father' Who May Explain Obama's Benghazi Errors,» The Blaze, 18/10/2012, at: <http://www.theblaze.com/stories/2012/10/18/edward-said-the-founding-father-who-may-explain -obamas-benghazi-errors/>.

(96) Roni Bart, «There Will Be Friction,» Haaretz, 28/11/2008, at: <http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/there-will-be-friction-1.258460>.

(97) Peter Beinart, «Peter Beinart: Obama Betrayed Ideals on Israel,» Newsweek, 3/12/2012, at: <http://www.newsweek.com/peter-beinart-obama-betrayed-ideals-israel-63673>.

(98) Thomas Beaumont, «Obama Urges More Compassion in Mideast,» Politico, 12/3/2007, at: <http://www.politico.com/news/stories/0307/3082.html>.

(99) Yitzhak Benhorin, «Obama: Palestinians Suffer because of their Leadership,» YnetNews.com, 27/4/2007, at: <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3392650,00.html>.

(100) Transcript: Obama's Speech at AIPAC,» NPR, 4 June 2008,» at: <http://www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=91150432>.

(101) Obama's Voting Record on Israel,» Jews for Obama, at:» <http://jews4obama2008.wordpress.com/new-518-obamas-voting-record-on-israel/>.

(102) David Emery, «Barack Obama and Islam,» ThoughtCo, 15/1/2007, at: <http://urbanlegends.about.com/library/bl_barack_obama_muslim.htm>.

(103) Wright's Stance on Israel Could Cost Obama Jewish Votes,» Patterico, 20/3/2008, at: <http://patterico.com/2008/03/20/wrights-stance-on-israel-could-cost-obama-jewish-votes/>.

(104) «Transcript: Obama's Speech».

(105) Larry Rohter, «Obama's Comments on Israel Stir Criticism in U.S.,» The New York Times, 7/6/2008, at: <http://www.nytimes.com/2008/06/07/us/politics/07obama.html>.

(106) «Transcript: Obama's Speech».

(107) Ibid.

(108) Ibid.

(109) Ibid.

(110) Ibid.

(111) Larry Rohter, «On McCain, Obama and a Hamas Link,» The New York Times, 10/5/2008, at: <http://www.nytimes.com/2008/05/10/us/politics/10mccain.html?fta=y&_r=0>.

(112) «The Obama - Biden Plan,» Change.gov, 10 June 2014, at: <http://change.gov/agenda/foreign_policy_agenda/>.

(113) Ewen MacAskill, «Obama Adviser Aligns with White House in Criticism of Rocket Attacks on Israel,» The Guardian, 29/12/2008, at: <http://www.theguardian.com/world/2008/dec/29/barack-obama-israel-gaza>.

(114) «Sharm El - Sheikh Fact - Finding Committee Report: «Mitchell Report»,» 30 April 2001, at: <http://eeas.europa.eu/mepp/docs/mitchell_report_2001_en.pdf>.

(115) James Besser, «Mitchell as Envoy Could Split Center,» The New York Jewish Week, 21 January 2009, at: <http://www.thejewishweek.com/features/mitchell_envoy_could_split_center>.

(116) Laura Rozen, «What Biden Told Netanyahu behind Closed Doors: «This is Starting to Get Dangerous for us»,» Politico, 11/3/2010, at:
_told_Netanyahu_behind_closed_doors_This_is_starting_to_get_dangerous_for_us.html

يُنظر أيضًا:

Adam Entous and Mohammed Assadi, «Biden Scolds Israel over Settlement Plan,» Reuters, 10/3/2010, at:

<http://www.reuters.com/article/2010/03/10/us-usa-israel-biden-
.<idUSTRE6271YE20100310

US General: Israeli - Palestinian Conflict Affects US Interests,»» (117)
Voice of America, 15/3/2010, at: <http://www.voanews.com/content/us-general-
.<israeli-palestinian- conflict-affects-us - interests-87908632/114209.html

Gates: Lack of Middle East Peace Affects U.S. National» (118)
Security,» Radio Free Europe, 26/3/2010, at:
tent/Gates_Lack_Of_Middle_East_Peace_Affects_US_National_Security/1994136.html

Bruce Riedel et al., «Israeli - Palestinian Peace: What is the (119)
U.S. National Security Interest? How Can It Be Achieved?,» Middle
East Policy Council, vol. 18, no. 1 (Spring 2011), at:
<http://www.mepc.org/journal/middle -east-policy-archives/israeli-palestinian-peac-
.<what-us-national-security-interest?print

Joel Brinkley, «Netanyahu Burns Bridges with Obama,» (120)
SFGate, 16/11/2012, at:
<http://www.sfgate.com/opinion/brinkley/article/Netanyahu-burns-bridges-with-Obama-
.<4045204.php

In Quotes: Obama and Romney Debate Israel, Iran, and» (121)
U.S. Foreign Policy,» Haaretz, 23/10/2012, at:
<http://www.haaretz.com/news/u-s-elections-2012/in-quotes-obama-and-romney-
.<debate-israel-iran-and-u-s-foreign-policy.premium-1.471817

U.S. Presidential Elections: Jewish Voting Record (1916 -» (122)
Present),» Jewish Virtual Library, at:
.<<https://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/jewvote.html

Ben Armbruster, «'Paranoid' Netanyahu Calls David (123)
Axelrod and Rahm Emanuel 'Self - Hating Jews,'» ThinkProgress, 9/
7/ 2009, at: <http://thinkprogress.org/politics/2009/07/09/49940/netanyahu-axelrod-
.</emanuel

Text: Obama's Speech in Cairo,» The New York Times,» (124)
4/6/2009, at: <http://www.nytimes.com/2009/06/04/us/politics/04obama.text.html?
.<pagewanted=all

.«Wilson, «Where Obama Failed (125)

(126) Elise Labott, «Obama Drops Demand that Israel Freeze Settlements,» CNN, 23/9/2009, at: <http://edition.cnn.com/2009/POLITICS/09/22/us.mideast/>.

(127) Netanyahu: No Extension of Settlement Freeze,» CNN,» 19/9/2010, at: <http://www.cnn.com/2010/WORLD/meast/09/19/israel.netanyahu.settlements/>.

(128) Wilson, «Where Obama Failed».

(129) Ibid.

(130) Akiva Eldar, «Netanyahu Has Declared Himself Ready to Challenge Obama,» Haaretz, 25/5/2011, at: <http://www.haaretz.com/print-edition/news/netanyahu-has-declared-himself-ready-to-challenge-obama-1.363887>.

(131) The White House, Office of the Press Secretary, «Remarks by the President on the Middle East and North Africa,» 19 May 2011, at: <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/05/19/remarks-president-middle-east-and-north-africa%20>.

(132) Jennifer Rubin, «Middle East Collapse: Does Kerry Finally Get It?,» The Washington Post, 6/4/2014, at: <http://www.washingtonpost.com/blogs/right-turn/wp/2014/04/06/middle-east-collapse-does-kerry-finally-get-it/>.

يُنظر أيضًا:

Aaron David Miller, «Spies, Swaps, and Sins of Ommission: Five Ways to Tell the Middle East Peace Process is in Big Trouble,» Foreign Policy, 26/3/2014, at: <http://foreignpolicy.com/2014/03/26/spies-swaps-and-sins -of-omission/>.

(133) Crispian Balmer, «'Jewish State' Recognition Adds New Israeli - Palestinian Trip Wire,» Reuters, 5/3/2014, at: <http://www.reuters.com/article/2014/03/05/us-palestinians-israel-recognition-idUSBREA240YJ20140305>.

(134) «كيري يقول إعلان إسرائيل عن إقامة مساكن بالقدس هو سبب مأزق محادثات السلام»، **Reuters** عربي، 8/ 4/ 2014، على الرابط:

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAEA370J620140408>.

(135) المرجع نفسه.

(136) Michael R. Gordon, «Kerry Expresses Regret After Apartheid Remark,» The New York Times, 28/ 4/ 2014, at: <http://www.nytimes.com/2014/04/29/world/middleeast/kerry-apologizes-for-remark-that-israel-risks-apartheid.html>.

(137) Israel Slams Indyk Accusations on Peace Talks,» Ynetnews.com,» 9/5/2014, at: <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L -4517947,00.html>.

(138) Ido Ben - Porat and Ari Yashar, «'Kerry Wants a Nobel at the Expense of Bereaved Israelis',» Israel National News, 10/ 4/ 2014, at: <http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/179510#.VW64UUY1peV>>.

(139) Karen DeYoung & Anne Gearan, «With Israeli - Palestinian Peace Talks Faltering, Kerry must Decide How to Proceed,» The Washington Post, 3/4/2014, at: <http://www.washingtonpost.com/world/national - security/with-israeli-palestinian-peace-talks-faltering-kerry-must-decide-how-to-proceed/2014/04/03/464517bc-bb41-11e3-9a05-c739f29ccb08_story.html>.

(140) Ibid.

(141) Miller, «Spies, Swaps».

(142) Barak Ravid, «Following U.S. Uproar, Ya'alon Apologizes for Calling Kerry 'Obsessive and Messianic': U.S. State Department had Demanded Netanyahu Publicly Condemn Minister's Remarks, Which Caused Rift between the Two Allies,» Haaretz, 14/1/2014, at: <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/1.568666>>.

يُنظر أيضًا:

Sharona Schwartz, «Israeli Defense Minister: U.S. is Projecting 'Weakness',» The Blaze, 18/3/2014, at: <http://www.theblaze.com/stories/2014/03/18/israeli-defense-minister-u-s-is-projecting-weakness/>.

(143) Remarks by Secretary of State John Kerry at Munich» Security Conference,» U.S. Department of State, 1 February 2014, at:

.<<http://www.state.gov/secretary/remarks/2014/02/221134.htm

John Kerry, «Special Address,» AJC Global Forum 2013, (144) Washington, DC, 3 June 2013, at: <http://www.ajc.org/site/apps/nlnet/content2.aspx? .<c=7oJILSPwFfJSG&b=8712787&ct=13168621

Jeffrey Goldberg, «Obama to Israel - - Time Is Running (145) Out,» Bloomberg View, 2/3/2014, at: <http://www.bloombergview.com/articles/2014-03-02/obama-to-israel-time-is-running- .<out

.Ibid (146)

.Ibid (147)

.Ibid (148)

The White House, Office of the Press Secretary, «Remarks (149) by President Obama and Prime Minister Netanyahu before Bilateral Meeting,» 3 March 2014, at: <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/03/03/remarks-president-obama-and-prime-minister-netanyahu-bilateral- .<meeting

Full Transcript: Prime Minister Netanyahu's Speech at» (150) AIPAC Policy Conference, 2014,» The Algemeiner, 4/3/2014, at: <http://www.algemeiner.com/2014/03/04/full-transcript-prime-minister- .</netanyahu%E2%80%99s-speech-at-2014-aipac-policy-conference

.«Goldberg, «Obama to Israel (151)

Secretary of State John Kerry's Remarks at the American» (152) Israel Public Affairs Committee Conference,» U.S. Department of State, 3 March 2014, at: .<<http://www.state.gov/secretary/remarks/2014/03/222808.htm

Kerry: Israel Insistence on Jewish State Declaration a» (153) 'Mistake',» NewsMax, 14/3/2014, at: <http://www.newsmax.com/Newsfront/Israel-Palestinians-conflict- .</kerry/2014/03/14/id/559551

يُنظر أيضًا:

Israeli Officials Slam Kerry for Remarks on Jewish State» Recognition,» The Jerusalem Post, 16/3/2014, at: <http://www.jpost.com/Diplomacy-and- Politics/Officials-slam-Kerry- for-saying-PM-wrong-to-insist-Palestinians - declare-Israel-Jewish-state-345479>.

(154) Michael Wilner, «Kerry: Netanyahu Wrong to Insist Palestinians Recognize Israel as Jewish State,» The Jerusalem Post, 14/3/2014, at: <http://www.jpost.com/Diplomacy-and-Politics/Kerry-says-Netanyahu-wrong-to-insist-Palestinians-recognize-Israel-as-Jewish-state-345341>.

(155) يُنظر مثلًا: صالح النصراوي، «العراق في الاستراتيجية الأميركية من أي مشروع في الدولة الجديدة»، **السياسة الدولية**، العدد 162 (تشرين الأول/ أكتوبر 20)، ص 45؛ وكوثر عباس الربيعي، «العراق في المنظور الأمني الأمريكي»، **دراسات دولية**، العدد 36 (2008)، ص 26 - 27.

(156) يُنظر مثلًا:

T. V. Paul and John A. Hall, International Order and the Future of World Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 239.

(157) Frederick W. Axelgard, A New Iraq?: The Gulf War and Implications for U.S. Policy, Washington Papers 133 (New York: Praeger, 1988), p. 7.

ويُنظر كذلك: خالد عزمي، «التقارب العراقي - الأميركي»، **مجلة الفكر الاستراتيجي** (نيسان/ أبريل 1990)، ص 146.

(158) محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز

الأهرام للترجمة، 1992)، ص 77.

(159) مازن إسماعيل الرمضاني، «الموارد الأولية والصراع الدولي»، **المنار**، العدد 7 (تموز/ يوليو 1985)، ص 80.

(160) فيبي مار ووليم لويس (محرران)، **امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، ترجمة عبد الله جمعة الحاج (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996)، ص 277.

(161) مازن إسماعيل الرمضاني، «العرب والاتحاد السوفيتي»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 1 (1986)، ص 82.

(162) المرجع نفسه، ص 95 - 96.

(163) حقق استمرار الحرب العراقية - الإيرانية للولايات المتحدة أرباحًا صافية مباشرة تقدر بنحو 23 مليار دولار. يُنظر: هيكل، ص 157.

(164) مازن إسماعيل الرمضاني، «الولايات المتحدة وحرب الخليج: المتغيرات»، **آفاق عربية**، العدد 1 (كانون الثاني/ يناير 1992)، ص 20.

(165) بعد أن كان سعر برميل النفط 21 دولارًا أضحى سعره يراوح بين 9 و12 دولارًا، علمًا أن انخفاض سعر النفط بمقدار دولار واحد كان يكلف العراق مليار دولار سنويًا. نقلًا عن: مصطفى غيثان، **السياسة الأميركية الخارجية حيال العراق:**

ماضي المستقبل ومستقبل الحاضر (بغداد: دار الكتب العلمية، 2014)، ص 149.

(166) مازن إسماعيل الرمضاني، «الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية»، **شؤون سياسية**، العدد 2 (1994)، ص 23.

(167) صامويل هنتنغتون، **صدام الحضارات** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1995).

(168) علي بشار بكر أغوان، «الوقائية والإستباقية في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد أحداث 11/ أيلول 2001 (التطور النظري والتطبيقي)»، **الحوار المتمدن**، 14/ 7/ 2011، في الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267162>.

(169) نيفين عبد المنعم مسعد، «السياسة الخارجية الأميركية تجاه الدول العربية بعد أحداث 11 أيلول 2001»، **المستقبل العربي**، العدد 292 (حزيران/ يونيو 2005)، ص 214.

(170) «Colin Powell Regrets Iraq War Intelligence,» Islam Times, 12/9/2011, at: <http://www.islamtimes.org/en/doc/news/98155/Collin-powell-regrets-iraqi-war-intelligence>.

(171) ما زالت الأهداف الكامنة وراء غزو العراق واحتلاله موضع تساؤل. يُنظر مثلًا:

Jane K. Cramer and A. Trevor Thrall, «Why did the United States Invade Iraq?» A Survey of International Relations and Foreign

Policy Scholars, at: <http://www-personal.umd.umich.edu/~atthrall/whyiraq.pdf>.

(172) باسم كريم سويدان الجنابي، **مجلس الأمن والحرب على العراق 2003: دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب** (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008).

(173) أحمد إبراهيم محمود، «العراق في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط»، **السياسة الدولية**، العدد 154 (تشرين الأول/ أكتوبر 2003)، ص 52.

(174) غيثان، ص 179.

(175) محمود، ص 62.

(176) كان أحدَ أعضاء طاقم الحاكم العسكري الأميركي، جاي غارنر (J. Garner)، قبل استبداله بالحاكم المدني في العراق، بول بريمر.

(177) عثمان حمادي، **حقيقة الفشل الأمريكي في العراق: ردًا على ما ورد في كتاب بول بريمر (عام قضيته في العراق)** (بغداد: دار الكتاب العربي، 2010)، ص 249.

(178) محمد وائل القيسي، **مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج: دراسة مستقبلية** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص263.

يُنظر أيضًا:

Robert C. Keating, «Condi Comes Clean. Admits «Thousands» of Tactical Errors in Iraq,» Mostcorrupt.com, at: <<http://www.mostcorrupt.com/condi.htm>>.

(179) عامر هاشم عواد، «مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق بين الاستمرارية والتغيير»، **دراسات دولية**، العدد 36 (2008)، ص 170. وحول نوعية هذه الأخطاء يُنظر بشيء من التفصيل، أنتوني كوردسمان، «نحو استراتيجية أميركية فعالة في العراق»، **المستقبل العربي**، العدد 313 (آذار/ مارس 2005)، ص 6 – 12.

(180) حسين حافظ وهيب، «مستقبل العلاقات العراقية – الأمريكية في ظل الاستراتيجية الأمريكية الراهنة»، **دراسات دولية**، العدد 36 (2008)، ص 130 – 133.

(181) المرجع نفسه، ص 132.

(182) نبيل محمد سليم، «الاستراتيجية الأميركية في العراق ومعضلة الأمن»، **دراسات دولية**، العدد 36 (2008)، ص 12.

(183) المرجع نفسه، ص 16.

(184) عامر هاشم عواد، «دور العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط»، **دراسات دولية**، العدد 33 (2007)، ص 25.

(185) المرجع نفسه.

(186) **Sen. Biden: Iraq Should Be Divided into 3 Regions,» at:»**

.<<http://www.informationclearinghouse.info/article12897.htm

(187) القيسي، ص 258.

(188) غيثان، ص 220. في مناقشة مستفيضة لتكلفة الحرب على العراق، يُنظر: جوزيف ستيغلتز وليندا بيلمز، **حرب الثلاثة تريليونات دولار: الكلفة الحقيقية لحرب العراق** (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009).

(189) الربيعي، ص 38.

(190) نبيل محمد سليم، «العلاقات العراقية - الأمريكية: على خلفية انتهاء أمد اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق»، **دراسات دولية**، العدد 47 (2011)، ص 42.

(191) Ellen Laipson, The Future of US - Iraq Relations (Washington, DC: The Henry L. Stimson Center, 2010), at: <https://www.stimson.org/sites/default/files/file - attachments/Future_of_Iraq-US_Relations - English_1.pdf>.

(192) John W. Spanier, Games Nations Play, 6th ed. (Washington, DC: CQ Press, 1987), pp. 107 - 110.

(193) K. J. Holsti, International Politics: A Framework for Analysis, 7th ed. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1995), pp. 74 - 80.

(194) القيسي، ص 88 - 89.

(195) غيثان، ص 216؛ وكذلك القيسي، ص 240.

(196) **الشرق الأوسط**، 5/ 10/ 2010؛ ويُنظر: وهيب، ص 11 – 12، والذي يشير إلى أن حجم الاحتياطي النفطي في العراق يتراوح بين 280 و360 مليار برميل وأن 50٪ منه يمكن تحويله إلى احتياطي ثابت.

(197) القيسي، ص 107؛ وكذلك: عمار حميد ياسين، «مستقبل العلاقة مابين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة مابعد انسحاب القوات الأمريكية عام 2011»، **دراسات دولية**، العدد 53 (2012)، ص 102.

(198) كان من المتوقع أن تصبح الصين في عام 2015 أكبر مستهلك للنفط في آسيا، ما يجعلها أكثر عرضة للتأثر، يُنظر مثلًا: خديجة عرفة، «الصين وأمن الطاقة: رؤية مستقبلية»، **السياسة الدولية**، العدد 164 (نيسان/ أبريل 2006)، ص 56 – 57.

(199) ياسين، ص 110.

(200) مع ذلك ثمة آراء ترى أن النفط وحده لا يفسّر السياسة الأميركية حيال العراق والخليج العربي. يُنظر مثلًا: مجيد الهيتي، «مساهمة في النقاش حول نفطنا»، في:

<**http://www.althakafaaljadeda.com/309/majed-alhiti.htm**>.

(201) وهيب، ص 14.

(202) محمود، ص 64 – 65.

(203) وهيب، ص 12.

(204) Ali E. Hillal Dessouki and Bhgat Korany, «A Literature

Survey and a Framework for Analysis,» in: Bahgat Korany et al., The Foreign Policies of Arab States (Boulder: Westview Press; .Cairo: American University in Cairo Press, 1984), p. 13

(205) لأهمية موقعه، ذهب عدد من رواد الاستراتيجيا في العصر الحديث إلى إيلاء هذه الأهمية مكانة متميزة في نظرياتهم. فمثلًا وضع هالفورد ماكيندر (1861 - 1) العراق ضمن منطقة الهلال الداخلي في نظريته المسماة «قلب الأرض»، وهذه تتلخص فيها أن من يسيطر على منطقة الهلال الداخلي يسيطر على قلب الأرض، ومن يسيطر على قلب الأرض يسيطر على قلب العالم. يُنظر: القيسي، ص 80.

(206) مازن إسماعيل الرمضاني، **في السياسة الخارجية للعراق** 1968 - 1990 (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1994)، ص 176.

(207) القيسي، ص 77.

(208) لذا يعد طول الساحل العراقي على الخليج العربي أضيق السواحل العربية فضلًا عن الإيرانية وبنسبة طول تساوي 0.4. يُنظر: عبد الخالق عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي»، **السياسة الدولية**، العدد 114 (تشرين الأول/ أكتوبر 1993)، ص 33.

(209) Ahmed Yousif Ahmed, «The Dialectics of Domestic Environment and Role Performance: The Foreign Policy of Iraq,» .in: Korany et al., p. 149

(210) في شيء من التفصيل عن أهمية الموقع الجغرافي للعراق، يُنظر مثلًا: القيسي،

ص 73 – 85.

(211) وهيب، ص 15.

(212) <http://arabac.cri.cn/741/20n/05/16/825139353.html>.

(213) عواد، «دور العراق الجديد»، ص 187.

(214) بلغت قيمة مشتريات العراق من السلاح الأميركي حتى عام 2013 نحو 13 مليار دولار. يُنظر: ياسين، ص 115.

(215) جوزيف براودي، **العراق الجديد**، ترجمة نمير عباس مظفر (بيروت: لمؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص 170 – 171. ثمة رأي آخر يؤكد أن هذه الاتفاقية تتماهى ومضامين الحماية التي تميزت بها نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. يُنظر مثلًا: بسمة خليل نامق الأوقاتي، «الثبات والتغيير في الاستراتيجية الأمريكية في انتخابات الرئاسة الأمريكية 2008 وتداعياتها على العراق والمنطقة»، **دراسات دولية**، العدد 38 (2008)، ص 133.

(216) ياسين، ص 107.

(217) **Claire Spencer, Jane Kinninmont and Omar Sirri (eds.), Iraq Ten Years On (London: Chatham House, 2013), at: rg/sites/files/chathamhouse/public/Research/Middle%20East/0513pr_iraqtenyearson.pdf**

(218) **Ibid.**

(219) «رؤية في مستقبل العلاقات الخليجية – العراقية»، **دار الأخبار**، في:

</www.daralakhbar.com/news/2011/08/31/529365/articles/2029989>.

(220) عن رؤية تركيا علاقتها مع الولايات المتحدة الأميركية، يُنظر: أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة نافع بشير وبرهان كوروغلو (بيروت: الدار العربية للعلوم، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010).

(221) تلا عاصم فائق، «أثر المتغير الأميركي في العلاقات العراقية - التركية»، **دراسات دولية**، العدد 54 (2012)، ص 189.

(222) <**www.alquds.co.uk/?p111301**>.

(223) فهمي هويدي، «إسرائيل على ضفاف الفرات»، **الأهرام**، 13/ 7/ 2004، يُنظر:

<**http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/7/13/Opin1.htm**>.

(224) ند باركر، «العراق بعد الانسحاب: الدولة الفاشلة المقبلة»، **المستقبل العربي**، العدد 398 (نيسان/ أبريل 2012).

(225) جراهام إي. فولر، **العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2؟**، دراسات عالمية 14 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998).

(226) المرجع نفسه، ص 21.

(227) عبد علي كاظم المعموري ومحمد حسن رشم، «مستقبل العلاقات

الاقتصادية العراقية – الأمريكية (مشاهد مختلفة)»، **قضايا سياسية**، العدد 18 (2009)، ص 71.

(228) **Kenneth M. Pollack, «American Policy Toward Iraq after 2011,» Brookings, 15 November 2011, at: <<http://www.brookings.edu/research/testimony/2011/11/15-iraq-pollack>>.**

(229) بول كيندي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، ترجمة البديري مالك (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994).

(230) **Zbigniew Brzezinski, Out of Control: Global Turmoil on the Eve of the Twenty - First Century (New York: Scribner; Maxwell Macmillan International, 1993), p. 206.**

(231) رمزي زكي، «هل انتهت قيادة أميركا للمنظومة الرأسمالية العالمية؟»، **المستقبل العربي**، العدد 138 (آب/ أغسطس 1990)، ص 79.

(232) أنور عبد الملك، **تغيير العالم**، سلسلة عالم المعرفة 95 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985).

(233) الإحصاءات أُخذت من مجلّة **الحصاد**، العدد 30 (آذار/ مارس 2014)، ص 5. وكذلك في زيادة الإنتاج النفطي الأميركي وانخفاض الاستهلاك، يُنظر:

Anthony H. Cordesman and Sam Khazai, «Iraq after US Withdrawal: US Policy and the Iraqi Search for Security and Stability,» at: <<http://csis.org/files/publication/120702_Iraq_After_US_Withdrawal.pdf>>.

(234) **Ibid.**

(235) محمد قواس، «واشنطن وزمن الاستقالة من الشرق الأوسط»، **الحصاد**، العدد 23 (آب/ أغسطس 2013)، ص 5 - 7.

(236) ياسين، ص 117.

(237) Richard Nixon, «Address to the Nation about National Energy Policy,» The American Presidency Project, 25/11/1973, at: .<<http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=4051

(238) Remarks on the Middle Class Bill of Rights,» Clinton» Presidential Materials Project, 19/12/1994, at: <http://clinton6.nara.gov/1994/12/1994-12-19-president-et-al- on-middle-class-bill- .<of-rights.html

(239) Reliable, Affordable, and Environmentally Sound Energy for America's Future: Report of the National Energy Policy Development Group (Washington, DC: National Energy Policy, .<2001), at: <http://www.wtrg.com/EnergyReport/National-Energy-Policy.pdf

(240) Self - Sufficiency Measurements Derived from Comparing U.S. Oil Import and Consumption Data, «Weekly Imports and Exports (Thousand Barrels per Day),» U.S. Energy Information Administration, 18/3/2014, at: <http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_move_wkly_dc_NUS-Z00_mbblpd_w.htm>; «Crude Oil Production,» U.S. Energy Information Administration, .<18/3/2014, at: <http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_crd_crpdn_adc_mbbl_m.htm

(241) U.S. Net Imports by Country,» U.S. Energy Information» Administration, 29/1/2015, at: .<<http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_move_neti_a_EP00_IMN_mbblpd_m.htm

(242) China,» U.S. Energy Administration, 4/2/2014, at:» .<<http://www.eia.gov/countries/analysisbriefs/China/china.pdf

(243) Matthew L. Wald, «Shale's Effect on Oil Supply is Forecast to Be .<Brief,» The New York Times, 12/11/2013, at: <http://goo.gl/j5WMrr

AEO2014 Early Release Overview,» U.S. Energy Information» (244)

Administration, 16/12/2014, at:
egulation/authorizations/2013_applications/sc_exhibts_13_116_118/Ex._109_-
.<_AEO_2014_Early_Release_Overvie.pdf

Asjylyn Loder, «Dream of U.S. Oil Independence Slams Against (245)

.<Shale Costs,» Bloomberg News, 27/2/2014, at: <http://goo.gl/8GsdxI

Coral Davenport and Steven Erlanger, «U.S. Hopes Boom in Natural (246)

Gas Can Curb Putin,» The New York Times, 5/3/2014, Viewed 19/5/2014, at:
.<<http://goo.gl/4f4VTy

Ben Geman, «Obama: US Will Ensure «Free Flow» of (247)
.<Middle East Oil,» The Hill, 24/9/2013, at: <http://goo.gl/BxOGsQ

Hillary Clinton, «America's Pacific Century: The Future of (248)
Politics Will Be Decided in Asia, Not Afghanistan or Iraq, and the United States Will Be Right at the Center of the Action,» Foreign Policy, 11/10/2011, at:
.<<http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/10/11/americas_pacific_century

John W. Dower, «The San Francisco System: Past, Present, (249)
Future in U.S. - Japan - China Relations,» The Asia - Pacific Journal
.((23 February 2014

Richard J. Ellings & Edward A. Olsen, «A New Pacific (250)
.Profile,» Foreign Policy, no. 89 (Winter 1992 - 1993), pp. 116 - 136

Thomas Donnelly, Donald Kagan and Gary Schmitt, (251)
«Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and Resources for a New Century,» A Report of the Project for the New American
.Century, September 2000

Mark Landler, «Rice Offers a More Modest Strategy for (252)
.<Mideast,» The New York Times, 26/10/2013, at: <http://goo.gl/ybnhW1

(253) للمزيد عن «قيادة الهادئ» يُنظر:

«USPACOM Facts», at: <http://www.pacom.mil/about-uspacom/facts.shtml>.

(254) «Commander's Posture Statement,» United States Central Command, 5/3/2014, at: <http://www.centcom.mil/en/about-centcom-en/commanders-posture-statement-en>.

(255) «Texts of International Agreements to which the US is a Party (TIAS),» U.S. Department of State, at: <http://www.state.gov/s/l/treaty/tias/index.htm>>.

(256) «U.S. Trade by Geographic Regions,» United States International Trade Commission, at: <http://dataweb.usitc.gov/scripts/Regions.asp>>.

(257) Zachary Fryer - Briggs, «DoD Official: Asia Pivot «Can't Happen» Due to Budget Pressures,» Defense News, 4/3/2014, at: <http://goo.gl/2AeBv8>>.

(258) «U.S. Trade by Geographic Regions».

(259) «Interest in Egypt News has Plummeted since the Arab Spring: Fewer See Events in Egypt as Critical to U.S. Interests,» Pew Research Center, 17/7/2013, p. 2, at: <http://goo.gl/WJDfcD>.

(260) «Tough Stance on Iran Endorsed; Public Priorities: Deficit Rising, Terrorism Slipping,» The Pew Research Center for the People and the Press, 23/1/2012, p. 6, at: <http://goo.gl/8VvnKi>.

(261) «U.S. - Middle East Relations: Key Data Points from Pew Research,» Pew Research Center, 27/1/2014, at: <http://goo.gl/XVpyMN>.

(262) «More Now See Failure than Success in Iraq, Afghanistan: Little Partisan Gap in Views of Whether U.S. Has Reached Goals,» Pew Research Center, 30/1/2014, p. 4, <http://goo.gl/aWj6yl>.

(263) «U.S. - Middle East Relations».

(264) للاطلاع على الورقة المرجعية للمؤتمر، يُنظر:

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/7c7d3335-2708-4924-86c5-760a1678715d>. (المحرر)

(265) أحمد إبراهيم محمود وآخرون، من أجل إصلاح جامعة الدول العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن، تحرير محمد جمال باروت (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 478.

(266) **François Duchêne, Jean Monnet: The First Statesman of Independence (New York: W.W. Norton & Company, 1994), p. 346.**

(267) **Walter Mattli, The Logic of Regional Integration: Europe and Beyond (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 25.**

(268) **Michael Schulz, Fredrik Söderbaum and Joakim Öjendal (eds.), Regionalization in a Globalizing World: A Comparative Perspective on Forms, Actors, and Processes (London; New York: Zed Books, 2001), pp. 12 - 17.**

(269) **James Burch, «The Domestic Intelligence Gap: Progress Since 9/11,» Homeland Security Affairs (April 2008), at: <https://www.hsaj.org/articles/129>.**

(270) **George Soros, The Bubble of American Supremacy (London: Weidenfeld & Nicolson, 2004), pp. 2 - 64.**

(271) **Paul Wolfowitz, «Wolfowitz Doctrine - US Plans for Russia,» Beforeitsnews, 26/4/2014, at: <http://beforeitsnews.com/alternative/2014/04/wolfowitz-doctrine-us-plans-for-russia-2945824.html>; Dick Cheney, «Defense Strategy for the 1990s: The Regional Defense Strategy,» (January 1993), at: <<www.informationclearinghouse.info/pdf/naarpr_Defense.pdf.**

(272) **Fawaz A. Gerges, Obama and the Middle East: The End of**

.America’s Moment? (New York: Palgrave Macmillan, 2012), p. 2

(273) Council on Foreign Relations, International Institutions and Global Governance Program, Summary Report: Regional Cooperation in a New Middle East (Cairo: 10 - 11 November, 2012).

(274) G. Pope Atkins, Handbook of Research on the International Relations of Latin America and the Caribbean (Oxford: Westview Press, 2001), pp. 229 - 230.

(275) Ian S. Lustick, «The Absence of Middle Eastern Great Powers: Political «Backwardness» in Historical Perspective,» International Organization, vol. 51, no. 4 (Autumn 1997), pp. 653 - 683.

(276) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض (1948 - 1978): البحث عن سلام.. والصراع في الشرق الأوسط**، ط 2 (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985)، ص 467.

(277) Stephen M. Walt, The Origins of Alliances (New York: Cornell University Press, 1990), p. 120.

(278) عصمت عبد المجيد، **زمن الانكسار والانتصار: مذكرات ديبلوماسي عربي عن أحداث مصرية وعربية ودولية: نصف قرن من التحولات الكبرى** (بيروت: دار النهار للنشر، 1998)، ص 102.

(279) سعد الدين الشاذلي، **حرب أكتوبر: مذكرات** (باريس: منشورات مؤسسة الوطن العربي، 1980).

(280) أنور السادات، **البحث عن الذات: قصة حياتي** (القاهرة: المكتب المصري

الحديث، 1978)، ص 327.

(281) رياض، ص 395، 399، 402، 414 – 415.

(282) Alistair Horne, Kissinger: 1973, The Crucial Year (New York: Simon & Schuster, 2009), pp. 232, 262.

(283) السادات، ص 356.

(284) Horne, p. 261.

(285) رياض، ص 391 – 399، 402 – 403.

(286) علي الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية: 1945 – 1982**، سلسلة مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 202 – 214.

(287) James Dobbins, «Learning the Lessons of Iraq,» in: Francis Fukuyama (ed.), Nation - Building: Beyond Afghanistan and Iraq, Forum on Constructive Capitalism (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2006), p. 218.

(288) Brig Gurmeet Kanwal, «Indian Army's Stellar Role in Nation Building,» India Strategic (January 2013).

(289) Thomas Hobbes, Leviathan, Dover Philosophical Classics (New York: Dover Publications INC, 2006), pp. 69 - 72.

(290) نجم الدين السهروردي، **التاريخ لم يبدأ غدًا: حقائق وأسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني 1941 و1958 في العراق** (بغداد: شركة المعرفة للنشر والتوزيع،

1988)، ص 114 - 120.

.Dobbins, p. 225 (291)

.Fukuyama (ed.), p. 232 (292)

Paul Bremer III, «How I Didn't Dismantle Iraq's Army,» (293)
.The New York Times, 6/9/2007

Johanna Mendelson Forman, «Striking Out in Baghdad: (294)
How Postconflict Reconstruction Went Awry», in: Fukuyama (ed.),
.pp. 196 - 218

Azam Ahmed, «Kurds Retool to Confront ISIS Threat in (295)
Northern Iraq: Initial Losses Test Resolve and Reputation of a Once
.- Feared Pesh Merga,» International New York Times, 2/9/2014

Michael E. O'Hanlon and Ian Livingston, «Iraq Index: (296)
Tracking Variables of Reconstruction & Security in Iraq,»
.<Brookings, July 2012, at: <http://brook.gs/1BTAoFN

Jessica T. Mathews, «Iraq Illusions,» The New York Review, (297)
.(vol. 61, no. 13 (August 2014

Kayhan Barzegar, «The Balance of Power in the Persian (298)
Gulf: An Iranian View,» Belfer Center for Science and International
.<Affairs (2010), at: <http://bit.ly/1G5O5FA

Martin Wight, Power Politics, Edited by Hedley Bull and (299)
Carsten Holbraad, Revised and Expanded ed., Pelican Books
.(Middlesex - England: Penguin Books, 1979), p. 63

Ahmet Kuru, «The Rentier State Model and Central Asian (300)
Studies: The Turkmen Case,» Alternatives: Turkish Journal of
International Relations, vol. 1, no. 1 (Spring 2002), at:
.<<http://bit.ly/1CTGmaa

(301) رغيد الصلح، ««حلف البنائين» العرب في مواجهة إيران»، **الحياة**، 13/

.2008 /11

(302) Barzegar, «The Balance of Power».

(303) **يُذكر أن هذه الدراسة قُدّمت إلى المؤتمر الذي عُقد في نيسان/ أبريل 2014.**

(المحرر)

(304) كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011** (بيروت: دار النهار، 2011)، ص 88.

(305) Raghid El - Solh, Britain's 2 Wars with Iraq: 1941 - 1991 (Reading: Garnet Publishing Limited, 1996), p. 66.

(306) خالد الدخيل، «لم يحن وقت التفاوض مع إيران بعد»، **الحياة**، 18/ 5/ 2014.

(307) جورج حبش، «أزمة اليسار العربي.. إلى أين؟»، 30/ 7/ 2011، في:

<http://on.fb.me/1CiDKbb>.

(308) مي دمشقية سرحال، «منطقة التجارة الحرَّة العربية الكبرى: انعكاسات التحولات العربية والأزمات في الاقتصاد العالمي ومتطلبات المرحلة المفصلية الجديدة»، **النشرة الاقتصادية العربية**، العدد 15 (تموز/ يوليو – أيلول/ سبتمبر 2012)، ص 11 – 61.

(309) Giacamo Luciani, «From Private Sector to National Bourgeoisie: Saudi Arabian Business,» in: Paul Aarts and Gerd Nonneman (eds.), Saudi Arabia in the Balance: Political Economy, Society, Foreign Affairs (London: Hurst and Co., 2005), pp. 144 - 185.

(310) D. Mitrany, «The Prospect of Integration; Federal or Functional,» in: Michael O'Neill (ed.), The Politics of European Integration: A Reader (London; New York: Routledge, 1996), pp. 191 .- 195

(311) Ernst B. Haas, «The Uniting of Europe: Political, Social and .Economic Forces 1950 - 1957,» in: O'Neill, pp. 195 - 197

(312) Simona Milio, From Policy to Implementation in the European Union: The Challenge of a Multi - Level Governance System, Library of European Studies 13 (London: Tauris Academic .Studies, 2014), pp. 1 - 3

(313) Getting in the Way: South East Asia Finds the Decorum of» Its Regional Club Rather Rudely Shattered,» The Economist (17 .(May, 2014

(314) ظبية خميس، **منفى جامعة الدول العربية** (بيروت: رياض الريس للكتب النشر، 2013)، ص 267 – 299؛ ويُنظر أيضًا: كوكب نجيب الريس، **جامعة الدول العربية: ماذا بقي منها؟**، ط 2 (بيروت: رياض الريس، 2010)، ص 15 – 18.

(315) **المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

(316) Anthony H. Cordesman, «Pivoting? The United States, The Indian Ocean Region, and the Gulf,» Saudi - US Relations .(Information Service [SUSRIS],Washington, DC (21 December, 2013

(317) Barbara Powell, «U.S. Was Net Oil - Product Exporter for First Time Since 1949,» Bloomberg, 1/3/2002, at: <http://www.bloomberg.com/news/articles/2012-02-29/u-s-was-net-oil-product-exporter-in-2011>.

(318) Jonathan Weisman, «Cheney Urges House G.O.P. to

.Abandon Isolationism,» The New York Times, 9/9/2014

Landon Thomas (Jr.), «In Turkey's Example, Some See Map (319) for Egypt,» The New York Times, 5/2/2011, at: .<<http://www.nytimes.com/2011/02/06/world/middleeast/06turkey.html

Burhanettin Duran and Nuh Yilmaz, «Whose Model? Which (320) Turkey?,» Foreign Policy, 8/2/2011, at: .</<http://foreignpolicy.com/2011/02/08/whose-model-which-turkey

Kadir Ustun and Nuh Yilmaz, «The Erdoğan Effect: Turkey, (321) Egypt and the Future of the Middle East,» The Cairo Review of .Global Affairs, vol. 1, no. 3 (Fall 2011), pp. 71 - 80

Louisa Loveluck, «Sisi Says Muslim Brotherhood will not (322) Exist under his Reign,» The Guardian, 5/5/2014, at: <http://www.theguardian.com/world/2014/may/06/abdel-fatah-al-sisi-muslim- .<brotherhood-egypt

Kareem Fahim and Sebnem Arsu, «Egypt Expels Turkey's (323) Ambassador, Further Fraying Diplomatic Ties,» The New York Times, 23/11/2013, at: <http://www.nytimes.com/2013/11/24/world/middleeast/diplomatic-ties-fraying- .<between-egypt-and-turkey.html

Jay Solomon, «John Kerry Voices Strong Support for (324) Egyptian President: Secretary of State Becomes Highest - Ranking U.S. Official to Meet Sisi,» The Wall Street Journal, 22/6/2014, Accessed on: 1/7/2014, at: <http://online.wsj.com/articles/john-kerry-arrives-in- .<egypt-on-unannounced-visit-1403426551

Erol Cebeci & Kadir Üstün, «The Syrian Quagmire: What's (325) .(Holding Turkey Back?,» Insight Turkey, vol. 14, no. 2 (2012

Kadir Ustun and Sally Judson, «US and Turkey Diverge on (326) Syria,» The Foundation for Political, Economic and Social Research .</[SETA], 3 October 2013, at: <http://setadc.org/us-turkey-diverge-syria

US To Keep Patriot Missiles in Turkey for Another Year,»» (327) Defense News, Accessed on: 1/7/2014, at:

<http://www.defensenews.com/article/20131118/DEFREG04/311180034/US-Keep-Patriot-Missiles-Turkey-Another-Year>.

(328) **Helene Cooper, «Obama Requests Money to Train ‘Appropriately Vetted’ Syrian Rebels,» The New York Times, 26/6/2014, at: <http://www.nytimes.com/2014/06/27/world/middleeast/obama-seeks-500-million-to-train-and-equip-syrian-opposition.html>.**

(329) **Benoît Faucon, Sarah Kent and Emre Peker, «Iraqi Kurds Deliver Oil for First Time Amid Unrest: Move Draws Criticism From U.S. State Department,» Accessed on: 1/7/2014, at: <<http://online.wsj.com/articles/iraqi-kurds-deliver-oil-amid-unrest-1403336784>.**

(330) **«Turkey Does Not Want «Tattered and Divided» Iraq,» The Washington Post, 30/6/2014, at: <http://www.washingtonpost.com/world/middle_east/turkey-does-not-want-tattered-and-divided-iraq/2014/06/30/1cb4f97e-0080-11e4-b203-f4b4c664cccf_story.html>.**

(331) علمًا أن هذه الصفقة أُبرمت، لكن يُذكر أن هذه الدراسة قُدّمت إلى المؤتمر الذي عُقد في نيسان/ أبريل 2014. (المحرر)

(332) يُذكر أن هذه الدراسة قُدّمت إلى المؤتمر الذي عُقد في نيسان/ أبريل 2014. (المحرر)

(333) **Kadir Üstün, «Turkey’s Iran Policy: Between Diplomacy and Sanctions,» Insight Turkey, vol. 12, no. 3 (September 2010), pp. 19 - 26.**

(334) في نيسان/ أبريل 2014. (المحرر)

(335) **Kilic Bugra Kanat, «Turkish - Israeli Reset: Business As Usual?,» Middle East Policy Council, vol. 20, no. 2 (Summer 2013), pp. 113 - 121.**

(336) يُذكر أن هذه الدراسة قُدّمت إلى المؤتمر الذي عُقد في نيسان/ أبريل 2014. (المحرر)

Remarks by the President at the United States Military» (337) Academy Commencement Ceremony,» The White House, 28 May 2014, Accessed on: 29/5/2014, at: <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/05/28/remarks-president-united-states-military-academy-commencement-ceremony>.

(338) يُذكر أن هذه الدراسة قُدّمت إلى المؤتمر الذي عُقد في نيسان/ أبريل 2014.

(المحرر)

Jimmy Carter, «The State of the Union: Address Delivered (339) Before a Joint Session of the Congress, January 23, 1980,» in: Jimmy Carter 1980 - 81: Book 1: January 1 to May 23, 1980, Public Papers of the Presidents of the United States (Washington, DC: United States .Government Printing Office, 1981), pp. 194 - 202

David B. Ottaway, The King's Messenger: Prince Bandar bin (340) Sultan and America's Tangled Relationship with Saudi Arabia (New .York: Walker and Co., 2008), p. 95

.Ibid., pp. 212 - 213 (341)

(342) يُنظر:

Bradley Klapper, Mathew Lee and Julie Pace, «Secret US - Iran .Talks Set Stage for Nuke Deal,» Associated Press, 24/11/2013

Remarks by President Obama in Address to the United» (343) Nations General Assembly,» The White House, Office of the Press .Secretary, 24 September, 2013

.Ibid (344)

.Ibid (345)

.Ibid (346)

.Ibid (347)

Saudi Withdrawal Stuns UN Security Council,» AlJazeera,» (348)

.19/10/2013

Jeff Jacoby, «Saudi Arabia's Message to Obama,» Boston (349)
.Globe, 27/11/2013

Amena Bakr and Warren Strobel, «Saudi Arabia Warns of (350)
.Shift away from U.S. over Syria, Iran,» Reuters, 22/10/2013

Chuck Hagel, «Secretary of Defense Speech,» IISS Manama (351)
.Dialogue, U.S. Department of Defense, 7 December, 2013

.Ibid (352)

.Ibid (353)

William J. Burns, «A Renewed Agenda for U.S. - Gulf (354)
Partnership,» Center for Strategic and International Studies,
.Washington, D.C., 19 February, 2014

.Ibid (355)

Gary Sick, «The Obama Doctrine,» Project on Middle East (356)
Political Science, 24 March, 2014, at: <http://pomeps.org/2014/03/24/the-
.</obama-doctrine

Stephen Sestanovich, Maximalist: America in the World (357)
.(from Truman to Obama (New York: Alfred A. Knopf, 2014

(358) **Richard Nixon, «Address to the Nation on the War in Vietnam,» 3 November, 1969, at: <http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=2303>.**

(359) **Robert S. Litwak, Détente and the Nixon Doctrine: American Foreign Policy and the Pursuit of Stability, 1969 - 1976, International Studies (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1984), p. 123.**

(360) **Mark Landler and David E. Sanger, «Clinton Speaks of Shielding Mideast from Iran,» The New York Times, 22/7/2009.**

(361) استعار الباحث هذه التسمية، التي قد لا يكون قبولها سهلًا أول وهلة، من الصورة البلاغية المذكورة أعلاه. إضافة إلى استخدام معانٍ وأفكار جرت العادة على توظيفها سابقًا، ربما يجعل المفهوم الذي يحاول الباحث تطويره هنا، محمّلًا بحمولات ثقافية وفلسفية تعوقه عن إيصال المعنى المراد.

(362) منصور المرزوقي البقمي، «الموقف السعودي من ثورات الربيع العربي»، في: محمد بدري عيد وجمال عبد الله، **الخليج في سياق استراتيجي متغير** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 113 - 132.

(363) يسمّي الباحث المتخصص في الشأن السعودي، في معهد العلوم السياسية في باريس (Sciences Po Paris)، محمد نبيل مولين، حالة التشارك في السلطة هذه بنظام الهيمنة المتعدد، حديث مع الباحث في مدينة باريس (أيلول/ سبتمبر 2009).

(364) تشكّل عملية مأسسة السياسة الخارجية، من وجهة نظري، الخطوة الأولى في طريق بناء استراتيجيا للقيادة والزعامة السعوديتين.

(365) مضاوي الرشيد، **تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث**، ترجمة عبد الإله النعيمي، ط 3 (بيروت: دار الساقي، 2009).

(366) تحدّث الأمير سلطان بن سلمان، رئيس الهيئة العليا للسياحة والآثار، عن كون الخطاب الحضاري مصدرًا من مصادر شرعية المملكة العربية السعودية. كان هذا في حفل افتتاح معرض «روائع آثار الجزيرة العربية» في متحف الهيرميتاج، مدينة سانت بطرسبرغ الروسية، بتاريخ 18/ 5/ 2011، في:

<www.scta.gov.sa/en/mediaCenter/News/MainNews/Pages/01main-18-5-2011.aspx>.

(367) البقمي، «الموقف السعودي،» ص 113 - 132.

(368) يُنظر: نص الأمر الملكي الذي أصدره العاهل السعودي، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، في: **الشرق الأوسط**، 6/ 11/ 2011.

(369) جرت العادة، بحسب تقاليد الأسرة الملكية، أن يكون تعيين كبار الأمراء في المناصب السيادية، كوزارة الداخلية، في حضرة أبرز شخصيات الأسرة الملكية.

(370) يُنظر: «الأمير محمد بن نايف يؤدي القسم أمام الملك»، **الاقتصادية**، 6/ 11/ 2012، في:

.<http://www.aleqt.com/2012/11/06/article_707457.html>

(371) يُنظر: «إعلان نظام هيئة البيعة لتنظيم شؤون الحكم ومبايعة الملك واختيار ولي العهد»، **الشرق الأوسط**، 20/ 10/ 2006، في:

<http://archive.aawsat.com/details.asp?
section=4&article=388223&issueno=10188#.VZJyWE1d6cw>.

(372) نص المادة الخامسة قبل التعديل: «نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي، ويكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وسلم [...]». وبعد التعديل أصبح نص المادة الخامسة كما يلي: «نظام الحكم في المملكة العربية السعودية، ملكي. يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويُبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنّة رسوله صلى الله عليه وسلم. تتم الدعوة لمبايعة الملك واختيار ولي العهد وفقًا لنظام هيئة البيعة. يكون ولي العهد متفرغًا لولاية العهد، وما يُكلفه به الملك من أعمال. يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة»، للمزيد يُنظر:

.<www.shura.gov.sa>

(373) استخدام الباحث مفردة التدافع يستلهم الصورة التي توحي بها هذه الكلمة، وهي الازدحام وصعوبة الحركة.

(374) يُنظر: «السديريون السبعة»، في:

.<goo.gl/ag0Tr1>

(375) يعود سبب تراجع الرمز، والدين وآل سعود، من وجهة نظر الباحث، إلى وصول جيل أحفاد الملك عبد العزيز إلى السلطة. هذا الجيل ليس مرتبطًا بالتجربتين اللتين أسّستا الرمز: حروب الملك عبد العزيز لتوحيد المملكة (بين عامي 1902 و1932) وصراع الملك فيصل والملك سعود على السلطة (بين عامي 1958 و1963).

(376) **Evelyn Goh, Constructing the U.S. Rapprochement with China, 1961 - 1974: From «Red Menace» to «Tacit Ally» (New York: Cambridge University Press, 2005), p. 224.**

(377) مصطفى اللباد، «الاقتصاد السياسي للعلاقات الصينية – الإيرانية ولحظة الاختيار الآتية»، **الحياة**، 31/ 10/ 2007.

(378) منصور المرزوقي البقمي، «الممانعة السعودية في مجلس الأمن»، مركز الجزيرة للدراسات،

20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، في:

<**http://studies.aljazeera.net/reports/2013/11/20131120112333735872.htm**>.

(379) يُنظر فتوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1893 – 1969)، مفتي السعودية حتى وفاته في عام 1969:

<**http://www.dorar.net/enc/mazahib/287**>.

(380) يُنظر كلمة الافتتاح التي ألقاها الأمير نايف بن عبد العزيز (1934 – 20)، وهو ولي العهد سابقًا (2011 – 2012)، في ندوة السلفية منهج شرعي ومطلب

وطني، التي أقيمت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2011، على الرابط:

.<http://www.alriyadh.com/695917>

(381) يُنظر:

Mansour Almarzoqi Albogami, «The Three Reasons behind US - Saudi Fall - Out,» Al - Jazeera English, 13/11/2013, at: .<<http://goo.gl/mZEEh2

(382) أُجريت هذه الانتخابات في 26 و27 و28 من أيار/ مايو 2014.

(383) حديث مع الباحث في مركز الجزيرة للدراسات، الحواس بن تقيه، الدوحة، حزيران/ يونيو 2014.

(384) يجادل المفكر محمد الأحمري، رئيس منتدى العلاقات العربية والدولية في الدوحة، أن الغرب قبل التعايش مع الإسلام السياسي الصاعد. يُنظر لقاءه الإعلامي السعودي علي الظفيري: برنامج «في العمق»، قناة الجزيرة، 29/ 7/ 2013.

(385) يمكن أن يفسّر هذا الطرح، ولو جزئيًا، الدعم القطري القوي الذي تحظى به جماعة الإخوان المسلمين.

(386) يُنظر: منصور المرزوقي البقمي، «العلاقات السعودية – الفرنسية في شرق أوسط متغير»، مركز الجزيرة للدراسات، 1 آب/ أغسطس 2013، في:

.<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/07/201373183237177 77.htm>

(387) يُنظر: خالد الدخيل، «المناورة وزيارة أوباما للرياض»، **الحياة**، 4/ 5/ 2014، في:

.<goo.gl/fecyUr>

(388) يمثّل تفشّي الجماعات المتطرفة في سورية تهديدًا للولايات المتحدة ومصالحها، ما يزيد من احتمالات التدخل الأميركي، بصورة غير مباشرة، ضدها.

(389) **US Embassy Cables: Saudi Official Warns Gulf States May» Go Nuclear,» The Guardian, 28/11/2010, accessed on: 5/5/2014, at: .<<https://www.theguardian.com/world/us-embassy-cables-documents/189229**

(390) **Robert Vitalis, America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier (California: Stanford University Press, 2007), .chap. 2**

(391) فريمان دبلوماسي أميركي تدرّج في مناصب مهمة وعديدة، كان من بينها أن عمل سفيرًا للولايات المتحدة الأميركية في المملكة العربية السعودية بين عامي 1989 و1992. وأدلى بهذه التعليقات في كلمة له أمام مجلس سياسات الشرق الأوسط في واشنطن، في كانون الثاني/ يناير 2013. شوهد في أيار/ مايو 2014 على الرابط:

http://www.youtube.com/watch?>
.<v=3Xhlwxkjy8o&feature=youtu.be

(392) من المهم أن يكون المواطن شريكًا في عملية اتخاذ القرار، وشريكًا في عملية توطيد الأمن، وجزءًا من استراتيجية القيادة.

(393) رواه البخاري في: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **الأدب المفرد**

([د. م.: د. ن.، د. ت.])، رقم (273).

(394) رواه البخاري ومسلم والترمذي عن جابر، وابن حنبل ومسلم والبخاري عن أبي هريرة (محمد ناصر الدين الألباني، **صحيح الجامع الصغير** ([د. م.: د. ن.، د. ت.])، ص 1019).

(395) أخرجه الترمذي كتاب: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، **البر والصلة** ([د. م.: د. ن.]، 1987)، باب: «ما جاء في معاشرة الناس».

(396) ستعدّ مأسسة السياسة الخارجية السعودية المناخ الملائم لباقي دول الخليج العربي للقيام بالأمر نفسه، ما سيسمح بحلّ الخلافات البينية وببروز فرص التعاون، وتجاوز تناقض التحالفات من خلال مفهوم «التحالفات بالوكالة». ونعني بهذا المصطلح أن تتمكن السعودية، على سبيل المثال، من توظيف علاقات قطر بجماعة الإخوان المسلمين لمصلحتها، وكذلك قطر لعلاقات السعودية بالنظام الجديد في مصر لمصلحة قطر، للمزيد يُنظر:

Mansour Almarzoqi Albogami, «Resolving the Gulf Crisis,» AlJazeera, 16/4/2014, accessed on: 4/6/2014, at: <http://aje.me/1iZO0WR>.

(397) يمكن أن تتدخل السعودية، كما فعلت في موقفها حيال الربيع العربي (يُنظر: البقمي، «الموقف السعودي»، ص 113 - 132)، في التأثير في تصورات القوى الإقليمية والدولية لأدوارها ومصالحها في المنطقة.

(398) **U.S. Energy Information Administration, «Cushing, OK**

WTI Spot Price FOB,» 9/7/2014, at: .<<http://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=PET&s=RWTC&f=D

(399) U.S. Energy Information Administration, «U.S. Field Production of Crude Oil,» 27/6/2014, at: .<<http://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=PET&s=MCRFPUS1&f=A

(400) U.S. Energy Information Administration, «U.S. Imports of Crude Oil and Petroleum Products,» 27/6/2014, at: .<<http://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=pet&s=mttimus1&f=a

(401) U.S. Energy Information Administration, «U.S. Natural Gas Marketed Production,» 30/6/2014, at: .<<http://www.eia.gov/dnav/ng/hist/n9050us2A.htm

(402) Asian Development Bank, «Energy Outlook for Asia and the Pacific 2010 - 2035: Meeting Asia's Power Demand.» 2013, at: .<<http://www.adb.org/sites/default/files/adb-infographic-energy-outlook-2013.jpg

(403) U.S. Energy Information Administration, «Qatar,» 30/1/2014, .<at: <http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=qa

(404) Thomas Lippman, «The U.S. and the Gulf: A Failure to Communicate,» Lobelog Foreign Policy, 26/4/2014, at: .</<http://www.lobelog.com/the-u-s-and-the-gulf-a-failure-to-communicate

(405) Tom Gjelten, «U.S. Rethinks Security as Mideast Oil Imports Drop,» NPR, 14/11/2012, at: <http://www.npr.org/2012/11/14/165052133/u-s- .<rethinks-security-as-mideast-oil-imports-drop

(406) The Robert S. Strauss Center for International Security and Law, «Assessing the Threat,» August 2008, at: .<<https://strausscenter.org/hormuz/assessing-the-threat.html

(407) Hassan Hafidh, «Iraq Shortlists Candidates to Build Export Pipeline to Jordan,» The Wall Street Journal, 4/9/2013, at: .<<http://goo.gl/axVKxr

(408) Mark Delucchi, «The Cost of Protecting Oil in the Persian .<Gulf,» Resources for the Future, 17/1/2012, at: <http://goo.gl/0LHEct

U.S. Department of Energy, «International Energy Statistics: (409) Natural Gas Reserves,» International Energy Statistics - EIA, 2014, .<at: <http://www.eia.gov/cfapps/ipdbproject/IEDIndex3.cfm?tid=3&pid=3&aid=6

Mohammed Bin Nawaf Bin Abdulaziz Al Saud, «Saudi (410) Arabia will go it Alone,» The New York Times, 17/12/2013, at: <http://www.nytimes.com/2013/12/18/opinion/saudi-arabia-will-go-it-alone.html? .<_r=0

Rachel Oswald, «Hagel Wants Gulf States to Combine Missile (411)

.<Defense Systems,» Defense One, 16/5/2014, at: <http://goo.gl/xAKgMD

Crista Case Bryant, «Behind Qatar's Bet on the Muslim (412) Brotherhood,» The Christian Science Monitor, 18/4/2014, at: .<<http://goo.gl/UuQBb3

Liz Sly and Ernesto Londoño, «In Thaw, Saudi Arabia (413) Extends Invitation to Iran,» Washington Post, 13/5/2014, at: .<<http://goo.gl/dP3rtU

Frederic Wehrey and Karim Sadjadpour, «Elusive (414) Equilibrium: America, Iran, and Saudi Arabia in a Changing Middle East,» Carnegie Endowment for International Peace, 22 May, 2014, .<at: <http://goo.gl/Yk1ouo

Anthony H. Cordesman, Robert M. Shelala and Omar (415) Mohamed, The Gulf Military Balance: Volume III: The Gulf and the Arabian Peninsula (Washington; New York: Center for Strategic & .(International Studies [CSIS]/ Rowman & Littlefield, 2014

Anthony H. Cordesman, Bryan Gold and Garrett Berntsen, (416) The Gulf Military Balance: Volume I: The Conventional and Asymmetric Dimensions (Washington; New York: Center for Strategic & International Studies [CSIS]/ Rowman & Littlefield, .2014), pp. 147 - 177, 267 - 272

.Ibid., pp. 129 - 266 (417)

.Ibid., pp. 35 - 118 (418)

Anthony H. Cordesman and Bryan Gold, The Gulf Military (419) Balance, Volume II: The Missile and Nuclear Dimensions (Washington; New York: Center for Strategic & International .Studies [CSIS]/Rowman & Littlefield, 2014), pp. 4 - 73

The Military Section of International Atomic Energy (420) Agency, «Implementation of the NPT Safeguards Agreement and Relevant Provisions of Security Council Resolutions in the Islamic Republic of Iran,» 8/11/2011, at: <http://isis-online.org/uploads/isis-.<reports/documents/IAEA_Iran_8Nov2011.pdf

.Ibid (421)

.Cordesman and Gold, The Gulf Military, pp. 77 - 138 (422)

Thom Shanker, «Hagel Lifts Veil on Major Military Center (423) in Qatar,» The New York Times, 11/12/2013, at: <http://www.nytimes.com/2013/12/12/world/middleeast/hagel-lifts-veil-on-major-.<military-center-in-qatar.html

Anthony H. Cordesman, «Improving the US - GCC Security (424) Partnership Planning for the Future,» Center for Strategic & International Studies [CSIS], 7 April, 2014, at: <http://csis.org/files/publication/140407_Improving_US -.<GCC_Security_Partnership_.pdf

AFCENT, Accessed on 4/1/2014, (425) <http://www.afcent.af.mil/shared/media/document/AFD-140113-.<009.pdf

Department of Defense, Office of the Secretary of Defense, (426) Sustaining U.S. Global Leadership: Priorities for 21st Century .Defense (January 2012), pp. i, 1 - 2, 4

IISS Manama Dialogue,» Secretary of Defense Chuck Hagel» (427) in Manama, Bahrain, 7/12/2013, at: .<<http://www.defense.gov/Speeches/Speech.aspx?SpeechID=1824

Statement of General Lloyd J. Austin III Before the House» (428) Armed Services Committee on the Posture of the U.S. Central

Command,» USCENTCOM, 3 March, 2014, at: <http://www.centcom.mil/en/about-centcom/posture-statement/index.html>.

(429) Ibid.

(430) Quadrennial Defense Review 2014 (Washington, DC: The US Department of Defense, 2014), at: <http://www.defense.gov/pubs/2014_Quadrennial_Defense_Review.pdf>.

(431) Ibid.

(432) «Fiscal Year 2015 Budget Request,» Office of the Under Secretary of Defense (COMPTROLLER)/ Chief Financial Officer (March 2014), at: /Portals/45/Documents/defbudget/fy2015/fy2015_Budget_Request_Overview_Book.pdf

(433) Anthony H. Cordesman and Garrett Berntsen, «The Military Balance,» The International Institute for Strategic Studies [IISS] (2014), p. 303.

(434) يُذكر أن هذه الدراسة قُدّمت إلى المؤتمر الذي عُقد في نيسان/ أبريل 2014. (المحرر)

(435) Rebecca Hamilton, «Special Report: The Wonks who Sold Washington on South Sudan,» Reuters, 11/7/2012, at: <http://uk.reuters.com/article/2012/07/11/us-south-sudan-midwives-idUSBRE86A0GC20120711>.

(436) Ibid.

(437) بعد أقلّ من شهر من نشر مقالة هاملتون حول «المجلس» وقائده تيد داغني الملقب بـ «الإمبراطور»، اضطُرّ الأخير إلى الفرار من جوبا تحت جنح الليل خوفًا على سلامته. يأتي هذا على خلفية اتّهام صَدَر ضد عدد من كبار المسؤولين في الجنوب

باختلاس مبلغ أربعة مليارات دولار، وتوجيه رسالة من رئيس الدولة سلفا كير إلى 75 من المسؤولين تُطالبهم بإيداع ما اختلسوه في حساب مصرفي حدّده شرطًا للحصول على عفو. ومن غير المعروف طبيعة الدور الذي مارسه داغني في هذه الدراما، لكنه ربّما ساهم في تسريب الخطاب إلى الإعلام، ويُرجح أنه حثّ الرئيس سلفا كير على كتابته، لأنه اضطر إلى الفرار بعد أن سُرِّبَ الخطاب كما أوردت بعض الصحف. وبعد فرار داغني إلى نيروبي، تلقّى رسالة من كير تطلب منه عدم العودة إلى جنوب السودان، وعندما حاول العودة إلى جوبا، مُنع من الدخول إلى البلاد. إنه مشهد بالغ الدلالة في هذه الدراما التي بدأت بمؤامرات تُحبك في أحد مقاهي واشنطن، وانتهت نهاية لم يحسب لها أبطال هذه الدراما حسابًا. لمزيد من التفصيل يُنظر أيضًا:

Foreign Advisor to South Sudan's President Flees Juba after» Disclosure of Corruption Letter,» Sudan Tribune, 21/8/2012, at: .<<http://www.sudantribune.com/spip.php?article43641

Fake Slaves Con Aid Agencies in Sudanese Liberation» (438) .<Scam,» The Scotsman, 24/2/2002, at: <http://bit.ly/1Dweb4d

G. Norman Anderson, Sudan in Crisis: The Failure of Democracy (439)

.((Gainesville, FL: University Press of Florida, 1999

Donald Petterson, Inside Sudan: Political Islam, Conflict, (440) .(and Catastrophe (Boulder, Colorado: Perseus Books Group, 2009

.Ibid., pp. 4 - 5 (441)

.Ibid., pp. 13 - 14 (442)

Abdelwahab El - Affendi: «The Perils of Regionalism: (443) Regional Integration as a Source of Instability in the Horn of

Africa?,» Journal of Intervention and Statebuilding, vol. 3, no. 1 ,((2009
pp. 1 - 19; «The Impasse in the IGAD Peace Process for Sudan: The Limits of Regional Peacemaking,» African Affairs, vol. 100, no. 401 .(October 2001), pp. 581 - 599

(444) يُنظر تفصيلات هذه الأدوار في كتاب وزيرة الخارجية النرويجية السابقة هيلدا جونسون:

Hilde F. Johnson, Waging Peace in Sudan: The Inside Story of the Negotiations that Ended Africa's Longest Civil War (Portland, Or: Sussex .(Academic Press, 2011

(445) Abdelwahab El - Affendi, «The Mother of All Conspiracies?: Darfur, the Media and the «War on Terror»,» Heinrich Böll Stiftung .<Middle East, 3 March, 2014, at: <http://bit.ly/1ES2CG9

(446) Rebecca Hamilton, Fighting for Darfur: Public Action and the Struggle to Stop Genocide, Preface by Mia Farrow (New York: .(Palgrave Macmillan, 2011

(447) Mahmood Mamdani, Saviors and Survivors: Darfur, .(Politics, and the War on Terror (London: Verso, 2009

(448) عبد الوهاب الأفندي، «العلاقات السودانية الأمريكية: بداية مرحلة جديدة؟»، **القدس العربي**، 28/ 9/ 2010، ص 19.

(449) Peter Woodward, Condominium and Sudanese Nationalism .((London: Rex Collings, 1979

(450) محمد علي صالح، «وثائق أمريكية عن عبود (8): قبول المعونة الأمريكية»، **صحيفة الراكوبة**، 25/ 7/ 2013، على الرابط:

.<http://bit.ly/1C9omY5>

(451) صدر الحكم عليه بالسجن المؤبد في 30 أيار/ مايو 2016. (المحرر)

(452) «7 شروط أمريكية للتطبيع مع السودان»، **سودارس**، نقلًا عن: **سودان موشن**، 9/ 11/ 2010، على الرابط:

<http://www.sudaress.com/sudanmotion/1342>.

(453) Thomas H. Henriksen, America and the Rogue States, American Foreign Policy in the 21st Century (New York: Palgrave Macmillan, 2012), pp. 173 - 177.

يُقارن:

Robert S. Litwak, Rogue States and U.S. Foreign Policy: Containment after the Cold War (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2000), pp. 77 - 78.

(454) Abdelwahab El - Affendi, «Review of: Revolutionary Sudan: Hassan al - Turabi and the Islamist State, 1989 - 2000, by J. Millard Burr and Robert O. Collins,» Die Welt des Islams, vol. 49, no. 1 (2009), pp. 124 - 126.

(455) كان كاتب هذه السطور يعمل في تلك الفترة مستشارًا للجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى بشأن دارفور، فكان مطلّعًا على أمور عدة. كما أنه أجرى بحثًا أكاديميًا عن دارفور، شمل مقابلات مع عدد من كبار المسؤولين السودانيين.

(456) حسن إبراهيم الحسن، «العلاقات السودانية الأمريكية: دراسة للفترة 1989 - 2005»، مركز الراصد للبحوث والعلوم، في:

<http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/39/contents>.

(457) Princeton N. Lyman and Kathryn A. Robinette, «Obama and

Africa: Matching Expectations with Reality,» Journal of International Affairs, vol. 62, no. 2 (Spring - Summer 2009), p. 2.

(458) بخصوص التحوُّل الذي طرأ على إدارة بوش الابن بشأن السودان، يُنظر التقرير المُعَدّ لكلية الحرب الوطنية التابعة لجامعة الدفاع الوطني:

Raymond L. Brown, «American Foreign Policy toward the Sudan: From Isolation to Engagement, Why the Bush Administration Turned Around U.S. Sudan Policy, January 2001 - December 2002,» (National War College, National Defense University (April 2003).

(459) **U.S. Department of State, «Sudan: A Critical Moment, A Comprehensive Approach,» 10 October, 2009, at: <<http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2009/oct/130672.htm>>.**

(460) **Michael O'Hanlon, «Obama's Weak and Failing States Agenda,» The Washington Quarterly, vol. 35, no. 4 (Fall 2012), p. 74.**

(461) **وثائق المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي** (الخرطوم: دار هايل للطباعة، 1993)، ص 5.

(462) **الاستراتيجية القومية الشاملة 1992 – 2002، المجلد الأول** (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1992)، ص 163.

(463) **السودان والعلاقات العالمية** (الخرطوم: مطابع التصوير الملون، [د.ت.])، ص 5.

(464) المرجع نفسه، ص 6.

(465) «مقابلة مع الفريق عمر حسن البشير: أعداؤنا الرئيسيون هم أعداء المشروع الإسلامي»، **قضايا دولية** (2 آب/ أغسطس 1993)، ص 40.

(466) **السودان والعلاقات**، ص 22.

(467) حسن حاج علي أحمد، «السياسة الخارجية للإنقاذ تجاه دول الجوار الأفريقي»، في: الطيب أحمد المصطفى حياتي (محرر)، **السودان ودول الجوار: عوامل الاستقرار والتنمية** (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 2001)، ص 222.

**Edward P. Djerejian, «United States Policy toward Islam (468)
.and the Arc of Crisis,» Baker Institute Study, no. 1 (1995), p. 2**

**Madeleine Albright, «Learning More about Islam,» State (469)
.Magazine, no. 438 (September 2000), p. 2**

**David E. Kaplan, «Hearts, Minds, and Dollars: In an Unseen (470)
Front in the War on Terrorism, America is Spending Millions... To
.Change the Very Face of Islam,» US News & World Report, 17 April 2005**

**Global Public Opinion in the Bush Years (2001 - 2008):» (471)
America's Image; Muslims and Westerners; Global Economy; Rise
of China,» Pew Research Center, 18 December, 2008, at:
<http://www.pewglobal.org/2008/12/18/global-public-opinion-in-the-bush-years-2001-
.</2008**

Remarks by the President on a New Beginning,» The White» (472)

House, Office of the Press Secretary (Cairo, Egypt), 4/6/2009, at: <http://www.whitehouse.gov/the_press_office/Remarks-by-the-President-at-Cairo-University-6-04-09>.

(473) «Obama Bans Islam, Jihad from National Security Strategy Document,» Fox News, 7/4/2010, at: <http://www.foxnews.com/politics/2010/04/07/obama-bans-islam-jihad-national-security-strategy-document/>.

(474) Maria Gabrielsen Jumbert, «How Sudan's «Rogue» State Label Shaped US Responses to the Darfur Conflict: What's the Problem and Who's in Charge?,» Third World Quarterly, vol. 35, no. 2 (2014), p. 288.

أثار مفهوم «الدولة المارقة» جدلًا واسعًا في الأدبيات العلمية. ونجد هذا المفهوم غامضًا وسياسيًا في جلِّ الدراسات، كما نجد له تداخلًا واشتقاقات مع مفاهيم أخرى. للاستزادة بشأن الانتقادات التي وُجِّهت إلى هذا المفهوم، يُنظر، على سبيل المثال:

Jason Rose, «Defining the Rogue State: A Definitional Comparative Analysis within the Rationalist, Culturalist, and Structural Traditions,» Journal of Political Inquiry, no. 4 (2011), pp. 1 - 36.

ويُنظر كذلك:

«Obama Bans Islam,» and Elizabeth N. Saunders, «Setting Boundaries: Can International Society Exclude «Rogue State»?,» International Studies Review, vol. 8, no. 1 (March 2006), pp. 23 - 53.

نشير إلى أن بعض دول الاتحاد الأوروبي لا تشارك الولايات المتحدة استخدام ذلك المصطلح. وفي هذا الصدد يرى السفير الفرنسي الأسبق في عدد من دول الشرق الأوسط، إيريك رولو، أن وصف دولة ما بـ «المارقة» لا يوجد له نظير في القاموس

السياسي الفرنسي، وأن المصطلح غامض، يُنظر:

Eric Rouleau, «America's Unyielding Policy toward Iraq,» Foreign Affairs, vol. 74, no. 1 (January - February 1995), at: <http://www.foreignaffairs.com/articles/50577/eric-rouleau/americas-unyielding-policy-toward-iraq>.

بسبب هذه الانتقادات، اضطرت الإدارة الأميركية إلى التخلي عن استخدام ذلك المفهوم.

(475) **Anna Geis and Carmen Wunderlich, «The Good, the Bad, and the Ugly: Comparing the Notions of «Rogue» and «Evil» in International Politics,» International Politics, vol. 51, no. 4 (July 2014), pp. 458 - 474.**

(476) **Christopher Marquis, «U.S. Declares «Rogue Nations» Are Now «States of Concern»,» The New York Times, 20/6/2000, at: <http://www.nytimes.com/2000/06/20/world/us-declares-rogue-nations-are-now-states-of-concern.html>.**

(477) **The National Security Strategy of the United States of America,» The White House, Washington, September 2002, p. 1.**

(478) **The U.S. Army Stability Operations Field Manual, U.S. Army Field Manual no. 3 - 07 (Washington, DC: Headquarters Department of the Army, 2008), p. 6.**

(479) **Susan E. Rice, «U.S. Foreign Assistance and Failed States,» Brookings, 25/11/2002, at: <http://www.brookings.edu/research/papers/2002/11/25poverty-rice>>.**

(480) **O'Hanlon, p. 68.**

(481) **Christopher Preble, «The Bush Doctrine and «Rogue» States,» Foreign Service Journal, vol. 82, no. 10 (October 2005), p. 26.**

(482) **Jumbert, «How Sudan's «Rogue» State,» p. 289.**

(483) **Lawrence Freeman, «Interview: Khidir Ahmed, Second Front Opened Against Sudan,» Executive Intelligence Review, vol. 31, no. 38 (October 2004), p. 45.**

(484) **U.S. Department of State, Office of the Coordinator for Counterterrorism, «Country Reports on Terrorism,» 30 April, 2007, at: <http://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2006/82736.htm>.**

(485) **U.S. Department of State, Office of the Coordinator for Counterterrorism, «Country Reports on Terrorism 2012,» 30 May, 2013, at: <http://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2012/209985.htm>.**

(486) ضمن خُطبة الرئيس عمر البشير أمام القمة الأفريقية التي عُقدت في غانا في تشرين الأول/ أكتوبر 2008.

(487) **السودان والعلاقات**، ص 22.

(488) محمد علي صالح، «وزير خارجية السودان لـ«الشرق الأوسط»: «إرهاب» في الجنوب ضد الوحدة»، **الشرق الأوسط**، 27/ 9/ 2010.

(489) لمزيد من المعلومات بشأن دور ناشطين أميركيين في فصل جنوب السودان، يُنظر:

Rebecca Hamilton, «Special Report: The Wonks Who Sold Washington on South Sudan,» Reuters, 11/7/2012; Alan Boswell, «The Failed State Lobby: Inside the Bizarre Moral Campaign by Washington Politicians, NGO Do - Gooders, and Celebrities to Create an Independent South Sudan - Whether It's a Disaster or Not,» Foreign Policy, 9/7/2012, at: <http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/07/09/the_failed_state_lobby?page=full>.

(490) **Francis M. Deng and J. Stephen Morrison, «U.S. Policy to**

End Sudan's War: Report of the CSIS Task Force on U.S. - Sudan Policy,» The Center for Strategic and International Studies [CSIS] .((February 2001

Ibid.; «Chairman Kerry Delivers Speech on the Referendum (491) at Church Service in Southern Sudan,» United States Senate Committee on Foreign Relations, 9/1/2011, at: <http://www.foreign.senate.gov/press/chair/release/chairman-kerry-delivers-speech-on-the-referendum-at-church-service-in-southern-sudan>.

Mark Schroeder, «Sudan: US Offers to Remove Sudan from (492) State Sponsors of Terrorism List,» Wikileaks, 10/11/2010, at: <https://wikileaks.org/gifiles/docs/51/5109409_sudan-us-offers-to-remove-sudan-from-state-sponsors-of.html>.

(493) صالح، «وزير خارجية السودان».

(494) «السودان والولايات المتحدة يعربان عن أهمية تطبيع العلاقات بين بلديهما»، **الشرق الأوسط**، 30 /9 /2012.

(495) لمزيد من المعلومات بشأن الممثلين الخاصين، يُنظر:

Henry M. Wriston, «The Special Envoy,» Foreign Affairs, vol. 38, no. 2 (January 1960), at: <http://www.foreignaffairs.com/articles/71535/henry-m-wriston/the-special-envoy>; John K. Naland, «U.S. Special Envoys: A Flexible Tool,» Peace Brief, United States Institute of Peace, 15 August, 2011, at: <https://www.usip.org/sites/default/files/resources/PB102.pdf>.

(496) Ibid., p. 2.

Peter Baker, «Adding Pressure to Sudan, Obama Will Tap (497) Retired General as Special Envoy,» The New York Times, 17/3/2009, at: <http://www.nytimes.com/2009/03/18/world/africa/18prexy.html?ref=world&_r=0>.

(498) «U.S Envoy to Sudan Says Bashir Indictment Will Make his Job Harder,» Washington Post, 22/7/2010, at: <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/07/21/AR2010072105664.html>.

لمزيد من المعلومات بخصوص التقويم السلبي لأداء غريشن، يُنظر:

Molly Redden, «Why Scott Gration Really Resigned,» New Republic (June 2012), at: <http://www.newrepublic.com/blog/104484/why-scott-gration-really-resigned>.

(499) النور أحمد النور، «السودان يرفض منح المبعوث الرئاسي الأميركي تأشيرة»، **الحياة**، 27/ 11/ 2013، في:

<http://alhayat.com/Details/576508>.

(500) Maria Gabrielsen Jumbert, «The Internationalization of the Sudanese Conflicts: From South Sudan to Darfur. Agenda Setting, Mobilization and Qualifications,» Phd. Thesis, Institut d'études politiques de Paris (2010), p. 121.

(501) Medina Haeri, «Saving Darfur: Does Advocacy Help or Hinder Conflict Resolution?,» Praxis: The Fletcher Journal of Human Security, vol. 23 (2008), p. 36.

(502) يُنظر على سبيل المثال: جلسة اللجنة الفرعية لأفريقيا والصحة العالمية وحقوق الإنسان، التابعة لِلَجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب التي عُقدت في 4/ 11/ 2011؛ للاستماع إلى إفادات بشأن السودان من أشخاص معروفين بمناوأتهم الحكومة السودانية، مثل جون برندرغاست الذي ورد اسمه في تقرير رويترز، وهو من الشخصيات المحورية في المجموعة التي كانت تعمل من واشنطن على فصل جنوب السودان، وجيرارد برونيه، وكير دينغ الذي زعم أنه كان في ما سبق رقًا في السودان:

A Comprehensive Assessment of U.S. Policy toward Sudan: Hearing before the Subcommittee on Africa, Global Health, and Human Rights of the Committee on Foreign Affairs, House of Representatives, One Hundred Twelfth Congress, First Session, .(October 4, 2011 (Washington: U.S. G.P.O., 2011

(503) صالح، «وزير خارجية السودان».

Sudan: ICC Issue Dominates All Others,» Wikileaks, 18/7/2008,» (504) .<at: <https://wikileaks.org/plusd/cables/08PARIS1368_a.html

(505) لا تثير الدول الصغيرة، عادة، اهتمامًا في النقاش المرتبط بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة؛ كما سيرد في الهامش رقم 54. يضاف إلى ذلك أن النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية ترى أن تأثير السياسة الداخلية في السياسة الخارجية محدود. وحتى في المدارس التي ترى ترابطًا وثيقًا بين السياستين انبثق نقاش متعلّق بكُنْهِ السياسة الداخلية وحدودها والمدى الذي تؤثّر فيه، للاستزادة يُنظر:

James D. Fearon, «Domestic Politics, Foreign Policy, and Theories of International Relations,» Annual Review of Political Science, vol. 1 .(1998), pp. 289 - 313

(506) لمزيد من المعلومات في ما يتعلَّق بكيفية تطوّر قضية ما حتى تكون ضمن الأجندة العالمية، يُنظر:

Charli Carpenter, «Governing the Global Agenda: «Gatekeepers» and «Issue Adoption» in Transnational Advocacy Networks,» in: Deborah D. Avant, Martha Finnemore and Susan K. Sell (eds.), Who Governs the Globe?, Cambridge Studies in International Relations 114 (Cambridge, UK and New York: Cambridge University Press, .(2010

بشأن تحوُّل قضايا السودان من المحلية إلى العالمية، يُنظر:

.«Jumbert, «The Internationalization

(507) يُنظر على سبيل المثال مقالة ماودلسكي التي ترى ضرورة تدخُّل الولايات المتحدة في دارفور، اعتمادًا على القيم الواردة في الدستور الأميركي، ولا سيما حماية حقوق الإنسان، ومنع القتل الجماعي.

Christy Mawdsley, «An Interest in Intervention: A Moral Argument for Darfur,» African Studies Quarterly, vol. 10, no. 1 .(Spring 2008), pp. 95 - 105

(508) Karen Abul Kheir [et al.], The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Globalization, Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki (eds.), 3rd ed. (Cairo: The American University in .Cairo Press, 2008), p. 41

(509) أشار عدد من الدارسين إلى انتقال صناعة السياسة الخارجية الأميركية، في عهد الرئيس كلينتون، من البيت الأبيض ووزارة الخارجية إلى مكاتب جماعات المصالح، ويُعدُّ هذا الأمر من التحوّلات المهمة التي حدثت منذ الحرب العالمية الثانية، وهو يشير إلى تنامي دور تلك الجماعات. يُنظر على سبيل المثال:

Karl D. Jackson, «How to Rebuild America's Stature in Asia,» .(Orbis, vol. 39, no. 1 (Winter 1995

ترى دراسات أخرى أن السياسة الخارجية الأميركية تجاه الدول الصغرى لا تأتي في صدارة اهتمامات الرئيس إلا إذا تحولت إلى أزمة ونالت اهتمام الإعلام والرأي العام (مثل قضية دارفور). وأما في حال انعدام أزمة، فإن تلك السياسة تكون من اهتمامات

مساعد وزير الخارجية، يُنظر في هذا الصدد:

Anthony J. Eksterowicz and Glenn Hastedt, «Contending Foreign Policies: The Clinton Administration in the Post Cold War Era,» In .(Depth (Spring 1994

(510) «السودان والولايات المتحدة».

(511) جمهورة السودان، وزارة الخارجية، «لدى لقاء وزير خارجيتها لكرتي: ۚدارة الأمريكية تبدي رغبتها في مواصلة المساعي لتحسين علاقاتها مع السودان»، 26/ 5/ 2013، في:

<http://www.mfa.gov.sd/index.php/2008-01-24-12-14-53/85-2013-05-26-11-47-06.html>.

(512) **U.S. Department of State, «U.S. Policy toward Sudan and South Sudan,» 26 February, 2014, p. 8, at: <http://www.state.gov/p/af/rls/rm/2014/222858.htm>.**

(513) مُقدَّمة في مؤتمر: العرب والولايات المتحدة الأميركية: المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة (رؤية أكاديمية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 14 – 16/ 6/ 2014.

(514) **Paul Blumenthal, «Congress Had No Time to Read the USA PATRIOT Act,» Sun Light Foundation, 2/3/2009, at: <http://sunlightfoundation.com/blog/2009/03/02/congress-had-no-time-to-read-the-usa-patriot-act>.**

(515) في ما يلي عناوين الكتب التدريسية المستخدمة في هذه الدراسة:

Alex Thio, Society: Myths and Realities: An Introduction to Sociology, Penguin Academics (Boston, MA: Pearson/ Allyn and

Bacon, 2007); Anthony Giddens et al., Introduction to Sociology, 8th ed. (New York: W. W. Norton & Co., 2012); Laurence A. Basirico, Barbara G. Cashion and J. Ross Eshleman, Introduction to Sociology, 6th ed. (Redding, California: BVT Publishing, 2014); Dalton Conley, in: the Norton Mix: Sociology (New York: W.W. Norton Company Inc, 2013); David M. Newman, Sociology: Exploring the Architecture of Everyday Life, 7th ed. (Los Angeles: Pine Forge Press, 2008); George Ritzer: Introduction to Sociology (Los Angeles: Sage, 2013); Introduction to Sociology, 2nd ed. (Los Angeles: Sage, [2015]); James Fulcher and John Scott, Sociology, 3rd ed. (New York: Oxford University Press, 2007); James M. Henslin, Sociology: A Down - To - Earth Approach, 12th ed. (Boston: Pearson, 2014); Jeanne H. Ballantine and Keith A. Roberts: Our Social World: Introduction to Sociology, 3rd ed. (Los Angeles: Sage; Pine Forge, 2012); Our Social World: Introduction to Sociology, 4nd ed. (Los Angeles: Sage, 2014); Jeff Manza et al. The Sociology Project: Introducing the Sociological Imagination (Boston: Pearson; Prentice Hall, 2013); John J. Macionis, Sociology, 15th ed. (Boston: Pearson, [2014]); John Witt, Soc. 14th ed. (New York: McGraw - Hill Humanities, 2015); Kathy S. Stolley, The Basics of Sociology, Basics of the Social Sciences (Westport, Conn.: Greenwood Press, 2005); Kerry Ferris and Jill Stein, The Real World: An Introduction to Sociology, 3rd ed. (New York: W. W. Norton & Co., 2012); Richard T. Schaefer: Sociology in Modules (New York: McGraw Hill, 2011); Sociology: A Brief Introduction, 10th ed. (New York: McGraw Hill, 2013); William J. Chambliss and Daina S. Eglitis, Discover Sociology (Los Angles: Sage, [2014]); William Kornblum and Carolyn D. Smith, Sociology in a Changing World, 7th ed. (Belmont, CA: Thomson; .(Wadsworth, 2005

.Ferris and Stein, p. 38 (516)

.Ibid (517)

.Ibid (518)

.Ibid (519)

.Ritzer, p. 6 (520)

.Ballantine and Roberts (2014), p. 46 (521)

.Stolley, pp. 14 - 15 (522)

.Fulcher and Scott, p. 435 (523)

.Ritzer, p. 593 (524)

.Schaefer, Sociology: A Brief, p. 68 (525)

.Ibid., p. 68; Schaefer, Sociology in Modules, p. 80 (526)

Edward W. Said, «Clash of Ignorance: Labels Like «Islam» (527)
and «the West» Serve only to Confuse us about a Disorderly Reality,»
.The Nation, 22/10/2001

.Henslin, p. 528 (528)

.Ibid (529)

.Ibid (530)

.Ibid (531)

.Ibid (532)

.Basirico, Cashion and Eshleman, p. 409 (533)

.Ibid (534)

.Macionis, pp. 550 - 551 (535)

.Ibid (536)

.Ibid., p. 551 (537)

.Kornblum and Smith, pp. 502 - 503 (538)

.Ibid., pp. 512 - 513 (539)

.Ibid., pp. 512 - 513 (540)

Jane Lampmam, «Muslims in America,» Christian Science (541)

.Monitor, 10 January 2002, p. 485

.Ibid (542)

.Ibid (543)

.Ibid (544)

.Conley, p. 318 (545)

.Ibid (546)

.Ibid (547)

.Schaefer, Sociology in Modules, p. 417 (548)

.Ibid (549)

.Ibid (550)

.Ibid (551)

.Ibid (552)

.Thio, p. 359 (553)

.Ballantine and Roberts (2014), p. 272 (554)

.Ibid (555)

.Ibid (556)

.Chambliss and Eglitis, p. 200 (557)

.Schaefer, Sociology in Modules, p. 293 (558)

.Ibid (559)

.Ibid., p. 194 (560)

.Ibid., p. 284 (561)

.Ibid (562)

.Conley, p. 327 (563)

.Macionis, p. 416 (564)

.Ritzer, p. 367 (565)

.Manza et al., p. 384 (566)

.Ibid (567)

.Ibid (568)

.Ibid, p. 398 (569)

.Ibid (570)

.Newman, p. 402 (571)

.Ibid, pp. 381 - 401 (572)

.Giddens et al., p. 584 (573)

.Ibid (574)

.Schaefer, Sociology in Modules, p. 316 (575)

.Ibid (576)

.Ibid (577)

.Ritzer (2013), p. 61 (578)

.Giddens et al., pp. 320 - 321 (579)

.Henslin, p. 302 (580)

.Witt, p. 285 (581)

.Giddens et al., pp. 70 - 71 (582)

.Ballantine and Roberts (2012), p. 388 (583)

.Ibid., p. 399 (584)

.Ibid., p. 388 (585)

.Manza et al., p. 461 (586)

.Ibid., p. 463 (587)

.Ibid (588)

.Henslin, p. 443 (589)

.Ibid., p. 444 (590)

.Ibid., p. 628 (591)

.Ibid., p. 155 (592)

.Ritzer (2013), pp. 2 - 3 (593)

.Ibid., p. 2 (594)

.Ibid., p. 602 (595)

.Chambliss and Eglitis, p. 428 (596)

.Ibid., p. 329 (597)

.Ibid., p. 446 (598)

.Ibid., p. 441 (599)

.Witt, pp. 396 - 397 (600)

.Ibid., p. 382 (601)

.Ibid (602)

.Ibid (603)

.Ibid (604)

.Ibid., pp. 382 - 383 (605)

.Henslin, p. 35 (606)

.Ibid., p. 264 (607)

.Ibid., p. 441 (608)

.Macionis, p. 717 (609)

.Ballantine and Roberts (2012), p. 66 (610)

.Ibid., p. 69 (611)

.Ibid., p. 304 (612)

.Ibid., p. 478 (613)

.Ibid., p. 69 (614)

(615) Christopher Hitchens, Thomas Jefferson: Author of America, Eminent Lives (New York: Atlas Books; Harper Collins Publishers, 2005), p. 92.

(616) Daniel Silander, Democracy From the Outside - In?: The Conceptualization and Significance of Democracy Promotion, Acta Wexionensia 73/2005 (Sweden: Vaxjo University Press, 2005), p. 141.

(617) «Foreign Relations of the United States, 1948, The Western Hemisphere, Volume IX,» at: <https://www.digital.library.wisc.edu>.

(618) Francis Fukuyama, The End of History and the Last Man (London: Penguin Books, 1992).

(619) إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، ط 2 (القاهرة؛ اسطنبول: مؤسسة دار الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع، 1989)، ص 216.

(620) Oxford Wordpower Dictionary, 2nd ed. (Oxford; New York: Oxford University Press, 2006), p. 818.

(621) Philippe C. Schmitter, «Transitology: The Science or the Art of Democratization?,» in: Joseph S. Tulchin and Bernice Romero, The Consolidation of Democracy in Latin America, Woodrow Wilson Center Current Studies on Latin America (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995), pp. 11 - 44.

(622) يُنظر: زايد عبيد الله مصباح، «إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار»، **المستقبل العربي**، العدد 403 (أيلول/ سبتمبر 2012)، ص 68.

(623) Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century (Oklahoma: University of Oklahoma Press, 1993), p. 34.

(624) Ibid., pp. 116 - 117.

(625) كان الرئيس ترومان أول من أشار إلى هذا المصطلح الذي لم يصبح شائعًا مع الرئيس أيزنهاور منذ خُطبته المعروفة في عام 1954 التي توجه بها إلى البلدان المهددة بالوقوع تحت الهيمنة الشيوعية مثل فيتنام الجنوبية. وتقوم هذه النظرية على أساس أن الدول المتماثلة في البيئة السياسية والجوار الجغرافي تتشابه مع أحجار الدومينو التي يصطف بعضها إلى جانب بعض، وما إن يسقط واحد منها حتى يتوالى سقوط الأخرى تباعًا، ما يُحدث اختلالًا عظيمًا في بنية ميزان القوى التي يقوم عليها النظام الدولي.

(626) Carl Bernstein and Marco Politi, His Holiness: John Paul II and the Hidden History of our Time (New York: Penguin Books, 1997), pp. 355 - 361.

(627) «Ronald Reagan and Pop,» Time, 24/2/1992.

(628) على سبيل المثال كانت أدوات الاتصال والحواسيب والإلكترونيات وغيرها تدخل في أجزاء، ويجري تجميعها في بولندا.

(629) أدَّت وكالة الاستخبارات الأميركية دورًا مهمًا في نقل المعلومات من بولندا وإليها من خلال السفارة الأميركية في وارسو، وغدت محطة الاستخبارات المركزية المحورية والأكثر فاعلية في قلب المنظومة الشيوعية.

(630) Bernstein and Politi, p. 358.

(631) وُقِّعت هذه الاتفاقية في عام 1975، وترتب عليها توقيع موسكو إلى جانب 34 بلدًا من أوروبا الشرقية والغربية والولايات المتحدة، اتفاقًا تلتزم بموجبه احترام الحقوق والحريات الفردية.

(632) أمثال جيريميك، المدير المالي لحركة تضامن، والمسؤول عن التمويل الخارجي الذي كانت الحكومة البولندية قد ألقت القبض عليه في تموز/ يوليو 1963. وأعلنت هذه الحكومة عفوها العام في آب/ أغسطس من العام نفسه تحت ضغط أميركي ودولي.

(633) هو قرار سرِّي أجاز للإدارة الأميركية مجموعة تدابير دبلوماسية واقتصادية تهدف إلى زعزعة استقرار النظام الشيوعي.

(634) Peter Schweizer, Victory: The Reagan Administration's Secret Strategy that Hastened the Collapse of the Soviet Union (New York: Atlantic Monthly Press, 1994), p. 121.

(635) Fareed Zakaria, «The Rise of Illiberal Democracy,» Foreign Affairs, vol. 76, no. 6 (November - December, 1997).

(636) Thomas Carothers, «How Democracies Emerge: The «Sequencing' Fallacy»,» Journal of Democracy, vol. 18, no. 1 (January 2007).

(637) Samuel Barkin, «Realism, Constructivism, and International Relations Theory,» APSA 2009 Toronto Meeting Paper, University of Florida, Department of Political Science (2009), at: <http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1451682>.

(638) Ibid.

(639) Philippe Schmitter, «International Context and Consolidation,» in : Laurence Whitehead, (ed.), The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas, Oxford Studies in Democratization, Expanded ed. (Oxford; New York: Oxford University Press, 2001), p. 42.

(640) International Herald Tribune, 9/11/1991.

(641) على سبيل المثال، أعلن زعماء دول البلطيق الثلاث (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) – في أكثر من مناسبة – رغبتهم في الانضمام إلى هذا الحلف، وأعلنت أوكرانيا ، وقَّعت ميثاقًا أمنيًا مع الحلف، في صيف 1997، رغبتها في الانضمام إليه أيضًا. واقترح الرئيس الجورجي استبدال قوات دولية بقوات السلام الروسية في جورجيا، واعتماد الحل البوسني. وأعلن الرئيس الأذري حيدر علييف استعداد بلاده المشاركة في برنامج «الشراكة من أجل السلام» الأطلسي، ووقَّع مع واشنطن اتفاقًا للتعاون العسكري. وكان لدى واشنطن لائحة من الدول تنتظر دورها بفارغ الصبر تضمُّ جمهوريات أوروبية شرقية وجنوبية، مثل رومانيا وسلوفينيا وسلوفاكيا ومقدونيا وألبانيا وبلغاريا، إضافة إلى جمهوريات من القوقاز وآسيا الوسطى ودول أعضاء في «مجموعة الدول المستقلة». بل ثمَّة من طالب في داخل روسيا نفسِها بالانضمام إلى الناتو.

(642) **النهار** (بيروت)، 13/ 3/ 1999.

(643) خيرية قاسمية وآخرون، **السياسة الأمريكية والعرب**، سلسلة كتب المستقبل العربي 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982).

(644) Daniel Pipes and Patrick Clawson, «Looking Back on the Middle East: James A. Baker III,» Middle East Quarterly, vol. 1, no. 3 (September 1994).

(645) في تسعينيات القرن العشرين، انتشرت كتابات في الدول الغربية عن الخطر الأصولي الإسلامي، انتشارًا لافتًا، وراجت أطروحة هنتنغتون المتعلّقة بصدام

الحضارات، ورأت مراكز البحوث والتفكير في الولايات المتحدة أن الخطر الإسلامي حَلَّ في محلَّ الخطر الشيوعي، الأمر الذي يفرض الانكباب على مكافحته كما كان الشأن مع مكافحة الشيوعية سابقًا. فعندما وجدت القوة العظمى نفسها من دون عدوٍّ يبرر لها اعتماد ميزانيات دفاعية مرتفعة، وممارسة سياسات هيمنة في العالم، كان لا بدَّ لها من اختراع عدوٍّ يوجب لها ذلك. ووجدت ضالتها في الإسلام السياسي، على الرغم من أنه كان حليفًا سابقًا في أفغانستان في الأقل، وفي غيرها من البلدان.

(646) His Discourse in National Endowment for Democracy, «Forward Strategy for Freedom in the Middle East,» 6/11/2003.

(647) Mansouria Mokhefi, «Washington face aux révolutions arabes,» Politique étrangère, no. 3 (Mars 2011), pp. 631 - 643.

(648) Le Monde, 9/5/2005.

(649) يُنظر:

Philippe Droz - Vincent, «Du 11 septembre aux révolutions arabes: Les États - Unis et le Moyen - Orient,» Politique étrangère, no. 3 (Mars 2011), pp. 459 - 506.

(650) Ibid.

(651) في 7/ 2/ 2004.

(652) Amy Belasco, «The Costs of Iraq, Afghanistan, and other Global War on Terror Operations Since 9/11,» Congressional Research Service, 28/9/2009, at: <http://www.comw.org/pda/fulltext/CRSbelasco.pdf>; Brown University, Waston Institute for International Studies and Public Affairs, Project Costs of War Report (July 2011), at: <http://costsofwar.org>.

(653) Richard N. Haass, War of Necessity: War of Choice: A Memoir of Two Iraq Wars (New York: Simon & Schuster, 2009).

(654) Stanley Hoffmann, Gulliver's Troubles: Or, the Setting of American Foreign Policy, The Atlantic Policy Studies (New York: McGraw Hill, [1968]).

(655) Philip S. Golub, «Les États - Unis face aux révolutions démocratiques arabes,» Mouvements, vol. 2, no. 66 (Été 2011), pp. 127 - 134.

(656) Remarks by the President on the Middle East and North Africa,» The White House, 19/5/2011.

(657) من خُطبتها أمام المعهد الوطني الديمقراطي في واشنطن في 7/ 11/ 2011.

(658) Frédérick Douzet, «Obama, le président du pivot: Entretien avec Justin Vaïsse,» Hérodote, no. 149 (Février 2013), p. 7.

(659) كان ذلك موضوع مكالمة أوباما الهاتفية مع كل من البريطاني كاميرون الفرنسي ساركوزي، يوم صدور القرار 1973، في 17/ 3/ 2011. وقد قال أوباما إنه موافق على الذهاب إلى ليبيا على أن ينسحب بعد عدد من العمليات العسكرية، وإنه سيقدِّم دعمًا لوجستيًا بطائرات «الدرون» (طائرات من دون طيار)، ولكنْ على الأوروبيين أن يقوموا بالمهمة بأنفسهم. هذه هي «القيادة من الخلف»: التوصل إلى التوفيق بين القدر الأقل الممكن من الانخراط العملي، مع الاحتفاظ بالزعامة في المنطقة، يُنظر: المرجع نفسه.

(660) «الطريق إلى جنيف وتعثر السياسة الأميركية»، **سياسات عربية**، العدد 3

(تموز/ يوليو 2013)، ص 60 – 67.

(661) Armes chimiques en Syrie: «La Ligne rouge a été franchie»,» Le Monde, 1/5/2013, at: <http://goo.gl/qQs2QF>.

(662) François Gorand, «Peut - on encore sauver la Syrie?,» Commentaire, no. 144 (Avril 2013), p. 794.

(663) Ibid., pp. 794 - 795.

(664) Ibid., p. 795; «Syrie. Les Vrais ennemis de Bachar al - Assad, pas les «amis de Sadnaya», mais les révolutionnaires et les démocrates,» 19/10/2013, at: <http://syrie.blog.lemonde.fr/2013/10/19/>.

(665) Ibid.

(666) Douzet, «Obama.»

(667) محمد المصري، «سياسات أميركا في الشرق الأوسط»، **سياسات عربية**، العدد 7 (آذار/ مارس 2014)، ص 60.

(668) هذا، على سبيل المثال، رأي نوام تشومسكي الذي عبَّر عنه في محاضرة له بالجامعة الأميركية في القاهرة، في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. فهو يرى أن الغرب لا يريد الديمقراطية التي تعني استقلال الشعوب وسيطرتها على ثرواتها في المنطقة التي تكتنز بأهمّ الاحتياطات من الطاقة في العالم، وأن الغرب نفسه مقتنع بأن الرأي العام العربي ينظر إليه بسلبية. ومن ثمّ فإن الديمقراطية لا بدَّ من أن تترجم النزعات السلبية إلى مواقف عملية سياسية ستكون كارثية بالنسبة إلى المصالح الأوروبية – الأميركية والإسرائيلية.

(669) Jacques Attali, «Recettes pour un printemps réussi,»

.L’Express, 19/8/2013

(670) Édith Lhomel, «Révolutions des pays de l'Est, révolutions arabes: Comparaison n'est pas raison,» Questions internationales, no. 53 (Janvier - Février 2012), pp. 74 - 81.

(671) تقرير بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 2009، من موقع ويكيليكس يشير إلى طبيعة علاقات الدولتين:

U.S. - Egypt Strategic Dialogue of June 7,» Wikileaks, 30/6/2009, at:» .<<http://bit.ly/1zAbTy6

(672) فاز فيها الحزب الوطني بأكثر من 94 في المئة من الأصوات، وشهدت عمليات تزوير وانتهاكات واسعة.

(673) Steven A. Cook, «Egypt’s Weakness on Display in Elections,» .<Council on Foreign Relations, 29/11/2010, at: <http://on.cfr.org/16gsrAF

(674) Travel Diary: Secretary Clinton's Remarks at the Forum» for the Future Partnership Dialogue,» Dip Note Bloggers, 13/1/2011, .<at: <http://1.usa.gov/1Li7zwc

(675) Kim Ghattas, The Secretary: A Journey with Hillary Clinton from Beirut to the Heart of American Power (New York: Times .(Books, Henry Holt and Company, 2013

(676) Secretary of State Hillary Clinton’s Remarks with Spanish» Foreign Minister Jimenez,» Secretaryclinton.wordpress, 25/1/2011, .<at: <http://bit.ly/1EFCnmn

(677) Remarks by the President on the Situation in Egypt,» The» .<White House, 28/1/2011, at: <http://1.usa.gov/1BU6vnQ

(678) Josh Gerstein, «W.H. Combats Talk of Rift on Egypt,» .<Politico, 2/9/2011, at: <http://politi.co/1zIzI8F

(679) David E. Sanger, Confront and Conceal Obama's Secret Wars and Surprising Use of American Power (New York: Broadway Publishing, 2012).

(680) Remarks by the President on Egypt,» The White House,» 11/2/2011, at: <http://1.usa.gov/1zIxR3I>.

(681) تحدث الكاتب مع مسؤول أميركي، اشترط عدم ذكر اسمه، خلال كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(682) Remarks with Egyptian Foreign Minister Mohamed Kamel» Amr After their Meeting,» U.S. Department of State, 28/9/2011, at: <http://1.usa.gov/1uWQQlc>.

(683) Secretary Clinton on Middle East Uprisings and Transition» Process,» C - Span, 7/11/2011, at: <http://cs.pn/1zRinfp>.

(684) نص خطاب من مؤسس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا إلى الرئيس الأميركي هاري ترومان، 16 أيار/ مايو 1948، يُنظر: حسن البنا، «من المرشد العام إلى الرئيس ترومان»، موقع **إخوان ويكي**، نقلاً عن: جريدة الإخوان المسلمين، 16/ 5/ 1948، على الرابط:

<http://bit.ly/1EFBlGO>.

(685) «تاريخ العلاقات الإخوانية الأمريكية (ملف خاص في 7 حلقات)»، بوابة **الحركات الإسلامية**، على الرابط:

<http://bit.ly/1C0kM4U>.

(686) Amr Hamzawi and Nathan J. Brown, «The Egyptian Muslim Brotherhood: Islamist Participation in a Closing Political Environment,» Carnegie Endowment for International Peace,

.<9/3/2010, at: <http://ceip.org/1CYx9A3

Craig Whitlock, «U.S. Reexamining Its Relationship with (687)
Muslim Brotherhood Opposition Group,» The Washington Post,
.<3/2/2011, at: <http://wapo.st/1zRiqI4

U.S. Must Insist Egypt Keep Peace with Israel, Control» (688)
Sinai,» The American Israel Public Affairs Committee [AIPAC],
.<29/6/2012, at: <http://bit.ly/1uWMNVP

Debating Points, Global Edition,» The New York Times,» (689)
.<22/10/2012, at: <http://nyti.ms/1Dd6Vdr

Readout of the President's Phone Calls with Israeli Prime» (690)
Minister Netanyahu and Egyptian President Morsi,» The White
.<House, 14/11/2012, at: <http://1.usa.gov/1Dd75l9

.Ibid (691)

(692) Victoria Nuland, «The United States' Reaction to Egypt's November 22 Decisions», U.S. Department of State, 23/11/2012, at: .<<https://2009-2017.state.gov/r/pa/prs/ps/2012/11/200983.htm

(693) Patrick Ventrell, «Referendum on the Egyptian Constitution,» U.S. Department of State, 25/12/2012, at: .<<http://1.usa.gov/1CYzmLD

(694) Wolf Blitzer Interviews Egyptian President Mohamed» .<Morsy in Cairo,» CNN, 6/1/2013, at: <http://cnn.it/1z9qCMQ

(695) Jeremy M. Sharp, «Egypt: Background and U.S. Relations,» .<Congressional Research Service, 27/6/2013, at: <http://bit.ly/1zAczDF

(696) Statement by President Barack Obama on Egypt,» The» .<White House, 3/7/2013, at: <http://1.usa.gov/1oko0t6

(697) Max Fisher, «Law Says the U.S. is Required to Cut Aid after Coups. Will it?,» The Washington Post, 3/7/2013, at: .<<http://wapo.st/16grs3o

(698) Jay Solomon, «U.S. Urges Muslim Brotherhood to Re - Engage in Egypt’s Political Process,» The Wall Street Journal, .<8/7/2014, at: <http://on.wsj.com/16lT8Eu

(699) David D. Kirkpatrick, Peter Baker and Michael R. Gordon, «How American Hopes for a Deal in Egypt Were Undercut,» The .<New York Times, 17/8/2013, at: <http://nyti.ms/1CYwqyI

(700) .Ibid

(701) President Obama Statement on Egypt,» C - Span, 15/8/2013,» .<at: <http://cs.pn/1yGbQ16

(702) AIPAC Opposes Cuts in Egypt Aid,» JTA: Jewish» .<Telegraphic Agency, 1/8/2013, at: <http://bit.ly/1HZo5Q5

(703) Burgess Everett, «Paul’s Attempt to Cut Egypt Aid Killed,» .<Politico, 31/7/2013, at: <http://politi.co/1wGxkzR

(704) Dan Merica, «Obama: U.S. Aid to Egypt no Longer ‘Business

as Usual’,» CNN, 23/8/2013, at: <http://cnn.it/1HZrZIF>.

(705) Jen Psaki, «U.S. Assistance to Egypt,» U.S. Department of State, 9/10/2013, at: <http://1.usa.gov/1z9ryAX>.

(706) Matthew Lee, «In Egypt, Kerry Talks Democracy, Reaffirms Friendship,» The Christian Science Monitor, 3/11/2013, at: <http://bit.ly/1A4RmVC>.

(707) «Kerry Expresses Concern over Egypt Crackdown on Muslim Brotherhood,» Inquirer.net, 27/12/2013, at: <http://bit.ly/1BU63Wy>.

(708) «Department of Defense Press Briefing by Secretary Hagel and General Dempsey in the Pentagon Briefing Room,» U.S. Department of Defense, 19/12/2013, at: <http://1.usa.gov/1uWQdYL>.

(709) «Readout of Secretary of Defense Chuck Hagel's Call with Egyptian Minister of Defense General Al - Sisi,» U.S. Department of Defense, 19/12/2013, at: <http://archive.defense.gov/releases/release.aspx?releaseid=16438>.

(710) Patricia Zengerle, «U.S. Senate Panel Passes Measure to Ease Aid to Egypt,» Reuters, 18/12/2013, at: <http://reut.rs/1EFC0YU>.

(711) Jeremy M. Sharp, «Egypt: Background and U.S. Relations,» Congressional Research Service, 25/2/2016, at: <http://bit.ly/1gzuRdo>.

(712) «Egypt Cleared for U.S. Military Aid,» Politico, 22/4/2014, at: <http://politi.co/1F559dh>.

(713) James Rosen, «Kerry Seeks to Nudge Egypt’s New President toward Reforms on Cairo Visit,» Fox News, 22/6/2014, at: <http://fxn.ws/UvaeKe>.

(714) Michael Georgy, «Text of Sisi Interview with Reuters,» Reuters, 15/5/2014, at: <http://reut.rs/1svsXiP>.

(715) Jen Psaki, «Upcoming Elections/ Egyptian People to Select Next Leader», U.S. Department of State, 4/3/2014, at: <http://1.usa.gov/16xIQ4Ca>.

Michael Singh, «Egypt after the Election: Advancing the (716) Strategic Relationship,» The Washington Institute, 30/5/2014, at: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/egypt-after-the-election-
.<advancing-the-strategic-relationship

David Hudson, ««America Must Always Lead»: President (717) Obama Addresses West Point Graduates,» The White House, .<28/5/2014, at: <http://1.usa.gov/1nweBBV

.Ibid (718)

Tom Perry and Shadia Nasralla, «Egypt Arrests Dozens (719) under Anti - terror Law, One Killed in Cairo,» Reuters, 26/12/2013, .<at: <http://reut.rs/1dGBHMo

Statement by the Press Secretary on the Presidential» (720) Election in Egypt,» The White House, 4/6/2014, at: .<<http://1.usa.gov/1oVckje

US Embassy Cables: Tunisia - a US Foreign Policy» (721) Conundrum,» The Guardian, 7/12/2010, at: .<<http://www.theguardian.com/world/us-embassy-cables-documents/217138

Mary Beth Sheridan, «U.S. to Give $20 Million to Help (722) Tunisia's Fledgling Democracy,» The Washington Post, 23/3/2011, at: <http://www.washingtonpost.com/world/us-to-give-20-million-to-help-tunisias-fledgling-
.<democracy/2011/03/22/AB3VpxEB_story.html

Morocco Free Trade Agreement,» Office of the United» (723) States Trade Representative, at: <http://www.ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements/morocco-fta>;
.<<http://www.sice.oas.org/TPD/USA_MAR/Negotiations/Signing062004_e.pdf

The Report: Emerging Tunisia 2007 (Oxford: Oxford (724) .Business Group, 2007), p. 50

Tunisia - Foreign Military Assistance,» GlobalSecurity.org,» (725) .<at: <http://www.globalsecurity.org/military/world/tunisia/assistance.htm

Isobel Coleman, «How the U.S. Can Help North Africa's (726) Democracy Champion,» Foreign Policy, 3/4/2014, at:

<http://foreignpolicy.com/2014/04/03/how-the-u-s-can-help-north-africas-democracy-champion/>.

(727) Mohammad Mootaz Bellah Ghotbani, «Why Tunisia Could Host the U.S. Military's African Headquarters,» Tunisia Live, 12/6/2013, at: <http://www.tunisia-live.net/2013/06/12/why-tunisia-could-host-the-u-s-militarys-african-headquarters/>.

(728) Jeremy M. Sharp, «Egypt: Background and U.S. Relations,» Congressional Research Service, 5 June 2014, at: brary.unt.edu/ark:/67531/metadc306543/m1/1/high_res_d/RL33003_2014Jun05.pdf

(729) «The President's Speech in Cairo: A New Beginning,» The White House, 4/6/2009, at: <https://obamawhitehouse.archives.gov/blog/2009/06/04/presidentrsquos-speech-cairo-a-new-beginning>.

(730) Sharp, «Egypt».

(731) Sheridan, «U.S. to Give $20 Million».

(732) «Obama Praises Tunisia as Model of Arab Spring,» Al-Arabiya, 5/4/2014, at: <http://english.alarabiya.net/en/business/economy/2014/04/04/Obama-U-S-to-provide-loan-guarantees-for-Tunisia.html>.

(733) MacKenzie C. Babb, «U.S., Tunisia Enhance Trade and Investment Ties in Tunis Talks,» 2/4/2012, at: digital.usembassy.gov/st/english/article/2012/04/201204023183.html#axzz34Lb3DgGF

(734) William J. Burns, «Remarks at Forum for the Future,» U.S. Department of State, 13 December 2012, at: <http://www.state.gov/s/d/former/burns/remarks/2012/202017.htm>>.

(735) «Overview of U.S. Economic Assistance to Tunisia,» U.S. Department of State, 25 February 2012, at: <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2012/02/184649.htm>>.

(736) Tarek Amara, «Two Dead as Protesters Attack U.S. Embassy in Tunisia,» Reuters, 14/9/2012, at: <http://www.reuters.com/article/2012/09/14/us-protests-tunisia-school-

.<idUSBRE88D18020120914

(737) Congress Applauds Tunisian Constitution,» Project of» Middle East Democracy [POMED], at: <http://pomed.org/blog-post/us-
.</policy/congress/congress-applauds-tunisian-constitution

(738) Fact Sheet: The President's Framework for Investing in» Tunisia,» The White House, Office of the Press Secretary, 4/4/2014, at: <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/04/04/fact-sheet-presidents-
.<framework-investing-tunisia

(739) Steve McInerney and Cole Bockenfeld, «The Federal Budget and Appropriations for Fiscal Year 2015: Democracy, Governance, and Human Rights in the Middle East & North Africa,» Project of Middle East Democracy [POMED], June 2014, at: <http://pomed.org/wp-
.<content/uploads/2014/06/FY2015-Budget-Report.pdf

(740) Curt Tarnoff, «Millennium Challenge Corporation,» Congressional Research Service, 8 April 2014, at:
.<<http://www.fas.org/sgp/crs/row/RL32427.pdf

(741) Soraya Sarhaddi Nelson, «The Woman Behind Egypt's Crackdown on Aid Groups,» NPR, 16/2/2012, at:
<http://www.npr.org/2012/02/16/146993649/the-woman-behind-egypts-crackdown-
.<on-aid-groups

(742) Leila Fadel, «Egypt's Morsi Praised for Cease - Fire as Talks Begin,» NPR, 22/11/2012, at:
<http://www.npr.org/2012/11/22/165701509/egypts-president-plays-big-role-in-gaza-
.<ceasefire

(743) David D. Kirkpatrick and Mayy El Sheikh, «Citing Deadlock, Egypt's Leader Seizes New Power and Plans Mubarak Retrial,» The New York Times, 22/11/2012, at:
<http://www.nytimes.com/2012/11/23/world/middleeast/egypts-president-morsi-gives-
.<himself-new-powers.html?_r=0

(744) Robert Kagan and Michele Dunne, «U.S. Needs to Show Egypt Some Tough Love,» Brookings, 20/2/2013, at:
.<<http://www.brookings.edu/research/opinions/2013/02/20-egypt-us-kagan

(745) **Dan Merica, «Obama: U.S. Aid to Egypt no Longer «Business as Usual»,» CNN, 23/8/2013, at: <http://politicalticker.blogs.cnn.com/2013/08/23/obama-u-s-aid-to-egypt-no-longer-business-as-usual/>.**

(746) **«Summary of Egypt Aid Limits in the Omnibus Appropriations Bill,» Website of Senator Patrick Leahy, 14/1/2014, at: <http://www.leahy.senate.gov/press/summary-of-egypt-aid-limits-in-the-omnibus-appropriations-bill>.**

(747) لمزيد من التوسّع في سيرة حركة النهضة، يُنظر: «بيانات ذكرى التأسيس لحركة النهضة التونسية»، **سلسلة قطوف النهضة**، حزيران/ يونيو 2012؛ راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس** (تونس: دار المجتهد للنشر والتوزيع، 2011)؛ يُنظر أيضًا: **حركة النهضة** (تونس)، على الرابط:

<http://goo.gl/f0WZDl>.

(748) بشأن مواقف الإسلاميين من الغرب في المراحل الأولى من ظهورهم، يُنظر: راشد الغنوشي ومصطفى النيفر، **ما هو الغرب؟** (تونس: منشورات المعرفة، [د.ت.]).

(749) محمد أبو رمان، «إدماج الإسلاميين في السياسة العربية (الفرص - التحديات - العوائق)»، ورقة مقدمة في: **نحو خطاب إسلامي ديمقراطي مدني** (عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2007).

(750) **Daniel Pipes, «American Policy toward Islam,» Georgetown University, Center for Muslim - Christian Understanding, 23/9/1999, <<http://www.danielpipes.org/955/american-policy-toward-islam>.**

(751) يُنظر نصّ «بيان 07 نوفمبر 1987»، على الرابط:

<http://goo.gl/10dujV>.

(752) حركة النهضة (تونس)، **ويكبيديا، الموسوعة الحرّة**، على الرابط:

<http://goo.gl/qLHBRS>.

(753) المرجع نفسه.

(754) يُنظر: تقارير منظمة العفو الدولية عن تونس في عهد بن علي، في:

<http://www.amnesty.org/fr/region/tunisia>.

(755) يُنظر: المبروك عبشة، **الحركات الإسلامية في الجزائر بين 1931 – 1991: مع مقارنة بين حركة النهضة التونسية والجبهة الإسلامية للإنقاذ**، فكر (تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2012).

(756) يُنظر: جمال الفرشيشي وأروى الكعلي، «من حركة راديكالية إلى تهنئتها بالفوز في الانتخابات بين الإدارات الأمريكية المتعاقبة والنهضة»، **تورس**، نقلًا عن: **الصباح**، 14/ 11/ 2011، في:

<http://www.turess.com/assabah/60328>.

(757) المرجع نفسه.

(758) «بعد زيارة «راشد الغنوشي» إلى واشنطن، هل تتغيّر نظرة أمريكا للإسلام؟ وأي موقف للأنظمة الغربية من النظام الإسلامي في تونس»، **تورس**، نقلًا عن: **التونسية**، 7/ 12/ 2011، على الرابط:

<http://www.turess.com/attounissia/45018>.

(759) يُنظر: «البرقية الصادرة عن سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بتونس»، **وثائق ويكيليكس**، 22/ 2/ 2006، الوثيقة عدد 06، 388:

Tunisian Association of Democratic Women on Got Interference,» Danger of Islamists,» Al - Akhbar English, 22/2/2006, at: <http://english.al-akhbar.com/node/484>.

(760) يُنظر: «البرقية الصادرة عن السفارة الأمريكية بتونس»، 21/ 8/ 2006، عدد 2155:

Moderate Islamists Seek Dialogue With U.S. On Democratic» Reform,» Al - Akhbar, 21/8/2006, <http://www.al-akhbar.com/node/8253>.

(761) المرجع نفسه.

(762) المرجع نفسه.

(763) المرجع نفسه.

(764) يُنظر: «البرقية الصادرة عن السفارة الأميركية في تونس»، **وثائق ويكيليكس**، 6/ 9/ 2006، عدد 06 – 2298:

An - Nahdha Leader Jebali: Moderate Islamism is the Future,»» Al - Akhbar, 6/9/2006, <http://www.al-akhbar.com/node/8254>

(765) المرجع نفسه.

(766) المرجع نفسه.

(767) المرجع نفسه.

(768) المرجع نفسه.

(769) المرجع نفسه.

(770) المرجع نفسه.

(771) المرجع نفسه.

(772) يُنظر: «ويكيليكس: محيط الرئيس التونسي بن علي أشبه بالمافيا»، **أبو شمس**، 9/ 12/ 2010، على الرابط:

<http://sh22y.com/vb/t85332.html>.

(773) يُنظر: «البرقية الصادرة عن السفارة الأمريكية بتونس»:

The Dichotomy of Islam in Tunisia,» Al-Akhbar English,» 29/11/2005, <http://english.al-akhbar.com/node/485>.

(774) يُنظر:

International Reactions to the Tunisian Revolution,» Wikipedia,» at: ɩipedia.org/wiki/International_reactions_to_the_Tunisian_Revolution

(775) Ibid.

(776) يُنظر:

Secretary Clinton's Interview with Al Arabiya,» IIP Digital,» 11/11/2011, ɜmbassy.gov/st/english/texttrans/2011/01/20110111171532su0.726681.html

(777) يُنظر التصريح الذي أدلى به السفير الأميركي غوردن غراي بخصوص النتائج المحتملة لانتخابات 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، ومدى استعداد بلاده للتعامل مع النهضة في حال وصولها إلى الحكم:

Media Roundtable with Ambassador Gordon Gray,» U.S.» Embassy Tunis, 11/10/2011, <http://tunisia.usembassy.gov/media-roundtable-with-ambassador-gray.html>.

(778) يُنظر:

Matt Bradley and Adam Entous, «U.S. Reaches Out to Islamists Parties,» The Wall Street Journal , 1/7/2011, <http://goo.gl/lGdPq2>.

(779) .Ibid

(780) .Ibid

(781) .Ibid

(782) «برنامج حركة النهضة: من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية»، أيلول/ سبتمبر 2011.

(783) في تفاعل صناع القرار في الولايات المتّحدة إيجابيًا مع تجربة الإسلام السياسي في تركيا، يُنظر:

Angel Rabasa and F. Stephen Larrabee, The Rise of Political Islam in Turkey (Santa Monica, CA: RAND, [2008]).

(784) يُنظر:

Statement by the President on Elections in Tunisia,» The White» House, 23/10/2011, <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/10/23/statement-president-elections-tunisia>.

(785) المرجع نفسه.

(786) يُنظر تصريح فكتوريا نيولاند:

Victoria Nuland, Spokesperson Daily Press Briefing,» U.S. Department» of State, 28/10/2011, Accessed on: 15/2/2014, <http://www.state.gov/r/pa/prs/dpb/2011/10/176352.htm>; <http://video.state.gov/en/video/1247198711001>.

(787) يُنظر:

Stephen McInerney, «Islamist Victory in Tunisia Presents Opportunity for U.S. Engagement,» Fikra Forum, 8/11/2011, <http://fikraforum.org/?p=1685>>.

(788) .Ibid

(789) Ibid.

(790) Ibid.

(791) من المفيد الإشارة إلى أن 68 في المئة من التونسيين المستجيبين بعد الثورة يعدّون الديمقراطية أساس الحكم الرشيد. يُنظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، **مؤشر قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي** 2011 (بيروت: 2011)، ص 34.

(792) يُنظر:

«President Obama Called Tunisia's Prime Minister Hamadi Jebali,» US Embassy, 19/12/2011, <http://tunisia.usembassy.gov/president-obama-called-tunisias-prime-minister-hamadi-jebali.html>.

(793) يُنظر: «بيان حقائق: إطار عمل الرئيس أوباما للاستثمار في تونس»، **السفارة الأمريكية في تونس**، 4/ 4/ 2014، على الرابط:

<https://tn.usembassy.gov/ar/fact-sheet-on-obamas-framework-for-investing-in-tunisia-ar/>.

(794) «رفيق عبد السلام لـ «السفير»: قطر استفادت من الفراغ العربي... ونموذجنا قد يتكرر في مصر. وزير الخارجية التونسي: لا عودة إلى موضوع الشريعة الإسلامية»، **السفير**، 4/ 7/ 2012، ص 15.

(795) يُنظر:

Monica Marks, «Convince, Coerce, or Compromise? Ennahda's Approach to Tunisia's Constitution,» Brookings Doha Center, 10 February 2014.

(796) «الغنوشي: النهضة انتصرت للدولة الديمقراطية»، **الجزيرة. نت**، 29/ 3/ 2012، في:

<**http://www.aljazeera.net/news/pages/df32c48c-562a-495f-bc2a-5b89b2d7a46b**>.

(797) «بعد زيارة «راشد الغنوشي» إلى واشنطن».

(798) المرجع نفسه.

(799) يُنظر: «راشد الغنوشي: لسنا أوصياء على الثورة حتى نحصّنها»، **المغرب**، 2/ 5/ 2014، ص 4.

(800) يُنظر: راشد الغنوشي، «العلمانية وعلاقة الدين بالدولة من منظور حركة النهضة»، **نشاز**، 2/ 3/ 2012، شوهد في: 6/ 5/ 2014، في:

<**http://nachaz.org/index.php/fr/textes-a-l-appui/politique/21-2012-07-04-20-37-46.html**>.

(801) يُنظر: «شيخ سلفي: النهضة ذراع أميركا في تونس»، 4/ 11/ 2012، شوهد في 3/ 3/ 2014، على الرابط:

<**http://goo.gl/Kf58IM**>.

(802) أنور الجمعاوي، «الإسلاميون في تونس وتحدّيات البناء السياسي والاقتصادي للدولة»، **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة 1، العدد 4 (ربيع 2013)، ص 155 - 180.

(803) يُنظر: ««النهضة» التونسية تستنكر الاعتداء على السفارة الأمريكية **وتطالب بقانون دولي يجرم الإساءة للأنبياء**»، **تورس**، نقلًا عن: **الوسط التونسية**، 16/ 9/ 2012، على الرابط:

.<www.turess.com/alwasat/23745>

(804) يُنظر: «سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بتونس: الأحكام الصادرة ضد المتّهمين في الاعتداء على السفارة مخففة... والحكومة مسؤولة على حماية البعثات الديبلوماسية»، **التونسية**، 29/ 5/ 2013، في:

.<http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=64&a=91802&temp=1&lang>

(805) المرجع نفسه.

(806) يُنظر:

Stephen McInerney and Cole Bockenfeld, «The Federal Budget and Appropriations for Fiscal Year 2014: Democracy, Governance, and Human Rights in the Middle East & North Africa,» Project on Middle East Democracy [POMED], September 2013, .<<http://pomed.org/wp-content/uploads/FY2014-Budget-Report.pdf

(807) يُنظر:

Kevin Casey, «A Crumbling Salafi Strategy,» Carnegie Endowment for International Peace, 21 August 2013, .<<http://goo.gl/Y3G5Zw

(808) يُنظر:

.«Statement by the President»

(809) يُنظر: «السفير الأمريكي «جايك والس» في ذكرى الاعتداء على السفارة والمدرسة الأمريكية في تونس: سنبقى هنا لمواصلة الدعم والبناء»، **التونسية**، 13/ 9/ 2013، في:

<http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=42&a=100376>.

(810) يُنظر: راشد الغنوشي، «بيان حركة النهضة حول استقالة حكومة السيد علي العريض»، **حركة النهضة**، 11/ 1/ 2014، في:

<http://goo.gl/AJnrih>.

(811) المرجع نفسه.

(812) المرجع نفسه.

(813) يُنظر: تصريح جون كيري:

«Background Briefing on Secretary Kerry's Trip to Tunisia,» U.S. Department of State, 18/2/2014, <<http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2014/02/221753.htm>>.

(814) يُنظر:

David Pollock, «First Islamist Party to Voluntarily Give up Power: A New Tunisian Model?,» The Washington Institute, 17/12/2013, <<http://goo.gl/nLhX7O>>.

(815) يُنظر: «الغنوشي: إخوان مصر فقدوا الحكم بطريقة صبيانية»، **العربية**، 4/ 5/ 2014، في:

<http://goo.gl/9E12jM>.

(816) يُنظر: برنامج في العمق، «الديمقراطية بين الدين والعلمانية»، **الجزيرة**، 7/ 4/ 2014. جاء في الحلقة حديث عن دور الحركات الإسلامية في الوطن العربي ومدى قبولها فكرة الدولة الوطنية والديمقراطية، في:

<**http://www.aljazeera.net/programs/pages/b9366983-14dc-4541-9c42-9089aedd6c7e**>.